الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعلـــيم العالـــي و البحـــث العلمـــي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

التعليل النحوي

عند ابن هشام الأنصاري

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه " ل. م. د" في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:

عفاف بلعايش

إشراف الأستاذ الدكـــتور:

سناني سناني

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صلاح الدين ملاوي	أستاذ	بسكرة	رئيسا
سناني سناني	أستاذ	بسكرة	مشرفا و مقررا
عمار شلواي	أستاذ	بسكرة	عضوا مناقشا
بلقاسم دفة	أستاذ	باتنة	عضوا مناقشا
فوزية دندوقة	أستاذ محاضر "أ"	بسكرة	عضوا مناقشا
ليلى كادة	أستاذ محاضر "أ"	بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1437/ 1438هـ

2016 / 2017 م

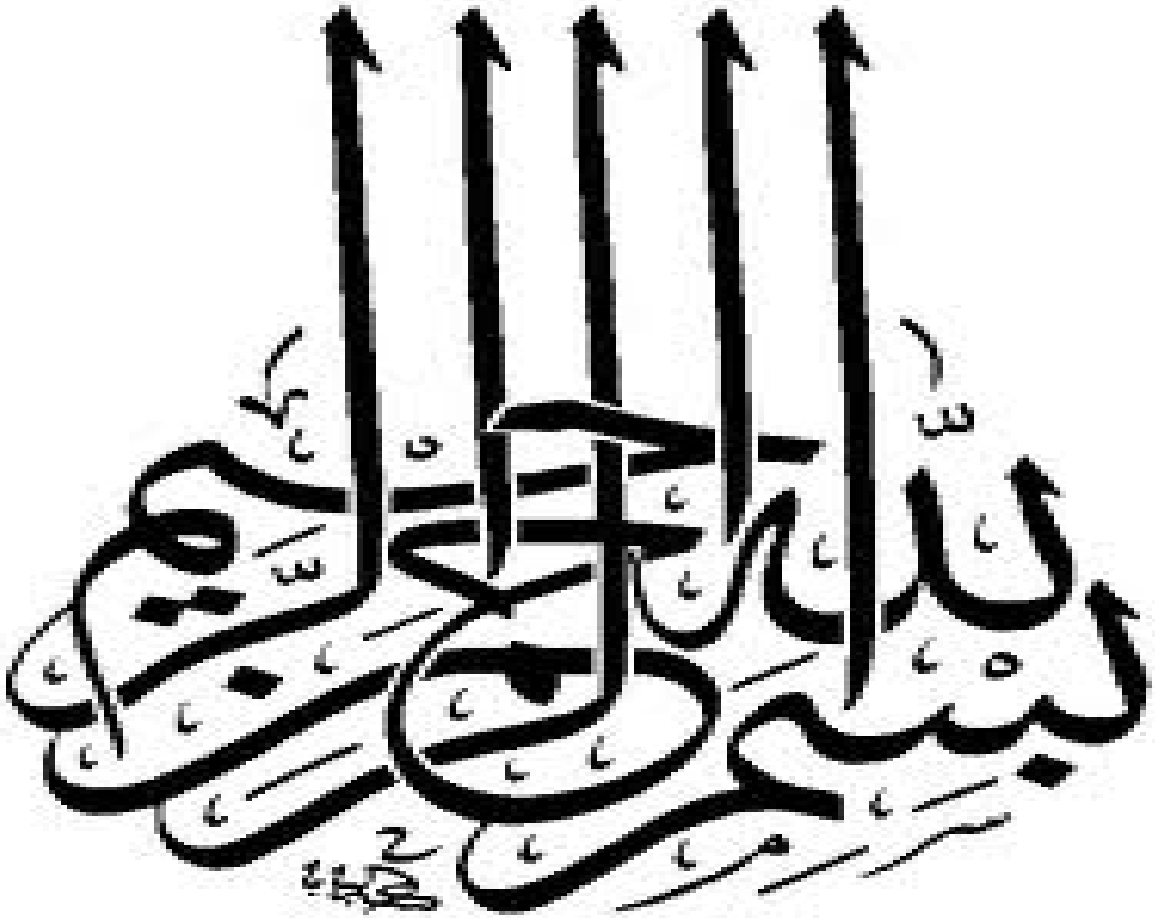
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي
لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ
جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾

[الكهف/109]

شكر وعرفان

إلى الذي لا تقدُّم إلا بأمره، ولا تسهيل إلا بمشورته.

إلى الذي أعانني على المضي قدمًا في هذا البحث، إلى من أقول فيه:

صَادِقاً فِي الذِي يَقُولُ وَإِنْ ضَاقَتْ عَلَيْهِ بِرُحْبِهَا الدَّهْنَاءُ.

إليك أستاذي المشرف الدكتور "سناني سناني" أتقدم بأسمى معاني التقدير والاحترام، فلك عظيم الشكر.

كما أنّني أتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة، لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لتهذيبها وتصويبها، والإبانة عن مواضع القصور فيها.

مقدمة

بعد مجيء الإسلام وانتشاره في شبه الجزيرة العربية كَثُر اختلاط العرب بالأعاجم الذين كانوا راغبين رغبة تامة في اعتناق الدين الإسلامي وتعلُّم لغته العربية، وقد نتجَ عن ذلك اتّساع البيئة الإسلامية وتفشي ظاهرة اللحن في هذه البيئة، ولِلحدّ من انتشار هذه الظاهرة كان لابد من سَنّ مجموعة من القوانين التي تصون القرآن الكريم من أيِّ مساس قد يشُوبه، وفي الوقت نفسه تحفظ اللغة العربية من أيِّ تشويه قد يعترِيها ويسيء إليها، لذلك توجّه الذين يغارون على العربية إلى البوادي وتكبّدوا مشاق السّفر من أجل نقل اللغة من أفواه الأعراب والتقعيد لها.

وبناء على هذا كان التقعيد النحوي من أهم العوامل التي حافظت على اللغة العربية لأزيد من أربعة عشر قرنا؛ مع العلم أنّ النّحاة لم يكتفوا بالتقعيد فحسب بل تعدّى بهم الأمر إلى تعليل هذه الأحكام والقواعد بهدف ترسيخها في أذهان المتعلّمين، لذلك حاول أغلب النّحاة الحرص على مصاحبة كلّ حكم نحويّ بعلة تفسّره، بل في بعض الأحيان قد يُعلِّلون لحكم واحد بأكثر من علّة، إلّا أنّ بعض النّحاة ركّزوا على الجانب التعليمي بهدف تسهيل علم النحو وتحبيبه للنّاس، ومن بين هؤلاء النّحاة ابن هشام الأنصاري المطّلع على مذاهب النحاة والمُلِمّ بها والمتعمّق فيها محاولا تبسيط العلل واختيار السّهل منها للأحكام التي يرجّحها بناء على ما يوافق مبادئه ومنطقه، لذلك فإنّه لم يختر لنفسه انتماء معيّنا، وإنْ كان في أغلب أحواله مشايعا للبصريين، إلّا أنّ ذلك لا ينفي تأييده للكوفيين في بعض الأحكام التي يراهم فيها على صواب.

فهذه الخصائص المجتمعة فيه وغيرها جعلت منه آنذاك قِبلة للطلاب الذين يقصدونه من كلّ صوب للاستفادة من علمه ومنطقه وكيفيته في استنباط الأحكام وترجيحها، لذلك حاول تجسيد ثمرة أفكاره في مجموعة من المُؤلّفات التعليمية العلمية، لكي تكون النّور الذي يُهتدى به في مجال النحو للأجيال اللاحقة، وتكون الملجأ الذي يجد فيه الباحث ضالّته.

وبما أنّنا من أولئك الطلبة الذين تعلّموا النحو في كنف مؤلفات ابن هشام ارتأينا اختيار مجموعة من تلك المؤلفات والاشتغال عليها في هذا البحث مسلّطين الضوء على ظاهرة التعليل لكون شغفنا بالنحو ازداد أكثر باطّلاعنا على هذا الجانب.

وبعد إعادة قراءتنا لمؤلّفات ابن هشام تمخّض في ذهننا سؤال جوهري يُعدُّ نقطة الانطلاق لهذا البحث، وهو: هل أوْلى ابن هشام للجانب التعليلي أهمية كتلك الأهمية التي أولاها للجانب التعليمي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية جاءت دراستنا موسومة بـــ **"التعليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري"** سعيا منّا إلى الكشف عن البعد التعليلي عند ابن هشام الأنصاري خاصة أنه يغلُب على جلّ مؤلفاته النزعة التعليمية، ومن جهة أخرى فإنّنا حاولنا اقتفاء العلل النحوية التي ساقها ابن هشام الأنصاري في مؤلفاته، والوقوف عند العلل التي ركّز عليها مع تصنيفها وتبيين نوعها.

مع العلم أنّنا في هذه الدراسة قد عالجنا ما توفّر لدينا من مؤلفات ابن هشام التي تتمثل في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد وشرح جمل الزجاجي وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى وشرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وبعد الاطّلاع على مؤلفات ابن هشام وجدناه مركّزا على العلل القياسية وعلة الحذف بالإضافة إلى العلل الدلالية، لذلك فضّلنا معالجة هذه العلل في خمسة فصول يتقدّمها مدخل نظري يحوي على أهم المفاهيم النظرية المتعلّقة بالعلة والتعليل، إذ إنّنا اقترحنا عرض علة القياس عند ابن هشام بشكل عام في الفصل الأول، ثم تسليط الضوء على علة الشبه في الفصل الثاني بشكل خاص نظرا لحضورها بقوّة في مؤلفاته، ومن جهة أخرى فقد فضّلنا طرح علّة الحذف في فصلين نظرا لتشعّبها في مؤلفات ابن هشام وحضورها في أغلب الأبواب النحوية.

وانطلاقًا من هذا الأساس كانت محتويات هذا البحث كالآتي:

مقدمة جامعة للعناصر الممهِدة للبحث.

مدخل البحث. تناولنا فيه مفهوم التعليل النحوي ونشأته والمؤثرات الخارجية فيه، بالإضافة إلى أنواع العلّة وشروطها ومسالكها وقوادحها.

الفصل الأول: تعليل ابن هشام بعلة القياس. تطرّقنا في هذا الفصل إلى الحديث عن الظواهر التي وقع فيها الحمل مركّزين على ثنائية المحمول والمحمول عليه، لذلك فإنّنا قد أشرنا فيه إلى علّة الحمل على الأصل وعلّة الحمل على الفرع، بناء على أنّ سبب انتقال الحكم من المقيس عليه إلى المقيس هو العلاقة الجامعة بينهما قبل عملية القياس.

وفي هذا الفصل تحدّثنا عن علّة التقارض التي يُعبَّر عنها بعلّة حمل الأصل على الأصل، لكونها تعكس تبادل الأصلين حكم كلٍّ منهما، كما أنّنا تحدّثنا عن علة المُشاكلة بأنواعها الثلاثة (المشاكلة في المحلّ ومشاكلة المتجاورين في الحركة ومشاكلة الجمل) وعلة الحمل على التّوهم، والجمع بين هاتين الظاهرتين في هذا الفصل لم يكن اعتباطا؛ لأنّ حضورهما كائن في باب التوابع، وهذا الباب مبنيٌّ على إلحاق التابع بالمتبوع.

الفصل الثاني: تعليل ابن هشام بعلة الشبه. حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على ظاهرة علة الشبه الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، حيث إنّنا أفردنا لها فصلا خاصّا بها نظرا لحضور هذه العلّة في أغلب مؤلفات ابن هشام كما أشرنا سابقا، والذي يُعزِّز من توجّهنا هذا إفراد النّحاة لعلّة الشبه قسما خاصّا بها.

وقد قسّمنا هذا الفصل بهذا الشكل: التعليل بعلة الشبه اللفظي والتعليل بعلة الشبه المعنوي والتعليل بعلة الشبه اللفظي والمعنوي والتعليل بعلّة الشبه الاستعمالي التي تُبرِّر طريقة استعمال نوع من أنواع الكَلِم بطريقة خاصّة بنوع آخر، بالإضافة إلى علّة الاستئناس التي تُبرِّر استعمال ظاهرة نحوية بوجود استعمال آخر مشابه لها.

الفصل الثالث: تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في أركان الإسناد. لذلك فإنّنا تناولنا في هذا الفصل التعليل بعلّة الحذف في المسند إليه ثمّ التعليل بعلة الحذف في المسند، ثمّ التعليل بعلة الحذف في المسند والمسند إليه معا، وهذا الأمر يتجلّى أساسا في الفعل والفاعل لأنّهما شديدا التلازم إلى درجة كون الفاعل كالجزء من الفعل، ثمّ انتقلنا بعد ذلك إلى التعليل بعلة الحذف في الجملة والكلام لكون الإسناد هو عمادهما.

الفصل الرابع: تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في غير أركان الإسناد وفي التوابع والمتبوعات والزوائد. حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى علة الحذف في المنصوبات ثم علة

الحذف في المتبوعات _لأنّ الإسناد ليس ثابتا فيها_ والتوابع سواء كان الإتباع في العمدية والفضلية أو في الحركة الإعرابية، وبعد ذلك تطرّقنا إلى علة الحذف في الأدوات وزوائد الاسم.

الفصل الخامس: تعليل ابن هشام بعلل دلالية. ففي هذا الفصل تناولنا العلل التي تعكس مراعاة ابن هشام المعنى لتبرير قاعدة أو استعمال ما، خاصة أنّ هناك علاقة وطيدة بين الدلالة وعلم النحو؛ لأنّ الوصول إلى دلالة واضحة يقتضي مراعاة ظاهر التركيب نحويا، وبناء على هذا فإنّ العناصر التي أدرجناها في هذا الفصل تتمثل في: علّة الفرق التي يُراد بها التفرقة بين المعاني التي يُخشى وقوع اللّبس بينها، وعلّة خوف اللّبس التي تُبرّر تجنّب استعمال ما، وعلّة أمن اللبس إذا خالف الحُكم ما ينبغي أن يكون عليه، وعلّة الإبهام إذا كان المقام يقتضي ذلك، وعلّة التوكيد إذا جاز الاستغناء عن أيِّ كلمة دون أن يختل المعنى، بالإضافة إلى ذلك علّة الرجوع إلى المعنى التي يُعلَّل بها لمعنى قاعدة أو تركيب ما من التراكيب النّحويّة.

وفي الأخير ذيّلنا الفصول بخاتمة جامعة لما أفرزه هذه البحث من نتائج.

أما بخصوص المنهج المُلائم لهذه الدراسة فيتمثل في المنهج الوصفي الذي اعتمدناه في تقصّي الظواهر ودراستها وتحليلها، حيث إنّنا جعلنا من نصوص ابن هشام المُنطَلق في هذه الدراسة، دون أن ننسى ربطها بآراء النحاة السابقين، وإلى جانب هذا فقد حاولنا الاستناد إلى الترجيح لبعض الآراء التي رأينا فيها الصّواب.

كما أنّنا اعتمدنا في ترتيب المسائل النحوية الرئيسة على المنطق الذي يقتضي أولوية الاسم لكونه الأصل ليليه في ذلك الفعل ثم الحرف، وفي الأخير الجملة لكونها تركيبا من كلمتين فصاعدا، أمّا المسائل النحوية الفرعية فقد اعتمدنا في ترتيبها على ما هو متعارَفٌ عليه في الكتب التراثية وبالأخص الكتب التي انكبّ فيها أصحابُها على شرح متن ألفية ابن مالك، لأنّ ابن هشام يُعدُّ واحدا من أولئك النّحاة.

أما أهم المصادر التي ركّزنا عليها في هذه الدراسة فتتمثل أساسا _إلى جانب مؤلفات ابن هشام_ في: كتاب سيبويه (تـــ180هـــ) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (تـــ 368هـــ) وكتابي أسرار العربية والإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (تـــ 577هـــ) وكتابي شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية لابن مالك

(تـــ672هـــ) وكتاب شرح الرضي لكافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (تـــ686هـــ) وكتاب ارتشاف الضّرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي (تـــ 745هـــ) وكتابي توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (تـــ 749هـــ) وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني (تـــ900هـــ) وكتاب غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لـــ مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (تـــ 1100هـــ)، بالإضافة إلى تشكيلة من المصادر النحوية الأخرى التي استندنا إليها في عملنا هذا.

وإلى جانب ذلك فقد استعنا بالمراجع الحديثة في هذا البحث، ولكن توظيفنا لها كان بصورة محتشمة؛ لأنّنا قد اعتمدنا في أغلب الأحوال على المصادر القديمة _خاصة أن ابن هشام من النحاة القدامى_ حيث إنّ أهم المراجع التي لجأنا إليها في هذه الدراسة هي: النحو الوافي لـــ عباس حسن وكتاب إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك لـــ صبيح التميمي والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي لكلّ من علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي.

أمّا فيما يخص الرسائل والمجلات والدوريات فقد اكتفينا بالاطّلاع عليها لمعرفة كيفية البحث في مجال التعليل وكيفية تقسيم الأبواب النّحوية.

وهذا البحث كسائر البحوث لم يخل طريقه من الصعوبات التي تنحصر في صعوبة الحصول على بعض المصادر القديمة والدواوين بالإضافة إلى التعثّر في كيفية تقسيم البحث خاصة أنّ الصورة التي انتهى إليها اختلفت تماما عن التصوّر الذي وضعناه له في بداية المشوار.

وفي الختام لا يبقى لنا سوى أن نحمد الله تعالى لبلوغنا هذه المرحلة من البحث، راجين منه أن يُوفّقنا إلى ما نرمي إليه، دون أن ننسى التقدم بالشّكر الخاص إلى الأستاذ المشرف الدكتور **"سناني سناني"** الذي كان نعم الأستاذ الموجّهُ.

مدخل: العلة والتعليل

من المعروف أنّ التقنين للغة العربية كان الهدف منه ذا بعدين، البعد الوصفي للظواهر اللغوية والبعد التعليلي الذي يكشف الأمور الخفية وراء هذه الظواهر، حيث إنّنا سنحاول في هذا المدخل الكشف عن أهمية العلّة لدى اللغويين القدامى من خلال الشروط التي وضعوها لها والمسالك التي اعتمدوها فيها وقوادحها.

أوّلا- مفهوم العلّة والتعليل: يُمكِن النّظر إلى العلّة والتّعليل في هذا العنصر من ثلاثة أوجه، ولكن قبل ذلك لا بدّ من الإشارة إلى مفهومهما في اللغة.

1- العلّة والتعليل في اللغة: العلة في اللغة مشتقة من مادة (عَلَلَ)، ولها معانٍ كثيرة منها: المرضُ، إذ يُقال: "عَلَّ يعِلُّ واعتلَّ أي مَرِضَ، فهو عليلٌ (...) والعِلَّةُ: الحدث يُشْغِلُ صاحِبَهُ عن حاجته، كأنّ تلك العلّة صارت شُغلا ثانيا منعهُ عن شغلِهِ الأول"[1].

أما التعليل فهو مصدر الفعل (عَلَّلَ)، وهو "سقيٌ بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى (...) وتعَلَّلَ بالأمرِ واعتلَّ: تشاغلَ (...) وعلّله بطعام وحديث ونحوِهما: شَغَلَهُ بهما؛ يُقال: فلان يُعَلِّلُ نفسَهُ بتَعِلّةٍ. وتعَلَّلَ به أي تَلَهَّى به"[2].

2- العلّة والتعليل في اصطلاح الفلاسفة: العلّة كما عرّفها الجرجاني "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء وهي قسمان: الأول ما يُتَقَوَّمُ به الماهية من أجزائها ويسمى علة الماهية والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقدّمة بأجزائها بالوجود الخارجي ويسمى علّة الوجود. وعلّة الماهية إما أن لا يجب وجود المعلول بالفعل بل بالقوة وهي العلّة المادية وإما أن لا يجب بها وجوده وهي العلّة الصورية وعلّة الوجود، وإما أن يوجد منها المعلول أي يكون مؤثرا في المعلول موجِداً له وهي العلة الفاعلية أو لا وحينئذ إما أن يكون المعلول لأجلها وهي العلة الغائية أو لا"[3].

أي إنّ العلة في المصطلح الفلسفي نوعان؛ علة الماهية التي تنقسم بدورها إلى قسمين؛ علة مادية وذلك إذا كان الشيء الموجود في الواقع مرتبطا بوجود شيء آخر، وعلة صورية

[1]- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم تـــ711هـــ)، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، مادة (علل)، ج4، ص414.

[2]- المصدر نفسه، مادة (علل)، ج4، ص413.

[3]- الجرجاني (السيد الشريف الحسيني)، التعريفات، نقلا عن: مراد وهبه، المعجم الفلسفي (معجم المصطلحات الفلسفية)، دار قباء الحديثة، القاهرة، ط5، 2007، ص434.

تتمثل في تجلّي الشيء في صورته النهائية، أما النوع الثاني فهو علّة وجود، أي ما كان سببا في وجود الشيء، حيث إنّ هذا السبب قد يكون علّة فاعلية وهي المُوجدة للشيء، وقد يكون علة غائية وهي الهدف الذي من أجله وُجدَ هذا الشيء.

3- العلّة والتعليل في اصطلاح أصوليّي الفقه: العلّة عند الأصوليين هي "الوصف• الظاهر♦ المنضبط* الذي يترتب عليه تحقيق المصلحة أو دفع المفسدة"[1]، حيث إنّ العلّة عندهم ليست بالسبب وليست بالحكمة؛ لأنّ السبب يشمل الوصف المناسب للحكم والوصف غير المناسب في حين أنّ العلّة يُشترطُ فيها الوصف المناسب؛ مثال ذلك القتل الذي كان سببا مناسبا في تشريع القصاص، في حين أنّ العقل لا يدرك علاقة وجوب صلاة المغرب بالغروب[2]، ومن جهة أخرى فإنّ الحكمة هي المصلحة نفسها أما العلّة فهي ما يترتب عنها تحقيق هذه المصلحة، مثال ذلك علّة تشريع القصاص القتل العمدي، وحكمته الحفاظ على الحياة الإنسانية[3].

والشيء الذي يميز العلة الفقهية عن العلة النحوية هو كونها "تسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلة الدّاعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك"[4]، هذا بالنسبة للأحكام المعلولة فقط؛ لأنّه تُوجدُ أحكام تعبديّة غير معلّلة، "ووجوهُ الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحجّ، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تُعرف علّة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد، ولا يُعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في

• - أغلب الأصوليين يعبرون عن العلة بالوصف الذي ارتبط به الحكم الشرعي. ينظر، محمد سراج، أصول الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (د.ط)، 1998، ص184.

♦ - المقصود بالوصف الظاهر الوصف الواضح الذي يمكن إدراكه بالعقل كالإسكار في تحريم الشرب. ينظر، المرجع نفسه، ص186.

* - المقصود بالوصف المنضبط الوصف المحدد المعروف كالقتل الذي يُوجب معاقبة من ارتكبه. ينظر، المرجع نفسه، ص187.

[1] - المرجع نفسه، ص185.

[2] - ينظر، المرجع نفسه، ص55.

[3] - ينظر، المرجع نفسه، ص185.

[4] - تمام حسان، الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب -النحو - فقه اللغة - البلاغة-)، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 2000، ص163.

اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات؛ إلى غير ذلك ممّا يطول ذكره"[1]، لذلك جاءت أغلب العلل الفقهية مبنيّة على الظّنِّ بأنها تعبديةٌ خالصةٌ لوجه الله تعالى[2].

4- العلّة والتعليل في اصطلاح النحاة: العلّة النحوية هي الوصف الذي يُظَنُّ أنه السبب في الحُكم الذي اتُخِذ في ظاهرة معينة، والذي يعكس وجه الحكمة في ذلك[3]، لذلك فإنّ العلّة ــفي حال استثنائنا لأحرف العلّةــ قد تكون القرينة أو العلامة التي يتحقق الحكم بسببها، وقد تكون الجامع بين المقيس والمقيس عليه، أما التعليل النحوي فهو تفسير الظواهر اللغوية ومحاولة الوصول إلى أسبابها الحقيقية[4]، لكن الأمر المُلاحظ في كتب النحاة هو مساواتهم بين العلّة والتعليل، واستخدامهما كدالّ واحد في المواضع الآنفة الذكر، باستثناء ابن الأنباري الذي فرّق بين المصطلحين على أساس أنّ العلة ذات طابع تنظيري؛ لأنها داخلة في علم أصول النحو؛ فهي ركن من أركان القياس وتنبني على أساسها القواعد والأحكام، أما التعليل فهو مسلك من مسالك النحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام، وليس أصلا من أصول النحو، لذلك فهو ذو طابع تطبيقي يأتي بعد التقعيد لا قبله[5].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّ الحكم النحوي لا يتقيد بعلّة واحدة، ففي موضع واحد قد نجد أكثر من علّة واحدة مُبرِّرة للحكم، مثال ذلك: "هذه عِشْرِيَّ، وهؤلاء مُسْلِمِيَّ. فقياس هذا على قولك: عِشْرُوك ومُسْلِمُوك أن يكون أصله عِشْرُويَ ومُسلِمُويَ، فقلبت الواو ياء لأمرين كلّ واحد منهما مُوجِبٌ للقلب، غيرُ محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبِهِ: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبْق الأولى منهما بالسكون؛ والآخر أنّ ياء المتكلّم أبدا تَكْسِرُ الحرف الذي قبلهَا إذا كان صحيحا، نحو هذا غلامِي، ورأيْتُ صاحِبِي"[6]، هذا من

---

[1]- ابن جني (أبو الفتح عثمان تـــ 392هـــ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1952، ج1، ص48.

[2]- ينظر، (تعليق محمود سليمان ياقوت)، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر تـــ911هـــ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د.ط)، 2006، ص251، 252.

[3]- ينظر، علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية (تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب –دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي–)، دار الزهراء، الرياض، ط1، 2012، ص87.

[4]- ينظر، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007، ص125.

[5]- ينظر، محمد سالم صالح، أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، دار السلام، القاهرة، الإسكندرية، ط1، 2006، ص354، 355.

[6]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص174.

جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ العلل قد تتعارض في موضع واحد في حال تعارض الأحكام، "كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها ممّا لا يعمل؛ فكأنّ أهل الحجاز لّما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إيّاها، أجْروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأنّ بني تميم لّما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشِرة لكلّ واحدٍ من جزأيها [جزئيها]؛ كقولك: ما زيدٌ أخوك، وما قام زيدٌ، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام"[1].

إضافة إلى ما سبق فإنّ الأحكام النحوية التي يعجز النحوي عن تفسيرها وإيجاد العلّة لها تُوصف بالمسموع عن العرب، أي لا مجال لإبداء الرأي فيها[2].

ثانيا- المؤثرات الخارجية في التعليل النحوي: إنّ المطّلع على مباحث العلّة النحوية يجدها متأثرة أيما تأثير بأصول الفقه، خاصة فيما يتعلّق بشروط ومسالك العلّة الفقهية وقوادحها التي سار عليها علماء النحو، والتي حاولوا فيها الحفاظ على المصطلحات الفقهية ومقاصد الفقهاء بها[3]، هذا بشكل عام، أما بشكل خاص فهذا ابن جني (تـــ393هـــ) يُقسم العلل النحوية إلى علل موجبة وعلل مُجوِّزة تأثرا بالأحكام الشرعية الواجبة والجائزة[4].

أما بالنسبة لتأثر العلّة النحوية بالعلل الفلسفية والكلامية، فقد اتفق النّحاة على اشتراط وجوب العلّة للحكم حتى تكون مقنعة ومؤثرة[5]، إلّا أنّ العلل النحوية ليست كلُّها مُوجِبة كحال العلل المُوجبة للأشياء المعلولة بها[6]، وهذا ما أشار إليه ابن جني في كتابه **الخصائص** بقوله: "علل النحويين (...) أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص167.

[2]- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص252.

[3]- ينظر، أحمد خضير عباس، أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007، ص24.

[4]- ينظر، وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 2007، ص467.

[5]- ينظر، أحمد خضير عباس، أسلوب التعليل في اللغة العربية، ص25.

[6]- ينظر، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق تـــ340هـــ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986، ص64.

يحيلون على الحسّ•، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خِفّتِها على النّفس♦؛ وليس كذلك حديث علل الفقه"[1]، مثال ذلك رفع الفاعل ونصب المفعول فإذا قيل: لِمَ رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول؟ قيل: خُصّ الفاعل بالرفع لقلته _لأنّه لكل فعل فاعل واحد_، وخُصَّ المفعول بالنصب لكثرته، وذلك ليقلّ في كلام العرب ما يستثقلونه، ويكثر ما يستخفونه[2].

فالعلة النحوية تحاول أنْ تعادل العلة العقلية في قوتها وتأثيرها، إلا أنّ هذا الأمر مستحيل؛ لأنّ النحوي أحيانا يقف أمام ظاهرة نحوية يعجز عن تفسيرها فيقول هذا مسموع عن العرب[3]، وهذا الأمر ممتنع في الفلسفة وعلم الكلام، ومن جهة أخرى فإنّ العلل النحوية تتوسط العلل العقلية وعلل الفقهاء في القوة؛ فهي أقلّ درجة من الأولى وأعلى درجة من الثانية؛ لأنه لو أراد نحويّ نقض علّة ما لكان الأمر ممكناً، بخلاف العلّة العقلية[4]، أما فيما يخص سبب تأخر العلل الفقهية عن العلل النحوية فقد أشرنا إلى ذلك سابقا.

ثالثا- نشأة التعليل والتأليف فيه: لما بدأت ظاهرة تفشي اللحن تستفحل في شبه الجزيرة العربية سارع النحاة إلى استقراء اللغة العربية والتقعيد لها واستنباط الأحكام النحوية، حيث إنّ هذا التقعيد صُوحِبَ بتعليلات تُبرّرُ هذه القواعد بشكل خاص، وتضع الأسس للغة العربية بشكل عام[5]، ويُعدُّ عبد الله بن إسحاق الحضرمي الرائد الأول في التعليل النحوي ليليَه في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي[6] الذي تمكّن بتأمله وتفكيره من الوصول إلى علل توضح القواعد والأحكام والأحكام المستنبطة من كلام العرب[7]، ولقد قال عنه الزجاجي في كتابه **الإيضاح في علل النحو**: "وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله، سُئِلَ عن العلل التي يُعتَلُّ بها في

•- الحس في العلة النحوية يتمثل في نتيجة الاستقراء لكلام العرب. ينظر، تمام حسان، الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب -النحو - فقه اللغة - البلاغة-)، ص164.

♦- "يُدْرِكُ أمر الثقل والخفة على النفس بالأذواق السليمة". (تعليق محمود سليمان ياقوت)، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص251.

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص48.

[2]- ينظر، المصدرنفسه، ج1، ص49.

[3]- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص252.

[4]- ينظر، ابن جني ، الخصائص، ج1، ص144، 145.

[5]- ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007، ص150.

[6]- ينظر، المرجع نفسه، ص152.

[7]- ينظر، محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008، ص37.

النحو، فقيل له: [أ]عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنه علّة لما عللته منه. فإنْ أكنْ أصبتُ العلّة فهو الذي التمست. وإنْ تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا مُحكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإنْ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[1].

والأمر المُلاحظ في "تعليلات العلماء الأوائل [أنها] جاءت مُيَسَّرَة خالية من الفرضيات والجدال والتخمين خالية من البراهين. فهم يسوقونها بناء على ما سمعوه من كلام العرب"[2]، وإجابة عن استفسارات الطلاب الراغبين في كشف خبايا الظواهر اللغوية[3]، ولقد ظلّت تعليلات الأوائل بسيطة ووصفية وبعيدة عن روح الفلسفة والجدل إلى غاية القرن الرابع الهجري، حيث اتصل العلماء العرب بالأعاجم في هذا القرن وانفتحوا على ثقافتهم، فافتتن النحاة بالمنطق الأرسطي فتوسّعت أفقُهم واشتدّ تعلّقهم بالمنهج التعليلي وراحوا يسارعون إلى تأليف كتب خاصة بالعلّة تتسم بالدقة والتحليل والمنطق[4]، وأهم كتب التعليل التي أُلِّفَت آنذاك آنذاك كتاب **الإيضاح في علل النحو** للزجاجي (تـــ337هـــ)، فعلى الرغم من أنّ هذا الأخير لم يأتِ على كل القضايا النحوية إلا أنّ كتابه هذا يُعدُّ من أبرز الكتب النحوية التي عالجت العلل النحوية من وجهة منطقية، حيث يقول عنه: "هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأنّ

[1]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65، 66.

[2]- يونس عبد مرزوك الجنابي، أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ط1، 2004، ص29، 30.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص29.

[4]- ينظر، إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006، ج6، ص471.

الكتب المصنّفة في الأصول كثيرة جدا، ولم أرَ كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو، مستوعبا فيه جميعها"[1]، وإلى جانب كتاب **الإيضاح في علل النحو** يوجد كتاب **علل النحو** لـــ ابن الوراق (تـــ381هـــ) الذي استعرض فيه جلّ الأبواب النحوية متّبعًا في ذلك تعليل الأحكام بالعلل التي ترجّحه وتقويه إلى درجة أنه غلّب على هذا الكتاب العلل على الأحكام النحوية؛ وذلك من خلال حشده لأكثر من علة واحدة في موضع واحد[2]، ومن أهم الكتب التي ذاع صيتها أيضًا في هذا القرن كتاب **الخصائص** لـــ ابن جني (تـــ393هـــ) الذي أسهب فيه الحديث عن العلّة والمسائل المتعلّقة بها.

وبعد القرن الرابع الهجري توالى التأليف في علل النحو بطريقة بدا فيها أكثر نضجا خاصة مع ابن الأنباري (تـــ 577هـــ) صاحب **لمع الأدلة وأسرار العربية والإغراب في جدل الإعراب** في القرن السادس، وأكثر إلماما خاصة مع السيوطي (تـــ911هـــ) صاحب كتاب **الاقتراح** في القرن العاشر، هذا الكتاب الذي جاء ملما لآراء كل من **ابن جني وابن الأنباري** فيما يخص العلّة.

لكن السؤال المطروح في هذا المقام أهذا التعدد في التأليف يعكس اختلاف النحاة في نظرهم للعلّة وتباينهم في تعليل الأحكام أم أنّ نظرتَهم تكاد تكون نفسَها؟

رابعا- أنواع العلة: للعلة عدة تقسيمات، وهذا راجع إلى تباين المنطلقات الفكرية للنحاة واختلاف زوايا ووجهات نظرهم للعلة، "فهناك تقسيم باعتبار المضمون، قُسمت فيه العلة إلى أربعة وعشرين نوعا (...) وتقسيم باعتبار الشكل، قسمت فيه إلى بسيطة ومركبة. وتقسيم ثالث باعتبار الحكم، قسمت فيه العلة إلى موجبة ومجوّزة. وهذا غير تقسيم العلة باعتبار الغاية أو الغرض منها، وقد أخذت العلة في هذا التقسيم تسميات مختلفة، فعلى حين قسمها ابن السراج إلى علة وعلة العلة، قسمها الزجاجي إلى علة تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، وقسمها ابن مضاء إلى علل أوائل وثواني وثوالث"[3].

---

[1]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص38.

[2]- ينظر، ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله تـــ381هـــ)، علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ص34.

[3]- محمد سالم صالح، أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، ص357.

1- أنواع العلة باعتبار المضمون: قسّم الجليس الدينوري (تـــ271هـــ) العلل في كتابه **ثمار الصناعة** إلى صنفين: "علّة تطّرد على [في] كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهرُ حِكمَتهم، وتكشف عن صِحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولا، وهي واسعة الشُّعب"[1]، ولقد أشار الدينوري إلى أشهر العلل المطردة فقط، والتي شرحها التاج بن مكتوم في **تذكرته**، وأوردها السيوطي في كتابه **الاقتراح**، وهي[2]:

أ- علة سماع: كقولهم: امْرَأَة ثَدْيَاء، في حين أنّه لم يُسمع في كلام العرب قولهم: رَجُل أَثْدَى.

ب- علة شبه: مثل إعراب الفعل المضارع بناء على مشابهته للاسم.

ج- علة استغناء: كاستغناء العرب في كلامهم بالفعل تَرَكَ عن وَدَعَ.

د- علة استثقال: كاستثقال العرب الواو في الفعل يَعِدُ؛ نظرا لوقوعه بين الياء والكسرة.

هـــ- علة فرق: كرفع الفاعل ونصب المفعول للتفرقة بينهما.

و- علة توكيد: كإلحاق العرب فعل الأمر بنون التوكيد سواء الثقيلة أو الخفيفة لتأكيده.

ز- علة تعويض: كتعويض حرف الميم في لفظة اللّهم عن حرف النداء.

ح- علّة نظير: مثل: كسر أحد السّاكنين في حال التقائهما في الجزم حملا على الجرّ؛ لأنّ الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل.

ط- علّة نقيض: مثل: نصب النكرة بـــ لا حملا على نقيضتها إنّ.

ي- علّة حمل على المعنى: مثل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة/ 275]، ففي هذه الآية ذُكِّر الفعل المُسنَد للموعظة المحمولة على الوعظ.

ك- علّة مشاكلة: مثل قوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلاً﴾ [الإنسان/ 4]، فلفظة سلاسل ممنوعة من الصرف لأنها صيغة منتهى الجموع، إلا أنها في هذه الآية صُرِفَت لمشاكلتها لفظة أغلال في جملة واحدة.

[1]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص256.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ص[257- 265].

ل- علّة معادلة: كجرّ ما لا ينصرف بالفتح حملا على النّصب، وفي مقابل ذلك حُمِلَ النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم .

م- علّة مجاورة: مثل الجرّ بالمجاورة في قولهم: هَذَا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ.

ن- علّة وجوب: كعلة رفع الفاعل.

س- علّة جواز: كعلة الإمالة أي: تقريب الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة.

ع- علّة تغليب: مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم/ 12]، ففي هذه الآية غلِّب المذكر على المؤنث.

ف- علّة اختصار: مثل ترخيم المنادى.

ص- علّة تخفيف: كإدغام حرف في حرف.

ق- علّة أصل: كقول العرب: استحوذ، وصرفهم لما لا ينصرف .

ر- علّة أولى: كتقديم الفاعل على المفعول بحكم الأولوية في الرتبة.

ش- علّة دلالة حال: كقول المستهلّ: الهلالُ، أي: هَذَا الهِلَالُ؛ إذ حُذِفَ المبتدأ لدلالة الحال عليه .

ت- علّة إشعار: كقول العرب في جمع موسى: موسَوْنَ: بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأنّ المحذوف ألفٌ في جمع المذكر السالم ذي المفرد المقصور.

ث- علة تضاد: مثل قولهم في أفعال القلوب التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت على المفعول وأُكِّدَت بالمصدر أو بضميره لم تلغ نظرا للتضاد بين التأكيد والإلغاء.

خ- علّة التّحليل: كالاستدلال على اسمية كيف؛ لكونها تُشَكِّل مع الاسم كلاما، وهذا دليل على أنها ليست بحرفٍ، كما أنها ليست بفعلٍ لمجاورتها الفعل بلا فاصل.

أما الصنف الثاني من العلل فلم يُشر إليها الجليس[1]، وإنْ كان هناك الكثير من العلل التي أدرجها في العلل المطردة هي أقرب إلى العلل الحكمية، كعلة التقاء الساكنين وعلة المعادلة وعلة الاختصار وعلة التحليل... [2]

[1]- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص267.

[2]- ينظر، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص[135- 139].

2- أنواع العلة باعتبار الشكل: بعدما أورد السيوطي (تـــ911هـــ) تقسيم الجليس الدينوري للعلّة باعتبار المضمون أشار بدوره إلى تقسيم آخر باعتبار الشكل، فالعلة عنده "قد تكون بسيطة، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجواز والمشابهة، ونحو ذلك، وقد تكون مُركَّبة من عدّة أوصاف؛ اثنين فصاعدا؛ كتعليل قلب مِيزان بوقوع الياء [الواو] ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة؛ بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جدا"[1].

3- أنواع العلة باعتبار الحكم: وهو تقسيم ابن جني، حيث قسّم العلّة إلى علة موجبة وعلة مجوّزة، إذ يقول في كتابه **الخصائص**: "اِعْلَمْ أنّ أكثرَ العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصْبِ الفضلةِ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. فعِللُ هذه الداعية إليها مُوجِبة لها، غير مُقْتَصَر بها على تجويزها"[2]، أما العلل غير الموجبة فتسمى بالعلل المُجوّزة، مثال ذلك: وقوع النكرة بعد المعرفة التي يَتِمّ الكلام بها، ففي هذه الحالة يجوز جعل تلك النكرة حالا، نحو: مررت بزيدٍ رجلًا صالحًا _على أساس أنّ الحال ها هنا حال جامدة موصوفة لا تُؤول بالمشتق_، ويجوز جعلها بدلا، نحو: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ[3].

4- أنواع العلة باعتبار الغاية: أشرنا سابقًا إلى أنّ أنواع العلة باعتبار الغاية لها تسميات مختلفة، فهذا ابن السراج (تـــ316هـــ) يقول في كتابه **الأصول في النحو**: "النحو إنما أُرِيدَ به أن ينحو المُتكلّم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنّ الفاعل رُفِعَ، والمفعول به نُصِبَ وأنّ فعل مما عينه: ياء أو واو تُقلب عينُه من قولهم: قام وباع. واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علّة العلّة، مثل أنْ يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، ولِمَ إذا تحرّكت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألِفًا، وهذا ليس يُكْسِبُنا أن

[1]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص279.
[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص164.
[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص165.

نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما تُستخرَجُ منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتُبيِّنُ بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[1].

فابن السراج يرى أن العلّة نوعان، علة مؤدية إلى كلام العرب، أي العلّة التي تهدف إلى تعليم اللغة، وعلة العلة؛ وهي العلة الخفية وراء الحكم، إلّا أنّ لابن جني رأيا آخر في توضيحه لكلام ابن السراج، حيث يقول: "وهذا موضع ينبغي أنْ تعلم منه أنّ هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجوّزٌ في اللفظ، فأمّا في الحقيقة فإنّه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلة؛ ألا ترى أنّه إذا قيل له: فَلِمَ ارتفعَ الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، (...) ولو شاء لماطله فقال له: ولِمَ صار المسند إليه الفعل مرفوعًا؟ فكان جوابه أن يقول: إنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتّبه أبو بكر أن تكون هنا علّة، وعِلّة العلّة، وعلّة علّة العلّة. وأيضًا فقد كان له أنْ يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول: وهلّا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين"[2].

أما الزجاجي فقد آثر تسميات أخرى مخالفة لتسميات ابن السّراج، وإنْ كان المنطلق نفسه، حيث قسّم العلة إلى "ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. فأما التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك إنّا لّما سمعنا قَامَ زَيْدٌ فهُوَ قَائِمٌ، ورَكِبَ فهُوَ رَاكِبٌ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك. (...) فأما العلّة القياسية فأنْ يُقال لمن قال نصبت زيدًا بـــ إنَّ، في قوله إنّ زيدًا قائمٌ: ولَمَ وجب أنْ تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول: لأنها وأخواتَها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعمالُه لّما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، نحو: ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ وما أشبه ذلك"[3]، أما النوع الأخير فيتمثل في "كلّ ما يُعتلُّ به في باب إنّ بعد هذا. مثل أن يُقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟

[1]- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل تـــ 316هـــ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ج1، ص35.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص173.

[3]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو، وهلّا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعله على مفعوله لأنه الأصل وذاك فرع ثانٍ؟ (...) وكلّ شيء اعتلَّ به المسؤول جوابًا عن هذه المسائل، فهو داخلٌ في الجدل والنظر"[1].

وفي حال الانتقال إلى القرن السادس نجد ابن مضاء القرطبي (تـــ592هـــ) الذي ثار ثورة على النحو العربي القديم، والذي نادى بضرورة إلغاء بعض الأبواب والقضايا النحوية التي يرى أنّها لا تُغني المتعلّم في شيء، خاصة العلل النحوية، حيث إنه قسم العلل إلى ثلاثة أضرب كحال الزجاجي، إلا أنّ الاختلاف بينهما يكمن في التسميات؛ فالضرب الأول عنده هو العلل الأُوَل والتي بها يستطيع المُتكلّم النطق بكلام العرب[2]، وهذا النوع من العلل يُعادل العلة التعليمية عند الزجاجي، أما الضربان الآخران فهما العلل الثواني والعلل الثوالث، وهما يُعادلان العلل القياسية والعلل الجدلية عند الزجاجي، حيث يرى ابن مضاء أنه من الضروري الاستغناء عن هذين النوعين؛ لأنهما لا يُفيدان سوى توضيح حكمة العرب في بعض المواضع[3]، ودليله على ذلك: أنّ الشيء في الفقه الظاهري إذا حُرِّمَ بالنص فإنه لا يحتاج إلى تعليل[4].

خامسا- شروط العلّة: لكي تكون العلل قوية ومقنعة لابد أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط، والتي تتمثل في:

1- كون العلّة مُوجِبة للحكم في المقيس عليه: وانطلاقًا من هذا الشرط خطّأ ابن مالك قول البصريين المتمثل في أنّ علة إعراب الفعل المضارع مشابهتُه للاسم في الحركات والسكنات والإبهام (لكون الفعل المضارع يحتمل الزمنين الحال والاستقبال) والتخصيص (يتم تخصيص أحد الزمنين بقرينة)، لأنّ هذه الأمور ليست مُوجِبَة لإعراب الاسم، وإنّما العلّة المُوجِبة له قبوله معاني مختلفة، والإعراب هو الذي يُميِّز بينها، لذلك فإنّ العلة الموجبة للفعل المضارع تتمثل في قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، إذ لا يميّز بين هذه المعاني إلا الإعرابُ، كقولك: لا تأْكلِ

[1]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

[2]- ينظر، ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان اللخمي تـــ592هـــ)، الردّ على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982، ص131.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ص130، 131.

[4]- ينظر، المصدر نفسه، ص36.

السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللّبَنَ، فهذه العبارة تحتمل ثلاثة معاني؛ أولها النهي عن الأكل والشرب معا، وذلك في حال جزم الفعل تَشْرَب، ثانيها النهي عن الجمع بينهما، إذ يستطيع الفرد أنْ يشرب اللبن في وقت غيرِ وقت أكل السّمك، وذلك في حال نصب الفعل تَشْرَب، ثالثها النهي عن أكل السّمك فقط مع إباحة شرب اللبن على أساس أنّ الفعل الثاني مستأنف، وذلك في حال رفع الفعل تَشْرَب[1].

2- الاطراد في العلّة: وهو ارتباط الحكم بالعلّة؛ فإنْ وُجدت وُجِدَ وإنْ انتفت انتفى، وقد اختلف النحاة في هذا الشرط، فأكثرهم جعله شرطا في العلة بحجّة أنّ العلّة النحوية أُجريت مجرى العلّة العقلية، والعلّة العقلية لا تكون إلا مطّردة لكونها موجبة للحكم، في حين ذهب أقلهم إلى تجاوز هذا الشرط مع جواز دخول التخصيص• (الاستثناء) في العلّة[2]، كإعراب الأسماء الستة بالحرف عوضًا من الحذف الذي طرأ عليها، وإنْ لم تطرد هذه العلة في الأسماء الثلاثية التي حُذِف منها حرفٌ، كـــ يدٍ ودمٍ، وحجتهم في ذلك أنّ العلّة دليل على الحكم بجعلٍ من النّحوي[3]؛ لأنّ "اللغة ليست ظاهرة عقلية؛ بل ظاهرة اجتماعية تخضع لمتطلبات البشر وذوقهم، وتتطور بتطور حاجات الأفراد والجماعات، ولذا نجد كثيرا من العلل ليست مطردة في بابها"[4].

لذلك انقسم النحاة إلى قسمين قسم يجوّز التعليل بالعلّة القاصرة♦، وقسم لا يجوّز ذلك، فأمّا القسم الأول فيمثله ابن الأنباري الذي يرى بأنّ "العلّة إنما كانت علّة لإخالتها ومناسبتها، لا لتعديتها"[5]، مثال ذلك قولهم: ما جاءتْ حاجَتَكَ؟ فـــ جَاءَ في هذا التركيب بمعنى صَارَ لذلك أُجريَ مجراه وقيس عليه، وذلك بعلة الإخالة المتمثلة في رفعه للاسم ونصبه

---

[1]- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص282، 283.

•- التخصيص هو "أنْ يتخلّف الحكم مع وجود العلة". محمد سالم صالح، أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، ص339.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص[334- 336]. ينظر، علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية (تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب ـدراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبيـ)، ص108.

[3]- ينظر، محمد سالم صالح، أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، ص334، 335.

[4]- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص159.

♦- "العلة القاصرة هي التي لا تتعدى محلّ النص". علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية (تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب –دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي-)، ص109.

[5]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص286.

للخبر، حيث إنّ هذا الحمل لا يتحقق إلا في هذا الموضع، فلا يجوز أنْ نقول: جاء زيدٌ قائماً بمعنى صار زيدٌ قائماً[1]، أما القسم الثاني فيمثله ابن جني، إذ يرى "أنّ العلّة إذا لم تتعدّ لم تصح. من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو كم، ومن، وما، وإذْ، ونحو ذلك بأنّ هذه الأسماء لّما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين؛ نحو هلْ، وبل، وقد (...) وهذه علّة غير متعدّية"[2]؛ لأنها لا تشمُل الأسماء الثلاثية التي حُذف منها حرف، نحو: يدٍ، وأخٍ، وأبٍ، ودمٍ،...، فهذه الأسماء تشبه الحروف التي تتكون من حرفين إلا أنها لم تُبنَ كحال كم ومن وما وإذْ[3].

مع العلم أنّ انتفاء الحكم لانتفاء العلّة يسمى عكسًا، وقد عُدّ هو الآخر شرطًا من شروط العلّة، أي هو نقيض الاطراد، وإنْ كان الأولى إدراجهما في شرط واحد[4].

بالإضافة إلى هذه الشروط نجد شروطا أخرى سنتطرق إليها في قوادح العلّة كشرط تأثير العلة في الحكم وشرط عدم فساد كل من الاعتبار والوضع... [5]، لأنّ عدم توفر شرط من هذه الشروط في العلة يؤدي إلى الطعن فيها ورفضها.

سادسا- مسالك العلّة وقوادحها: للعلّة النحوية مسالك لإثباتها وقوادح لإبطالها.

1- مسالك العلة: هي الوسائل والطرق التي يعتمدها النحويون في إثبات العلّة، وهي[6]:

أ- الإجماع: ويتم ذلك بإجماع النحاة على أن علّة تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال .

---

[1]- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص284، 285.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص169.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص169.

[4]- ينظر، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص161.

[5]- ينظر، المرجع نفسه، ص161.

[6]- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص310، 331. ينظر، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص162، 163.

ب- النّص: ويتم ذلك بنصّ العربي على العلّة والتصريح بها، كقول أبي عمرو بن العلاء: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ اليَمَنِ يقول: فلانٌ لغوبٌ، جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا، فقلت له: أَتَقُولُ: جَاءَتْهُ كِتَابِي؟ فقال: نَعم، أَلَيْسَ بِصَحِيفَةٍ؟

ج- الإيماء: وهي الإشارة الخفية إلى العلّة، مثال ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لّما وفد إليه قوم من العرب[1]: **"من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيَّان فقال: بل أنتم بنو رَشْدَان"**، فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يُصرِّح بالعلة إلا أنّ تلفظَه بـــ رَشدان محاكاةً لـــ غَيَّان• إشارة إلى أنّ الألف والنون زائدتان.

د- السّبر والتّقسيم: ذكر جميع الوجوه التي يحتملها الحكم النحوي واختبارها بهدف إبقاء الوجه الصحيح ونفي الوجوه الأخرى.

هـــ- المناسبة: وتسمى الإخالة أيضا؛ لأنّ بها يُخَال ويُظَن أن الوصف علّة، حيث يسمى قياسُها قياسَ علّة، وهو حمل الفرع على الأصل بالعلّة الّتي ارتبط بها الحكم، كحمل ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلّة الإسناد.

و- الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل بناء على الشبه الذي يجمعهما، كإعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم.

ز- الطرد: وهو اطراد العلّة التي أوجبت الحكم في المقيس (الفرع)، حيث إنّ هذه العلّة تكون مطّردة في المقيس عليه (الأصل)، كتعليل بناء الفعل ليسَ بكونه جامدا، لاطراد البناء في كلّ فعل جامد، في حين أنّ العلة المطّردة في الأصل هي بناء الأفعال.

ح- إلغاء الفارق: هو إلغاء الفروق بين الفرع والأصل إذا كانت هذه الفروق غير مؤثرة في الحكم، كقياس الظرف على الجار والمجرور في الأحكام.

---

[1]- ورد هذا الحديث في كتاب الأنساب بهذا الشكل: "الغَيَّانِيِّ (...) هذه النّسبة إلى غَيَّان وهو بطن من جُهَيْنَة وهو غَيَّان بن قَيْس بن جُهَيْنَة بن زَيْد، وسُمُّوا بَنِي رَشْدَان لأنّهم قَدِمُوا على النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم فَقَال: من أنتم ؟ فقالوا : نحن بَنُو غَيَّان. فقال: بل أنتم بنو رَشْدَان". ابن منصور التميمي السّمعاني (أبو سعد عبد الكريم بن محمد تـــ 562هـــ)، الأنساب، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1، 1988، ج4، ص324.

•- "غيّان: على وزن فَعلان، من الغيّ والغواية، وهو الانهماك في الجهل والضلال. وبنو رشدان بفتح الراء وكسرها، بطن من العرب، كانوا يُسَمَّوْن بني غيّان، فغيَّره النبي صلى الله عليه وسلم، وفتح الراء لتُحاكيَ (غَيَّان)". (تعليق محمود سليمان ياقوت). السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص313.

2- **قوادح العلّة:** وهي المُبطلة للعلل، وهي[1]:

أ- النقض: وهو عدم اطراد العلّة في الظاهرة اللغوية الواحدة، مثال ذلك: بناء كلّ من حَذَامِ وقَطَامِ ورَقَاشِ لاجتماع ثلاث علل فيها، وهي العلمية والتأنيث والعَدْل، في مقابل ذلك نجد لفظة أذربيجان غير مبنية على الرغم من اجتماع خمس علل فيها، وهي: العلمية والتأنيث والعجمة، بالإضافة إلى تركيبها المزجي وانتهائها بالألف والنون الزائدتين.

ب- تخلُّف العكس: يتمثّل في انتفاء الحكم في حال انعدام العلّة، كانتفاء رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا.

ج- عدم التأثير: وهو اشتمال العلّة على وصف غير مؤثر في الحكم، مثل ترك صرف لفظة حُبْلَى؛ لأنّ في آخرها ألفا مقصورة، فهذا وصفٌ لا يُعتدّ به؛ لكونه لا يُؤثر في الحكم؛ لأنّ العلة الحقيقية المانعة من الصّرف هي علامة التأنيث، فلو قلنا إنّ العلّة المانعة هي الألف المقصورة، لكان هذا القول تنبيها على أنّ الألف الممدودة غير مانعة الاسم من الصرف.

د- القول بالموجَب: وهو التسليم بعموم العلة في جميع الصّور، مع استبقاء الخلاف في بعضها، كالخلاف الذي وقع بين البصريين والكوفيين؛ إذ يرى البصريون أنّه يجوز تقديم الحال على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرّفا، وكان صاحب الحال اسما ظاهرا، نحو: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، مع العلم أنّه يجوز تقديم معمول الفعل المُتصرّف في غير الحال، في حين أنّ الكوفيين يَرَوْنَ أنه لا يجوز للحال أنْ يتقدّم على صاحبه إلا إذا كان هذا الأخير مضمرا.

هـــ- فساد الاعتبار: وهو مخالفة القياس لنصّ نُقِل عن العرب، كالتصريح بامتناع ترك صرف المُنصرف للضرورة الشعرية ــعلى أساس أنّ الأصل في الاسم الصرفــ، في حين أنه قد ورد عن العرب نصوص منعوا فيها المُنصرِف من الصّرف للضرورة الشعرية.

و- فساد الوضع: هو مخالفة العلّة التي ثبتت بنصٍّ أو بإجماعٍ الحُكمَ في القياس، كتجويز أهل الكوفة التّعجّب من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، فيعارضهم أهل البصرة بقولهم إنّ هذه العلة مخالفة للحكم؛ لأنّ الحكم إذا ثبت في الأصل فمن الأولى أنْ يثبت في الفرع.

---

[1]- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص[332- 356]. ينظر، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص[163- 166].

ز- المنع للعلّة: وهو عدم التسليم بالعلّة سواء في الأصل أو في الفرع، كتعليل البصريّ بناءَ فعل الأمر ببناء أسماء الأفعال نحو: دَرَاكِ ونَزَالِ وتَرَاكِ، نظرا لقيامها مقامَهُ، فيردّ عليه الكوفي بأنّ علة بناء أسماء أفعال الأمر تعود أساسا إلى تضمنها لام الأمر لا لقيامها مقام فعل الأمر.

ح- المطالبة بتصحيح العلّة: وتتمثل في مطالبة الخصم الإتيانَ بدليل يُثبت صحّة العلّة وذلك إما بالتأثير وهو وجود الحكم لوجود العلّة وزواله لزوالها، كبناء قَبْلُ وبَعْدُ على الضم إذا اقتُطعتا عن الإضافة، وإعرابهما في حال إضافتهما، وإما بشهادة الأصول، أي قبول العلة في حال موافقتها لقواعد النحاة، كبناء كلّ من كيف وأين ومتى لتضمّنها معنى الحرف، وهذا الأمر موافق للقاعدة التي تنص على أنّ أيّ اسم تضمّن معنى الحرف وجب بناؤُه.

ط- المعارضة: هي تعارض علل الخصمين في مسألة معينة، كخلاف الكوفيين مع البصريين في باب التنازع؛ حيث يرى الكوفيون أنّ الإعمال يكون للعامل الأول لكونه سابقا العاملَ الثاني، في حين أنّ البصريين يَرَوْنَ أنّ الإعمال يكون للعامل الثاني لكونه الأقربَ إلى المعمول.

الفصل الأول:

تعليل ابن هشام بعلة القياس

للقياس أهمية كبيرة في حياتنا اليومية خاصة فيما يتعلّق باللغة لكونه يسمح بتوليد تراكيب جديدة على منوال التراكيب المألوفة، لذلك فمن الطبيعي أن يكون القياس دليلا من أدلّة النحو وعلّة تُبرِّر انتقال أحكام نحوية ــسواء كانت متعلّقة بالكلم أو بالتراكيبــ من المقيس عليه إلى المقيس.

والقياس في علم النحو "هو مُساواة فرع لأصل في علّة حكمه. والمراد بالفرع صورة أُريد إلحاقها بالأخرى في الحكم لوجود العلّة المُوجبة للحكم فيها. وبالأصل الصورة المُلحَق بها"[1]، وانطلاقًا من هذا التعريف يتبيّن لنا أنّ للقياس أربعة أركان: الأصل أو المَقيس عليه الذي يتمثل في النصوص التي نُقلت عن العرب، أو الأحكام النّحوية المستنبطة من هذه النّصوص، وشرطُه أن يتّسم بالكثرة في الظاهرة المُراد القياس عليها، والركن الثاني هو الفرع أو المَقيس وهو إمّا أن يكون مجهول الحكم فيُقاس على المنقول من كلام العرب، وإمّا أن يكون معلوم الحكم فيُلحقونه بأصل مُشابه له في الحكم، أمّا الركن الثالث فهو العلّة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، أي الصفات المشتركة بينهما، والتي تمثّل السبب في انتقال الحكم من المقيس إلى المقيس عليه، أمّا الركن الأخير فهو الحكم النّحوي الذي يكتسبه المقيس من القياس على الأصل[2].

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ للقياس علاقة وطيدة بالحمل، حيث يُصطلح على الحمل بالقياس إذا تم إلحاق الفرع بالأصل لعلّة جامعة بينهما، ولا يكون القياس حملا إذا قُصِد به العمليات الذهنية المُؤدية إلى الاستنباط، لذلك فإنّ القياس أعمّ من الحمل[3].

وقد تنوّعت صور علّة القياس عند ابن هشام الأنصاري• في كتبه التي أشرنا إليها سابقا، ولعلّ أهم تلك الصّور:

---

[1]- شمس الدين الأصفهاني (تـــ 749هـــ)، بيان المختصَر –شرح مختَصر ابن الحاجب–، تح: محمد مظهربقا، دار المدني، جدّة، ط1، 1986، ج3، ص6.

[2]- ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص85، 95، 108، 114.

[3]- ينظر، حسن خميس سعيد الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2001، ص153. ينظر، لينا علي محمد الجراح، الحمل والمحمول في النحو العربي، دار اليازوري، إربد، ط1، 2012، ص18.

•- هو "أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصريّ.

وُلِد في القاهرة في ذِي القِعْدَة عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (عام 1309 من الميلاد).

أوّلا- التعليل بعلّة قياس الفرع على الأصل: قياس الفرع على الأصل كما عرّفه ابن الأنباري: "حمل فرع على أصل بعلته [بعلة]، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[1]، ومن صوره الواردة في مؤلّفات ابن هشام:

1- **التعليل بعلّة قياس الفرع على الأصل في الأسماء:** يشمُل هذا العنصر قياس الفرع على الأصل في جميع الأسماء بِغض النّظر إن كانت مشتقة أو غير مشتقة.

أ- حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم في حالة النصب: قال ابن هشام في حديثه عن الحالات الإعرابية لجمع المؤنث السالم: "فهذا النّوع (...) يُرفع بالضّمّة ويُجرّ بالكسرة على الأصل فيهما، ويُنصب بالكسرة على خلاف الأصل فيهما، حملوا نصبه على خفضه كما فعلوا في جمع المذكّر السّالم لئلا يُفصل الفرع عن الأصل، قال الله سبحانه: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت/ 44]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود/ 114]"[2].

ومفاد هذا القول أنّ جمع المؤنث السالم فرع عن جمع المذكر السالم؛ لأنّ المفرد المؤنّث مُتفرّع عن المفرد المُذكّر، إلّا أنّ المفرد المُؤنّث تُزاد فيه علامة التأنيث فقط، بخلاف الجمع المؤنّث السالم فإنّه يُزاد فيه حرفان أولهما حرف الألف لكونه أخفّ حروف المدّ•، وثانيهما هو حرف التاء المُبدلة من الواو، وقد كان إبدال هذا الحرف تاء أولى لكونها تُغني عن تاء المؤنّث المفرد، كما أنّه وجب زيادتها في جمع المؤنث السالم، بحيث تكون ملازمة له في كلّ الحالات

ولزم الشّهاب عبد اللطيف بن المُرحَّل، وتلا على ابن السرّاج، وسمع على أبي حَيَّان ديوان زُهير بن أبي سُلْمَى المُزني، و لم يُلازمه، ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التّاج التّبريزي، وقرأ على التّاجّ الفاكهاني شرح الإشارة له إلّا الورقة الأخيرة، وحدَّث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقَّه على مذهب الشافعي، ثمّ تحنبل فحفِظ مُختَصر الخِرَقِي قبيل وفاته.

وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدَّر لنفع الطّالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتّحقيق البارع، والاطّلاع المُفرد، والاقتدار على التّصرّف في الكلام، وكانت له مَلكة يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يُريد مُسهَبا وموجزا؛ وكان _مع ذلك كلّه_ متواضعا، بَرًّا دمْثَ الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب". ابن هشام الأنصاري (تـ761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009، ص9.

[1]- محمد سالم صالح، أصول النحو _دراسة في فكر الأنباري_، ص306.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، تح: هادي نهر، دار اليازوري، عمان، (د.ط)، 2007، ج1، ص282.

•- نظرا لثقل جمع المؤنث السالم من وجهين التأنيث والجمع.

حتّى لا يلتبس أمره بالمثنى[1]، ومن جهة أخرى فإنّ ملازمة التاء لجمع المؤنث السالم دورها التنبيه على تفرّعه عن جمع المذكر السالم؛ لأنّ الفرع يكون زائدا على الأصل من حيث الدلالة كتفرع الفعل عن المصدر، أو من حيث القرينة اللغوية كزيادة التاء في المفرد المذكّر، لذلك فإنّ جمع المؤنث السالم في حقيقته زائد على جمع المذكّر السالم بحرف واحد، وهذه الزيادة تكمُن في لزومه التّاء؛ لأنّ نون جمع المذكر السالم يُستَغنى عنها في الإضافة؛ لكونها عوضا عن التنوين، وهي تقابل التنوين الذي يظهر على جمع المؤنث السالم، والذي يُستغنى عنه في الإضافة أيضا، وبناء على هذا فإنّ هذه الزّيادة يُمكِن النّظر إليها من وجهين، هذا الوجه الذي أشرنا إليه، والوجه الآخر هو التنبيه على موافقة جمع المؤنث السالم لجمع المذكر السالم، نظرا لتفرّعهما عن المفرد، فهما متشابهان _وإن كانا مُتخالفين• في أمور_ في سلامة مفردهما إذا لحقته علامة الجمع، وزيادة حرفين في آخر مفردهما، حيث إنّ الحرف الأول الزائد حرف مدّ[2]، بالإضافة إلى هذا فإنّهما متشابهان من حيث الإعراب _على الرّغم من إعراب جمع المؤنث السالم بالحركات وإعراب جمع المذكر السالم بالحروف_؛ إذ حُمِل النّصب على الجر♦ فيهما وفي التثنية نظرًا لتلك المناسبة بين الحالتين النصب والجرّ، والمتمثلة في اشتراكهما في الضمائر المتّصلة، وفي المعنى فقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ معناه: جُرْتُ زَيْدًا، كما أنّ الجرّ أخفّ من الرفع، وهو حالة خاصّة بالأسماء بخلاف حالة الرفع، لذلك حُمِل عليه النّصب[3].

---

[1]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص241.

•- الأمور التي يُخَالف فيها جمع المؤنث السالم جمع المذكّر السالم هي تغيّر الحركات الإعرابية على الزائد الثاني في جمع المؤنّث السالم وسلامة الزائد الأوّل من التغيير، أمّا في جمع المذكّر السالم فإنّ الزائد الثاني ثابت، والزائد الأول هو المُتغيِّر لكونه نائبا عن الحركة الإعرابية، ومن جهة أخرى فإنّ الزائد في جمع المؤنّث السالم لا يُحذف في الإضافة بخلاف زائد جمع المذكّر السالم. ينظر، ابن يعيش (يعيش بن علي تـ643هـ)، شرح المفصل، تح: جماعة من العلماء، الطباعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج5، ص8.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ج5، ص7، 8.

♦- أشار ابن هشام إلى أنّ علامة جرّ الممنوع من الصرف الفتحة حملا على نصبه، وقد نبّه على أنّ حالتي النصب والجرّ في هذا الباب عكس حالتي النصب والجرّ في جمع المؤنث السالم. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص71. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص286.

[3]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص231، 232. ينظر، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد تـ 577هـ)، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص47، 48.

ب- حمل المفعول معه على المعطوف: الأصل في واو المعية أن تكون للعطف، "وإنّما أنابوا الواو مناب مَع؛ لأنّ مَع للمصاحبة، ووضعُ هذه الواو للجمع، والجمع قريب من المصاحبة"[1]، وقد صرّح ابن هشام في كتابه **شرح اللمحة البدرية** بامتناع تقديم المفعول معه على مُصاحبه، ويبدو أنّه حمل ذلك على عدم تقدّم المعطوف على المعطوف عليه؛ لأنّه أشار قبل ذلك إلى امتناع تقدّم المفعول معه على عامله حملا على امتناع تقدّم المعطوف على فعله، لكون واو المعية أصلها للعطف[2].

أمّا امتناع جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فلأنّه يُؤدّي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد، وهذا ليس من باب تنازع العاملين، لأنّ الإعمال فيه يكون على الخيار، أمّا في العطف فالأمر يختلف؛ فـــ عَمْرٌو في قولك: قَامَ وَزَيْدٌ عَمْرٌو ــوإنْ تأخرــ فاعل للفعل قَامَ، والوَاو عاطفة لزَيْد[3].

ج- حمل المستثنى بـــ لَيْسَ ولَا يَكُونُ على المستثنى بـــ إلّا: بما أنّ إلَّا أبو باب الاستثناء فإنّ بقية أدوات الاستثناء محمولة عليه في أحكامه، حتّى وإنْ كانت أفعالا، لذلك فإنّ المستثنى بـــ لَيْسَ ولَا يَكُونُ لا يكون إلّا اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا، وفي هذا يقول ابن هشام: "وإذا كان المُستثنى بهما ضميرًا وجب فصله فتقول: قَامُوا لَيْسَ أَبَاكَ [إِيَّاكَ] ولَا يَكُونُ أَبَاكَ [إِيَّاكَ]، ولا يجوز لَيْسَكَ، ولَا يَكُونُكَ لتنزّل هذين الفعلين منزلة إلَّا، وإلَّا يُفصَلُ بعدها الضميرُ وجوبًا كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف/ 40]"[4].

فالفعلان لَيْسَ ولَا يَكُونُ لا يظهر بعدهما إلا اسم واحد وهو خبرهما حملا على إلّا، ولهذا قال ابن هشام: "تقول: قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ولَا يَكُونُ زَيْدًا، وفي الحديث[5]: **"كُلُّ خُلُقٍ يُطْبَعُ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ لَيْسَ الخِيَانَةَ وَالكَذِبَ"**، والمستثنى بهما منصوب وجوبًا على أنّه خبر لهما واسمهما

[1]- ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك تـــ 569هـــ)، الغرّة في شرح اللّمع، تح: فريد بن عبد العزيز الزامل السّليم، دار التدمريّة، الرياض، ط1، 2011، ج1، ص348.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص198، 199، 200.

[3]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج2، ص387.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص228، 229.

[5]- ورد هذا الحديث في الجامع لشعب الإيمان بهذا الشكل: "يُطْبَعُ المُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الخِيَانَةَ وَالكَذِبَ". البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين تـــ 458هـــ)، الجامع لشعب الإيمان، تح: مختار أحمد النّدوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2003، باب في حفظ اللسان عمّا لا يحتاج إليه، رقم الحديث: 4471، ج6، ص455، 456.

مستتر فيهما وجوبًا لجريانهما مجرى إِلَّا التي هي أصل الاستثناء، وإِلَّا لا يظهر بعدها إلّا اسم واحد، والضمير المستتر عائد على البعض المفهموم [المفهوم] من الكلّ السابق، والتّقدير: لَيْسَ هُوَ أي: لَيْس بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وقال بعضهم: التقدير لَيْسَ بَعْضُهُمْ فَحُذِف وهو مردود؛ لأنّ الفاعل لا يُحذَف"[1].

وقد ذهب ابن هشام إلى أن اسم كل من لَيْسَ ولَا يَكُونُ في الاستثناء مستتر وجوبًا خلافًا للأصل حملا على الأصل أبي الباب إلّا، لأنّه لا يليه إلا اسم واحد، وهو المستثنى، والذي يكون منصوبًا في الكلام الموجب[2]، ولا يجوز أن يُحذف كما ذهب بعضهم، لأنّ العُمد لا تُحذف.

وقد وافق ابن هشام رأي البصريين في تقدير اسم الناسخين بالضمير المستتر الذي يعود على البعض المفهوم مما تقدّم، وخالف في ذلك الكوفيين الذين رأوا أنّ اسمهما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل المذكور سابقًا•[3]، كما أنّه خالف ابن مالك الذي ذهب إلى حذف مرفوعهما وجوبًا إذا أُرِيد بهما الاستثناء، حيث يقول في ذلك: "ويُستثنى بـــ لَيْسَ ولا يَكُونُ فينصبان المستثنى خبرًا، واسمهما بعضٌ مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف"[4]، معلّلا ذلك بقوله: "لوقوعهما موقع إلّا التزم حذف اسمهما لئلا يفصلهما من المستثنى فيُجهل قصد الاستثناء"[5].

وقد ردّ ابن هشام على مذهب كلّ من الكوفيين وابن مالك محتجًّا بقوله تعالى على أنّ مرفوعهما ضمير مستكنّ فيهما، حيث يقول في ذلك: "والصواب أنّه♦ مُضمَر عائد إمّا على

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص228.

[2]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص208.

•- وقد رُدّ رأي الكوفيين بأنّ هذا "غير مُطّرد". المصدر نفسه، ج1، ص208.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص208.

[4]- ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني تـــ672هـــ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، (د.ط)، 1968، ص106.

[5]- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السّيّد، محمد بدوي المختون، دار هجر، جيزة، ط1، 1990، ج2، ص311.

♦- وقد أضاف ابن هشام إلى التقديرين السابقين تقديرا ثالثا خاصا بباقي أدوات الاستثناء غير لَيْسَ ولا يَكُون لقوله: "وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير لَيْسَ ولَا يَكُونُ، تقول: قَامُوا خَلَا زَيْدًا أي جَانَبَ هُوَ ـأي قِيَامُهُمْـ زَيْدًا". ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 1991، ج2، ص678.

البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء/ 11] على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء/ 11]، وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لَا يَكُونُ هُوَ ـأي القَائِمُـ زَيْدًا، كما جاء[1] **"لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ""**[2]، أي إنّ البنات بعضٌ من الأولاد "فكأنّه قيل أوّلًا: يُوصِيكُم اللهُ فِي بَنِيكُمْ وبَنَاتِكُمْ، ثمّ قيل: فإِنْ كُنَّ، وكذلك هنا"[3]، فكانت هذه الآية خير دليل على صحة مذهب ابن هشام، أمّا التقدير الثاني فقد حمل ابن هشام مرفوع ليس ولا يكون على فاعل الفعل التام في التقدير و لم يُجز حذفه لأنّه ركن من أركان العمدة.

2- التعليل بعلّة قياس الأسماء المشتقة على الأفعال: بما أنّ الاسم المشتق متفرِّع من الفعل فقد جاز حمله عليه، ويشمل هذا العنصر:

أ- حمل اسم المشتق المقترن بـــ ال على الفعل: أشار ابن هشام في حديثه عن عمل اسم الفاعل إلى المقترن بـــ اَلْ بقوله: "وأمّا المقترن بـــ اَلْ فيعمل ماضيًا، وحالًا واستقبالًا؛ لأنّ عمله لحلوله محلّ الفعل لا لشبهه [به]، (...) والدليل على حلوله محلّ الفعل أنّه ربّما صُرِّح بالفعل في مكانه كقوله[4]: مَا أَنْتَ بالحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ"[5].

---

[1]- ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الشكل: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ". البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل تـــ256هـــ)، صحيح البخاري، تح: محمد علي القطب، هشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 2005، كتاب الأشربة، باب وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [المائدة/ 90]، رقم الحديث: 5578، ص1022. وقد ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ". مسلم بن الحجاج (تـــ261هـــ)، صحيح مسلم، تح: أحمد زهوة، أحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن المُتلبِّس بالمعصية على إرادة نفي كماله، رقم الحديث: 202، ص52.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص678.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص284.

[4]- هذا البيت من البسيط، وقد نُسب للفرزدق ، انظر، البغدادي (عبد القادر بن عمر تـــ1093هـــ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج1، ص32. (لم أعثر عليه في الديوان)

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص83.

فالشاعر في هذا البيت لم يكن مُضطرًا إلى استخدام اسم المفعول مكان الفعل، إذ جاز له أن يقول: مَا أَنْتَ بالحَكَمِ المُرضَى حُكُومَتُهُ دون أن يُخِلّ بالنّظام الموسيقي للقصيدة[1]، لذلك فإنّ العمل في الأصل منسوب للفعل لا للاسم المشتق المقترن بـــ ال، كما أنّ "الصّلة لا تكون بمفرد وإنّما تكون بجملة [جملة]"[2].

ولقد ناب الاسم المشتق عن الفعل لكونه مولّدًا منه فاطّردت نيابته عنه في العمل سواء توفّرت فيه شروط العمل أو اقترن بـــ ال الموصولية، ولكن ليست كلّ الأسماء المشتقة المقترنة بـــ ال عاملة عمل فعلها، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في حديثه عن أنواع ال بقوله: "أحدها: أن تكون اسما موصولا بمعنى الذِي وفروعه، وهي الدّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصّفات المشبّهة، وليس بشيء، لأنّ الصفة المشبهة للثّبوت فلا تُؤوّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتّفاق، وقل [قيل]: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صحّ ذلك لَمَنَعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التّصغير والوصف"[3].

فاسم الفاعل العامل هو النّائب عن الفعل وفاعله، حيث إنّ العرب عدلوا عن ذكرهما إلى ذكر اسم الفاعل؛ لأنّهم "أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة، كما وصفوا بها النكرة، فلم يُمكنهم ذلك لتنافيهما في التّعريف والتّنكير، فجاؤا [فجاءوا] بالألف واللام ونووهما بمعنى الذي، و لم يُمكن إدخالهما على لفظ الفعل لأنّهما من خصائص الأسماء فحوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل فصار اسما في اللفظ وهو فعل في الحكم والتّقدير، وفيه ضمير• (...) عائد إلى مدلول الألف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل"[4]، والأمر كذلك مع اسم المفعول، لذلك فإنّ أسماء الفاعلين والمفعولين المتّصلة بـــ ال هي في تقدير جملة فعلية، والدليل على ذلك أنّه يجوز أنْ

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوّض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ج1، ص126.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص151.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص60.

•- يجوز لك أن تقول عن هذا الضمير إنّه "يعود إلى الموصوف المحذوف (...) لأنّه في حكم المنطوق به، وتارة تقول إنّه يعود إلى مدلول الألف واللام وهو الذي". ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص144.

[4]- المصدر نفسه، ج3، ص151، 152.

يُعطف عليها بجملة صريحة صدرها فعلٌ، كقوله تعالى: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا * فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا﴾ [العاديات/ 3، 4][1].

ب- حمل صيغة المبالغة على الفعل الذي يدلّ على المبالغة: صيغة المبالغة هي كلّ صيغة حُوّلت عن اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في القيام بالفعل، لذلك فإنّ القياس يقتضي أن تعمل عمله وبالشروط نفسها[2]، وفي هذا يقول ابن هشام مُشيرًا إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال صيغ المبالغة: "وإعمالها قول سيبويه وأصحابه، وحُجّتهم في ذلك السّماع، والحمل على أصلها ــوهو اسم الفاعلــ لأنّها محوّلة عنه لقصد المبالغة، ولم يُجز الكوفيون إعمال شيء منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فِعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويردّ عليهم قول العرب: أمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ"[3].

فالعَسَل مفعول لــ شَرَّاب، وهذا يُثبت إعمال صيغ المبالغة، أمّا ما احتجّ به الكوفيون، فقد ردّ عليه البصريون بقولهم: "إنّما تعمل مع فوات الشبه اللفظي، لِجَبْر المبالغةِ في المعنى ذلك النّقصان"[4].

وبما أنّ صيغة المبالغة حُمِلت على اسم الفاعل في الإعمال فإنّه يجوز إعمالها ظاهرة ومُضمرة، نحو: هَذَا ضَرُوبُ رُؤُوسِ الرِّجَالِ وَسُوقَ الإِبِلِ، إذ يُمكن تقدير المحذوف الناصب لــ سُوق الإِبِلِ بــ ضَرُوب، كما أنّ الأحكام المتعلّقة بمعمولها هي نفسها الأحكام المتعلّقة بمعمول اسم الفاعل، حيث يجوز تقديمه وتأخيره[5] إذا لم يكن معمولا لصلة ال.

وقد قال ابن هشام في صيغ المبالغة: "وزعما [وزعم] ابنا طاهر وخروف أنّه يجوز إعمال هذه الأمثلة الخمسة بمعنى الماضي، وإنْ لم يجُز ذلك في اسم الفاعل، واستدلّا بالسّماع

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص126. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص180.

[2]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي (تــ 745هــ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج5، ص2285. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص402.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص388.

[4]- الرضي الإستراباذي (تــ686هــ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1996، ج2، ص735.

[5]- ينظر، سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تــ180هــ)، الكتاب، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص110. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص70.

والقياس. أمّا السّماع فهذا البيت• الذي أنشدناه آنفًا، ويوجبه الاستدلال فيه أنّ قائله يندب رجلًا قد مات وأمّا القياس فإنّه أقوى من اسم الفاعل لِمَا فيه من معنى المبالغة. والجواب عن البيت أنّه على حكاية الحال، وعن القياس بأنّ نحو: قَتَّل بالتّضعيف، لا تتفاوت بالعمل مع [عن] قَتَلَ بالتّخفيف، فكذلك ينبغي أن يكون قَاتِل وقَتَّال"[1].

فابن هشام ساوى بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة في العمل، وإنْ كانا يختلفان في معنى المبالغة كاختلاف الفعلين قَتَلَ وقَتَّلَ في المبالغة دون العمل، لذلك حمل الاسمين على هذين الفعلين، وهذا تنبيه على إجراء اسم الفاعل الذي "فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل وإنْ لم يكن جاريًا عليه في اللفظ"[2]؛ لأنّ اسم الفاعل وصيغة المبالغة مولّدان من الفعل، ومعنى الفعل موجود فيهما.

ج- حمل النعت السببي على الفعل: قال ابن هشام في النعت بنوعيه: "فإنْ رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها، كـــ جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ، ورَجُلَانِ كَرِيمَانِ، ورِجَالٌ كِرَامٌ وكذلك جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ كَرِيمَةُ الأَبِ أو كَرِيمَةٌ أَبًا وجَاءنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الأَبِ أو كَرِيمَانِ أَبًا وجَاءَنِي رِجَالٌ كِرَامُ الأَبِ أو كِرَامٌ أَبًا؛ لأنّ الوصف في ذلك كلّه رافعٌ ضمير الموصوف المستتر.

وإنْ رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِي حكم الفعل، و لم يُعتبر حال الموصوف"[3]، وقال أيضا: "وإن كان النّعت في المعنى لِما بعده من اسم مرفوع فإنّه يتبع المنعوت في اثنين من خمسة، واحد من ثلاثة وهي أوجه الإعراب، وواحد من اثنين وهما التّعريف والتّنكير، وأمره بالنّسبة إلى الخمسة الباقية كأمر الفعل الذي يُحَلُّ في محلّه لو حذفته، وأنبته منابته [منابه]، تقول: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا فلا يتبعه في التأنيث، وبِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ فلا يتبعه في التّذكير، وبِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ

• - بَكِيتُ أَخًا لَا وَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ. هذا البيت من الطويل، وقد أشار المحقق هادي نهر إلى أنّه منسوب لأبي طالب. انظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص90. (لم أعثر عليه في الديوان)

[1] - المصدر نفسه، ج2، ص90.

[2] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص70.

[3] - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص303.

أَبُوهُمَا، وبِرِجَالٍ قَائِمٍ أَبُوهُمْ فلا يتبعه في التّثنية والجمع وذلك لأنّك لو وضعْت الفعل هنا قُلْت: قَائِم [قَامَ] أَبُوهَا وقَامَتْ أُمُّهُ وقَامَ أَبُوهُمَا وأَبُوهُمْ"[1].

والفعل إذا تقدّم على الاسم لزم الإفراد مهما كان العدد الذي يدلّ عليه ذلك الاسم وإذا تأخّر عنه طابقه في ذلك[2]؛ لأنّ الاسم المشتق مأخوذ من الفعل، لذلك فإنّه يتحمّل ضميراً يعود على الاسم الذي قبله، ولكنّه لّما رفع الاسم الذي بعده خَلا من ذلك الضمير لأنه لا يُرفَع فاعلان، لذلك فإنّه يُحمل على أصله (فعله) في ذلك؛ أي يُلازم الإفراد مهما كان عدد المرفوع، وتلحقه تاء التأنيث إذا كان المرفوع مؤنثًا[3].

3- التعليل بعلّة قياس الفرع على الأصل في الحروف: أهم المسائل التي يُمكِن إدراجها في هذا العنصر هي:

أ- حمل خلا وعدا وحاشا على إلّا: هناك وسائل عديدة تساعد الأفعال على التعدية إلى المفعول، إمّا بحروف الزيادة وإمّا بواسطة حروف الجر، وإمّا بالتضمين، وفي مقابل ذلك نجد أدوات تعمل العكس، وهي أدوات الاستثناء؛ لأنّ تعدّي الفعل إلى المستثنى هو تعدٍّ سلبي، لكون هذه الأدوات قد ضُمِّنت معنى الإخراج[4]، فلو أُسقطت أداة الاستثناء لما تعدّى الفعل إلى المستثنى[5]؛ لأنّ الفعل إنّما يقوى بها كما يقوى بالحروف المُعدِّية[6]، لذلك شبّه ابن يعيش المستثنى بالمفعول لكونه إلى جانب هذا الوجه يأتي منصوبا في آخر الجملة في الأصل، ويفترق عنه في كونه بعضًا من المستثنى منه بخلاف المفعول فهو غير الفاعل[7].

وبغض النظر عن معنى هذه الأدوات فإنّ فئة من النحاة ذهبوا إلى أنّ خلا وعدا وحاشا إذا جرّت ما بعدها فإنّها حروف تتعلقّ بما قبلها سواء كان فعلا أو شبه فعل[8]، أمّا ابن هشام

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص282، 283.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، تح: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985، ص222.

[3]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص55.

[4]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني (تـ471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، (د.ط)، 1982، ج2، ص716.

[5]- ينظر، السيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، تح: عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1985، ج3، ص172.

[6]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص116.

[7]- ينظر، ابن يعيش، المفصل، ج2، ص77.

[8]- ينظر، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي تـ 669هـ)، المقرّب، تح: أحمد عبد السّتّار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1972، ج1، ص173. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص210.

فذهب إلى عكس ذلك، حيث قال في خَلا إذا جرّت المستثنى: "ثمّ قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل: تتعلّق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجرّ، والصّواب عندي الأوّل؛ لأنّها لا تُعدّي الأفعال إلى الأسماء، أي لا تُوصِّل معناها إليها، بل تُزيل معناها عنها؛ فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنّها بمنزلة إلّا وهي غير مُتعلِّقة"[1]، وقال أيضا: "إذا خَفَضْنَ؛ فإنّهنّ لتنحية الفعل عمّا دَخَلْنَ عليه، كما أنّ إلَّا كذلك، وذلك عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صحّ أن يُقال إنّها متعلّقة لصحّ ذلك في إلَّا"[2].

أي إنّ هذه الأدوات تُخرِج الأسماء من معنى الفعل، فهي كحروف الجرّ الزائدة لكون المستثنى يُجرّ بها لفظًا لا محلا[3]، لذلك فإنّها لا تتعلّق بالفعل حملًا على الأصل إلّا، وإلّا مخالفة حروف الجر في العمل؛ لأنّ وظيفة هذه الحروف أنْ تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وإلّا تُفيد العكس، ولهذا نُسِب عمل النّصب لأداة الاستثناء لكونها مختصّة بالدخول على الأسماء أو ما هو في تأويل الأسماء[4]، و لم تحتج إلى مُتعلَّق تتعلّق به.

ب- حمل حتّى العاطفة على الجارّة: تعدّ حتّى الجارة بمنزلة إلى الانتهائية، والفرق بينهما هو أنّ مجرور حَتَّى داخل• في حكم الذي قبلها بحيث يكون هذا الأخير جمعا لكون حَتَّى دالّة على بلوغ الغاية، وذلك غير واجب في مجرور إلى، بالإضافة إلى أنّ حَتّى لا تدخل على ضمير بخلاف إلى؛ لأنّ الذي بعدها جزء ممّا قبلها فلم يجز تغييره بضمير لغياب الاسم الظاهر الذي سيعود عليه♦[5]، وقد أشار ابن هشام في حديثه عن حتّى العاطفة إلى حملها على حتّى الجارة التي

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص153.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص510.

[3]- ينظر، الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى تـ900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، ج1، ص238.

[4]- ينظر، ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد تـ686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص214.

•- قال ابن هشام: "إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها (...) أو عدم دخوله (...) حُمِل على الدّخول، ويُحكم في مثل ذلك لما بعد إلَى بعدم الدّخول، حملا على الغالب في البابين". ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص143.

♦- قال ابن هشام: "ويردّه أنّه قد يكون ضميرا حاضرا (...) فلا يعود على ما تقدّم، وأنّه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدّم غير الكُلّ، كقولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّاهُ". المصدر نفسه، ج1، ص142.

[5]- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين تـ616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، ج1، ص383، 384.

التي لا تتصل بضمير، حيث قال في ذلك: "إنّما يُعطف بـــ حتّى بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا؛ لأنّ الأصل في حَتَّى أن تكون خافضة، والخافضة لا تجرّ المُضمَر، فكذلك فرعها، و لم أر هذا الشرط لغير ابن هشام الخضراوي، وهو حقّ يشهد لصحّته الاستعمال والقياس.

الثاني: أن يكون إمّا بعضا من المعطوف عليه نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا أو كبعضه نحو: أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا.

الثالث: أن يكون غاية له في الشرف كـــ مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ أو الضمة [الضِّعة] نحو: أَكْرَمْتُ بَنِي تَمِيم حَتَّى الحَجَّامِينَ أو نحو ذلك ممّا يدل على زيادة أو نقص في ذات أو وصف"[1].

إلّا أنّ السّهيلي رأى أنّ "حَتَّى الخافضة هي في معنى العاطفة، والعاطفة لا تدخل على ضمير متّصل، لا هي ولا شيء من حروف العطف، لأنّ الضمير المتّصل مختلط بالعامل المُلاصق به، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهما مع الحرف، فلمّا لم تدخل العاطفة على ضمير متّصل لم تدخل الخافضة أيضا على ضمير أصلا، لأنّ الضمائر المخفوضة لا تكون إلّا متّصلة، وليس للخفض ضمير منفصل، كما للرفع والنّصب"[2].

فـــ حتّى الجارة هي بمنزلة إلى لذلك فإنّها لا تدخل إلّا على الاسم أو ما هو بمنزلته، ولهذا تكلّف النّحاة وقدّروا العامل في الفعل المضارع المنصوب الذي يلي حتّى بـــ أنْ المضمرة، وقد قال ابن هشام في ذلك: "والنّصب (...) بأَنْ مُضمرة بعد حَتَّى حتما، لا بحَتَّى نفسها، خلافاً للكوفيين؛ لأنّها قد عملت في الأسماء الجرّ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر/ 5] ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف/ 35]، فلو عملت في الأفعال النّصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية"[3].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص314، 315.

[2]- السّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله تـــ581هـــ)، أمالي السّهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر، (د.ط)، 1969، ص42.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص94.

لأنّه كما قيل: "الإضمار أحسن من الاشتراك"[1]، فكان الأولى بـــ حَتَّى جرّ الأسماء لاطّراد إعمال الحروف إذا كانت مختصّة، والدليل على ذلك حذف ألف اسم الاستفهام إذا دخلت عليه، فيُقال: حَتَّامِ[2]، لذلك فإنّها تجرّ الاسم الصّريح إذا دخلت عليه، أمّا إذا دخلت على فعل مضارع منصوب فإنّه مع أَنْ المضمرة في تأويل مصدر مؤوّل مجرور بها[3].

أمّا حَتَّى العاطفة فهي بمنزلة الواو، إلّا أنّها توافقها في الدخول على الأسماء، وتُخالفها في عدم الدخول على الجمل، وقد علّل ابن هشام ذلك بـــ"أنّ شرط معطوفها أن يكون جزأً[جزءا] ممّا قبلها أو كجزء منه، (...)، ولا يتأتّى ذلك إلّا في المفردات"[4].

أمّا اتّصال حَتّى بضمير فذلك ممتنع من حيث المعنى سواء كانت للجر أو للعطف؛ لأنّ ما بعدها جزء ممّا قبلها، ولكِن من حيث الظاهر فإنّ الواو لا تتصل بالضمير بخلاف إلى، وهذا دليل على حَمل حتّى العاطفة على واو العاطفة، ثمّ حمل حتّى الجارّة على حَتّى العاطفة، والدليل على ذلك ثبوت اتّصال الضمير بـــ حَتَّى في البيت الذي استحضره ابن هشام[5]، حيث يقول الشاعر[6]: أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنْهَا لَا تَخِيبُ.

فلو لم يكن الأصل في حَتّى الجارّة الاتّصال بضمير لما ثبت ذلك، وبهذا يترجّح كلام السّهيلي على كلام ابن هشام.

4- التعليل بعلّة قياس التراكيب على المفردات: وهو على نوعين:

---

[1]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص170.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009، ج2، ص143. ينظر، السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص299، 300.

[3]- ينظر، الرّماني (أبو الحسن علي بن عيسى تـــ 384هـــ)، معاني الحروف، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط2، 1981، ص119. ينظر، المالقي (أحمد بن عبد النّور تـــ 702هـــ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 2002، ص258، 259. ينظر، المرادي (أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي تـــ749هـــ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص542. ينظر، ابن نور الدين (محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي تـــ825هـــ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط1، 1993، ص232.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص146.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص142.

[6]- هذا البيت من الوافر، وقد أشار البغدادي إلى أنّ صاحبه مجهول. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، ط2، 1989، ج3، ص93، 94.

أ- حمل المصدر المؤول على المصدر الصريح: تعدّ مَا دَامَ من أخوات كَانَ، إلّا أنّها تختلف عنها في كونها جامدة، وفي كونها مركّبة من الموصول الحرفي وصلته، حيث قال ابن هشام في ذلك: "دام وشرطها أن تقع صِلة لـــ مَا الظرفية. كقولك: أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ وأصله مدّة ما دام [دَوَامِ] زَيْدٍ صَدِيقَك، فحذف المضاف وهو المدة، وناب المضاف إليه عنها في النصف [النّص] على الظرفية كما ناب المصدر الصّريح عن الزّمان في قولك: جِئْتُكَ صَلَاةَ العَصْرِ أي وَقْتَ صَلَاةِ العَصْرِ"[1]، حيث إنّ مَا المصدرية الظرفية تختلف عن بقية الحروف المصدرية في كونها تُؤوّل مع صلتها بمصدر، وفي كونها نائبة عن ظرف زمان محذوف تقديره مُدّة[2]، حملًا على الأصل، وهو المصدر الصريح المُضمَّن معنى الزّمان تنبيهًا على نيابته عن ظرف زّمان محذوف، وإن كان الأصل في المصدر أن يدلّ على الحدث.

ب- حمل الجملة على المفرد بعد القول: قال ابن هشام في جملة مقول القول إذا كانت عبارة عن جملتين: "إذا قيل: قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو مُقِيمٌ فليست الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأنّ المقول مجموعهما، وكلّ منهما جزء للمَقول، كما أنّ جزأي [جزئي] الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول"[3].

فابن هشام حمل التركيب على المفرد في وقوع فعل القول عليهما وفي عدم استقلالهما عنه، وهناك من اشترط اتحاد الجملتين بعد فعل القول في الإنشاء والخبر، وإذا تخالفت الجملتان في الإنشاء والخبر نحو قول الشاعر[4]: وَقَالَ رَائِدُهُم ارْسُوا، نُزَاوِلُهَا.

فإنّه يُقدّر للجملة الثانية فعل قول محذوف عامل فيها[5].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص11.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص237، 238. ينظر، خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي (تـــ 905هـــ)، شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988، ص261.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص488، 489.

[4]- هذا الشاهد صدر بيت للأخطل، وهو من البسيط، وعجزه: فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضِي بِمِقْدَارِ. السكريّ (أبو سعيد الحَسَن بن الحُسين تـــ275هـــ)، ديوان الأخطل، تح: عبد القادر قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط4، 1996، ص549.

[5]- ينظر، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (تـــ 1100هـــ)، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، تح: حسين صالح الدبوس، أبو عجيلة رمضان عويلي، بشير صالح الصادق، خالد محمد غويلة، إشراف: محمد منصف القماطي، تقديم: سمير إستيتية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2011، ج3، ص482.

ثانيا- التعليل بعلّة قياس الأصل على الفرع: قياس الأصل على الفرع "نقيض قياس الفرع على الأصل، وهو يدلّ على قوّة الفرع"[1] نظرا لحمل الأصل عليه، وهذه الظاهرة تتجلّى عند ابن هشام في:

حمل المصدر على الفعل: قال ابن هشام في المصدر العامل عمل الفعل: "الرابع من نواصب المفعول به، المصدر، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل. فقولنا: اسم الحدث جنس دخل فيه المصدر، واسم المصدر، وقولنا: الجاري على الفعل مُخرِج لاسم المصدر فإنّه لا يجري على الفعل، ولا يعمل عمله إلّا شاذا كقوله[2]:

[أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي] وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا.

أعمل العَطَاء؛ لأنّه في معنى الإعطاء، وأهل الكوفة يرون إعماله قياسًا مُطّردًا وهو بعيد؛ لأنّه لم يكثر كثرة تقتضي أن يُقاس عليه"[3]، وقد أُجري المصدر مجرى الفعل لكونه أصلا له ويشتمل على حروف فعله، حيث يقول ابن هشام في ذلك مؤيّدا كلام الزجاجي[4]: "واعلم أنّ أقوى تعدّي الأفعال إلى المصدر لأنّه اسم الفعل والفعل مشتق منه"[5]، وقد قال أيضا: إنّ "كلّ فعل فهو [هو] مشتقّ من المصدر ففيه دلالة عليه"[6]، وقد رأى ابن هشام أنّه لا يُمكن عدّ الشبه علّة في عمل المصدر لقوله: "لا يتقيّد إعمال المصدر بزمان بعينه، بل يعمل في الأزمنة كُلِّها؛ لأنّ عمله لحلوله محلّ [الفعل] لا لشبهه به"[7].

فالذي يريده ابن هشام أنّ المصدر ضعيف الشبه بالفعل لفظًا ومعنى؛ "أمّا لفظًا فلعدم موازَنَته، وأمّا معنى فلأنّه لا يقع موقع الفعل، ولا يُفيد فائدتَه إلّا مع ضميمة، وهي أَنْ"[8].

---

[1]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص172.

[2]- هذا الشاهد للقطامي التغلبي، وهو من الهزج. القطامي التغلبيّ، الديوان، تح: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960، ص37.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص93، 94.

[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط1، 1984، ص34، 35.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص131.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص169

[7]- المصدر نفسه، ج2، ص95.

[8]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993، ج1، ص899.

ولعمل المصدر شروط، وقد أشار إليها ابن هشام في كتابه **شرح قطر الندى وبل الصدى**، حيث رأى أنّ المصدر العامل لا يعمل إلّا إذا حلّ محلّه فعل ماض مقترن بـــ أَنْ إذا أُريد الزمن الماضي، أو فعل مضارع مقترن بـــ أَنْ إذا أُريد زمن المستقبل، أو فعل مضارع مقترن بـــ مَا إذا أريد زمن الحال، لذلك فإنّ المصدر النائب عن الفعل لا يُمكن له أنْ يعمل عمل فعله لأنّه لا يمكن إحلال فعل مقترن بحرف مصدريّ محلّه، وهذا يدلّ على أنّ المفعول المطلق غير عامل على الرغم من كونه مصدرا، كما أنّه اشترط في المصدر العامل ألّا يكون مُصغّرا ولا مجموعا ولا موصوفا ولا محدودا•، لأنّ هذه الظواهر من خصائص الأسماء لا الأفعال، فإذا ثبتت في المصدر فإنّها تُقرِّبه من الاسم وتُبعده عن الفعل، وقد اشترط أيضا ألّا يكون مضمرا لأنّ الضمائر ليست من لفظ الفعل، وألّا يكون محذوفا ولا مفصولا عن معموله أو مؤخّرا عنه[1]، لأنّ المعمول "من صلة المصدر وتمامه فلا يُقدّم بعض الاسم عليه"[2].

فإذا توفّرت هذه الشروط في المصدر فإنّه يعمل بدون اعتماد، بخلاف اسم الفاعل الذي يحتاج إلى ذلك، وقد علّل ابن هشام ذلك بأنّه "أقوى منه في العمل، ومن ثمّ لم يشترطوا في إعماله زمنا خاصا ولا اعتمادا"[3].

وبما أنّ المصدر أشدّ طلبًا للفاعل والمفعول من الأسماء المشتقة الوصفية، فإنّه يكفيه أدنى شَبَهٍ بالفعل للعمل فيهما[4]، والدليل على ذلك جواز "إضافته إلى كلّ واحد منهما، لتعلّقه بكلّ واحد منهما، فتعلّقه بالفاعل لأنّه منه وقع، وتعلّقه بالمفعول لأنّه عليه وقع"[5].

• – قال ابن هشام في المفعول المطلق: "وإنّما لا يُثنّى المصدر، ولا يُجمَع لأنّ معنى المصدر ومعنى الفعل واحد، لأنّك إذا قلتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا فمعنى قولك: ضَرْبًا معنى ضَرَبْتُ (...) فلمّا كان المصدر بمعنى الفعل لا يُثنّى ولا يُجمَع، فإذا أدخلت في المصدر هاء التأنيث، أشبه المصدر حينئذ الأسماء لأنّ الأفعال لا تدخلها، وإنّما تدخل في الأسماء، فلمّا أدخلتها في المصدر ثنّيته، وجمعته كما ثنّيت الأسماء، وجمعتها". ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص129، 130.

[1] – ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص[366- 374]

[2] – ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص204.

[3] – ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص95.

[4] – ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص900.

[5] – الصّيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق تـــ371هـــ)، التذكرة والتّبصرة، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982، ج1، ص241.

والمصدر العامل قد يكون مضافًا أو مجرّدا من الإضافة وال، حيث يرى ابن هشام أنّ إعمال المصدر إذا كان مُضافًا أكثر من إعمال غيره وإن كان المجرّد أقيس في الإعمال[1]، وقد أشار إلى ذلك في كتابه **شرح اللمحة البدرية** بقوله: "اعلم أنّ إعمال المصدر المُنوّن أقيس من إعمال غيره؛ لأنّه نكرة فأشبه الفعل، وعليه قول اللهِ تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ * يَتِيمٗا﴾ [البلد/ 14، 15]"[2]، حيث إنّ المصدر إذا نُكّر نُوِّن، وإذا نُوِّن أشبه الفعل المُتَّصل بنون التوكيد الخفيفة بشكل خاص[3]؛ لأنّ نون التوكيد تُقابل التنوين في المصدر.

ولكن وجه الشبه بين المصدر المضاف والفعل أقوى من وجه الشبه الجامع بين المصدر المنوّن والفعل، لذلك كان إعماله أقيس من غيره، بخلاف ما ذهب إليه ابن هشام، والدليل على ذلك كثرة إعماله، وقد وضّح ابن مالك ذلك بقوله: "إعمال المُضاف أكثر من إعمال غير المُضاف؛ لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التّنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المُنوّن والمُقترن بالألف واللام"[4].

أمّا المقترن بـــ ال فقد ذهب ابن هشام إلى أنّ "إعماله شاذ قياسًا واستعمالا"[5]؛ لكونه بعيد الشبه عن الفعل.

أمّا اسم المصدر فعلى الرغم من اتّفاقه مع المصدر في الدلالة على معنى واحد، إلّا أنّ الثاني يختلف عن الأوّل في كونه يشتمل على كل الحروف الموجودة في فعله لفظًا أو تقديرًا، فلفظة قِتَال مصدر للفعل قَاتَلَ، لأنّها خالية من ألف المفاعلة الموجودة في فعلها والتي انقلبت ياء لفظًا لا تقديرًا، والدليل على ذلك نطق بعضهم لهذا المصدر قِيتَالَ بثبوت الياء[6]، لذلك فإنّ القياس أن يعمل المصدر عمل فعله بخلاف اسم المصدر، ولفظة عطاء خالية من همزة الفعل

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص374، 377.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص95.
[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص115.
[4]- المصدر نفسه، ج3، ص115.
[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص377.
[6]- ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص335.

أعطى لفظا وتقديرًا، لذلك فإنّ الأصل فيها أن لا تعمل، إلا أنّ ابن هشام برّر إعمال العطاء في البيت السابق نظرًا لمشابهته المصدر في المعنى، لذلك فإنّ الكوفيين أعملوا اسم المصدر "إلحاقًا له بالمصدر"[1]؛ لكونه يُساويه في المعنى ويتّفق معه في بعض الأحرف، أمّا البصريون فرأوا أنّ المنصوب بعد اسم المصدر معمول لفعل محذوف يدلّ عليه اسم المصدر المأخوذ من المصدر[2].

ثالثا- التعليل بعلة التّقارض: يقع التقارض بين لفظين، حيث إنّ "كل واحد منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخصّ به"[3]، وقد أدرجنا هذا العنصر في هذا الفصل لأنّ الذي يبدو من ابن هشام أنّه يرى أنّ انتقال حكم من أصل في بابه إلى أصل آخر قد ينجرّ وراءه تبادل الحمل، وكون ركني القياس متساويين في الأصالة كافٍ لأنْ يكون سببا في ذلك التبادل إنْ ثبت ذلك دون الخوض في علل أخرى إنْ وُجِدت؛ لأنّ الأصالة تعكس قوّة المقيس عليه وقدرته على أن يكون مقيسا، لذلك فإنّهما يتبادلان "حكم كلٍّ منهما تنبيها على أصالتهما معا"[4]، وإنّما تلك العلل التي قد تجمع بينهما _خاصّة فيما يتعلّق بعلة الشبه_ تُعزّز من ذلك التبادل فحسب، لذلك فإنّ ابن هشام لا يُصرِّح بتلك العلّة إلّا إنْ كان المقام يقتضي ذلك، ومن جهة أخرى فإنّ التقارض كما سيأتي يعكس وجود علاقة مُسبقة بين الركنين المتقارضين وهي كونهما من نوع واحد أو متقاربين، وأهم المسائل التي أشار إليها ابن هشام في هذه الظاهرة هي:

1- **التعليل بعلة التّقارض بين اسمين:** ويشمل هذا العنصر المسائل التي تعكس التقارض بين أخوين كالاسمين.

أ- تقارض الفاعل والمفعول: أشار ابن هشام إلى قضية تبادل الفاعل والمفعول حكمهما الإعرابي بقوله في باب التقارض: "والثامن: إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عند أمن اللّبس، كقولهم: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ وكَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ"[5]. وهذا الأمر مقتصِر على السّماع ولا يُقاس عليه[6].

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص52.

[2]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج5، ص2265.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص88.

[4]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص169.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص807.

[6]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص6.

ب- تقارض إذا ومتى: لـــ إذا الظرفية نوعان خالية من الشرط، ومتضمّنة معنى الشرط، لذلك فإن هذه الأخيرة لا تدخل على إلّا جملتين كحال أدوات الشرط الجازمة، ولكنها لا تعمل عملها؛ لكونها مختصّة بتعليق شرط مؤكّدٍ وقوعُه، وعلى هذا لم يجز قولك: آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ[1].

وبما أنّ إذا المتضمّنة معنى الشرط ظرفية وتدلّ على ما يستقبل من الزمان ومتعلّقة بالجواب[2] فإنّها قد تُحمل على اسم الشرط الجازم الذي يدلّ على الزّمان (مَتَى) في الإعمال، والعكس، لذلك فقد كثُر إعمالها في الشعر[3]، وفي هذا يقول ابن هشام: "إعطاء إِذَا حكم مَتَى في الجزم بها كقوله[4]: اِسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ.

وإهمال مَتَى حكمًا لها بحكم إِذَا، كقول عائشة رضي الله عنها: وَأَنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النّاس"[5].

والذي سوّغ هذا التبادل في الحمل هو جواز إحلال إذا محل مَتَى والعكس، والذي يُقرّب المسافة بينهما هو أنّه إذا عُدّ العامل في إذا الظرفية فعل الشرط فحينها يُقطع عن الإضافة إليه، ويُصبح صدر التركيب جملة فعلية قُدِّم ظرفها كحال التركيب الذي تدخل علية مَتَى الشرطية نحو قولك: مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ[6].

ج- تقارض اسم الفاعل والصفة المشبهة: شُبِّهت الصفة المشبهة باسم الفاعل لكونهما يدلّان على معنى واحد؛ وهو ذو؛ أي وصف ما هو لهما، كما أنّهما يُذكّران ويُؤنّثان ويُثنّيان بالألف والنون ويُجمعان بالواو والنّون ويقترنان بالألف واللام، بالإضافة إلى سلامة بنيتهما من أيّ تغيير، لذلك فإنّ وجه الشبه الأوّل أخرج اسم المفعول، ووجه الشبه الثاني أخرج اسم التفضيل،

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص81.

[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص61.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص82.

[4]- نُسب هذا الشاهد لـــ عبد قيس بن خفاف، وهو من الكامل، وقد أورده كل من السيوطي والبغدادي بهذا الشكل:

اِسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ.

انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، (د.ط)، 1966، ص271. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج2، ص222، 223.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص805، 806.

[6]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص434.

ووجه الشبه الثالث أخرج صيغة المبالغة[1]، حيث إنّ أوجه الشبه الجامعة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل سوّغت تقارضهما، إذ يقول ابن هشام في ذلك: "والتاسع: إعطاء الحَسَن الوَجْهَ حكم الضَّارِب الرَّجُلَ في النّصب، وإعطاء الضَّاربِ الرَّجُلِ حكم الحَسَنِ الوَجْهِ في الجرّ"[2].

لأنّ الأصل في الصّفة المشبهة أن تعمل عمل الفعل الذي وُلِّدت منه، لذلك فإنّ قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، فإنّ وَجهه فاعل لـــ حَسَن، أي حَسُنَ وَجْهُهُ، ولكن للمبالغة في الوصف حُوّل الإسناد إلى ضمير زَيْد المستكن في حَسَن، أمّا وجْهه فنُصِب تشبيهًا له بمفعول اسم الفاعل في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، وقد تعيّن تشبيهه بالمفعول، و لم يُنصب على المفعولية لقصور فعلها، و لم يُنصب على التمييز لكونه معرّفًا بالإضافة[3].

ومن جهة أخرى فقد حُمِلت الصفة المشبهة على اسم الفاعل لأنّ التركيب الذي توجد فيه يشبه التركيب الذي يوجد فيه اسم الفاعل، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "وذلك أنّه شُبِّه حَسَنٌ بـــ ضَارِبٍ ـــفي أنّ كلّا منهما صفة تُثنّى وتُجمَع وتُذكّر وتُؤنّث، وهي طالبة لِما بعدها بعد استيفائها فاعلها_ فنُصِب الوجه على التشبيه بـــ عَمْرٍو في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا فـــ حَسَنٌ مُشبّه بـــ ضَارِب ووَجْهُهُ مُشبّه بـــ عَمْرًا"[4].

فـــ وَجَهه مرفوع بـــ حَسَن في قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وإذا رفع حَسَن ضمير زَيْد حُذف الضمير المتّصل بالوجه، فحينها يُنصب الوجه، أو يُجرّ، فيصبح قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا، أو زَيْدٌ حَسَنُ وَجْهٍ، وهذان التركيبان يشبهان قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، وزَيْدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو، لذلك فإنّ عمل حَسَن في وجهٍ أصبح كعمل ضارب في عمرٍو ـــوإن كان حَسَن ليس كضارب لأنّ الأول بمعنى حَسُنَ والثاني بمعنى يَضْرِبُ_ خاصّة أنّ كليهما مستوف لمرفوعه[5].

لذلك فإنّ الصّفة المشبّهة لم تنصب المفعول بالأصالة؛ لأنّها لا تؤثر فيما بعدها بخلاف اسم الفاعل؛ فقولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ فإنّ حَسَن لم ينصب وجهه كما فعل اسم الفاعل بـــ

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص471.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص807.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص269.

[4]- المصدر نفسه، ص269.

[5]- ينظر، السّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان تـــ 368هـــ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ج2، ص51.

عَمْرٍو، نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، لذلك أُجري اسم الفاعل مجرى الفعل المُؤثر، أمّا الصفة المشبهة فقد جعلوها بمنزلة الاسم المضاف، ومن جهة أخرى فإنّ الصفة المشبهة إذا حُذف الاسم الذي يأتي بعدها تغيّر المعنى، نحو قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، فالحُسن للوجه، وإذا قلت: زَيْدٌ حَسَنٌ، فالحُسن لـــ زَيْد، أمّا إنْ حذفت عمَرًا في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا فإنّ زَيْدًا يبقى هو الفاعل[1]، لذلك فإنّ الجرّ بالإضافة في الصفة المشبهة أفضل من إعمالها لاختلافها في القصور عن اسم الفاعل الذي يجري مجرى فعله[2]، ولهذا فإنّه بعد نصب المُشبه بالمفعول جُرّ بالإضافة؛ لأنّ الجرّ "ناشئ ــعلى الأصحــ عن النّصب، لا على الرّفع؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ الصفة [المشبهة] أبدًا عينُ مرفوعها وغير منصوبها"[3].

ولقد أُدخِلت الألف واللام على الوَجْه في قولك: زَيْدٌ حَسَنُ وَجْهٍ، لأنّه كان "معرّفًا بالإضافة إلى الهاء التي هي ضمير الأوّل فلمّا نزعوا ذلك الضمير وجعلوه فاعلًا مستكنًّا في الأوّل جعلوا مكانه ما يتعرّف به، وهو الألف واللام"[4]، كما أنّه جاز إدخال الألف واللام على الصفة المشبهة المضافة إلى المُعرّف بالألف واللام؛ لكونها لا تكتسب منه تعريفًا؛ لأنّ الإضافة ها هنا في نيّة الانفصال[5]، لذلك حُمِل عليها اسم الفاعل المقترن بـــ ال في هذا الأمر، فجرَّ معموله معموله المُعرّف بالألف واللام تشبيهًا له بالصفة المشبّهة، ولم يجز له جرّ المعمول المجرّد من الألف واللام، لامتناع ذلك في الصّفة المشبّهة[6].

2- **التعليل بعلة التّقارض بين اسم مشتق وفعل:** يشمل هذا العنصر التقارض بين عنصرين متقاربين، وهما الفعل والاسم المشتق، لأنّ الثاني ــكما أشرنا ــ مُولّد من الأوّل:

أ- تقارض اسم الفاعل والفعل المضارع: قال ابن هشام مؤيّدا كلام الزجاجي[7]: "لأنّ اسم الفاعل إنّما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه وهو المستقبل كما أنّ الفعل المستقبل إنّما أُعرِب

---

[1]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص52.

[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص194. ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص54.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص407.

[4]- السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص53.

[5]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص199، 200. ينظر، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد تــ285هــ)، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ط3، 1994، ج4، ص161.

[6]- ينظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص161.

[7]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص84.

لمضارعته اسم الفاعل، وكلّ واحد منهما محمول على صاحبه، وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة"[1].

ومفاد هذا القول أنّ عامل الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل المتمثِّل في الدلالة على زمني الحال والمستقبل هو الذي سوّغ حمل كلّ واحد منهما على الآخر، لذلك فإنّ الفعل المضارع خالف القياس وأُعرِب لتنزّله منزلة اسم الفاعل، كما أنّه عُومِل معاملته في الاقتران باللام المزحلقة، بل إنّ الحمل في هذه المسألة تعدّى إلى الفعل الماضي إذا قُرِّب زمنه إلى زمن الحال؛ وفي ذلك يقول ابن هشام في حديثه عن أحكام قد: "الرّابع: دخول لام الابتداء في نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ وذلك لأنّ الأصل دخولها على الاسم نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ وإنّما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل/ 124] فإذا قرُب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه"[2].

حيث يجوز للام المزحلقة إلى الخبر• الدخول على الفعل الماضي إذا كان مقترنا بـــ قَد التي تعمل على تقريبه من الفعل المضارع من حيث الزمن؛ لأنّ قدْ المصاحبة للفعل الماضي في هذه الحالة تدلّ "على أنّ انقضاء زمنه قريب من الحال"[3].

ومن جهة أخرى فإنّ القياس يقتضي إعمال اسم الفاعل متى ثبت شبهه بالفعل المضارع واستوفى شروط العمل، وهذا ما سنراه لاحقا، وسنستفيض القول فيه.

ب- تقارض فعل التّعجّب واسم التفضيل: قد يتقارض فعل التّعجّب واسم التفضيل لأنّهما متفقان في الصيغة ومعنى المبالغة♦ ــ إذا لم يُضف اسم التفضيل أو يقترن بـــ الـــ خاصة وأنّ

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص170.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص196.

•- أشار ابن هشام إلى أنّه لا توجد مناسبة بين الفعل الماضي واسم الفاعل، ولكن متى ثبت شبه الفعل الماضي باسم الفاعل من أيّ وجه حُمِل عليه، لذلك حُمِل عليه في الاقتران باللام المزحلقة إذا قُرِّب زمنه إلى زمن الحال، كما أنّه حُمِل عليه في هذا الحكم إذا كان جامدا لا يتصرّف كحال الاسم وفي ذلك يقول ابن هشام "ووجهه أنّ الجامد يُشبه الاسم". المصدر نفسه، ج1، ص255.

[3]- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط5، 1975، ج1، ص52.

♦- باب التعجّب "موضع مبالغة وتكثير. ألا ترى أنّ ما لم يدخل فعله في بناء التّعجّب لم يُبنَ منه مِفْعَالٌ ولا فَعُولٌ ولا نحو هذا، ممّا تُراد به المبالغة فهذا يدلّك أنّ التعجّب عندهم داخل في هذا الحدّ، وأنّهم يُريدون به ما يُريدون بهذه الأبنية". الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تـــ377هـــ)، البغداديات (المسائل المشكلة)، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، (د.ت)، ص165.

شروط صياغتهما نفسها، لذلك حُمل كل واحد منهما على الآخر فيما هو أصل فيه[1]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "إعطاء أَفْعَل في التّعجّب حكم أَفْعَل التّفضيل، في جواز التّصغير، وإعطاء أَفْعَل التّفضيل حكم أَفْعَل في التّعجّب في أنّه لا يرفع الظاهر"[2]، وقال أيضا: "فإنّهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـــ أَفْعَل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بـــ أفعل التفضيل فيما ذكرنا"[3].

فابن هشام جعل تصغير فعل التعجب من الشذوذ؛ لأنّ التصغير خاص بالأسماء، فهو "وصف في المعنى والفعل لا يُوصف فلا يُصغّر"[4]، إلّا أنّه حاول تبرير تصغير فعل التعجّب بأنّ هذا الأخير حُمِل على الأسماء لجموده، وحُمِل على اسم التفضيل بشكل خاص نظرًا للشبه بينهما في اللفظ والمعنى[5] ــوهذا ما سنُشير إليه في الفصل الثاني ــ، خاصّة أنّ معنى التصغير في الفعل المتعجّب به عند مَن أجاز تصغيره يُناسبه؛ لأنّك "إذا قلت: مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا؛ ففيه تعظيم الحُسن مع دلالته على تصغير سنّ صاحبه، فلا يُقال لكبير السّن: مَا أُحَيْسِنَهُ ولا مَا أُكَيْبِرَهُ"[6].

ومن جهة أخرى فإنّ الشبه بين فعل التعجّب واسم التفضيل هو الذي سوّغ حمل اسم التفضيل على فعل التّعجّب في رفع الضمير المستتر فقط، على الرغم من "أنّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوّة العامل"[7]؛ لذلك فإنّ هذا الجامع زاد اسم التفضيل بعدا عن بقيّة الأسماء المشتقة؛ لأنّه إلى جانب ملازمته الإفراد والتذكير إذا لم يُضف و لم يقترن بـــ ال لا يرفع ظاهرًا[8].

3- **التعليل بعلة التّقارض بين اسم وحرف وبين فعل وحرف:** سنتناول في هذا العنصر التقارض بين لفظتين متقاربتين، كتقارض إلّا وغير على الرغمّ من كون الثاني اسما، إلّا أنّ إلهامه قرّبه من الحرفية، بالإضافة إلى تقارض الفعل والحرف كتقارض ليس وما وتقارض عَسى ولَعَلَّ؛ لأنّ الفعلين عَسَى ولَيْسَ جامدان، وبالتالي فإنّهما قريبان من الحرف.

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص50.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص807.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص788.

[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص40.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص457.

[6]- أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج1، ص354.

[7]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص787.

[8]- ينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص130. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص65.

أ- تقارض إلا وغير: يتمّ التقارض بين إلَّا وغَير فيما اختصَّا به نظرًا لتقاربهما في المعنى؛ لأنّ الأصل في "غَيْر أنْ تكون صفة تابعة للموصوف، وإنّما جُعِلت في الاستثناء شبيهًا بـــ إلَّا؛ لأنّك إذا قلت: مَرَرْتُ برَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، فالمرور لم يقع على زيد، وكذلك إذا قلت: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ إلَّا زَيْدًا، فالمرور لم يقع بزَيْد، فلمّا تَقاربا في المعنى حُمِل أحدهما على الآخر"[1]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "أحدها إعطاء غَيْر حكم إلَّا في الاستثناء بها في ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء/ 95] فيمن نصب غَيْرَ، وإعطاء إلَّا حكم غَير في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء/ 22]"[2].

فدلالة غَيْر على معنى المُغايرة هو الذي ساعدها على تضمّن معنى الاستثناء، لذلك أجْرِيت "مُجرى الاسم الذي بعد إلَّا، وهو الاسم الذي يكون داخلًا فيما يخرج منه غيرُه وخارجًا مما يدخل فيه غيرُه"[3]، وبناء على هذا فإنّ الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية هو أنّ الوصفية لا تفيد نفي الحكم عن الموصوف، كما أنّها تتبع الموصوف في الحركات الإعرابية، أمّا الاستثنائية فإنّها تُفيد إخراج الاسم الذي بعدها من الحكم الذي نُسِب للاسم الذي قبلها كما أنّها تُعرب بإعراب الاسم الذي بعد إلَّا[4]، وفي مقابل ذلك قد تُنزّل إلّا منزلة غَيْر فيوصف بها وبما بعدها، بشرط أن يكون موصوفها مذكورًا كحال موصوف الجمل التي تقع صفات، إضافة إلى هذا فإنّه يكون جمعًا أو شبهه، ومُنكّرًا أو معرّفًا بـــ ال الجنسية، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء/ 22][5]، وقد قال ابن هشام في ذلك في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** إنّ "البدل في باب الاستثناء مستثنَى مُوجَب له الحكم، (...) واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا مُوجَب له الحكم؛ أمّا الأوّل فلأنّ الجمع المُنكَّر لا عموم له فيُستثنى منه، ولأنّ المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلِهَةٌ مُستَثْنًى مِنهُم اللهُ لَفَسَدَتَا، وذلك يقتضي أنّه

[1]- الصّيْمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص382، 383.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص804.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص343.

[4]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص88.

[5]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص298. ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص517، 518. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص83، 85. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص233، 234.

لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ فِيهِمْ اللهُ لَمْ يَفْسُدَا، وإنّما المُراد أنّ الفساد يترتّب على تقدير التّعدّد مطلقا، وأمّا أنّه ليس بموجَب له الحُكم فلأنّه لو قيل: لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللهُ لَفَسَدَتَا لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه: لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغُلِبْنَا لأنّ رَجُلًا ليس بعام• فيُستثنى منه، ولأنّه لو قيل: لَوْ كَانَ مَعَنَا جماعة مستثنى منهم زَيْدٌ لغُلِبْنا اقتضى أنّه لو كان معهم جماعة فيهم زَيْدٌ لَمْ يُغْلَبُوا، وهذا وإن كان معنى صحيحا إلّا أنّ المُراد إنّما هو أنّ زَيْدًا وحده كاف"[1]، ولهذا فإنّه لا يصحّ حمل الاسم بعد إلّا في هذا المثال على البدلية، لأنّ التقدير حينئذ يكون: لَوْ كَانَ مَعَنَا إلّا زَيْدٌ لَهَلَكْنَا، وهذا يستحيل[2].

وقد رأى ابن هشام في موضع آخر من كتابه بأنّ الوصف بـــ إلّا في الآية يختلف عن الوصف به في هذا المثال، حيث يقول: "إنْ طابقَ ما بعد إلَّا موصوفَها فالوصف مُخصِّص له، وإنْ خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مُؤكِّد"[3]، لذلك فإنّ الوصف في الآية مُؤكِّد يصحّ الاستغناء عنه، وفي المثال مُخَصِّص[4].

وبناء على هذا فإنّ هذه الآية تدل "على أمرين: أحدهما وجوب أن لا يكون مُدبِّرهما إلّا واحدًا، والثاني أن لا يكون ذلك الواحد إلّا إيّاه وحده لقوله: إِلَّا اللهُ"[5]، فـــ إلّا في هذه الآية خرجت من معنى الاستثناء إلى معنى المُغايرة لذلك عُدّت هي وما وليها صفة للآلهة وارتفع الاسم الذي بعدها تبعًا لحركة الاسم الذي قبلها[6]، حيث لم يجُز إعراب اسم الجلالة ها هنا بدلًا بدلًا من الآلهة، لأنّ هذا يُؤدّي إلى فساد المعنى ـــكما أشرنا ـــ من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه

• – قال ابن هشام: "فإن قيل: لا نُسلِّم أنّ الجمع في الآية والمُفرد في المثال غير عامّين؛ لأنّهما واقعان في سياق لَوْ، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

قلتُ: لو صحّ ذلك لصحّ أن يُقال: لَوْ كَانَ فِيهِمَا مِنْ أَحَدٍ، وَلَوْ جَاءَنِي دَيَّارٌ وَلَوْ جَاءَنِي فَأُكْرِمَهُ بالنّصب لكان كَذَا وكَذَا، واللّازم ممتنع". ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص617.

[1] – المصدر نفسه، ج2، ص617.

[2] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص331، 332. ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص77، 78.

[3] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص84.

[4] – ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص84.

[5] – الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر تـــ538هـــ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص568.

[6] – ينظر، الزّجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّري تـــ311هـــ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988، ج3، ص388.

لا يُمكن إجراء لَو الشرطية مجرى النّفي[1] مثلما أجاز ذلك المُبرّد على أساس أنّ الامتناع بمعنى النفي[2]؛ لأنّه لو كان كذلك لجاز الإبدال من الآلهة دون أن يفسد المعنى، وإلى جانب هذا فإنّ النفي المعنوي لا يُعامل معاملة النفي اللفظي في الإبدال فلا يجوز: أَبَى القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ[3].

ولقد ذهب أغلب النّحاة إلى وضع شرط آخر في الوصف بـــ إلّا، وهو أن تحتمل معنى الاستثناء كـــ غَيْر التي تحتمل المعنيين[4]، ولكنّ ابن الحاجب أشار في حديثه عن آية الأنبياء بأنّ جواز عدّ إلّا للاستثناء يُؤدّي إلى انتفاء معناها المقصود وفساده[5]، وهو على صواب.

ومن خلال ما سبق يتّضح لنا أنّ غَيْر الوصفية تختلف عن إلّا التي يُوصف بها في عدم تقييد موصوفها بالجمع والتنكير[6]، وفي اختصاصها بأحد الأمرين الوصف أو الاستثناء، فقولك: فقولك: عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرُ جَيِّدٍ، إنّما جائز لامتناع قولك: عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرَ جَيِّدٍ، كما أنّه يجوز حذف موصوفها وحلولها محلّه، نحو: جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ[7]؛ لأنّ غيرًا اسم متمكن، فإذا حُذف حُذف الموصوف حلّ محلّه، فأصبحت العوامل العاملة في الموصوف عاملة فيه، أمّا إلّا فهو حرف وإنّما وُصف به وبتاليه حملًا على غَيْر فإذا حُذف الموصوف فإنّ العامل سيتسلط عليه، وهذا ممتنع[8].

ب- تقارض ليس وما: الأصل في الحروف أن لا تعمل إذا كان يجوز لها أن تدخل على الأسماء والأفعال على حدّ سواء، لذلك فإنّ القياس في مَا أن لا تعمل وفق لغة بني تميم، لكنّ أكثر المسموع ورد وفق لغة الحجازيين، وهو إعمالها عمل لَيْسَ[9]، نظرا للشبه الجامع بينهما ـــكما

---

[1]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص77.

[2]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص785.

[3]- ينظر، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن الحاجب تـــ646هـــ)، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، 1983، ج1، ص370.

[4]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص518. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص85. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص234.

[5]- ينظر، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج1، ص371.

[6]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص298.

[7]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص518. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص85. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص234.

[8]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص90.

[9]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج2، ص260.

سنرى ذلك لاحقا_ وجواز إحلال إحداهما محلّ الأخرى، لذلك حُمِلت مَا على لَيْسَ في الإعمال وحُمِلت لَيْسَ على مَا في الإهمال، وقد قال ابن هشام في ذلك: "والسادس: إعطاء مَا النّافية حكم لَيْسَ في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز نحو: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف/ 31] وإعطاء لَيْسَ حكم مَا في الإهمال عند انتقاض النّفي بـــ إِلَّا كقولهم لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ وهي لغة بني تميم"[1].

أمّا إهمال عمل لَيْسَ فقد خرّج أبو علي الفارسي ذلك: بأنْ يكون في لَيْسَ ضمير الشأن، والجملة الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ خبر للَيْسَ، حيث إنّ إلّا وُضعت في غير مكانها، كقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية/ 32] أي: إِنْ نَحْنُ إِلَّا نَظُنُّ ظَنًّا، أو بجعل الطِّيب اسمها والمِسْك بدلا منه، أو بِعدّ إِلَّا وما بعدها وصفًا للطِّيب، أي: لَيْسَ طيبٌ غَيْرُ المِسْكِ طِيبًا؛ لأنّ الطِّيب نكرة في المعنى لكونه معرّفًا بـــ ال الجنسية، والخبر في هاتين الحالتين محذوف تقديره مَوْجُودٌ[2]، ولكنّ ابن هشام رفض هذه التخريجات التي قدّمها أبو علي لِثبوت إهمال بني تميم لَيْس عند انتقاض نفيها بـــ إلّا[3].

ج- **تقارض عسى ولعلّ:** صحيح أنّ عَسَى تختلف عن لَعَلَّ في طبيعة العمل وفي كونها فعلا وهو حرف، إلّا أنّهما يتّفقان في المعنى المتمثل في الطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه[4]، وهذا الأمر هو الذي سمح لهما أن يتقارضا، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك التقارض في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ولكن دون أن يُوضّح تلك المناسبة بينهما، حيث إنّه قد اكتفى بالتعليل بعلّة تبادلهما الحمل فقط، لقوله: "إعطاء عَسَى حكم لَعَلَّ في العمل كقوله[5]:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا لَعَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص806.

[2]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص496، 497. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص324، 325.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص325.

[4]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1067.

[5]- هذا الشاهد لـــ رؤبة بن العجّاج، وهو من الرجز، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا. رؤبة بن العجّاج، الديوان، تح: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت)، ص181.

وإعطاء لَعَلّ حكم عَسَى في اقتران خبرها بـــ أَنْ، ومنه الحديث[1]: **"فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ""**[2].

فابن هشام رأى أنّ عسى في هذا البيت حُملت على لعلّ في العمل أي في نصبها للاسم ورفعها للخبر، وهذا الذي نصّ عليه سيبويه في كتابه[3].

أما الأخفش وابن مالك فقد ذهبا إلى نيابة ضمير النّصب عن ضمير الرفع في مثل هذا البيت، كقولك: مَا أَنَا كَأَنْتَ ومَا أَنْتَ كَأَنَا، وقد رُدّ ذلك بأنّ النيابة إنّما تكون في الضمائر المنفصلة لا المتّصلة[4]، "لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة"[5]، في حين أنّ المبرّد والفارسي ذهبا إلى أنّه قد حدث نوع من القلب بين الاسم والخبر فجُعِل اسم عَسَى خبرًا لها والعكس، لذلك فإنّ المرفوع في نظرهما في هذا البيت محذوف، إذ اقتُصِر على الفعل ومنصوبه فقط[6].

وإذا قيل إنّ الفعل لا يستغني بمنصوبه عن مرفوعه[7] كان كلام المبرد جوابًا لذلك، والذي يتمثل في قوله: "فأمّا تقديره عندنا أنّ المفعول مقدّم، والفاعل مضمر، كأنّه قال: عَسَاكَ الخَيْرُ أو الشَّرُّ، (...)، ولكنّه حُذِف، لعلم المُخاطَب به"[8].

أمّا الفارسي فقد برّر ذلك بقوله: "إنّ ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف، و لم يمتَنِع أن تحذفه، وإن كان الفاعل لا يُحذف؛ لأنّها إذا أشبهت لَعَلَّ جاز أن يُحذف، كما جاز حذف

---

[1]- ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الشكل: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِيَ لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَتْرُكْهَا". البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب مَنْ قُضِي له بحقِّ أخيه فلا يَأخُذه، فإنّ قضاء الحاكم لا يُحِلّ حراما ولا يُحرِّم حلالا، رقم الحديث: 7181، ص1276. وقد ورد في صحيح مسلم بهذا الشكل: "إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ". مسلم، صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر، واللحن بالحجّة، رقم الحديث: 4473، ص728.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص806.

[3]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص375.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص174.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص303.

[6]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص175.

[7]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص207. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص133.

[8]- المبرد، المقتضب، ج3، ص72.

خبر هذه الحروف، من حيث كان الكلام في الأصل، الابتداء والخبر، فحُذِفت، كما تَحذِف أخبار المبتدأ"[1].

ولكنّ الذي يُؤخذ على كلام الفارسي هو إقراره بأنّ الشبه الجامع بين عَسَى ولَعَلَّ هو الذي سوّغ حذف مرفوع عَسَى على الرغم من أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى؛ لشيوع الحمل في العمل إذا وُجد شبه بين الطرفين، لذلك فإنّ ابن هشام ارتضى مذهب سيبويه كما أشرنا آنفًا، خاصة أنّ لَعَلَّ اقترضت من عَسَى حكمًا من أحكامها، والمتمثل في اقتران خبرها بـــ أَن على الرغم من أنّ أَنْ وما بعدها في تأويل مصدر، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجثة؛ لكونه يدلّ على الحدث، ولكن الذي سوّغ ذلك، كونها بمعنى عَسَى[2]، فجاز إحلالها محلّها.

4- **التعليل بعلة التّقارض بين حرفين:** سيكون الحديث في هذا العنصر عن التقارض بين الحروف نظرا لتآخيها في النوع والاستعمال، وأهم المسائل التي تندرج فيه هي:

أ- تقارض أنْ ومَا المصدريتين: بغض النظر عن عمل أن المصدرية فإنّها تشترك مع مَا المصدرية في تأويلهما مع ما بعدهما بمصدر، لذلك فإنّهما قد يتقارضان في مسألة الإعمال والإهمال، يقول ابن هشام: "إعطاء أَنْ المصدرية حكم مَا المصدرية في الإهمال كقوله[3]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا.

والشاهد في أَنْ الأولى، وليست مخفّفة من الثقيلة، بدليل أنْ المعطوفة عليها، وإعمال مَا حملًا على أَنْ كما رُوِي من قوله عليه الصّلاة والسّلام[4]: **"كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ"** ذكره ابن الحاجب•، والمعروف في الرّواية كَمَا تَكُونُونَ"[5]، وقال في موضع آخر: "وزعم الكوفيون أنّ أَنْ

---

[1]- الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988، ج1، ص495.

[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص87.

[3]- هذا البيت من البسيط، وقد أشار السيوطي إلى أنّه مجهول القائل مُوردًا هذين البيتين قبله:

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُمَا رَشَدَا.

أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا.

انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص100.

[4]- ورد هذا الحديث في الجامع لشعب الإيمان بهذا الشكل: "كَمَا تَكُونُونَ كَذَلِكَ يُؤَمَّرُ عَلَيْكُمْ". البيهقي، الجامع لشعب الإيمان، باب في طاعة أولي الأمر بفصولها، رقم الحديث: 7006، ج9، ص492.

•- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص234.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص804، 805.

أنْ هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتّصالها بالفعل، والصّواب قول البصريين: إنّها أَنْ النّاصبة أُهملت حملًا على مَا أختها المصدرية"[1].

فــ أنْ في البيت الشعري حرف مصدري، والمصدر المؤوّل من أنْ والفعل بدل من الحَاجَة المنصوبة بالفعل تَحْمِل، والمصدر المؤول من أنْ والفعل تَحْمِلا في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أَسْأَلُكُمَا[2]، وقد رأى ابن هشام أنّ أنْ ها هنا ناصبة، والدليل الذي استند إليه هو العطف على فعله بفعل منصوب بــ أَنْ المصدرية، وبناء على هذا فإنّ "من العرب مَن يُلغي عمل أَنْ تشبيهًا بــ مَا وعلى هذا قرأ بعضهم ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة/ 233] بالرفع"[3]، ولكن بشرط أن لا تلتبس بــ أَن المخفّفة؛ وذلك إنْ لم يجتمع فيها أمران معا؛ إذا لم يتقدّمها ما يدلّ على العِلْم واليقين• أو الظَّنّ، و لم يأت بعدها فعل مُتصرّف مُقترن بحرف يفصل بينهما[4]، حيث إنّ الفعل الذي بعد أن المخففة "يقترن غالبًا إن تصرّف و لم يكن دعاء، بــ قَدْ، أو بــ لَوْ، أو بحرف تنفيس أو نفي"[5].

أمّا الكوفيون فقد احتجوا بأنّ أَنْ الواردة في البيت السابق هي المخففة من الثقيلة لأنّها "هي التي استقرّ في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها"[6]، وقد وافقهم في ذلك أبو علي الفارسي، حيث نقل ابن جني عنه قوله: "هي مخفّفة من الثقيلة؛ كأنّه قال: أَنَّكُمَا تَقْرَآن، إلّا أنّه خفّف من غير تعويض"[7]، وقد حذا حذوه ابن جنّي معلّلًا ذلك "أنّ أَنْ لا تقع إذا وُصِلت حالا حالا أبدًا، إنّما هي للمُضي أو الاستقبال، نحو: سَرَّنِي أَنْ قَامَ زَيْدٌ، ويَسُرُّنِي أَنْ يَقُومَ غَدًا، ولا تقول: يَسُرُّنِي أَنْ يَقُومَ وهو في حال قيام، ومَا إذا وُصلت بالفعل فكانت مصدرًا فهي للحال

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص38.

[2]- ينظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص138.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص15.

•- تُؤوّل أنّ ومعمولاها "بمصدر معمول لعامل محتاج لهذا المصدر فمن الواجب أن يكون الفعل وغيره ممّا هي معمولة له مطابقا لها في المعنى ؛ بأن يكون من الألفاظ الدالة على العِلم الثابت واليقين؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما (أي: بين ما يدلّ عليه العامل، وما يدلّ عليه المعمول)". عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص644.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص[86- 89].

[5]- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص65، 66.

[6]- البغدادي، خزانة الأدب ولب لسان العرب، ج8، ص423.

[7]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص390.

أبدًا نحو قولك: مَا تَقُومُ حَسَنٌ، أي قِيَامُكَ الذِي أَنْتَ عَلَيْهِ حَسَنٌ"[1]، كما أنّ ابن مالك قد ارتضى ذلك على أساس أنّه: "لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال"[2]، وقد رأى أنّ الذي يُؤكّد ما ذهب إليه الكوفيون ثبوت مجيء الجملة الاسمية بعد أَن في الشعر العربي دون أن تُسبق بفعل قلبي فكان الأولى أن تُعدّ مخففة من الثقيلة_على الرغم من سقوط إحدى علامتيها_؛ لأنّ أنْ الناصبة لا تدخل على جملة اسميّة، لذلك كان الأولى عند هؤلاء عدّ أنْ مخفّفة من الثقيلة في البيت السابق ذكره وفي قراءة مَنْ قرأ يُتِمّ بالرفع، على أساس أنّ سقوط علامتي أَنْ المخففة من الثقيلة لا يختلف كثيرا عن سقوط إحداهما، وإنْ كان الثاني أفضل من الأول، وقد برّروا ذلك بوقوع أَنْ المخففة ها هنا موقع أنْ النّاصبة شذوذا[3]، إلّا أنّه يُمكِن الردّ على توجّههم بأنّ ورود الجملة الاسمية بعد أنْ الناصبة في كلام العرب دون أن تُسبق بفعل قلبي يُرجّح حملها على مَا المصدرية؛ لأنّ ما المصدرية تدخل على الفعل المضارع والجملة الاسمية على حدّ سواء بخلاف أن الناصبة[4].

ب- تقارض إنْ ولو: قد يحدث التبادل في الإعمال والإهمال بين إِن الشرطية الجازمة ولو الشرطية غير الجازمة لكونهما يشتركان في إفادة معنى الشرط، وإنْ كانت الأولى تُخلّص زمن الفعلين إلى المستقبل، والثانية قد تُستخدم للدلالة على زمن المُضي إذا أفادت الامتناع وهو الأغلب فيها، وقد تُستخدم للدلالة على زمن الاستقبال إذا لم تكن للامتناع[5]، وفي هذا السياق السياق يقول ابن هشام: "إعطاء إِن الشّرطية حكم لَوْ في الإهمال كما رُوِي في الحديث[6] **"فَإِنْ "فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"** وإعطاء لَوْ حكم إِنْ في الجزم كقوله[7]:

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ص549.

[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص45.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص44، 45.

[4]- ينظر، ناظر الجيش (محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد تـــ 778هـــ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيد مبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزّال، دار السلام، مصر، ط1، 2007، ج8، ص4128.

[5]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974، ج4، ص491، 492، 494، 495.

[6]- ورد هذا الحديث في صحيحي مسلم والبخاري بهذا الشكل: "أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ". البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النّبي صلّى الله عليه وسلّم عن الإيمان والإسلام والإحسان وعِلم السّاعة، رقم الحديث: 50، ص27. مُسلم، صحيح مُسلِم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وبيان الدليل على التّبرّي ممّن لا يُؤمِن بالقدر، وإغلاظ القول في حقّه، رقم الحديث: 93، ص33.

[7]- هذا الشاهد لـــ علقمة، وهو من الرمل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ"[1].

فالذي أجاز حمل لَو على إن الشرطية في الإعمال هو أنّها قد "تكون حرف شرط في المستقبل، إلّا أنّها لا تجزم"[2]، أمّا ابن مالك فقد رفض ذلك بقوله: "وهذا لا حُجّة فيه، لأنّ من العرب مَن يقول:جَا يَجِي، وشَا يَشَا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يَشَاء، فقال: يَشَا، ثم أُبدل الألف همزة، كما قيل في عَالَم وخَاتَم: عَأْلَم وخَأْتَم. وكما فعل ابن ذكوان في ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ/ 14] حين قرأ: مِنْسَأْتَهُ والأصل مِنْسَأَتَهُ مِفْعَلَة من نَسَأَه، إذا زجره بالعصا، فأبدل الهمزة ألفا، ثمّ أبدل الألف همزة ساكنة"[3]، لذلك فإنّ لَوْ في هذا البيت غير جازمة عند ابن مالك، والذي يُؤيّد ذلك قول الشاعر[4]:

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا.

فتسكين حرف نون الفعل يَحْزُن ليس أثرًا ناجمًا عن عمل لَوْ الشرطية، وإنّما هو من قبيل تسكين حركة إعراب الفعل طلبًا للتخفيف، ومثال ذلك أيضًا قراءة أبي عمرو: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام/ 109] و﴿يَنصُرُكُم﴾ [الملك/ 20] بسكون الراء، ومثال ذلك في الأسماء قراءة بعض السلف ﴿وَرُسُلنَا﴾ [الزخرف/ 80] باللام الساكنة[5].

لذلك فإنّ الأخذ بهذا الكلام يُؤدّي إلى رفض حمل إن الشرطية على لَوْ الشرطية، وقد أشار ابن هشام الأنصاري إلى ذلك في تعليقه على ما ذهب إليه ابن مالك بقوله: "ويُؤيّده أنّه لا يجوز مجيء إِنْ الشّرطية في هذا الموضع؛ لأنّه إخبار عمّا مضى، فالمعنى لَوْ شَاءَ، وبهذا يقدح أيضًا

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ. علقمة، الديوان بشرح الأعلم الشنتمري، تح: لطفي الصقال، دريّة الخطيب، مراجعة: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، 1969، ص134.

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص805.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص290.

[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص83.

[4]- هذا البيت من البسيط، وهو منسوب لـــ لقيط بن زرارة، وقد ورد في كتاب شعر بني تميم بهذا الشكل:

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَمْ تَقْضِ التِي وَعَدَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا. عبد الحميد محمود المعيني، شعر بني تميم في العصر الجاهلي، منشورات نادي القصيم الأدبي، بريدة، (د.ط)، 1982، ص315.

[5]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص83.

في تخريج الحديث السابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنّه يتخرّج على إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح كقراءة قُنْبُل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف/ 90] بإثبات ياء يتّقي وجزم يصبر"[1].

وهذا الظاهرة تُؤكّد أنّ ابن هشام يُرجّح بأنّ العلّة في باب التقارض هي إمكانية إحلال أحد الطرفين محلّ الآخر على الرغم من أنّ إنْ ولو غير الامتناعية يتشابهان في الدلالة على معنى الشرط في المستقبل.

ج- تقارض لم ولن: ومن أهم القضايا التي ثبت فيها التقارض والتي أشار إليها ابن هشام وهو غير مقتنع بها تبادل كل من الحرفين لَمْ ولَنْ عملهما، حيث يقول في ذلك: "إعطاء لَمْ حُكم لَنْ في عمل النّصب، ذكره بعضهم مستشهدًا بقراءة بعضهم ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ [الشرح/ 1] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلّ لَنْ هنا، وإنّما يصحّ ــأو يحسنــ حمل الشيء على ما يحلّ محلّه كما قدّمنا، وقيل: أصله نَشْرَحْنَ ثم حُذفت النّون الخفيفة وبقي الفتح دليلًا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلَمْ مع أنّه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أنّ المؤكِّد لا يليق به الحذف، وإعطاء لَنْ حكم لَمْ في الجزم كقوله[2]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ.

الرّواية بكسر الباء"[3].

فالنّحاة أجازوا حمل لَمْ على لَنْ في النّصب بناء على علّة حمل النقيض على النقيض لأنّ "الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل"[4]، والبعض الآخر علّل ذلك بعلّة الشبه؛ لكونهما مشتركين في الدلالة على نفي الحدث[5]، أمّا ابن هشام فلم يقتنع بإمكانية إحلال لَنْ مَحلّ لَمْ، كما أنّه لم يرتض ما قدّمه بعض النّحاة في تخريج فتح آخر الفعل نَشْرَح، خاصة أنّ البعض

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص805.

[2]- هذا الشاهد من المنسرح، وهو منسوب لــ أعرابيّ. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص688. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج5، ص161، 162.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص806.

[4]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص236.

[5]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص357.

الآخر أكّد بأنّ نون التوكيد "لا تُحذف إلّا لسكون ما بعدها"[1]، والحرف الذي بعد الفعل نَشْرَح في هذه الآية غير ساكن.

أمّا الزمخشري فقد رأى أنّ تحريك الحاء في الفعل نَشْرَح موضعي غير مُطّرد، وعلّل ذلك بقوله: "وعن أبي جعفر المنصور أنّه قرأ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ بفتح الحاء وقالوا: لعلّه بيَّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظنّ السامع أنّه فتحها"[2]، في حين أنّ ابن مالك قد أشار إلى ادعاء بعض الناس اطّراد هذه الظاهرة؛ مُحتجّين بأنّ هذه الآية قُرِئت وفق لغة ينصب أهلها بـــ لَمْ[3].

وإذا كان ابن هشام يُضعِّف حمل لَنْ على لَمْ في الجزم فهذا يعني أنّه يُضعِّف حمل لَمْ على لَنْ في النّصب، وقد قال في حديثه عن لَنْ: "وزعم بعضهم أنّها قد تجزم كقوله[4]:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِلعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ.

وقوله: لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ.

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة"[5].

فابن هشام يريد بقوله: "محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف" أنّ أصل الفعل يَحْلَى هو يَحْلُو، ولكنّ الألف انقلبت عن الواو، والألف إذا كانت منقلبة عن واو أو ياء فإنّه يجوز حذفها وفتح ما قبلها للتنبيه على ذلك، خاصّة أنّ هذه الظاهرة ثابتة في ياء المتكلّم في باب النداء على الرغم من أنّه اسم، لذلك فإنّها كانت بالحرف أولى[6].

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص75.

[2]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص266.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص142.

[4]- هذا البيت لـــ كثيّر عزّة، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَمْ يَحْلَ لِلعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ.

كثيّر عزّة، الديوان، تح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ت)، 1971، ص328.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص314.

[6]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص357، 358.

أمّا الشاهد الثاني الذي أورده ابن هشام فالميم فيه أُبدِلت نونا، لأنّ الميم والنون أخوان خاصة أنّه قد ثبت ذلك في كلام العرب[1].

رابعا- التعليل بعلّة المشاكلة: المشاكلة هي "اتّفاق الشيئين"[2] في تركيب واحد، وهي على ثلاثة أنواع:

1- التعليل بعلّة التشاكل في المحل (العطف على المحل): يقتضي الحمل على اللفظ مراعاة الحركة الإعرابية الظاهرة على اللفظ، أمّا الحمل على المحل فيُراد به "الحركة الإعرابية التي يستحقّها اللفظ، أو الجملة، أو المركّب"[3].

ولقد اشترط ابن هشام كحال النّحاة مراعاة ثلاثة شروط في الحمل على المحل هي: أمن ظهوره في الفصيح، فلا يجوز قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا، لأنّه لا يجوز مَرَرْتُ زَيْدًا، وأصالة الموضع؛ لأنّ الاسم المشتق الذي استوفى شروط العمل الأصل فيه إعماله لا إضافته، نحو: هَذا ضَارِبُ زَيْدٍ وعَمْرًا، بالإضافة إلى وجود المُحرز•، فالطالب لنصب عَمْرٍو هو اسم الفاعل ضَارِبٌ[4]، ومن مظاهر الحمل على الموضع التي أشار إليها ابن هشام:

أ- تابع المرفوعات: سنتحدّث في هذا المقام عن المرفوعات المجرورة لفظا، وهي:

- العطف على ضمير الجرّ المتّصل بـــ لَولَا: اختلف النّحاة في تحديد طبيعة لَوْلَا إذا اتّصلت بضمير النّصب والجرّ؛ فذهب الكوفيون إلى أنّها حرف جرّ يجُرُّ لفظا لا محلّا، لذلك فإنّ الضمير المتّصل بها في محل رفع؛ لكون الاسم الظاهر بعد لولا يُرفع بالابتداء، وعلى هذا لا ينبغي أن تتغير وظيفتها الإعرابية، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الضمير المتصل بـــ لَوْلَا في محل جرّ لأنّ الضمائر الياء والكاف والهاء لا تكون في محل رفع مطلقًا[5]، في حين أنّ المبرّد أنكر اتّصال لَوْلا

---

[1]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص357.

[2]- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني تـــ1094هـــ)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1998، ص843.

[3]- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمّان، ط1، 1998، ص299.

•- "الطالب لذلك المحلّ". ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص546.

[4]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص545، 546، 547.

[5]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص212.

بالضمائر المتّصلة، حيث يقول في كتابه **الكامل**: "أمّا قوله: لَوْلَاكَ فإنّ سيبويه يزعم أنّ لَوْلَا تخفِض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، (...) والذي أقوله: أنّ [إنّ] هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلّا: لَوْلَا أَنْتَ، قال الله عزّ وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ/ 31] ومن خالفنا فهو لا بدّ يزعم أنّ الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر فيُجيزه على بُعد"[1].

وقد ردّ ابن هشام على رأي المبرّد بقوله: "ولَوْلَا لا يُجرّ بها إلّا الضمير في قولهم: لَوْلَايَ، ولَولَاكَ، ولَوْلَاهُ، وهو نادر، قال الشاعر[2]:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ.

وأنكر المبرّد استعماله، وهذا البيت ونحوه حجّة لسيبويه عليه والأكثر في العربية لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ، ولَوْلَا هُوَ"[3].

فالبيت الذي احتجّ به ابن هشام خير دليل على صحّة اتّصال ضمائر النّصب والجر بـــ لَوْلا على الرّغم من أنّه لم يثبت في القرآن الكريم اتّصال الضمير بـــ لَوْلَا، وعلى الرغم من كثرة مجيئه منفصلا، لكن هذا لا ينفي ثبوت هذه الظاهرة في كلام العرب، والذي يُؤكّد ذلك نظير هذه الظاهرة مَا التميمية، فإهمال عمل مَا لم يثبت في القرآن الكريم ولكنّها لغة فصيحة يُعتدّ بها[4].

أمّا الاسم المعطوف على الضمير المتصل بـــ لَولَا فقد قال فيه ابن هشام: "ومن الوهم (...) قول بعضهم في لَوْلَايَ ومُوسَى: إنّ موسَى يحتمل الجرّ، وهذا خطأ؛ لأنّه لا يُعطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ، ولأنّ لَوْلَا لا تجرّ الظاهر؛ فلو أعيدَت لم تعمل الجرّ، فكيف و لم تُعَد؛ (...)، وقولي: مجرور لأنّه يصحّ أن تعطف عليه اسما مرفوعا؛ لأنّ لَوْلَا محكوم لها بحكم

[1]- المبرد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997، ج3، ص1277، 1278.

[2]- هذا البيت لـــ عمر بن أبي ربيعة، وهو من السريع. عمر بن أبي ربيعة، الديوان، تح: بشير يموت، المكتبة الوطنية، بيروت، ط1، 1934، ص66.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص353، 354.

[4]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص217.

الحروف الزائدة، والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرّدا من العوامل اللفظية؛ فكذا ما أشبه الزّائد"[1].

فابن هشام في هذا المقام يرفض كون الاسم المعطوف على الضمير المتّصل بـــ لَوْلا مجرورًا، خاصّة أنّ ذلك الضمير في محلّ رفع مبتدأ، وقد علّل ذلك بثلاث علل؛ فالعلتان الأولى والثالثة علتا حمل، حيث إنّ لحرف الجرّ الشبيه بالزائد منزلة تتوسّط بين منزلتي حروف الجرّ الأصلية وحروف الجرّ الزائدة، فهو لا يتعلّق كحال حروف الجرّ الزائدة، وله معنى خاص كحال حروف الجرّ الأصلية، لذلك حمل ابن هشام لَوْلَا على حروف الجرّ الزائدة في جرّ الاسم المتّصل بها لفظا لا محلّا دون أنْ تُؤثِّر في المعطوف على مجرورها، ومن جهة أخرى فقد قام بحمل لَوْلَا على حروف الجرّ الأصليّة في إعادة ذكرها في الاسم المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميرا متصلا، مع العلم أنّ النّحاة قد اختلفوا في جواز العطف على الضمير المتّصل بحرف الجر دون إعادة الجار؛ فهناك مَنْ رأى أنّ ذلك ممتنع، وهناك مَنْ رأى أنّ ذلك جائز، أمّا ابن هشام فيبدو مِن خلال كلامه مؤيِّدا لرأي الفريق الأوّل خاصّة أنّه قد صرّح بذلك في كتابه **شرح جمل الزجاجي**، حيث يقول: "فاعلم أنّ الأسماء كلّها يُعطَف عليها إلّا المُضمَر المخفوض فإنّه لا يُعطَف عليه إلّا بإعادة الخافض لو قلتَ: مَرَرْتُ بِهِ وعَمْرٍو على أن تَعطِف عَمْروا [عَمْرًا] على الهاء المُضمَرة المتّصلة بالباء في قولك به لم يجُز، والعلّة في ذلك أنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان تعطف كلّ واحد منهما يُعطَف على صاحبه [تعطف كلّ واحد منهما على صاحبه]، وينفرد، وأنت لا تعدو أن تفرد الضّمير وهو الهاء التي في بِهِ فتعطفها على الاسم الذي أردت أن تعطفه على الهاء لو قلتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وبِهِ [وَهِ] لم يَكُنْ كلاما تامّا، فلذلك لم تعطف على الضمير المخفوض"[2].

فهذا المقتطف يُنبِّه على تأييد ابن هشام للبصريين الذين رفضوا العطف على ضمير الجر دون إعادة الجارّ؛ لأنّ الأخذ بكلام نحاة الكوفة ــفي نظرهمــ يتعارض مع حق المتعاطفين؛ إذ لا يجوز في هذه الحالة إحلال المعطوف محل المعطوف عليه، لأنّه يُؤدّي إلى انفراد الضمير المتصل، حيث يصبح حينها حرّا غير متصل لا باسم ولا بفعل لعدم وجود ضمير جرّ منفصل

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص664.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص117.

يُوافقه ليحلّ محلّه[1]، وهذا ما صرّح به ابن هشام خاصّة أنّه قد أشار إلى أنّ المتعاطفين مشتركان في المعنى، فكان الأولى أنْ ينعكس هذا الاشتراك على الظاهر أيضا، ومن جهة أخرى فقد رأى البصريون بأنّ إعادة حرف الجر في حال العطف على ضمير الجر ضروري؛ لأنّ هذا الأخير شديد الاتّصال بعامله، لذلك عُدّ بمنزلة الجزء من الكلمة، ووجب تكرير عامله سواء كان حرفًا أو اسمًا؛ لأنّه لا يجوز العطف على جزء الكلمة[2].

إلّا أنّ ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** عدل عمّا ذهب إليه في كتابه **شرح جمل الزجاجي**، وبدا مُوافقا للفريق الثاني لقوله في باب العطف: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض، حرفًا كان أو اسمًا، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت/ 11] ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة/ 133] وليس بلازم وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَام﴾ [النساء/ 1] [بالجرّ]"[3].

فالعطف على الضمير المجرور بإعادة حرف الجر كثير في الموروث العربي، ولكن هذا لا ينفي صحة ما ذهب إليه الكوفيون خاصة أنّ ما نصّوا عليه قد ورد في كلام العرب[4]، إلّا أنّ البصريين حاولوا إيجاد تخريجين لهذه القراءة ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَام﴾ "أحدهما: أنّ قوله: (وَالأَرْحَامِ) ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور، وإنّما هو مجرور بالقسم [بحرف القسم]، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء/ 1]، والوجه الثاني: أنّ قوله

[1]- ينظر، الصّيْمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص141. ينظر، مكي بن أبي طالب القيسي (أبو محمد تـ 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984، ج1، ص375، 376. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص37. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص78. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص375. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص561. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص189.

[2]- ينظر، الصّيْمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص140. ينظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، ص493.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص392.

[4]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص189.

(والأَرْحَامِ) مجرور بباء مقدّرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وَبِالأَرْحَامِ، فحُذِفت لدلالة الأولى عليها"[1].

أمّا ابن مالك فقد وقف إلى جانب الكوفيين في هذا الأمر، وردّ على ما ذهب إليه البصريون بأنّه "لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف لم يجز: رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ"[2]، حيث لا يجوز إحلال المعطوف محلّ المعطوف عليه ها هنا، لكون المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه، لذلك فإنّه لا يقال: رُبَّ أَخِيهِ، ويجوز: رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ لصحّة تأويله بـــ رُبَّ رَجُلٍ وَأَخٍ لَهُ[3]، ولكنّ الأمر الذي أغفله ابن مالك هو أنّ الضمير الذي يعود على نكرة في مقام يقتضي التّنكير هو في حكم النّكرة، والدليل على ذلك قولهم: رُبَّهُ رَجُلًا[4]، لذلك فإنّ الوجهين مقبولان عند ابن هشام على الرغم من أنّ التعليل الذي تبنّاه في حديثه عن امتناع العطف على ضمير الجرّ دون إعادة الجارّ صحيح إلى حدّ بعيد، لذلك غلّب هذا الوجه على الآخر.

أمّا التخريجان اللذان انتهى إليهما البصريون فقد رُدّ عليهما بأنّ حروف الجر لا تُحذف مع بقاء عملها في الاختيار إلّا في قولك: اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، كما أنّه لا يجوز عدّ الواو للقسم في هذه الآية؛ لأنّ قبلها سؤال ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾، وقَسَم السؤال• لا يقترن بالواو، وإنّما يقترن بالباء[5].

وإذا كان النحاة مختلفين في جواز إسقاط حرف الجرّ الأصلي من المعطوف على ضمير الجرّ المتّصل، فكيف يُمكِن التساهل مع حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة التي تُعدُّ أقل شأنًا منها فيُعطَفَ على الضمير المتّصل بها دون إعادة الجارّ؟

---

[1]- ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص37.

[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص376.

[3]- ينظر، الصّيْمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص142.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص167.

•- قَسَم السؤال "نحو: نَشَدْتُكَ باللهِ إلَّا فَعَلْتَ (...) وقولهم: نَشَدْتُكَ اللهَ من قولهم: نَشَدْتُهُ كَذَا فَنَشَدَ، أي ذكّرته فتذكّر، (...) أو يكون نَشَدْتُ بمعنى طَلَبْتُ، أي نَشَدْتُ لَكَ اللهَ (...) ومعنى إلَّا فَعَلْتَ إلَّا فِعْلَكَ، وإلّا لَنَقَض معنى النفي الذي تضمّنه القَسَم، لأنّك إذا حلّفت غَيرك باللهِ قَسَم الطلب فقد ضيّقت عليه الأمر في فعل مطلوبك، فكأنّك قلت: مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إلَّا فِعْلَكَ، فـــ فَعَلْتَ بمعنى المصدر مفعولا به لما أَطْلُبُ، الذي دلّ عليه نَشَدْتُكَ اللهَ". الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص796، 797.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص1025.

أمّا العلّة الثانية التي علّل بها ابن هشام فهي علّة اختصاص وهي الأرجح؛ لكون لولا لا تختصّ بجرّ الاسم الظاهر كما أشرنا سابقا.

- تابع خبر لَيْسَ المجرور بالباء الزائدة وتابع الفاعل المجرور بـــ مِن الزائدة: من مظاهر الحمل على المحل التي أشار إليها ابن هشام العطف على محل خبر لَيْسَ، نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا، لأنّ الأصل في خبر ليس أن يكون منصوبًا، ولكنّه جُرّ بالباء الزائدة لفظًا، كما أنّه أشار إلى العطف على محلّ الفاعل نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ امْرَأَةٍ وَلَا زَيْدٌ، فـــ زَيْدٌ مرفوع على محلّ الفاعل امْرأة، لأنّه إذا أُسقطت مِنْ الزائدة رُفِع الفاعل[1]، مع العلم أنّ ابن هشام قد رجّح العطف على اللفظ متى أمكن لقوله: "العطف على اللفظ، وهو الأصل نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ بالخفض، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ امْرَأَةٍ وَلَا زَيْدٌ إلّا الرّفع على الموضع، لأنّ مِنْ الزّائدة لا تعمل في المعارف"[2]؛ حيث إنّها تختصّ بالدخول على النكرات لتنقلها "من معنى الواحد إلى معنى الجنس"[3]، والنكرة هي الأولى في تحقيق ذلك المعنى؛ لكونها تدل على الشيّاع والكثرة بخلاف المعرفة التي تدلّ على فرد بعينه.

ب- تابع المنصوبات: سنتناول في هذا العنصر تابع اسم النّاسخ الذي ينصب الاسم ويرفع الخبر، وتابع الجمل التي تسدّ مسدّ المفعول به، لذلك ستكون مسائل هذا العنصر كالآتي:

- العطف على أسماء الحروف المشبهة بالأفعال: قال ابن هشام في جواز العطف على أسماء الحروف المشبهة بالأفعال: "يُعطف على أسماء هذه الحروف بالنّصب قبل مجيء الخبر وبعده، (...) ويُعطف بالرّفع بشرطين استكمال الخبر، وكون العامل أنّ أو إنّ أو لكنّ"[4]، وقال أيضا: "إذا استكملت أَنَّ وإِنَّ ولَكِنَّ أسماءهنّ وأخبارهنّ، ثمّ جيء باسم هو في المعنى معطوف على أسمائهنّ، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْرًا، جاز رفعه [على] أنّه مبتدأ حُذِف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وإنّما يجوز ذلك أو يحسُن، إِنْ كان بينهما فصل [فاصل]"[5]، ويواصل ابن هشام

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص545.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص545.

[3]- السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص57.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص[351- 353].

[5]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986، ص369.

كلامه بقوله: "وأجاز قوم وجها ثالثا، وهو أنْ يكون معطوفا على محلّ اسم أَنَّ قبل دخولها. والمحقّقون على منع ذلك، لأنّ شرط العطف على المحل وجود الطّالب لذلك المحلّ، كما في قولك: زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ ولا قَاعِدًا. ألا ترى أنّ الطّالب للناصب موجود، وهو لَيْسَ، وأمّا هنا فالطالب للرفع الابتداء وقد زال بوجود العامل اللفظي، فلم يجُز اعتباره بعد زواله لعدم وجود المُجوِّز له. والمُجيزون لذلك يحتجّون بأنّ معنى الابتداء باقٍ مكانه لم يزل، ولهذا لا يُجيزونه مع لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ، لتغييرهن معنى الابتدائية"[1].

فابن هشام من خلال هذا المقتطف رافض للوجه الثالث لأنّ العطف بالرفع الذي أشار إليه "ليس من عطف المفردات كما ظنّ بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يُستعمل إلّا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها"[2]، حيث إنّه لا يجُوز العطف على محلّ اسم إِنَّ بعد تمام الخبر بخلاف لا النافية للجنس التي يجوز العطف على محلّها مع اسمها؛ لأنّ إنّ أقوى عملًا من لا، لذلك نسخت عمل الابتداء لفظًا ومحلًا[3]، إلّا أنّ هشام في كتابه **شرح جمل الزجاجي** خالف هذا الرأي الذي صرّح به، وبدا مؤيّدا لكلام الزجاجي لقوله في إنّ: "لأنّ موضعها موضع رفع بالابتداء، فعُطِف عَمْرٌو على موضعها، والعطف على الموضع جائز"[4]، ولعلّ الذي يُثبت صحة هذا التوجّه هو أنّ الأداة إنّ "داخلة على المبتدأ والخبر، ولم تُغيِّر من المعنى شيئا"[5]، خاصة أنّه يجوز حذف الخبر ها هنا من الجملة المعطوفة اكتفاء بخبر الجملة المعطوف عليها دون أنْ يختل المعنى، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْرٌو اكتفاء بخبر إنَّ، لما كان إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ في معنى قَائِمٌ؛ ولهذا لم يَجُزْ لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْرٌو"[6].

وقد أشار ابن هشام إلى اشتراط كون العامل أنّ أو إنّ أو لكنّ في الوجهين الثاني والثالث لكون هذه الأدوات لا تُغيّر معنى الجملة التي تدخل عليها، بخلاف الأدوات لَيْتَ ولَعَلَّ

[1]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص369.
[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص48.
[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص49.
[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص147.
[5]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص55.
[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص780.

وكَأَنَّ[1]، لأنّ أنّ وإنّ تُفيدان توكيد نسبة الخبر للاسم وإزالة الشّك، أمّا لكِنّ فقد تُفيد التوكيد كحال الأداتين السابقتين، نحو: لَوْ أَتَانِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ، وقد تُفيد الاستدراك، والاستدراك لا يُغيّر معنى الجملة[2]؛ لأنّه "في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق، نفيًا كان، أو إثباتًا، عن أنْ يدخل فيه الاسم المنتصب بـــ لَكِنَّ، فقولك: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ، حفظت فيه عدم القيام عمّا تُوهِّم من دخول عمرو فيه، وكذا في: قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَقُمْ"[3]، لذلك كان "الخبر الموجود صالحًا للدلالة على المحذوف، إذ لا تَخالف بينهما، بخلاف خبر كَأَنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ فإنّه مُخالف لخبر المبتدأ المجرّد، فلا يُغني أحدهما عن الآخر"[4].

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ الكوفيين قد أجازوا العطف على موضع اسم إنّ• قبل تمام الخبر على أساس أنّ إنّ لا يعمل في الخبر، لذلك فإنّ العامل في الخبر واحد، وهو عامل الابتداء فقط، وقد ذهب الكسائي إلى جواز ذلك مطلقًا سواء كانت إنّ عاملة في الخبر أو لا، نحو: إنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو قَائِمَانِ، أمّا الفرّاء فقد أجاز ذلك في حالة واحدة، وهي إذا كان اسم إنّ ضميرًا أو اسمًا مبهمًا لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، نحو: إِنَّكَ وَبَكْرٌ مُنْطَلِقَانِ، في حين أنّ البصريين منعوا ذلك مطلقًا لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد[5]، ولكنّ ما ذهب إليه الكسائي والفراء ممتنع، فـــ"الذي منع من المسألة الأولى، أنّ شرط ما يعمل في الاسم أن يعمل في الخبر، فإذا قلنا: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فزيد نُصِب بـــ أَنّ وقائم رُفِع بـــ أنَّ. وإذا قلنا: إِنَّ زَيْدًا

---

[1]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص56. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص49. ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001، ج1، ص535. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص148.

[2]- ينظر، ابن الورّاق، علل النحو، ص340. ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص451. ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص328.

[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1262، 1263.

[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص49.

•- يرى الكوفيون "أنّ العطف إنّما هو على اسم إنّ مباشرة؛ باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعًا قبل مجيء النّاسخ؛ فيجوز الرّفع مراعاة لذلك الأصل". عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص667.

[5]- ينظر، ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج1، ص256، 257. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص167. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص51. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص227. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1264، 1265. ينظر، ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص372، 373. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص546، 547. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص143، 144.

وعَمْرٌو قَائِمَانِ، وجب أن يُرفع عَمْرٌو بالابتداء، لأنّه عطف على موضع الابتداء، ووجب أن يعمل في خبر عمرو الابتداء، وفي خبر زَيْد إنَّ، وقد اجتمعا في لفظة واحدة، وهو قوله: قَائِمَان، فكان يُؤدّي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا فساد"[1].

أمّا المسألة الثانية فهي ممتنعة لـــ "أمرين: أحدهما أنّه عطف على توهّم عدم ذكر إنّ، والثاني أنّه تابع لمبتدأ محذوف، أي إنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وعليهما خرج قولهم: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ"[2].

ومن جهة أخرى فقد اشترط ابن هشام في الاسم المعطوف في حال عدّه معطوفا على الضمير المستكن في خبر الناسخ الفصل بينهما؛ لأنّ العطف المباشر على الضمير الموجود في خبر النّاسخ يقتضي استحضار ضمير منفصل لتوكيده، لذلك فإنّه يُستحسن عدّ العطف عطف جُمل في حال عدم إظهار الضمير، وفي حال إظهاره فإنّ المعطوف سيكون معطوفا على الضمير المستكن في خبر الناسخ، وبالتالي فإنّه لن يحتاج إلى تقدير خبر يُتمّم معناه[3].

وإذا عُطِف على اسم النّاسخ بالرفع قبل تمام الخبر فإنّه يجوز عدّ الخبر خبرًا للناسخ أو خبرًا للمعطوف؛ لأنّ جواز هذين الاعتبارين من قبيل تقدير تمام الجملة، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [المائدة/ 69] بقوله: "وأُجيب عن الآية بأمرين، أحدهما أنّ خبر إنَّ محذوف أي مَأْجُورُونَ أو آمِنُونَ أو فَرِحُونَ، والصَّابِئُونَ مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله[4]: خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ؛ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ؟

ويضعفه أنّه حَذْف من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وإنّما الكثير العكس، والثاني أنّ الخبر المذكور لـــ إنّ، وخبر (الصّابِئُون) محذوف، أي كذلك، ويشهد قوله[5]:

---

[1]- ابن الورّاق، علل النحو، ص342، 343.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص547.

[3]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص450، 451.

[4]- هذا البيت من الطويل، وقد أشار السيوطي إلى أنّه غير معروف القائل. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص866.

[5]- هذا البيت من الطويل، وهو منسوب لـــ ضابئ بن الحارث البرجمي، وقد ورد في الأصمعيات بهذا الشكل:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ.

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتّى يُقدّم، نحو لَقَائِمٌ زَيْدٌ ويُضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها"[1]، وقد يُردّ على هذا "بأنّ المُقدّم في نيّة التأخير، وإنّما قُدِّمَ للتّسوية بينهما للتّحسّر على الاغتراب (...) إذ لو قالوا: إِنِّي لَغَرِيبٌ وقَيَّارٌ لتوُهّم أنّ له مزيّة على قَيَّار في التأثر بالغربة"[2]، إلّا أنّ الرضي ارتأى إعرابًا آخر ــإذا قُدّر الخبر خبرًا للناسخــ يُجنّب تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، والذي يتمثل في أنّ الواو ها هنا ليست للعطف وإنّما هي اعتراضية، والاسم الذي يأتي بعدها مبتدأ محذوف الخبر، حيث إنّ هذه الجملة قد اعترضت بين اسم إنّ وخبرها[3].

– **نعت اسم لا النافية للجنس:** رأى ابن هشام أنّ لنعت اسم لا النافية للجنس ثلاث حالات النصب على محل اسم لا والرفع على محل لا مع اسمها والبناء على الفتح بشرط أن يكون متّصلا بموصوفه على أساس أنّهما مركبّان تركيب خمسة عشر[4]، والحالة الأخيرة ضعّفها ابن هشام الأنصاري لبعدها عن القياس؛ لأنّ العرب لا تُركّب ثلاثة أسماء على فتح الأجزاء وتجعلها اسما واحدا ووجه جوازه عند النّحاة أنهم قدّروا تركيب الموصوف والصّفة أولا فأصبحا كالاسم الواحد ثمّ أدخلوا عليهما لا[5]، وقد برّروا ذلك بأنّ "الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنّه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك: أَيُّهَا الرَّجُلُ. ثمّ هما في المعنى كشيء واحد، فجاز أن يُبنى كلّ واحد منهما مع صاحبه"[6]، أمّا امتناع بناء لاَ مع

مَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ. الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُريب تــ216هــ)، ديوان الأصمعيات، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط2، 2005، ص202. كما أنّه ورد في شعر بني تميم في العصر الجاهلي بهذا الشكل:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ. عبد الحميد محمود المعيني، شعر بني تميم في العصر الجاهلي، ص369.

[1]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص547.

[2]– مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج3، ص615.

[3]– ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1265.

[4]– ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص235. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص120.

[5]– ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص120.

[6]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص137.

المتضايفين فقد علّلوا ذلك بأنّ معنى المضاف ليس بمعنى المضاف إليه، لذلك لم يجز تركيبهما، لأنّه يؤدي إلى جعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة، وهذا لا يجوز[1].

ولكن ابن هشام من خلال كلامه لم يقتنع بما علّله الأسبقون، لأنّ تركيب الصفة مع الموصوف لا يُخلّص من جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة[2]، خاصّة وأنّ المتضايفين لم يُركّبا على الرغم من أنّهما بمنزلة اسم واحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، بخلاف الصفة التي يمكن الاستغناء عنها في أغلب الحالات، والدليل على ذلك أنّ ألف الندبة تلحق بالمضاف إليه ولا تلحق بالصّفة[3].

– **العطف على ما يسدّ مسدّ مفعولي أفعال اليقين:** تتميّز أفعال القلوب بإمكانيّة تعليق عملها لفظا لا محلا إذا وليتها أداة لها الحق في الصّدارة، ومعنى ذلك "منع النّاسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معا، أو لفظ أحدهما، دون منعه من العمل في المحلّ. فهو في الظاهر ليس عاملا النّصب، ولكنّه في التقدير عامل"[4]، لذلك فإنّ الجملة بعد الفعل المُعلّق في محلّ نصب، وقد قال المرادي في تعليق فعل اليقين بأداة الاستفهام: "فَإِنْ قُلتَ: ما معنى تعلّق العِلم بالاستفهام في نحو: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ قلتُ: هذا كلام صُورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنّه مستحيل الاستفهام عمّا أخبر أنّه يعلمه، وإنّما المعنى عَلِمْتُ الذِي هُوَ عِنْدَكَ مِنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ"[5].

والذي يُؤكّد أنّ عملها يُعلّق ولا يُلغى العطف على محل الجملة التي سدّت مسدّ المفعولين، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "والدليل على أنّ الفعل عامل في المحل أنّه يجوز العطف على محلّ الجملة بالنّصب كقول كُثيِّر[6]:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ.

[1]– ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص809.

[2]– ينظر، الرّماني، معاني الحروف، ص81. ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص137.

[3]– ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص225، 226. ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص135.

[4]– عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4، 1973، ج2، ص27.

[5]– المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ص563.

[6]– هذا الشاهد لــ كثيّر عزّة، وهو من الرجز. كثيّر عزّة، الديوان، تح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، 1971، ص95.

فعطف مُوجِعَات بالنّصب على محلّ قوله: مَا البُكَى الذي عُلِّقَ عن العمل فيه قوله: أَدْرِي"[1]، إلا أنّه يجوز عدّ مَا زائدة وإعراب البُكَى مفعولا لــ أَدْرِي[2].

ج- **تابع المجرورات:** المجرور على نوعين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، حيث إنّ النوع الثاني قد يكون معمولا لجارّه، لذلك فإنّه يجوز في حال العطف عليه مراعاة محلّه.

- **العطف على مجرور حرف الجرّ:** تُعدّ رُبَّ من بين حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة التي تُحدِث تغييرا في المعنى دون أن تكون بحاجة إلى مُتعلَّق تتعلّق به، وقد قال ابن هشام عنها "بأنّها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ فمحلّ مجرورها في نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ عِنْدِي رفع على الابتدائية، وفي نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ نصب على المفعولية، وفي نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ رفع أو نصب، كما في قولك: هَذَا لَقِيتُهُ ويجوز مراعاة محلّه كثيرا وإن لم يجز نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا إلّا قليلا"[3]، والذي يُؤكّد ذلك الفرق أنّ مجرور رُبَّ إذا كان محلّه النّصب فإنّ عامله لا يتعدّى إليه بواسطة وسيط لذلك كان عمل رُبَّ لفظا لا محلا[4]، بخلاف حروف الجر الأصلية التي تحتاجها الأفعال اللازمة للتعدي لذلك فإنّها تعمل لفظا ومحلا.

أمّا قول ابن هشام: "لم يجز نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا إلّا قليلا" فإنّما يجوز إنْ وُجِدَ فعل متعدٍّ يوافق الفعل اللازم المذكور في المعنى، وبناء على هذا الأساس فإنّ الفعل مَرَّ بمعنى أَتَى، وأَتَى فعل متعدٍّ يتعدّى بدون وسيط، لذلك فإنّ زَيْدًا منصوب محلا، وعَمْرٌو معطوف على محلّ زَيْدٍ؛ لأنّ حرف الجر لا يجوز إضماره[5]، ولكن يبدو أنّ النّحاة غير متفقين في ذلك، والدليل على ذلك ما صرّح به الزّجّاج في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة/ 6]، حيث يقول في قراءة (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنّصب: "فمَنْ قرأ بالنّصب فالمعنى: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ، وامَسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ على التقديم والتأخير"[6].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص[247- 249].

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص481. ينظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9، ص144.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص156.

[4]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص352.

[5]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص94.

[6]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص152.

فالزّجاج يرى أنّ أَرجُلكم معطوفة على أَيديكُمْ، وإنّما اعتُرِض بينهما بجملة ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، ولعلّ المعنى المراد الذي يرمي إليه هو أنّ ذلك الاعتراض بين المتعاطفين للتنبيه على ترتيب فرائض الوضوء[1]، لذلك فإنّ الذي صرّح به الزّجاج دليل على عدم اقتناعه بما أسلفنا ذكره على الرّغم من "أنّ الغسل والمسح متقاربان من حيث إنّ كلّ واحد منهما إمساس بالعضو"[2].

أمّا ابن هشام فقد رجّح عطف الأرجل على الرؤوس؛ لأنّه على حدّ قوله: "لا نُسلّم أنّها عطف على الوجوه والأيدي، بل على الجار والمجرور، كما قال[3]:

يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا"[4].

فالتقدير في هذا الشاهد: ويَأْتِينَ غَوْرًا، وفي هذه الحالة تدخل الأرجل في حكم المسح، لأنّ "الغسل المطلوب في الأرجل غسل خفيف يُقارب المسح وحسُن إدراجه معه تحت صيغة واحدة"[5]، إلّا أنّ أصحاب الشافعي قد رأوا أنّ الباء في هذه الآية لإفادة معنى التّبعيض أي مسح مسح بعض الرأس لا كلّه[6]، إلّا أنّ ابن جنّي قد ردّ عليهم بقوله: "فأمّا ما يحكيه أصحاب الشّافعي ــرحمه اللهــ عنه من أنّ الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثَبَت"[7]، لذلك فإنّ الأخذ بكلام ابن جني معناه عدّ الباء زائدة خاصة أنّ الفعل مسَحَ من الأفعال التي تتعدّى كثيرًا إلى المفعول بدون حرف الجرّ، والأفعال إذا كانت تتعدى بنفسها في أغلب الأحوال وتتعدى بحرف الجر قليلا فإنّ حرف الجر الذي تتعدى به حرف زائد والاسم المجرور في محل نصب مفعول به[8].

---

[1]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص115.

[2]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، ص597.

[3]- هذا الشاهد من الرجز، وهو لــ رؤبة بن العجاج. رؤبة بن العجاج، الديوان، ص192.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص349.

[5]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، ص597.

[6]- ينظر، شمس الدين الأصفهاني، بيان المختصَر –شرح مختَصر ابن الحاجب–، ج2، ص365، 366.

[7]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص123.

[8]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص968.

– **تابع مجرور المصدر:** جوّز ابن هشام حمل تابع مجرور المصدر على المحل بقوله: "وتابع المجرور يُجرّ على اللفظ، أو يُحمل على المحل"[1]، وإنْ كان سيبويه• وأغلب البصريين لا يجيزون ذلك، أمّا الكوفيون وجماعة من البصريين فذهبوا إلى جواز ذلك في كلّ التوابع، حيث اشترط الكوفيون في الإتباع على محل المعمول إذا كان مفعولا في المعنى ذكر الفاعل♦، نحو: عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ المَاءِ واللَّبَنَ زَيْدٌ، مع العلم أنّهم يُفضّلون الحمل على اللفظ* إذا لم يُوجد فاصل بين التابع والمتبوع، وإن وُجد الفاصل فالحمل على اللفظ والحمل على المحل كلاهما سيّان[2]، أمّا الجرمي فقد أجاز الحمل على المحل في جميع التوابع باستثناء الوصف؛ "لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد"[3].

وقد رُدّ على الجرمي بأنّ: "هذه العلة موجودة في التأكيد، وعطف البيان أيضًا، بخلاف البدل، فإنّه جملة أخرى، والعامل فيه غير العامل في الأوّل (...)، وكذا في عطف النّسق"[4].

ولكن الأرجح جواز العطف في جميع التّوابع، لما ورد في كلام العرب[5]، وهذا الذي أيّده ابن هشام الأنصاري من خلال استشهاده بقول الشاعر[6]: طَلَبُ المُعَقَّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ.

---

[1]– ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص214.

•– قيل: "الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة وبالمصدر؛ فإن جاء ما يُوهم على المحل، أضمروا له ناصبًا، أو رافعًا، إمّا فعلًا، أو منوّنًا من جنس ذلك المضاف". الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص719.

♦– لأنّه إذا لم يُذكر الفاعل فإنّ التابع يجوز فيه الجر حملا على لفظ المجرور، ويجوز فيه النّصب حملا على محل المجرور إذا كان مفعولا، ويجوز فيه الرفع حملا على محل المجرور إذا كان نائب فاعل. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص121. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص457، 458. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص715. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص337.

*– "لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب". الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص719.

[2]– ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج5، ص2262.

[3]– الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص719.

[4]– المصدر نفسه، ج2، ص719.

[5]– ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص848. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص338.

[6]– هذا الشاهد لـــ لبيد بن ربيعة، وهو من الكامل، وصدره: حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ. لبيد بن ربيعة العامري، الديوان، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص155.

وقول آخر[1]: مَخَافَةِ الإِفْلَاسِ واللَّيَانَا.

حيث إنّ الشاهد في البيت الأول رفع الصفة تبعًا لمحل المجرور، والشاهد في البيت الثاني نصب المعطوف تبعًا لمحل المعطوف عليه[2].

– **تابع مجرور اسم الفاعل:** قال ابن هشام في حديثه عن إضافة اسم الفاعل الصالح للعمل إلى معموله: "إذا أُتبع المجرور فالوجه جرّ التابع على اللفظ؛ فتقول: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ويجوز نصبه بإضمار وصف منوّن أو فعل اتّفاقًا، وبالعطف على المحل عند بعضهم، ويتعيّن إضمار الفعل إنْ كان الوصف غير عامل؛ فنصب (الشّمس) في ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾ [الأنعام/ 96] [في قراءة مَنْ قرأ (وَجَاعِلُ اللّيْلِ)] بإضمار جَعَلَ لا غير، إلّا إن قُدِّر (جَاعِل) على حكاية الحال"[3].

فابن هشام من خلال قوله هذا أجاز نصب التابع ــوإن كان يفضّل جرّه حملًا على لفظ متبوعهــ إلّا أنّه لم يُحدّد صيغة الفعل النّاصب للتابع إذا كان الوصف عاملًا كما فعل النّحاة، فالزّجاجي في مساواته بين جرّ المتبوع ونصبه أشار إلى المساواة بين تقدير الفعل الماضي وتقدير الفعل المضارع إذا كان المتبوع منصوبًا، فيجوز لك أن تقول: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، بجرّ عَمْرٍو، وهَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا، بنصب عَمرو بالفعل يَضْرِبُ أو بالفعل ضَرَبَ[4]، أمّا البطليوسي وإنْ كان موافقا للزّجاجي في جواز الجرّ والنّصب، إلّا أنّه اشترط في النّصب أن يكون الفعل المقدّر ماضيًا لا مُضارعًا، إلّا إن وُجدت قرينة تدلّ على الحال أو الاستقبال، فحينها يُقدّر الفعل المضارع، نحو: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ وَعَمْرًا الآنَ أو غَدًا، وتقدير الكلام: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ وَيَضْرِبُ عَمْرًا الآنَ أو غَدًا[5].

---

[1]– قيل إنّ هذا الشاهد منسوب لــ رؤبة بن العجاج، وقيل لــ زيادة العنبري، وهو من الرجز. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص869.

وقد ورد في ديوان رؤبة بن العجاج بهذا الشكل: قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانًا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ واللَّيَانَا. رؤبة بن العجاج، الديوان، ص189.

[2]– ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص214، 215.

[3]– المصدر نفسه، ج3، ص231.

[4]– ينظر، الزّجاجي، الجمل في النّحو، ص85.

[5]– ينظر، البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد تــ521هــ)، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص216.

ويبدو أنّ كلام الزجاجي هو الصّواب، لأنّ اسم الفاعل يُضاف في كلّ الأحوال مهما كان الزمن الذي يدلّ عليه؛ إذْ يجوز تقدير الفعل المضارع؛ لأنّ اسم الفاعل الذي يدل على زمن الحال أو زمن الاستقبال يُضاف إلى معموله للتخفيف والتنبيه على أصله (الاسمية)[1]، ومن جهة أخرى يجوز تقدير الفعل الماضي ــعلى الرغم من أنّ اسم الفاعل لا يُحمَل على الفعل الماضيــ لأنّ اسم الفاعل الدّال على زمن المُضي يُضاف إلى معموله[2]، والذي يُؤكّد ذلك ما صرّح به السيرافي بقوله: "ويجوز أن يكون جَاعِل في معنى فعل ماضٍ، ويجوز أن يكون في معنى فعل مستقبل. فإذا جعلته في معنى الفعل الماضي فتقديره: جَعَلَ اللَّيْلَ، ومعناه قَدَّرَ اللَّيْلَ لِهَذَا، ونظيره ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ [يونس/ 67] وهو أظهر الوجهين، وتنصب الشّمس والقمر بإضمار فعل. ومن جعله بمنزلة المستقبل فهو على تقدير يَجْعَل، وذلك لأنّه فعل لم ينقطع؛ لأنّ الليالي متّصلة، منها ما قد كان، ومنها ما يكون، فهو بمنزلة قولك: زَيْدٌ يَأْكُلُ إذا كان في حال أكل قد تقضّى بعضه وبقي بعضه"[3].

أمّا الزمخشري فقد رأى بأنّ: "النّصب على إضمار فعل دلّ عليه جَاعِل اللَّيْل أي وَجَعَلَ الشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَانًا أو يُعطفان على محلّ اللّيل. فإنْ قلت: كَيْفَ يكون للّيل [للّيل] محلّ والإضافة حقيقية، لأنّ اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المُضي، ولا تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا أَمْسِ؟ قلت: مَا هو في معنى المُضي، وإنّما هو دالّ على جَعْلٍ مستمرّ في الأزمنة المختلفة"[4]، حيث إنّه أجاز العطف على المحل؛ لأنّه من الذين لا يشترطون تنوين الوصف العامل أو اقترانه بـــ ال[5].

أمّا ابن هشام فقد رفض الحمل على المحل في هذه الآية لأنّه رأى أنّ "الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرّد من ال لا يعمل النّصب"[6]، والذي يُؤكّد ذلك قراءة الكوفيين الآية بإسقاط ألف جَاعِل ونصب الليل، وإلى جانب هذا فإنّهم حَملوا هذه الآية على معنى ما يَليها،

[1]- ينظر، أبو علي القيسي (الحسن بن عبد الله تــ567هــ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تح: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987، ج1، ص162.

[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص172.

[3]- السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص30.

[4]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص38.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص531.

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص548.

لورود جَعَل في الآية الموالية بصيغة الماضي الصّريح، لأنّ قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾ [الأنعام/ 97] دلالة على أنّه أمر قد حصل وفُرِغَ منه[1].

وقد قال ابن هشام أيضا في تابع معمول اسم الفاعل: "لا يجوز هَذَا ضَارِبٌ زَيْداً وَأَخِيهِ لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعمالُه لا إضافته لالتحاقه بالفعل"[2].

لذلك فإنّ القياس يقتضي إعمال اسم الفاعل متى ثبت شبهه بالفعل المضارع، وبما أنّه استوفى شروط العمل في قولهم: هَذَا ضَارِبٌ زَيْداً وَأَخِيهِ كان الأولى به أن ينصب الاسم المعطوف على معموله لا أنْ يَجُرَّهُ بالإضافة، خاصّة وأنّ "الناصب ينصب ما تباعد منه، والجار ليس كذلك"[3]، لذلك لم يجز نصب القريب وجرّ البعيد.

وقد أجاز البغداديون إتباع معمول اسم الفاعل المنصوب بمجرور[4]، حيث قال ابن هشام في ذلك مُشيرًا إلى تخريجات النّحاة في حديثه عن الفوارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة: "وأجاز البغداديّون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله[5]:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ.

التقدير: المَطبوخُ في القدر، وهو عندهم عطف على صَفِيف، وخُرِّج على أنّ الأصل أو طَابِخُ قَدِيرٍ ثم حُذف المضاف وأبقى جرّ المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [الأنفال/ 67] بالخفض، أو أنّه عطف على صَفِيف ولكن خُفض على الجوار، أو على توهّم أنّ الصّفيف مجرور بالإضافة كما قال: وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا"[6].

---

[1]- ينظر، مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج1، ص441.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص546.

[3]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص127، 128.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص531، 532.

[5]- هذا البيت لـــ امرئ القيس، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

فَظَلَّ طُهَاةُ الحيِّ منْ بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ. امرؤ القيس، الديوان، تح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2004، ص120.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص531، 532.

إلّا أنّ الأرجح التخريج الأوّل، أي إقامة المضاف إليه مُقام المضاف المحذوف؛ لأنّ "بَيْنَ ها هنا تقتضي الإضافة إلى اثنين متجانسين؛ من حيث كان تبيينا للطّهاة"[1]، لذلك وجب تقدير اسم فاعل مُضافًا.

– **تابع مجرور الصفة المشبهة:** أشار ابن هشام في حديثه عن الفوارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة إلى جواز إتباع معمولهما بكل التوابع لقوله: إنّه "يجوز إتباع معموله بجميع التّوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزّجاج ومتأخرو المغاربة، ويُشكل عليهم الحديث[2] في صفة الدّجال **"أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى"**"[3]، حيث أُتبِع معمول الصفة المشبهة المجرور في هذا الحديث بالصفة على الرغم من زعمهم "أنّه لم يُسمع من كلامهم"[4]، لذلك فإنّ هذا الحديث الذي استحضره ابن هشام خير دليل على صحّة إتباع معمول الصفة المشبهة بكلّ التوابع، إلّا أنّ مانعي ذلك في الصفة حاولوا تعليل ما ذهبوا إليه "بأنّ معمولها لمّا كان سببًا [سببيًّا] أشبه الضمير لكونه راجعًا إلى متقدّم، والضمير لا يُنعت فكذا ما أشبهه"[5]، وهناك مَن علّل ذلك بضعف عمل الصفة المشبهة، لذلك لم تتمكن من العمل في الموصوف والصّفة معًا، وقد رُدَّ على هذا التعليل بأنّ الصفة المشبهة لها القدرة على العمل في المُؤكِّد والمُؤَكَّد معًا، فكيف لها أنْ تعمل في الموصوف دون الصّفة[6]، وإلى جانب هذا فإنّ الحديث المذكور آنفًا يُثبت بُطلان ما ذهبوا إليه.

وقد قال ابن هشام أيضًا في تابع معمول الصفة المشبهة: "ولا يجوز هو حَسَنُ الوَجْهِ والبَدَنَ بجرّ الوجه ونصب البدن، خلافًا للفراء، [الذي] أجاز هُوَ قَوِيُّ الرِّجْلِ وَاليَدُ برفع المعطوف"[7].

---

[1]– الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص345، 346.

[2]– ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الشكل: "أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ". البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ذكر الدّجال، رقم الحديث: 7128، ص1266. وقد ورد في صحيح مسلم بهذا الشكل: "أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ الكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنْ أُدْمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ اللِّمَمِ، قَدْ رَجَّلَهَا فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً، مُتَّكِئًا عَلَى رَجُلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَاتِقَ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا المَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ. ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ، قَطَطٍ، أَعْوَرِ العَيْنِ اليُمْنَى، كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا المَسِيحُ الدَّجَّالُ". مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدّجال، رقم الحديث: 425، ص91.

[3]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص531.

[4]– السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص68.

[5]– مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج3، ص577.

[6]– ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص68.

[7]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص531.

حيث إنّ الأصل في تابع معمول الصفة المشبهة أن يتبع متبوعه حملا على لفظه، وقد أجاز الفرّاء أن يُحمل على موضع متبوعه المجرور من الرفع، إلّا أنّ سيبويه صرّح بأنّ ذلك لم يُسمع عن العرب[1]، أمّا حمل المعطوف على موضع مجرور الصفة المشبهة من النّصب فقد رفض النّحاة جواز ذلك؛ لأنّ الصفة المشبهة لا تعمل النّصب في الأصل بخلاف اسم الفاعل[2].

د- تابع المنادى: من ظواهر الحمل على اللفظ وعلى الموضع التي يجب فيها مراعاة طبيعة التابع والمتبوع تابع المنادى، وقد قال ابن هشام فيه: "ما يجب نصبه مراعاة لمحلّ المنادى، وهو ما اجتمع فيه أمران؛ أحدهما أن يكون نعتًا أو بيانًا أو توكيدًا. الثاني أن يكون مضافًا مجردا من ال، نحو: يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو ويَا زَيْدُ أَبَا عَبْدَ اللهِ ويَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ أو كُلَّهُمْ"[3].

لذلك وجب في تابع المُنادى الذي توفر فيه هذان الشرطان حمله على محل المُنادى، "وإنّما لم يُحمل هذا على اللفظ؛ لأنّه لو وقَعَ موقع المُنادى لم يكن إلّا نَصْبًا"[4].

وقال أيضا في تابع المنادى المبني على الضم: "والرابع ما يُعطَى تابعا ما يستحقّه إذا كان منادى مستقلا، وهو البدل والمنسوق المجرّد من ال، وذلك لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: يَا زَيْدُ بِشْرُ بالضم، وكذلك يَا زَيْدُ وبِشْرُ وتقول: يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ وكذلك يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللهِ وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب"[5].

فقد انفرد عطف النّسق والبدل بهذا الحكم، لكونهما في نيّة تكرار جملة ثانية، مع العلم أنّ حكمهما خاصّ بالمفرد والمضاف على حدّ سواء، وفي ذلك يقول ابن هشام في كتابه **شرح جمل الزجاجي**: "وتقول في العطف: يَا زَيْدُ ومُحَمَّدُ: يَا حرف نداء. زَيْدُ: نداء مفرد ومُحَمَّدُ: معطوف عليه بالواو ولا يُنوّن مُحمَّد، ولا يجوز في مُحمّد غير الرفع. ونقول [وتقول]: يَا زَيْدُ

[1]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج5، ص2354. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص67، 68.

[2]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج5، ص2354، 2355. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص68.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص33.

[4]- الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص341.

[5]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص33.

وعَبْدَ اللهِ: زَيْدُ: نداء مفرد. وعَبْدَ اللهِ: نداء مضاف وهو عطف على زَيْد يُحمَل كلّ منهما بالعطف على حالة [حاله] قبل العطف، فترفع المفرد، وتنصب المضاف"[1].

أمّا تابع المُنادى المبني على الضم الذي يجوز فيه الوجهان، فقد قال فيه ابن هشام: "والحاصل أنّ المنادى إذا كان مبنيًّا، وكان تابعه نعتًا، أو تأكيدًا، أو بيانًا، أو نسقًا بالألف واللام ــوكان مع ذلك مفردًا، أو مضافًا وفيه الألف واللامــ جاز فيه الرّفع على لفظ المنادى، والنّصب على محلّه، تقول في النّعت: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ بالرّفع، والظَّرِيفَ بالنّصب، وفي التأكيد يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وأَجْمَعِينَ؛ وفي البيان يَا سَعِيدُ كُرْزٌ، وكُرْزًا، وفي النّسق يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ، والضَّحَّاكَ"[2].

فقد جاز في التابع الرفع حملا على لفظ المنادى، وإنْ كان هذا الأخير مبنيًّا على الضم؛ "لأنّ الضم لّما اطّرد في كلّ اسم مُنادى، أشبه الرّفع للفاعل لاطّراده فيه، فلمّا أشبه الرّفع، جاز أن يتبعه الرّفع"[3]، وقد جاز في تابع المنادى النّصب حملا على محلّ المنادى، لأنّ الأصل في المبنيات مراعاة موضعها[4].

وقد جاز في المقترن بـــ ال المعطوف على المنادى المبني على الضم الرفع على الرغم من أنّه لا يُمكن له مباشرة يَا النداء كما أشرنا، لأنّه "يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه"[5].

ومن ظواهر تابع المنادى ما صرّح به ابن هشام فيما يخصّ أيّ، حيث يقول في ذلك: "ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أَيّ وأَيَّة ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُصلة لندائه، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة/ 21] ﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [الفجر/ 27]،

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص232.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص291.

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص127.

[4]- ينظر، ابن الفخار (أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد تــ 754هــ)، شرح الجمل، تح: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د.ت)، ج2، ص16.

[5]- ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي تــ 669هــ)، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج2، ص211.

وقولك: يَا هَذَا الرَّجُلُ إن كان المراد أوّلا نداء الرّجل"[1]. وقال أيضا في الاسم التابع لــ أيّ: "الرَّجُلُ نعت لــ أيّ وهو لا يستغني عنه، ولا يجوز فيه إلّا الرفع، ولا تقول: يَا الرَّجُلُ لأنّ يَا إشارة فهي تعريف المنادى، والألف واللام للتعريف، ولا يجمع [يجتمع] على الاسم تعريفان"[2].

فتابع أيّ لم يُعامل معاملة الاسم المقترن بــ ال التابع للمُنادى المبني في جواز نصبه ورفعه لأنّه "مُنادى في المعنى، ولذلك لا يجوز نصبه كما يجوز يَا زَيْدُ الظَرِيفَ؛ لأنّ أَيًّا وُصلة إلى نداء الرّجل، وهما كشيء واحد، وليس زَيْدٌ وصلة إلى نداء الظَّرِيف، فلذلك لم يَجُز في الرَّجُل ما جاز في الظَّرِيف، وأيضًا فإنّه لا يجوز السكوت على يَا أَيُّهَا دون أن تأتي بالمنادى في الحقيقة، ولو جاز السكوت عليه كما جاز السكوت على يَا زَيْدُ لجاز في هذا ما جاز في ذلك"[3]، لذلك وجب فيه الرفع حملا على لفظ المنادى.

2- التعليل بعلّة تشاكل المتجاورين في الحركة (الحمل على الجوار): من مظاهر علة القياس علة الحمل على الجوار، إذ يُقصد بها أنّ الأثر الإعرابي الظاهر في آخر الاسم المُعرب غير ناتج عن عامل، وإنّما هو ناتج عن تناسب اللفظين المُتجاورين في الحركة[4]، حيث لا يجوز ذلك "إلّا إذا أمن اللّبس"[5]، وقد وردت هذه الظاهرة في النّعت كثيرًا، وفي التوكيد قليلًا، أمّا البدل فلم تثبت تثبت فيه مُطلقًا[6] وكذا العطف، وقد علّل ابن هشام ذلك بقوله: "لأنّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومُبطِل للمجاورة، (...)، وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنّه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديرا"[7].

وقد صرّح ابن هشام بوجود هذه الظاهرة بقوله: إنّ "الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ بالجرّ، والأكثر الرفع"[8]، وقال أيضا: "رُوِي

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص34، 35.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص232.

[3]- الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص344.

[4]- ينظر، عبد الفتّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمُحدثين، ص514.

[5]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص521.

[6]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1913، 1914.

[7]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص348، 349.

[8]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص788.

بخفض خَرِبٍ لمجاورته للضَّبّ، وإنّما كان حقّه الرّفع، لأنّه صفة للمرفوع، وهو الجُحْرُ ، وعلى الرفع أكثر العرب"[1].

فلفظة خرب جُرّت لمجاورتها الضبّ وإن كان الأصل فيها الرفع لكونها صفة لـــ جُحر، وقد وافق ابن هشام في ذلك سيبويه الذي علّل وجود هذه الظاهرة بقوله: "فالوجه الرّفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأنّ الخَرِبَ نعت الجُحر والجُحْر رفع، ولكن بعض النّحاة يجُرُّه. وليس بنعت للضّب، ولكنّه نعت للذي أُضيف إلى الضّب، فجرّوه لأنّه نكرة كالضبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضبّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنّك تقول: هَذَا حَبُّ رُمَّانٍ. فإذا كان لك قلت: هَذَا حَبُّ رُمَّانِي، فأضفت الرّمان إليك، وليس لك الرّمّان إنّما لك الحبّ"[2].

أمّا السّيرافي فقد أنكر هذه الظاهرة وحاول إيجاد تخريج لها، حيث يقول في ذلك: "رأيت بعض النّحويين من البصريين قال في: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ قولا شرحته وقوّيته بما يحتمله. زعم هذا النّحوي أنّ المعنى هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ الجُحْرُ والذي يُقوّي هذا أنّا إذا قلنا: خَرِبِ الجُحْرِ، صار من باب حَسَنِ الوَجْهِ. وفي خَرِب ضمير الجُحْر مرفوع لأنّ التقدير: كان خَرِبٍ جُحْرُهُ، ومثله ما قاله النّحويون: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الأَبَوَيْنِ لَا قَبِيحَيْنِ والتقدير: لَا قَبِيحِ الأَبَوَيْنِ، وأصله: لَا قَبِيحٍ أَبَوَاهُ، ثمّ جُعِل في قَبِيح ضميرًا لـــ أبوين، فثُنّي لذلك وأُجْرِي على الأوّل فخُفِض واكتُفِي بضمير الأبوين"[3].

ومفاد هذا القول أنّ الصفة خَرِبٍ رفعت لفظة الجحر المضافة إلى الضمير العائد على الضَّبّ، ثمّ حُذف ذلك الضمير وعُوِّض بـــ ال، وجُرّت لفظة الجُحر الثانية بالإضافة، وأُضمِر في لفظة خَرِبٍ ضمير يعود على لفظة الجُحر الأولى، وبعد ذلك حُذِفت لفظة الجُحر الثانية اكتفاء بضمير الأولى.

وقد حذا ابن جني حذو السيرافي في التقدير، إلّا أنّهما قد اختلفا في الطريقة، حيث يقول ابن جني: "أصله هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، فيجري خَرِب وصفًا على ضَبّ وإنْ

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص347.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص436.

[3]- السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص328.

كان في الحقيقة للجُحْر. كما تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ، فتجري قَائِمًا وصفًا على رَجُل وإنْ كَانَ القيام للأب لا للرّجل، (...) فلمّا كان أصله كذلك حُذِف الجُحْر المضاف إلى الهاء، وأُقيمت الهاء مُقامه فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلمّا ارتفعت استُتِر الضمير المرفوع في نفس خَرِب فجرى وصْفًا على ضَبٍّ ــوإنْ كان الخراب للجُحر لا للضّبّــ على تقدير حذف المضاف"[1].

لكنّ ابن هشام رفض ما ذهب إليه كلّ من ابن جني والسيرافي مُعلّلا ذلك بأنّ التقديريْن "يلزمهما استتار الضّمير مع جريان الصّفة على غير مَنْ هي له، وذلك لا يجوز عند البصريّين وإنْ أمِن اللّبس"[2]، أي إذا حُذِف الموصوف الحقيقي جُحْرُه، وعُوِّض بضمير مستكنّ في الصّفة فإنّ ذلك الضمير سيُخالف الموصوف الضّبّ، لأنّ الضّب غير الجحر.

وقد ردّ ابن هشام ما ذهب إليه السّيرافي بشكل خاص بأنّ ذلك على حدّ قوله: "إنّما يجوز في الوصف الثاني دون الأول"[3]، وخرب هو وصف واحد لا ثاني له لذلك لم يجز فيه الحذف والإضمار، بخلاف الوصف الثاني قَبِيحَين[4].

وقد أشار ابن هشام في حديثه عن ظاهرة الحمل على الجوار إلى عطف بعض النّحاة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ على ﴿رُءُوسِكُم﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة/ 6]، حيث يقول في ذلك: "وقيل في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض: إنّه عطف على ﴿أَيْدِيَكُم﴾ [المائدة/ 6] لا على ﴿رُءُوسِكُم﴾؛ إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة ﴿رُءُوسِكُم﴾ والذي عليه المحققون أنّ خفض الجوار يكون في النّعت قليلًا كما مثّلنا، وفي التّوكيد نادرًا كقوله[5]:

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص192.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص790.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص790.

[4]- ينظر، فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، دار الثقافة، القاهرة، (د.ط)، 1985، ص15.

[5]- أشار البغدادي إلى أنّ هذا البيت منسوب لــ أبي الغريب الأعرابيّ، وهو من البسيط. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج8، ص74، 75. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج5، ص93.

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ"[1].

حيث إنّ الذين عطفوا ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ على ﴿رُءُوسِكُم﴾ يُقرّون بثبوت ظاهرة الحمل على الجوار في القرآن الكريم على أساس "أنّ الجوار أمرٌ لا تُنكِره اللغة وإذا لم تُنكِره اللغة لا يُنكِره القرآن لأنّه نزل بلغات العرب"[2].

إلّا أنّ ابن هشام من النّحاة الذين يرفضون الحمل على الجوار في القرآن الكريم، وقد حاول الاحتكام إلى كل ما يُدحض رأي مثبتيها، ومن جهة أخرى فإنّه رافض لإثبات هذه الظاهرة في عطف النسق لقوله: "ولا يكون في النّسق؛ لأنّ العاطف يمنع من التّجاور"[3]، لذلك أيّد ما ذهب إليه الرافضون للحمل على الجوار في هذه الآية[4]، وعلى رأسهم الزمخشري، حيث يقول هذا الأخير في كتابه **الكشاف**: "قرأ جماعة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنّصب فدلّ على أنّ الأرجل مغسولة. فإنْ قلتَ: فما تصنع بقراءة الجرّ ودخولها في حكم المسح؟ قلتُ: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصبٍّ الماء عليها، فكانت مظنّة للإسراف المذموم المُنهى عنه فعُطِفت على الرابع الممسوح لا لِتُمْسَح، ولكن لِيُنبِّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها، وقيل: (إلى الكعبين) فجيء بالغاية إماطةً لظنّ ظانّ يحسَبُها ممسوحة؛ لأنّ المسح لم يُحضْرب [يُضْرب] له غاية في الشريعة"[5]، والدليل على ذلك أنّ "العرب تقول: تمسّحت للصّلاة، أي توضّأت لها"[6].

ومن جهة أخرى فإنّ ابن هشام قد وافق رأي مَنْ ذهب إلى إنّ "قراءة الجرّ تُفيد طلب المسح لكون اللفظ حينئذ معطوفًا على لفظ ﴿رُءُوسِكُم﴾ وهو رخصة للابس الخُفّ ثبتت بالسّنة الفعلية والقولية"[7].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص789.

[2]- عبد العال سالم مكرّم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النّحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، (د.ط)، 1978، ص73.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص789.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص349.

[5]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، ص597.

[6]- مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص406.

[7]- عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، القراءات القرآنية تاريخها. ثبوتها. حجّيّتها. وأحكامها، إشراف ومراجعة وتقديم: مصطفى سعيد الخن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999، ص71.

وقد رجّح ابن هشام في كتابه **شرح شذور الذّهب** هذين الرأيين لثلاثة لأمور: امتناع الحمل على الشّاذ في القرآن الكريم، وتعيّن عطف الأرجل على الرؤوس لفظًا ومعنى لتجنّب الفصل بين المتعاطفين بالأجنبي، بالإضافة إلى أنّ الحمل على المجاور أولى من الحمل على غير المجاور[1].

3- التعليل بعلّة تشاكل الجمل: وتتجلّى في:

ترجيح النّصب في الاشتغال: قال ابن هشام في إحدى حالات الاسم المُشتغل عنه: "ومنها أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية، كقولك: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ، وذلك لأنّك إذا رفعت كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأنّ التقدير: وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التّخالف؛ فلذلك رُجِّح النّصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ * وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل/ 4، 5] أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنّها مسبوقة بالجملة الفعلية وهي (خَلَقَ الإِنْسَانَ)"[2]، وقال أيضا: "لأنّ في النصب تشاكل الجملتين المتعاطفتين بالاسمية والفعلية، وفي الرّفع تخالفهما بالاسمية والفعلية"[3].

وقد خصّ ابن هشام ذلك التركيب بهذا الحكم؛ لأنّه يحسُن في الجملتين المتعاطفتين الاتفاق في الاسمية والفعلية ويطّرد ذلك، لذلك رُجّح نصب المُشتغل عنه مهما اختلف الفعلان في اللزوم والتّعدّي[4].

ولكن هذا الأمر الذي أشار إليه ابن هشام لا يُجيزه إلا بشرط، وهو أن لا يُفصل بين حرف العطف والاسم المُشتغل عنه بالفاصل أمّا نحو: قَامَ زَيْدٌ وأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْتُهُ؛ وقد علّل ذلك بأنّ أَمّا تُنبِّه على قطع الجملة التي تليها عمّا قبلها، لذلك فإنّ الجملة بعدها جملة استئنافية،

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص349.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص269، 270.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص430.
[4]- ينظر، الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص330.

وهي في حكم المُفتتح بها الكلام، وبناء على هذا يُرجَّح في الاسم المُشتغل عنه في هذه الحالة الرفع مع جواز نصبه[1].

خامسا- التعليل بعلة الحمل على التوهّم: من بين ظواهر علّة القياس التي علّل بها ابن هشام علّة الحمل على التّوهّم؛ وهو "أنّ القائل يتوهّم شيئًا شاع استعماله، وعرف بكثرته في المحمول عليه"[2]، ولكن هذا المصطلح لا يُعبَّر به في القرآن الكريم، لأنّه لا يجوز المساواة بينه وبين ما صدر عن البشر، لكونه كلامًا منزّهًا عن الخطأ، لذلك فإنّه يُعبّر عن هذه الظاهرة في القرآن بالعطف على المعنى[3].

1- التعليل بعلة الحمل على التوهّم في الأسماء: قال سيبويه في العطف على التّوهّم: "واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه قال: هُمْ، كما قال: وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا"[4].

وردّ عليه ابن مالك بقوله: "وهذا غير مرضى منه رحمه الله، فإنّ المطبوع على العربية كزُهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يُوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يُعتقد الصّواب في كلّ ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قَبِل نادرًا"[5].

أمّا ابن هشام فقد دافع على ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتّوهّم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضّحه إنشاده البيت، وتوهّم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ"[6].

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص168، 169.

[2]- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدّثين، ص235.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص486. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص197. ينظر، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج3، ص476.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص155.

[5]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص52.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص551.

لذلك فقد برّر ابن هشام ما أشار إليه سيبويه بتوهّم العرب إسقاط إنّ في قولهم: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ وإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ[1].

وقال ابن هشام أيضًا: "كذلك اختُلف في نحو: قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرًا بالنّصب، والصّواب أنّه على التّوهّم، وأنّه على مذهب سيبويه، لقوله لأنّ: غَيْرَ زَيْدٍ في موضع إِلَّا زَيْدًا ومعناه"[2].

والدليل على ذلك أنّه يجوز ذكر إلّا قبل عَمْرو، نحو: قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَإِلّا عَمْرًا، وتقدير الكلام: قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلّا عَمْرًا[3].

ومن ظواهر العطف على التّوهم الشائعة عند العرب والتي أشار إليها ابن هشام العطف على خبر لَيْسَ، حيث يقول في أقسام العطف: "والثالث: العطف على التوهّم نحو: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٍ بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حَسُنَ قول زهير[4]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا"[5].

حيث جُرّت لفظة سابق لتوهّم قائل هذا البيت بجرّ لفظة مُدْرِك، لأنّ خبر ليس يكثُر جرّه بباء زائدة[6].

ومن ظواهر العطف على التّوهّم التي أشار إليها ابن هشام ما قاله الزّمخشري في قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود/ 71]، حيث يقول:

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص547.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص550.

[3]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص344.

[4]- هذا الشاهد لـــ زهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا. زهير بن أبي سلمى، الديوان، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005، ص76.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص549.

[6]- ينظر، ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص424.ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص115. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص951. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص549. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص196.

"(يعقوب) رفع بالابتداء كأنّه قيل: وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ مَوْلُودٌ أو مَوْجُودٌ أي مِنْ بَعْدِهِ. (...) وقُرِئ يَعْقُوبُ بالنّصب كأنّه قيل: وَوَهَبْنَا لَها إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ، على طريقة قوله[1]: مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ [إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا]"[2].

لأنّ لفظة ناعب جُرت لتوهّم القائل بذكر الباء الزائدة في خبر لَيْسَ مُصلِحِينَ[3].

وقد قال الزّجاج في هذه الآية: "فأمّا مَنْ قَرَأ: وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ، فـــ يَعْقُوب في موضع نصب محمول على موضع فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ، محمول على المعنى، المعنى: وَهَبْنَا لَهَا إِسْحَاقَ ووَهَبْنَا لَهَا يَعْقُوبَ"[4].

لأنّ حرف العطف لا يكون في منزلة العامل في المعطوف عليه من القوّة إلّا إذا وليه ما ولي ذلك العامل، لذلك فإنّه لم يُجز جرّ يَعْقُوب بالعطف على إسحاق، لأنّه قد فُصل عن حرف العطف الذي ناب عن حرف الجرّ، والجار والمجرور لا يجوز الفصل بينهما[5]، والذي يُؤكّد تقدير الزّجاج قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام/ 84]، [الأنبياء/ 72]، ويبدو أنّ ابن هشام قد فضّل ما ذهب إليه الزّجّاج لقوله: "بدليل ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾ [هود/ 71] لأنّ البِشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة"[6].

أمّا الفرّاء فذهب إلى أنّ يَعقُوبَ "يُنْوى به الخفض•، فيكون معطوفًا على بِإِسْحَاقَ وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ والعطف بالواو"[7]، وقد ردّ ابن هشام عليه بأنّه "لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمَرَرْتُ بِزَيْدٍ واليَومَ عَمْرٍو"[8]، ولكنّ هذا الحكم في الحقيقة خاص بحرف العطف إذا كان على حرف واحد، أمّا إذا كان على

[1]- هذا البيت من الطويل، وقد نسبه السيوطي إلى الأحوص اليربوعي، كما أنّه أشار إلى أنّه منسوب للرياحي، ولـــ أبي ذُؤيب أيضا. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص871. (لم أعثر عليه في ديوان أبي ذؤيب)

[2]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص281.

[3]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص115.

[4]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص62.

[5]- ينظر، ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص395. ينظر، أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ج1، ص165.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص551.

•- لأنّ يعقوب ممنوع من الصّرف، لذلك فإنّ علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة.

[7]- أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص2024.

[8]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص551.

أكثر من حرف فإنّه يجوز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم أو الظرف أو الجار والمجرور[1]، لذلك فإنّ الأصل أنْ يُعاد ذكر حرف الجر إذا وقع فصل وكان العاطف على حرف واحد، وإنْ لم يُعد ذكره كما هو الحال في هذه الآية أُضمِر للمعطوف فعل ناصب، أو جُرّ بحرف جرّ محذوف لوجود دليل عليه، أي وَوَهَبْنَا لَهَا مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ، أو وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ بِيَعْقُوبَ[2]، لذلك لم ندرج هذه المسألة في باب علّة الحمل على الموضع نظرا للفصل بين العاطف عن المعطوف.

2- التعليل بعلة الحمل على التوهّم في الأفعال: من ظواهر العطف على التّوهّم التي أشار إليها ابن هشام ما نَسَبه سيبويه إلى الخليل فيما يخصّ الفعل المجزوم أَكُنْ في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون/ 10]، حيث قال الخليل: "لّما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزْمًا ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله"[3]، أي إنّ الفعل أصّدّق قد يكون إمّا في تقدير جواب شرط جازم لأنّ هذه الآية بمعنى إِنْ أَخَّرْتَنِي أَصَّدَّقْ وَأَكُنْ، أو في تقدير جواب طلب[4]، أمّا المبرّد فقد رأى أنّ الفعل أكُنْ مجزوم لكونه معطوفا على على محلّ الفعل أَصَّدَّقَ[5]، وقد وافقه في ذلك الفارسي؛ لأنّ الفعل أصّدّق وقع موقع جواب الطلب، وهو التّحضيض•، وقد شبه الفارسي هذه الآية بقوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف/ 186] فيمن قرأ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالجزم على أساس أنّها معطوفة على موضع جواب شرط جازم[6]، لأنّ هذا العطف "إنّما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لوجود الفاء المانعة من الجزم"[7].

---

[1]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص2023، 2024.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص384.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص101.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص549.

[5]- ينظر، المبرّد، المقتضب، ج2، ص337/ ج4، ص111.

•- مع العلم أنّ لَوْلَا في هذه الآية على الرغم من أنّها قد دخلت على فعل ماض، إلّا أنّها خالية من معنى التّوبيخ. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص113، 114.

[6]- ينظر، الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1990، ج2، ص208.

[7]- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج3، ص476.

أمّا ابن هشام الأنصاري فقد اختار مذهب الخليل، وردّ على تخريج الفارسي بأنّ الفاء هنا ليست مع ما بعدها في موضع جزم حتى يُحمل عليها (أَكُنْ)، لأنّ الفعل المضارع أَصَّدَّقَ منصوب بـــ أنْ المضمرة بعد الفاء السببية لذلك فإنّهما في تأويل مصدر، فلا يصحّ أن يكون لوحده في موضع جزم دون تقدير خبر له[1]، ويبدو أنّ المقصود من كلام الفارسي أنّ "المصدر المسبوك من أَنْ وصلتها مبتدأ حُذِف خبره، والجملة جواب شرط مقدّر أي: إِنْ أَخَّرْتَنِي فَتَصْدِيقِي ثَابِتٌ وَأَكُنْ فالفاء حينئذ رابطة الجواب، وأَكُنْ عطف على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع في ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾"[2].

وقد قال ابن هشام أيضًا في العطف على التّوهم في المجزوم: "وقال به الفارسي• في قراءة قُنْبُل ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف/ 90] بإثبات الياء في (يتّقي) وجزم (يصبر) فزعم أنّ مَنْ موصلة [موصولة]، فلهذا ثبتت ياء يتّقي، وأنّها ضُمِّنَت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنّما جُزم (يصبر) على توهّم معنى مَنْ"[3].

مَنْ"[3].

والذي دفع بالفارسي إلى هذا القول هو إقراره بأنّ إثبات حرف العلة للفعل في حالة الجزم لا يكون إلّا في النّصوص الشعرية اضطرارًا، لذلك رأى أنّ الفعلين لَا تَنْسَى ولِتَصْغَى في قوله تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى/ 6] وقوله أيضًا: ﴿وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام/ 113] خبران لا يتضمّنان معنى الطّلب[4].

"وقيل: بل وَصَلَ يَصْبِر بنيّة الوقف كقراءة نافع ﴿وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام/ 162] بسكون ياء (مَحْيايْ) وصلًا، وقيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص487، 549، 550.

[2]- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج3، ص620.

•- ينظر، الفارسي، الحجّة للقرّاء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1984، ج4، ص448.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص550.

[4]- ينظر، الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص205، 206.

﴿يَأْمُرُكُم﴾ [البقرة/ 169] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام/ 109] وقيل: مَنْ شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدّرة"[1].

إلّا أنّ القول: إنّ تسكين راء يَصْبِر لتوالي الحركات في كلمتين "أحسن الأقوال"[2]، وإن كان هذا الأمر مطّردا في كلمة واحدة، إلّا أنّهم أجروا "المنفصل مجرى المتّصل"[3]، كنقل حركة المتحرّك إلى الساكن في المتّصل والمنفصل[4].

أمّا ابن هشام فيبدو أنّه يفضّل إيجاد تخريج آخر يرجّحه على العطف على المعنى في القرآن الكريم متى أمكن ذلك، لذلك فإنّه على الرّغم من إقراره باقتران الفاء بخبر اسم الشرط إذا كان صلته جملة فعلية كما سنرى ذلك لاحقا[5]، إلّا أنّه صرّح في موضع آخر من كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بإجراء الفعل المعتل الآخر مجرى الفعل الصحيح[6].

وخلاصة القول في هذا الفصل أنّ القياس ليس أصلا من الأصول النحوية فحسب، وإنّما هو وسيلة من وسائل التعليل أيضا، وقد تجلّت علّة القياس عند ابن هشام في عدّة مظاهر؛ علّة إلحاق الفرع بما هو أصل له، وعلّة إلحاق الأصل بما هو فرع له، حيث إنّ هاتين العلّتين تعكسان علاقة المقيس بالمقيس عليه قبل عملية القياس، وإلى جانب ذلك اعتمد على علّة التقارض لتبرير تبادل الأصلين حكم كلٍّ منهما، والتنبيه على أصالتهما.

ومن العلل التي علّل بها ابن هشام والتي تندرج ضمن علّة القياس علّة المشاكلة بأنواعها وعلّة الحمل على التوهّم، وقد علّل بهما ابن هشام في باب التوابع، لكون هذا الأخير مبنيًّا على عمليّة القياس.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص550.

[2]- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج3، ص622.

[3]- ابن جني ، الخصائص، ج3، ص95.

[4]- ينظر، المصدر نفسه، ج3، ص95. ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص75.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص211، 212. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص187.

[6]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص805.

الفصل الثاني:

تعليل ابن هشام بعلة الشبه

من العلل القياسية التي ركّز عليها ابن هشام وكان لها نصيب الأسد في مؤلفاته علّة الشبه وهي العلّة الجامعة بين المحمول والمحمول عليه، لذلك أفردنا لها فصلا خاصا بها، وهذا الاهتمام لا نلمسه عند ابن هشام فحسب، بل إنّ أهميّة هذه العلّة دفعت بالنّحاة إلى إفراد قسم خاصّ بها أسموه بقياس الشبه، أمّا العلل الأخرى غير علّة الشبه فقد أدرجوها في قسم واحد أسموه بقياس العلّة.

والحمل على الشبه "قائم على تصوّر علاقة شبه بين المحمول والمحمول عليه، بحيث يُمكن إلحاق المحمول على المحمول عليه، أو إعطاؤه حكمه، أو إجراؤه مجراه"[1]، ومن صوره في مؤلفات ابن هشام:

أولا- التعليل بعلّة الشبه اللفظي: علّة الشبه في اللفظ هي شبه المحمول للمحمول عليه في اللفظ دون المعنى.

1- التعليل بعلّة الشبه اللفظي في الأسماء والأفعال: قد يكون الشبه اللفظي جامعا بين اسمين أو بين فعلين أو بين اسم وحرف.

أ- شبه أيّ التي تُستخدم في الاختصاص بـــ أيّ التي تُستخدم في النّداء: أُجرِي الاسم المنصوب على الاختصاص مجرى المُنادَى المنصوب، فأُضمِر له فعل وجوبًا، ولكنّه في الحقيقة ليس منادى، والدليل على ذلك أنّ اسم العلم المفرد يُنصب على الاختصاص، ولا يُبنى على الضّم كما هو الحال في باب النّداء[2]، إلّا أنّ "الفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النّداء أنّك في النّداء تختصّ واحدًا من جماعة (...)، وفي هذا الباب تختصُّه بفعل يعمل فيه النّصب تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتّفضيل له، والاسم المنصوب في هذا الباب لا بدّ أن يتقدّم ذكره ويكون من أسماء المتكلّم و [أو] المُخاطب"[3].

أمّا فيما يخصّ الاختصاص بـــ أيٌّ فقد أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: "قولهم: اللّهُمَّ اِغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ بضمّ أَيَّة ورفع صفتها كما يُقال: يَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ وإنّما كان حقّهما

[1]- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص399.
[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص18.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص18.

وجوب النصب كقولهم: نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ ولكنّها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النّداء أُعطِيت حكمها وإنْ انتفى مُوجِب البناء، وأمّا نَحْنُ العُرْبَ في المثال فإنّه لا يكون مُنادى؛ لكونه بـــ ال، فأعْطِيَ الحكم الذي يستحقّه في نفسه، وأمّا نحو[1] [قوله صلى الله عليه وسلّم]: **"نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ"** فواجب النّصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يُشبهه وهو المنادى"[2]، وقال أيضا: "ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أيّ فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النّداء من التزام البناء على الضّمّة، وتأنيثها مع المؤنّث، والتزام إفرادها؛ فلا تُثنّى ولا تُجمَع باتّفاق، ومفارقتها للإضافة لفظا وتقديرا، ولزوم هَا التّنبيه بعدها، ومن وصفها باسم مُعرّف بـــ ال لازم الرّفع، مثال ذلك: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ واللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ المعنى: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا مَخْصُوصا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ، واللهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مُخْتَصِّينَ مِنْ بَيْنِ العَصَائِبِ"[3].

فالأصل في أَيّ التي تُستخدم في النّداء أن تُسبق بـــ يَا ملفوظة أو مقدّرة، ولكنّهم لّما أجروا الاختصاص مجرى النّداء، حذفوا الياء للتنبيه على الحمل•[4]، ولقد استُخدمت أَيٌّ في الاختصاص، لأنّ هذا الأخير "لّما جرى مجرى النّداء لم يكن في المُنادَيَات ما لزم النّداء على صيغة خاصّة إلّا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فلازمه معنى الخطابيّة الذي في النّداء، فناسب أن يكون وحده مُفسَّرًا، فلا يُقال مثلا: إِنِّي أَفْعَلُ زَيْدٌ، تُريد نفسك. وحكم أيٌّ في هذا الباب حكمها في باب النّداء من بنائها على الضمّ محكومًا على موضعها بالنّصب، ووصفها باسم الجنس ملتزمًا فيه الرّفع"[5]، والذي سوّغ بناء أيّ التي تُستخدم في الاختصاص على الضم ونصبها على المحل شبهها اللفظي بـــ أيّ التي تُستخدم في النّداء، أمّا الأسماء غير أيّ فيجب نصبها سواء كانت مفردة أو مضافة أو شبيهة بالمضاف.

---

[1]- ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الشكل: "لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا المَالِ". البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب قول النّبيّ صلى الله عليه وسلّم: "لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً"، رقم الحديث: 6726، ص1197. وقد ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً". مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسّير، باب حكم الفيء، رقم الحديث: 4577، ص747.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص786.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص248، 249.

•- لأنّ "الفرع أحطّ رتبة من الأصل". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص276.

[4]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص235، 236.

[5]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص22.

ب- شبه حاشا الاسمية بالحرفية: أشار ابن هشام إلى نوع من أنواع حَاشَا، وهي التي تخرج عن الحرفية إلى الاسمية إذا كانت بمعنى التنزيه، مُستعينا بعلّة التحليل لإثبات اسميتها بقوله: "بناء حاشا في ﴿وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف/ 31] لشبهها في اللفظ بـــ حَاشَا الحرفية، والدليل على اسميّتها قراءة بعضهم (حَاشاً) بالتنوين على إعرابها كما تقول تَنْزِيهاً لِلّهِ وإنّما قلنا إنّها ليست حرفاً لدخولها على الحرف، ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنّها فعل حُذِفَ مفعوله، أي جَانَبَ يُوسفُ المَعْصِيَةَ لِأَجْلِ اللهِ وهذا التأويل لا يتأتّى في كلّ موضع، يُقال لك: أَتَفْعَلُ كَذَا؟ أو أَفَعَلْتَ كَذَا؟ فتقول [فنقول]: حَاشَا لِلهِ فإنّما هذه بمعنى تَبَرَّأْتُ لِلّهِ بَرَاءَةً مِنْ هَذَا الفِعْلِ، ومن نوّنها أعربها على إلغاء هذا الشّبه"[1]، مع العلم أنّه "قد يجوز حذف ألفها الآخرة اختصارًا كقوله تعالى: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف/ 31] و﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف/ 51] وذلك لكثرة الاستعمال"[2].

فالإعراب من خصائص الاسم، لذلك عدّ ابن هشام حَاشَا اسما لتوفّر هذه العلامة فيها، وقد علّل بناءها بشبهها اللفظي بـــ حَاشَا الحرفية، في حين "زعم بعضُهم أنّها اسم فعل ماض بمعنى أَتَبَرَّأُ، أو بَرِئْتُ، وحامله على ذلك بناؤُها، ويردُّه إعرابها في بعض اللغات"[3]، لذلك رُجِّحت اسميتها.

أمّا فيما يخصّ قوله: "إنّها ليست حرفاً لدخولها على الحرف"، فهو تعليل باطل؛ لأنّ حَاشَا إذا عُدّت حرف جرّ فهي إلى جانب هذا تدلّ على معنى الاستثناء، وإذا دخلت على حرف جرّ فإنّها تخلُص للاستثناء، ولكن هذا لا يعني انتفاء حرفيّتها، فهي تشبه أمر لَكِنْ التي تُعدُّ عاطفة وفي الوقت نفسه دالّة على معنى الاستدراك، فإذا دخلت عليها الواو تجرّدت من العطف، وخلصت للاستدراك دون أن تنتفي حرفيتها[4].

أمّا المبرد وابن جني والكوفيّون فقد ذهبوا إلى أنّها فعل، واستدلوا على ذلك بالحذف الذي يطرأ عليها وبدخولها على حرف الجرّ، لأنّ هذين الدليلين إنّما ينفيان حرفيّتها، ولا يُثبتان

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص787.
[2]- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص256.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص141.
[4]- ينظر، ابن الدهان، الغرّة في شرح اللمع، ج2، ص534.

فعليّتها[1]، ومن جهة أخرى فقد ردّ البصريون الذين اتّفقوا على حرفية حَاشَا على هذين الدليلين بأنّ الحذف قد يطرأ على بعض الحروف كتخفيف باء رُبَّ وحذف فاء سَوْفَ، أمّا دخولها على حرف الجرّ، فقد برّروا ذلك بأنّ الحرف الذي تدخل عليه حرف زائد، وزيادته مع حَاشَا إنّما لتعويضه عن ذلك الحذف[2].

ج- شبه مَا الموصولية بـــ ما النّافية: من بين ظروف الزّمان قَطُّ التي تُستخدم "لاستغراق ما مضَى، (...)، وتختصّ بالنّفي، يُقال: مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ والعامة يقولون: لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ، وهو لحن"[3]، وعلى هذا "فكلّ شيء كان من الجحود أصله غير واجب فهي فيه محال، تقول: لَمْ آتِهِ قَطُّ؛ فلو قلت: لَا آتِيهِ قَطُّ، كان محالا؛ وذلك أنّ لَا آتِيهِ أصله غير واجب، وعلامة ذلك أنّهما لا يكونان إلّا جوابا، فقولك: لَمْ آتِهِ إنّما هو نفي الواجب، كقولك: أَتَيْتُ فُلَانًا، فتقول: لَمْ آتِهِ، ولَا أَتَيْتُهُ إنّما هو نفي المستقبل. تقول: تَأْتِي فُلَانًا، فتقول: لا آتِيهِ؛ وإنّما تدخل قَطُّ على ما كان نفيا للماضي لا للمستقبل"[4]، ولكنّها قد ترد في كلام مُثبت لفظًا ومعنى[5].

وقد أشار ابن هشام إلى مجيئها بعد كلام مثبت لقوله: "قول بعض الصّحابة رضي الله تعالى عنهم: قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ، فأوقع قَطُّ بعد مَا المصدرية كما تقع بعد مَا النّافية"[6]، حيث وردت قطّ في هذا القول بعد مَا الموصولية التي تشبه في اللفظ ما النّافية.

د- شبه فعل التعجب أَفْعِلْ بفعل الأمر: للتعجب صيغتان قياسيتان الأولى اسمية والثانية فعلية فعلها ماض جاء على صيغة الأمر لإنشاء التّعجّب، فقولك: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ "معناه أَحْسَنَ زَيْدٌ أي صَارَ ذَا حُسْنٍ"[7]، لذلك فإنّ فاعلها مجرور لفظًا مرفوع محلًا، ولكنّه قد يُحذف إذا عُلِمَ[8] كما

---

[1]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص559، 560. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص140. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص240.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص119، 120.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص198.

[4]- الزجاجي، حروف المعاني، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط2، 1986، ص36.

[5]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص221.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص787.

[7]- ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، (د.ط)، 1988، ص97.

[8]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1099.

أشار إلى ذلك ابن هشام بقوله: "حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم/ 38] لما كان أَحْسِنْ بِزَيْدٍ مشبهًا في اللفظ لقولك: اُمْرُرْ بِزَيْدٍ"[1]، وقال أيضا مؤيّدا لكلام الزجاجي[2]: "وفي [ومن] التّعجّب ما جاء بلفظ الأمر، وليس بأمر في الحقيقة، فيكون في الواحد الواحد والاثنين والجمع، والمذكّر والمؤنث بلفظ واحد وذلك قولك: يَا زَيْدُ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو وويَا زَيْدَانِ [ويَا زَيْدَانِ] أَحْسِنْ بِالعَمْرَيْنِ، ويَا زَيْدُونَ أَحْسِنْ بِالعَمْرِينَ، فـــ أَحْسِنْ لفظه لفظ الأمر، ومعناه التّعجّب، وإنّما قلت: أَحْسِنْ في التثنية والجمع و لم نقل [تقل]: أَحْسِنَا ولا أَحْسِنُوا لأنّك لست تأمرهم أن يفعلوا بهم شيئا وإنّما معناه: مَا أَحْسَنَ العَمْرَيْنِ، والعَمْرِينَ قال الله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم/ 38] أي هَؤُلاءِ مِمَّنْ يَجب أن يُقال لهم هَذَا وأنْ يتعجّب منهم وتقول: يَا هِنْدُ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ويا هِنْدَانِ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو وكذلك ما أشبهه"[3].

فقد حُمل الفعل المُتعجّب به على فعل الأمر في حذف الفاعل نظرًا للشبه اللفظي بينهما؛ لأنّ فعل الأمر المسند للمفرد المُخاطب يكون فاعله ضميرا مستترا وجوبا، وقد قيل في تعليل حذف فاعل الفعل المتعجّب به أَفْعِلْ: "إنّما جاز حذف المجرور بعد أَفْعِلْ ـــمع كونه فاعلًا ـــ لأنّ لزومه للجرّ كساه صورة الفضلة؛ فجاز فيه ما يجوز فيها"[4]، خاصّة أنّ المُتعجَّب منه منه الوارد في الجملة التّعجّبيّة الاسمية جاء في صورة المفعول به، حيث يقول ابن هشام في ذلك: إنّه "لا يُتعجّب إلّا من فعل ماض على ثلاثة أحرف، والعلّة في ذلك أنّ التّعجّب إنّما يكون من الفاعل، وأنّه لا يُتعجّب من مفعول. فإذا قلت: مَا أَكْرَمَ زَيْدًا، فإنّما هو [منقول] من كَرُمَ زَيْدٌ فيُتعجّب منه وأوقعت فعلك عليه فجعلته مفعولا. ونقلت الفعل وكان [مِن] كَرُمَ إلى أَكْرِمْ فزدت فيه الهمزة فصار على أربعة أحرف"[5].

إلّا أنّ الزمخشري قد عمّق الشبه بين الفعلين؛ لأنّه رأى بأنّ معنى الفعل المُتعجب به في قولك: أَكْرِمْ بِزَيْدٍ هو "أمر لكلّ أحد بأن يجعل زَيْدًا كَرِيمًا، أي بأن يصفه بالكرم. والباء مزيدة

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص785.
[2]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص104.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص186.
[4]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص365.
[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص182.

مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة/ 195] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يُصيّره ذَا كَرَمٍ والباء للتعدية"[1].

والذي يُؤيّد ما ذهب إليه الزمخشري هو أنّ "الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتَّقَى امْرُؤٌ رَبَّهُ، وبأنّ أَفْعِلْ بمعنى صَارَ ذَا كَذَا، قليل، ولو كان منه، لجاز أَلْحِمْ بِزَيْدٍ، وأَشْحِمْ بِزَيْدٍ، وبأنّ زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطّرد زيادتها في المفعول"[2].

إلّا أنّ ما ذهب إليه ابن هشام هو الراجح، والدليل على ذلك إشارته إلى لزوم الفعل المتعجّب به في قولهم: أَحْسِنْ بِعَمْرٍو صيغة المفرد، كحال الفعلين الجامدين نِعْمَ وبِئْسَ من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه حُمِل على الفعل المتعجّب به في الجملة الاسمية، وذلك من أجل تحقيق المشاكلة بين تركيبي التعجّب، وإلى جانب هذا فإنّه لم يُجمع الضمير في الفعل المتعجّب به أَحْسِنْ إذا كان الفاعل جمعا كحال ضمير الجماعة المتّصل بفعل الأمر لمشابهته الاسم في التّصحيح، كقولهم: أَقْوِلْ بِهِ، لذلك أُجري مجراه في الجمود[3].

2- التعليل بعلّة الشبه اللفظي في الحروف: قد يكون للحرف الواحد عدّة استخدامات، وقد يتعدّى الأمر إلى حمل أحد استعمالاته على الآخر، ومثال ذلك:

أ- شبه إنّ الجوابية بـــ إنّ المؤكّدة: إذا دخل حرف التوكيد إنّ على جملة اسمية مبتدؤها مقترن بلام الابتداء فإنّ هذه اللام تتزحلق إلى الخبر حتى لا يجتمع مُؤكّدان على مُؤَكَّد واحد، ولكن هذه اللام قد تقترن بخبر مبتدأ مسبوق بـــ إنّ الجوابية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ [طه/ 63]، حيث قيل في هذه الآية: "إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ هي لغة بلحرث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعَصَا وسُعْدَى فلم يقبلوها ياء في الجرّ والنّصب"[4]، وقد رأى الزّجاج أنّ إنّ في هذه الآية "قد وقعت موقع نَعَمْ، وأنّ اللام وقعت موقعها، وأنّ المعنى هَذَانِ لَهُمَا سَاحِرَانِ"[5]، والذي دفع به إلى هذا التقدير هو "أنّ اللام لا تدخل في خبر

[1]- الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص276، 277.
[2]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1097.
[3]- ينظر، الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص438، 439.
[4]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص543.
[5]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص363.

المبتدأ"[1]، إلّا أنّ ابن هشام ذهب إلى غير ذلك، لقوله: "دخول لام الابتداء بعد إِنَّ التي بمعنى نَعَمْ، لشبهها في اللفظ بـــ إِنَّ المؤكّدة"[2].

فعلى الرغم من أنّ تخريج الزّجاج معقول إلّا أنّ ابن هشام رأى أن مسوّغ اقتران خبر المبتدأ باللام هو الشبه اللفظي بين إنّ التي للتوكيد وإنّ التي بمعنى نَعَم، والذي يدلّ على ذلك "قوله[3]: وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ.

ورُدَّ بأنّا لا نُسلّم أنّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنّه كذلك، والجيّد الاستدلال بقول ابن الزُّبير رضي الله عنه لمن قال له: لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا أي نَعَمَ وَلَعَنَ رَاكِبَهَا إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا"[4]، لذلك كان الأخذ بهذا التقدير أولى من تقدير المبتدأ محذوفًا؛ لأنّ اللام للتوكيد والتوكيد مناف للحذف[5].

ب- شبه لا النافية بـــ لا الناهية: قال ابن هشام في نون التّوكيد: "توكيد المضارع بالنّون بعد لَا النّافية حملًا لها في اللفظ على لَا النّاهية نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل/ 18] ونحو: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾ [الأنفال/ 25] فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلٗا﴾ [إبراهيم/ 42] ومَنْ أوّلها على النّهي لم يحتج إلى هذا•"[6].

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّه لا يجوز لـــ نون التوكيد أن تلحق الفعل المضارع المنفي بـــ لَا إلّا عند الضرورة لتجرّده من معنى الطلب، أمّا ابن جنّي فقد رأى أنّ ذلك جائز

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص47.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص785.

[3]- هذا البيت لـــ عُبيد الله بن قيس الرّقيّات، وهو من مجزوء الكامل. عُبيد الله بن قيس الرّقيّات، الديوان، تح: عزيزة فوّال بابتي، دار الجيل بيروت، ط1، 1995، ص212.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص47.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص48.

•- إذا قُدّرت لا ناهية "فهي مقولة لقول محذوف هو الصّفة، أي فِتْنَةً مَقُولاً فِيهَا ذَلِكَ، ويرجّحه أنّ توكيد الفعل بالنون بعد لا النّاهية قياس". المصدر نفسه، ج2، ص495.

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص785.

قياسًا إذا كانت لا متّصلة بالفعل مباشرة[1]، وقد حذا ابن مالك حذوه حيث أشار في كتابه **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** إلى أنّ "النفي بلا مُتّصلة كالنّهي على الأصح"[2]، أي لتقوية الشبه بينهما يُفضّل اتّصال لا النافية بالفعل مباشرة كاتّصال لَا الناهية بالفعل[3].

ج- شبه ما المصدرية الظرفية بـــ ما النافية: الأصل في إنْ أن تُزاد بعد ما النافية، إلّا أنّ ابن هشام أشار إلى ثبوت "زيادة إنْ بعد مَا المصدرية الظرفية، وبعد مَا التي بمعنى الذي؛ لأنهما بلفظ مَا النّافية كقوله[4]: وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ.

وقوله[5]: يُرَجِّي المَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ.

فهذان محمولان على نحو قوله[6]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَاليَوْمِ هَانِيءَ [هَانِئَ] أَيْنُقٍ جُرْبِ"[7].

لأنّ معنى البيت الأوّل: "وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مُدَّةَ رُؤْيَتِكَ إِيَّاهُ لَا يَزَالُ يَزِيدُ خَيْرًا عَلَى السِّنِّ"[8]، ومعنى البيت الثاني: يُرَجِّي المَرْءُ الذِي لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ.

---

[1]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1443.

[2]- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص216.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص53.

[4]- هذا البيت من الطويل، وقد أشار السيوطي إلى أنّ قائله هو المعلوط القريعي. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص85، 86.

[5]- هذا البيت من الوافر، وقيل: إنّه منسوب لجابر بن دالان [رألان] الطائي، وقيل: لإيَّاس بن الأرَتِّ، انظر، المصدر نفسه، ص85. وقد ورد في شعر طيء منسوبا لـــ جابر بن رألان السّنبسي بهذا الشكل:

يُرَجِّي العَبْدُ مَا إِنْ لَا يُلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ خُطُوبُ. وفاء فهمي السّنديوني، شعر طيء وأخبارها في الجاهليّة والإسلام، دار العلوم، الرياض، ط1، 1983، ج2، ص366.

[6]- هذا الشاهد لـــ دريد بن الصمة، وهو من الكامل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَاليَوْمِ طَالِيَ أَيْنُقٍ جُرْبِ. دُريد بن الصمة، الديوان، تح: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، 1985، ص43.

[7]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص784، 785.

[8]- البغدادي، خزانة الأدب ولب لسان العرب، ج8، ص443.

فـــ إنْ ها هنا زائدة لا تأثير لها من حيث المعنى كحال إِنْ الزائدة التي تأتي بعد مَا الحجازية فتكفّها عن العمل[1]، والشبه اللفظي بين مَا الموصولة ومَا النّافية هو الذي سوّغ لحاق إِنْ ــالتي من شأنها أن تلحق مَا النافيةــ بـــ مَا الموصولة[2] سواء كانت حرفًا أو اسمًا.

د- شبه ما النافية بـــ ما الموصولة: أشار ابن هشام إلى "دخول لام الابتداء على مَا النّافية، حملًا لها في اللفظ على مَا الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله[3]:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: لَمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ"[4].

إذ لا يُوجد تخريج آخر غير هذا التخريج، فدخول لام الابتداء على مَا النافية كدخولها على مَا الموصولة لمشابهتها لها من حيث اللفظ، وكدخولها على لا النافية لمشابهتها لها من حيث المعنى، حيث يقول الشاعر أبو حزام العكلي[5]:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ.

فالذي سوّغ دخول لام الابتداء التي تفيد توكيد الكلام الموجب على لا النافية هو شبهها بـــ غَيْر في المعنى[6].

أمّا ابن مالك فقد رأى بأنّ المواضع التي ثبت فيها اقتران حرف النّفي بلام الابتداء فهي من الضّرورات، وحكمها الشذوذ[7].

---

[1]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص210.

[2]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1، ص110.

[3]- هذا البيت للنابغة الذبياني، وهو من الوافر، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟ النابغة الذبياني، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1985، ص151.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص785.

[5]- هذا البيت من الوافر، وهو لـــ أبي حزام العكلي. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج10، ص330، 331.

[6]- ينظر، ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص377.

[7]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص382.

ثانيا- التعليل بعلّة الشبه المعنويّ: علّة الشبه في المعنى هي شبه المحمول للمحمول عليه في المعنى دون اللفظ.

1- التعليل بعلّة الشبه المعنوي في الأسماء: قد يُنزّل الاسم منزلة اسم آخر أو حرف إنْ وُجد بينهما شبه في المعنى، أو فعل إن كان مشتقا منه، مثال ذلك:

أ- تأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث: يُعدّ المذكّر أصل المؤنّث، لذلك فإنّه يجوز التعبير عن المؤنث بلفظ المذكّر، ومثال ذلك ما أشار إليه ابن هشام بقوله: "تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ﴾ [القصص/ 32] مع أنّ المُشار إليه اليَدُ والعَصَا وهما مُؤَنّثان، ولكن المبتدأ عيْنُ الخبر في المعنى والبرهان مذكّر، ومثله ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعام/ 23] فيمن نصب الفتنة وأنّثَ الفعل"[1]، حيث اقترن الفعل كَانَ بتاء المؤنّث، لأنّ الخبر ورد مؤنّثًا، لذلك فإنّ اسم كان (أنْ قَالوا) مؤنّث في المعنى وإن كان مذكّرًا في اللفظ، لأنّ الاسم ها هنا هو الخبر عينه[2].

وقد قال أيضًا في تذكير المؤنث: "ويحتمل أنْ يكون منه ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف/ 56] ويبعدُه ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾ [الشورى/ 17] فذُكِّرَ الوصف حيث لا إضافة"[3].

فخبر إنّ في الآية الأولى ورد بصيغة المذكّر على الرّغم من أنّ اسمه مؤنّث، لأنّ "الرحمة والغفران في معنى واحد"[4]، وقيل أيضا: "إنّما ذُكِر قريب على تأويل الرحمة بالرّحم أو التّرحّم، أو لأنّه صفة موصوف محذوف أي شيء قريب"[5]، ولعلّ أرجح الآراء هو استواء المذكّر والمؤنث في صيغة فَعِيل إذا كانت بمعنى فَاعِل أو مَفْعُول، لذلك فإنّ معنى هذه الآية: لَعَلَّ رحمة

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص782.

[2]- ينظر، الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص235. ينظر، الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص86. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص111.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص589.

[4]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص344.

[5]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص83.

اللهِ مُقْتَرِبٌ[1]، أمّا الآية الثانية فقد قيل فيها: "إنّما جاز قَرِيبٌ لأنّ تأنيث السّاعة غير تأنيث حقيقي، وهو بمعنى لَعَلَّ البَعْثَ قَرِيبٌ، ويجوز أن يكون على معنى لَعَلَّ مَجِيءَ السَّاعَةِ قَرِيبٌ"[2]، وقد ردّ ابن هشام ذلك بـــ"وجوب التأنيث في نحو: الشَّمْسُ طَالِعَةٌ"[3]، على الرغم من أنّ الشمس ليس بالمؤنث الحقيقيّ.

وقد يكون العكس فيأتي المؤنث بلفظ المذكّر، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "ولقد حكى أبو عمرو بن العَلَاء أنّه سمع شخصًا من أهل اليمن يقول: فُلَانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابِي فاحْتَقَرَهَا، فقال له: كَيْفَ قُلْتَ: أَتَتْهُ كِتَابِي؟ فقال: أَلَيْسَ الكِتَابُ فِي مَعْنَى الصَّحِيفَةِ؟"[4]، وقال أيضًا: "قولهم: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ فإنّه يُروى برفع حاجتك فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأنّ جاء بمعنى صار؛ فعلى الأول ما خبرها، وحاجتك اسمها، وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما، وأُنّث حملا على معنى ما، وحاجتك خبرها"[5]، فحينها يكون "التقدير: أَيَّةُ حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجَتَكَ"[6].

فـــ جَاء هنا أُجْرِي مجرى صَارَ، فأصبح له اسم وخبر، نظرًا للشبه بينهما المتمثل في تضمّنهما معنى الانتقال؛ فقولك: جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو بمعنى صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو[7]، وقال سيبويه: سيبويه: "وإنّما صُيِّر جَاءَ بمنزلة كَانَ في هذا الحرف وحده لأنّه بمنزلة المَثَل"[8]، وقيل: "ويُقتصر بها على هذا المثل، وطَرَدَ بعضُهم استعمالها لقوّة الشّبه بينها وبين صَارَ، فجعل مِن ذلك: جَاءَ البُرُّ قَفِيزَيْنِ، وصَاعَيْنِ، والصّحيح نصب ذلك على الحال"[9]؛ لأن لفظة قَفِيزَيْنِ وقعت موقع

---

[1]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص102. ينظر، ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص254. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص221. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص613.

[2]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص396، 397.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص589.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص783.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص436.

[6]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص111.

[7]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص91.

[8]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص51.

[9]- أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج3، ص1165.

الاسم المشتق، وتقدير الكلام جَاءَ البُرُّ مُسَعَّرًا بِدِرْهَمٍ أو بِدينَارٍ، وحذف الثمن لاعتياد المشترين شراء شيء ما بثمن معيّن[1].

وقد قال الفارسي: "إلّا أنّ التأنيث في مَا وحملها على المعنى أحسن من حمل (أن قالُوا) ونحوه من الأسماء غير المبهمة، لأنّ المبهمة قد تُحمل على المعنى كثيرًا في غير الضّرورة، ولا يُحمل غيرها عليه"[2].

وقد أضاف ابن هشام إلى هذه الظاهرة تأنيث المذكّر المضاف إلى المؤنّث، حيث قال في ذلك: "تأنيث المذكّر، كقولهم: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ وقرئ ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف/ 10] ويحتمل أن يكون منه: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام/ 160]"[3]، لأنّه لو قُصِد قُصِد أمثالها لزيدت التاء في عَشْر[4].

وقد اشترط ابن هشام في هذه المسألة ومسألة تذكير المؤنث المضاف إلى المذكر صلاحية الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، ولهذا فإنّه لا يجوز أَمَةُ زَيْدٍ جَاءَ ولا غُلامُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ، لأنّه لا يجوز الاستغناء بـــ زَيْد عن أمَة، ولا بـــ هِنْد عن غلام، لذلك فإنّ المضاف إليه في الآية الثانية محذوف تقديره حَسَنَاتٍ، وهو موصوف بـــ أَمْثَالِهَا، وهذا هو السّبب في تذكير عَشْر[5].

ب- شبه النكرة الموصوفة بالمعرفة والمعرّف الجنسي بالنكرة: بما أنّ النكرة تدلّ على الشيّاع والمعرفة تدلّ على التخصيص، فإنّه لا يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو العكس؛ لأنّ "الصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعًا مخصوصًا"[6]، ولكن هذا لا ينفي من حمل أحدهما على الآخر؛ وذلك كما قال ابن هشام: "المعرّف الجنسي كالنّكرة (...) [و] النّكرة الموصوفة كالمعرفة"[7]؛ لأنّ النكرة إذا وُصفت تخصصت وبالتالي فإنّها قد قرُبت من المعرفة بخلاف المعرّف بـــ ال الجنسية فإنّه يَقْرُب في المعنى من النكرة لكونه يدل على أفراد

[1]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص61.
[2]- الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص86.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص589.
[4]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص400.
[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص589، 590.
[6]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص156.
[7]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص510.

الجنس الواحد لا على فرد بعينهِ[1]، لذلك فإنّ الاسم في هاتين الحالتين إذا وُصِف فيجوز في وصفه مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى، وإنْ كان المطّرد عند النحاة مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة المعنى[2].

ج- عمل الاسم الجامد إذا كان بمعنى المشتق: يجوز للاسم الجامد أن يعمل عمل الفعل إذا كان بمعنى الاسم المشتق، وفي هذا قال ابن هشام: "وقالوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةٍ نَفْسُهُ، وبقَوْمٍ عَرَبٍ كُلُّهُمْ، وبقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ برفع التّوكيد فيهِنَّ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكّدوه لما لحظوا فيها المعنى؛ إذ كان العَرَبُ بمعنى الفُصحاء، والعَرْفَج بمعنى الخَشِن، والأَبُ بمعنى الوَلَد [الوَالِد]"[3].

وقد قيل: إنّ المجرور متعلق بصفة محذوفة تقديرها كَائِنٌ، والمعنى حينئذ: مَرَرْتُ برَجُلٍ كَائِنٍ مِنْ أَبِي عَشْرَةٍ نَفْسُهُ، وبقَوْمٍ كَائِنين منْ عَرَبٍ كُلُّهُمْ، وبقَاعٍ كَائِنٍ مِنْ عَرْفَجٍ كُلُّهُ[4]، وألفاظ التوكيد الموجودة في هذه التراكيب هي مُؤكِّدة للضمير المستكن في الصّفات الجامدة، وكأنّ ذلك الضمير مذكور[5]، والذي جوّز توكيد الضمير المستتر دون أن يُؤكّد بضمير منفصل منفصل هو إجراء التابع في هذه الأمثلة مجرى المتبوع الذي يُمثّل جزءًا من عامله•، لكونه يُوافقه لفظًا ومعنى؛ فلفظًا لأنّه لا يُوجد فاصل يفصله عنه كما في عطف النّسق، ومعنى لأنّه عين المُؤَكَّد[6]، إلّا أنّ الاسم الجامد إذا ورد مرفوعا ورافعا لما بعده على أساس أنّه بمعنى الاسم المشتق المشتق فإنّ الاسم المرفوع الذي يليه يجوز فيه الرفع على الفاعلية والرفع على الابتداء على أساس أنّ الاسم الجامد خبر له[7].

د- أسماء الزمان المشابهة لـــ إذ أو إذا: المُطّرد في الأسماء أن تُضاف إلى الأسماء، إلّا أنّ أغلب أسماء الزّمان تُضاف إلى الأفعال، "لأنّ الأفعال بمنزلة أسماء الدهر إذ كان في لفظها ما يدُلّ على

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص493، 494.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص137.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص783.

[4]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص982.

[5]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص263.

•- لأنّ التابع ها هنا كالجزء من المتبوع، وفي مقابل ذلك فإنّ المتبوع كجزء من عامله.

[6]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص1026.

[7]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج3، ص1321.

المُضيّ كقولك: ذَهَبَ وانْطَلَقَ، وأشبه ذلك. ومن لفظها ما يدلّ على الاستقبال والحال كقولك: يَذْهَبُ ويَنْطَلِقُ، فانقسم لفظه إلى ماضٍ وغير ماض، (...) وسهُل إضافته إلى الفعل لأنّه أبين من إضافته إلى مصدره لأنّ لفظ الفعل يدلّ على تحصيل زمانه، ولفظ المصدر لا يدلّ على ذلك"[1].

وقد قال ابن هشام في حديثه عن الإضافة: "وما كان بمنزلة إِذْ أو إِذَا ــفي كونه اسم زمان مبهم لِمَا مضى أو لِمَا يأتيــ فإنّه بمنزلتهما فيما يُضافان إليه، فلذلك تقول: جِئْتُكَ زَمَنَ الحَجَّاجُ أَمِيرٌ، أو زَمَنَ كَانَ الحَجَّاجُ أَمِيرًا لأنّه بمنزلة إِذْ، وآتِيكَ زَمَن يَقْدَمُ الحَاجُّ ويمتنع زَمَن الحَاجُّ قَادِمٌ لأنّه بمنزلة إِذَا"[2].

أي إنّ الظرف إذا كان بمعنى المضي فهو بمنزلة إذْ فيما يُضاف إليه، وإذا كان بمعنى الاستقبال فهو بمنزلة إذا فيما تُضاف إليه، والذي سوّغ ذلك اشتراك المحمول والمحمول عليه في الدلالة على الزّمان، لذلك ذهب ابن هشام في قوله تعالى: ﴿**لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ**﴾ [غافر/ 15، 16] إلى "أنّ يوم القيامة لمّا كان محقّق الوقوع جُعل كالماضي؛ فحُمل على إِذْ، لا على إِذَا، على حدّ ﴿**وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ**﴾ [الكهف/ 99]"[3]، وهذا يُبرّر دخول يَوْمَ على جملة اسمية؛ لأنّ اسم الزّمان الذي يدلّ على المُضيّ يُضاف إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية على حدّ سواء حملا على إِذْ، وإذا كان يدلّ على زمن الاستقبال أُضيف إلى الجملة الفعلية حملًا على إِذَا[4]؛ لأنّ هذه الأخيرة لا تختصّ بالدخول إلّا على الجمل الفعلية كحال أدوات أدوات الشرط، لكونها متضمّنة معنى الشرط[5].

---

[1]- السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص330، 331.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص131، 132.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص482.

[4]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص119. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص422، 423، 424. ينظر، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله تــ 769هــ)، شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، ج3، ص57، 58.

[5]- ينظر، الفارسي، المسائل المنثورة، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط1، 2004، ص182. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص96.

وقد ذهب ابن هشام إلى أنّه "يجوز في الزّمان المحمول على إِذَا أو إِذْ الإعراب على الأصل، والبناء حملًا عليهما، فإن كان ما وليه فعلًا مبنيًّا، فالبناء أرجح للتناسب، (...) وإن كان فعلًا مُعربًا أو جملة اسمية؛ فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين، واعتُرض عليهم بقراءة نافع ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة/ 119] بالفتح"[1].

فمفاد قول ابن هشام أنّه يجوز لاسم الزمان المحمول على إذ أو إذا البناء نظرا للشبه المعنوي الجامع بينه وبين ما حُمِل عليه، ومن جهة أخرى فإنّه يجوز مراعاة ما تصدّرت به الجملة المُضاف إليها[2]؛ أي يترجّح إعراب اسم الزمان المحمول إذا اتّصل بمعرب، ويترجّح بناؤه إذا اتّصل بمبني.

هـــ- غير بمعنى حرف النفي: نظرًا لتلازم المتضايفين فإنّه لا يجوز للمجرور بالإضافة أن يتقدّم على المضاف، وكذلك معموله؛ لأنّ "المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدّم على المضاف معمول المضاف إليه، كما لا يتقدّم على الموصول معمول الصلة"[3]، ولكن إذا كان المضاف غَيْر النافية، فإنّ الأمر مختَلَف فيه؛ حيث ذهب الفريق الأوّل من النّحاة إلى جواز تقديم معمول المضاف إليه على غَيْر، ومنع الفريق الثاني ذلك لكون المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف، وقد أجاز الفريق الثالث ذلك إذا كان معمول المضاف إليه ظرفًا أو مجرورًا لتوسّعهم فيهما[4]، أمّا ابن هشام فقد اختار التّوجّه الأوّل لقوله: "جواز أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ لّما كان في معنى أَنَا زَيْدًا لَا أَضْرِبُ، ولولا ذلك لم يَجُزْ؛ إذ لا يتقدّم معموله، لا تقول: أَنَا زَيْدًا أَوَّلُ ضَارِبٍ ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف/ 18] (...) ولو قلت: جَاءَنِي غَيْرُ ضَارِبٍ زَيْدًا لم يجُز التّقديم؛ لأنّ النّافي هنا لا يحُلّ محلّ غيره"[5].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص133، 136.

[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص59، 60.

[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص236.

[4]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1811. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص420.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص780، 781.

حيث إنّ الأصل في غَير أن تُستخدم للوصف لكونها بمعنى المُغايرة، إلّا أنّها قد تخرج عن هذا المعنى إلى معنى النّفي[1] وتُحمل على لَا في أحكامه، لذلك جاز لمعمول المجرور بها أن يتقدّم عليها.

كما أنّ ابن هشام أشار إلى حمل غَيْر على مَا في اعتماد مبتدأ الوصف عليه في العمل لّما كان بمعنى النفي، وفي هذا يقول: "جواز غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ لما كان في معنى مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ، ولولا ذلك لم يَجُزْ؛ لأنّ المبتدأ إمّا أنْ يكون ذَا خبر أو ذا مرفوع يُغْنِي عن الخبر"[2].

لأنّ مبتدأ الوصف الذي يستغني بمرفوعه عن الخبر لا بدّ أن يعتمد إمّا على استفهام أو على نفي، سواء كان الاستفهام بنفي أو حرف، وسواء كان النفي باسم أو فعل أو حرف؛ لأنّ الذي لا بدّ منه لإعمال مبتدأ الوصف هو معنى الاستفهام أو معنى النفي، ولا فرق في نوع الأداة[3].

و- شبه الاسم المشتق المضاف بالفعل في المعنى: قال ابن هشام في حديثه عن الإضافة: "وأمّا الإضافة غير المحضة فضابطها أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة، وذلك أيضا على ثلاثة أنواع:

أحدها: إضافة اسم الفاعل إلى معموله نحو: ضَارِبُ زَيْدٍ.

والثاني: إضافة اسم المفعول إلى معموله كـــ مَحْمُودُ الطّرِيقَةِ، ومُؤَدَّبِ الخُدَّام، ومَعْمُور الدَّارِ.

والثالث: إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها كـــ حَسَنُ الوَجْهِ، ونَقِيّ [ونَقِيٍّ] الثَّوْبِ، وهذه الأنواع كلّها لا تُفيد تعريف المضاف، ولا تخصيصه وإنّما تُفيد لفظه فقط"[4].

فمفاد هذا القول أنّه إذا دلّ اسم الفاعل واسم المفعول على زمن المُضيّ وأُضيف كلّ واحد منهما إلى معموله فإنّ إضافتهما محضة، وإذا دلّا على زمن الاستقبال وأُضيفا إلى

---

[1]- ينظر، ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص299.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص781.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص274، 275. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص189، 190. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص88، 89.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص270.

معمولهما فإنّ إضافتهما غير محضة، لذلك فإنّهما في حكم العامل، وفي هذا يقول ابن هشام: "إعطاؤهم ضَارِب زَيْدٍ الآنَ أو غَدًا حكم ضَارِب زَيْدًا في التّنكير؛ لأنّه في معناه، ولهذا وصفوا به النّكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه برُبَّ، وأدخلوا عليه ال، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو هَذَا مَلْتُوتًا شَارِبُ السَّوِيقِ كما يتقدّم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أُرِيد المُضِيّ؛ لأنّه حينئذٍ ليس في معنى النّاصب"[1].

لأنّ إضافة اسم الفاعل الذي يدلّ على زمن الحال إلى معموله في نيّة الانفصال، والدليل على ذلك أنّها لا تُخصِّص المضاف لكونه مُخصّصًا قبل ذلك، وإنّما دور هذه الإضافة التّخفيف فقط[2]، والأمر كذلك مع اسم المفعول المضاف إلى نائب الفاعل.

ومثلما أُضِيف اسم الفاعل إلى معموله فإنّ الصفة المشبهة كذلك، حيث أشار ابن هشام إلى إضافة الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ * غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِ﴾ [غافر/ 1، 2، 3] بقوله: "فوصف المعرفة ــوهو اسم الله تعالىــ بالنّكرة، وهي شَدِيدُ العِقَابِ وإنّما قلنا: إنّه نكرة لأنّه من باب الصّفة المشبهة، ولا تكون إضافَتُهَا إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أنّ المعنى شَدِيدٌ عِقَابُهُ"[3]، إلّا أنّ الفرق بين إضافة اسم الفاعل وإضافة الصفة المشبّهة هو أنّ الأوّل إذا كان بمعنى المُضي وأُضِيف إلى معرفة فإنّه يكتسب منه التّعريف بخلاف الصّفة المشبّهة فإنّ إضافتها غير محضة، لذلك فإنّها في حكم النّكرة مطلقًا لكونها في معنى الحال فهي تدلّ على الثبات والاستقرار[4].

أمّا فيما يخصّ اسم التفضيل فقد أشار ابن هشام إلى أنّ إضافته محضة واستدلّ على ذلك بأنّ اسم التفضيل المضاف لا ينتصب على الحالية ولا تدخل عليه رُبَّ[5].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص781.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص92. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص305، 306.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص405.

[4]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص82، 83.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص271.

ز- شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع: قال ابن هشام في اسم الفاعل العامل: "هذا الثاني ممّا ينصب المفعول به، وهو اسم الفاعل وهو ما دلّ على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل• في إفادة الحدوث والصّلاحيّة للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال فخرج بقولنا: وفَاعِله اسم المفعول، وبقولنا: جَاريا مجرى الفعل في إفادة الحدوث اسم التفضيل، كـــ أَفْضَل مِنْ كَذَا والصفة المشبهة كـــ حَسَن وظَرِيف فإنّهما لا يُفيدان الحدوث، ومن ثمّ لم يكونا لغير الحال"[1]، ولكنّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الذي يُوافقه مطلقا، وإنّما هناك شروط لا بدّ من توفّرها فيه، لذلك فإنّ ابن هشام اشترط كحال جمهور النّحاة إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وكان معتمدا♦ على استفهام أو نفي أو مُخبر عنه أو موصوف[2]، وبناء على هذا يتعيّن إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الفعل المضارع، وقد قال ابن هشام في حديثه عن الشرط الأوّل: "وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء؛ فأجازوا إعماله إنْ كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف/ 18]، وأُجِيب بأنّ ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أنّ المضارع يصحّ وقوعه هنا،

•- أشار ابن هشام إلى اختلاف النّحاة في وجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل مُبديًا مذهبه بقوله: "فأمّا المجرّد فيعمل لشبهه بالفعل بالاتّفاق، ولكنّهم اختلفوا في أوجه التشبيه بينهما على ثلاثة:

إحداها: كونه جاريًا على حركاته وسكناته، وعدد حروفه.

ألا ترى أنّ ضَارِبًا على وزن يَضْرِبُ وقَائِمًا على وزن يَقُومُ؛ لأنّ أصله يَقْوُمُ وإنّما نُقِلت حركة الواو إلى ما قبلها.

الثاني: كونه في معنى الفعل مطلقًا.

الثالث: كونه في معنى فعل قد أشبه الأسماء وهو الفعل المضارع". ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص77، 78.

فابن هشام قد ارتضى المذهب الثالث إذا توفّر فيه شرط الاعتماد، ودحض الرأي الأول على أساس أنّ كلّ من اسم المفعول وصيغة المبالغة يعملان على الرّغم من أنّهما لا يجريان على وزن الفعل، ورفض التعليل الثاني لأنّ اسم الفاعل الذي يدلّ على زمن المضي لا يعمل. ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص[78- 81].

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص77.

♦- أشار ابن هشام إلى أنّ الاعتماد في المنادى الشبيه بالمضاف يكون على الموصوف المُقدّر لا على حرف النّداء، ومن جهة أخرى فقد نسي عدّ صاحب الحال معتمَدا في الإعمال. ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص219.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص381. ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص217. ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص81. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص[397- 400].

وتقول: وكَلْبُهُمْ يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ. ويدلّ على إرادة حكاية الحال أنّ الجملة حالية والواو واو الحال، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف/ 18] ولم يقل وقَلَّبْنَاهُمْ"[1].

فابن هشام رأى أنّه يصحّ وقوع الفعل المضارع محلّ اسم الفاعل لدلالته على معنى الحال أو الاستقبال، واحتجّ بالآية التي تسبق هذه الآية، والتي ورد فيها الفعل بصيغة المضارع، لذلك حمل قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ على حكاية الحال، إذ يُراد بحكاية الحال تبيين هيئة صاحبها لحظة حدوث الفعل لا نقلها وحكايتها لحظة التّكلّم، وكأنّ المتكلم موجود لحظة وقوع الحدث، أو كأنّ الأحداث الماضية تقع أمام عينيه[2].

وإنّما عُدِل إلى اسم الفاعل في هذه الآية لأنّ الفعل المضارع يدلّ على تجدّد الحدث والاستمرار في القيام به، والكلب لزم هيئة واحدة وقت لبوثه في الكهف فلم يحدث فيها تجديد، لذلك كان اسم الفاعل أولى من الفعل لتأدية هذا المعنى وتبيين هيئة الكلب[3].

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ اسم الفاعل لّما كان بمعنى الفعل المضارع جاز له أن يُعطَف عليه والعكس، على الرغم من أنّه يُستحسن في عطف الجمل الاتّفاق في الاسمية والفعلية ويطّرد فيها ذلك، حيث إنّ هذا الاطّراد في هذه المسألة دفع بالزمخشري إلى عطف الجملة الاسمية ﴿وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام/ 95] على جملة اسمية حيث يقول في ذلك: "عطفه على ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾ لا على الفعل، و﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ موقعه موقع الجملة المُبيّنة لقوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾، لأنّ فَلَق الحبّ والنّوى بالنّبات والشّجر الناميين من جنس إخراج الحيّ من الميّت"[4].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص381.

[2]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص728.

[3]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص175.

[4]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص37.

وقدّ ردّ ابن هشام على ما ذهب إليه الزمخشري محتجًّا بما ورد في القرآن الكريم، حيث يقول في حديثه عن وجود استعمال يُخالف ما هو مُطّرِد: "أحدها قول الزّمخشري في: ﴿وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ إنّه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ و لم يجعله معطوفًا على ﴿تُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾؛ لأنّ عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿تُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَتُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [يونس/31] بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك"[1].

وقد علّل ابن هشام ذلك في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** بأنّ الاسم المشتق مُخْرِجُ في تأويل الفعل يُخْرِجُ، والعطف ها هنا من قبيل عطف الاسم الذي يُشبه الفعل في المعنى على الفعل[2]، وقد خالف الفعل المضارع الاسمين الواردين بصيغة اسم الفاعل في آية الأنعام للتنبيه على معنى خاصّ، حيث إنّ الزمخشري فسّر ذلك بقوله: "لتصوير إخراج الحيّ من الميّت واستحضاره في ذهن السامع"[3]؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحركة والتغيير والتجدّد بخلاف الاسم.

2- التعليل بعلّة الشبه المعنوي في الحروف: أهم المسائل الواردة في مؤلفات ابن هشام، والتي تتناول الشبه المعنوي هي:

أ- شبه ما ولا النافيتين بـــ ليس: أشار ابن هشام في حديثه عن ما النافية العاملة عمل لَيْس إلى إهمالها عند التميميين بقوله: "فبنو تميم يجرونها على ما كانت عليه مع الجملة الفعلية، فلا يعملونها شيئًا، وهو مقتضى القياس في كلّ حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، وذلك لأنّ الأصل في العمل للفعل، وإنّما يُحمل عليه الحرف إذا أشبهه بقبيل واحد، ألا ترى أنّ الفعل مختصٌّ بالأسماء فكذلك قياس ما يعمل من الحروف أن يكون مُختصًّا كحروف الجرّ، فإنّها مختصَّة بالأسماء وكحروف الجزم فإنّها مختصّة بالأفعال"[4].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص681.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص394.

[3]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص37.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص29.

فابن هشام من خلال قوله هذا يقرّ بأنّ الأصل في مَا النافية إهمالها وفقًا للغة بني تميم، إلّا أنّ القرآن الكريم جاء بلغة أهل الحجاز، لذلك برّر النّحاة إعمال مَا النافية حملًا على لَيْسَ وحاولوا في ذلك إيجاد أوجه الشبه الجامعة بينهما، وفي هذا يقول ابن هشام: "وأمّا أهل الحجاز فإنّهم يُعمِلونها عمل لَيْسَ، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، لشبهها بها في الجمود، والدّخول على الجملة الاسمية، والنّفي، وكونه للحال، فلمّا انعقد الشّبه بينهما من هذه الأوجه شاع حمل أحداهما [إحداهما] على الأخرى. وإنّما حملوا مَا على لَيْسَ فأعمَلُوها و لم يعكسوا فيحملوا لَيْسَ على مَا فيهملونها؛ لأنّ ذلك حمل للقوي على الضّعيف وهو خلاف الحكمة. وبلغة أهل الحجاز جاء التّنزيل"[1].

والذي يقوّي الشبه بين مَا النافية ولَيْسَ ويقرّب المسافة بينهما على الرغم من أنّ أحدهما فعل والآخر حرف دخول الباء الزائدة في خبرهما[2]، لذلك حُمِلت مَا النافية على لَيْسَ لأنّ هذا الأخير هو أقوى منها.

أمّا ما أشار إليه ابن هشام في أنّه لا يجوز حمل لَيْسَ على مَا فإنّه أغفل ذلك، ولكنّه استدركه في كتابه **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، وذلك إذا انتقض نفي لَيْسَ عند التميميين بـــ إلّا[3]، لأنّه حينها ضعُف لّما زال نسخه لمعنى الجملة، وهذا ما أشرنا إليه سابقا.

ومِن الحروف العاملة عمل لَيْسَ لَا النافية التي تُشبه مَا النافية في الإعمال؛ أي إنّها مهملة عند التميميين وعاملة عند الحجازيين بشروط وهي: كون اسمها وخبرها نكرتين، بحيث لا يتقدّم خبرها على اسمها، كما أنّه يجب ألّا ينتقض نفيها بـــ إلّا[4]، وقد أشار ابن هشام إلى اختلاف النّحاة في إعمالها مُبيّنًا السبب في ذلك بقوله: "وكثيرٌ يظنّ اتّفاق العرب على إعمالها، ويخُصُّ الخلاف بـــ مَا وليس الأمر كذلك. وإذا اختلفوا في القويّ الشّبه فكيف يُجمِعُون على الضّعيف، وإنّما ضَعُفَ شبه لَا بـــ لَيْسَ لأنّ لَيْسَ لنفي الحال، ولَا لنفي المستقبل، وقد حقّق هذا أنّهم لا يُعمِلُونها إلّا في الشّعر"[5].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص29، 30.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص151.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص324.

[4]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص312، 313، 316.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص33، 34.

أي على الرغم من أوجه الشبه الجامعة بين مَا النافية ولَيْسَ إلّا أنّه اختُلِف في إعمالها، وبناء على هذا فإنّ إعمال لَا النافية سيكون قليلا، لأنّ الجامع بينها وبين لَيْسَ ضعيف؛ فهي تستخدم لنفي المستقبل، ولَيْسَ تُستخدم لنفي الحال، لذلك فإنّها _إذا كانت عاملة_ تختلف عن لَيْسَ في ثلاثة أمور تنبيهًا على ضعفها وانحطاطها عنها، فهي تتميّز بنُدرة العمل، وقلّة ذكر خبرها، بالإضافة إلى اختصاص عملها بالنّكرات خلافًا لمن قال بأنّها تعمل في المعارف[1].

ب- شبه أ لا بـــ ليت: قال سيبويه في حديثه عن لَا النافية للجنس: "واعلم أنّ لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التّمنّي عملت فيما بعدها فنصبَتْهُ، ولا يَحْسُنُ لها أن تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النّون والتّنوين في التّمنّي كما سقطا في الخبر"[2].

ومفاد هذا القول أنّ عمل لا النافية للجنس المسبوقة بهمزة الاستفهام هو نفسه قبل دخول الهمزة، وقد وافقه في ما ذهب إليه ابن هشام، حيث يقول في ذلك:

"يتعيّن في قوله[3]: أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ [فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ].

تقدير رُجُوعه مبتدأ ومُسْتَطَاع خبره والجملة في محل نصب على أنّها صفة لا في محل رفع على أنها خبر، لأنّ أَلَا التي للتمنّي لا خبر لها عند سيبويه لا لفظاً ولا تقْديرًا، فإذا قيل: أَلَا مَاءَ كان ذلك كلاما مؤلفاً من حرف واسم، وإنّما تمَّ الكلام بذلك حملا على معناه وهو أَتَمَنَّى مَاء، وكذلك يمتنع تقدير مُسْتَطَاع خبراً ورُجُوعُه فاعلاً لما ذكرنا، ويمتنع أيضًا تقدير مُسْتَطَاع صفة على المحل، أو تقدير: مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ جملة في موضع رفع على أنّها صفة على المحل إجراء لأَلَا مَجْرى لَيْتَ في امتناع مراعاة محل اسمها"[4]، وقال أيضا: "وقد ترد أَلَا بجملتها لأحد ثلاثة معان، أحدها: التمنّي، فتختصّ أيضا بالجملة الاسميّة، وتعمل عمل لا، لكن تُعطَى حكم لَيْتَ في أنّها لا تُلغى وإنْ تكرّرت، وأنّه لا يجوز مراعاة محلّ اسمها من الابتداء"[5].

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص266، 267. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص124، 125.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص307.

[3]- هذا الشاهد من الطويل، وقد صرّح السيوطي بأنّه مجهول القائل. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص213.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص439، 440.

[5]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص415.

فبعد دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس يتغيّر المعنى؛ لأنّه "أُرِيد بالاستفهام التّمنّي فيبقى لـــ لا بعده [بعدها] ما كان لها من العمل، ولا يجوز إلغاؤها ولا الإتباع لاسمها على محلّه من الابتداء، ولكن ليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا فقوله: عُمَرَ: اسمها مبنيّ على الفتح، [و] قوله: وَلّى: جملة من الفعل والفاعل وقعت صفة للعُمَرَ"[1]، والاسم الذي كان مرفوعًا قبل دخول همزة الاستفهام على أنّه خبر لـــ لا النافية للجنس يُصبح منصوبًا بعد دخول الهمزة على أنّه صفة لاسم لا، "لأنّه إنّما كان مرفوعًا والمعنى معنى الابتداء•، فلمّا زال ذلك المعنى صار منصوبًا، وصار صفة لانتقاض ذلك المعنى، وهو الابتداء. فكلّ ما كان في لَا فهو في أَلَا إلّا الرفع، فإنّه لا يجوز؛ لأنّك تطلب شيئًا ولا تسأَلُه؛ لأنّ بَعْدَه في التّقدير الفعلَ، فلذلك لم يجز الرفع، وتقديره: أَلَا أُعْطَى مَاءً بَارِدًا"[2]، ولهذا امتنع تقدير الجملة مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ في محلّ رفع صفة لـــ لا النافية للجنس مع اسمها، لتغيّر المعنى من معنى الابتداء إلى معنى التمنّي، والذي يُؤكّد ذلك انتصاب الفعل المضارع يَرْأب بأَنْ المضمرة بعد الفاء السببيّة في البيت الشعري لكونه سُبِق بطلب وهو التمنّي[3].

وقد خالف أبو عثمان المازني ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه؛ إذ يرى أنّ خبر لا النافية للجنس يبقى على حاله مرفوعًا بعد دخول ألف الاستفهام فلا ينتصب، محتجًّا ببقاء اللفظ على حاله في قولهم: غَفَرَ اللهُ لِزَيْدٍ على الرّغم من خروجه إلى معنى الدّعاء[4].

ج- شبه ربّ بـــ كَمْ الخبريّة: اختلف النّحاة في معنى رُبَّ؛ فذهب فريق إلى أنّها تُفيد التّقليل، وفريق آخر رأى أنّها تُفيد التّكثير، وهناك مَنْ رأى أنّها تُستخدم للتكثير والتقليل على حد سواء، أمّا الفريق الرابع فقد ذهب إلى أنّها تُفيد التّقليل أكثر من التكثير، في حين أنّ الفريق الخامس رأى أنّها تُفيد التّكثير أكثر من التّقليل[5]، حيث ذهب الرضي إلى أنّها قد وُضِعت في الأصل للتقليل لتنتقل إلى معنى التكثير، وكثُر استخدامها للدلالة على المعنى الثاني[6]، وهذا ما

---

[1]- العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى تـــ 855هـــ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010، ج2، ص811.

•- لأنّ لا مع اسمها في موضع المبتدأ.

[2]- الفارسي، المسائل المنثورة، ص110، 111.

[3]- ينظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لسان العرب، ج4، ص70.

[4]- ينظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص383. ينظر، ابن السراج، الأصول في النّحو، ج1، ص399.

[5]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص439، 440.

[6]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1174.

ارتآه ابن هشام، لقوله: "ونظير رُبَّ في إِفَادة التَّكثير كَمْ الخبريّة، وفي إفادته تارة وإفادة التّقليل أخرى قَدْ (...)، وصيغ التّصغير، تقول: جُحَيْر ورُحَيْل [رُجَيْل] فتكون للتّقليل، (...) إلّا أنّ الغالب في قَدْ والتّصغير إفادتهما التّقليل، ورُبَّ بالعكس"[1].

فابن هشام شبّه رُبَّ بـــ كَمْ الخبريّة في الدلالة على معنى التكثير، وإلى جانب هذا فإنّه قد أشار في حديثه عن الفوارق بين كَمْ الاستفهامية وكَمْ الخبريّة إلى جامع آخر بين كَمْ الخبريّة ورُبَّ، بقوله: "والثاني أنّ الخبرية تختص بالماضي كـــ رُبَّ، لا يجوز: كَمْ غِلْمَانٍ سَأَمْلِكُهُمْ، كما لا يجوز: رُبَّ غِلْمَانٍ سَأَمْلِكُهُمْ ويجوز: كَمْ عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ"[2].

لذلك فإنّ تشابه رُبَّ وكَمْ الخبرية في هذين المعنيين هو السبب في حمل كَمْ الخبرية على رُبَّ في جرّ مُميِّزه، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "وإذا جعلت كَمْ بمعنى رُبَّ خفضت ما بعدها، وكانت بمنزلة عدد غير مُنوّن تقول: كَمْ رَجُلٍ مَرَّ بِي فـــ كَمْ بمعنى رُبَّ، فـــ رَجُلٌ خُفِض بـــ كَمْ"[3].

والذي يُعزّز هذين الشبهين أوجه الشبه الأخرى الجامعة بينهما ــوإن لم يُشر إليها ابن هشامــ والمتمثلة في تصدّرهما الكلام وفي دخولهما على نكرة، وفي دلالة الاسم الذي يأتي بعدهما على أكثر من واحد[4]، إلّا أنّ أغلب النحاة ذهبوا إلى أنّ العلّة في ذلك الحمل هو تناقض رُبَّ وكَمْ في المعنى[5].

ومن جهة أخرى فقد شبّه ابن هشام رُبَّ بـــ قَدْ التي تدخل على الفعل المضارع، لكونهما يشتركان في الدّلالة على معنين متناقضين؛ التّقليل تارة والتكثير تارة أخرى[6] بغض النظر عن كثرة استخدام أحد المعنين، والذي يُقوّي الشبه بينهما اختصاصهما، لأنّ رُبَّ مختصة

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص155.
[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص 270.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص216.
[4]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص447.
[5]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص268.
[6]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص180. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1175.

بالدخول على الأسماء[1] دون أن تُؤثّر فيها محلا، وقَدْ مُختَصّة بالدخول على الأفعال وإن كانت غير عاملة فيها، لكونها أصبحت كجزء من الفعل[2].

وابن هشام لم يكتف بتشبيه رُبَّ بالحرف قد وإنّما شبّهها بالتّصغير أيضا؛ لأنّه من أهم معانيه التقليل، وقد يُفيد العكس[3]، ويبدو أنّ ابن هشام شبّه رُبَّ بالتصغير وإن كان هذا الأخير خاصّا بالأسماء المتمكّنة[4]؛ "لأنّ التصغير فيه فائدة معنى الوصف"[5]، ورُبَّ لا تدخل إلا على نكرة موصوفة[6].

د- شبه حتى بـــ الواو العاطفة: أشار ابن هشام في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** إلى أنّ حَتَّى "تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلّا أنّ بينهما فرقًا من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّ لمعطوف حَتَّى ثلاثة شروط، أحدها أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا كما أنّ ذلك شرط مجرورها، (...) الفرق الثاني: أنّها لا تعطف الجمل، وذلك لأنّ شرط معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها أو كجزء منه، (...)، ولا يتأتّى ذلك إلّا في المفردات، (...) الثالث: أنّها إذا عطفت على مجرور أُعيد الخافض، فرقًا بينها وبين الجارة، فنقول [فتقول]: مَرَرْتُ بِالقَوْمِ حَتَّى بِزَيْد"[7].

لذلك فإنّ المعطوف بـــ حتّى الذي توفّرت فيه الشروط السابق ذكرها يتبع المعطوف عليه في الحركة الإعرابية كحال المعطوف بالواو، ولقد احتجّ ابن هشام على تنزيل حَتَّى منزلة الواو إذا كانت تفيد مطلق الجمع بقوله: "زعم بعضهم أنّ حَتَّى تفيد التّرتيب كما تفيده ثُمَّ والفَاء، وليس كذلك، وإنّما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصّلاة

---

[1]- ينظر، ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص257.

[2]- ينظر، الرماني، معاني الحروف، ص98. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص193.

[3]- ينظر، الحملاوي (أحمد بن محمد بن أحمد تـــ 1315هـــ)، شذا العرف في فن الصرف، تح: محمد بن عبد المعطي، تخريج الشواهد ووضع الفهارس: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، الرياض، (د.ط)، (د.ت)، ص172. ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص683، 684.

[4]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص685.

[5]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص221.

[6]- ينظر، ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص259. ينظر، خالد الأزهري الجرجاوي، شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، ص122.

[7]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص146، 147.

والسّلام[1]: **"كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاء وَقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ وَالكَيْسُ، ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنّما التّرتيب في ظهور المَقْضِيّات والمُقَدَّرات""**[2].

والذي يُعزِّز كلام ابن هشام "أنّ أصل حَتَّى أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: جَاءَنِي القَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ كان زَيْدٌ داخلا في المجيء، كما لو قلتَ: جَاءَنِي القَوْمُ وزَيْدٌ؟ فلمّا أُشبِهت الواو في هذا المعنى، جاز أن تُحمَل عليها"[3].

إلّا أنّ الفرق بينهما هو أنّ حَتّى لمّا كانت للغاية وجب في الذي بعدها أن يكون جزءا ممّا قبلها بخلاف الواو التي لا يُشترط فيها ذلك، لكونها تفيد الجمع والإشراك بين ما بعدها وما قبلها[4]، فإنْ قيل: ما فائدة ذكر معطوف حتّى إذا كان جزءًا من المعطوف عليه أو كالجزء منه؟ منه؟ فالجواب كما رأى بعض النحاة أنّ حتّى العاطفة "لا تكون إلّا في تحقير أو تعظيم، (...)، كقولك: قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ، فهذا تحقير، وخَرَجَ النَّاسُ حَتَّى الأَمِيرُ، فهذا تعظيم، ولو قلت: خَرَجَ النَّاسُ حَتَّى زَيْدٌ، و لم يكن زَيْدٌ معروفًا بتعظيم أو تحقير لم يَجُزْ"[5].

أمّا اشتراط ابن هشام لأنْ يكون المعطوف بـــ حَتَّى ظاهرًا لا مُضمرًا، فقد علّل ذلك بقوله: "لأنّ الأصل في حَتَّى أن تكون خافضة، والخافضة لا تَجُرُّ المُضمر، فكذلك فرعها، و لم أرَ هذا الشرط لغير ابن هشام الخضراوي، وهو حقٌّ يشهد لصحّته الاستعمال والقياس"[6].

أمّا اشتراطه لإعادة حرف الجر إذا عُطِف على المجرور بـــ حَتَّى فللتفرقة بينها وبين الجارّة؛ لأنّ الحرف لا يدخل على مثله.

3- التعليل بعلة الشبه المعنوي في التراكيب: يُعنى هذا العنصر بالحديث عن شبه التراكيب بتراكيب أخرى وتنزيلها منزلتها.

---

[1]- ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى العَجْزُ وَالكَيْسُ، أَوْ الكَيْسُ وَالعَجْزُ". مسلم، صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كلّ شيء بقدر، رقم الحديث: 6751، ص1095.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص432، 433.

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص145.

[4]- ينظر، المصدر نفسه، ص145.

[5]- الصّيْمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص419.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص314، 315.

أ- مسوّغات الابتداء بالنكرة: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة أو نكرة مقرّبة من المعرفة؛ لأنّه هو المحكوم عليه والذي يُسنَد إليه الخبر؛ فإذا كان مجهولا لدى المتلقي فإنّ الكلام لا يكون مفيدا، وقد قال ابن هشام في النكرة المُقرّبة من المعرفة التي يُبتدأ بها الكلام: "ولا يُبتدأ بنكرة إلّا إنْ حصلت فائدة كأنْ يُخبَر عنها بمختص مُقدّم ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٌ﴾ [ق/ 35] و﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ [البقرة/ 7] ولا يجوز رَجُلٌ فِي الدّارِ ولا عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ أو تتلو نفيا نحو: مَا رَجُلٌ قَائِمٌ أو استفهاما نحو: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل/ 60، 64] أو تكون موصوفة سواء ذُكِرا نحو: ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ﴾ [البقرة/ 221]، أو حُذِفت الصفة نحو: السّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ ونحو: ﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [آل عمران/ 154]، أي مَنَوَانِ مِنْهُ، وطَائِفَة منْ غَيْرِكُمْ، أو الموصوف كالحديث[1]: **"سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ"** أي امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، أو عاملة عمل الفعل كالحديث[2]: **"أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، ونَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ"** ومن العاملة المضافة كالحديث[3]: **"خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ"**"[4].

فمِن بين مُسوِّغات الابتداء بالنكرة وصفُها؛ لأنّ الصّفة تُخصِّص الموصوف وتُقرِّبه من المعرفة، وكذلك الاستفهام بالهمزة؛ فهو يُفيد التخصيص من حيث العلم بأنّ الحكم مُسند إلى أحد الطرفين المطلوب تعيين أحدهما، فكان ذلك الحكم بمنزلة الصفة التي تُخصِّص الموصوف، والأمر كذلك مع النّفي، لكونه يُفيد نفي الجنس، ونفي الجنس يُفيد تخصيص النكرة، أمّا شبه

---

[1]- ورد هذا الحديث في المعجم الكبير بهذا الشكل: "سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ لَا تَلِدُ". الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد تـ 360هـ)، المعجم الكبير، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1983، رقم الحديث: 1004، ج19، ص416.

[2]- ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "يُصْبِحُ عَلى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وكُلُّ تَكْبِيرةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، ونَهْيٌ عَنْ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيَجْزِئُ، مِنْ ذَلِكَ، رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى". مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى، وأنّ أقلّها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ستّ، والحثّ على المحافظة عليها، رقم الحديث: 1671، ص284.

[3]- ورد هذا الحديث في سنن النسائي بهذا الشكل: "خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ، مَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ". النسائي (أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي تـ 303هـ)، سنن النسائي، تح: محمد ناصر الدين الألباني، عناية: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1996، كتاب الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس، رقم الحديث: 461، ص80.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص203، 204.

الجملة المُقدّمة على المبتدأ النكرة؛ فإنّها في هذا الموضع بمنزلة الفعل، والمبتدأ بمنزلة الفاعل[1]، خاصّة أنّ ابن هشام قد صرّح بشبه المبتدأ بالفاعل مؤيّدا الزجاجي[2] بقوله: إنّ "المبتدأ لّما لم يكُن له بُدّ من خبر يتمّ به الكلام لم يكن بُدٌّ للخبر من مبتدأ يُسنَد إليه ويتعلّق به فأشبه المبتدأ الفاعل و[أشبه الخبر] الفعل الذي يُسنَد إليه ولا يستغني عنه كما لم يستغن المبتدأ عن الخبر، ولا الخبر عن المبتدأ، فلمّا أشبه المبتدأ الفاعل وضارعه في هذه المضارعة رُفِع وأُعرِب بإعراب الفاعل"[3]، والذي يزيد من ذلك الشبه مجيء المبتدأ في صورة الفاعل بتأخّره.

أمّا الحالتان الأخيرتان فتتمثّلان في عمل المصدر عمل فعله، حيث إنّه عامل في محلّ المجرور الذي يليه، وفي المضاف العامل في المضاف إليه، وهذا العمل هو الذي سوّغ الابتداء بالنكرة[4].

ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "ويُقاسُ على هذه المواضع ما أشبهها نحو: قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ وكَمْ رَجُلًا فِي الدَّارِ وقوله[5]: لَوْلَا اصْطِبارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ.

وقولك: رُجَيْلٌ فِي الدَّارِ لشبه الجملة بالظرف والمجرور، واسم الاستفهام بالاسم المقرون بحرفه، وتالي لَوْلَا بتالي النفي، والمُصغّر بالموصوف"[6]، على أساس أنّ لولا تفيد امتناع لوجود فكان بمنزلة النفي، والتصغير هو في معنى الوصف.

أمّا تنزيل ابن هشام الجملة الفعلية منزلة شبه الجملة فليس لكون هذا الأخير يتعلّق بالفعل، لأنّ ابن هشام صرّح في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بأنّ المُتعلَّق في الخبر والصفة والحال مفرد سواء قُدِّر باسم أو فعل على أساس انتقال الضمير من الفعل إلى الظرف

---

[1]- ينظر، ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت، ، (د.ط)، 1989، ج2، ص[573- 576].

[2]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص36.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص132.

[4]- ينظر، خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ج1، ص211.

[5]- هذا الشاهد من البسيط، وصدره: لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ، وقد أشار المحقّق محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنّ قائل هذا الشاهد غير معروف. انظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص204.

[6]- المصدر نفسه، ج1، ص204، 205.

أو المجرور[1]، لذلك فإنّ الجامع الذي يريد ابن هشام الإشارة إليه يتمثّل في تشابه الطرفين من حيث المعنى نظرا لنيابة الظرف والمجرور مناب الفعل وعملهما عمله "إذا قوي فيهما جانب الفعل"[2]، حيث أشار ابن هشام إلى أنّ أغلب النّحاة ذهبوا إلى وجوب رفع الاسم على أنّه فاعل للظرف أو المجرور، وذلك إذا وقع بعد شبه جملة مسبوقة بنفي أو استفهام أو موصوف أو صاحب خبر أو صاحب حال أو اسم موصول• على أساس أنّ الأصل عدم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، في حين قد رجّح فريق رفعه على الفاعلية مع جواز رفعه على الابتداء، وفريق آخر رأى العكس[3]، أمّا السُّهيلي فذهب إلى "أنّه لا يصحّ ارتفاع الاسم بعد الظرف، والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء"[4]. (ولكل فريق حججه الخاصة)

وقد لجأ النّحاة إلى تقدير رفع الاسم بعد الظرف أو المجرور على الفاعلية في الحالات السابقة "لأنّ هذه المواضع أولى بالفعل من غيره"[5]، حيث يجوز لكلّ من الظرف والمجرور "أنْ يرفع الظاهر لتقوّيه بالاعتماد، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة"[6]، ولكن إذا لم يُوجد ما ما يَعتمد عليه في العمل، نحو: فِي الدَّارِ، أو عِنْدَكَ زَيْدٌ، فحينها تتعيّن ابتدائية الاسم المرفوع الذي يأتي بعده لضعفه، خلافًا للأخفش والكوفيين الذين أجازوا إعمال الظرف والمجرور سواء استندا إلى مُعتَمَد أو لا[7].

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص516.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص385.

•- لم يُشر ابن هشام الأنصاري إلى حالة أخرى وهي إذا وقع بعدها "أنّ وما عملت فيه". ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص61.

ولعلّه لم يُشر إلى هذه الحالة لانعدام مُعتمد يعتمد عليه الظرف، وقد "قيل: إنّما عمل في أنّ بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في أنّها لا تُوصف مثله". الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص280.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص510، 511. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص89.

[4]- أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج3، ص1122.

[5]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص63.

[6]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص279.

[7]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص280، 281. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص511، 512. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص90.

وقد حذا ابن هشام حذو الأكثرين في رفع الاسم في المواضع المذكورة على الفاعلية، محتجّا على صحّة ذلك بامتناع تقديم الحال في نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ جَالِساً، لأنّ العامل في الحال هو المجرور لا الفعل، وبقول الشاعر[1]:

فَإِنْ يَكُنْ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُم فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ.

فلفظة أجْمَع توكيد للضمير المستتر في الظرف؛ لأنّ هذا التّوكيد مرفوع ولا بد من مُؤَكَّدِه أن يكون مذكورًا مرفوعا[2].

وقد يُضعّف الدليل الأوّل بامتناع تقديم الحال لضعف عامله بالحذف، على أساس أنّ الفعل هو العامل في الحال حتّى وإنْ حُذِف[3]، إلّا أنّه يُمكِن الردّ على ذلك بأنّ "المُقدّر عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كتقديمه على الملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لأنّه لا يكون إلّا لقرينة تدلّ عليه ولفظ يسدّ مسدّه"[4]، كما أنّ ابن هشام ردّ على ذلك بأنّ "الضمير لا يستكنّ إلّا في عامله"[5]، وبهذا يترجّح إعمال الظرف والمجرور عمل الفعل، ويتّضح تنزيل شبه الجملة منزلة الجملة الفعلية.

ب- شبه النكرة الموصوفة بجملة فعلية والاسم الموصول ذي صلة فعلية بـــ مَنْ الشرطية:
اختُلِف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرًا، فذهب البصريون إلى أنّ عامل النصب فيهما هو الفعل المحذوف، وذهب بعضهم إلى أنّه اسم مشتق، واحتجّ الفريقان على ذلك بأنّ الظرف متضمّن معنى حرف الجر فِي، وحروف الجرّ لا بدّ لها من مُتعلَّق تتعلّق به، أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ الظرف نُصب بالخلاف؛ لأنّ قولك: زَيْدٌ أَخُوكَ، فالأخ هو زَيْدٌ أمّا قولك: زَيْدٌ خَلْفَكَ فالخَلْف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النّصب فيه، وقد رُدَّ على هذا الرّأي بأنّ الظرف إذا نُصب بعامل المخالفة فإنّ هذا يقتضي أن ينتصب المبتدأ أيضًا بالمخالفة؛ لأنّه لا يُمكن أن يُؤثر

[1]- هذا الشاهد لـــ جميل بثينة، وهو من الطويل. جميل بثينة، الديوان، دار بيروت، بيروت، (د.ط)، 1982، ص29.
[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص511.
[3]- ينظر، الشمني (أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي تـــ872هـــ)، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص152.
[4]- المصدر نفسه، ج2، ص152.
[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص511.

في طرف واحد ويسْلم منه الطرف الثاني[1]، في حين "قال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينَه نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ وينصبه إذا كان غيرَه"[2].

أمّا ابن هشام الأنصاري فقد وافق رأي البصريين بقوله: "لا بدّ من تعلّقهما بالفعل، أو ما يُشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يُشبهه، أو ما يُشير إلى معناه؛ فإنْ لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر"[3].

أي إنّ الظرف والجار والمجرور يتعلّقان بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل، كالاسم المشتق أو المصدر المؤوّل بالاسم المشتق أو باسم العلم المُقترِن بصفة معيّنة، كاقتران اسم حَاتِم بالجود والكرم[4]؛ لأنّ الأصل في العمل للفعل.

ويبدو من كلام ابن هشام أنّه لا يشترط في المُتعلَّق أنْ يكون فعلًا أو اسمًا مشتقًّا، إلّا ما يقتضي واحدا منهما؛ لأنّه على حدّ قوله: "لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصّلة؛ لأنّ القسم والصّلة لا يكونان إلّا جملتين (...) وكذلك يجب في الصفة في نحو: رَجُلٌ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ لأنّ الفاء تجوز في نحو: رَجُلٌ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ وتمتنع في نحو: رَجُلٌ صَالِحٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ"[5].

فتقدير الفعل في قولهم: رَجُلٌ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ضروريّ؛ لأنّه بمنزلة قولهم: الذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، ومَنْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وهذا التركيبان بمنزلة أسلوب الشرط، وقد قال ابن هشام في ذلك: "كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبهَ الجواب بشِبه الشرط، وذلك في نحو: الذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ وبدخولها فَهِم ما أراده المتكلِّم من ترتُّب لزوم الدّرهم في الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره"[6]، ولذلك جُعل المبتدأ الموصوف بجملة فعلية بمنزلة جملة الشرط التي يُشترط فيها أن تكون فعلية، وجُعِل الخبر بمنزلة الجواب الذي يترتّب عن تحقّق الشرط، وللتنبيه على ذلك اقترن الخبر بالفاء لتبيين أنّ الإتيان هو السبب في استحقاق

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص213، 214.
[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص499.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص499.
[4]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص499، 500، 501.
[5]- المصدر نفسه، ج2، ص515.
[6]- المصدر نفسه، ج1، ص187.

الدّرهمين[1]، وفي هذه الحالة يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ لشبهه بجملة الجواب، وجواب الشرط لا يتقدّم على شرطه[2]، وقال أيضا: "من الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ [البقرة/ 196] بعد ما جزم بأنّ (مَنْ) شرطية: إنّه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على (كان) وما بعدها، ويردّه أنّ جملة الشرط لا تكون اسميّة، فكذا المعطوف عليها، على أنّه لو قدّر مَنْ موصولة لم يصحّ قوله أيضا؛ لأنّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية؛ لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط"[3]، ولهذا امتنع قولهم: رَجُلٌ صَالِحٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وقد وضّح ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** الشبه الجامع بين التركيب الذي يرد فيه الاسم الموصول مبتدأ وأسلوب الشرط بقوله: "فإنّ المبتدأ هنا مُشبّه باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سببا، ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب"[4].

يعني أنّ شبه الاسم الموصول باسم الشرط في الاستعمال من حيث الدلالة على العموم ومجيء الفعل المضارع بعدهما هو الذي سوّغ ذلك الحمل.

أمّا ما نصّ عليه ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** بقوله: "والصَّحيح أنّ الخبر في الحقيقة متعلَّقُهما المحذوف، وأنّ تقديره كَائِنٌ أو مُسْتَقِرٌّ، لا كَانَ أو اسْتَقَرَّ، وأنّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور"[5] فلأنّه كان بصدد شرح متن **ألفية ابن مالك**، التي أشار فيها صاحب المتن إلى وجوب تقدير الخبر المحذوف اسمًا مشتقًا، بقوله[6]: وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ.

ولقد اختلف البصريون في تقدير متعلَّق الظرف والمجرور؛ "فذهب سيبويه وجماعة من النّحويين إلى أنّهما يُعدّان من الجمل، لأنّهما يُقدَّر معهما الفعل، فإذا قال: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وعَمْرٌو

[1]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص102. ينظر، الفارسي، المسائل المنثورة، ص177.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص298.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص668، 669.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص211، 212.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص201.

[6]- هذا البيت لـــ ابن مالك، وهو من الرجز. ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها، دار خزيمة، الرياض، ط1، 1414، ص25.

فِي الدَّارِ كان التقدير: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ وعَمْرٌو اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ؛ وذهب بعض النّحويين إلى أنّهما يُعدَّان من المفردات، لأنّه يُقدَّر معهما مُسْتَقِرٌّ، وهو اسم الفاعل، واسم الفاعل لا يُكوِّن مع الضمير جملة"[1]، ولكلّ فريق حججه الخاصة به، فالفريق الأوّل رأى أنّ الأصل في العمل للفعل، واسم الفاعل فرع منه في هذا الجانب وإنْ كان هو الأصل في غير العمل، لذلك كان الأولى تقدير الأصل، والدليل على ذلك الظرف الذي يكون صلةً للاسم الموصول، حيث إنّ الصلة لا تكون إلّا جملة، فإذا قلت: رَأَيْتُ الذِي أَمَامَكَ، فالتقدير: اسْتَقَرَّ أَمَامَكَ، لأنّ الضمير لا يُؤسّس مع الاسم المشتق جملة، بخلاف الضمير مع الفعل[2]، أمّا الفريق الثاني فقد رأى بأنّ المحذوف هو اسم الفاعل محتجًّا بأنّ "تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأنّ اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلّق به حرف الجرّ، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلمّا وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع"[3]، ومن جهة أخرى فإنّ تقدير الفعل يقتضي تأويله باسم الفاعل في مواضع معيّنة؛ لأنّ الأصل في الخبر والحال والنّعت الإفراد، لذلك كان تقدير اسم الفاعل يُغني عن التقديرين[4].

ولقد أشار ابن مالك إلى حجّة أخرى، بقوله: "وبعد إِمَّا [أَمَّا] وإِذَا المفاجأة يتعيّن التّعلّق باسم فاعل نحو: أَمَّا عِنْدَكَ فَزَيْدٌ، وخَرَجْتُ فَإِذَا فِي البَابِ زَيْدٌ؛ لأنّ أَمَّا وإِذَا المفاجأة لا يليهما فعل، لا ظاهر، ولا مُقدّر.

وإذا تعيّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، و لم يتعيّن تقدير الفعل في بعض المواضع وجب ردّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد"[5].

ولقد رفض ابن هشام هذه الحجج التي قدّمها الفريق الثاني وردّ عليهم بقوله: "قالوا: ولأنّ تقليل المقدّر أولى، وليس بشيء؛ لأنّ الحق أنّا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظّرف؛ فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد"[6].

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص59.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص214.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص213، 214.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص516.

[5]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص150.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص516.

أمّا ما أشار إليه ابن مالك فيما يخصّ وجوب مجيء الاسم بعد إذا الفجائية وأمّا الشرطية فقد ردّ ابن هشام على ذلك بأنّ "الفعل يُقدّر مؤخرًا"[1]، وإنْ كان الأصل في الفعل أن يتقدّم على معموله، لأنّ هناك مواضعَ تقتضي تقديره مؤخّرًا كقولك: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وإِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً؛ لأنّ الأصل في خبر إنّ أن لا يتقدّم على اسمها إذا لم يكن ظرفا أو مجرورا، لذلك رجّح ابن هشام تأخير المتعلَّق إن قُدِّر فعلًا[2].

ج- شبه خبر أنّ بـــ خبر ليس: يجوز للباء الزائدة أن تقترن بخبر لَيْس أو بخبر مَا لتوكيد النّفي، وهي تُقابل لام التوكيد التي تقترن بخبر إنّ، ولكن يجوز للباء الزائدة أن تقترن بخبر أنّ المسبوق بالنّفي إذا تضمّن التركيب معنى نفي الحال، وقد قال ابن هشام في ذلك: "دخول الباء في خبر أَنَّ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَم يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ﴾ [الأحقاف/ 33] لأنّه في معنى أَوَلَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ، والذي سهّل ذلك التّقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء/ 99]"[3].

فالباء في الآية الأولى زائدة، إذ يُمكن الاستغناء عنها دون أن يختلّ المعنى، والذي سوّغ دخول الباء في خبر إنّ هو تضمّن الآية معنى لَيْسَ، حيث قال الزّجاج في هذه الآية: "دخلت الباء في خبر إنّ بدخول أَوَ لَمْ في أوّل الكلام، ولو قلتَ: ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا بِقَائِمٍ لم يجز، ولو قلتَ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا بِقَائِمٍ جاز بدخول مَا، ودخول إِنَّ إنّما هو توكيد الكلام فكأنّه في تقدير أَلَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوتَى فِيمَا تَرَوْنَ وَفِيمَا تَعْلَمُونَهُ"[4]، والدليل على ذلك مجيء الجواب عن هذا الاستفهام المُقدّر في هذه الآية لتقرير قدرة الله عزّ وجل، قال تعالى: ﴿بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف/ 33][5].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص519.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص519.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص779.

[4]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص447.

[5]- ينظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج3، ص528.

وقد قال ابن هشام أيضًا: "ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد/43] لما دخله من معنى اِكْتَفِ باللهِ شَهِيدًا، بخلاف قوله[1]:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ [قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ]"[2].

ففاعل كَفَى في هذا البيت لم يقترن بالباء الزائدة•؛ لأنّ كَفَى فعل متعدّ بمعنى أغنى[3]، بخلاف الفاعل الذي ورد في الآية مقترنًا بالباء الزائدة، لكون فعله كَفَى بمعنى فِعل الأمر اكْتَفِ، لذلك فإنّ ابن قيّم الجوزية يرى أنّ الباء ليست زائدة في الأصل، حيث يقول في ذلك: "فالباء متعلّقة بما تضمّنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء، لأنّك إذا قلت: كَفَى اللهُ، أو كَفَاكَ زَيْدٌ، فإنّما تريد أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب، فليست زائدة في الحقيقة، وإنّما هي كقولك: حَسْبُكَ بِزَيْدٍ، ألا ترى أنّ حسبك مبتدأ وله خبر، ومع هذا فقد يُجزم الفعل في جوابه فتقول: حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ، فـــ ينَم جُزِم على جواب الأمر الذي ضمن الكلام"[4]، لذلك يغلُب على الباء الدخول على فاعل كَفَى[5] لتقريب ظاهره من معناه.

د- شبه الجملة المنفية بـــ لا النافية للجنس بالجملة الفعلية: قال ابن هشام في اسم لا النافية للجنس الذي لم يتأثّر بها من حيث العمل: "فالأوّل: نحو قول العرب: لَا نَوْلَكَ♦ أَنْ تَفْعَلَ بمعنى لا يَنْبَغِي لَكَ.

والثّاني: نحو لَا مَرْحَبًا بِهِمْ فإنّه بتقدير: لَا يَتَرَحَّبُ مَرْحَبًا.

---

[1]- هذا الشاهد من الوافر، وقد أشار البغدادي إلى أنّه منسوب لـــ أبي نصر أحمد بن علي الميكالي، إلّا أنّه رجّح كونه لغيره. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ص342، 343.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص779.

•- صحيح أنّ الفاعل في هذا البيت ضمير مستتر يعود على قليل، لكنّه لو كان بارزا وكان في مقام يقتضي اقترانه بالباء لقيل: كَفَى بِهِ.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص124.

[4]- ابن قيّم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب تـــ 751 هـــ)، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، إشراف، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص509، 510.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص124.

♦- النول هنا مصدر مضاف وهو نائب عن فعله.

والثالث: نحو لَا سَلَامٌ عَلَى زَيْدٍ، فإنّه في الأصل لَا أُسَلِّمُ عَلَى زَيْدٍ سَلَامًا، ثمّ أُقيم المصدر مقام فعله فصار لا سَلَامًا، ثمّ بُولِغ في الكلام فحُوّلت الجملة الفعلية [إلى] اسمية للإيذان بالثبوت فصار لَا سَلَامٌ"[1].

حيث إنّ هذه الأسماء الواردة بعد لا لمّا كانت متضمِّنة معنى الجمل الفعلية بقيت على حالها فلم تتغيّر بعد دخول لا عليها[2]، و لم تتكرّر لا على الرّغم من أنّها غير عاملة، لأنّ الفعل لا يقتضي تكرارها[3].

هـ- شبه المُستثنى في كلام تام موجب بـ المستثنى في كلام تام غير موجب وبـ المستثنى المفرّغ: الأصل في المستثنى الذي يُعرب بدلا أن يكون في كلام منفيّ، ولكنّه قد يرِد في كلام موجب إذا كان المراد من هذا الأخير معنى النّفي، وفي هذا يقول ابن هشام: "رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [البقرة/ 249] لما كان معناه فَلَمْ يَكُونُوا مِنْهُ، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة/ 249]"[4]، إلّا أنّ الأرجح أنّ هذه الآية "في معنى فَلَمْ يُطِيعُوهُ (...) كأنّه قيل: فَلَمْ يُطِيعُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ"[5]، وقد أشار ابن هشام إلى ما قيل في هذه الآية بقوله: "وقيل: إلا وما بعدها صفة، فقيل: إنّ الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل مرادهم بالصّفة عطف البيان، وهذا لا يخلّص من الاعتراض إن كان لازما؛ لأنّ عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليلٌ مبتدأ حذف خبره، أي لَمْ يَشْرَبُوا"[6] على أنّ أنّ الجملة بعد إلّا في محل نصب مُستثنى منقطع[7].

ومن ظواهر الحمل على المعنى التي أشار إليها ابن هشام في باب الاستثناء حمل المُستثنى في كلام تام موجب على المستثنى المفرّغ، حيث يقول ابن هشام: "وقع الاستثناء المُفرّغ في الإيجاب في نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة/ 45] ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص55.
[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص301، 302.
[3]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص42.
[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص782.
[5]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، ص381.
[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص782.
[7]- ينظر، المصدر نفسه ج2، ص491.

نُورَهُ﴾ [التوبة/ 32] لما كان المعنى وإِنَّهَا لَا تَسْهُلُ إِلَّا عَلَى الخَاشِعِينَ، ولَا يُرِيدُ اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ"[1].

فالذي سوّغ تقدير المعنى: وإِنَّهَا لَا تَسْهُلُ عَلَى الخَاشِعِينَ في الآية الأولى هو أنّ "المُراد بالكبيرة هنا الصعوبة"[2]، أمّا الآية الثانية فقد رأى الزّجاج أنّ الآية لا تدلّ على نفي، لأنّ للنفي أدوات خاصة به، لذلك فإنّه رفض المذهب الذي ارتضاه ابن هشام مُعلّلًا ذلك بأنّه لا يجوز القول: كَرِهْتُ إِلَّا أَخَاكَ، لأنّ الفعلين كَرِه وأَبَى يتقاربان في المعنى، إلّا أنّ أَبَى يجوز له أنْ يُستخدم مع الحذف بخلاف كَرِه، لذلك ذهب إلى أنّ الاستثناء في هذه الآية هو استثناء في كلام موجب، حذف فيه المُستثنى منه الذي يُقدّر بـــ كلّ شيء، أي: وَيَأْبَى اللهُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَه[3].

و- شبه حاشى الفعلية بـــ الفعل استثنى في المعنى: الأصل في حَاشَا أن تكون حرفًا للاستثناء كما نصّ على ذلك سيبويه بقوله: "وأمّا حَاشَا فليس باسم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: مَا أَتَانِي القَوْمُ خَلَا عَبْدِ اللهِ، فيجعل خَلَا بمنزلة حَاشَا. فإذا قلت: مَا خَلَا فليس فيه إلا النّصب، لأنّ مَا اسم ولا تكون صلتها إلّا الفعل ها هنا، وهي مَا التي في قولك: أَفْعَلُ مَا فَعَلْتَ. ألا ترى أنّك لو قلت: أَتَوْنِي مَا حَاشَا زَيْدًا، لم يكن كلامًا"[4]، وقد تبعه في ذلك أغلب البصريين[5]، إلّا أنّ بعض النحاة وعلى رأسهم رأسهم الفرّاء ذهبوا إلى أنّ حَاشَا فعلٌ لا فاعل له تُستعمل استعمال الحرف إِلَّا، لقولهم: حَاشَا يُحَاشِي، والاسم بعدها مجرور بلام مُقدّرة حُذفت لكثرة استعمالها[6].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص781.

[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص270.

[3]- ينظر، الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص444، 445.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص349، 350.

[5]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص561. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص141. ينظر، ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص240. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص239. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص212. ينظر، عبد الله الكردي البيتوشي (تـــ 1211هـــ)، كفاية المُعاني في حروف المعاني، تح: شفيع برهاني، دار اقرأ، دمشق، بيروت، ط1، 2005، ص198.

[6]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص564. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص212.

أمّا ابن هشام فقد وافق سيبويه في حرفية حَاشَا، ولكنّه لم يُنكر استعمالها في بعض الأحايين فعلًا جامدًا مُتعدّيًا مُتضمّنًا معنى الاستثناء وقد احتجّ على ذلك بِمَا وَرد في قولهم: اللّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأصْبَغِ[1]، أمّا فاعلها فقد صرّح بأنّه "ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المُتقدّم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدًا فالمعنى جَانَبَ هو ـأي قِيَامُهم، أو القائِمُ منهم، أو بعْضُهُمـ زَيْدًا"[2]، لأنّ الأخذ بكلام الفراء يُؤدّي إلى "ارتكاب محذورين، إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجرٌّ بحرف جرّ مقدّر وهو نادر"[3].

أمّا ما نصّ عليه سيبويه وأغلب النحاة بأنّ حَاشَا الاستثنائية لا تقترن بـــ مَا المصدرية كحال خَلَا وعَدَا فإنّ هذا الأمر مُنتفٍ بثبوت اقترانها بها في بعض الحالات، كقول الشاعر[4]:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا، نَحْنُ، أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا[5].

وقد أشار ابن هشام إلى نوع آخر لـــ حَاشَا، وهو الذي تكون فيه فعلًا متصرّفًا؛ لقبولها علامات الفعل، ولتصرفها في الأزمنة الثلاثة، حيث يقول في ذلك: "تكون فعلًا متعدّيًا متصرّفًا؛ تقول: حَاشَيْتُهُ بمعنى استَثْنَيْتُهُ، ومنه الحديث أنّه عليه الصلاة والسلام قال[6]: **"أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ"**، مَا نافية، والمعنى أنّه عليه الصلاة والسّلام لم يستثن فاطمة، وتوهّم ابن مالك أنّها مَا المصدرية، وحَاشَا الاستثنائية، بناء على أنّه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدلّ به على أنّه قد يُقال: قَامَ القَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا"[7].

---

[1]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص562. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص141. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص239.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص141.

[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص775.

[4]- هذا الشاهد من الوافر، وهو للأخطل. السكري، شعر الأخطل، ص274.

[5]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص565. ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص689. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص239، 240. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص213.

[6]- ورد هذا الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل بهذا الشكل: "أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا". أحمد بن حنبل (تـــ241هـــ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996، رقم الحديث: 5707، ج9، ص518.

[7]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص140.

فـــ حاشا في هذا المثال فعل حملا لها على الفعلين خَلا وعدا الموصولين بـــ ما المصدرية[1]، إلّا أنّها تختلف عن التي وردت في الحديث النبويّ الشريف، وقد احتجّ ابن هشام على صحّة ما ذهب إليه بقول النابغة الذبياني[2]:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[3].

لأنّ أُحَاشِي فعل من الأفعال المتصرّفة، في حين أنّ البصريين قد عدّوها مأخوذة من لفظ حَاشَا الاستثنائية، كقولهم في الذي قال: بسم الله ولا إله إلّا الله والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة إلّا بالله: بَسْمَلَ وهَلَّلَ وحَمْدَل وسَبْحَلَ وحَوْلَقَ[4].

ز- شبه الجملة المثبتة بالجملة المنفية في المعنى: يُنصب الفعل المضارع بعد أداة نصب ظاهرة أو مقدّرة، ومن بين الحالات التي ينتصب فيها بأداة مقدّرة إتيانه بعد الفاء السببية المسبوقة بطلب أو نفي، وإذا لم يُسبق بذلك لم يجُز نصبه عند جمهور النّحاة، لأنّ عطف الفعل على الموجب يدلّ على موافقته له في المعنى، بخلاف نصب الفعل المضارع بـــ أنْ المضمرة بعد الفاء السببية، فإنّه يُنصب إذا كان مخالفًا لما قبله في المعنى، وهذا لا يكون إلّا إذا سُبِق بنّفي أو بطلب[5]؛ فقولك: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا، ليس من قبيل إدخال حرف النّفي على الفعل الثاني، لأنّ انتفاء هذا الأخير ناتج عن انتفاء الفعل الأول، فكان الإتيان سببًا للحديث، كما أنّه يحتمل معنى آخر وهو الإتيان دون الحديث[6]، إلّا أنّ المُبرد ذهب إلى جواز نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بعد الموجب في الضرورة على إضمار أَنْ النّاصبة[7]، كما أنّ ابن مالك صرّح بذلك لقوله: "وربّما نُفِي بـــ قَدْ فيُنصَب الجواب بعدها"[8].

أمّا ابن هشام فقد رفض ما نصّ عليه ابن مالك، حيث قال في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** "حَكَى ابن سيده: قَدْ كُنْتَ فِي خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ بنصب تَعْرِف، وهذا غريب،

[1]- ينظر، ابن الدهان، الغرّة في شرح اللمع، ج2، ص532.
[2]- هذا الشاهد للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. النابغة الذبياني، الديوان، ص20.
[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص140.
[4]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص119.
[5]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص1068، 1069.
[6]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص223. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص553.
[7]- ينظر، المبرد، المقتضب، ج2، ص22.
[8]- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص231.

وإليه أشار [ابن مالك] في التسهيل بقوله: وربّما نُفِي بـــ قَدْ فنُصِب الجواب بعدها، ومحمله عندي على خلاف ما ذُكِر، وهو أنْ يكون كقولك للكَذُوب: هُوَ رَجُلٌ صَادِقٌ، ثمّ جاء النّصب بعدها نظرًا إلى المعنى، وإنْ كانا إنّما حكما بالنّفي لثبوت النّصب فغير مستقيم، لمجيء قوله[1]: سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا"[2].

فالذي يقصده ابن هشام أنّ قَدْ ليست السبب في نصب الفعل المضارع، إنّما المعنى المفهوم من التركيب هو السبب في ذلك، فالنّصب ها هنا من قبيل الحمل على المعنى لأنّ قولك: هُوَ رَجُلٌ صَادِقٌ، "يُقابل معناه على سبيل السّخرية، فهو في معنى النّفي"[3]، والدليل على على ذلك البيت الذي احتجّ به ابن هشام، فهو خالٍ من قَدْ، كما أنّ الفعل المضارع انتصب فيه دون أنْ يُسبق بنفي أو طلب، لذلك فإنّ السبب في نصب الفعل أستريحَ هو تضّمن البيت معنى الشرط، حيث إنّ الشاعر ــكما قال ابن السراجــ: "جعل لحاقه بالحجاز سببا لاستراحته، فتقديره لّما نصب كأنّه قال: يَكُونُ لَحَاقٌ فاسْتِرَاحَةٌ، (...)، وأَلْحَقُ بالحِجَازِ، فإِذَا لَحِقْتُ اسْتَرَحْتُ، وإِنْ أَلْحَقْ أَسْتَرِحْ"[4]، والذي سوّغ هذا التقدير هو أنّ نصب الفعل المضارع بعد أسلوب الشرط ــوإنْ كان ضعيفًاــ أقوى من نصبه بعد كلام موجب؛ لأنّ فعل الشرط غير مُحقّق الوقوع، لذلك عُومل معاملة النّفي[5].

* **التضمين:** من بين مظاهر الشبه في المعنى التّضمين، وهو "إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه"[6]، ومثال ذلك ما أشار إليه ابن هشام في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "عُدِّيَ رَحُبَ وطَلُعَ إلى مفعول لّما تضمّنا معنى وَسِعَ وبَلَغَ، وقالوا: فَرِقْتُ زَيْدًا، و﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة/ 130] لتضمّنها [لتضمّنهما] معنى خَافَ وامْتَهَنَ أو أَهْلَكَ. ويختصّ التّضمين عن غيره من المُعدِّيات بأنّه قد يَنْقُلُ الفعل إلى أكثر من دَرَجة، ولذلك عُدِّيَ أَلَوْتُ بقصر الهمزة

[1]- هذا الشاهد من الوافر، وقد نُسِب للمغيرة بن حبناء. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص497. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج4، ص114، 116. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج8، ص522، 524.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص197، 198.

[3]- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج2، ص332.

[4]- ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج2، ص182.

[5]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص92. ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص293.

[6]- الكفوي، الكلّيات، ص266.

بمعنى قَصرتُ إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا، وذلك في قولهم: لَا آلُوكَ نُصْحًا، ولَا آلُوك جَهْدًا لَمَا ضُمِّنَ معنى لَا أَمْنَعُكَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾ [آل عمران/ 118] وعدّي أَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ وأَنْبَأَ ونَبَّأَ إلى ثلاثة لما ضُمّنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو: ﴿أَنُبِّئُهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة/ 33] ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ [الأنعام/ 143]"[1].

ومثال ذلك أيضًا تعدية فعل الاستثناء خَلَا لّما ضُمِّن معنى جَاوَزَ، إذ أشار ابن هشام إلى ذلك في حديثه عن عَدَا وخَلَا بقوله: "وانتصاب المُستثنى بهما على أنّه مفعول، والفاعل مستتر، فإنْ قلت: إنْ صَحَّ في عَدَا لكَونها كانت متعدّية قبل الاستثناء كقولك: عَدَا فُلَانٌ طَوْرَهُ أي تَجَاوَزَهُ لم يصح في خَلَا لكونها قاصرة، فكيف تنصب المفعول؟ قلت: ضمّنوها في الاستثناء معنى جَاوَزَ وحَسُن ذلك؛ لأنّ كُلَّ مَنْ خَلَا مِن شيء فقد جَاوزَه"[2].

إذ إنّ هناك مناسبة بين المجاوزة والاستثناء؛ فـــ"الاستثناء إنّما هو اقتطاع شيء من شيء، (...)، والمجاوزة للشيء فيها معنى الانقطاع لِمَن جاوزته دون غيره"[3].

ومن بين ظواهر التّضمين التي أشار إليها ابن هشام تعدية فعل القسم باللام إذا ضُمِّن معنى التّعجب، حيث يقول في ذلك: "واللام لا تجرّ إلّا لفظة اسمه تعالى بشرط أنْ يُرَاد معنى التّعجّب، تقول: لِلّهِ لَا يَبْقَى أَحَدٌ أي أَقْسَمْتُ باللهِ لَا يَبْقَى أَحَدٌ، وتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ، ولّما ضُمِّن أُقْسِمُ معنى التّعجّب عُدِّيَ باللام كما تقول: عَجِبْتُ لِزَيْدٍ"[4].

ومثال ذلك أيضًا قول ابن هشام: "تَعَدِّي رَضِيَ بـــ عَلَى في قوله[5]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص602.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص231.

[3]- ابن الوراق، علل النحو، ص545.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص262.

[5]- هذا الشاهد للقحيف العقيلي، وهو من الوافر. القحيف العقيلي، الديوان، تح: حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د.ط)، 1986، ص252.

لما كان رَضِيَ اللهُ عنه بمعنى أَقْبَلَ عَلَيْه بوجه وُدِّهِ، وقال الكسائي: إِنَّمَا جَازَ هذا حملًا على نقيضه وهو سَخِطَ"[1]، إلّا أنّ ابن هشام عبّر عن هذا البيت بالحمل على المعنى ــوإن كان في موضع آخر من الكتاب قد اصطلح عليه مصطلح التّضمين بقوله: "ويحتمل أنّ رَضِيَ ضُمِّنَ معنى عَطَفَ"[2]ــ، لجواز حمله على النّقيض إذا رُوعي مبدأ المعنى كما فعل الكسائي.

وللتضمين تأثير في بناء بعض الأسماء، لأنّه ظاهرة من ظواهر الشبه، ومتى أشبه الاسم الحرف بُنِي ومتى أُشبه الفعل مُنِع من الصرف، وفي ذلك يقول ابن هشام: "الاسم إنْ أشبه الحرف بُنِي كما مرّ، وسُمِّي غير مُتمكّن، وإلّا أُعرِب، ثمّ المُعرب إنْ أشبه الفعل مُنِع [من] الصرف (...) وسُمِّي غير أمكن، وإلّا صُرِف، وسُمِّي أمكن.

والصّرف هو التنوين الدّال على معنى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل، كـــ زَيْدٍ وفَرَسٍ.

وقد عُلِم من هذا أنّ غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويُستثنى من ذلك نحو: مُسْلِمَاتٍ فإنّه منصرف مع أنّه فاقد للتنوين؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم"[3].

وقد صرّح ابن هشام في حديثه عن حالات شبه الاسم بالحرف بظاهرة تضمين الأسماء معاني الحروف لقوله: "الثاني: الشبه المعنوي، وضابطه: أن يتضمّن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وُضِع لذلك المعنى حرف، أم لا.

فالأول كـــ مَتَى، فإنّها تُستعمل شرطا نحو: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ وهي حينئذ شبيهة في المعنى بـــ إِن الشرطية، وتستعمل أيضا استفهاما نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ 214] وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام. (...) والثاني نحو: هُنَا فإنّها متضمّنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفا، ولكنّه من المعاني التي من حقّها أن تُؤدّى بالحروف، لأنّه كالخطاب والتنبيه، فـــ هُنَا مستحقة للبناء لتضمّنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع.

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص782.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص164.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص114، 115.

وإنّما أُعرِب هَذَانِ، وهَاتَانِ _مع تضمّنها لمعنى الإشارة_ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء"[1].

فمفاد قول ابن هشام أنّ الإشارة معنى وكان من حقّها أنْ تُقابَل بحرفٍ للتعبير عن ذلك المعنى، كحال التنبيه والخطاب، إلّا أنّها تفتقر لذلك، وقد كان سببُ بناء أسماء الإشارة تضمّنها معنى حرف غير موجود باستثناء لفظتي هَذَينِ وهَاتَينِ فإنّهما معربتان لبعدهما عن الحروف لأنّ التثنية من خصائص الأسماء[2].

وذهب ابن هشام أيضا إلى أنّ قطّ قد "بُنيت لتضمّنها معنى مُذْ وإِلَى؛ إذ المعنى مُذْ أَنْ خُلِقْتُ أو مُذْ خُلِقْتُ إِلَى الآن، وعلى حركة لئلّا يلتقي ساكنان، وكانت الضّمّة تشبيها بالغايات، وقد تُكسر على أصل التقاء السّاكنين، وقد تُتبع قافه طاءَه في الضّم، وقد تُخفّف طاؤه مع ضمّها أو إسكانها"[3].

مع العِلم أنّ النّحاة قد اختلفوا في بناء قطّ، فهناك مَنْ رأى أنّها "بُنِيَتْ لشبه الحروف[لشبهها بالحرف] في إبهامه، [و] لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزمان. وقيل: لأنّها تضمّنت معنى فِي، لأنّها لا يحسُن فيها بخلاف الظروف. (...) وقيل: لأنّها تضمّنت معنى مِنْ الاستغراقية. وقيل: لافتقارها إلى جملة، وقيل: لأنّها أُشبِهت الفعل الماضي، لأنّها لزمانه"[4].

ومن مظاهر البناء بسبب التضمين بناء اسم لا النافية للجنس، حيث قال ابن هشام في تعليل ذلك: "وإنّما بُنِي الاسم في ذلك كلِّه لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر، ولتضمّن الاسم معنى مِنْ الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَتْ: أَلَا، لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ"[5].

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص30، 31.
[2]- ينظر، صبيح التميمي، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الشهاب، باتنة، (د.ط)، 1987، ج1، ص40، 41.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص198، 199.
[4]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص158.
[5]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص396.

إلّا أنّه في كتابه **شرح اللمحة البدرية** رجّح التعليل الثاني لقوله: "وقال الجمهور: مبنيٌّ، ثمّ اختلفوا، فقيل: بُنِي لتضمُّن [لتضمُّنِهِ] معنى مِنْ وذلك لأنّ لَا رَجُلَ جواب لمن قال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ؟ فتضمّن الاسم معنى مِنْ فبُنِي.

وقيل: إنّهم ركّبوا لَا مع الاسم تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ، ورُجِّح الأول بأنّ بناء الاسم لتضَمُّن [لِتَضَمُّنِهِ] معنى الحرف مألوف معروف بخلاف بنائه لتركيبه مع الحرف، وكان الشاعر قد نطق بـــ مِنْ حين اضطرّ فقال[1]:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا، لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ"[2].

والذي يؤكّد هذا التعليل أنّ مِنْ الداخلة على النكرة تفيد ما تفيده لا النافية للجنس من معنى الاستغراق؛ لأنّ لا النافية للجنس في الحقيقة ترد في جواب "تحقيقا أو تقديرا، لسؤال عن نكرة مجرورة بـــ مِنْ التي تُفيد في الأسماء استغراق الجنس. وحقّ الجواب أن يكون مطابقا للسؤال، فلمّا تغيّرت النكرة في السؤال بـــ مِنْ الاستغراقية وجب أنْ تُغيَّر في الجواب"[3].

وتضمّن معاني الحروف لا يُؤثِّر في الأسماء فحسب، بل الأفعال أيضا تتأثّر بسبب تضمينها معاني الحروف، إلّا أنّها تتأثّر من حيث الجمود، والفعلان المتعجّب بهما خير مثال على ذلك، وقد قال ابن هشام في جمودهما: "وكلٌّ من هذين الفعلين ممنوع التّصرّف، (...) وعلّة جمودهما تضمّنهما معنى حرف التّعجب الذي كان يستحقّ الوضع"[4]، ولهذا صرّح ابن هشام بامتناع تقدمّ معمول الفعلين المُتعجّب بهما عليهما إذا لم يكن ظرفًا أو مجرورًا[5]، وهذا هو القياس؛ لأنّه "إذا كان العامل متصرّفًا وجب أن يكون عمله متصرّفًا، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه"[6].

---

[1]- هذا الشاهد من الطويل، وقد أشار المحقّق هادي نهر إلى أنّ صاحبه مجهول. انظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص59.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص59.

[3]- ابن الفخار، شرح الجمل، ج2، ص251.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص262.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج3، ص263.

[6]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص217.

أمّا تجويزه لتقديم الظرف أو المجرور على الفعلين المُتعجّب بهما فلتوسّعهم فيهما، والدليل على ذلك أنّه يُفصل بهما بين المتضايفين، وبين المبتدأ والخبر وبين النّاسخ ومعموليه وبين مَا النّافية ومعموليها وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظنّ، كما أنّه يجوز لهما أن يتقدّما على مَا النّافية ومَنفيّها[1].

ثالثا- التعليل بعلّة الشبه في اللفظ والمعنى: علّة الشبه في اللفظ والمعنى هي شبه المحمول للمحمول عليه في اللفظ والمعنى معا، مثال ذلك:

شبه الفعل المتعجّب به باسم التفضيل: لا يُوجد للتّعجّب حرف يدلّ عليه، لذلك خُصِّص له فعل ملازم لصيغة واحدة ضُمِّنَ معنى التّعجب ممّا وقع في الزّمن الحالي أو الزمن الماضي ــوإن كانت إفادة المعاني خاصة بالحروف، لذلك جرى فعل التّعجب مجراهاــ، لأنّ التّعجب لا يكون ممّا لم يقع بعد، ولهذا لم يُخصّص له فعل متصرّف يحتمل زمن الاستقبال[2].

ولقد اختلف النّحاة في تحديد طبيعة فعل التّعجّب، إذ أشار ابن هشام إلى هذا الخلاف مبيِّنا فيه مذهبه بقوله: "وأمّا أَفْعَل فزعم الكوفيّون أنّه اسم، بدليل أنّه يُصَغَّر، قالوا: مَا أُحَيْسَنَهُ ومَا أُمَيْلِحَهُ، وزعم البصريون أنّه فعل ماضٍ، وهو الصّحيح، لأنّه مبني على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنّه خبر، ولأنّه يلزمه مع ياء المتكلّم نون الوقاية، يُقال: مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللهِ، ولا يُقال: مَا أَفْقَرِي، وأمّا التّصغير فشاذٌّ. ووجهه أنّه أشبه الأسماء عموماً بجموده، وأنّه لا مصدر له، وأشبه أفعل التّفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلالته على الزّيادة، وبكونهما لا يُبْنيان إلّا ممّا استكمل شروطا• (...) وفي أَحْسَن ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى مَا وهو الذي دلّنا على اسميّتها؛ لأنّ الضمير لا يعود إلّا على الأسماء"[3].

فابن هشام من خلال هذا القول رأى أنّ فعل التعجب الذي ورد بصيغة التصغير شاذ، ولقد علّل تصغيره بشبهه بالأسماء بشكل عام وبأسماء التفضيل بشكل خاص؛ لأنّ التصغير "إنّما حَسُنَ في فعل التّعجّب، لأنّه لمّا لزِم طريقة واحدة، أشبه الأسماء، فدخله بعض أحكامها،

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص12.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص78. ينظر، ابن يعيش، المفصل، ج7، ص143، 144.

•- يُبنى هذان الفعلان "من فعل ثلاثي مجرّد تام مثبت متصرّف قابل معناه للكثرة، غير مبني للمفعول، ولا مُعبَّر عن فاعله بأَفْعَل فَعْلَاء". ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص131.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص456، 457.

والشيء إذا أشبه الشيء من وجه، لا يخرج بذلك عن أصله، كما أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، فلم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، والفعل محمول على الاسم في الإعراب، و لم يخرج عن كونه فعلًا"[1].

ولكنّ حكم التصغير لا يشمل كلّ الأفعال الجامدة، لذلك فإنّ الفعلين عَسَى ولَيْسَ غير معنيين بالتّصغير لبعدهما عن الأسماء؛ فهما يتّصلان بالضمائر المتّصلة كحال الأفعال ويرفعان الظاهر والمُضمر على عكس فعل التعجّب الذي لا يرفع الظاهر، كما أنّه لا مصدر لهما، بالإضافة إلى أنّه لا يوجد من الأسماء نظير لهما لكي يُحملا عليه[2].

والمقصود بقول ابن هشام الأنصاري: "أنّه لا مصدر له" أنّ فعل التّعجّب لا يُؤكّد بمصدر[3]، وإن كان القياس يقتضي عكس ذلك لأنّ له مصدرًا كحال الأفعال المتصرّفة[4]، ولكنّه لّما ثبت أنّه لا يُوجد للأفعال غير المتصرّفة مصدر لكي تُؤكّد به حُمِلت عليها أفعال التّعجّب في عدم التأكيد[5]، والذي يُؤكّد ذلك من حيث المعنى أنّ "التأكيد لرفع توهّم المجاز في الفعل، وإثباته حاصل لكونه حقيقة، إذ لا يُتعجّب من وصف شيء إلّا وذلك الوصف ثابت له"[6].

وعلى الرغم من أوجه الشبه اللفظية والمعنوية التي تجمع بين فعل التّعجّب واسم التفضيل إلّا أنّهما يختلفان في بعض الأمور التي تعمل على تحديد طبيعتهما، لذلك استدلّ ابن هشام الأنصاري على فعلية صيغ التعجّب بملازمتها نون الوقاية في حال اقترانها بياء المتكلّم، وبتحمّلها ضميرًا يعود على مَا التعجّبية، وإلى جانب هذا فقد أشار النحاة إلى فارق ثانوي بينهما وهو أنّ فعل التعجب فعل متعدٍّ ينصب النكرات والمعارف على المفعولية، بخلاف اسم التّفضيل فإنّه ينصب النكرات فقط على التمييز[7].

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص79.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص132.

[3]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1099.

[4]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص132. ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص2070.

[5]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص78. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1099.

[6]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص137.

[7]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص77. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص124.

رابعا- التعليل بعلّة الشبه الاستعمالي: علّة الشبه الاستعمالي هي شبه نوع من الكلم لنوع آخر في طريقة الاستعمال، وتُعدّ الحالات الآتية أهم مظاهر الشبه الاستعمالي في مؤلفات ابن هشام.

1- التعليل بعلّة الشبه الاستعمالي في المفردات: يشمل هذا العنصر شبه الاسم المُعرب بالمبني وشبه المبنيّ بالمُعرَب، بالإضافة إلى شبه الاسم المبني بالحرف وشبه الفعل الجامد بالحرف.

أ- شبه الاسم الظاهر بالضمير في باب النداء: قال ابن هشام في المنادى: "وقد تبيّن بهذا أنّ حقّ المناديات كلّها أنْ تكون منصوبة؛ لأنّها مفعولات، ولكن النّصب إنّما يظهر إذا لم يكن المُنادى مبنيّا، وإنّما يكون مبنيّا إذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة؛ فإنّه حينئذ يُبنى على الضمّة أو نائبها، نحو: يَا زَيْدُ ويَا زَيْدَانِ ويَا زَيْدُونَ، وأمّا المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنّهنّ يستوجبن ظهور النّصب"[1].

فالمنادى المبني على الضم بُنِي وإنْ كان الأصل فيه التمكّن؛ لأنّه قد "أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، لأنّ كلّ واحد منهما يتّصف بهذه الثلاثة، فلمّا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بُنِي كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة"[2]، وقد بُنِي على الضم؛ لأنّ بناءه على الفتح يُؤدّي إلى التباس الأسماء الممنوعة من الصرف بين حالتي بنائها وإعرابها، ولو كُسِر المنادى لما عُلِم إنْ كان مضافا أو مفردا نظرا لجواز حذف المضاف إليه إذا كان ياء للمتكلّم مع كسر آخر المضاف للتنبيه على حذفه[3].

ب- شبه الضمير المنفصل بالاسم الظاهر في الاستقلالية في باب البدل: بما أنّ البدل هو المقصود بالحكم فإنّه يقتضي أن يكون أوضح من المُبدل منه، لذلك ذهب بعض النّحاة إلى منع إبدال المضمر من الظاهر وإبدال المضمر من المضمر، أمّا ابن هشام فقد وافق مجيزين ذلك بقوله: "وأجاز النّحويون أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر كـــ رَأَيْتُهُ إِيَّاه أو لظاهر كـــ رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاه وخالفهم ابن مالك فقال: إنّ الثاني لم يُسمع، وإنّ الصّواب في الأوّل قول الكوفيين إنّه توكيد كما في قُمْتَ أَنْتَ"[4]. وقال أيضًا في حديثه عن أنواع البدل من حيث طبيعة كلّ من

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص243.
[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص126.
[3]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص463. ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص126.
[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص526.

المبدل والمبدل منه في كتابه **شرح شذور الذهب**: "وإبدال المضمَر من المُضمَر، نحو: ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ فـــ إِيَّاه بدل أو توكيد، وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: ضَرَبْتُهُ هُوَ• كَان بالاتّفاق توكيدًا لا بدلًا. وإبدال المُضمَر من نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من باب البدل، وزعم أنّه ليس بمسموع، قال: ولو سُمع لأُعرِب توكيدًا لا بدلًا، وفيما ذكره نظر؛ لأنّه لا يُؤكّد القويّ بالضّعيف، وقد قالت العرب: زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ وجوّز النّحويون في هُوَ أن يكون بدلًا، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلًا"[1].

وقد علّل ابن مالك ما ذهب إليه في منع إبدال الضمير من الضمير بأنّ "نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتّصل في نحو: رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتّصل في نحو: فَعَلْتَ أَنْتَ، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدًا، ليجري المتناسبان مجرى واحدًا"[2].

أمّا ابن هشام فقد أجاز إبدال الضمير من الضمير ومن الاسم الظاهر على حدّ سواء، ولعلّ الذي دفع به إلى اختيار هذا التوجّه إقراره في أحد المواضع من كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بأنّ الضمائر المنفصلة تشبه الأسماء الظاهرة في استقلالها وجريانها مجراها[3]، والدليل على ذلك قولك: رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ مثل قولك: "رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، وضَرَبْتَ أَخَاكَ عَمْرًا لأنّ إِيَّاه هو زَيْدٌ كما أنّ أَخَاكَ هو عَمْرٌو، وإنّما الاختلاف في اللفظ في الموضعين"[4]، والذي يُؤكّد ذلك ابتداء الكلام بالضمير والعطف عليه باسم ظاهر، نحو: أَنْتَ وَعَبْدُ اللهِ ذَاهِبَانِ، والكَرِيمُ أَنْتَ وَعَبْدُ اللهِ، ويقبح ذلك في الضمير المتصّل، فلا يجوز نحو: ذَهَبْتَ وَأَنَا[5]، أمّا ما صرّح به ابن مالك بأنّ الضمير توكيد للاسم الظاهر فهو غير صحيح، لأنّه لّما لم يجُز توكيد

• – لأنّ ضمير الرفع المنفصل هو الذي يُؤكّد به الضمير المتصل مهما كان نوعه سواء كان ضمير رفع أو نصب وجرّ.

[1] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص447.

[2] – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص305.

[3] – ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص303.

[4] – عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص932.

[5] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص380.

النكرة بمُؤكِّد معنوي لم يجز توكيد الاسم الظاهر بالضمير المنفصل[1]؛ لأنّ التوكيد كالصّفة لذلك لم يجز توكيد المُؤكَّد بما هو أعرف منه كما أنّ الموصوف لا يُوصف بما هو أعرف منه[2].

ج- شبه اسم الفعل واسم الصوت وإِذْ وإِذَا وحَيْثُ والموصولات بالحرف: قال ابن هشام في حديثه عن حالات شبه الاسم بالحرف: "الثالث: الشبه الاستعمالي، وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيوثر فيه، وكأن يفتقر افتقارا متأصّلا إلى جملة. فالأوّل كـــ هَيْهَاتَ، وصَهْ، وأَوَّهْ فإنّها نائبة عن بَعُدَ واسْكُتْ وأَتَوَجَّعُ، ولا يصحّ أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثّر به، فأُشبهت لَيْتَ وَلَعَلَّ مثلا، ألا ترى أنّهما نائبان عن أَتَمَنَّى وأَتَرَجَّى ولا يدخل عليهما عامل، واحتُرِز بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو: ضَرْبًا في قولك: ضَرْبًا زَيْدًا فإنّه نائب عن اِضْرِبْ وهو مع هذا معرب، وذلك لأنّه تدخل عليه العوامل فتؤثّر فيه، تقول: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ، وكَرِهْتُ ضَرْبَ عَمْرٍو، وعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ"[3]، وقال أيضا: "اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا، كـــ شَتَّانَ وصَهْ وأَوَّهْ.

والمراد بالاستعمال كونه عاملا غير معمول؛ فخرجت المصادر والصّفات في نحو: ضَرْبًا زَيْدًا وأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ فإنّ العوامل تدخل عليها"[4].

وقال في باب أسماء الأصوات: "وهي نوعان؛ أحدهما ما خوطب به ما لا يَعقِل ممّا يُشبه اسم الفعل، كقولهم في دعاء الإبل لِتشرب جِيءْ جِيءْ مهموزين، وفي دعاء الضأن حاحا، والمعز عاعا غير مهموزين، والفعل منهما حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ، والمصدر حَيْحَاء وعَيْعَاء، (...) الثاني ما حُكِي به صوت، كـــ غَاقْ لحكاية صوت الغراب، وطَاقْ لصوت الضرب، وطَقْ لصوت وقع الحجارة، وقَبْ لصوت وقع السّيف على الضريبة.

[1]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص386.
[2]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص152.
[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص32، 33.
[4]- المصدر نفسه، ج4، ص81، 82.

والنوعان مبنيان لشبههما بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة، ولا معمولة، كما أنّ أسماء الأفعال بُنِيت لشبهها بالحروف المهملة في أنّها عاملة غير معمولة"[1].

فأسماء الأفعال تُشبِه الحروف المشبهة بالأفعال في كونها تُفيد معنى من المعاني الخاصة بالأفعال، وتعمل فيما بعدها دون أن تتأثّر بما قبلها، وقد خرج المصدر النائب عن الفعل لكونه معمولا للفعل المحذوف لذلك نُصِب، وخرج أيضا اسما الفاعل والمفعول لتأثّرهما بالعوامل الداخلة عليهما لذلك أُعرِبا[2]، أمّا أسماء الأصوات فهي تُشبه الحروف من حيث عدم تأثّرها بالعوامل وعدم تأثيرها في غيرها.

ويواصل ابن هشام كلامه في النوع الثاني من الشبه الاستعمالي بقوله: "والثاني كـــ إِذْ وإِذَا وحَيْثُ والموصولات، ألا ترى أنّك تقول: جِئْتُكَ إِذْ فلا يتمّ معنى إِذْ حتى تقول جَاءَ زَيْدٌ ونحوه، وكذلك الباقي، واحتُرِز بذكر الأصالة من نحو: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة/ 119] فـــ يَوْم مضاف إلى الجملة، والمضاف مُفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ألا ترى أنّك تقول: صُمْتُ يَوْمًا، وسِرْتُ يَوْمًا فلا يحتاج إلى شيء، واحتُرِز بذكر الجملة من نحو: سُبْحَانَ وعِنْدَ فإنّهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: سُبْحَانَ اللهِ، وجَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ.

وإنّما أُعرِب اللّذان، واللّتان، وأيّ الموصولة في نحو: اِضْرِبْ أَيُّهُمْ أَسَاءَ لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة"[3].

فكلّ الظروف الملازمة للإضافة إلى جملة مبنيّة لشبهها بالحروف في الافتقار لما بعدها، أمّا ظروف الزمان فهي محمولة إمّا على إذْ أو إِذا؛ لأنّهما "أصلان لكلّ زمان أُضِيف إلى جملة"[4]، أمّا حيث فهي ظرف مكان ملازم للإضافة إلى الجملة، إلّا أنّها تخالف إِذْ وإِذا في كونها

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص[90- 94].
[2]- ينظر، صبيح التميمي، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص42، 43.
[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص32، 33.
[4]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص423.

مبنيّة على الضم، و"إنّما ضُمَّت لشبهها بـــ قَبْل وبَعْد، من جهة أنّها كانت مستحقّة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبلُ وبعدُ الإضافة"[1].

أمّا الأسماء الموصولة فـــ"إنّما بُنِيت لشبهها بالحروف•، وشبهها بالحروف إنّما هو من حيث احتاجب [احتاجت] إلى صلة وعائد كما احتاجت الحروف إلى غيرها"[2]، وقد قال ابن هشام في حديثه عن الأسماء الموصولة: "لا يُفرَّق بينها وبين صلتها بشيء ليس من الصلة ولا تُقدّم صلاتها عليها (...) واعلم أنّ الاسم الموصول لا يُنعت، ولا يُؤكّد ولا يُعطَف عليه، ولا يُستثنى منه إلّا بعد تمام صلته لأنّه بعد صلته [مع صلته] بمنزلة اسم واحد ولا يصحّ معناه إلّا بالعائد عليه من صلته"[3].

لأنّه إنّما يُراد بجملة الصلة وصف المعرفة بها كما وُصفت النكرة بالجملة، لذلك جيء بالاسم الموصول وسيطًا للتوصّل إلى وصف المعرفة بالجملة وتسويتها بوصف النكرة بالجملة، فأضحى الاسم الموصول مُلازمًا لتلك الجملة لافتقاره إليها في المعنى[4]، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك التلازم في حديثه عن حذف الموصوف بقوله: "واختُلف في المقدَّر مع الجملة في نحو: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ فأصحابنا يقدّرون موصوفاً أي فَرِيقٌ، والكوفيّون يقدّرون موصولا، أي الذي أو مَنْ، وما قدّرناه أقيس؛ لأنّ اتّصال الموصول بصلته أشدّ من اتّصال الموصوف بصفته لتلازمهما"[5]، لذلك فإنّ الصفة يُمكن الاستغناء عنها إذا كانت لغير المُبهم[6]، كما أنّه "قد يُفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي"[7] بخلاف الموصول الذي يُلازم صلته سواء كان حرفيًّا أو

---

[1]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص27.

•- "إنْ قيل: لِمَ بُنِي الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجواب أنّ الشبه الواحد بالحرف يُبعِده عن الاسمية ويُقرِّبه ممّا ليس بينه وبينه مناسبة إلّا في الجنس الأعمّ وهو كونه كلمة، وشبَه الاسم بالفعل وإنْ كان نوعا آخر إلّا أنّه ليس في البعد عن الاسم كالحرف. ألا ترى أنّك إذا قسّمت الكلمة خرج الحرف أوّلا لأنّه أحد القسمين، ثمّ يبقى الاسم والفعل مشتركين، فتفرِّق بينهما بوصف أخصّ من وصفهما بالنسبة إلى الحرف". ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص841.

[2]- ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد تـــ 469هـــ)، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص177.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص413.

[4]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص190، 191. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص138، 139، 141.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص719.

[6]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص137. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص153.

[7]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص1015.

اسميًّا، وللتأكيد على ذلك التلازم ذهب ابن مالك إلى تشبيههما بالاسم المركّب تركيبًا مزجيًّا بقوله: "للموصول مع الصّلة شبه بشطري الاسم، وأشبهُ الأسماء بهما المركّب تركيب مزج كبَعْلَبَك، فإنّ المفرد مُباين لهما بعدم التّركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدرهما في عجزيهما، والمُركّب تركيب مزج خال من تلك المُباينات، فكان شبهه أولى بالاعتبار"[1]، لذلك كان الأولى في نحو: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ تقدير المحذوف موصوفًا.

ولهذا السبب منع ابن هشام تقديم خبر ما دام عليها، بخلاف أخبار الأفعال الناقصة المتصرّفة التي يجوز لها التّقدّم على أفعالها؛ لكونها متصرّفة في ذاتها وفي عملها، ويمتنع ذلك في الأفعال الجامدة، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: "ويمتنع ذلك في خبر لَيْسَ ودَامَ. فأمّا امتناعه في خبر دَامَ فبالاتّفاق؛ لأنّك إذا قلت لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ ثمّ قَدَّمت الخبر على مَا دَامَ لزم من ذلك تقديم معمول الصّلة على الموصول؛ لأنّ مَا هذه موصول حرفيّ يُقَدَّر بالمصدر كما قدّمناه، وإن قدّمته على دَامَ دون مَا لزم الفصل بين الموصول الحرفيّ وصِلته، وذلك لا يجوز؛ لا تقول: عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً تَصْحَبُ، وإنّما يجوز ذلك في الموصول الاسمي، غير الألف واللّام؛ تقول جَاءَنِي الذي زَيْداً ضَرَبَ، ولا يجوز في نحو جَاءَ الضَّاربُ زَيْداً أن تُقَدِّمَ زَيْداً على ضَارِبٍ"[2].

فابن هشام علّل عدم جواز تقديم معمول مَا دَامَ عليها لاطّراد هذه الظاهرة في الموصولات الحرفية؛ لأنّ امتزاج الموصول الحرفي "بصلته أشدّ من امتزاج الاسم بصلته، لأنّ اسميّته منتفية بدونها، فلو تقدّم معموله كان تقدّمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأي [جزئي] مصدر، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام، لأنّ له تمامًا بدونها، ولذلك جُعل إعرابه إن كان مُعربًا قبلها، (...)، ولِما له من التّمام بدونها جاز أن يُستغنى عنها وعن معمولها إذا عُلِمَت، بخلاف الموصول الحرفي"[3].

أمّا ما أشار إليه ابن هشام من امتناع تقديم معمول صلة ال على عامله فلأنّ امتزاج الألف واللام "بالصّفة التي تُوصل بها أشدّ من امتزاج أَنْ بالفعل الذي تُوصل به، لأنّ أَنْ قد

[1]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص231، 232.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص185.
[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص237.

تُفصل من الفعل بلَا النّافية كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة/ 71] ولا تُفصل الألف واللام من الصّفة بلا ولا غيرها، لأنّها أُشبهت أداة التّعريف، فعُوملت معاملتها لفظًا"[1]، لذلك فإنّ الاسم المنصوب كما أشار ابن هشام هو معمول لــ دَامَ لا للمركب مَا دَامَ، حيث إنّ مَا المصدرية الظرفية عامل مُساعد على تغيير عمل دَامَ؛ لأنّ هذا الأخير لا ينصب الاسم على أنّه خبر له إلّا إذا تقدّمته مَا المصدرية الظرفية[2].

أمّا مجيء الاسم الموصول على صورة المثنى فقد كان سببا في إبعاده عن الحرفيّة وتقريبه من الاسميّة، لذلك أُعرِب؛ لأنّ التثنية من خواص الأسماء، "وإنّما بُنِي الذِينَ وإنْ كان الجمع من خواصّ الأسماء لأنّه لم يجرِ على سنن الجموع؛ لأنّه أخصّ من الذِي، وشأن الجمع أن يكون أعمّ من مفرده•، ومَنْ أعربه نظر إلى مجرّد الصورة، وقيل: هو على هذه اللغة مبنيّ جيء به على صورة المعرب"[3].

أمّا أيّ فهي معربة سواء كانت للشرط أو الاستفهام أو الوصل، وقد علّل ابن هشام ذلك بقوله: "وإنّما أُعرِبت أيّ الشرطية في نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ﴾ [القصص/ 28] والاستفهامية في نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام/ 81] لضعف الشبه ممّا عارضه من ملازمتهما للإضافة التي هي من خصائص الأسماء"[4]، وقال أيضا في أيّ الموصولية: إنّ "أيًّا الموصولة مُعربة في جميع حالاتها، إلّا في حالة واحدة، فإنّها تُبنى فيها على الضّمّ، وذلك إذا اجتمع شرطان؛ أحدهما أن تُضاف، الثاني أنْ يكون صَدْرُ صِلَتِها ضميرًا محذوفًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم/ 69]"[5].

---

[1]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص237.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ج1، ص237.

•- "لأنّ الذي يُستعمَل في العاقل وغيره حقيقة والذِين لا يُستعمل حقيقة إلّا في العاقل". الصبان، حاشية الصّبان (أبو العرفان محمد بن علي تـــ 1206هـــ)، طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص109.

[3]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص22.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص30.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص143.

فالمراد قوله أنّ أيًّا مهما كان نوعها فهي معربة لضعف شبهها بالحروف، وذلك بسبب افتقارها للإضافة، وهذا الأمر يُقرّبها من الأسماء[1]، لذلك أعربها البصريون بخلاف القياس الذي يقتضي أن تكون مبنية كحال أسماء الشرط وأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة "تنبيهًا على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون التّوكيد، أو ضمير جماعة النّسوة، تنبيهًا على أنّ الأصل في الأفعال البناء"[2]، ومن جهة أخرى فقد أُعرِبت أيّ "حملًا على نظيرها وهو بَعْض وعلى نقيضها وهو كُلّ"[3]، ولكنْ إذا "دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فرُدّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس، كما أنّ مَا في لغة أهل الحجاز لّما كان القياس يقتضي أن لا تعمل، إذا تقدّم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رُدّ إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها، (...) وإنّما حَسُن حذف المبتدأ من صلة أيّ و لم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأنّ أيّ [لأنّها] لا تنفك عن الإضافة، فيصير المضاف إليه عوضًا عن حذف المبتدأ؛ بخلاف غيرها من أخواتها"[4] التي ليس لها ما يُعوِّض حذف مبتدأ صلتها لكونها لا تُضاف، وبناء على هذا فإنّ أيًّا لا تُبنَى إلّا إذا كانت مضافة وصدر صلتها محذوف، ولقد بُنِيت في هذه الحالة على الضمّ تشبيها لها بلفظتي قبل وبعد إذا حُذف ما يُبيِّنهما، لأنّ حذف صدر صلة أيٍّ إنّما هو إنقاص لما يوضّحها ويُبيِّنها•، لذلك نُزِّلت صلتها منزلة المضاف إليه الذي تُضاف إليه لفظتا قَبْل وبَعْد[5].

أمّا الكوفيون وبعض البصريين فقد رأوا أنّ أيًّا دائمًا معربة كحال أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، واحتجوا بأنّ أيًّا في الآية قُرِئت بالنّصب[6]، ولقد نسب سيبويه إلى الخليل رأيًا يُصرّح يُصرّح فيه بإعراب أيّ، ولكنّ مذهبه يختلف عن الذي ذهب إليه الكوفيون برفع أيّ على الابتداء، حيث يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنّ أيّهم إنّما وقع في اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ على أنّه

---

[1]- ينظر، صبيح التميمي، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص45.

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص193.

[3]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص232.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص232، 233.

•- "وذلك أنّ الغاية إنّما بُنِيت على الضم لأنّه حُذِف منها، كذلك في هذا الموضع، فأشبهت الغايات، فبُنِيت على الضّم". الفارسي، المسائل المنثورة، ص128.

[5]- ينظر، ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ج1، ص179. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص295.

[6]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص230، 231. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص91.

حكاية، كأنّه قال: اضْرِبْ الذِي يُقَالُ لَهُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ"[1]، لذلك فإنّ أيًّا في تقدير الخليل في مثل هذا التركيب اسم استفهام لا اسم موصول[2].

د- شبه غير بالحروف في الإبهام: الأصل في غَيْر أن تُبنى لشبهها بالحرف في التّوغّل في الإبهام، إلّا أنّها أُعربت لمّا أُشبِهت الاسم في الإضافة والوصف بها، فإذا زال ما يُشبِهُها به بُنِيت[3]، وقد أشار ابن هشام إلى بنائها وإعرابها إذا قُطِعت عن الإضافة بقوله: "ما أُلحق بقَبْل وبَعْد من قولهم قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ والأصل لَيْسَ المَقْبُوضُ غَيْرَ ذَلِك؛ فأُضمر اسم لَيْسَ فيها وحُذِفَ ما أُضيف إليه غَيْر وبُنيت غَيْر على الضمّ، تشبيهًا لها بقَبْلُ وبَعْدُ، لإبهامها، ويحتمل أنّ التّقدير: لَيْسَ غَيْرُ ذَلِك مَقْبُوضًا، ثم حُذف خبر لَيْسَ وما أُضِيفت إليه غَيْر وتكون الضمّة على هذا ضمّة إعراب، والوجه الأول أولى؛ لأنّ فيه تقليلًا للحذف، ولأن الخبر في باب كَانَ يَضْعُف حذفه جدًّا. ولا يجوز حذف ما أُضيفت إليه غَيْر إلّا بعد لَيْسَ فقط، كما مثّلنا"[4].

ففي التّقدير الأوّل بُنِيَت غَيْر لقطعها عن الإضافة لفظا لا معنى[5]، وتنزّلها "منزلة بعض الاسم"[6]، لأنّ بعض الاسم يُلازم البناء، وإنّما ألحقها ابن هشام بالظرفين قَبْل وبَعْد لمشابهتها لهما في الإبهام، لذلك فإنّها تُبْنَى كحالهما إن قُطِعت عن الإضافة لفظًا لا معنى، وهذا الأمر مطّرد في الظروف، ولقد بقيت في التقدير الثاني معربة لأنّها قُطِعت عن الإضافة ونُوِي لفظ المضاف إليه لوجود دليل عليه[7].

وابن هشام في قوله هذا قد أهمل إعرابًا ثالثًا لـــ لَيْسَ غَيْرُ، حيث يجوز إعراب غير اسم ليس مبنيّا على الضم لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى، مع تقدير خبره محذوفا، وتقدير الكلام حينئذ: لَيْسَ غَيْرُ ذَلِك مَقْبُوضًا[8].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص399.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص230.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص431.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص141.

[5]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4، 1976، ج3، ص134.

[6]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص90.

[7]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص132.

[8]- ينظر، المرجع نفسه، ج3، ص137.

هـــ- الأفعال نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ وشبهها بالحروف: أشار ابن هشام في حديثه عن أنواع الفعل إلى فعليّة الأفعال نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ بقوله: "والصّحيح أنّ الأربعة أفعالٌ؛ بدليل اتّصال تاء التّأنيث السّاكنة بِهِنَّ"[1]، وقد قال أيضًا في حديثه عن الأحكام المتعلّقة بـــ قد: إنّها "لا تدخل على لَيْسَ وعَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ لأنّهنّ للحال؛ فلا معنى لذكر ما يُقرِّب ما هو حاصل، ولذلك علّة أخرى، وهي أنّ صيغهنّ لا يُفدنَ الزّمان، ولا يتصرّفن؛ فأشبهن الاسم"[2].

فالذي يقصده ابن هشام من هذا القول هو أنّ الفعل المتصرّف يدل بصيغته على الحدث المقترن بزمن معيّن، لذلك فإنّه كلّما تتغيّر صيغته يتغيّر الزمن الذي يدل عليه، بخلاف الأفعال الجامدة فإنّها لا تتصرّف، لذلك فإنّها في الأصل لا تدلّ على زمن معيّن من حيث الصيغة، أمّا دلالتها على زمن الحال فهذا راجع أساسا إلى أصل الاستعمال[3]، لذلك فالقول: إنّ الفعلين نِعْمَ نِعْمَ وبِئْسَ لا يُستعملان للمدح والذّم "إلّا للماضي؛ لأنّ المدح والذّم إنّما يكونان بما ثبت"[4] غير صحيح؛ لأنّه إذا أُريد مدح أو ذم ما هو ثابت في صاحبه فهذا يعني أنّه ثابت فيه في الزمنين الماضي والحاضر.

ونظرا لجمود الفعلين نِعْمَ وبِئْسَ شبّههما ابن هشام بالاسم من حيث الاستعمال، ورفض كونهما اسمين، وقد أشار في كتابه **شرح قطر الندى وبل الصدى** إلى تصريح الكوفيين باسميّة نِعْمَ وبِئْسَ بقوله: "أمّا نِعْمَ، وبِئْسَ فذهب الفرّاء وجماعة من الكوفيين إلى أنّهما اسمان واستدلّوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم ــوقد بُشِّر ببنتــ وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ، وقول آخر ــوقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السّيرــ نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ"[5].

وقد ردّ ابن هشام على ما ذهب إليه الكوفيون موافقًا في ذلك البصريين بقوله: "وأمّا ما استدلّ به الكوفيّون فمؤوّل على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصّفة مُقامها،

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص36.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص195.

[3]- ينظر، الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ج2، ص9. ينظر، الأمير (محمد بن محمد بن أحمد السنباوي الأزهري تــ1232هــ)، مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص149.

[4]- ابن خروف الإشبيلي (أبو الحسن علي بن محمد بن علي تــ609هــ)، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، جدة، (د.ط)، 1419، ج2، ص593.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص35.

والتّقدير: مَا هِيَ بِوَلَدٍ مَقُولٍ فِيهِ نِعْمَ الوَلَدُ، ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ بِئْسَ العَيْرُ، فحرف الجرّ في الحقيقة إنّما دخل على اسم محذوف"[1]، ومن جهة أخرى فإنّه قد جعل من لحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعلين علامة فعليتهما.

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ النحاة قد اختلفوا في تحديد طبيعة نِعْمَ وبِئْس بناء على علامات أُخَر غير التي أشار إليها ابن هشام؛ فالبصريون استدلوا على فعليتهما ببنائهما على الفتح كحال الأفعال، واتّصالهما بضمائر الرفع المتصلة _كما سُمِع عن العرب_، أمّا الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما إلى جانب دخول حرف الجرّ عليهما بعدم تصرّفهما ودخول حرف النداء عليهما، نحو قولهم: يَا نِعْمَ المَوْلَى وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ، كما أنّه لا يجوز لهما أن يقترنا بالزّمان، نحو نِعْمَ الرَّجُلُ أَمْسِ، إضافة إلى هذا فقد احتجوا بما ورد في كلام العرب قولهم: نَعِيمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، حيث إنّ هذا الوزن ليس من أوزان الأفعال[2].

وقد ردّ البصريون على الكوفيين بأنّ الفعلين نِعْمَ وبِئْسَ موضوعان للمدح والذم، والمدح والذّم يكونان لِمَا هو موجود في الممدوح والمذموم، لذلك قُصِرَا على الآن و لم يتصرّفا، أمّا دخول حرف النّداء عليهما، فعلّلوا ذلك بأنّ المُنادى محذوف للعلم به، وتقدير الكلام: يَا اللهُ نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ أَنْتَ، أمّا فيما يخُصّ قولهم: نَعِيمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فإنّ هذه الياء نشأت نتيجة إشباع حركة النون، لأنّ أصل الفعل نَعِمَ[3].

ومن جهة أخرى فقد نقل ابن هشام في كتابه **شرح الجمل** عن الزجاجي[4] أنّ الفعلين نِعْمَ وبِئْسَ قد بُنِيا لمشابهتهما الحروف بقوله: "اعلم أنّ نِعْمَ للمحمدة والثناء، وبِئْسَ للمذمّة، وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير منصرفين لأنّهما أُزِيلا عن مواضعهما، وذلك أنّ نِعْمَ منقول من نَعِمَ الرَّجُلُ إذا أصاب نِعْمة، وبَئِسَ الرَّجُلُ إذا أصاب بُؤسا، فنُقِلا إلى الثناء والذم، فضارعا الحروف، و لم يتصرّفا فهذا وجه ضعفهما"[5]، ووجه مضارعتهما للحروف، هو أنّهما لمّا نُقِلا

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص37.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص69، 70. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص[97- 108].

[3]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص71، 72. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص[112- 116].

[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص108.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص189.

"ضُمِّنا معنى المدح والذّم، فصارا لذلك يدلّان على معنى في غيرهما، فأشبها بذلك الحروف"[1]، ولكن مشابهة الحرف تترجّح أكثر في عَسَى وليْسَ، فأمّا عَسَى فقد نصّ فريق من النحاة على أنّه حرف، في حين ذهب الجمهور إلى أنّه فعل لاتصاله بضمائر الرفع المتصلة وتاء التأنيث الساكنة[2]، "وإنّما لم يُتصرَّف في عَسَى بل لم يأْتِ منه إلّا الماضي، لتضمُّنِه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء، كـــ لَعَلَّ، والإنشاءات في الأغلب، من معاني الحروف، والحروف لا يُتصرَّفُ فيها، وأمّا الفعل، نحو بِعْتُ، والجملة الاسمية نحو: أَنْتَ حُرٌّ، فمعنى الإنشاء عارضٌ فيهما"[3].

أمّا لَيْسَ فقد ذهبت فئة من النّحاة إلى أنّها حرف، واستندوا في ذلك إلى قول أعرابي لمّا بلغه أنّ فلانًا يتهدّده، فقال: عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسِي، فـــ لَيْسَ هنا اتصلت بياء المُتكلّم دون أن تتوسّطهما نون الوقاية، بخلاف الأفعال التي تقتضي ذلك، بالإضافة إلى أنّ عملها يبطل بـــ إلّا لانتقاض دلالتها على النفي، نحو قولهم: لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ، ومن جهة أخرى فقد استدلوا على حرفية لَيْسَ بأنّها لو كانت فعلًا لَرَجعت إلى أصلها إذا اتّصلت بتاء المُتكلّم فيُقال فيها لَيِسْتُ[4]، في حين أنّ ابن هشام والذين نصّوا على فعليتها احتجّوا باتّصالها بضمائر الرفع المتّصلة، فكانت هذه العلامة اللفظية كفيلة لترجيح فعليتها، وإنّما لم تتصرّف كسائر الأفعال لدلالتها على الزمن الذي يدلّ عليه الفعل يَكُون، لذلك استُغني بصيغتها عن صيغة المضارع[5]، ومن جهة أخرى فإنّها لمّا أُشبهت مَا النافية في نفي الحال لم تتصرّف[6].

أمّا المالقي فقد رأى "أنّ ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنّها فعل، وزعم أبو علي أنّها حرف"[7]، وبناء على هذا فهي عنده تتوسط بين الفعلية والحرفية؛ أي إنّها تكون فعلًا إذا توفرت توفرت فيها علامات الفعل المتمثلة في اتّصالها بتاء التأنيث وضمائر الرفع المتّصلة، واستتار

[1]- ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص412.
[2]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص461، 462.
[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1067.
[4]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص147.
[5]- ينظر، ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج1، ص82، 83.
[6]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص85.
[7]- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص368.

الضمائر فيها، وعملها في المعمولين الرفع والنّصب، وإذا بَطُل عملها أو دخلت على جملة فعلية فهي حرف[1]، إلّا أنّ ابن هشام رأى أنّ إهمالها في الحالة الثانية يعود إلى حملها على مَا التميمية، كما حمل الحجازيون مَا على لَيْسَ في الإعمال[2].

2- التعليل بعلّة الشبه الاستعمالي في التراكيب: سنتناول في هذا المقام التراكيب المُشابهة لتراكيب أخرى من حيث الاستعمال، إذ يُقابل كلّ ركن من أركان التركيب المحمول ركنا من أركان التركيب المحمول عليه، ويُنزّل منزلته.

أ- شبه كان ومعموليها بـــ الفعل التام ومعموليه: صحيح أن كان تدخل على جملة اسمية، إلّا أنّها تُعدّ مع معموليها بمنزلة جملة فعلية فعلها تام متعدّ، لذلك فإنّ الأحكام المتعلّقة بمعموليها محمولة على الأحكام المتعلّقة بالفاعل والمفعول، وقد قال ابن هشام في ذلك: "اِعلم أنّه لا يتقدّم الاسم على عامله؛ لأنّه على صورة الفاعل، ولا يُحذف دون عامله لذلك، ويجوز أن يتقدّم الخبر على عامله؛ لأنّه كالمفعول، قال الله تعالى: ﴿أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ/ 40]، فإِيَّاكُمْ مفعول للخبر، وقد تقدّم على الفعل، وتقدُّم المعمول يُؤْذِنُ غالباً بجواز تقدّم العامل، وهكذا الحكم في أخبار بقيّة الأفعال، إلّا فعلين، أحدهما: دَامَ فلا يتقدّم عليه الخبر وِفَاقًا. والثاني: لَيْسَ فلا يجوز تقدّم خبرها عند المحقّقين، وأمّا قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [هود/ 8]، فإنّ الظّرف يُتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره"[3].

فبما أنّ كَانَ وأخواتها تشبه الفعل المتعدي لفظًا اقتضى ذلك أن يليها اسمان، الأوّل مرفوع تشبيهًا له بالفاعل، والثاني منصوب تشبيهًا له بالمفعول، حيث إن هذه المشابهة متعلّقة بالرتبة؛ لأنّ المرفوع هو المنصوب في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول[4]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "إنّ تلك أفعالٌ تحتاج إلى ما يكون على صورة الفاعل فلذلك وجب رفع الأول"[5]، وبما أنّ اسمها على صورة الفاعل، فإنّه لا يتقدّم عليها حملا على الفاعل الذي يلازم التأخير عن فعله،

[1]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص368، 369.
[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص324، 325.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص12، 13.
[4]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص96.
[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص39.

لأنّ "الفعل والفاعل كجزأي [كجزئي] كلمة، فلا يجوز أن يتقدّم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته؛ كما لا يجوز تقدّم عجز الكلمة على صدرها"[1].

أمّا فيما يخص تقدّم الخبر على عامله فإنّه جائز حملًا على جواز تقدّم المفعول• على عامله، لذلك فإنّ الحالات التي يجوز فيها للمفعول أن يتقدّم على فعله هي نفسها الحالات التي يجوز فيها لخبر الفعل الناسخ أن يتقدّم عليه، باستثناء حالة واحدة، وهي إذا كان الخبر ضميرًا منفصلًا فإنّه يجوز له أن يتقدّم أو يتأخر، نحو: كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ[2].

أمّا امتناع تقدّم خبر مادام فقد أشرنا إلى ذلك سابقا، وقلنا بأنّ خبرها جزء من صلة موصول مَا، أمّا تقدّم خبر ليس عليها فقد "ذهب أكثر البصريين إلى جوازه، لأنّه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها نفسها"[3]، في حين أنّ الكوفيين قد منعوا تقدّم خبرها عليها، وقد وافقهم ابن هشام في ذلك بقوله: "أمّا امتناع ذلك في خبر لَيْسَ فهو اختيار الكوفيّين، والمبرّد وابن السّراج، وهو الصّحيح؛ لأنّه لم يسمع مثل: ذَاهِباً لَسْتُ ولأنّها فعل جامد، فأُشبهت عَسَى، وخبرها لا يتقدّم باتّفاق، وذهب الفارسيّ وابن جنّي إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود/ 8] وذلك لأنّ يَوْمَ متعلّق بـــ مَصْرُوفاً، وقد تقدّم على لَيْسَ، وتقدُّم المعمول يُؤْذِنُ بجواز تقدّم العامل، والجواب أنّهم توسّعوا في الظّروف ما لم يتوسّعوا في غيرها"[4].

فابن هشام وافق الذين لم يُجيزوا تقديم خبر لَيْسَ عليها؛ لكونها فعلًا جامدًا لذلك وجب أن لا يُتصَرّف في عملها مثلما يُتصرّف في عمل الفعل المُتَصرّف[5]، ومن جهة أخرى فقد شبّهها

---

[1]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص258.

•- يجوز للمفعول أن يتقدّم على عامله إذا لم يوجد ما يُوجب تقديمه أو تأخيره، فأما القسم الذي يجب فيه تقديم المفعول على عامله: فهو: إذا كان من الأسماء التي لها الحق في الصدارة كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية أو كان ضمير نصب منفصل. وأما القسم الذي يجب فيه تأخير المفعول عن عامله وهو إذا كان ضميرًا متصلًا، أو كان فعله غير متصرّف، أو إذا وقع صلة لموصول حرفي أو صلة لـــ ال، أو إذا دخل على العامل حرف جرّ غير زائد (لأنّ العامل المتَّصل بحرف الجر الزائد يجوز للمفعول التّقدّم عليه، وإذا تقدّم عليه فإنّه يتقدّم عليه وعلى الحرف). ينظر، ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص55، 56.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص95.

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص89.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص185.

[5]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص89. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص150.

شبّهها بـــ عَسَى بشكل خاص "لمساواتها لها في عدم التّصرّف"[1]، لأنّه كما هو معلوم "لا يتقدّم خبرها إجماعا"[2].

والذي يُؤكّد ما ذهب إليه ابن هشام هو موافقة لَيْسَ لـــ مَا النافية في المعنى، وبما أنّ خبر مَا لا يتقدم عليها، فقد حُمِلت لَيْسَ عليها في هذا الأمر[3]، على الرغم من أنّها أقوى منها.

وإذا كانت "لَيْسَ أضعف تصرّفًا من كَانَ وأقوى أمرًا من مَا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما"[4]؛ لأنّ كل فعل متصرّف يجوز لخبره أن يتقدّم عليه، أمّا مَا فلا يجوز لخبرها أن يتقدّم عليها ولا على اسمها؛ لكونها حرفًا، لذلك توسّطت لَيْسَ بينهما لكونها فعلًا غير متصرّف، فجاز لخبرها أن يتوسط بينها وبين اسمها[5].

وقد أشار ابن هشام إلى جواز توسّط الخبر بين فعله الناسخ واسمه حملا على توسط المفعول بين الفعل وفاعله بقوله: "يجوز في هذا الباب أن يتوسّط الخبرُ بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدّم المفعول على الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم/ 47] ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس/ 2]، وقرأ حمزة وحفص ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة/ 177] بنصب البِرِّ"[6].

ولكنّ هذا الأمر جائز إذا لم يُوجد ما يقتضي المحافظة على ترتيب المعمولين، أو ما يستوجب تقديم الخبر على الاسم[7]، أي لا يجوز ذلك إلّا في المواضع التي يجوز فيها تقديم المفعول المفعول على الفاعل•.

---

[1]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص115.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص114.

[3]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص147.

[4]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص408.

[5]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص89. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص150.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص180.

[7]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، 272.

•- "فكلّ فاعل متّصل بضمير يعود على المفعول به أو مقرون بـــ إلّا أو في معنى المقرون بإلّا وجب تأخيره. وكلّ فاعل لا قرينية [قرينة] تفصل بينه وبين المفعول لا في اللفظ ولا في المعنى وجب تقديمه.

أمّا لَيْسَ فإنّ ابن دُرُسْتَوَيه ومن وافقه لم يجوّزوا تقديم خبرها على اسمها حملا لها على مَا الحجازية التي لا يجوز لخبرها أن يتقدم عليها ولا على اسمها[1]، وقد دحض ابن هشام مذهب ابن دُرُسْتَوَيه مُحتجًّا بقراءة حمزة وحفص لقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة/ 177] بنصب البرّ[2]، حيث إنّ هذه القراءة التي استحضرها كانت دليلا على فساد توجّه ابن دُرُسْتَوَيه من حيث السّماع لقراءة البِرّ بالنّصب، ومن حيث القياس أيضًا؛ لأنّ اسم وخبر كَانَ وأخواتها إذا كانا معرفتين جاز اختيار الأوّل اسمًا لها والثاني خبرا، وجاز العكس، وإنْ كان أحدهما أخصّ من الثاني كان له الحقّ في أن يكون اسمًا للناسخ، لذلك فإنّه يُرجّح أن يكون (أَنْ تُولّوا) اسمًا لـــ لَيْسَ لأنّه يُؤوّل بمصدر، والمصدر المؤوّل لا يُوصف، فهو يُشبه الضمير، والضمير إذا ورد مع اسم ظاهر كان له الحق في أن يكون اسما لأنّه أعرف المعارف، وإلى جانب هذا فإنّ المصدر المؤوّل من (أَنْ تُوَلّوا) مضاف إلى ضمير الجماعة المخاطب، وفي هذه الحالة فإنّه قد اكتسب تعريفًا من هذه الإضافة، فكان أخصّ من البِرّ المعرّف بالألف واللام[3].

أمّا إذا سُبقت كَان وأخواتها بـــ مَا النافية فإنّه يجوز عند ابن هشام توسط أخبارهن بينهنّ وبين النّافي بقوله: "إذا نُفي الفعل بـــ مَا جاز توسّط الخبر بين النّافي والمنفي مطلقًا، نحو: مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ ويمتنع التّقديم على مَا عند البصريين والفرّاء، وأجازه بقيّة الكوفيين، وخصّ ابن كيسان المنع بغير زَالَ وأخواتها؛ لأنّ نفيها إيجاب، وعمّم الفرّاء المنع في حروف النّفي، ويردّه قوله[4]: عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ"[5].

وإنْ كان الفاعل مضمرًا ليس متّصلًا بـــ إلّا ولا أُسند إليه وصف جارٍ على غير مَن هو له أو مصْدرًا مضافًا إلى مُضمر هو أبعد رتبة منه وجب تقديمه.

وإنْ كان الفاعل والمفعول مُضمرين متفاوتي الرّتبة واتّصلا بالمصدر، لم يكن الفاعل إلّا أقرب رتبة به [منه]، ولا المفعول إلّا أبعد رتبة". الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز تـــ607هـــ)، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نبيل، فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، (د.ط)، 1988، ص50، 51.

[1]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص372.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص180، 183. ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص242.

[3]- ينظر، مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج1، ص280.

[4]- وصدره: وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ. وقد أشرنا إليه سابقا.

[5]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص246.

فابن هشام أجاز تقديم خبر الفعل الناسخ المنفيّ عليه دون حرف النّفي حملا له على جواز تقديم المفعول على فعله المنفيّ دون حرف النّفي، لأنّه "إذا دخل على العامل مَا النّافية، أو لا في جواب قسم، أو أداة من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض أو لام التأكيد غير المُصاحِبة لـــ إنّ أو وقع صلة لموصول، أو صفة لموصوف لم يجز تقديم المفعول (...) على شيء مما تقدّم ذكره، وأمّا تقديمه على العامل وحده فجائز"[1]، ولكن هذا الحكم لا يشمل النواسخ ما زال وأخواتها؛ لأنّها بمنزلة كَانَ لدلالتها على الإيجاب، لذلك فإنّه لا يجوز لخبرها أن يقترن بـــ إلّا حملا لها على خبر كَانَ غير المنفي، لكون التّركيب الذي ترد فيه لا يتضمّن معنى النفي، ولهذا جاز تقديم الخبر على مَا زَالَ عند الكوفيين وابن كيسان حملا على كان[2]، ووافقهم في ذلك ابن هشام، أمّا البصريون فقد منعوا ذلك محتجّين بأنّ "النفي له صدر الكلام؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنّ له صدر الكلام، والسّر فيه هو أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي أن يأتي قبلهما، لا بعدهما، وكما أنّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا"[3]، وهناك من علّل ذلك بأنّ "الحروف ضعيفة لا تتصرّف في معمولها كما لا تتصرّف في أنفسها، فلذلك لم يتقدّم الخبر عليها"[4].

وقد كان الأخذ بتعليلات البصريين أولى لو لم تكن مَا أو ما يُشبهها جزءًا من الفعل زَالَ، لأنّ هذا الأخير لا يعمل عمل كَانَ بدونها[5].

ب- شبه إنّ وأخواتها ومعموليها بالفعل التام ومعموليه: تعمل الحروف المشبهة بالفعل إنّ وأنّ وكَأنّ ولكنّ ولعلّ وليتَ عمل الفعل لكونها تشبهها لفظًا ومعنى؛ فهي على وزن الأفعال، وتتضمّن معاني الأفعال، وتُبنى على الفتح كبناء الأفعال الماضية على الفتح، بالإضافة إلى اتّصالها

[1]- ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص55، 56.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص143.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص146.

[4]- الصّيمري، التذكرة والتّبصرة، ج1، 187.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص177.

بنون الوقاية كحال الأفعال[1]، وهناك من رأى بأنّ إعمال هذه الحروف في المبتدأ والخبر يعود إلى مشابهتها كان الملازمة لمعموليها[2].

أمّا ابن هشام فقد رجّح وجه شبه غير هذه الأوجه المذكورة لقوله: "وإنّما أُعمِلت هذه الحروف لشبهها بالأفعال في الاختصاص بالأسماء، وإنّما كان عملها هذا العمل الخاص؛ لأنّ الفعل إذا عمل عملين كان أحدهما رفعًا والآخر نصبًا، وإنّما كان المرفوع خبرها؛ لأنّ معانيها فيه فأشبه العمدة فاستحقّ الرّفع، ولزم عن ذلك استحقاق الاسم للنّصب"[3].

فابن هشام لم يُشر إلى أوجه الشبه الأخرى الجامعة بين هذه الحروف والأفعال، وإنّما اكتفى بذكر وجه شبه واحد وهو اختصاص هذه الحروف بالدخول على الأسماء كحال الأفعال، لأنّ الاختصاص أهم شرط في الإعمال، لذلك أُعمِلت عملها، إلّا أنّها ترفع الخبر وتنصب الاسم على خلاف عمل الأفعال التامة وعمل الأفعال الناقصة؛ لأنّه "لّما كان معنى كلّ واحد من هذه الأحرف لا يتحقّق حصوله إلّا في الأخبار، تنزّلت منهنّ منزلة العمد من الأفعال، فأُعطيت إعراب الفاعل وهو الرّفع، وتنزّلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأُعطيت إعراب المفعول وهو النّصب"[4].

وقد قال ابن هشام في وجوب المحافظة على ترتيب معمولي الحروف المشبهة بالفعل: "وأوجبوا تقديم اسمها وتأخير خبرها؛ لأنّ الحرف بعيد من التّصرّف في معمولاته، وليكون ورودها على هذه الصّورة التي هي فرعيّةٌ في معمولات الأفعال وهي تقديم المنصوب على المرفوع كـــ ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو دليلًا على فرعيتها في العمل، ويُستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا فإنّه يجوز توسّطه نحو قوله [تعالى]: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً﴾ [المزمّل/ 12]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النّازعات/ 26]"[5]. وقد قال أيضًا في امتناع تقديم أخبار هذه الحروف عليها وعلى أسمائها: "لا يجوز في هذا الباب توسُّط الخبر بين العامل واسمه، ولا تقديمُه

[1]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص92، 93. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص161. الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1231، 1232.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص8.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص39.

[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص9.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص39- 40.

عليهما كما جاز في باب كان، لا يُقال: إِنَّ قَائِمٌ زَيْدًا، كما يُقال: كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، والفرق بينهما أنّ الأفعال أَمْكَنُ في العمل من الحروف، فكانت أَحْمَل لأن يُتصرّف في معمولها"[1].

فعلى الرغم من أنّ هذه الحروف حُمِلت على الأفعال في العمل، إلّا أنّها "لم تقو قوّتها فيُتصرّف في معموليها بتقديم وتأخير، كما تصرّف في معمولي الأفعال"[2]، كما أنّ هذه الحروف قد أُلزمت تأخير مرفوعها وتقديم منصوبها للتنبيه على فرعيّتها على الأفعال في العمل، وعلى حرفيتها لأنّ الأصل في الأفعال المتصرّفة وغير المتصرّفة الاتصال بمرفوعها مباشرة[3].

أمّا تجويزه لتقديم الظرف والمجرور على أسماء هذه الحروف فلتوسّع العرب فيهما، ولكن هذه التوسّع غير جائز إذا أُريد تقديمهما على هذه الحروف، وقد صرّح ابن هشام بذلك في كتابه **قطر الندى وبلّ الصدى** بقوله: "واستغنيت بتنبيهي على امتناع التّوسّط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التّقدّم؛ لأنّ امتناع الأسهَل يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس. ولا يلزم من ذِكْرى توسيطَهُم الظّرف والمجرور أن يكونوا يُجيزون تقديمه؛ لأنّه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره "[4].

ومن جهة أخرى فقد أشار ابن هشام إلى شرط إعمال هذه الحروف بقوله: "ويُشتَرطُ لإعمال هذه الحروف شرطٌ، وهو ألّا تقترن بها مَا الحرفية فإنْ اقترنت بها زال اختصالها [اختصاصها] بالجمل الاسمية، وصارت حرف ابتداء تدخل على كلّ من الجملتين، ووجب إبطال العمل لزوال الاختصاص، فمن دخولها على الجمل [الجملة] الاسمية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النّساء/ 171] (...) ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر/ 28]"[5]، وهذا الأمر تُعنى به كلّ الحروف باستثناء ليْتَ، حيث يقول ابن هشام في ذلك موافقًا النّحويين إنّه "يجوز فيها الإعمال والإهمال فأمّا الإعمال؛ فلأنّهم وصلوها و لم يُزِيلوها عن اختصاصها بالاسمية [فـــ] لا يقولون: لَيْتَمَا قَالَ زَيْدٌ.

[1] – ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص223، 224.
[2] – ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص210.
[3] – ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص94.
[4] – ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص225.
[5] – ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص40، 41.

وأمّا الإهمال فبالحمل على أخواتها"[1]، لذلك فإنّ لَيْتَمَا إذا نصبت الاسم الذي يليها فإنّها عاملة وإذا رفعته فإنّها مهملة.

ج- شبه المشبه بالمفعول بمعية عامله بمفعول اسم الفاعل: إذا حُذِف نون اسم الفاعل المُجرّد من ال الموصولة أو تنوينه، فإنّ الذي يليه مضاف إليه؛ لأنّه عِوض من النون أو التنوين، وإذا اتّصل اسم الفاعل بـــ ال الموصولة، فهو في محل الفعل، والأصل في الفعل العمل، لذلك فإنّ الاسم الذي يليه منصوب على المفعولية[2]، وفي هذا السياق أشار ابن هشام إلى أنّ ضمائر النّصب والجرّ "في محلّ نصب، وذلك نحو: الضَّارِبكَ، والضَّارِبَه على قول سيبويه؛ لأنّه لا يُضاف الوصف الذي بـــ ال إلى عارٍ منها، ونحو قولهم: لَا عَهْدَ لِي بأَلْأَمَ قَفًا مِنْهُ ولَا أَوْضَعَهُ بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضّاربه إلّا أنّ ذلك مفعول، وهذا مشبّه بالمفعول؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعًا، وليست مضافًا إليها وإلّا لخفض أَوْضَع بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْيَض الوَجْه لَا أَحْمَره فإنْ فتحت الرّاء فالهاء منصوبة المحلّ، وإنْ كسرتها فهي مجرورته"[3].

فابن هشام عدّ الضمير المتّصل باسم الفاعل المقترن بـــ ال في محلّ نصب مفعول به، "بدلالة أنّ المُظهر إذا وقع ها هنا كان منصوبا و لم يجُز فيه الجرّ"[4]، والذي يُؤكّد ذلك أنّ اسم الفاعل المقترن بـــ ال هو في حكم الفعل العامل، "وإذا كان كذلك لم تجز إضافته؛ لأنّ اسم الفاعل جملة، فلا تجوز إضافتها كما لا تجوز إضافة الجمل"[5].

ومن جهة أخرى فإنّ ابن هشام من خلال كلامه السابق رأى أنّ أَوْضَعَ اسم تفضيل نصب ما بعده على أنّه مشبه بالمفعول لأنّه مفتوح الآخر، والممنوع من الصرف إذا أُضيف جُرّ، و لم يجز عدّ معموله ها هنا تمييزا؛ لأنّ التمييز لا يكون ضميرًا، ولا يُمكن إعرابه مفعولا؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب مفعولا لضعف شبهه بالفعل واسم الفاعل، وإذا تُوهّم تعدّيه قُدّر

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص42، 43.
[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص186، 187.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص774، 775.
[4]- الفارسي، المسائل البصريات، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985، ص861.
[5]- المصدر نفسه، ص865.

للمنصوب فعلٌ يدل عليه[1]، ولكن لا يُمكن تقدير فعل ناصب ها هنا، لأنّ الضمير متصل باسم التّفضيل، فلم يكن ثمّة بدٌّ إلّا إعمال هذا الأخير وعدّ الضمير مشبهًا بالمفعول، وإن كان النّحاة قد أجمعوا على أنّ اسم التفضيل لا ينصب شِبْه المفعول بخلاف الصفة المشبهة، حيث إنّه لم يُحمل عليها في هذا الأمر لانحطاطه عنها، خاصّة أنّ نصب الصفة المشبهة شبه المفعول فرع الفرع[2]، إلّا أنّه لم يوجد مخرج لذلك غير هذا المخرج، وعلى هذا ساوى ابن هشام بين اسم التفضيل والصفة المشبهة المتّصلين بضمير على الرغم من أنّ المطّرد في الصّفة المشبّهة إذا كانت متصلة بضمير أن تعمل "فيه جرّ بالإضافة إنْ باشَرَته وخلَت من ال، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيلِهِ، ونصب إن فُصِلت أو قُرِنت بـــ ال؛ فالأول نحو: هُمْ أَحْسَنُ وُجُوهًا وَأَنْضَرُهُمُوهَا، والثاني نحو: الحَسَنُ الوَجْهِ الجَمِيلُهُ"[3].

وقد ساوى ابن هشام بين الصفة المشبهة واسم التفضيل في هذا الأمر لأنّهما لا ينصبان المفعول بالأصالة، فهما مشتقان من الأفعال اللازمة، إلّا أنّ الفرق بينهما هو أنّه يجوز للصّفة المشبّهة نصب المشبّه بالمفعول إذا كان اسما ظاهرا، لأنّها في الأصل تكون رافعة له، بخلاف اسم التفضل الذي لا يرفع إلّا ضميرا مستترا، لذلك فإنّها ستكون بحاجة إلى المشبّه بالمفعول من حيث المعنى على الرغم من اكتسائه صورة الفضلة، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصّفة المشبّهة، (...)، ومثال ذلك قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ بالنّصب أو بالجرّ؛ والأصل وَجْهُهُ بالرّفع؛ لأنّه فاعل في المعنى؛ إذ الحُسنُ في الحقيقة إنّما هو للوجه، ولكنّك أردت المبالغة فحوّلت الإسناد إلى ضمير زَيْد، فجعلت زَيْدًا نفسه حَسَنا، وأخّرت الوَجْهَ فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأنّ العامل وهو حَسَنٌ طالبٌ له من حيث المعنى؛ لأنّه معموله الأصلي، ولا يصحّ أن ترفعه على الفاعلية ــوالحالة هذهــ لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا؛ لأنّ ضَارِبًا طالب له، ولا يصحّ أن ترفعه على الفاعليّة، فنُصِب لذلك"[4].

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص68. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص787، 788.

[2]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص787، 788.

[3]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص362.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص406، 407.

فإذا كانت الصفة المشبّهة من مؤّهلاتها نصب الاسم الظاهر على أنّه مشبّه بمفعول اسم الفاعل فهذا يعني أنّه يجوز لها نصب الضمير المتّصل على أنّه كذلك حملا له على الاسم الظاهر سواء اقترنت الصفة المشبّهة بـــ ال أو لم تقترن، إلّا أنّ النّحاة لم يُجوِّزوا ذلك إذا كانت الصفة المشبهة مجرّدة من ال إلّا الكسائي، ووافقه في ذلك ابن مالك[1] وابن هشام، والدليل على ما ذهبوا إليه القول الذي رُوي عن العرب والذي ذُكِر آنفًا، خاصّة أنّ هذا الأمر قد ثبت في اسم التفضيل الذي هو أحطّ شأنا من الصفة المشبّهة، والذي ليس من شأنّه أن ينصب مشبّها بالمفعول.

خامسا- التعليل بعلّة الاستئناس: علة الاستئناس من العلل القياسية التي علّل بها ابن هشام، "وهي علّة لغويّة تُبرِّر وتُعلِّل لاستعمال من استعمالات العرب بوجود استعمال مشابه له"[2]، وأمثلة ذلك ما ورد في مؤلفات ابن هشام:

1- التعليل بعلّة الاستئناس في الحالات الإعرابية: يتمثّل في:

حمل الجزم على النصب في الأفعال في مقابل حمل الجر على النصب في الأسماء: قال ابن هشام في إعراب الأمثلة الخمسة موافقاً الجمهور: "فهذه الأمثلة علامة رفعها ثبوت النّون، وعلامة جزمها ونصبها حذف النّون، تقول: هُمَا يَفْعَلَانِ، ولَمْ يَفْعَلَانِ [يَفْعَلَا] ولَنْ يَفْعَلَا [إذ] حملوا النّصب على الجزم، كما حملوه على الجرّ في المثنّى، وجمع المذكّر السّالم؛ لأنّ الجزم نظير الجرّ في الاختصاص، وتَفْعَلَانِ كـــالزَّيْدَانِ ويَفْعَلُونَ كالزَّيْدُونَ، وتَفْعَلِينَ كـــالزَّيْدِينَ"[3].

وقد حُمِل الجزم على النّصب في جزم الأفعال الخمسة كما حُمِل الجرّ على النّصب في المثنى والجمع، لأنّ الجزم في الأفعال يُقابل الجرّ في الأسماء، حيث لم تُجزم الأسماء؛ "لتمكنّها وللحاق التّنوين [بها]، فإذا ذهب التّنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة"[4]، لأنّ الجزم هو حذف للحركة، والتنوين تابع للحركة، فإذا سقطت الحركة سقط معها التنوين[5]، لـــ"أنّك لو أردت جزم جَعْفَر لزمك إسكان الراء، وبعدها التّنوين، فكان يلزم حذف التّنوين،

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص93.

[2]- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999، ص294.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص324.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص14.

[5]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص25، 26.

لأنّه ساكن وقبله الرّاء ساكنة، فكان يختلّ الاسم لذلك. ومع ذلك فإنّه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكنًا، نحو زَيْد وبَكْر وما أشبه ذلك، فلو جُزم هذا النّوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يكن ذلك"[1]، ولم تُجرّ الأفعال، وبالأخصّ الأفعال المضارعة؛ "لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين"[2]، والجر والتنوين ميزتان من مُميّزات الاسم، لذلك امتنع الجر في الأفعال.

2- التعليل بعلّة الاستئناس في الأسماء: سنتناول في هذا العنصر إثبات حالة خاصة بالمفردة في إطار التركيب، بوجود حالة مشابهة لها، وأهم المسائل التي رصدناها في مؤلفات ابن هشام فيما يخص هذا العنصر هي:

أ- شبه نائب الفاعل المجرور بحرف جرّ أصلي بالفاعل المجرور بحرف جرّ زائد: إذا حُذِف الفاعل ناب عنه المفعول إنْ وُجِد، وقد رأى ابن هشام أنّ للمفعول به الأولوية في النيابة على غيره معلّلا ذلك بقوله: "والمفعول به عند المُحقِّقين مُقدَّم في النّيابة على غيره وجوبا؛ لأنّه قد يكون فاعلا في المعنى كقولك: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِينَارًا ألا ترى أنّه آخذ؟ وأوضح من هذا ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا لأنّ الفعل صادر من زَيد وعمرو؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتّى إنّ بعضهم جوّز في هذا المفعول أنْ يُرفع وصفه فيقول: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الجَاهِلُ لأنّه نعت المرفوع في المعنى"[3].

فإنْ لم يوجد المفعول به ناب عن الفاعل المصدر أو الظرف بشرط أن يكونا متصرّفين مختصّين، وإنْ لم يوجد كلّ من المصدر والظرف ناب عنه الاسم المجرور، وفي ذلك يقول ابن هشام: "وقولنا: والمجرور تنبيه على أنّك إذا قلت: مُرَّ بِزَيْدٍ فالذي تُقدّره في موضع رفع هو نفس الاسم المجرور كما أنّك إذا قلت في باب الفاعل: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ كان المحكوم على موضعه بالرفع إنّما هو أحد هذا قول البصريين، وقد صرّح به المنصف [المُصنّف]، ولقد أبعد الفراء في قوله: إنّ الجار نفسه في موضع رفع لأنّ الحروف لا حظّ لها في الإعراب لا لفظا ولا محلا.

[1]- الزّجاجي، في علل النّحو، ص102.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص14.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص191، 192.

وقال ابن مالك: إنّ النائب عن الفاعل مجموع الجار والمجرور ولا يظهر. وقال قوم: النائب ضمير مستتر، ثم اختلفوا على مَنْ يعود ذلك الضمير ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم عليها حُجّة، ولا يشهد بها ذوق فلا نطيل بها"[1].

فوجه التناظر بين التركيبين هو أنّ الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد محلّه الإعرابي الرفع، وكذا المجرور بحرف جرّ أصلي محلّ الرّفع لأنّه نائب عن الفاعل، والفاعل مرفوع، ولكنّ الفرق بين التركيبين هو عدم جواز رفع تابع الاسم المجرور النائب عن الفاعل تِبعا لمحله؛ لأنّه لا يجوز رفعه في حال إسقاط حرف الجر، فيُقال: مُرَّ زَيْدٌ، بخلاف تابع الفاعل المجرور بحرف جر زائد فإنّه يجوز رفعه تبعا لمحلّ متبوعه، نظرا لجواز رفع هذا الأخير في حال الاستغناء عن جارّه[2].

ب- شبه المصدر ريث بأسماء الزمان: أشار ابن هشام في حديثه عن الأسماء الملازمة للإضافة إلى اسم ليس من هذه الأسماء، ولكنّه عُومل معاملتها، وهو رَيْثَ، حيث قال فيه: "أمّا رَيْثَ فهي مصدر رَاثَ إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزّمان في التّوقيت كقولك: جِئْتُكَ صَلَاةَ العَصْرِ"[3].

أي بمَا أنّ رَيْثَ متضمّن معنى الزمّان جازت إضافته إلى جملة فعلية حملا له على أسماء الزّمان، حيث يكون فعله في الأغلب مُقترنا بحرف مصدري تمييزًا له عن تلك الأسماء[4]، خاصة وأنّ هناك مناسبة بين المصادر وظروف الزمان، والتي تتمثل في نيابة الأوّل عن الثاني، لذلك جاز في رَيْثَ "ما جاز في الزّمان [أي] أنّه مبنيّ كسائر أسماء الزّمان المضافة إلى الفعل المبنيّ"[5]؛ لأنّ أسماء الزّمان المبهمة إذا أُضيفت إلى جملة جوازًا، جاز بناؤها إذا كان صدرها مبنيًا، وجاز إعرابها إذا كان صدرها معربًا[6].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص400.

[2]- ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص183.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص484.

[4]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص407.

[5]- السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص156.

[6]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص115. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص59، 60.

ج- **شبه عطف البيان بالنعت:** قال ابن هشام في عطف البيان: "ومنع كثير من النّحويين كونَ عطف البيان نكرة تابعاً للنكرة، والصّحيح الجواز، وقد خُرِّجَ على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ**﴾ [إبراهيم/ 16]"[1]، وقال أيضا في كتابه **شرح اللمحة البدرية:** "وعن البصريين أنّه ومتبوعه لا يكونان إلّا معرفتين، والصحيح خِلافه"[2].

فابن هشام احتجّ على صحة مذهبه بما ورد في القرآن الكريم، وقد وافق في ذلك الكوفيين الذين رأوا أنّ "عطف البيان في الجوامد كالنّعت في المشتقّات، فيكون في المعارف والنّكرات"[3]، لذلك فإنّه يُشبهها "في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة"[4]. نكرة"[4].

أمّا المانعون فقد احتجوا "بأنّ الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لا يصحّ أن يُبيَّن بها غيرُها، لأنّها مجهولة، ولا يُبيَّن مجهول بمجهول"[5]، وقد دُحِض ما ذهبوا إليه بأنّه إذا كانت "الحاجة داعية إليه في المعرفتين فهي في النّكرتين أشدّ، لأنّ النّكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يُبيّنها من المعرفة"[6]، وبهذا يترجّح مذهب الكوفيين.

وبناء على هذا اشترط ابن هشام في عطف البيان "ألّا يكون هو ولا متبوعه مُضمرًا؛ لأنّ عطف البيان ــكما صرّحــ كالنّعت، والضّمير لا يُنعت ولا يُنْعَتُ به"[7]، وقال أيضًا في كتابه **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** إنّ "العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، لأنّه في الجوامد نظير النّعت في المشتق"[8].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص421.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص306.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص655.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص346.

[5]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص132.

[6]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص326.

[7]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص307.

[8]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص526.

فالأحكام المتعلّقة بعطف البيان هي نفسها الأحكام المتعلّقة بالصفة؛ لكونه يُشبهها "في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله"[1]، والدليل على ذلك حمل عطف البيان مرّة على اللفظ ومرّة على الموضع كحال الصفة في تابع المُنادى، ومثال ذلك قول الشاعر[2]:

إِنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا[3].

"لأنّ نَصْرًا الثاني مرفوع، والثالث منصوب، فلا يجوز فيهما أن يكونا بَدَلَيْنِ؛ لأنّه لا يجوز يَا نَصْرٌ بالرّفع، ولا يَا نَصْرًا بالنّصب، قالوا: وإنّما نَصْر الأول عطف بيان على اللفظ، والثاني عطف بيان على المحل"[4].

ولقد أشار ابن مالك إلى توهّم بعض النّحاة وجعلهم عطف البيان أخصّ من متبوعه، وقد ردّ عليهم بأنّ عطف البيان جارٍ مجرى النعت، والنّعت لا يشترط فيه ذلك، لذلك فإنّ عطف البيان لا يقتضي ذلك، وإنّما يُكمِّل متبوعه، والدليل على ذلك جعل سيبويه ذَا الجُمَّةِ في قولك: يَا هَذَا ذَا الجُمَّةِ عطف بيان على الرغم من أنّ متبوعه اسم الإشارة أخصّ منه[5].

3- **التعليل بعلّة الاستئناس في الحروف:** سنتحدّث في هذا العنصر عن تعليل ابن هشام عملَ حرف أو إهماله بوجود حالة مشابهة له.

أ- شبه لَعَلَّ بحروف الجرّ الزائدة: الأصل في لَعَلَّ أن تنصب الاسم وترفع الخبر، إلّا أنّها قد تكون حرفا زائدا فتجر المبتدأ لفظًا في لغة بني عُقَيل، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في حديثه عن أنواع لَعَلَّ بقوله: "الثاني: لَعَلَّ في لغة عُقَيْل؛ لأنّها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أنّ مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال[6]:

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص218.

[2]- هذا الشاهد من الرجز، وهو لـــ رؤبة بن العجاج، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

إِنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا. رؤبة بن العجاج، الديوان، ص174.

[3]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص928.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص445.

[5]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص533، 534.

[6]- هذا الشاهد من الطويل، وقد نسبه السيوطي لـــ كعب بن سعد الغنوي موردًا صدره بهذا الشكل:

فَقُلْتُ: اُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص691، 692. وقد أورد البغدادي صدر هذا الشاهد في شرحه لأبيات مغني اللبيب بهذا الشكل: فَقُلْتُ: اُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ ثَانِيًا. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج5، 166. كما أنّه أورد صدره في الخزانة بهذا الشكل: فَقُلْتُ: اُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج10، ص426، 434.

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ. ولأنّها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التّوقّع، كما دخلت لَيْتَ لإفادة معنى التّمنّي"[1]، وقوله أيضًا في موضع آخر: "اعلم أنّ مجرور لعلّ في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لَعَلَّ منزلة الجار الزائد نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ بجامع ما بينهما من عدم التّعلّق بعامل، (...)، ومثله لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا على قول سيبويه إنّ لَوْلَا جارة، وقولك: رُبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ"[2].

فابن هشام قد حمل لَعَلّ على حروف الجر الزائدة في جرّ المبتدأ لفظًا، إلّا أنّ أبا علي الفارسي رفض هذا المذهب، وأدرج لَعَلَّ ضمن الحروف المشبهة بالأفعال التي تُخفّف وتبقى على عملها، وقد برّر تضعيف لامها بإدغام لام الجرّ المفتوحة فيها، أمّا اسمها فقد قدّره بضمير شأن أو قصة، وخبرها جملة، فيكون تقدير الكلام في قول الشاعر: لَعَلَهُ لَأَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ، على أساس أنّ هناك مَنْ يفتح لام الجر مع الظاهر[3]، وقد ضعّف المرادي تخريج أبي علي من ثلاثة أوجه: "أحدها أنّ تخفيف لَعَلَّ لم يُسمع في [غير] هذا البيت. والثاني أنّها لا تعمل في ضمير الشأن. والثالث أنّ فتح لام الجر مع الظاهر شاذ"[4]، أمّا ابن هشام فقد رفض تخريج أبي علي نظرًا لكثرة تكلّفه وثبوت جرّ بني عُقيل للمبتدأ لفظا دون المحل[5].

ب- شبه ها التنبيه بواو رُبَّ: رأى البصريون أنّه إذا حُذف كلّ من فعل القسم وحرف القسم نُصِب المُقسم به بفعل مُضمَر•، وإذا كان المُقسم به لفظ الجلالة جاز جرّه بقطع همزة لفظ الجلالة، نحو: ألله لَأَفْعَلَنَّ، أو بهمزة مفتوحة، نحو آللهِ لأَفْعَلَنَّ، أو بـــ هَا التنبيه سواء كانت ثابتة الألف أو لا، وسواء وُصلت ألف لفظ الجلالة أو قطِعت، نحو هَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وهَا اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وهَا أللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وهَألله لَأَفْعَلَنَّ، حيث إنّ جرّ المُقسم به يكون بحرف الجرّ المحذوف، وهذه الحروف نابت عنه في المحل لا في العمل، خلافًا للأخفش الذي رأى أنّ العِوَض هو العامل في

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص508.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص316.

[3]- ينظر، الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص74، 75.

[4]- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص585.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص316.

•- يُقدّر الفعل النّاصب بـــ أُلْزِمُ كقولك في يَمِينَ اللهِ: أُلْزِمُ نَفْسِي يَمِينَ اللهِ، أمّا إذا كان المُقسَم به لفظ الجلالة الله فإنّه يُقدَّر مضافا إليه حلّ محلّ المضاف المحذوف يَمِين. ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1766.

المُقسم به[1]، والذي يُؤيِّد كلامه أنّ كلّ من الواو والتّاء حروف قسم على الرغم من أنّ الواو هي تعويض للباء، والتاء هي تعويض للواو[2].

وقد قال ابن هشام في حديثه عن ها التنبيه واستخدامها في القسم: "الصّواب أن لا تُعَدّ في حروف الجرّ فإنّ [لأنّ] الجارّ على الأصح حرف القسم، وهي سادّة مسدّه لفظًا كما سدّت الواو مسدّ رُبَّ في قوله[3]: وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ"[4]، وقد أشار أيضا في حديثه عن الهمزة الجارة سواء كانت للاستفهام أو لقطع همزة اسم الجلالة إلى أنّ الراجح عدّها عوضا عن حرف الجرّ المحذوف لا كونها جارّة[5].

فابن هشام وافق البصريين في توجّههم مُشبّها الهاء في نيابتها عن محل حرف القسم بالواو التي تحلّ محلّ رُبَّ؛ لأنّ الواو هنا ليست عِوضًا عن رُبَّ في العمل كما ظنّ بعض النّحاة، والدليل على ذلك بقاء عملها وهي محذوفة بدون ذكر الواو[6]، حيث قال ابن هشام في ذلك: "وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد بَلْ قليلًا، وبدونهنّ أقل"[7]، لأنّ إعمال إعمال الحرف المختصّ مضمرًا أفضل من إعمال حرف مشترك بين الأفعال والأسماء[8]، لذلك ثبت أنّ الهاء أيضًا ليست عاملة وليست من حروف القسم، وإنّما قد تحلّ محلّ حرف القسم المحذوف.

وخلاصة القول في هذا الفصل أنّه لا يُحمل المقيس على المقيس عليه إلّا لعلّة جامعة بينهما، وفي الغالب تكون هذه العلة علّة شبه، وقد تجلّت هذه العلّة في مؤلفات ابن هشام بأشكال مختلفة تبرِّر انتقال حكم هو خاص بالمقيس عليه إلى المقيس كما في علّة الشبه اللفظي

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص199، 200. ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1767، 1768.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص200.

[3]- هذا الشاهد لـــ امرئ القيس، وهو من الطويل، وعجزه: عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي. امرؤ القيس، الديوان، ص117.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص254، 255.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص256.

[6]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص269.

[7]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص156.

[8]- ينظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص170.

وعلّة الشبه المعنوي وعلّة الشبه اللفظي والمعنوي وعلّة الشبه الاستعمالي، أو تُبرِّرُ وجود استعمال ما بوجود استعمال مشابه له كما في علّة الاستئناس.

الفصل الثالث:

تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في أركان الإسناد

الإنسان بطبعه يميل إلى الخفّة، فـــ "إذا تعارض مبدأ الخِفّة مع العقل، يكون جانب الخِفّة أرجح وأقرب إلى الوُجدان، ويبدو أنّ هذا هو سرّ اختلاف القبائل في لهجاتها"[1]، والعبارة البليغة هي التي يستطيع بها صاحبها توصيل فكرة ما بكمّ قليل من المفردات، و"هو جلّ مقصَد العرب وعليه مَبنَى أكثر كلامهم"[2]، والوسيلة المُعتمَدة في ذلك هي الحذفُ الذي لا يدفع بمعنى التّركيب إلى الغموض أو يُخِلّ به، والهدف منه هو "بعث الفكر وتنشيط الخيال، وإثارة الانتباه؛ ليقع السّامع على مراد الكلام، ويستنبط معناه من القرائن والأحوال، وخير الكلام ما يدفعك إلى التّفكير، ويستفزّ حِسّك وملكاتك، وكُلّما كان أقدر على تنشيط هذه القُدرات كان أدخل في القلب، وأمسّ بسرائر النّفس المشغوفة دائما بالأشياء التي تُومِض ولا تتجلّى، وتتقنّع ولا تتبذّل"[3].

وقد قال ابن هشام في الحذف الذي يُعنى به النّحوي: "الحذف الذي يلزم النّحويّ النّظر فيه هو ما اقتضته الصّناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت/ 61] ونحو: ﴿قَالُواْ خَيۡرًا﴾ [النحل/ 30] ونحو: خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ وأمّا قولهم في نحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل/ 81]: إنّ التقدير والبَرْدَ، نحو: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء/ 22]: إنّ التّقدير وَلَمْ تَعْبُدْنِي، ففضول في فنّ النّحو، وإنّما ذلك للمُفسِّر، وكذا قولهم: يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنّه تطفّل منهم على صناعة البيان"[4].

وقد نصّ ابن هشام على شروط الحذف في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ورأى أنّه لا يجوز الحذف إلّا إنْ وجِد دليل• سواء كان صناعيّا أو غير صناعي، وألّا يكون

[1]- أحمد عفيفي، ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996، ص84.

[2]- السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج1، ص70.

[3]- محمد محمد أبو موسى، خصائص التّراكيب _دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني_، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996، ص160.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص748.

•- قال ابن هشام في حديثه عن الحذف: "تنبيهان: أحدهما: أنّ دليل الحذف نوعان؛ أحدهما: غير صناعي، وتنقسم إلى حاليّ ومقالي، كما تقدّم، والثاني: صناعي، وهذا يختصّ بمعرفته النّحويون؛ لأنّه إنّما عُرِف من جهة الصّناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: (لا أُقسِم بيوم القيامة) إنّ التقدير: لَأَنَا أُقْسِمُ؛ وذلك لأنّ فعل الحال لا يُقسَم عليه في قول البصريين؛ وفي قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ إنّ التقدير: وَأَنَا أَصُكُّ، لأنّ واو الحال لا

المحذوف كالجزء من غيره، وألّا يكون مُؤكَّدا، ولا مُختصرا فيؤدّي حذفه إلى اختصار المُختَصر، وألّا يكون عاملا ضعيفا ولا عوضا عن شيء، وألّا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل في غيره، ثمّ قطعه عنه، وألّا يؤدّي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي[1].

لذلك فإنّ الحذف يُستشفّ من السياق، والشاعر لا يكتفي بالملفوظ فقط لإيصال فكرته، لأنّه "يُعوّل على السياق كثيرا بل إنّ اللغة في معظم دلالاتها إنّما تعتمد على السّياق، أَلَسْتَ ترى الشّعراء يأتون بالجمل مُثبتة وهم يُريدونها منفيّة ثِقة منهم بفهم السّامع واعتمادا على السّياق"[2].

وبهذا يتعيّن الحذف في التركيب الذي يتكون من كلمة واحدة ملفوظة إذا كان الكلام مفيدا؛ لأنّ الكلام البسيط الذي يحمل فائدة يتكون أقلّ شيء من كلمتين، والمحذوف ها هنا لا يُحذف إلّا لوجود دليل عليه.

ويجدر بنا في هذا المقام التنبيه على أنّه من خلال تقصينا لمظاهر الحذف في مؤلّفات ابن هشام وجدنا أنّ علة الحذف غير مرتبطة عنده بوجود الدليل فحسب، بل هي مرتبطة بدواع أُخر، كالاطّراد الناتج عن كثرة الاستعمال والطول والاستغناء...، وهذا ما سنراه جليا في عناصر هذا الفصل.

أولا- التعليل بعلّة حذف المسند إليه: تتكون الجملة البسيطة من كلمتين إمّا من اسمين في الجملة الاسمية، وهما المبتدأ والخبر، حيث يُسند الثاني إلى الأوّل، وإمّا من فعل وفاعل، إذْ لا يُسمّى الفاعل بهذا المصطلح إلّا إذا قام بالفعل، لذلك فهو الذي يُسنَد إليه الفعل، وبناء على هذا فإنّ المبتدأ والفاعل بمنزلة واحدة، وإنْ كان هناك اختلاف بينهما.

ويكثر الحذف في أحد ركني الجملة الاسميّة، ولا يكون في أحد ركني الجملة الفعلية إلّا قليلا، لأنّ تلازم الفعل والفاعل أشدّ من تلازم المبتدأ والخبر، ومن جهة أخرى فإنّ المبتدأ هو نفسه الخبر كما أشار إلى ذلك ابن هشام بقوله: "إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي

تدخل على المضارع المُثبت الخالي من قَدْ؛ وفي إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ: إنّ التقدير: أَمْ هِيَ شَاءٌ؛ لأنّ أمْ المنقطعة لا تعطف إلّا الجمل، (...) التنبيه الثاني: شرط الدليل اللفظي أنْ يكون طبق المحذوف". ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص[694- 696].

[1]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص[692- 700].

[2]- محمد محمد أبو موسى، خصائص التّراكيب _دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني_، ص156.

فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا؛ فالثاني أولى لأنّ المبتدأ عين الخبر؛ فالمحذوف عين الثابت؛ فيكون الحذف كلا حذف، فأمّا الفعل فإنّه غير الفاعل.

اللهمّ إلّا أن يُعتضد الأوّل برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه، أو بموضع آت على طريقته.

فالأوّل كقراءة شعبة ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ [النور/ 36] بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الشورى/ 3] بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام/ 137] ببناء زُيِّنَ للمفعول، ورفع القتل والشّركاء، وكقوله[1]:

لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومَه [لِخُصُومَةٍ] وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ.

فيمن رواه مبنيا للمفعول، فإنّ التّقدير يُسبِّحُهُ رِجَالٌ، ويُوحِيه اللهُ، وزَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ، ويَبْكِيهِ ضَارِعٌ، ولا تُقدّر هذه المرفوعات مبتدآت حُذفت أخبارها، لأنّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليّتها في رواية مَنْ بنى الفعل فيهنّ للفاعل"[2]، ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف/ 87] فلا يُقدّر: لَيَقُولنَّ: اللهُ خَلَقَهُمْ، بل خَلَقَهُمْ اللهُ؛ لمجيء ذلك في شِبه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الزخرف/ 9] وفي مواضع آتية على طريقته نحو:

[1] – هذا البيت من الطويل، وهو منسوب لـــ نُهشل بن حرّي، وقد أورده البغدادي بهذا الشكل:

لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ.

انظر، البغدادي، شرح شواهد مغني اللبيب، ج7، ص295، 296. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج1، ص303، 309.

[2] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص710، 711.

﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَـٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم/ 3] ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾ [يس/ 78، 79]"[1].

فالمراد من النوع الثالث أنّ جملة الجواب تكون مطابقة لجملة الاستفهام في الاسمية والفعلية، ولهذا فإنّه يُقدّر حذف الفعل أَتَى في قولك: زَيْدٌ إذا ورد جوابا لقولك: مَنْ أَتَى؟[2]

1- حذف المبتدأ: بما أنّ المبتدأ يطّرد حذفه بخلاف الفاعل فإنّنا سنستهلّ به حديثنا، وقد قال عبد القاهر الجرجاني في حذفه: "وإذ عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ، فاعلم أنّ ذلك سبيله في كلّ شيء، فما من اسم أو فعل تجده قد حُذِف، ثمّ أُصيب به موضعه، وحُذِف في الحال ينبغي أن يُحذف فيها، إلّا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النّفس أولى وآنس من النطق به"[3]، وقد قال ابن هشام في أحكام المبتدأ: "الثالث الإثبات وجوبا إذا لم يدلّ عليه دليل؛ لأنّ الحكم على ما لا شعور به عبث لعدم إفادته، وقد يُحذف للدليل عليه جوازا، ووجوبا"[4]، وقد رأى أنّ الذي يسوّغ حذفه هو موافقته للخبر في المعنى[5]، ولهذا قال في حذفه: "يكثُرُ ذلك في جَوَاب الاستفهام نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ﴾ [الهمزة/ 5، 6] أي هِيَ نَارُ اللَّهِ (...). وبعد فاء الجواب نحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت/ 46] أي فعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ وإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [البقرة/ 220] أي فَهُمْ إِخْوَانُكُمْ ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة/ 265] ﴿وَإِنَّ مَّسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت/ 49] ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة/ 282] أي فَالشَّاهِدُ، وقرأ ابن مسعود ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة/ 118].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص711.

[2]- ينظر، الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ج2، ص254.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص152، 153.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص408.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص710.

وبعد القول نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان/ 5] ﴿إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات/ 52]"[1].

فحذف المبتدأ جائز في جواب الاستفهام وبعد فاء الجزاء وبعد فعل القول لوجود قرينة لفظية دالة عليه[2]، ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "وبعد ما الخبر صفةٌ له في المعنى نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة/ 112] ونحو: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ [البقرة/ 18]. ووقع في غير ذلك أيضا نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ* مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ [آل عمران/ 196، 197] (...) ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞ﴾ [الأحقاف/ 35] أي هَذَا بَلَاغٌ، وقد صرّح به في ﴿هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم/ 52] ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور/ 1] أي هَذِهِ سُورَةٌ"[3].

فهذا القول إشارة إلى جواز حذف المبتدأ في الكلام المُستأنف، لأنّه "من المواضع التي يطّرد فيها حذف المبتدأ، القطع والاستئناف، يبدأون بذكر الرّجل، ويُقدِّمون بعض أمره، ثمّ يدعون الكلام الأوّل، ويستأنفون كلاما آخر. وإذا فعلوا ذلك، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ"[4]، لذلك قدّر ابن هشام في الآية الأولى هاتين المفردتين التّائبون العابدون وما بعدهما أخبارا لمبتدأ محذوف تقديره هُمْ، وقدّر في الآية الثانية هذه المفردات صُمّ بُكْم عُميٌ أخبارا لمبتدأ محذوف تقديره هُمْ كذلك، وقد جاز حذف المبتدأ في هاتين الآيتين لأنّ هذه الأخبار صفة للاسم الأوّل في المعنى، وقد قُدِّر المبتدأ المحذوف "بالضمير لئلا يتوهّم المغايرة"[5]، ويبدو أنّ الشرط الثاني لحذف المبتدأ في هذه الحالة من خلال تمثيل ابن هشام بهاتين الآيتين هو تعدّد الخبر، كقول حسان بن ثابت[6]:

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص723، 724.

[2]- ينظر، طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1998، ص[200- 202].

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص724.

[4]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص147.

[5]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص486.

[6]- هذا الشاهد لـــ حسّان بن ثابت، وهو من الكامل. حسان بن ثابت، الديوان، تح: عبد أ مهنّا، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط2، 1994، ص184.

بِيضُ الوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الأُنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ.

إلّا أنّ الزّجاج أجاز كون التائبين مبتدأ وما بعده صفات على أساس أنّ الخبر محذوف لقوله في آية التّوبة: "التّائبون العابدون رفع بالابتداء، وخبره مُضمَر، المعنى التَّائِبُون العَابِدُونَ إلى آخر الآية لَهُمْ الجَنَّةُ أَيْضا، أي مَنْ لَمْ يُجاهده غير مُعانِد ولا قاصد لترك الجهاد، لأنّ بعض المسلمين يُجزَى عن بعضٍ في الجهاد. فَمَنْ كانت هذه صفته فله الجنّة أيضا"[1]، أمّا الزّمخشري فقد رجّح رفع هذه الأسماء على أساس أنّها أخبار لمبتدأ محذوف تقديره هُمْ إذا أُرِيد قطع النعت، إلّا أنّه أجاز أن يكون التّائبون مبتدأ وأخباره ما بعده[2].

أمّا المبتدأ في الآية الثالثة فتقديره ذلك "أي: ذَلِكَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وهو التّقلّب في البلاد"[3]، وتقديره في الآية الرابعة: هَذَا الكَلَامُ، لأنّ لفظة بَلاغ في هذه الآية تصلح لأن تكون خبرا لما سبق[4]، خاصّة أنّ تمثيل ابن هشام بهذه الآيات يُبيّن علاقة التركيب المُستأنف بالذي قبله في المعنى، أمّا السُورَة في الآية الأخيرة فهي "خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هَذِه، وليس هناك من لفظ مُتقدّم يدلّ على المحذوف المُقدّر"[5]، فالجملة هنا ابتُدِئ بها، وهي والجملة الاستئنافية المُنقَطِعة عمّا قبلها من حيث المعنى بمنزلة واحدة.

ومن الحالات التي أشار إليها ابن هشام والتي يُحذف فيها المبتدأ، هي إذا كان ضميرا عائدا على الاسم الموصول، وفي ذلك يقول: "ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد، فلا يُحذف في نحو: جَاءَ اللّذانِ قَامَا أو ضُرِبَا لأنّه غير مبتدأ، ولا في نحو: جَاءَ الذِي هُوَ يَقُومُ أو هُوَ فِي الدَّارِ لأنّ الخبر غير مفرد؛ فإذا حُذِف الضمير لم يدل دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم/

[1]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص471، 472.

[2]- ينظر، الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص216.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص490.

[4]- ينظر، طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص205.

[5]- المرجع نفسه، ص200.

69]، ونحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ﴾ [الزخرف/ 84]، أي هُوَ إِلَهٌ فِي السَّمَاءِ، أي مَعْبُودٌ فِيها، ولا يكثر الحذف في صلة غير أيٍّ إلّا إذا طالت الصلة"[1].

ومفاد هذا الكلام "أنّ الصلة على ضربين جملة، وشبه جملة"[2]، وهذا يعني أنّه إذا ولي الاسم الموصول مفردٌ دلّ على وجود الحذف؛ "لأنّ المفرد لا يصلح لأن يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيُعلمَ أنّ أحد الجزءين [الجزئين] محذوف، وإن كان الخبر جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا لم يجز حذفه، لأنّه لو حُذِف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأنّ الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لأن يكون صلة كاملة"[3]، ولكنّ هذا الحذف خاصّ بمبتدأ صلة أيّ لذلك وجب بناؤها وردّها إلى الأصل لتعويض نقصها[4] كما أشرنا إلى ذلك سابقا، أمّا بقيّة الأسماء الموصولة فلا يجوز الحذف في صلتها إلّا إذا كانت هذه الأخيرة طويلة.

وقد حاول ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** رصد حالات حذف المبتدأ وجوبا لوجود دليل عليه، حيث يقول في ذلك: "وأمّا حذفه وجوبا فإذا أُخْبِر عنه بنعت مقطوع لمجرّد مدح، نحو: الحَمْدُ لِلهِ الحَمِيدُ أو ذمّ نحو: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوُّ المُؤْمِنِينَ أو ترحّم نحو: مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ المِسْكِينُ أو بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، نحو: سَمْعٌ وَطَاعَةٌ وقوله[5]: فَقَالتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا؟

التّقدير: أَمْرِي حَنَانٌ، وأَمْرِي سَمْعٌ وطَاعَةٌ.

أو بمخصوص بمعنى نِعْمَ أو بِئْسَ مُؤخّر عنها، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو إذا قُدِّرا خبرين، فإن كان مُقدّما نحو: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟ أي: مَذْكُورُكَ زَيْدٌ، وهذا أولى من تقدير سيبويه كَلَامُكَ زَيْدٌ.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: ج1، ص[217- 219].

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص149.

[3]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص452.

[4]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص232.

[5]- هذا الشاهد من الطويل، وعجزه: أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِف، وهو للمنذر بن درهم الكلبيّ. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج2، ص112، 113.

وقولهم: فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ أي: فِي ذِمَّتِي مِيثَاقٌ أو عَهْدٌ"[1].

فالحالة الأولى التي أشار إليها ابن هشام تتمثل في حذف المبتدأ في النّعت المقطوع وجوبا، وقد قال في جواز القطع: "إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع"[2]، فإنْ أُتبِع الموصوف كان المراد من ذلك توضيحه، وإنْ قُطِع وجب حذف المبتدأ، "وإنّما وجب حذفه ليُعلَم أنّه كان في الأصل صفة فقُطِع لقصد المدح أو الذّم أو التّرحّم (...) فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك"[3]، لذلك كان الحذف علامة لإنشاء معنى المدح أو الذم؛ لأنّ المنعوت مُتعيَّن بدون النّعت ولا يحتاج إلى توضيح أو تخصيص، فالتُزِم في هذه الحالة حذف المبتدأ إذا كان النعت مرفوعا، وحذف الفعل والفاعل إذا كان منصوبا كالحال مع المُنادى الذي يُلازم ناصبه الحذف للتنبيه على معنى الإنشاء[4].

أمّا الحالة الثانية فتتمثل في حذف المبتدأ وجوبا إذا كان الخبر مصدرا نائبا عن فعله، وإن كان "الأصل في هذا النّوع النّصب، لأنّه مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، فالتُزِم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومُبدل منه في غير إتباع، ثمّ حُمِل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرّافع الذي هو المبتدأ"[5]، وقد قال ابن هشام في حديثه عن بيت المنذر بن درهم بأنّه "أُنِيب المصدر عن الفعل، ثمّ رُفِع، ليُفيد الكلام ثبوت التّحنّن"[6]؛ لأنّ الجمل الاسمية تدل على الثبوت بخلاف الجمل الفعلية.

إلّا أنّ ابن هشام قد أجاز الوجهين حذف المبتدأ أو حذف الخبر في مثل هذه الحالة في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حيث يقول في ذلك: "يجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف/ 18] ابتدائية كل منهما وخبريّة الآخر، أي شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أو صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ"[7].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص[166- 168].

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص408.

[3]- الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص311.

[4]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص287.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص287، 288.

[6]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص206.

[7]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص640.

فهو من خلال قوله هذا وقف موقفا وسطا بين جواز حذف المبتدأ وجواز حذف الخبر، خاصة أنّ المصدر قد توفّر فيه مبدأ الاختصاص بالوصف فجاز الابتداء به ها هنا[1]، ولكنّه لم يفصح عن رأيه في أيّهما الأولى بالحذف المبتدأ أو الخبر على الرغم من إشارته في ذلك إلى موقف الواسطي الذي رجّح حذف المبتدأ لكون الخبر متضمّنا للفائدة وموقف العبدي الذي رجّح حذف الخبر لأنّ الحذف ــفي نظرهــ في الأواخر أولى من الحذف في الأوائل[2].

وهذا الأمر يشبه ما أشار إليه ابن هشام من حذف المبتدأ في "قول بعض العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟ أي مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ [أَوْ ذِكْرُكَ] زَيْدٌ، فتركوا إظهار الرّافع كترك إظهار النّاصب، ولأنّ فيه ذلك المعنى وكان بدلا من اللفظ بالفعل"[3]، وقد حُمِل الرّفع على النّصب ــفي الحذفــ وإن كان قليلا؛ و"إنّما قلّ الرّفع لأنّ إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس له، ولكنّه يجوز على سعة الكلام، وصار كالمثل الجاري"[4]، وقد نسب سيبويه كلاما لـــ يونس يوضح فيه ذلك بقوله: "فزعم يونس أنّه على قوله: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا، ولكنّه كثُر في كلامهم واستُعمِل واستغنوا عن إظهاره، فإنّه قد عُلِم أنّ زَيْدًا ليس خبرا ولا مبتدأ، ولا مبنيّا على مبتدأ، فلا بدّ من أن يكون على الفعل، كأنّه قال: مَنْ أَنْتَ، مُعرِّفا ذا الاسم، و لم يُحمَل زَيْدًا على مَنْ ولا أَنْتَ، ولا يكون مَنْ أَنْتَ زَيْدًا إلّا جوابا، كأنّه لمّا قال: أَنَا زَيْدٌ قال: فَمَنْ أَنْتَ ذَاكِرًا زَيْدًا"[5]، لذلك كان هذا الجواب إنكارا لكلام المعرِّف باسمه؛ لأنّ صاحب الجواب لم يتقبّل أن يكون هذا الرجل المجهول حاملا لاسم رجل معروف بضرب من ضروب الفضل التي يشتهر بها صاحبها[6].

---

[1]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص95.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص709. ينظر، السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج3، ص105.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص321.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص292.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص292.

[6]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص189. ينظر، الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى تــ476هــ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح: رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المحمدية، (د.ط)، 1999، ج1، ص479.

وتتمثل الحالة الثالثة التي نصّ عليها ابن هشام في حذف المبتدأ في بابي المدح والذم؛ لـــ "أنّك لّما قلت: نِعْمَ الرَّجُلُ فكأنّ معناه مَحْمُودٌ في الرِّجَالِ قلت: زَيْدٌ على التّفسير كأنّه قيل: مَنْ هَذَا المَحْمُودُ؟ فقلت: هُوَ زَيْدٌ"[1]، والحالة الأخيرة التي يُحذف فيها المبتدأ وجوبا هي في باب القسم، لـــ"أنّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التّخفيف، ولّما كان القسَم ممّا يكثر استعماله ويتكرّر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة"[2]، فاعتُمِد في جملة القسم إذا كانت اسمية حذف أحد طرفي الإسناد، لذلك "اقتصروا في هذا القَسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ، كما فعلوا عكس ذلك في قولهم: لَعَمْرُكَ لَأفْعَلَنَّ"[3]، لأنّ التّصريح بجملة جواب القسم دليل على أنّ الخبر المذكور وارد في جملة القسم.

وحذف المبتدأ بعد لَا سِيَّمَا من بين الحالات التي صرّح بها ابن هشام، حيث يقول في حديثه عن سِيَّ: "يجوز في الاسم الذي بعدها الجرّ والرّفع مطلقا، والنّصب أيضا إذا كان نكرة، وقد رُوِي بهنّ[4]: ولَا سِيَّمَا يَوْم والجرّ أرجحها، وهو على الإضافة، وما زائدة بينهما مثلها في ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص/ 28] والرّفع على أنّه خبر لمضمر محذوف، ومَا موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: وَلا مِثْلَ الذِي هُوَ يَوْمٌ، أو لَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ يَوْمٌ، ويُضعفه في نحو: وَلَا سِيَّمَا زَيْدٌ حذف العائد المرفوع مع عدم الطّول، وإطلاق مَا على مَنْ يُعقَل، وعلى الوجهين ففتحة سِيَّ إعراب؛ لأنّه مضاف، والنّصب على التّمييز كما يقع التّمييز بعد مِثْل في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف/ 109] وما كافّة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في لَا رَجُلَ"[5]، وقال أيضا في موضع آخر: "فإنْ قلتَ: فقد قالوا: وَلَا سِيَّمَا زَيْدٌ بالرفع، ولم يقولوا قطّ وَلَا سِيَّمَا هُوَ زَيْدٌ. قلتُ: هي كلمة واحدة شذّوا فيها بالتزام الحذف، ويُؤنِسك بذلك أنّ فيها شذوذين آخرين: إطلاق مَا على الواحد ممّن يعقل، وحذف العائد المرفوع

[1]- المبرد، المقتضب، ج2، ص139.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص94.

[3]- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص288.

[4]- هذا الشاهد مأخوذ من بيت من الطويل لـــ امرئ القيس، وهو كالآتي: أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجَلِ.
امرؤ القيس، الديوان، ص112.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص160، 161.

بالابتداء مع قِصَر الصلة"[1]، إلّا أنّ التزام الحذف في هذا المقام حقيقةً مُؤنس بإطلاق مَا على العاقل مجازا فقط، وإن كان الأصل فيها إطلاقها على غير العاقل، أمّا حذف العائد المرفوع من الصلة على الرغم من قصرها فهو ثابت في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ﴾ [الزخرف/84][2].

وقد أشار ابن هشام في سياق حديثه عن أم إلى حذف المبتدأ بعد أمْ المنقطعة بقوله: "ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد، ولهذا قدّروا المبتدأ في إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النّحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنّها تعطف المفردات كـــ بَلْ، وقدّرها ها هنا بـــ بَلْ دون الهمزة، واستدلّ بقول بعضهم: إِنَّ هُنَاكَ لَإِبِلًا أَمْ شَاءً بالنّصب، فإن صحّت روايته فالأولى أن يُقدّر لـــ شَاء ناصب، أي أَمْ أَرَى شَاءً"[3].

لأنّ أَمْ على نوعين متصلة وهي حرف يعطف مفردا على مفرد، ومنقطعة تعطف جملة على جملة وهي "حرف إضراب واستفهام لتضمنّها المعنين، وهو الأكثر، فإن جاءت لمجرّد الإضراب عُبِّر عنها بذلك، ومثال الوجهين في قولهم: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، فتقديرها على الأوّل: إِنَّهَا لَإِبِلٌ بَلْ أَهِيَ شَاءٌ؟ (...)، وتقديرها على الثاني: إِنَّهَا لَإِبِلٌ بَلْ هِيَ شَاءٌ"[4]؛ ومفاد ذلك أنّ صاحب هذا القول "رأى أشباحا فقال: إِنَّهَا لَإِبِلٌ مُتيّقنا، ثمّ بان له أنّها ليست بـــ إبل، فأضرب عن ذلك فقال: أمْ شَاءٌ على معنى بَلْ هِيَ شَاءٌ"[5]، وقد قُدِّر المبتدأ محذوفا لكون أَمْ المنقطعة لا تعطف إلّا الجمل، لذلك فإنّ الحذف ها هنا متعلِّق بالدليل النحوي أو ما يُسمّى بالصناعي[6].

لكنّ ابن مالك ادّعى أنّ المنقطعة تعطف مفردا على مفرد بقوله: "كقول بعض العرب: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، فـــ أم هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما كان يكون

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص226، 227.
[2]- ينظر، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج2، ص440.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص57.
[4]- ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص165.
[5]- الرّماني، معاني الحروف، ص70.
[6]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص694، 695.

بعد بل، فإنّها بمعناها. (...) وقد قال بعض العرب: إِنَّ هُنَاكَ إِبِلًا أَمْ شَاءً، فنُصب ما بعد أم حين نُصِب ما قبلها، وهذا عطف صريح مُقوٍّ لعدم الإضمار قبل المرفوع"[1].

إلّا أنّ توجّه ابن مالك ضعيف أمام التوجّه الذي اتّبعه ابن هشام، حيث لا يمكن عدّ أَمْ ها هنا متّصلة لأنّه يُشتَرط فيها أن تأتي بعد همزة الاستفهام التي يُراد بها التعيين أو بعد همزة التسوية بخلاف المنقطعة[2].

2- حذف اسم كان: أشار ابن مالك إلى أنّ الاسم المذكور بعد الفاء إذا كان مرفوعا يُعرب خبرا لمبتدأ محذوف، وإذا كان منصوبا يُعرَب خبرا لكان النّاقصة المحذوفة، أو مفعولا لفعل محذوف أو حالا عامله وصاحب الحال محذوفان، ولكن الرّفع أجود لأنّ الحذف فيه شيء واحد، ومع النّصب يكون المحذوف فيه الفعل ومرفوعه، ومن جهة أخرى فإنّ وقوع الجملة الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر من وقوع الجملة الفعلية بعدها[3]، وقد أشار ابن هشام إلى هذا الأمر في حديثه عن كان وأخواتها بقوله: "ومنها أنّها تُحذَف، ويقع ذلك على أربعة أوجه:

أحدها _وهو الأكثر_: أن تُحذَف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثُر ذلك بعد إنْ ولَو الشرطيتين. مثال إنْ قولُك: سِرْ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا وإنْ مَاشِيًا (...) وقولُهم: النّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، أيْ: إنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، ويجوز:إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا بتقدير: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأوّل أرجحها،

[1]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص362.

[2]- ينظر، الرّماني، معاني الحروف، ص70. ينظر، ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص124، 125.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص364.

والثاني أضعفها، والأخيران متوسّطان. ومثال لَوْ [قوله عليه الصلاة والسلام[1]]: **اِلْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**"[2].

وقد رُجِّح نصب الأوّل ورفع الثاني في قولهم: النّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ؛ لأنّ الفعل المُضمَر في أغلب الأحوال يُضمر مع مرفوعه لكونهما مُتلازمين كالشيء الواحد، بخلاف الاسم المنصوب الذي لا يدلّ الفعل عليه، أمّا ترجيح رفع الاسم في جملة الجواب على أساس أنّها جملة اسميّة فلأنّ جملة الجواب إذا كانت فعلية غير طلبية أو ماضوية ليست متضمّنة معنى الدّعاء لا تحتاج إلى فاء الجزاء فتُلازمَها[3]، ومن جهة أخرى فإنّه يُرجّح رفع الاسم المذكور بعد الفاء على أنّه خبر؛ لأنّ "حذف المبتدأ أولى ــلأنّه مفردــ من حذف الجملة. وأيضا حذف المبتدأ أكثر من حذف كَان"[4].

أمّا فيما يخصّ نصب الاسم بعد لو على أساس أنّه خبر لـــ كَان النّاقصة المحذوفة، فقد قُدِّر حذف الفعل الناقص ها هنا "للعلم بموضعه إذ كانت لو لا يقع بعدها إلّا فعل لأنّها شرط فيما مضى كما أنّ إنْ شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها إلّا فعل"[5]، وقد قال سيبويه في الفعل المُقدّر في مثل هذا التّركيب: "إنْ لم تحمله على إضمار يكون ففعل المُخاطَب المذكور أولى وأقرب"[6]؛ أي ولَوْ الْتَمَسْتَ خَاتَمًا حَدِيدًا، كما أنّه أشار إلى أنّ الرفع في هذا التّركيب وما

---

[1]- ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الشكل: "...عن سهل بن سعد رضي الله عنه: أنَّ امرأة أتت النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فعرضت عليه نفسها، فقال: مَالِي اليَوْمَ فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ زَوِّجْنِيهَا، قَالَ: مَا عِنْدَكَ؟ قال: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيد. قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قال: فَمَا عِنْدَكَ مِنَ القُرْآنِ؟ قال: كَذَا وكَذَا، قال فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ". البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب إذا قال الخاطِب للوليّ: زَوِّجْنِي فُلَانَةَ، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ بِكَذَا وَكَذَا جَازَ النِّكَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ للزَّوْجِ: أَرَضِيتَ أَوْ قَبِلْتَ، رقم الحديث: 5141، كتاب النّكاح، باب الصّداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة دِرهم لِمَنْ لا يجحف به، رقم الحديث: 3487، ص946. وقد ورد في صحيح مسلم بهذا الشكل: "اُنْظُرْ وَلَوْ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ". مسلم، صحيح مسلم، ص569.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص[260- 262]

[3]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص156، 157.

[4]- الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص805.

[5]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص98.

[6]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص270.

شابهه جائز ولكنه بعيد، لأنّه يحوي على حذف كثير؛ إذ التّقدير حينئذ: ولَوْ يَكُونُ مِمَّا تَلْتَمِسُ بِهِ خَاتَمٌ[1].

فإنْ قيل: لماذا لم تقُدِّر كَان التامة الرافعة للمرفوع بعد لو أو إنْ؟ رُدّ على ذلك بأنّه "يضعف لقلة استعمالها، ولا يُحذف إلّا كثير الاستعمال للتّخفيف، ولكون الشهرة دالة على المحذوف"[2]، خاصّة "أنّ إضمار النّاقصة مع النّصب متعيّن، وهو مع الرّفع ممكن، فوجب ترجيحه، ليجري الاستعمالان على سنن واحد، ولا يختلف العامل"[3].

وقد أشار ابن هشام إلى حذف اسم كان مع اسمها إذا كان هذا الأخير ضميرا للشأن بقوله: "وقوله[4]: وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا، واغْبَرَّتِ السُّوحُ.

أي وكان الشأن أَنْ لَا يَرْعَوْا الإِبِلَ وَأَنْ يَرْعَوْهَا سِيَّان لوجود القحط، وإنّما قدّرنا كَانَ شأنيّة لئلّا يلزم الإخبار عن النّكرة بالمعرفة"[5]، وقوله أيضا: "أَلَّا بالفتح والتشديد حرف تحضيض مُختصّ بالجمل الفعليّة الخبريّة كسائر أدوات التّحضيض، فأمّا قوله[6]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا.

---

[1]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ص269، 270.

[2]- الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص805.

[3]- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص364، 365.

[4]- هذا البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهُذلي، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

وَقَال مَاشِيهِمْ: سِيَّانِ سَيْرُكُمْ أَوْ أَنْ تُقِيمُوا بِهِ واغْبَرَّتِ السُّوحُ. أبو ذؤيب الهُذلي، الديوان، تح: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، ط1، 2014، ص79. وقد ورد في ديوان الهُذليّين بهذا الشكل:

وَقَال مَاشِيهِمْ: سِيَّانِ سَيْرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ واغْبَرَّتِ السُّوحُ. ديوان الهذليين، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995، ج1، ص107.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص75.

[6]- هذا الشاهد للصمّة بن عبد الله القشيريّ، وهو من الطويل. الصمّة بن عبد الله القشيريّ، الديوان، تح: خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المناهج، الأردن، (د.ط)، 2003، ص118.

فالتّقدير: فَهَلَّا كَانَ هُو، أي الشأن، وقيل: التّقدير: فَهَلَّا شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى، لأنّ الإضمار من جنس المذكور أقيس، وشَفِيعُهَا على هذا خبر لمحذوف، أي هِيَ شَفِيعُهَا"[1].

فالداعي إلى تقدير اسم كان ضمير شأن هو الهروب من مخالفة ما هو مطّرد في الأبواب النحوية، وهو الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ومجيء الاسم بعد أدوات التّحضيض، وإن كان ابن هشام قد أجاز في موضع آخر الحكم بابتدائية النكرة إذا وُجد لها مُسوّغ الابتداء وكان الخبر معرفة[2]، حيث يقول في الاسم الذي ابتُدئ به الكلام: "وأمّا إن كان هو النّكرة فإن لم يكن له ما يُسوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً نحو خَزٌّ ثَوْبُكَ وذَهَبٌ خَاتَمُكَ وإن كان له مُسوّغ فكذلك عند الجمهور، وأمّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: كَمْ مَالُكَ وخَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ وحَسْبُنَا اللهُ ووجهه أنّ الأصل عدم التّقديم والتّأخير، وأنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما نحو: الفَاضِلُ أَنْتَ ويتّجه عندي جواز الوجهين إعمالا للدليلين، ويشهد لابتدائية النّكرة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال/ 62] ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران/ 96] وقولهم: إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ وقولهم: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب"[3].

فابن هشام جوّز الابتداء بالنكرة المُختصّة مُستندًا في ذلك إلى ما ورد في القرآن الكريم وما سُمِع عن العرب، ولكن المُلاحظ على الآيات التي احتجّ بها قد جاءت في باب إنّ، حيث إنّه يجوز الإخبار بنكرة عن نكرة أو معرفة عن نكرة في بابي كان وإنّ ــ إذا تحققت الفائدة ــ سواء اختصّت أو لا، لزوال الالتباس بين الاسم والخبر؛ وذلك لاختلاف حركتي إعرابهما[4]؛ لأنّه "لّما كان المرفوع هنا مُشبّها بالفاعل، والمنصوب مُشبّهًا بالمفعول جاز أن يُغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النّكرة غير صفة محضة"[5]، لذلك فإنّ حَسبك الواردة في قوله تعالى اسم إنّ، وفي المثال المذكور مبتدأ على الرغم من أنّها نكرة، حيث إنّ إضافتها إلى الضمير لم يُكسبها تعريفًا؛ فهي "لم

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص87.
[2]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص521، 522.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص522.
[4]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1056، 1057.
[5]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص356.

تتعرّف لكونها بمعنى الفعل، لأنّ معنى حَسْبُكَ زَيْدٌ يَكْفِيكَ زَيْدٌ"[1]، لذلك فإنّ الخبر إذا كان أخصّ من المبتدأ فإنّ هذا الأمر غير مُخلّ بالفائدة المُحقّقة عند المتلقي، وإنّما حُكم بابتدائية المعرّف أو الأخصّ؛ لأنّ "وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة"[2] في كلام العرب، وأمّا من رأى أنّ حَسْبك خبر، فلكونها مُتضّمنة الفائدة[3].

أمّا فيما يخص تقدير اسم كان ضمير شأن في البيت الشعري "فلا يُخالف (...) من أنّ ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يُناسِبَ الحذف، لأنّه إنّما حُذِف هنا تِبعا لـــ كَانَ"[4].

وابن هشام من خلال ما سبق صرّح بجواز حذف اسم كان إذا حُذِف عامله لأنّه يستكن فيه، كما أنّه أجاز حذفه إذا كان ضمير شأن على الرغم من ذكر عامله هروبا من مخالفة ما هو مطّرد.

3- حذف اسم إنّ المشدّدة: من بين التخريجات التي أشار إليها ابن هشام لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ [بتشديد نون إنّ] [طه/ 63] قوله: إنّ "الأصل إِنَّهُ هَذَانِ لَهُمَا سَاحِرَانِ؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنّها خبر إِنَّ ثمّ حُذِف المبتدأ وهو كثير، وحُذِفَ ضمير الشأن كما حُذِف من قوله صلى الله عليه وسلّم[5]: **"إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ""**[6].

فابن هشام من خلال قوله هذا يرى أنّ حذف ضمير الشأن إذا كان اسما لـــ إنّ كثير الاستعمال، والذي دفع به إلى تقدير اسم إنّ بضمير الشأن في الحديث هو تصريحه في كم من

---

[1]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص886.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص259.

[3]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص309.

[4]- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج1، ص439.

[5]- ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الشكل: "إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ"، "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ، يَوْمَ القِيَامَةِ، عَذَابًا، المُصَوِّرُونَ". البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المُصوِّرين يوم القيامة، رقم الحديث: 5950، ص1074. وقد ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ"، "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ، يَوْمَ القِيَامَةِ، عَذَابًا، المُصَوِّرُونَ". مسلم، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزّينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم الحديث: 5538، ص900.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص78.

موضع بعدم اطّراد زيادة مِنْ في كلام موجب[1]، وجواز حذف اسم إنّ إذا كان ضمير شأن[2]، حيث إنّ الذي يُجيز حذفه وجود ما يدلّ عليه، وهو الجملة المُفسِّرة له[3]، وبهذا يكون المعنى المفهوم من الحديث هو أنّ شديدي العقاب يوم القيامة كثيرون منهم المُصوِّرون، إلّا "أنّ الكوفيين جوّزوا زيادة مِنْ في الإيجاب وتابعهم الأخفش واحتجّوا بوجوه منها قوله تعالى في آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر/ 53] وفي آية أخرى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [الأحقاف/ 31] إذ يلزم كون مِنْ في الآية الثانية زائدة وإلّا تناقض حكم الآيتين؛ لأنّ الأولى تدلّ على غفران جميع الذّنوب بشهادة التأكيد بقوله: (جَمِيعًا) وتصدير الجملة الاسمية بـــ إنّ وذلك يوجب كونها في الثانية مزيدة وإلّا تعيّن كونها تبعيضية فيلزم التّناقض"[4]، لذلك كان الأولى عند الكوفيين عدّ أَشَدَّ النَّاسِ اسم إنّ في الحديث على أساس أنّ مِنْ زائدة، لأنها ــفي نظرهمــ إذا أُسقِطت لا يتأثر المعنى[5].

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ ابن هشام قد وقع في التناقض فيما يخص حذف اسم إنّ في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لأنّه في أوّل أمره قد صرّح بضرورة تقدير ضمير الشأن اسما لـــ إنّ إذا كان الأمر يقتضي ذلك بقوله: "وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام: إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ الأصل إنَّهُ أي الشَّأْنُ كما قال[6]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ.

وإنّما لم تُجعَل مَنْ اسمها لأنّها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصّدر، فلا يعمل فيه ما قبله.

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص47، 91. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص223، 242.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص13.

[3]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1297.

[4]- الإربلي (علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد تــ631هــ)، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تح: علي نائل، مطبعة وادي النيل، القاهرة، (د.ط)، 1294، ص136.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ص136.

[6]- هذا الشاهد من الخفيف، وهو للأخطل. السكريّ، شعر الأخطل، ص511.

وتخريج الكسائي الحديث على زيادة مِنْ في اسم إنَّ يأباه غيرُ الأخفش من البصريين، لأنّ الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضا يأباه، لأنّهم ليسوا أشدَّ عذابا من سائر النّاس"[1].

وقد قال في قول الذين حاولوا إيجاد تخريج لِلام الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [بشديد نون إنّ] [طه/ 63]: "وأُجِيب عن هذا بأنّها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنّها داخلة على مبتدأ محذوف، أي لَهُمَا سَاحِرَانِ، أو بأنّها دخلت بعد إِنَّ هذه لشبهها بـــ إِنّ المؤكّدة لفظا (...)، ويضعف الأوّل أنّ زيادة اللام في الخبر خاصّة بالشعر، والثاني أنّ الجمع بين لام التّوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، وقيل: اسم إنّ ضمير الشأن، وهذا أيضا ضعيف، لأنّ الموضوع لتقوية الكلام لا يُناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذّ إلّا في باب أنّ المفتوحة إذا خُفِّفت"[2].

فابن هشام من خلال هذا القول يرفض حذف اسم إنّ على أساس أنّه ضمير شأن حتى لا يقع تناقض بين التوكيد والحذف، إلّا أنّ التّصريح بحذفه أفضل من التّصريح بكون مِنْ زائدة لأنّ مِنْ لا ترد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة.

4- حذف اسم أنْ المخففة: قال ابن هشام في عمل أنْ المخففة: "وتُخفَّف أَنَّ المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونه مُضمَرا محذوفا"[3]، لأنّ أَنْ يليها الاسم والفعل على حدّ سواء على الرّغم من أنّها مختصة بالدخول على الأسماء، لذلك قُدِّر اسمها بضمير الشأن، وإذا دخلت على الفعل فلا بدّ لها من فاصل يفصلها عنه: السين أو سوف أو قد في الإيجاب أو لا في النفي، إلّا إذا كان جامدا فإنّه لا يحتاج إلى ذلك لأنّه يشبه الاسم[4]، مع العلم أنّ جملة خبر أنْ تعدّ مُفسِّرة لضمير الشأن لكونه مبهما[5]، ولهذا وجب حذفه لتفسيره، إلّا أنّ ابن هشام رأى في حذفه علّة أخرى، لقوله: "فاستسهلوه لوروده في كلام بُنِيَ على التّخفيف، فحُذِف تبعا لحذف

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص46، 47.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص47، 48.
[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص370.
[4]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص195.
[5]- ينظر، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج1، ص243.

النّون، ولأنّه لو ذُكِر لوجب التّشديد، إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أنّ مَن يقول: لَدُ ولَمْ يَكُ ووَاللهِ يقول: لَدُنْكَ ولَمْ يَكُنْهُ وبِكَ لَأَفْعَلَنَّ"[1]، والكلمة التي تُحذف تبعا لمحذوف آخر أفضل من حذفها لوحدها[2].

5- حذف الفاعل: أمّا فيما يخص النوع الثاني من المسند إليه في الجملة الفعلية فهو الفاعل ونائب الفاعل فقد صرّح ابن هشام في حديثه عنهما بـــ "أنّهما لا يُحذفان، وذلك لأنّهما عمدتان، ومنزّلان من فعلهما منزلة الجزء؛ فإن ورد ما ظاهره أنّهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر، وإنّما هو محمول على أنّهما ضميران مستتران؛ فمن ذلك قول النّبي صلى الله عليه وسلّم[3]: **"لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ"**؛ ففاعل يَشْرَبُ ليس ضميرًا عائدًا على ما تقدّم ذكره ــوهو الزّاني ــ لأنّ ذلك خلاف المقصود، ولا الأصل ولَا يَشْرَبُ الشَّارِبُ فحُذِف الشَّارب؛ لأنّ الفاعل عمدة فلا يُحذف، وإنّما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشّارب الذي استلزمه يَشْرَبُ فإنّ يَشْرَبُ يستلزم الشّارب وحسَّن ذلك تقدّم نظيره ــوهو لَا يَزْنِي الزَّانِي ــ وعلى ذلك فقِس"[4].

ففاعل يَشْرَبُ في هذا الحديث غير محذوف، وإنّما هو "ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل"[5]؛ لأنّ الفاعل يختلف عن الخبر في كونه شديد الصّلة بالمسند، فهو كجزء منه، بخلاف الخبر، لذلك فإنّ هذا الأخير يُحذف، أمّا هو فيُستتر، لأنّه إذا حُذِف التبس حذفه باستتاره، لذلك امتنع حذفه إذا لم يُوجَد دليل عليه[6]، والأمر نفسه مع نائب الفاعل، وهذا الأمر يقودنا إلى أمر آخر فيما يخص الفاعل، حيث يقول ابن هشام في كتابه **شرح قطر الندى وبل الصدى:** "الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة؛ فحقّهما أن يتّصلا"[7].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص48.

[2]- ينظر، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج1، ص243.

[3]- أشرنا إلى هذا الحديث في الفصل الأول.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص196، 197.

[5]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص512.

[6]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص118. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص511، 512.

[7]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص256.

فابن هشام يُؤكّد في حديثه هذا أنّه لا يُمكن للفعل الاستغناء عن الفاعل، لأنّه كالجزء منه، وهذا القول إشارة إلى أنّ الفاعل لا يكون جملة، وإذا لم يكن جملة فقد يتوهّم المتلقي بأنّه محذوف كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف/ 35]، إلّا أنّ ابن هشام استدلّ على عدم جواز حذف الفاعل بأنّه في هذه الآية ضمير مستتر يعود إمّا على مصدر الفعل بَدَا أو على السّجن الوارد سابقًا قبل هذه الآية في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ﴾ [يوسف/ 33] لكون الفاعل المُضمَر مفسَّرًا بقوله تعالى: (لَيَسْجُنُنَّهُ)، والذي يُؤكّد صحّة التقدير الأول البيت[1] الذي استشهد به ابن هشام:

لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ[2].

فهذا البيت دليل على أنّ فاعل الفعل بَدا مصدره الصريح بَدَاء، لذلك فإنّ الفاعل غير محذوف في الآية، وإنّما يُقدَّر بالمصدر لدلالة الفعل عليه، لأنّه "لّما كان الفاعل معلوما، لم يكن هناك زيادة فائدة من ذكره"[3]، أمّا الزّجاج فرأى أنّ الذي سوّغ إضمار الفاعل في هذه الآية على الرغم من أنّه لم يُذكر آنفًا كثرة استعمال هذا التّركيب، حيث قال في ذلك محاولا ربط مدلول الفعل بَدَا بالسياق الخارجي للآية: "العربُ تقول: قَدْ بَدَا لِي بَدَاءٌ أي تغيّر رأيي عمّا كان عليه. وأكثر العرب تقول: قَدْ بَدَا لِي، ولم يذكر بَدَاء، لكثرته لأنّه [لأنّ] في الكلام دليلًا على تغيّر رأيه، فتُركَ الفاعل وهو مُراد، ثمّ بيّن مَا البدَاءُ فقال: لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ، كأنّهم قالوا: لَيَسْجُنُنَّهُ، والرأي الذي كاد لهم قبل قيل: إنّ العزيز أمره بالإعراض فقط ثمّ تغيّر رأيه عن ذلك"[4]، وبناء على هذا فإنّه "لا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتّى يُشعّر برأي مثل ظَهَرَ وبَانَ وتَبَيَّنَ"[5]، وإلى جانب آخر فإنّ ابن هشام اختار هذه الآية للتدليل على أنّ الجملة لا تكون فاعلا أو نائب فاعل، فلم يجُز لجملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) أن تُعرب فاعلا، وإنّما هي تفسير للفاعل

[1]- هذا الشاهد من الطويل، وهو منسوب لـــ محمد بن بشير الخارجي. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص810، 811. انظر، البغدادي، شرح أبيات المغني، ج6، ص193. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9، ص215.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص198، 199.

[3]- مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز ـدراسة بلاغيةـ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت)، ص286.

[4]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص104.

[5]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص122.

المُضمَر؛ لأنّ "الجملة المؤكّدة باللام لا تكون في موضع فاعل أبدًا، وإنّما تكون في موضع المفعول بـــ عَلِمْتُ أو عَلِمُوا فهي ها هنا في موضع المفعول، وإنْ لم يكن في اللفظ عَلِمُوا ففي اللفظ ما هو في معناه؛ لأنّ قوله: بَدَا ظَهَرَ للقلب لا للعين"[1]، والذي يُؤكّد أنّ الفاعل لا يكون جملة هو مجيئه ضميرًا، والضمير معرفة، والجملة لا يُمكن تأويلها بمفرد معرفة لذلك لم يجُز أن تكون فاعلا، أمّا إذا كانت الجملة مكوّنة من الفعل وأنْ المصدرية فإنّ الفعل مُسند إلى المصدر المفهوم من الفعل[2].

إلّا أنّ ابن هشام ارتأى إعرابًا آخر لجملة (لَيَسْجُنُنَّهُ)، وهو عدّها إمّا جوابًا لقسم مُقدَّر، واللام رابطة للجواب، ومجموع الجملتين تفسير للضمير المستكن في بَدَا، أو جوابًا للفعل بَدَا إذا أُجريَ مجرى الفعل أُقْسِمُ[3].

وابن هشام من خلال ما سبق رافض لحذف الفاعل، إلّا أنّ الأبواب النحوية لا تخلو من الاستثناءات، لذلك يقول في حديثه عن الفاعل ومطابقته للفعل في التأنيث: "وكان الظاهر أن يجوز في نحو: مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ الوجهان، ويترجّح التأنيث، كما في قولك: حَضَرَ القَاضِيَ امْرَأَةٌ ولكنّهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر لأنّ ما بعد إِلّا ليس الفاعل في الحقيقة، وإنّما هو بدل من فاعل مُقدّر قبل إلّا، وذلك المُقدّر هو المُستثنى منه، وهو مُذكّر، فلذلك ذُكِّر العامل، والتّقدير: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ. وهذا أحد المواطن الأربعة التي يطّرد فيها حذف الفاعل"[4].

فالمُتعارف عليه في باب الفاعل هو أنّه "إذا فُصِل بين الفعل والفاعل المؤنّث بـــ إلّا لم يجز إثبات التاء [في الفعل] عند الجمهور"[5]، وابن هشام من خلال كلامه السّابق قد أكّد ذلك مُعلّلا بأنّ الفاعل الحقيقي محذوف لوجود ما يدلّ عليه وهو المستثنى؛ لأنّ هذا الأخير جزء من المستثنى منه، وقد ذُكِّر الفعل لكون المستثنى منه المحذوف مقدَّرا بأنّه مُذَكّر، إلّا أنّ ابن هشام في كتابه **شرح شذور الذهب** أجاز تأنيث الفعل، وإنْ كان هذا الحكم مرجوحا، حيث يقول: "وأمّا التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولا بـــ إلّا، كقولك: مَا

[1]- ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2، ص910.
[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص[26- 28].
[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص461، 468.
[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص254، 255.
[5]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص89.

قَامَ إِلَّا هِنْدٌ؛ فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى؛ لأنّ التقدير مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ فالفاعل في الحقيقة مذكّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله[1]:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ العَمِّ.

والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس/ 29] برفع صَيْحَة وقراءة جماعة السلف: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف/ 25] ببناء الفعل لما لم يُسمّ فاعله، وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق"[2].

فـــ صَيْحَةٌ في القراءة الأولى فاعل لـــ كَانَتْ التّامة، ومَسَاكِنُهم في القراءة الثانية نائب فاعل للفعل المبني للمجهول تُرَى، حيث إنّ الفعلين في القراءتين وردا مؤنّثين موافقين لمرفوعيهما،_لأنّ أحكام نائب الفاعل مثلها مثل أحكام الفاعل_ وهذا دليل على جواز لحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان مرفوعه مؤنّثا وفُصِل عنه بـــ إلّا، إلّا أنّ "الحذف أجود من لحاقها"[3] في هذه الحالة، أمّا ابن جني فقد رأى أنّ هذه الظاهرة لا تكون إلا في الشعر[4]، لذلك ضعّف هاتين القراءتين، وعدّهما من قبيل الحمل على اللفظ[5]، ووافقه في ذلك الزمخشري[6].

ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "والثاني: فاعل المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ *يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد/ 14، 15] تقديره: أو إِطْعَامُهُ يَتِيمًا، والثالث: في باب النّيابة، نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود/ 44] أصله _والله أعلم_ وقَضَى اللهُ أَمْرَهُ، والرابع: فاعل أَفْعِلْ في التّعجّب إذا دلّ عليه مُقدَّم مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم/ 38]

---

[1]- أشار المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنّ صاحب هذا الرجز مجهول القائل. انظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص206.

[2]- المصدر نفسه، ص205، 206.

[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص114.

[4]- ينظر، ابن جني، المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع الأهرام، القاهرة، (د.ط)، 1994، ج2، ص266.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص206، 207.

[6]- ينظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج3، ص320.

أي: وأَبْصِرْ بِهِمْ، فحُذِف بِهِمْ من الثاني لدلالة الأوّل عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور"[1].

أمّا الحالة الثانية التي تحدّث عنها ابن هشام في حذف الفاعل فهي إذا كان عامله مصدرا مضافا؛ لأنّ "المصدر يُضاف إلى ما بعده فيخفِض، ويُحمَل ما بعد المخفوض على المعنى، فيُرفع إن كان فاعلا، ويُنصَب إن كان مفعولا، وذلك قولك: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا، إن كان زَيْدٌ في المعنى فاعلا، والتقدير: أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، تُقدِّر المصدر بـــ أَنْ الخفيفة مع الفعل. فإنْ كان زَيْدٌ مفعولا في المعنى، قلتَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرٌو، والتقدير: أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو"[2].

والفاعل في الآية التي استحضرها ابن هشام ــوإنْ كان مجرورا في الظاهر بالإضافةــ محذوف، وقد قدّره بالهاء التي تعود على الإنسان، والذي أجاز حذف الفاعل ها هنا وجود دليل عليه، وهو تقدّم ذكر الإنسان[3].

أمّا الحالة الثالثة التي أشار إليها ابن هشام فهي في باب النّيابة، حيث يُحذف الفاعل فيه "إمّا جهلا به، وإمّا إبهاما، وإمّا احتقارا وإمّا تعظيما، وإمّا إيثارا لغرض السّامع، وإمّا إيجازا، وإمّا للتفعيل، وإمّا للتّوافق، وإمّا للتقارب، وإمّا للعلم به"[4]، وإذا حُذِف الفاعل، و لم يُوجد دليل عليه، فلا بدّ له من شيء يحلّ محله، ويأخذ الأحكام الخاصة به؛ لأنّ الفعل لا يمكن أن يستقل بنفسه، لذلك فإنّ المفعول ــإن كان الفعل متعدياــ هو الذي يتولّى ذلك[5]، ويُصبح ذكره ضروريا يتوقّف معنى الكلام عليه، وللتنبيه على ذلك غُيِّر بناء الفعل "لأنّ المفعول يصحّ أن يكون هو الفاعل، فلو لم يُغيّر الفعل، لم يُعلم هل هو الفاعل بالحقيقة، أم قائم مقامه؟"[6].

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص255.
[2]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص121.
[3]- ينظر، الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1، ص241، 242.
[4]- الجزولي، المقدمة الجزولية، ص141.
[5]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص66.
[6]- المصدر نفسه، ص67.

وفي هذا الباب يقول ابن هشام: "وحيث حُذِف فاعل الفعل فإنّك تُقِيم مقامه المفعول به، وتُعطيه أحكامه• المذكورة له في بابه، فتُصيِّره مرفوعا بعد أن كان منصوبا، وعُمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويُؤنّث له الفعل إنْ كان مؤنُّثا، تقول في: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا: ضُرِبَ عَمْرٌو، وفي ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا: ضُرِبَتْ هِنْدٌ. فإنْ لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، تقول: سِيرَ فَرْسَخٌ، وصِيمَ رَمَضَانُ، ومُرَّ بِزَيْدٍ. وجُلِسَ جُلُوسُ الأَمِيرِ"[1]، وفي هذا المقتطَف إشارة من ابن هشام لِمَا ينوب عن الفاعل فـــ "إذا وُجِد المفعول به لم يقم سِواه، وإذا عُدِم تساوت مراتب البواقي في الجواز"[2]، ولكن بشرط أن يرتفع واحد فقط والبقية تبقى على حالها، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** بقوله: "مسألة: وغير النّائب ممّا معناه متعلِّق بالرافع واجب نصبه لفظا إن كان غير جار ومجرور، كـــ ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا ومن ثمّ نُصِب المفعول♦ الذي لم يُنَب في نحو: أُعِطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا، وأُعْطِيَ دِينارٌ زَيْدًا، أو محلا إن كان جارا ومجرورا، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة/ 13]، وعلّة ذلك أنّ الفاعل لا يكون إلّا واحدا، فكذلك نائبه"[3].

وفي كتابه **شرح اللمحة البدرية** أضاف ابن هشام شيئا في باب نائب الفاعل، لقوله: "وأمّا المعمول فيجب إقامة واحد من المعمولات الخمس، وهي المفعول به، والظرفان، والمصدر المتصرّفة المُختصّة، والمجرور مقامه"[4].

فابن هشام من خلال كلامه هذا اشترط التّصرّف والاختصاص في المصادر والظروف؛ وقد علّل ذلك بأنّ المصادر والظروف غير المتصرّفة تُلازم النّصب فلا تُرفع، أمّا المصادر

• – أضاف ابن هشام حكما آخر في كتابه **شرح اللمحة البدرية** وهو "تَسْكِين آخره إذا كان ضميرا مُحرّكا نحو: ضُرِبْتُ وضُرِبْنَا" ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص397. وهو ما أشار إليه في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** بـــ "استحقاقِه للاتّصال به". ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، 137.

[1] – ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص262، 263.

[2] – الجزولي، المقدمة الجزولية، ص142.

♦ – "فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد ويتعدّى بنفسه وكان من باب كَسَوتُ كان المُختار إقامة الأوّل وجاز إقامة الثاني ما لم يُورِث لبسًا، وإن كان إنّما ينصِب بنفسه أحدهما لم يقم ما ينصِبه بإسقاط حرف الجر مع وجود الذي ينصبه بنفسه. وإن كان من باب ظَنَنْت أُقيم الأول فقط، وإن كان من باب أعْلَمتُ أقيم الأول وجاز أن يُقام الثاني على وجه لا يعرض معه اللّبس". المصدر نفسه، ص142، 143.

[3] – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص151، 152.

[4] – ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص396.

والظروف غير المتخصّصة فلا تحقّق الفائدة؛ لأنّ معانيها وهي مجرّدة من الوصف أو الإضافة موجودة في العامل[1].

وقد أشار ابن هشام إلى مسألة فيما يخص باب نائب الفاعل، وهي عدم جواز حذف الفاعل ثمّ تفسيره بالتمييز، حيث يقول: "قال الشلوبين: حُكيَ لي أنّ نحويا من كبار طلبة الجُزُولي سُئِل عن إعراب (كَلَالَةً) من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء/ 12] فقال: أخبروني: مَا الكَلَالَةُ، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذًا تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كَانَ رَجُلٌ يَرِثُهُ كَلَالَةٌ، ثمّ حُذِف الفاعل وبُنِي الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثمّ جيء بـــ كَلَالة تمييزا، ولقد أصاب هذا النّحويّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإنّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حُذِف لأجله، وتراجع عمّا بينت [بُنيت] الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يُوجد في كلامهم مثل: ضُرِبَ أَخُوكَ رَجُلًا، وأمّا قراءة مَن قرأ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ * رِجَالٌ﴾ [النور/ 36، 37] ـبفتح الباءـ فالذي سوّغ فيها أن يُذكر الفاعل بعد ما حُذف أنّه إنّما ذُكِر في جملة أخرى غير التي حُذِف فيها"[2]، وقد فصّل عبد القاهر الجرجاني الحديث في هذه الآية، مُشيرا إلى أنّ الفعل يُسبَّح ها هنا نُزّل منزلة الفعل اللازم، فناب عن الفاعل الجار والمجرور، حيث يقول في ذلك: "اعلم أنّ قوله: (يُسَبَّحُ لَهُ) بمنزلة يُذْهَبُ بِزَيْدٍ في أنّ الفعل قد أُسنِد إلى الجار مع المجرور وهما لَهُ.وإذا أسنِد الفعل إليهما لم يجُز أنْ يرتفع رِجَالٌ بهِ. ألا ترى أنّك إذا قلتَ: ذُهِبَ بِزَيْدٍ، لم يكن هنا فاعل، فارتفاع رِجَال بفعل آخر وذاك أنّه لّما قيل: يُسبَّح لَهُ، عُلِم أنّ هناك مُسبِّحًا. فكأنّه قيل: مَنْ يُسبِّحُهُ؟ فجاء في الجواب يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ"[3]، وهذا يُؤكّد أنّ الفاعل لا يُذكر بعد حذفه، ولا يُفسّر بتمييز إلّا إذا كان مُضمرا.

أمّا الحالة الأخيرة التي أشار إليها ابن هشام في حذف الفاعل فتتمثل في باب التّعجّب، حيث إنّه ضرب لنا مثالا على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم/ 38]، وقد

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص399.
[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص606.
[3]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص355.

اختلف النّحاة في ذلك، فذهب فريق إلى أنّ الفعل المُتعجّب به أَفْعِلْ بِهِ جاء على صيغة الأمر، ولكنّه ليس بأمر في المعنى، لذلك لزمت فاعلَه الباء الزائدة من أجل إصلاح اللفظ، وذهب فريق آخر إلى أنّ أفْعِل فعل أمر لفظا ومعنى، لذلك فإنّ فاعله ضمير مستكن فيه والاسم المجرور مفعول به في الحقيقة، وقد استدلوا على ذلك بالآية لكون الجار والمجرور محذوفا فيها، وهذا دليل على أنّ المجرور ليس بفاعل لأنّ الفاعل عندهم لا يُحذف، كما أنّهم استدلوا بقول الشاعر[1]: وَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا. حيث حُذِف فيه حرف الجر الزائد من لفظة مِثل، وانتصاب هذه اللفظة دلالة على أنّه مفعول به لا فاعل[2].

ويبدو أنّ ابن هشام قد ارتضى المذهب الأوّل، خاصة أنّه قد علّل في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** الشبه اللفظي بين الفعل المتعجّب به وفعل الأمر[3]، لذلك كان هذا الشبه عاملا قويا لإجراء الأوّل مجرى الثاني في حذف حرف الجر الزائد ونصب الفاعل، ومن جهة أخرى فإنّ ذكر الفاعل سابقا في الآية هو الذي سوّغ حذفه[4].

ثانيا- التعليل بعلّة حذف المسند: يتمثل المسند في الفعل في الجملة الفعلية وفي الخبر في الجملة الاسمية، حيث إنّهما لا يُحذفان إلّا إذا وُجِدت قرينة تدل عليهما، والحذف في المسند هو "مظاهر لاختلاف المقامات والأحوال (...) ومقامات الكلام متفاوتة تفاوتا يفوق الحصر، والأغراض تتعدّد بتعدّد ما يعتور النّفس من أفكار وأحوال"[5].

وبما أنّ الخبر يطّرد حذفه بخلاف الفعل، فإنّنا سنستهل حديثنا في هذا المقام به.

1- حذف خبر المبتدأ: لا يُحذف الخبر وجوبا إلّا إذا تعلّق به وناب عنه الظرف أو الجار والمجرور، لذلك فإنّه يُقدّر بالكون العام نظرا لِدلالة النائب على ذلك المعنى[6]، ولا يُقدّر بالكون الخاص إلّا إذا وُجِد دليل عليه، وفي هذا يقول ابن هشام: "ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـــ قَائِمٌ وجَالِسٌ إلّا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى

[1]- هذا الشاهد من الوافر، و لم يُعرَف قائله، و لم يُلف صدره. انظر، ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص404.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص403، 404.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص785.

[4]- ينظر، ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص404.

[5]- محمد محمد أبو موسى، خصائص التّراكيب _دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني_، ص272.

[6]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص90. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص276.

الظرف والمجرور، وتوهّم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، يُبطله أنّا متّفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنّه إمّا أنْ يكون هو الدليل أو مُقوِّيا للدليل؟ واشتراط النّحويين الكون المطلق إنّما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه"[1]، لذلك فإنّ ابن هشام قد أجاز تقدير الكون الخاص لوجود دليل سابق وللتقليل في التقدير، حيث يقول: "وممّا يتخرّج على التعلّق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة/ 178] التّقدير مَقْتُولٌ أو يُقتَلُ، لا كَائِنٌ، اللهمّ إلّا أن تُقدّر مع ذلك مضافين؛ أي قَتْلُ الحُرِّ كَائِنٌ بِقَتْلِ الحُرِّ، وفيه تكلّف تقدير ثلاثة الكون والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأنّ كلّا من المصدرين لا بدّ له من فاعل، ومما يُبعِد ذلك أيضا أنّك لا تعلم معنى المضاف الذي تُقدِّره مع المبتدأ إلّا بعد تمام الكلام"[2].

وقد قال ابن هشام فيما يخص جواز حذف الخبر: "من القرائن المُجوِّزة لحذف الخبر الاستفهام عن المُخبر عنه، كقولك: زَيْدٌ، لمن قال: مَنْ عِنْدَكَ؟ أي زَيْدٌ عِنْدِي. والعطف عليه نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ وعَمْرٌو، أي وعَمْرٌو كَذَلِكَ. فهذا وشبهه من الحذف الجائز، لأنّ المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التي دلّت عليه، و لم يكن واجبا إذ ليس في محلّ المحذوف غيره فيسدّ مسدّه، كما في المواضع التي حُكِم فيها بوجوب الحذف"[3] وقال أيضا: "وأمّا حذف الخبر جوازا فنحو: خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ أي: حَاضِرٌ، ونحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد/ 35] أي كَذَلِكَ، ويُقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زَيْدٌ، أَي عِنْدِي"[4] .

فالخبر جائز الحذف في جواب الاستفهام لوجود دليل عليه في الاستفهام، وجائز حذفه أيضا في قولهم: زَيْدٌ قَائِمٌ وعَمْرٌو وفي آية الرعد لذكره سابقا وإفادة الواو معنى الاشتراك بين المتعاطفين، لذلك فإنّه يُقدّر بما هو مذكور سابقا، وهذا الحذف يجوز في المفردات كما أنّه يجوز في الجمل، وإذا كان في الجمل فإنّه يُقدّر إمّا بما ذُكِر سابقا كحال التقدير في المفردات وإمّا بلفظة كَذَلِكَ، ولقد اختار أبو علي الفارسي المذهب الأوّل لكونه يرى بأنّ الخبر يُحذف

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص517.
[2] – المصدر نفسه، ج2، ص518.
[3] – ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص275.
[4] – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص220.

لوجود دليل عليه سواء كان مفردا أو جملة، لذلك فإنّه يُقدَّر وفق المذكور[1]، أمّا ابن هشام فقد اختار المذهب الثاني، وضعّف رأي الفارسي، لقوله: "وضعُف قول الفارسي ومَن وافقه في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق/ 4]: إنّ الأصل واللّاءِ لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، والأولى أن يكون الأصل: واللّاءِ لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ.

وكذلك ينبغي أن يُقدَّر في نحو: زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلًا وَبِخَالِدٍ سُوأً [سُوءًا] وَبَكْرٌ أي كَذَلِكَ، ولا يُقدَّر عين المذكور، تقليلا للمحذوف، ولأنّ الأصل في الخبر الإفراد، ولأنّه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدّم لثقل التّكرار"[2]، فترجّح رأي ابن هشام على رأي الفارسي لاعتماده على ما هو أصل ورغبته في تحقيق التخفيف.

وقد أشار ابن هشام إلى حذف الخبر في حديثه عن أولويّة حذف الثاني بقوله: "السابعة: نحو: زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ ومذهب سيبويه أنّ الحذف فيه من الأوّل لسلامته من الفصل، ولأنّ فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أنّ مذهبه في نحو[3]: يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ.

أنّ الحذف من الثاني"[4].

فابن هشام من خلال هذا القول يُرجِّح حذف خبر الثاني، والشاهد الذي استحضره خير دليل على ذلك، على الرغم من أنّ الظاهرة التي يتحدّث عنها هي في باب العطف والمسألة التي يعكسها الشاهد هي الإضافة.

أمّا فيما يخص حذف الخبر بعد إذا الفجائية فيبدو أنّ ابن هشام قد أجاز ذلك لاحتمال كون إذا للظرفية، والظرف يتعلق بالخبر في الجملة الاسمية، حيث يُحذف المُتعلَّق وجوبا إذا كان كونا عاما ودلّ الظرف عليه، كما أشرنا سابقا، وقد قال ابن هشام فيه: "ولم يقع الخبر معها في التّنزيل إلّا مُصرَّحا به نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ﴾ [طه/ 20] ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ﴾

[1]- ينظر، الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص276.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص706.

[3]- هذا الشاهد لـــ عبد الله بن رواحة، وهو من الرجز، وتتمته: يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ، وبعده: وَزَيْدَ دَارِيِّ الفَلَاةِ المَجْهَلِ. وليد قصاب، ديوان عبد الله بن رواحة ودارسة في سيرته وشعره، دار العلوم، الرياض، ط1، 1981، ص152.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص713.

[الأنبياء/ 97] ﴿فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ﴾ [يس/ 29] ﴿فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ﴾ [الأعراف/ 108] ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات/ 14]"[1]، فالأخبار في هذه الآيات أكوان خاصة لا يمكن حذفها، أمّا في الآية الأخيرة فشبه الجملة هي التي حلّت محلّ الخبر المُقدّر بـــ موجود فدلّت عليه.

وقد فصّل ابن هشام الكلام في حديثه عن إذا الفجائية بقوله: "وممّا قد يخفى على الطّلبة إعراب نحو قولك: خَرَجتُ فَإِذَا بِهِ قَائِمًا وتقريره أنّ الباء زائدة، والضمير مبتدأ، وأصله فَإِذَا هُوَ قَائِمًا ثمّ إن قلنا بحرفية إذا الفجائية، كما يقول الأخفش أو بأنّها ظرف زمان كما يقول الزّجّاج فالخبر محذوف أي: فَإِذَا هُوَ مَوْجُودٌ أو حَاضِرٌ في هذه الحالة لأنّ الحرف لا يُخبَر به ولا عنه، والزّمان لا يُخبر به عن أسماء الذّوات وإنّما يُخبَر به عن المعاني، كقولك: العَسَلُ اليَوْمَ والجَزَاءُ غَدًا وإذا قلنا أنّها [إنّها] ظرف مكان كما يقول المازني جاز أن يُجعَل خبرا كأنّك قلت: وبِالحَضْرَةِ زَيْدٌ وأن يُجعل الخبر محذوفا، وإذا ظرفا له كما يجب على القولين السّابقين، ولو قلت: خَرَجْتُ فَإِذَا بِالقِتَالِ أو فَإِذَا بِهِ، وكنّيت بالضمير عن اسم معنى جاز على قول المازني والزّجاج أن يكون إذا الخبر، ولم يجُز على قول الأخفش.

وأمّا الحال، فعاملها إمّا الخبر المُقدّر، أو ما في إذا من معنى المفاجأة والمُصادفة"[2].

فالإقرار بالظرفية المكانية لـــ إذا يقتضي كونها خبرا، والإقرار بظرفيتها الزمانية يقتضي كونها خبرا إذا كان المبتدأ مصدرا، ولكنْ إذا عُدّت حرفا تعيّن كون الخبر محذوفا، وكذا لو كانت إذا ظرفا للزمان والمبتدأ اسم ذات، ولعلّ تجويز ابن هشام لحذف الخبر بعد إذا الفجائية ترجيحه حرفيتها لقوله: "إذا على وجهين: أحدهما أن تكون للمفاجأة، فتختصّ بالجمل الاسميّة، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ بِالبَابِ ومنه ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسۡعَىٰ﴾ [طه/ 20] ﴿إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ﴾ [يونس/ 21].

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص102.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص[403- 405]

وهي حرف عند الأخفش، ويُرجّحه قولهم: خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالبَابِ بكسر إِنَّ، لأنّ إِنَّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"[1].

ومن جهة أخرى فقد أشار ابن هشام إلى أنّه "لا يُحذف الخبر وجوبا إلّا إذا سدّ شيء مَسَدَّه"[2]، ولهذا حاول في كتابه **شرح قطر الندى وبل الصّدى** رصد الحالات التي يُحذف فيها الخبر لوجود ما يسدّ مسدّه بقوله: "يجب حذف الخبر في أربع مسائل:

إحداها: قبل جواب لَوْلَا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ/ 31] أي: لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُونَا عَنِ الهُدَى؛ بدليل أن بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سبأ/ 32].

الثانية: قبل جواب القسَم الصّريح، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر/ 72] أي لَعَمْرُكَ يَمِينِي، أو قَسَمِي، واحترزت بالصّريح عن نحو: عَهْدُ اللهِ؛ فإنّه يُستعمَل قسمًا وغيره، تقول في القسَم: عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ وفي غيره: عَهْدُ اللهِ يَجِبُ الوَفَاءُ بِهِ؛ فلذلك يجوز ذكر [ذكره] تقول: عَلَيّ عَهْدُ اللهِ.

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ، كقولهم: ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا، أصله: ضَرْبِي زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا، فـــ حَاصِلٌ: خبر، وإِذَا ظرف للخبر مضاف إلى كَانَ التَّامة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقَائِمًا: حال منه، وهذه الحال لا يصحّ كونها خبرا عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: ضَرْبِي قَائِمٌ؛ لأنّ الضّرب لا يُوصَف بالقيام، وكذلك أَكْثَرُ شُرْبِي السُّوَيْقَ مَلْتُوتًا، وأَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا تقديره: حَاصِلٌ إِذَا كَانَ مَلْتُوتًا، أو قَائِمًا، وعلى ذلك فقِس.

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصّريحة؛ كقولهم: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ أي كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ مَقْرُونَانِ؛ والذي دلّ على الاقتران ما في الواو من معنى المعيّة"[3].

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص102.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص710.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص[173- 175].

لكنّ ابن هشام عدل عن رأيه فيما يخصّ الحالة الأولى في كتابه **شرح اللمحة البدرية**، حيث يقول: "قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ/ 31]، أي لَوْلَا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ، هكذا في تقدير جمهورهم، والأولى أنْ يُقدّر لَوْلَا أَنْتُمْ ضَلَلْتُمُونَا لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ، وعلى هذا فيكون الحذف على سبيل الجواز، وكذا كُلّ خبر كان كونًا خاصًّا ودلّ عليه دليل، فأنْ [فإنْ] لم يدُلّ عليه وجب ذكره، نحو قوله عليه الصّلاة والسّلام[1]: **"لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَهَدَّمْتُ الكَعْبَةَ وَأَعَدْتُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ"**"[2]، وقد أشار ابن هشام إلى ما نصّ عليه جمهور النّحاة في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "وليس المرفوع بعد لَوْلَا فاعلا بفعل محذوف، ولا بـــ لَوْلَا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثمّ قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونا مُطلقا محذوفا، فإذا أُريد الكون المُقيّد لم يجز أن تقول: لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: لَوْلَا قِيَامُ زَيْدٍ لَأَتَيْتُكَ أو تُدخِل أَنَّ على المبتدأ فتقول: لَوْلَا أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وتصير أنّ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلا بـــ ثَبَتَ محذوفا"[3]، وانطلاقا من هذا المبدأ "لحنّوا المعرّي•، وقالوا: الحديث مرويّ بالمعنى"[4].

وبغضّ النظر عن رأي الجمهور في حذف الخبر بعد لولا إذا كان مقيّدا فإنّ حذفه واجب إذا كان كونا عاما وسدّ الجواب مسدّه للعلم بوجوده؛ لأنّ لولا تُفيد معنى الامتناع لوجود أي امتناع الجواب لوجود الشرط[5]، وكذا وجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ قسما صريحا، لأنّ إشعاره بالقسم قبل ذكر المُقسم عليه كفيل بالاستغناء به عن الخبر، فحُذِف هذا

---

[1]- ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الشكل: "لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ، لَنَقَضْتُ البَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا". البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحج، باب فَضلِ مكّةَ وبُنيانها، رقم الحديث: 1585، ص275، 276. وقد ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِشِرْكٍ، لَهَدَّمْتُ الكَعْبَةَ، فَأَلْزَقْتُهَا بِالأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الحِجْرِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتِ الكَعْبَةَ". مسلم، صحيح مسلم، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم الحديث: 3244، ص533.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص417، 418.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص301.

•- لحنّوا المعريّ في بيته: يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا، وهذا البيت من الوافر. أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار بيروت، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1957، ص54.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص223.

[5]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص276. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص102.

الأخير وسدّ الجواب مسدّه، بخلاف القسم غير الصّريح الذي لا يتّضح المراد منه إلّا بعد ذكر المُقسم عليه[1].

وقد أشار ابن هشام إلى هاتين الظاهرتين في حديثه عن الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، حيث يقول: "وهي أحد عشر أحدها: الجملة المُخبَر بها، وقد مضت، ومن ثمّ كان مردودا قول ابن الطراوة في لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ: إنّ لَأَكْرَمْتُكَ هو الخبر، وقول ابن عطيّة في ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص/ 84، 85]: إنّ لأَمْلأَنَّ خبر الحقّ الأوّل فيمن قرأه بالرّفع، وقوله: إنّ التقدير أنْ أَمْلأَ مردود؛ لأنّ أَنْ تُصَيِّر الجملة مفردا، وجواب القسم لا يكون مفردا، بل الخبر فيهما محذوف، أي لَولَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ، والحَقُّ قَسَمِي، كما في لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ"[2]، لذلك فإنّ غياب الضمير الذي يعود على المبتدأ في جملة الجواب كان مانعا لتعيين جملة الجواب خبرا.

وقد اختار ابن هشام آية الحجر في أسلوب القسم للتنبيه على تعيين حذف الخبر إذا استعملت في القسم لفظة عَمرُك لاطّراد اتّصالها بلام الابتداء، وقد قال في ذلك: "ولو عرَض ما يوجب التعيين عُمِل به، (...) وجزم كثير من النّحويين في نحو: عَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ وأَيْمُنُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ بأنّ المحذوف الخبر، وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعيّنه عنده لذلك، قال: والتّقدير إِمَّا قَسَمِي أَيْمُنُ اللهِ، أَو أَيْمُنُ اللهِ قَسَمٌ لِي، ولو قدّرت أَيْمُنُ اللهِ قَسَمِي، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصّحيح"[3].

ويبدو من كلام ابن هشام أنّه موافق لكلام النّحاة الذين أوجبوا تعيين حذف الخبر في القسم بـــ عَمْرَكَ وأَيْمُنُ اللهِ لجواز تأكيدهما بلام الابتداء[4]، واللام "حقُّها الدخول على المبتدأ"[5]، وبما أنّه يطّرد دخولها على لفظة عمرك فإنّه تتعيّن ابتدائيّة هذه اللفظة، بل "لشدّة اتّصالها بها جعلها بعضهم كجزء منها"[6].

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص277.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص578.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص710.

[4]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص91، 92.

[5]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص253.

[6]- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص314.

أمّا الظاهرتان الأخيرتان اللّتان تحدّث عنهما ابن هشام فتتمثلان في: حذف الخبر وجوبا إذا كان مفصولا عن المبتدأ بالاسم المسبوق بواو المصاحبة، فالواو هنا أغنت عن ذكر الخبر الذي يُقدّر بـــ مُقْتَرِنَين وحقّقت الفائدة، فإنْ احتملت هذه الواو مطلق الجمع جاز ذكر الخبر[1].

ويُحذف الخبر وجوبا إذا كان لا يصلح لأن يكون خبرا للمبتدأ، لذلك فإنّه يُنصب على الحالية ليسدّ مسدّ الخبر المحذوف، وقد قال ابن هشام في شروط الحال: "الشرط الرابع أنْ يكون بعد تمام الكلام. وهذا على ضربين:

أحدهما أن يتمّ الكلام لفظا كـــ جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا.

والثاني أن يتمّ تقديرا نحو: ضَرَبَنِي [ضَرْبِي] زَيْدًا قَائِمًا. فـــ ضَرْبِي مبتدأ، ومضاف إليه، وزَيْدًا مفعول بالمصدر، وقَائِمًا حال و لم يتم الكلام قبله، ولكنّه تمّ تقديرا؛ لأنّ الخبر محذوف مقدّر قبل الحال على المذهب الصّحيح، والتقدير: ضَرْبِي زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا، أي إذا وُجِد على هذه الحالة فحُذِف الخبر وأُقيم الحال مقامه، وصارت الحال ملتزمة لسدّها مسدّ اللازم وهو الخبر"[2]، لذلك فإنّ الحال في هذه الحالة لا يمكن الاستغناء عنه، والعامل فيه هو كَان التّامة المحذوفة، ولا يجوز عدّها ناقصة؛ لأنّ خبر كان الناقصة قد يكون معرفة أو نكرة، وقد يكون اسمًا جامدًا أو اسمًا مشتقًا، و لم يُسمع عن العرب استخدام المعارف الجامدة في مثل هذه المواضع التي يسدّ فيها الحال مسدّ الخبر، وإلى جانب ذلك فإنّ الخبر إذا كان جملة لا يقترن بالواو بخلاف الحال، لذلك فإنّ جملة وهو ساجد في قول عليه الصلاة والسلام[3]: **"أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ"**[4] حال وليست خبرا، ومن جهة أخرى فإنّه كان الأولى تقدير كَانَ التّامة في مثل هذا التركيب لـــ "دلالتها على الكون المطلق الذي يدلّ الكلام عليه"[5].

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص277. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص103.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص181، 182.

[3]- ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ". مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يُقال في الرّكوع والسّجود، رقم الحديث: 1083، ص198.

[4]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص277، 278. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص103، 104.

[5]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص341.

والمواطن التي يُحذف فيها الخبر وجوبا ويسدّ مسدّها الحال هي إذا كان المبتدأ مصدرًا أو اسم تفضيل مضافًا إلى مصدر أو لفظتي كلّ ومعظم مضافتين إلى المصدر، مع العلم أنّه يُقدّر مع الخبر ما يدلّ على الزّمان، فإذا أُريد تبيين هيئة صاحب الحال في الزمن الماضي قُدِّر إِذْ، وإذا أُرِيد تبيين هيئته في زمن الاستقبال قُدِّر إِذَا[1]، "لأنّ في الحال معنى الظرفية، إذْ معنى جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا أي: في وَقْتِ الرُّكُوبِ، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائمًا مقام الخبر"[2]، وقد قُدِّر الظرف ها هنا زَمَانا و لم يُقدّر مكانا؛ "لأنّ المبتدأ هنا حدث، والزمان أجدر به"[3]، لأنّ المكان يُخبر به عن الذوات.

إلّا أنّ ابن هشام في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** قد عدل عن التقدير الذي صرّح به، وقال في بيان مقدار المُقدَّر: "ينبغي تقليله ما أمكن، لتقلّ مخالفة الأصل. وذلك كان تقدير الأخفش في ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا: ضَرْبُهُ قَائِمًا، أولى من تقدير باقي البصريين: حَاصِلٌ إذَا كان _أو إذ كان_ قَائِمًا، لأنّه قدّر اثنين وقدّروا خمسة، ولأنّ التقدير من اللفظ أولى"[4].

ويُمكن الردّ على هذا المذهب بأنّه لا يجوز حذف المصدر المقدر بأن الموصولة والفعل مع بقاء معموله؛ لأنّه لا يُمكن حذف الموصول وبقاء صلته[5].

2- حذف خبر مبتدأ الوصف: المبتدأ على نوعين مبتدأ يحتاج إلى الخبر، ومبتدأ يستغني عن الخبر بذكر المرفوع بشرط أن يستند في عمله على حرف نفي أو حرف استفهام، وفي هذا يقول ابن هشام: "إذا كان المبتدأ وصفا معتمِدا على نفي أو استفهام، استغنى بمرفوعه عن الخبر، تقول: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ومَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ؛ فـــ الزّيدان فاعل بالوصف، والكلام مُستغن عن الخبر؛ لأنّ الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا تَرى أنّ المعنى: أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ؟ وَمَا يَقُومُ الزَّيْدَانِ. والفعل لا يصحّ الإخبار عنه، فكذلك ما كان في موضعه"[6].

---

[1]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص341، 342.

[2]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص321.

[3]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص341.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص705، 706.

[5]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص320.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح شرح قطر الندى وبل الصدى، ص167.

فالاستغناء عن الخبر كان ضروريا لأنه لا يجتمع ثلاثة مرفوعات أساسية في جملة بسيطة، وقد وقع الحذف على الخبر لعدم استغناء المشتق الوصفي عن مرفوعه، وقد اشترط ابن هشام في كتابه **شرح شذور الذهب** أن يكون هذا المبتدأ رافعًا لمُكتفًى به سواء كان هذا المرفوع اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا[1]، وخالف في ذلك رأي الكوفيين المتمثل في منع رفع مبتدأ الوصف للضمير المنفصل؛ حيث إنّهم علّلوا ذلك بأنّه يعمل عمل الفعل، والفعل لا يرفع ضميرًا منفصلًا، إلا إذا توفر مبدأ المطابقة بين الاسم المشتق والضمير المنفصل فإنّ الضمير حينها يُحمَل على التأخير على أساس أنّه مبتدأ مؤخر[2].

إلّا أنّ ابن هشام حاول تعليل ما ذهب إليه بقوله في مرفوع مبتدأ الوصف: "إنّما انفصل مع الوصف لئلا يُجهَل معناه؛ لأنّه يكون معه مستترا، بخلافه مع الفعل فإنّه يكون بارزا كـــ قُمْتُ أو قُمْتَ، ولأنّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك احتمل معه الفصل، ولأنّ المرفوع بالوصف سدّ في اللفظ مسدّ واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل"[3]، وقد أكّد ابن هشام رفع الاسم المشتق للضمير المنفصل بسقوط مبدأ تطابقهما من حيث العدد في قول الشاعر[4]: خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ.

حيث لا يجوز عدّ أَنْتُمَا مبتدأ مؤخرا، لأنّه مثنى والاسم المشتق وافٍ مفرد، لذلك لم يتوفّر مبدأ المطابقة، وفي هذه الحالة تتعيّن ابتدائية الاسم المشتق الرافع للضمير المنفصل[5].

أمّا اشتراط ابن هشام استناد مبتدأ الوصف على حرف النفي أو حرف الاستفهام فهو ضروري لتقوية عمل الاسم المشتق وتقريبه من الفعل، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "ولا بدّ

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص211.

[2]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص309.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص638، 639.

[4]- هذا البيت من الطويل، وقائله مجهول. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص898. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص185.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص[210- 212].

للوصف المذكور من تقدّم نفي أو استفهام، (...) خلافًا للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو[1]: خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا.

خلافًا للنّاظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبرًا مقدّمًا، وإنّما صحّ الإخبار به عن الجمع لأنّه على فَعِيل، فهو على حَدّ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم/ 4]"[2].

فابن هشام احتجّ بهذه الآية للتأكيد على صحّة مذهبه، لأنّ أيّ اسم مشتق على وزن فَعِيل "يقع للواحد، والجمع، والمذكّر والمؤنّث وصفًا"[3]، وللزمخشري رأي مُستحسَن في ذلك، حيث إنّه قد رأى أنّ ظَهِيرًا قد جاء بصيغة المفرد لتبيين اتّحاد الملائكة و"كأنّهم يدٌ واحدة على من يعاديه"[4] أي مَنْ يُعَادِي النّبي صلّى الله عليه وسلم، ولكن يبدو أنّ الرأي الرّاجح هو ما اختاره ابن هشام؛ لقوله عزّ وجل في هذه الآية: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم/ 4] أي: صَالِحُو المُؤْمِنِينَ، فلفظ صَالِح ها هنا ــعلى الرّغم من أنّه اسم فاعلــ ورد بصيغة المفرد ويُراد به الجمع أي كلّ مَن عمل عَملا صالحًا[5]، فإذا كان اسم الفاعل يُراد به الجمع فإنّ ذلك في الصفة المشبهة أولى.

3- حذف أخبار كان وكاد وإنّ ولا النافية للجنس: قال ابن هشام في ذلك: "وقالوا: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ أي إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ، فحُذِفت كَانَ وخبرها، وقال[6]:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ.

---

[1]- هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ. أشار المحقّق محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنّ قائل هذا البيت طائي، لكنّه غير معروف اسمه. انظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص191، 192.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص[188- 193].

[3]- أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ج2، ص843.

[4]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص127.

[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج4، ص127.

[6]- هذا البيت من الكامل، وقائله الشاعر عبد الله بن أيوب التّيمي وهو يرثي منصور بن زياد. انظر، أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي تــ231هــ)، ديوان الحماسة برواية أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، تح: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص171، إلّا أنّ السيوطي نسبه لــ شمردل الليثي، انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص927.

أي لَيْسَ لَهُ، وقالوا[1]: **"مَنْ تَأَنَّى[تَأَنَّى] أَصَابَ أَوْ كَادَ، ومَنْ اسْتَعْجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ"** وقالوا: إنَّ مَالًا وإنَّ وَلَدًا وقال الأعشى[2]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهْلَا.

أي إِنَّ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا وإِلَّا لَنَا ارْتِحَالًا عَنْهَا"[3].

فجواز حذف خبر كان في القول الأوّل مرتبط بحذف فعله الناقص، لأنّ الأفعال الناقصة سمّيت بهذا الاسم لعدم جواز استغنائها عن الخبر من حيث المعنى، فهي باجتماعها مع الخبر تُعادل معنى الفعل التّام، لذلك لم يجز حذف خبرها من دونها _على الرّغم من أنّ أصله كان خبرا للمبتدأ_ إلّا في الضرورة[4]، ولكن ابن هشام علّل ذلك في كتابه **شرح اللمحة البدرية** بشبه خبر كان وأخواتها بالمفعول مشيرا إلى اقتصار الحذف في باب كان وأخواتها على خبري كَانَ ولَيْس[5]، إلّا أنّ لَيْس يُشتَرطُ في حذف خبرها أن يكون اسمها نكرة تشبيها لها بـــ لا التي يُشتَرَط في اسمها أن يكون نكرة ويطّرد حذف خبرها، وقد انفردت ليس بجواز مجيء اسمها نكرة لكونها تُفيد معنى النّفي فأُشبِهت المبتدأ المنفيّ[6]، وهذا ما أشار إليه ابن هشام من خلال تمثيله بالبيت الشعري، أمّا أفعال المقاربة فيجوز حذف خبرها إذ وُجِد دليل عليه[7]؛ لكونها تخالف الأفعال الناقصة في دلالتها على الحدث المقترن بالزمن، لذلك جاز حذف خبر كاد في الحديث لوجود دليل عليه وهو أصاب وأخطأ.

---

[1]- ورد هذا الحديث في الفتح الكبير بهذا الشكل: "مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ، ومَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ". الألباني (محمد ناصر الدين تـــ 1419هـــ)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، الإشراف على الطبع: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط3، 1988، رقم الحديث: 5510، ص794.

[2]- هذا البيت من المنسرح، وهو للأعشى، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهْلَا. الأعشى (ميمون بن قيس)، الديوان، شرح وتعليق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص233.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص725.

[4]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص368، 369.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص14، 15.

[6]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص358. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص370.

[7]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص420.

وإذا انتقلنا إلى الأحرف المشبهة بالأفعال فإنّ أمرها يشبه أمر خبر كاد وأخواتها، حيث يجوز حذف خبر إنّ لجواز حذف خبر المبتدأ؛ لأنّ اسمها وخبرها في الأصل كانا عبارة عن مبتدأ وخبر[1]، وقد قال ابن هشام في إعطاء الشيء حكم ما أشبهه: "والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو اكتفاء بخبر إِنَّ، لّما كان إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ في معنى قَائِمٌ؛ ولهذا لم يجز: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو"[2] مع العلم أنّه "يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره، سواء [أ] كان الاسم معرفة أم نكرة كرّرت إِنّ أم لا"[3]، والذي حسّن ذلك وجود الحرف المشبه بالفعل، وقد قال الجرجاني في ذلك: "وقد ترى حُسن الكلام وصِحّته مع حذفه وترك النّطق به. ثمّ إنّك إنْ عمدت إلى إِنّ فأسقطتها، وجدت الذي كان حَسُن من حذف الخبر، لا يحسُن أو لا يسُوغ. فلو قلت: مَالٌ، وعَدَدٌ (...) لم يكن شيئا. وذلك أنّ إنّ كانت السبب في أنْ حَسُن حذف الذي حُذِف من الخبر، وأنّها حاضنته، والمُترجِم عنه، والمتكفّل بشأنه"[4].

لكنّ الفرّاء أشار إلى أنّ هذا الأمر لا يجوز إلّا إذا كُرّرت إنّ للتّنبيه على اختلاف الاسمين، وهذا الاختلاف هو الذي يدلّ على الخبر المحذوف، أي إنّ المحلّ في بيت الأعشى مختلف عن المُرتَحل[5]، وقد "ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز إلّا إذا كان الاسم نكرة. (...) ورُدّ المذهبان بالسّماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾ [فُصّلت/ 41] الآية. أي يُعذَّبُون. وقال الشاعر[6]: أَتَوْنِي فَقَالُوا: يَا جَمِيلُ تَبَدَّلَتْ بُثَيْنَةُ أَبْدَالًا، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا. أي تَبَدَّلَتْ"[7].

---

[1]- ينظر، الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص495.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص780.

[3]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص435.

[4]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص322.

[5]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص470. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص104. ينظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج10، ص454.

[6]- هذا البيت لـــ جميل بثينة، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

وَقَالُوا: نَرَاهَا، يَا جَمِيلُ، تَبَدَّلَتْ، وَغَيَّرَهَا الوَاشِي، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا. جميل بثينة، الديوان، ص85.

[7]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص435، 436.

فالآية والبيت أبطلا موقف كلّ من الفراء والكوفيين، إلّا أنّ أبا علي الفارسي حاول تبرير موقف الكوفيين بقوله: "لأنّ لهم أن يقولوا: إنّما منعنا حذف خبر المعرفة مع إنّ المكسورة؛ فأمّا مع أنّ المفتوحة فلن نمنعه. قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أنّ المكسورة حُذِف خبرها كما حُذِف خبر نقيضها. وهو قولهم: لَا بَأْسَ، ولَا شَكَّ؛ أي عَلَيْكَ، وفِيهِ. فكما أنّ لَا تختصّ هنا بالنّكرات فكذلك إنّما تُشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النّكرة أيضا"[1]، ولعلّ الكوفيين ذهبوا ذلك المذهب؛ لأنّ "أكثر ما يكون ذلك إذا كان الاسم نكرة"[2].

أمّا ابن يعيش فذهب إلى "أنّ أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا فإنّه قد يجوز حذفها والسّكوت على أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتّساع فيها (...) ودلالة قرائن الأحوال عليها؛ وذلك قولهم: إِنَّ مَالًا وإِنَّ وَلَدًا وَإِنَّ عَدَدًا كان ذلك وقع في جواب هَلْ لَهُمْ مَالٌ وَهَلْ وَلَدٌ وَهَلْ عَدَدٌ فقيل في جوابه: إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا وَإِنَّ عَدَدًا أي إِنَّ لَهُمْ مَالًا وَإِنَّ لَهُمْ وَلَدًا وَإِنَّ لَهُمْ عَدَدًا و لم يحتج إلى إظهاره لتقدّم السّؤال عنه، و لم يأت ذلك إلّا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا"[3].

فابن يعيش يبدو من كلامه هذا أنّه رافض للتّوجّهات السابقة ذكرها، ورأى أنّ أخبار هذه الحروف لا تُحذَف إلّا لوجود دليل عليها، وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا.

أمّا فيما يخص اجتماع التأكيد مع الحذف فلا ضير في ذلك، وقد علّل ابن هشام ذلك بأنّ "المُؤكَّد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر"[4]، لذلك كانت هذه الحروف إلى جانب ما تحمله من معنى دليلا على وجود الخبر؛ لأنّه من غير المعقول أن يتكوّن كلام مفيد من حرف واسم[5].

وقد نبّه ابن هشام على أنّه لا يجوز حذف الخبر إذا كان الناسخ من أخوات إنّ وله معنى خاص كالتمنّي والترجّي والتشبيه، لقوله في حديثه عن شروط الحذف: "شرط الدليل

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص374.

[2]- ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص109.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص103، 104.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص699.

[5]- ينظر، محمد محمد أبو موسى، خصائص التّراكيب _دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني_، ص282.

اللفظي أن يكون طِبق المحذوف، فلا يجوز زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو أي ضَارِبٌ، وتريد بـــ ضَارِب المحذوف معنى يُخالف المذكور بأنْ يُقدّر أحدهما بمعنى السّفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء/ 101] والآخر بمعنى الإيلَام المعروف، ومن ثمّ أجمعوا على جواز زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرٌو، وإنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو وعلى منع لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو وكذا في لَعَلَّ وكَأَنَّ، لأنّ الخبر المذكور مُتَمَنّى أو مُتَرَجّى أو مُشبَّه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنّه خبر المبتدأ"[1]؛ لأنّ الجملة الأولى التي دخلها الناسخ غير الجملة المعطوفة من حيث المعنى.

أمّا خبر لا النافية للجنس فقد قال فيه ابن هشام: "يجب ذكر الخبر إذا كان غير معلوم، (...) فإنْ كان معلوما التزم حذفُه التميميّون والنّجديّون، وأجاز الوجهين الحجازيون"[2]، فحذف خبر لا النافية للجنس جائز كحال سائر الأخبار إنْ وُجد دليل عليه، وقد يكون الدليل مقاليا أو حاليّا، والخبر المحذوف قد يكون اسما أو شبه جملة أو جملة[3]، وقد كثُر حذف الخبر في سياق النفي للعلم به على أساس أنّ الجملة المنفية جواب لاستفهام مذكور أو مُقدّر[4].

4- حذف الفعل: لا يكون الفعل فعلا إلّا إذا قامت به ذات فاعلة فيُسنَد إليها، لذلك فإنّه لا يُحذَف لوحده إلّا نادرا، ومن بين الحالات التي يُحذف فيها الفعل من دون مرفوعه ما أشار إليه ابن هشام في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "يطّرد حذفه مُفسَّرًا نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة/ 6] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق/ 1] ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء/ 100] والأصل: لَوْ تَمْلِكُونَ تَمْلِكُونَ، فلمّا حُذِف الفعل انفصل الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان، (...) ويكثُر في جواب الاستفهام نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت/ 61] أي لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ"[5].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص696.

[2]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص422.

[3]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص708، 709.

[4]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص800.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص726.

فالفعل في الآيات الأولى محذوف لكنّه في نيّة الذكر لوجود ما يدلّ عليه[1]، والذي دفع إلى الإقرار بحذفه ما ذهب إليه البصريون من أنّ الاسم بعد أداة الشرط يرتفع بفعل يُفسِّره الفعل المذكور، لأنّ أدوات الجزم مختصة بالعمل في الأفعال، لذلك لا يجوز الفصل بين الجازم وفعله بغير معمول ذلك الفعل، وهذا يُبطل ما ذهب إليه الأخفش من رفع الاسم بالابتداء، ومن جهة أخرى فإنّه لا يجوز للاسم المرفوع أن يتقدّم على عامله، فلو لم يُقدّر مرتفعا بفعل محذوف لبقي بدون عامل، بخلاف الكوفيين الذين رأوا أنّ هذا الاسم المرفوع يرتفع بالفعل الذي بعده[2].

وبما أنّ إذا الظرفية متضمّنة لمعنى الشرط فقد حُمِلت على أدوات الشرط الجازمة في ضرورة الدخول على الأفعال، لذلك جمعت بين خصائص الشرطية المتمثّلة في دخولها على جملتين بحيث تكون الأولى فعلية، وخصائص الظرفية المتمثلة في إضافتها[3]، وكذلك الحال مع لَوْ أي إنّها لمّا اقتضت جملتين حُمِلت على "إنْ الشرطية، في الاختصاص بالفعل. فلا يليها إلّا فعل، أو معمول فعل مضمر، يُفسّره ظاهر بعده"[4]، لذلك فإنّ الاسم المرفوع بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال يُعرب فاعلا لفعل محذوف يُفسّره الفعل المذكور، والفعل المُقدَّر في هذه الحالة مجرّد من مرفوعه على الرّغم من تلازمهما حتّى لا يجتمع فاعلان لفعل واحد[5]، ومن جهة أخرى فإنّه لا يجوز التّصريح بالفعل ها هنا "لأنّ الثاني يُفسّره"[6].

أمّا حذف الفعل في الآية الرابعة فقد جاز لسبق ذكره في السؤال، لأنّ "الحذف كثيرا ما يعتري بعض عناصر جملة جواب الاستفهام اعتمادا على القرينة اللفظية في السؤال"[7]، وقد رجّح ابن هشام حذف الفعل في هذه الآية لوروده في موضع آخر من القرآن الكريم، حيث يقول: "فلا يُقدّر لَيَقُولَنَّ الله خَلَقَهُمْ، بل خَلَقَهُمْ اللهُ؛ لمجيء ذلك في شِبه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف/ 9]

[1]- ينظر، مختار عطّية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز _دراسة بلاغية_، ص278.
[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص156.
[3]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص94.
[4]- المُرادي، الجنى الداني، ص278.
[5]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج2، ص380.
[6]- الرماني، معاني الحروف، ص74.
[7]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص261.

وفي مواضع آتية على طريقته نحو: ﴿قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [التحريم/ 3] ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ * قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ﴾ [يس/ 78، 79]"[1].

فهذه الآيات ترجّح رأي ابن هشام، وهذا ما يُميِّز أسلوبه المعروف بالاحتكام إلى الشواهد القرآنية في ترجيح آرائه النحوية.

ثالثا- التعليل بعلّة حذف المسند والمسند إليه: ويشمل:

1- حذف الفعل العامل في المفعول به بمعيّة مرفوعه: بعد حديث ابن هشام عن حذف الفعل لوحده انتقل إلى الحديث عن حذف الفعل مع مرفوعه، حيث يقول في ذلك: "وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ * سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الرعد/ 23، 24] حتّى قال أبو علي: حَذْفُ القَوْلِ مِنْ حَدِيثِ البَحْرِ قُلْ وَلَا حَرَجَ.

(...) وقالوا: الحَمْدُ لِلهِ أَهْلَ الحَمْدِ بإضمار أَمْدَحُ، وفي التّنزيل: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد/ 4] بإضمار أَذُمُّ، ونظائره كثيرة"[2]، وقال أيضا: "إذا كان الموصوف معلوما بدون الصّفة جاز لك في الصّفة الإتباع والقطع. مثال ذلك في صفة المدح الحَمْدُ لِلَّهِ الحَمِيدُ أجاز فيه سيبويه الجرّ على الإتباع، والنّصب بتقدير: أَمْدَحُ، والرّفع بتقدير: هُوَ"[3].

فابن هشام قدّر المحذوف في الآية الأولى بفعل القول لكثرة حذفه، لذلك رجّح حذفه أيضا في قول الشاعر[4]: رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا.

وقد رأى أنّ الذي يُؤكّد ذلك ورود الفعل قَالَ مذكورا بعد الفعل نَادى الذي يُعدُّ بمنزلة أَخْبَرَ في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص711.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص727.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصدى، ص407.

[4]- هذا الشاهد من الرجز، وهو غير معروف القائل. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج6، ص258، 261.

[هود/45] وقوله أيضا: ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا * قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾ [مريم/ 3، 4][1].

فرأي ابن هشام يوافق رأي البصريين الذين يقدّرون جملة إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا في محل نصب مفعول به لقول مقدّر، وقد خالف الكوفيّين الذين رأوا أنّ هذه الجملة في محل نصب مفعول به للفعل المذكور أَخْبَرَ، لكونه في معنى: قَال، فحُمِل عليه[2].

والدليل على صحة توجّه ابن هشام كسر همزة إنّ بعد فعل القول[3]، ومن جهة أخرى فإنّه "يُحذف فعل القول (...)، استغناء بذكر المقول طلبا للاختصار ولوضوح الدلالة عليه، ولكثرته"[4].

أمّا الحالة الثانية فقد التُزِمَ فيها حذف الفعل والفاعل للتنبيه على معنى المدح أو الذم[5]، و"ليكون ذلك أدلّ على الإنشاء كما فُعِل بناصب المُنادى"[6]، لأنّ الموصوف في هذه الحالة معلوم لا يحتاج إلى تخصيص أو توضيح، مع العلم أنّ النعت المقطوع ها هنا يجوز رفعه على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هُو، إلّا أنّه يُحبَّذ العدول من الرفع إلى النّصب إذا كثرت المرفوعات في تركيب واحد[7].

وقد قال ابن هشام أيضا في حذف الفعل مع مرفوعه: "وكونه مذكورا هو الأصل، (...)، وقد يُضمَر جوازا إذا دلّ عليه دليل مقاليّ أو حاليّ؛ فالأوّل نحو: ﴿قَالُواْ خَيۡرًا﴾ [النحل/ 30] أي: أَنْزَلَ رَبُّنَا خَيْرًا، بدليل: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾ [النحل/ 30] والثاني نحو: قولك لِمَن تأهّب لسَفَرٍ: مَكَّةَ بإضمار تُرِيدُ، ولِمن سَدَّد سهما: القِرْطَاسَ بإضمار: تُصِيبُ"[8]، وقوله أيضا:

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص475.

[2]- ينظر، ابن جني، المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص109، ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص475.

[3]- ينظر، ابن جني، المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص250.

[4]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص262.

[5]- ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص287.

[6]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص155.

[7]- ينظر، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجُمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص62.

[8]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص242.

"وقد يُحذف ناصبه إنْ عُلِم، كقولك لِمن سدَّد سهمًا: القِرْطاسَ ولِمَن تأهّب لسفر: مَكَّةَ، ولِمَن قال: مَنْ أضْرِبُ: شَرَّ النَّاسِ بإضمار: تُصِيبُ، وتُرِيدُ، واضْرِبْ"[1].

فالفعل في الآية الأولى حُذف لذكره سابقا في الآية، وحُذِف في الحالة الثانية لعلم المُخاطَب بسياق الحال، مع العلم أنّ الفعلين في هاتين الحالتين قد حُذِف معهما مرفوعهما، "وإنّما تُحْذَف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير الأمر بمنزلة الجزء من الفعل"[2].

ومن الحالات التي يُحذف فيها المَسند والمُسند إليه معًا حذف الفعل مع فاعله في باب الاشتغال، أي اشتغال الفعل عن العمل في معموله بضمير معموله، وقد فصّل ابن هشام الحديث عن هذا الباب في كتابه **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، بقوله: "وقد يُضمَر وجوبا في مواضع: منها باب الاشتغال، وحقيقته أنْ يتقدّم اسم، ويتأخّر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغِل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلابسِه.

فمثال اشتغال الفعل بضمير السّابق: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ﴾ [الإسراء/13].

ومثال اشتغال الوصف: زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ، الآنَ أو غَدًا.

ومثال اشتغال العامل بمُلابِسِ ضمير السّابق: زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ وَزَيْدًا أَنَا ضَارِبٌ غُلَامَهُ، الآنَ أو غَدًا.

فالنّصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا؛ تقديره: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ وَأَلْزَمْنَاهُ كُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ. وإنّما كان الحذف هنا واجبا لأنّ العامل المُؤخَّر مُفسِّر له، فلم يجمع بينهما.

هذا رأي الجمهور"[3]، وقال أيضا: "وإنْ كان لا يظهر الفعل الذي أضمرت لاستغنائك عنه بالفعل الظاهر"[4].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص185.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص361.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص242، 243.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص134.

فالفعل كما قال ابن هشام يُضمَر وجوبا لـــ "أنّ الفعل إذا تعدَّى إلى ضميره لم يتعدّ إليه، إذ لا يعمل مرّتين"[1]، ومن جهة أخرى فإنّ الفعل أُضمِر هنا وجوبا كما أشار ابن هشام لتفسيره بالفعل الذي بعده لأنّك إذا قلت: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ "أردت: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فلمّا أضمرت ضَرَبْتُ فسّرته بقولك: ضَرَبْتُهُ"[2]، و لم يجُز إظهاره "لأنّه لا يُجمَع بين المُفسَّر والمُفسِّر"[3].

وقد رفض ابن هشام مذهب كل من الكسائي والفراء في هذا الباب بقوله: "وزعم الكسائي أنّ نصب المُتقدّم بالعامل المُؤخَّر على إلغاء العائد، وقال الفرّاء: الفعل عامل في الظاهر المُتقدّم وفي الضمير المُتأخّر. ورُدّ على الفرّاء بأنّ الفعل الذي يتعدّى لواحد يصير متعدّيا لاثنين، وعلى الكسائي بأنّ الشاغل قد يكون غير ضمير السّابق، كـــ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، فلا يستقيم إلغاؤُه"[4].

ومن الحالات التي يُلتزم فيها حذف ركني الإسناد حذفُ الفعل مع مرفوعه في باب النّداء، وقد قال ابن هشام في ذلك: "المُنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصُّه فلهذا أفردته بالذِّكر، وبيان كونه مفعولا به أنّ قولك: يَا عَبْدَ اللهِ أصله يَا أَدْعُو عَبْدَ اللهِ، فـــ يَا حرف تنبيه، وأَدْعُو فعل مضارع قُصِد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، وعَبْدَ اللهِ مفعول به ومضاف إليه، ولّما علموا أنّ الضّرورة داعية إلى استعمال النّداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين:

أحدهما: دلالة قرينة الحال.

والثّاني: الاستغناء بما جعلوه كالنّائب عنه والقائمِ مُقامه وهو يَا وأخواتها.

وقد تبيّن بهذا أنّ حقُّ المنادَيَات كلّها أن تكون منصوبة؛ لأنّها مفعولات"[5].

فحذف الفعل وجب ها هنا "لأنّك إذا صرّحت بالفعل وقلت: أُنَادِي أو أُرِيدُ كان إخبارا عن نفسك والنّداء ليس بإخبار وإنّما هو نفس التّصويت بالمُنادى ثمّ يقع الإخبار عنه

[1]- عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصَد في شرح الإيضاح، ج1، ص229.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص379.

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص130.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص243.

[5]- المصدر نفسه، ص243.

فيما بعد فتقول: نَادَيْتُ زَيْدًا"[1]، وإلى جانب هذا فإنّ الجملة الخبرية هي الأصل والجملة الإنشائية هي فرع عنها، والجملة الأصلية في النّظرية التّحويلية إذا حُوِّلت اعتراها حذف[2]، لذلك وجب حذف الفعل خاصّة أنّه يوجد ما ينوب عنه، لأنّ "يَا بدل من قولك: أَدْعُو عَبْدَ اللهِ، وأُرِيدُ"[3]، أمّا ابن فلاح فقد علّل ذلك بقوله: "وإنّما وجب إضمار الفعل العامل في المُنادى وفي التّحذير لأنّ الواضع تصوّر في الذهن أنّه لو نطق به لكثر استعماله، فألزمه الإضمار طلبا للخفة لأنّ كثرة الاستعمال مظنّة التّخفيف"[4].

وبما أنّ الفعل يُحذف في باب النداء فهو أيضا ملتزم الحذف في أسلوب الاختصاص لمشابهته إيّاه، وقد قال ابن هشام في ذلك: "من المفعولات التي التُزِم معها حذف العامل المنصوب على الاختصاص، وهو كلام على خلاف مقتَضى الظاهر، لأنّه خبر بلفظ النّداء.

وحقيقته أنّه اسم ظاهر معرفة قُصِد تخصيصه بحكم ضمير قبله.

والغالب على ذلك الضّمير كونه لمُتكلّم ـنحو أَنَا، ونَحْنُـ ويقِلُّ كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص: فَخْرٌ، أو تَوَاضُعٌ، أو بَيَانٌ"[5].

فالفعل وجب حذفه هنا لأنّه بمنزلة المُنادى، والدليل على ذلك استخدام لفظة أيّها في الاختصاص ولا يُراد بها النّداء لأنّ "كل مُنادى مُختص تختصّه فتناديه من بين مَن بحضرتك لأمرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك إيّاه أن تقصِده وتختصّه بذلك دون غيره، وقد أجرت العرب أشياء اختصّوها على طريقة النّداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص"[6]، لذلك فإنّ هذا الباب النّحوي "يجري على مذهب النّداء من النصب بفعل مضمر غير مُستعمل إظهاره"[7]، إلّا أنّه يختلف عنه في المراد من ذلك

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص127.
[2]- ينظر، طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص254.
[3]- المبرد، المقتضب، ج4، ص202.
[4]- السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ص310.
[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص244.
[6]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص17.
[7]- المصدر نفسه، ج2، ص18.

الحذف، فالحذف في النّداء يُراد به تحقيق الإنشاء، أمّا في باب الاختصاص فيُراد به التعبير عن معنى ما كالفخر والتواضع...

2- حذف الفعل العامل في المفعول المطلق بمعية مرفوعه: صرّح ابن هشام بحذف الفعل مع مرفوعه في باب المفعول المطلق، حيث يقول: "اتّفقوا على أنّه يجوز لدليل ــمقالي أو حالي ــ حذف عامل المصدر غير المُؤكّد، كأن يُقال: مَا جَلَسْتَ فتقول: بَلَى جُلوسًا طَوِيلًا، أو بَلَى جَلْسَتَيْنِ وكقولك لِمَن قَدِم من سفر: قُدُومًا مُبَارَكًا.

وأمّا المُؤَكِّد فزعم ابن مالك أنّه لا يُحذف عامله، لأنّه إنّما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مناف لهما، وردّه ابنه بأنّه قد حُذِف جوازا في نحو: أَنْتَ سَيْرًا ووجوبا في أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا وفي نحو: سَقْيًا وَرَعْيًا"[1].

فابن هشام أجاز حذف عامل المفعول المطلق إذا كان هذا الأخير مُبيِّنا للنوع أو العدد فقط، وأجازه أيضا إذا كان مؤكّدا لعامله، وقد علّل ذلك بقوله: "وأمّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافيَ بينهما؛ لأنّ المحذوف لدليل كالثابت"[2]، وهذه الآية ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء/ 24] تعكس ما صرّح به ابن هشام، حيث يقول في حديثه عن أسماء الأفعال: "ومنها أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها، لا تقُل: زَيْدًا دَرَاكِ خلافًا للكسائي، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء/ 24]، زاعمًا أنّ (عليكم) بمعنى اِلْزَمُوا، ولا دليل على ذلك لاحتمال انتصاب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ على المصدر، وعامله كَتَبَ محذوف دلّ عليه ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء/ 23]؛ لأنّ التحريم كَتْبٌ، ويدلّ عليه أنّه قُرِئ (كَتَبَ اللهُ) بالفعل مكان المصدر"[3].

فأسماء الأفعال تنصب المفعول لكونها في معنى الفعل، إلا أنّ معمولها لا يُمكن أن يتقدّم عليها لضعفها نتيجة تفرّعها عن الفعل في العمل[4]، والذي يُؤكّد أنّ لفظة كِتاب ليست معمولة لــ عَلَيْكُمْ القراءة التي استحضرها ابن هشام، فهي دليل على التّوجيه الذي صرّح به، إلّا أنّ

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص216.
[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص699.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص108.
[4]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص82.

الزّجاج خَلُصَ إلى إعرابين حسنين، ووقف موقف وسط بين توجّه الكسائي والمذهب الذي ارتضاه ابن هشام، حيث إنّه أجاز نصب كِتَاب على أنّه مُؤَكِّدٌ لفعل محذوف _دلّ عليه فعل التّحريم_ تقديره كَتَبَ، أو على أنّه اسم منصوب على الإغراء وفاعله محذوف تقديره الْزَمُوا مُفَسَّرًا بقوله تعالى: (عَلَيْكُمْ)[1].

وفي مقابل ذلك أوجب ابن هشام حذف عامل المفعول المطلق بمعيّة مرفوعه في حالات معيّنة استغناءً بلفظ المفعول، حيث يقول: "وقد يُقام مُقام فعله فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان: ما لا فعل له، نحو: وَيْلَ زَيْدٍ ووَيْحَهُ.

وَبَلْهَ الأَكُفِّ...[2]

فيُقدَّر له عامل من معناه على حدّ قَعَدْتُ جُلُوسًا.

وما له فعل، وهو نوعان: واقع في الطّلب، وهو الوارد دعاء، كـــ سُقْيًا، ورَعْيًا، وجَدْعًا، أو أمْرا أو نهيا، نحو: قِيَامًا لَا قُعُودًا ونحو: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد/ 4]، وقوله[3]:

فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ. كذا أطلق ابن مالك، وخصّ ابن عصفور الوجوب بالتّكرار، كقوله[4]: فَصَبْرًا فِي مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا.

أو مقرونا باستفهام توبيخيّ، نحو: أَتَوَانِيًا وقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟

وقوله[5]: أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ واغْتِرَابًا؟

وواقع في الخبر، وذلك في مسائل:

---

[1]- ينظر، الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص36.

[2]- هذا الشاهد مأخوذ من بيت من الكامل لـــ كعب بن مالك، وتتمته: فَتَرَى الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ. كعب بن مالك الأنصاري، الديوان، تح: مجيد طراد، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، ص77.

[3]- هذا الشاهد من الطويل، وقد أشار المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنّ قائله مجهول. انظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص218.

[4]- هذا الشاهد من الوافر، وهو لـــ قطري بن الفجاءة المازني، وعجزه: فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ. إحسان عباس، شعر الخوارج، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1974، ص108.

[5]- هذا الشاهد عجز بيت من الوافر لـــ جرير، وصدره هو : أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا. جرير، الديوان بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، (د.ت)، ج3، ص650.

إحداها: مصادر مسموعة كثُر استعمالها، ودلّت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكّر نِعمة وشِدّة: حَمْدًا وشُكْرًا لَا كُفْرًا وصَبْرًا لَا جَزَعًا وعند ظهور أمر مُعجِب: عَجَبًا وعند خطاب مرضيّ عنه أو مغضوب عليه: أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً ومَسَرَّةً ولَا أَفْعَلُهُ ولَا كَيْدًا ولَا هَمًّا.

الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله، نحو: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد/ 4].

الثالثة: أن يكون مُكرّرا، أو محصورا، أو مُستفهَما عنه، وعامله خبر عن اسم عين، نحو: أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا ومَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا وإِنَّمَا أَنْتَ سَيْرَ البَرِيدِ وأَأَنْتَ سَيْرًا؟

الرابعة: أن يكون مؤكّدا لنفسه أو لغيره؛ فالأوّل الواقع بعد جملة هي نصّ في معناه، نحو: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا أي اعْتِرَافًا، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو: زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا وهَذَا زَيْدٌ الحَقَّ لَا البَاطِلَ ولا أَفْعَلُ كَذَا البَتَّةَ.

الخامسة: أن يكون فعلا علاجيا تشبيهيّا، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـــ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَبُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ"[1].

فعامل المفعول المطلق يُحذَف وجوبا إذا لم يكن له فعل من جنس لفظه، لذلك فإنّه يُقدّر له فعل من معناه، "فإذا فصلته من الإضافة جاز فيه الرفع والنّصب، كقولك: وَيْلٌ لِزَيْدٍ، على الابتداء والخبر. ووَيْلًا لِزَيْدٍ، ووَيْحًا لَهُ، على تأويل أَلْزَمَهُ اللهُ ذَلِكَ. فإذا أضفته لم يجُز لك فيه إلّا النّصب، كقولك: وَيْحَهُ، ووَيْلَهُ، لأنّك لو رفعته لم يكن له خبر"[2].

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ ابن هشام قد أعرب لفظتي تَمِيمِيًّا وقَيْسِيًّا في قولهم: أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وقَيْسِيًّا أُخْرَى حالين، على أساس أنّ العامل في الأول تُوجَدُ، والعامل في الثاني تتَحَوَّلُ[3] على الرغم من أنّه لا فعل لهما، حيث إنّ المعنى المُراد بهما هو التوبيخ؛ لأنّ صاحب هذا القول لا يُريد جوابا لاستفهامه، ولكنّه يريد توبيخ المخاطَب وإثبات حالة تحوّله

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص[216- 223].

[2]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص305.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص359.

وتنقّله[1]، لذلك فإنّ معنى التوبيخ ــكما يرى سيبويهــ هو الذي سوّغ إجراء هذين الاسمين مجرى ما له فعل، فأصبح الاسم في هذه الحالة بدلا من اللفظ بفعله أي: أَتَتَمَّمُ مَرَّةً وتتَقَيَّسُ أخرى[2]، وبناء على هذا يترجّح إعراب الاسمين تَمِيمِيًّا وقَيْسِيًّا مفعولين مطلقين حُذِف فعلاهما اللّذان يُقدَّران من جنس لفظيهما[3]، إلّا أنّ ابن هشام قد وافق في إعرابه السيرافي الذي يقول: "وهذا الباب مثل الذي قبله إلّا أنّ الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه ممّا شاهده من حاله"[4].

أمّا الحالة الثانية فتتمثل في حذف عامل المفعول المطلق في الطلب إذا لم يُرَد به الدعاء، و"إضمار الناصب في هذا وما أشبهه لازم؛ لأنّ المصدر بدل من اللفظ به؛ فذكره جمع بين البدل والمبدل منه"[5].

أمّا الطّلب إذا أُرِيد به الدعاء فهو كحال الطّلب الذي لا يُراد به ذلك والخبر إذا كان مسموعا عن العرب[6]، لذلك فإنّ حذف فعل المصدر الذي له فعل من جنس لفظه في هذه الحالات فيه ما هو قياسي وفيه ما هو سماعي[7]، وقد حاول الرّضي الإستراباذي وضع ضابط لذلك، فقال: "الذي أرى أنّ هذه المصادر وأمثالها، إنْ لم يأت بعدها ما يُبيّنها، ويُعيّن ما تعلّقت به من فاعل أو مفعول، إمّا بحرف جرّ، أو بإضافة المصدر إليه، فليست ممّا يجب حذف فعله، بل يجوز سَقَاكَ اللهُ سَقْيًا، ورَعَاكَ اللهُ رَعْيًا، وَجَدَعَكَ اللهُ جَدْعًا، وشَكَرْتُ شُكْرًا وحَمَدْتُ حَمْدًا (...) وأمّا ما بُيِّن فاعله بالإضافة نحو: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [النساء/ 24] ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ 138] و﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب/ 38] و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء/ 122] وحَنَانَيْكَ، ودَوَالَيْكَ. أو بُيِّن مفعوله بالإضافة نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد/ 4]، وسُبْحَانَ اللهِ، ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، ومُعَاذَ اللهِ.

---

[1]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص343.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص345.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص343.

[4]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص231.

[5]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص297.

[6]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص296، 297.

[7]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص353.

أو بُيِّن فاعله بحروف جرّ، نحو: بُؤْسًا لَكَ أي: شِدَّةً، وسُحْقًا لَكَ أي: بُعْدًا، وكذا بُعْدًا لَكَ.

أو بُيِّن مفعوله بحرف جرّ نحو: عقْرًا لَكَ أي: جرْحًا، وجَدْعًا لَكَ، والجَدع قطع الأنف أو الأذن أو الشّفة أو اليد، وشُكْرًا لَكَ، وحَمْدًا لَكَ، وعَجَبًا مِنْكَ. فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا"[1]، وقد علّل ذلك بقوله: "وإنّما وجب حذف الفعل مع هذا الضّابط؛ لأنّ حقّ الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتّصلا به"[2]، أمّا ابن مالك فقد قال في ذلك: "والفرّاء يرى ذلك مطّردا غير متوقّف على سماع، خبرا كان ما يرد فيه ذلك، أو طلبا بشرط أن يكون الموضع صالحا لوقوع الفعل فيه مجرّدا.

ورأيه في ذلك عندي صواب.

إلّا أنّ وقوع ذلك في الطّلب أكثر من وقوعه في الخبر؛ لأنّ دلالة المطلوب على فعل الطّلب أقوى وأظهر من دلالة المُخبر به على فعله"[3].

وقد اجتمع الطلب والخبر في الاستفهام التوبيخي كقولهم: أَتَوَانِيًا وقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟ وهذا ما أشار إليه ابن هشام، لأنّ الاستفهام طلب ويُراد به في مثل هذا التركيب التوبيخ، وقد حُذِف عامل المصدر وجوبا في هذه الحالة، لأنّ المُوبَّخ إذا صدر منه أمر غير لائق، فإنّ المُوبِّخ يترفّع عن التصريح بذلك الأمر، وفي الوقت نفسه يريد التأكيد على إنكاره له والتوبيخ عليه، فيكتفي بالإشارة إليه وذلك بإضمار الفعل وإحلال المصدر محلّه[4].

ومن الحالات التي يُحذف فيها عامل المفعول المطلق والتي صرّح بها ابن هشام عامل المصدر الذي يُراد به التفصيل، وذلك بـــ"أنْ يُذكَر [تُذكَر] جملة طلبية أو خبرية، تتضمّن مصدرا، يُطلَب منه فوائد وأغراض، فإذا ذُكِرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنّها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، وذلك لأنّ تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصحّ أن يقوم ما تضمَّن ذلك المصدر ـأعني الجملة

[1]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص354، 355.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص355.
[3]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص297.
[4]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص297.

المتقدّمة_ مقام ما تضمّن تلك الأغراض، أي أفعالها الناصبة لها، فلمّا صحّ ذلك، وتكرّرت تلك الفوائد استُثقِل ذِكر أفعالها قبلها، فأُلزِم قيام مُتضمِّن المصدر _الذي هي أغراضه_ مقام متضمّناته فوجب حذفها"[1].

ويُحذف عامل المفعول المطلق أيضا إذا ناب المصدر عن فعل كان خبرا لاسم عين، بشرط أن يكون المصدر مكرّرا أو محصورا لأنّه قد "جُعِل الثاني في التّكرار بدلا منه فامتنع الإظهار؛ لئلا يُجمع بين المُبدل منه والبدل. وعُومِل المحصور في التزام الإضمار معاملة المُكرّر؛ لأنّ في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التّكرار. فلو تُرِك التّكرار والحصر جاز الإظهار"[2]، وهناك من رأى أنّه "وجب حذف الفعل لأنّ المقصود من مثل هذا الحصر أو التّكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على الحدوث والتّجدّد، وإن كان يُستَعمَل المضارع في بعض المواضع للدّوام أيضا، (...)، فلمّا كان المُراد التّنصيص على الدّوام واللّزوم لم يُستعمَل العامل أصلا، لكونه إمّا فعلا _وهو موضوع على التّجدّد_ أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف، فإنْ أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا، نحو: زَيْدٌ سَيْرٌ سَيْرٌ، وما زَيْدٌ إلّا سَيْرٌ"[3]، وقد وجب في المصدر النّصب والنيابة عن خبر اسم عين؛ لأنّ المصدر يُخبَر به عن المصدر بخلاف اسم العين الذي لا يُخبَر عنه بالمصدر إلّا إذا أُريد به الخروج إلى المعنى المجازي[4].

والحالة المشابهة لهذه والتي أشار إليها ابن هشام هي حذف عامل المصدر إذا ورد في الاستفهام كقولك: أَأَنْتَ سَيْرًا، لأنّ الهدف هو تثبيت الحدث في المُتحدّث عنه[5]، لذلك حُذِف الفعل لكونه يدلّ على التجدّد كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وكذلك يُحذف العامل إذا كان المصدر مؤكّدا لنفسه أو لغيره، فالحالة الأولى إذا كان مؤكدا لمعنى الجملة هي نفسه في المعنى، نحو: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا أي اعْتِرَافًا، لأنّه "لّما قال ذلك كان فيه اعتراف"[6]، لذلك ناب المصدر

[1]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص369، 370.
[2]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص298، 299.
[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص367.
[4]- ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص213.
[5]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص339.
[6]- الفارسي، المسائل المنثورة، ص20.

عن إعادة الجملة بلفظها[1]، والحالة الثانية هي المصدر المُؤكّد لمعنى جملة تحتمل معناه وغيره، كقولهم: أَنْتَ ابْنِي حَقًّا، وذلك لـــ "رفع ما احتمله أنت ابني من إرادة المجاز"[2].

أمّا الحالة الأخيرة التي أشار إليها ابن هشام فتتمثل في حذف فعل المفعول المطلق وجوبا إذا أُريد به التشبيه كقولهم: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، "فإنّما انتصب هذا لأنّك مَرَرْتَ به في حال تصويت، و لم تُرِد أن تجعل الآخِر صفة للأول ولا بدلا منه. (...)، فصار قولك: لَهُ صَوْتٌ بمنزلة قولك: فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ، فحملت الثاني على المعنى"[3]، وهو معنى التشبيه، فكان التقدير: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ تَصْوِيتًا مِثْلَ صَوْتِ الحِمَارِ، مع العلم أنّه يجوز عدّ المقدر حالا أي: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ مُشْبِهًا صَوْتَ حِمَارٍ[4].

3- حذف الفعل العامل في الحال بمعية مرفوعه: قال ابن هشام في حذف عامل الحال مع مرفوعه: "وقد يُحذَف عامل الحال جوازا، لدليل حاليّ، كقولك لقاصد السّفر: رَاشِدًا وللقادم من الحجّ: مَأْجُورًا أو مقالي: نحو: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾ [القيامة/ 4] ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة/ 239] بإضمار: تُسَافِرُ، ورَجَعْتُ، ونَجْمَعُهَا، وصَلُّوا"[5].

فعامل الحال يجوز حذفه "لتقدّم ذكره من استفهام أو غيره"[6]، كما أنّه يجوز حذفه لعلم الطرفين به، وذلك "لحضور معناه"[7].

ومن الحالات التي يُحذف فيها عامل الحال الحال المؤكّدة لمضمون الجملة، وقد قال ابن هشام فيها: "وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالة على وصف ثابت مُستفاد من تلك الجملة"[8].

---

[1]- ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص651. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص213.

[2]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص214.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص356.

[4]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص243.

[5]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص358.

[6]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص724.

[7]- المصدر نفسه، ج2، ص724.

[8]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص271.

أي كأنّ ذلك الوصف المُستفاد من مضمون الجملة أغنى عن ذكر عامل الحال، وفي هذه الحالة يُحذف العامل وجوبا والذي يُقدّر بـــ أَثْبِتْهُ أو الْزَمْهُ، "وذلك أنّك ذكرت للمُخاطَب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: أَثْبِتْهُ أو الْزَمْهُ مَعْرُوفًا، فصار المعروف حالا، (...) ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلّا ما أشبه المعروف، لأنّه يُعرِّف ويُؤكِّد"[1]، لذلك يُشترط في المبتدأ والخبر أن يكونا معرفتين، لأنّ الحال ها هنا هو صفة لازمة للخبر، فكان دوره تأكيد• تلك الصفة، ولهذا لم يجز للخبر أن يكون فعلا أو مشتقا من الفعل لأنّهما لا يدلّان على الثبوت♦ كما أنّهما لا يوصفان[2].

4- حذف الفعل المفسّر لاسم الفعل بمعية مرفوعه: من الحالات التي يُحذف فيها ركنا الإسناد والتي أشار إليها ابن هشام حذف الفعل ومرفوعه في باب اسم الفعل الذي يحمل خصائص الاسم والفعل في الوقت نفسه، لذلك فإنّ اسم الفعل يكون لازما إذا كان الفعل الذي يدلّ عليه لازما، ويتعدّى إذا كان الفعل الذي يدلّ عليه متعدّيا، ولكنّه لا يُعادل الفعل في جواز حذفه مع بقاء عمله، وقد علّل ابن هشام ذلك بقوله: "لا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل"[3]، لذلك منع تقديره على الرغم من وجود ما يُفسِّره، وفي ذلك يقول: "وممّا لا يُقدّر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله[4]:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

إذ [إذا] قُدِّر دَلْوِي منصوبا فالمُقدّر خُذْ، لا دُونَكَ"[5].

فابن هشام لم يُقدِّر العامل المحذوف باسم الفعل، وإنّما قدّره بالفعل الموافق لاسم الفعل المذكور في المعنى، لأنّ أسماء الأفعال "فرع في العمل عن الفعل فضعفت"[6]، لذلك لم يجز حذفها

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص78، 79.

•- "لأنّ التأكيد إنّما يكون للمعارف". السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص245.

♦- باستثناء الصفة المشبهة واسم التفضيل.

[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص64، 65.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص699.

[4]- هذا الشاهد من الرجز، وهو منسوب لبني أُسيّد بن عمرو بن تميم. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص276.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص708، 709.

[6]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص82.

مع بقاء عملها، وقد قال في ذلك "صاحب البسيط: فائدة: وضعُ أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة.

أمّا الاختصار فإنّها بلفظ واحد مع المذكّر والمؤنّث والمثنى والمجموع نحو: صَهْ يَا زَيْدُ، وصَهْ يَا هِنْدُ وصَهْ يَا زَيْدَانِ، وصَهْ يَا زَيْدُونَ، صَهْ يَا هِنْدَاتِ.

ولو جئت بمسمّى هذه اللفظة لقلتَ: اسْكُتْ، واسْكُتِي، واسْكُتَا، واسْكُتُوا، واسْكُتْنَ.

وأمّا المبالغة فتُعلَمُ من لفظها فإنّ هَيْهَاتَ أبلغ في الدلالة على البعد من بَعُدَ، وكذلك باقيها.

ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مُسمَّاها تُغْنِي عن وضعها"[1].

لذلك فإنّ أسماء الأفعال إنّما تُستحضَر لأداء وظيفتين المبالغة في المعنى والاختصار، وحذفها سيؤدي إلى "اختصار المُختصَر"[2]، فلم يجز ذلك.

ولا يمكن عدّ هذه المسألة من باب الاشتغال؛ لأنّ المذكور ليس عوضا عن العامل المُقدّر، لذلك فإنّه لا مانع في الجمع بينهما[3].

رابعا- التعليل بعلّة حذف الجملة والكلام: رأى ابن هشام في حديثه عن الجملة والفرق بينها وبين الكلام "أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"[4]، لذلك فإنّ حذف الجملة يختلف عن حذف الكلام، أمّا الأوّل فيتمثل في:

1- حذف جملة المضاف إليه: قال ابن هشام في الجملة التي تُضاف إليها إِذْ: "وقد تُحذَف الجملة كلّها للعلم [بها]، ويُعوَّض عنها التنوين، وتُكسَر الذّال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم/ 4] وزعم الأخفش أنّ إِذْ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى

[1]- السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج1، ص75.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص699.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص137. ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت)، ج6، ص297.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص431.

الجملة، وإنّ الكسرة إعراب، لأنّ اليَوْمَ مضاف إليها، ورُدَّ بأنّ بناءها لوضعها على حرفين، وبأنّ الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تُحذَف صلته لدليل، قال[1]:

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا.

أي نَحْنُ الأُولَى عُرِفُوا، وبأنّ العِوَض ينزل منزلة المُعوَّض عنه، فكأنّ المضاف إليه مذكور"[2].

وبما أنّ إذْ واجبة الإضافة فهي مبنيّة، سواء ذُكرت الجملة المضاف إليها أو عُوِّضت[3]، وقد منع ظهور سكون بنائها تنوين العوض؛ حيث إنّ هذا التنوين هو فرع من تنوين التمكين لكونهما يشتركان في عدم جواز الجمع بينهما وبين الإضافة، إلّا أنّهما يفترقان في كون المضاف إليه هو الذي يُعوِّض تنوين التمكين، أمّا تنوين العوض فهو الذي يُعوِّض المضاف إليه[4].

2- حذف جملة الصلة: قال ابن هشام في تعريف الموصول: "هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامّين أو وصف صريح، وإلى عائد أو خَلَفِهِ"[5]، لذلك فإنّه لا يتّضح معناه إلّا بالصلة فلا يجوز حذفها إلّا إن وُجِد دليل عليها، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "يجوز قليلا لدلالة صلة أخرى، كقوله[6]:

وَعِنْدَ الذِي واللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ؛ فَلَا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوَائِدِ.

أي الذي عَادَكَ، أو دلالة غيرها كقوله[7]:

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا.

---

[1]- هذا البيت لـــ عبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء الكامل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

نَحْنُ الأُولَى جَمِّعْ جُمُو عًا ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا. عبيد بن الأبرص، الديوان، تح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994، ص119.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص100، 101.

[3]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص83.

[4]- ينظر، الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي تـــ 654هـــ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1993، ج1، ص278، 279.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص174.

[6]- هذا الشاهد من الطويل، والبغدادي لم يُشِر إلى قائله، وهذا دليل على أنّه مجهول القائل. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص310.

[7]- أشرنا إلى هذا البيت سابقا.

أي نَحْنُ الأُولَى عُرِفُوا بِالشَّجَاعَةِ"[1].

فحذف الصلة قليل كما أشار ابن هشام والدليل على ذلك ما ثبت بالسماع، وأُثبِت بالقياس؛ لأنّ ذكرها ضروري يتوقف معنى الكلام عليها _كما أشرنا_، لكونها في الأصل صفة للمعرّف، وإنّما استُحضر الاسم الموصول لوصل وصف المعرّف بالجمل، كاستحضار أيّ لوصل نداء الاسم المعرف بالألف واللام، وبما أنّه لم يجز حذف صفة أيّ في النداء؛ لأنّها المقصودة بالحكم، لم يجز ذلك في الصلة أيضا[2].

3- حذف جملة الشرط وجملة جواب الشرط: أسلوب الشرط أسلوب ذو جناحين، فهو يحتاج إلى جملتين جملة الشرط وجملة جواب الشرط، إلّا أنّه "يجوز حذف فعل الشرط، وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليل على ذلك"[3]، وفي ذلك يقول ابن هشام: "المسألة الثانية: حذف فعل الشرط وحده، وشرطه أيضا أمران: دلالة الدليل عليه، وكون الشرط واقعا بعد وَإِلَّا كقولك: تُبْ وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ أي: وَإِلَّا تَتُبْ عَاقَبتُكَ"[4].

ومفاد هذا القول أنّ إلّا "إذا وليت واوًا؛ فهي مركبة من إِنْ الشرطية، ولا النافية، وفعل الشرط محذوف؛ نحو: اِجْتَهِدْ وَإِلّا تَرْسُبْ، والواو اعتراضية"[5]، وقد قيل في حذف الشرط ها هنا: "إنّما يجوز حذفه إنْ عُوِّض منه لا"[6]، لكن أبا حيان رفض ذلك، وربط الحذف بدلالة المعنى إذا كان الشرط مثبتا، أمّا إذا كان منفيا حُذف وأبقيت لا للتنبيه على معنى النفي[7].

ومن الحالات التي أشار إليها ابن هشام في حذف جملة الشرط حذفها مع الأداة، وقد قال في ذلك: "المسألة الثالثة: حذف أداة الشرط وفعل الشرط.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص718.

[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص153.

[3]- ابن عصفور، المقرب، ج1، ص276.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص359.

[5]- محمد أحمد مرجان، مفتاح الإعراب، تح: علي نجار محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2000، ص11.

[6]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص464.

[7]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1883.

وشرطُه أن يتقدّم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأوّل نحو: اِئْتِنِي أُكْرِمْكَ تقديره: اِئْتِنِي فَإِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ، فـــ أُكْرِمْكَ مجزوم في جواب شرط محذوف دلّ عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصّحيح والثاني نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام/ 151] أي تَعَالَوا فَإِنْ تَأْتُوا أَتْلُ، ولا يجوز أن يُقدّر فَإِنْ تَتَعَالَوا؛ لأنّ تَعَالَ• فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتّى توهّم بعضهم أنّه اسم فعل.

ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثّلنا، وكونه باسم الفعل"[1].

وقال أيضا في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: "هو مطّرد بعد الطّلب نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران/ 31] أي فإنْ تَتْبَعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللهُ ﴿فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ﴾ [مريم/ 43] ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ [إبراهيم/ 44]"[2].

فالأفعال المضارعة لا تُجزَم إذا سُبقت بالأدوات الجازمة فحسب، وإنّما تُجزم أيضا إذا سُبِقت بطلب يدلّ على وجود الشرط♦، بشرط أن يُراد بالفعل الذي يلي الطّلب الجزاء، وقد قال ابن هشام في ذلك: "ولو لم يُقْصد بالفعل الواقع بعد الطّلب الجزاء امتنع جزمُه، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة/ 103] فـــ (تُطَهِّرُهُمْ) مرفوع باتّفاق القرّاء، وإن كان مسبوقًا بالطّلب وهو (خُذْ)؛ لسكونه [لكونه] ليس مقصودًا به معنى إِنْ تَأْخُذْ مِنْهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرْهُمْ، وإنّما أُريد خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً مُطَهَّرَةً؛ فتُطَهِّرُهُمْ صفة لـــ(صَدَقَة)، ولو قُرِئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قُرِئ قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن

•- الأولى في هذا الفعل الأخذ بعين الاعتبار العلامات اللفظية، لأنّ المعنى مشترك بين الأفعال وأسماء الأفعال، وبما أنّه قد ثبت عدم اتّصال تَعَالَ بنوني التوكيد، فهذا يعني سقوط أهم علامات فعل الأمر، وبالتالي فإنّه اسم فعل لا فعل أمر". ينظر، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، ردود ابن هشام الأنصاري على النّحاة، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2008 ص254.

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص360.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص743.

♦- رأى الخليل أن جزم الجواب يعود إلى تضمّن الجملة الطلبية معنى حرف الشرط إنْ، فقولك: اِئْتِنِي آتِكَ تقديره: إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ آتِكَ. ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص94.

﴿لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾ [مريم/ 5، 6] بالرفع على جعل (يَرِثُنِي) صفة لـــ (وَلِيًّا)، وبالجزم على جعله جزاء للأمر"[1].

ولكن هذا الأمر ليس مطلقًا، حيث لا يجوز ذلك إلا بالاستناد إلى المعنى؛ لأنّ النهي قد يفسد معناه إذا قُدّر بعده معنى الشرط فلا يصح، وفي ذلك يقول ابن هشام: "واعلم أنّه لا يجوز الجزم في جواب النّهي إلّا بشرط أن يصحّ تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية، مع صحّة المعنى، وذلك نحو قولك: لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ ولَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ فإنّه لو قيل في موضعهما: إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ وإِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ صحّ، بخلاف لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ ولَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ فإنّه ممتنع؛ فإنّه لا يصحّ أن يُقال: إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ وإِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ، ولهذا أجمعت السّبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر/ 6]؛ لأنّه لا يصحّ أن يُقال: إِنْ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ وليس هذا بجواب، وإنّما هو في موضع نصب على الحال من الضّمير في (تَمْنُنْ)؛ فكأنّه قيل: وَلَا تَمْنُنْ مُسْتَكْثِرًا، ومعنى الآية أنّ الله تعالى نهى نبيّه صلّى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئًا وهو يطمع أن يتعوّض من الموهوب له أكثر من الموهوب"[2].

لذلك فإنّ الجائز في الفعل يَأْكُل في نحو: لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ، وفي الفعل تَدْخُل الوارد في: إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ الرفع، كما أنّه يجوز نصبهما إذا سُبقا بالفاء السببيّة[3]، وقد جاز في ذلك النصب و لم يجز الجزم؛ لأنّ "المجزوم بعد النّهي لازم لنهي ما قبله، والمنصوب بعده لازم لثبوت ما قبله"[4].

وهذا الأمر غير مقتصر على النّهي فقط، لذلك استعان ابن هشام بمثال يُوضّح ذلك، حيث يقول: "وهذا بخلاف قولك: اِئْتِنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، فإنّه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنّك لا تريد أنّ محبّة الرجل للهِ وَرَسُولِهِ مُسَبَّبَةٌ عن الإتيان به، كما تُريد في قولك: اِئْتِنِي

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص111، 112.
[2]- المصدر نفسه، ص112، 113.
[3]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص97.
[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص43.

أُكْرِمْكَ بالجزم؛ لأنّ الإكرام مُسبَّب عن الإتيان، وإنّما أردت اِئْتِنِي بِرَجُلٍ مَوْصُوفٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ"[1].

وبناء على ما سبق فإنّ الذي سوّغ تقدير حرف الجزم إنْ مع شرطه بعد الطّلب هو تعلّق الجملة الثانية بالأولى كتعلّق جواب الشرط بجملة الشرط، بحيث لا يُمكنها أن تستغني عنها[2].

وبما أنّه يجوز الاستغناء عن جملة الشرط بدليل فإنّه "يجوز حذف الجواب وإبقاء فعل الشرط، إذا جاء الشرط عقب كلام يدلّ على الجواب، أو أثناءه"[3]، إلّا أنّ "الاستغناء عن الشرط ــوحدهــ أقل من الاستغناء عن الجواب"[4]، وقد قال ابن هشام في حديثه عن حذف جملة جواب الشرط في كتابه **شرح شذور الذهب**: "وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة.

فالمتقدّمة لفظا كقولهم: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ والمتقدّمة تقديرا لها صورتان: إحداهما: إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ وقول الشاعر[5]: وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ.

فإنّ المضارع المرفوع المؤخّر على نيّة التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه، والأصل أَقُومُ إِنْ قَامَ، ويقول إنْ أتاه خليل، والمبرّد• يرى أنّه هو الجواب، وأنّ الفاء مُقدَّرة"[6].

فالذي يريدُه ابن هشام أنّ الفعل أَقُومُ لّما كان مضارعا مرفوعا غير مقترن بالفاء لم يكن صالحا لأن يكون جوابا للشرط لذلك قُدِّر تقديمه والأمر نفسه مع الفعل يَقُولُ، وإنّما لم يجز تقديرهما جوابي شرط؛ لكونهما غير مجزومين لفظا ولا محلّا، على الرّغم من أنّ الفعل المضارع

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص112.
[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص93، 94.
[3]- ابن عصفور، المقرب، ج1، ص276.
[4]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص164.
[5]- هذا الشاهد لــ زهير بن أبي سلمى، وهو من البسيط. زهير بن أبي سلمى، الديوان، ص60.
•- قال المبرد: "فقوله: يَقُولُ على إرادة الفاء". المبرد، المقتضب، ج2، ص68.
[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص[362- 364].

صالح للجزَم لفظا ومحلا• إذا كان مجرّدا من الفاء، وصالح للجزم محلا في حال اقترانه بها، "لأنّه حينئذ من جملة اسمية، وهو خبر مبتدأ محذوف (...)، قالوا: ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء، لكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع، فعُلم أنّها غير زائدة"[1].

وقد قال ابن هشام في حديثه عن الحذف في أسلوب الشرط: "المسألة الأولى: حذف الجواب، وشرطه أمران: أحدهما: أن يكون معلوما، والثاني: أن يكون فعل الشرط ماضيا، تقول: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ؛ لوجود الأمرين، ويمتنع إِنْ تَقُمْ وإِنْ تَقْعُدْ ونحوهُما حيث لا دليل، لانتفاء الأمرين، ونحو: إِنْ قُمْتَ حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأوّل، ونحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ لانتفاء الأمرين، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام/ 35] تقديره: فَافْعَلْ، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن، لأنّه قد انضمّ لوجود الشّرطين طول الكلام، وهو ممّا يحسن معه الحذف"[2].

فابن هشام اشترط لحذف جواب الشرط أمرين العلم بجواب الشرط المحذوف وكون فعل الشرط ماضيا، وقد أضاف إلى ذلك استحسانه لطول الكلام، وقد وضّح الشرط الأول في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "وذلك واجب إن تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلّ على الجواب فالأوّل نحو: هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَل والثاني نحو: هُوَ إِنْ فَعَلَ ظَالِمٌ ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة/ 70] ومنه واللهِ إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ لأَكْرَمْتُهُ"[3].

• – إذا ورد الفعل الماضي في جملة جواب الشرط، فإنّه لا يُؤثّر فيه الجزم لفظا لأنّه مبني واقع موقع الفعل المضارع، وإنّما يعمل فيه محلا، ولهذا السبب كانت جملة الجواب لا محل لها من الإعراب، لا لكون الفعل مشكلا مع مرفوعه جملة، والجملة لا يمكن تأويلها بمفرد؛ وإنّما الجزم خاص بالفعل والفعل مفرد، أمّا مرفوعه فهو معمول له فقط، فكان شأن الفعل ها هنا شأن الأسماء العاملة. ينظر، فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989، ص239.

[1] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ج2، ص459.

[2] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص358.

[3] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص744، 745.

فالحالة الأولى التي مثّل لها ابن هشام توضّح "ما تقدّم على أداة الشرط ممّا هو في معنى الجواب، فهو دليل الجواب عند أكثر النّحويين، والجواب محذوف"[1]، أمّا الحالة الثانية فتوضّح أنّه "قد يُغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر مُقدّم على أداة الشرط"[2]، وأنّه يُستغنى عن جملة جواب الشرط بجواب القسم إذا كان القسم متقدّما على الشرط[3]، وقد أكّد ابن هشام كون جملة الجواب للقسم المتقدِّم بقوله في حديثه عن حذف الجواب: "والثانية أن يتقدّم على الشرط قَسَمٌ نحو: واللهِ إِنْ جَاءَنِي لَأَكْرِمَنَّهُ فإنّ قولك: لَأَكْرِمَنَّهُ جواب القسم، فهو في نيّة التقديم إلى جانبه، وحُذِف جواب الشرط لدلالته عليه، ويدلّك على أنّ المذكور جواب القسم توكيد الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ [الحشر/ 12] ورفعه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر/ 12]"[4].

وقد أشار ابن هشام إلى مسألة فيما يخص حذف جواب الشرط لوجود دليل بقوله: "ذكروا أنّه إذا اعتَرَض شرط على آخر نحو: إِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فإنّ الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأوّل وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخّر عن الشرط والقسم، ولهذا قال محقّقو الفقهاء في المثال المذكور: إنّها لا تَطْلُقُ حتّى تقدّم [يُقدّم] المؤخّر وتؤخّر [يُؤخّر] المُقدّم، وذلك لأنّ التقدير حينئذ إِنْ شَرِبْتِ فَإِنْ أَكَلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وهذا كلّه حسن، ولكنّهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود/ 34] وفيه نظر؛ إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، (...) إذ الآية الكريمة لم يُذكر فيها جواب، وإنّما تقدّم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول؛ فينبغي أن يُقدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ كان اللهُ يُرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ، وأمّا أن يُقدَّر الجواب بعدهما ثمّ يُقدَّر بعد ذلك مُقدَّما إلى جانب الشرط الأوّل فلا وجه له"[5].

---

[1]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص165.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص165.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص167.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص365.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص704، 705.

وقد قال في تقدير ذلك المثال: "إذ التّقدير: إنْ أَكَلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتِ، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأوّل وجوابه، كما أنّ الجواب من حيث المعنى في أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ما تقدّم على اسم [حرف] الشرط"[1]، وقد قال الرضي في ذلك: "اعلم أنّ الشّرط إذا دخل على الشرط، فإنْ قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه، جزاءً للأوّل، فلا بدّ من الفاء في الأداة الثانية، (...) وإنْ قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني، لتخلّلها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤُها معنًى، أعني الشرط الأوّل مع الجزاء الأخير فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء"[2].

أمّا ابن مالك فقد رأى في ذلك أنّ الجملة الشرطية الثانية مُقيِّدة لجملة الشرط الأولى، لذلك فإنّها نُزّلت منزلة الحال واستُغنِي عن جوابها؛ لأنّ الحال لا جواب له[3].

4- حذف جملة القسم وجملة جواب القسم: يُستحضر القسم للتأكيد على أمر موجود فيما يُسمّى بجملة جواب القسم، وأسلوب القسم هو كأسلوب الشرط؛ أي إنّه يحتاج إلى جملتين متلازمتين، لذلك فإنّه لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، وفي حذف الجملة الأولى يقول ابن هشام: "حذف جملة القسم كثير جدا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: لَأَفْعَلَنَّ أو لَقَدْ فَعَلَ أو لَئِنْ فَعَل ولم يتقدّم جملة قسم فثمّ جملة قسم مقدرة، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل/ 21] ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران/ 152] ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر/ 12] واختُلِف في نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ ونحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، أو لَقَائِمٌ هل يجب كونه جوابا لقسم أو لا؟"[4].

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص714.
[2]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1416.
[3]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص166.
[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص742.

فالذي سوّغ حذف جملة القسم في هذه الأمثلة هو بقاء "جملة الجواب باللام لتدلّ على ذلك"[1]، حيث إنّ اللام الموجودة في جواب القسم هي لام الابتداء• إذا كانت متّصلة بالاسم أو ما شابه الاسم كالفعل المضارع♦ المجرّد من نون التوكيد والفعل الماضي المقترن بـــ قَدْ والفعل الماضي الجامد، أمّا اللام الداخلة على الفعل المضارع المُلحق بنون التوكيد هي لام جواب قسم محذوف لا لام الابتداء[2]، وإنّما عُدّت لام جواب قسم في هذه الحالة على الرغم من أنّ الفعل المضارع مشابه للاسم؛ لأنّه قد "أُلزِمت النون في القسم، ليفرق بين اللامين، لأنّ لام الابتداء تُخلِّص للحال، (...)، والتي هي جواب القسم تدخل على المستقبل، فلو لم تدخل النّون الشديدة فقلت: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ لالتبس الحال بالمستقبل، فإذا أدخلت السين أو سَوْفَ، فقلت: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ [لَسَيَقُومُ] أو لَسَوْفَ يَقُومُ لم تحتج إلى النون الشديدة، لأنّ هذه لا تكون لام الابتداء، فلا يُحتاج إلى النّون للتفرقة"[3].

ومن جهة أخرى فإنّه يُمكِن عدّ جملة إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ أو لَقَائِمٌ جوابا لقسم محذوف؛ لأنّ جملة جواب القسم المثبتة تُصدّر إمّا باللام أو بـــ إنّ المكسورة لكونهما يُعزّزان التوكيد الذي جيء بالقسم من أجله[4].

---

[1]- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص312.

•- قلنا إنّها لام الابتداء، ونظرا "لشدّة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يُقدِّر بعضُ النّاس قبلها قسما فيقول: هي لام القسم؛ كأنّ تقدير قوله: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَاللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، فأُضمِر القسم ودلّت عليه اللام. وغيرُ مُنكَر أن يكون مثل هذا قسما؛ لأنّ هذه اللام مفتوحة كما أنّ لام القسم مفتوحة، ولأنّها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسم، ولأنّها مُؤكِّدة مُحقّقة كتحقيق لام القسم، (...)، واللفظ بهما سواء، ولكن بالمعنى يُستدلّ على القصد". الزجاجي، اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985، ص78، 79.

♦- قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة/ 1]: "وقُرِئ لَأُقْسِمُ على أنّ اللام للابتداء وأُقْسِمُ خبر مبتدأ محذوف معناه لَأَنَا أُقْسِمُ". الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص190. وقال أيضا في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [الضحى/ 5]: "فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سَوْفَ؟ قلتُ: هي لام الابتداء المُؤكّدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: ولَأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيكَ، (...)، وذلك أنّها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلّا مع نون التوكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء ولام الابتداء لا تدخل إلّا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بدّ من تقدير مبتدأ وخبر وأن يكون أصله ولَأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيكَ". المصدر نفسه، ج4، ص264.

[2]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص312، 313.

[3]- ابن أبي الربيع الإشبيلي (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله تـــ 688هـــ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ج2، ص788.

[4]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1200.

أمّا اللام المقترنة بـــ إنْ الشرطية أو كما يُسمّيها النحاة باللام الموطّئة• للقسم فإنّه يجوز حذفها إذا كان القسم مذكورا، ويكثر ذكرها إذا كان القسم محذوفا، لكونها هي التي تُنبّه على وجود القسم، لذلك فإنّ حذفها مع حذف جملة القسم قليل جدّا[1].

وجملة جواب القسم كحال جملة جواب الشرط، إذ يجوز حذفها إنْ وُجِد دليل عليها، وفي حذفها يقول ابن هشام: "يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يُغني عن الجواب؛ فالأوّل نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ واللّهِ ومنه إنْ جَاءَنِي زَيْدٌ واللهِ أَكْرَمْتُهُ والثاني: نحو: زَيْدٌ واللهِ قَائِمٌ فإن قلت: زَيْدٌ واللهِ إِنَّهُ قَائِمٌ، أو لَقَائِمٌ احتمل كون المتأخّر عنه خبرا عن المتقدّم عليه، واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر"[2].

فالجملة المتقدّمة على القسم في نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ واللّهِ والتي توّسط بين طرفيها القسمُ أغنت عن جواب القسم وكانت دليلا عليه، ومن جهة أخرى فإنّ أسلوب الشرط الذي توسّط بين جملتيه القسمُ أغنى أيضا عن ذكر جواب القسم، وإن كان ابن هشام قد أخطأ لّما أدرج المثال الخاصّ بهذه الحالة في القِسم الأوّل.

أمّا إذا ذُكِر القَسم بعد المبتدأ، ووليته جملة مؤكَّدة بـــ إنّ فإنّ هذا التركيب يحتمل إعرابين؛ الأوّل كون الجملة المؤكّدة خبرا عن المبتدأ المتقدّم ذكره، وعدّ القَسم متوسّطا بين الطرفين على أساس أنّه محذوف الجواب، أمّا الإعراب الثاني فيتمثّل في عدّ الجملة المؤكَّدة جوابا للقسم لتصدّرها بمؤكِّد على أساس أنّ مجموع الجملتين في محلّ رفع خبر للمبتدأ.

وقد قال ابن هشام في حديثه عن الاستغناء بجملة جواب القسم عن جملة جواب الشرط: "ثمّ أشرت إلى أنّه ــكما وجب الاستغناء بجواب القسم المُتقدّمــ يجب العكس في نحو: إِنْ يَقُمْ وَاللهِ أَقُمْ وأنّه إذا تقدّم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشّرط، تقدّم أو تأخّر، نحو: زَيْدٌ واللهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ"[3].

• – وقد سُمِّيت بالموطّئة لأنّها "مُمهّدة، ومُعيِّنة لكون الجواب للقسم، لا للشرط". الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1209.

[1] – ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص136.

[2] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص742، 743.

[3] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص365.

فجملة الجواب تتعيّن للشرط نظرا لتقدّمه على القسم، أمّا جملة جواب القسم فيُقدّر حذفها لدلالة جواب الشرط عليها، وفي حال تقدّم مبتدأ محتاج للخبر على القسم والشرط معا فإنّ جملة الجواب تتعيّن للشرط سواء تقدّم هذا الأخير على القَسَم أو تأخّر؛ لأنّ تقدير إسقاط أسلوب الشرط يُخلّ بمعنى الجملة التي ورد فيها، بخلاف أسلوب القَسَم الذي لا يُخلّ تقدير إسقاطه بالمعنى لأنّ استحضاره يكون للتوكيد فحسب[1].

وقد زعم الأخفش في قوله[2]:

إِذَا قَالَ: قَدْنِي، قَالَ: باللهِ حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا.

أنّ لِتُغْنِيَ جواب القسم، ولكن ابن هشام ردّ على ذلك بأنّ جواب القسم لا يكون إلا جملة واللام الموجودة في الفعل هي لام كَيْ والفعل مع كَيْ في تأويل مفرد، لذلك فإنّ اللام متعلّقة بجواب قسم محذوف تقديره لَتَشْرَبَنَّ[3].

5- حذف الكلام: أمّا حذف الكلام فقد قال فيه ابن هشام: "وأحرف الجواب تُحذف الجمل بعدها كثيرا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأنّ الجملة هنا مذكورة، لوجود ما يُغني عنها"[4]، وقال أيضا: "يقع ذلك باطّراد في مواضع: أحدها بعد حرف الجواب، يُقال: أَقَامَ زَيْدٌ؟ فتقول: نعَمْ، وأَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟ فتقول: نعم، إن صدّقت النفي، وبَلَى، إنْ أبطلته، ومن ذلك قوله[5]: قَالُوا: أَخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ، وَخِيفَتِي مَا إِنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي.

فإنّ إِنَّ هنا بمعنى هم [نعم]، وأمّا قوله[6]:

وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ.

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص216.

[2]- هذا الشاهد من الطويل، وهو لـــ حريث بن عناب، وقد ورد في كتاب شعر طيء بهذا الشكل:

إِذَا قَالَ: قَطْنِي قُلْتُ: آلَيْتُ حَلْفَةً لِتُغْنِنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا. وفاء فهمي السنديوني، شعر طيء وأخبارها في الجاهليّة والإسلام، ج2، ص578.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص470 .

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص54، 55.

[5]- هذا الشاهد من الكامل، وهو منسوب لـــ بعض الطائيين. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج8، ص6، 7. (لم أعثر عليه في شعر طيء)

[6]- أشرنا إلى هذا البيت سابقا في الفصل الثاني.

فلا يلزم كونه من ذلك، خلافا لأكثرهم؛ لجواز أن لا تكون الهاء للسكت، بل اسما لـــ إنَّ على أنّها المؤكّدة والخبر محذوف، أي: إِنَّهُ كَذَلِكَ"[1]، وقد قال أيضا في أوجه لا: "الوجه الرابع: أن تكون جوابا مُناقضا لـــ نَعَمْ، وهذه تُحذَف الجمل بعدها كثيرا، يُقال: أَجَاءَكَ زَيْدٌ؟ فتقول: لا والأصل: لا لَمْ يَجِئْ"[2].

وقد جاز حذف الجملة بعد نَعَمْ لأنّها "توكيد لما تضمّنته نَعَمْ من معناها، فهي بمنزلة قولك: نَعَمْ نَعَمْ.

وأمّا ذكر الجملة بعد لَا، فلا يُتصوّر فيها هذا المعنى؛ لأنّك إذا قلت: لا في جواب أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ؟ فقد استقلّت استقلال نَعَمْ، فصارت الجملة بعدها في تقدير الإيجاب. وإذا كان كذلك، لم تكن لا داخلة على هذه الجملة الواقعة بعدها فتنفيها. وإذا كانت موجبة، لم يُتصوّر أن تكون توكيدا لِما تضمّنته لَا، كما كانت توكيدا لِمَا تضمّنته نَعَمْ؛ لأنّ الموجَب لا يُؤكّده به المنفيّ، فهذا فرق ما بينهما"[3]، وإنّما جاز الاستغناء "بـــ لَا عن ذكر الجملة، كما يُستغنى بـــ نَعَمْ؛ لأنّها نقيضتها"[4]، والأمر كذلك مع بَلَى لأنّها تُعادل لا الجوابية، وإن كانت تُخالفها في كونها "تختصّ بالنفي، وتُفيد إبطاله"[5].

أمّا إنّ التي بمعنى نَعَمْ فقد أكّد ابن هشام ذلك المعنى في موضع آخر من كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، وهو يتحدّث عن بيت عبيد الله بن قيس الرّقيّات بقوله: "ورُدّ بأنّا لا نُسلّم أنّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي: إِنّهُ كَذَلِكَ، والجيد الاستدلال بقول ابن الزّبير رضي الله عنه لِمَن قال له: لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا أي نَعَمْ وَلَعَنَ رَاكِبَهَا إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا"[6].

فلو لم تكن إنّ للجواب وقُدِّرت للتوكيد لأدّى ذلك إلى اجتماع حذف معموليها، ولكان التركيب من قبيل عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية الواردة بصيغة الدعاء على

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص746.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص269.
[3]- ابن الفخار، شرح الجمل، ج2، ص253.
[4]- المصدر نفسه، ج2، ص253.
[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص131.
[6]- المصدر نفسه، ج1، ص47.

أساس أنّ التقدير: إِنّهُ كَذَلِكَ وَلَعَنَ رَاكِبَهَا، وهذان الأمران لا يجوزان[1]، لذلك فإنّ ما صرّح به ابن هشام يُؤكّد بأنّ إنّ تُستخدم للتصديق، لذلك فإنّها "تُعامَل بما تُعامَل نَعَمْ من عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها"[2].

وقد أجاز ابن هشام حذف الكلام في موضع آخر وهو: "بعد إِنْ الشرطية كقوله[3]:

قَالَتْ: بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا؟ قالَتْ: وَإِنْ.

أي وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ رَضِيتُه"[4].

حيث حُذِف في هذا البيت كل من جملة الشرط وجوابها بعد إنْ الشرطية، لذلك فإنّهما "يُحذفان أي الشرط والجواب مع إِنْ دون سائر الأدوات، واختصّت بذلك، لأنّها أمّ الباب ولأنّه لم يرد في غيرها"[5]، وهذا الأمر"يدلّ على أصالتها في باب المجازاة"[6].

ومن حالات حذف الكلام التي صرّح بها ابن هشام حذف كان مع معموليها، حيث قال في أوجه حذف كان: "الرابع: أنْ تُحذف مع معموليها، وذلك بعد إنْ في قولهم: افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا أي: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، فـــ مَا عِوضٌ، ولا النّافية للخبر"[7]، وقال أيضا: "أيْ إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فَافْعَلْهُ"[8].

---

[1]- ينظر، الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج3، ص1163.

[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص33.

[3]- هذا الشاهد لـــ رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

قَالَتْ: بَنَاتُ العَمِّ يَا اسْلَمِي وإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا؟ قالَتْ: وَإِنْ. رؤبة بن العجاج، الديوان، ص186.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص747.

[5]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص464.

[6]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص165.

[7]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص268.

[8]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص747.

فقد حُذِف كل من جملة الشرط وجملة الجواب معا في هذا التركيب وعوّضتا بـــ مَا لكثرة التصرّف في أمرهما، وذلك بحذف إحداهما إنْ وُجِد دليل، ولهذا جاز الاستغناء عنهما وتعويضهما بـــ مَا[1].

وخلاصة القول في هذا الفصل أنّ الحذف عند ابن هشام في أركان الإسناد مرتبِط بدواع كثيرة أهمّها وجود الدليل كما في حذف المبتدأ والخبر و الفاعل والفعل إذا ورد جوابا عن سؤال، سواء كان بمعية مرفوعه أو بدونه، كما أنّ الحذف لوجود دليل يقع على الفعل بمعية مرفوعه إذا كان عاملا في المفعول المطلق أو إذا كان عاملا في حال دالٍّ على المعنى المُستفاد من الجملة التي تسبقه، ويقع على الجملة أيضا كحذف جملة المضاف إليه وجملة الصّلة.

وقد يرتبط الحذف بالتفسير، كحذف الفعل المُفسَّر بعد الشرط، وحذفه بمعية مرفوعه في باب الاشتغال لوجود ما يُفسِّره، كما أنّ الحذف مرتبِط بالاستغناء؛ فالخبر لا يُحذَف إلّا إنْ وُجِد ما يسدّ مسدّه كاستغناء مبتدأ الوصف بمرفوعه عن الخبر، والاستغناء يكون أيضا بـــ يا النائبة عن فعل النّداء ومرفوعه، أو بقرينة الحال التي تغني عن فعل النداء ومرفوعه، كما أنّه يرتبط بقيام المفعول المطلق مقام فعله وقيام أحرف الجواب مقام الكلام المحذوف الذي تدلّ عليه، أو يرتبط بالتعويض كحذف جملتي الشرط وتعويضهما بـــ مَا.

وقد يكون الحذف نتيجة للكثرة والاطّراد، كحذف كان مع اسمها بعد إنْ ولو الشرطيتين، وحذف الفعل بمعية مرفوعه إذا كان قولا، أو كان في سياق المدح والذم أو إذا أُريد به التعبير عن معان معينة: مثل الفخر والتواضع والبيان في باب الاختصاص.

ومن بين دواعي الحذف وجود امتيازات خاصة بأمّ الباب كحذف الكلام بعد إن الشرطية لكونها أمّ باب أدوات الشرط، ومن جهة أخرى فإنّ الحذف يُقدّر وجوده إنْ وُجِد مانع نحوي كتقدير حذف المبتدأ بعد أم المنقطعة لكونها لا تعطف المفردات، كما أنّه يُقدّر حذف المسند إليه بضمير الشأن على أساس أنّه اسم لناسخ، لوجود مانع كالإخبار عن النكرة بالمعرفة، أو لدخول الناسخ على ما له الحقّ في الصدارة أو دخوله على جملة ليس مختصا بها.

[1]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص294، 295.

الفصل الرابع:

تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في غير أركان الإسناد وفي التوابع والمتبوعات والزوائد

موضوع هذا الفصل تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في غير أركان الإسناد وفي التوابع والمتبوعات والزوائد، لذلك فإنّ الحديث فيه سيكون على الحذف في المنصوبات والمتضايفين والتوابع والمتبوعات من حيث الحركة، والحروف والزوائد المتعلّقة بالاسم.

مع العلم أنّني قد أدرجت عنصري الحذف في المتضايفين والحذف في المتبوعات من حيث الحركة في هذا الفصل؛ لأنّ الإسناد في هذه الأشياء ليس ثابتا.

أولا- التعليل بعلّة حذف المنصوبات: المنصوبات متنوّعة، وهي كثيرة في الكلام، ولعلّ أهم مظاهر حذف المنصوبات في مؤلفات ابن هشام الأنصاري هي:

1- حذف المفعول: قال ابن هشام في حذف المفعول: "جرت عادة النّحويين أن يقولوا: يُحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويُمثّلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ [البقرة/ 60] أي أوقِعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين: مَنْ يسْمَعْ يَخَلْ أي تكن منه خيلة.

والتّحقيق أن يُقال: إنّه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أوقع عليه؛ فيُجاء بمصدره مُسندا إلى فعل الكون عام؛ فيُقال: حَصَلَ حَرِيقٌ أو نَهْبٌ"[1].

أي إنّ الاستغناء بمصدر الفعل عن ذكر الفاعل والمفعول كان كافيا للتنبيه على مجرّد حدوث الفعل فقط.

ويواصل ابن هشام حديثه بقوله: "وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل؛ فيُقتصر عليهما، ولا يُذكر المفعول، ولا يُنوى؛ إذ المنويّ كالثابت، ولا يُسمّى محذوفا، لأنّ الفعل يُنزّل لهذ [لهذا] القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة/ 258] ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الزمر/ 9] ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف/ 31] ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان/ 20] إذ المعنى ربّي الذِي

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص702.

يَفْعَلُ الإِحْيَاءَ والإِمَاتَةَ، وهَلْ يَسْتَوِي مَنْ يَتّصفُ بالعلم ومن ينتفي عنه العِلم، وأوقعوا الأكلَ والشربَ، وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هناك"[1].

لذلك فإنّ المفعول ها هنا لا يُقال عنه إنّه ورد محذوفا "بل متروكا فرقا بينهما"[2]، لهذا فإنّ المواضع التي يُراد فيها إسناد الفعل إلى الفاعل وتبيين مدى قدرته على القيام بالفعل أو عدم قدرته على ذلك أو حصر ذلك فيه يُستغنى فيها عن ذكر المفعول حتّى لا ينتقض الغرض المرجو[3].

وقال أيضا في موضع آخر من كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: "يكثر بعد لَوْ شِئْت نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام/ 149] أي فَلَوْ شَاءَ هِدَايَتَكُمْ، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/ 13] أي أَنَّهُمْ سُفَهَاءُ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة/ 85] وعائدًا على الموصول نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان/ 41] وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله[4]:

حَمَيْتُ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْد وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ.

وعائد المخبر عنه دونهما كقوله[5]: عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص702.

[2]- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج4، ص423.

[3]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص155.

[4]- هذا البيت لـــجرير، وهو من الوافر، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْد وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ. جرير، الديوان بشرح محمد بن حبيب، ج1، ص89.

[5]- هذا الشاهد لـــأبي النجم العجلي، وهو من الرجز، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ. الفضل بن قدامة (تـــ 130هـــ)، ديوان أبي النجم العجلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، 2006، ص256.

وقوله[1]: فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ"[2].

فالمفعول به يكثر حذفه بعد فعل المشيئة المسبوق بـــ لَوْ، والكثرة ها هنا مرتبطة بوجود دليل على ذلك، وهذا ما أشار إليه ابن هشام من خلال تقديره ذلك بـــ: فَلَوْ شَاءَ هِدَايَتَكُمْ لَهَدَاكُمْ؛ لأنّك "إذا قلتَ: لَوْ شِئْتَ، علم السّامع أنّك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه أنّ ههنا [ها هنا] شيئا تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون"[3]، لذلك أصبح حذف المفعول في مثل هذا الموضع مطّردا، وقد قال في ذلك عبد القاهر الجرجاني: "ومجيئ [مجيء] المشيئة بعد لَوْ وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء، كثير شائع"[4].

كما أنّه "يُحذف المفعول به كثيرا إذا وقع بعد فعل يُفيد العلم مسبوقا بنفي، ويعتمد الحذف على ذكر الدليل على المفعول به في لفظ سابق أو في سؤال"[5]، ونظرا لوجود الدليل في "قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة/ 13]، حُذِف ما يسدّ عن المفعولين والتقدير: لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ هُمْ السُّفَهَاءُ، وفي قوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ﴾ [الواقعة/ 85]. حُذِف المفعول به والتقدير: لَا تُبْصِرُونَنَا"[6].

أمّا الحالات الأخرى التي أشار إليها ابن هشام فتتمثل في حذف الضمير العائد على الاسم الموصول أو على الموصوف أو على الخبر، بحيث يكون هذا العائد قي محلّ نصب مفعول به، أما العائد على الاسم الموصول فقد قال عنه ابن هشام في كتابه **شرح الجمل** موافقا الزجاجي[7]: "وتقول: الذِي ضَرَبْتُ عَمرٌو، الذِي رُفِع بالابتداء وعَمْرٌو خبره، والعائد على الذِي

---

[1]- هذا الشاهد عجز بيت من المتقارب لـــ امرئ القيس، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَثَوْبًا نَسِيتُ وَثَوْبًا أَجُرْ. امرؤ القيس، الديوان، ص70.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص727، 728.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص164.

[4]- المصدر نفسه، ص164.

[5]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص230.

[6]- المرجع نفسه، ص230.

[7]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص362.

الهاء المُقدّرة في ضَرَبْتُ والتقدير: ضَرَبْتُهُ فإنْ شئت أتيت بها فقلت: الذِي ضَرَبْتُهُ عَمْرٌو، وإنْ شئت حذفتها ونويتها وإنّما جاز حذفها لطول الصلة"[1].

ومفاد هذا القول أنّه يكثر حذف المفعول إذا كان ضميرا متصلا؛ "لأنّهم استثقلوا اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة فِعلٌ وفاعل ومفعول فصرن مع الذي أربعة أشياء تقوم مقام اسم واحد فيحذفون الهاء لطول الاسم"[2]، وقد وقع الحذف على العائد "دون غيره من الصلة إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول لأنّه هو الاسم ولا إلى حذف الفعل لأنّه هو الصلة ولا إلى حذف الفاعل لأنّ الفعل لا يستغني عنه فحذفوا الراجع"[3].

وقال ابن هشام أيضا في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: "ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام، ونحو: ﴿**وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ**﴾ [التغابن/ 4]، وقوله[4]: مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدْنَهُ بِهِ بخلاف جَاءَ الذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ وجَاءَ الذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ أو كَأَنَّهُ أَسَدٌ أو أَنَا الضَّارِبُهُ"[5].

فقد اشترط ابن هشام في الضمير أن يكون متصلا، لأنّه "إن كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة الانفصال•"[6]، واشترط أيضا أن يكون عامله فعلا أو مشتقا من الفعل، فإنْ لم يكن أحد هذين العاملين لم يجز حذفه كقولك: جَاءَ الذِي إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ[7]؛ لأنّ الضمير ها هنا ذكره ضروري لكونه يمثّل ركنا من أركان العلاقة الإسنادية، ومن جهة أخرى فإنّه لا يجوز حذف عائد الألف واللام لأنّ الموصول مع صلته في هذه الحالة عبارة عن ثلاثة أشياء لفظية

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص414.

[2]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص271.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل ج3، ص152.

[4]- هذا الشاهد من البسيط، عجزه: فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ. وقد أشار المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ هذا الشاهد غير معروف القائل، انظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص169، 170.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص[169- 171].

•- تتجلّى فائدة انفصال ضمير النّصب ها هنا في: الحصر بالتقديم كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة/ 5] والحصر بالأداة نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف/ 40]. ينظر، صبيح التميمي، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص178.

[6]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص453.

[7]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص171.

على الرّغم من أنّهما يُشكّلان أربعة أشياء من حيث المعنى، وهذا دليل على أنّ الحذف ها هنا يُراعى فيه اللفظ لا المعنى[1].

أمّا حذف العائد على الموصوف فجائز وإنْ كان قليلا؛ "لأنّ الصفة تشبه الصلة من وجه، وتفارقها من وجه. فأمّا شبهها [بها] فلأنّ الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما أنّ الصلة والموصول كاسم واحد. وأمّا مفارقتها لها، فلأنّ الموصوف يستغني عن الصفة و الموصول لا يستغني عن الصلة"[2].

أمّا فيما يخصّ حذف عائد المخبر عنه فهو قليل جدا كما أشار إلى ذلك ابن هشام، لأنّ "الخبر غير المُخبَر عنه، وليس هو معه كشيء واحد، وإنّما شبهوه بالذي في الحذف"[3]، بل عدّ ابن هشام حذفه ضررا في موضع آخر من كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حيث يقول: "أمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يُشتَرط لحذفه وُجدان الدليل، ولكن يُشترَط أن لا يكون في حذفه ضرر معنويّ كما في قولك: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا أو صناعي كما في قولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وقولك: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ"[4]، وقد وضّح الضرر الصناعي في حديثه عن شروط الحذف بقوله: "السابع والثامن: أن لا يُؤدّي حذفُه إلى تَهْيِئَة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضّعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ"[5].

ففي هذا المقتطف إشارة إلى قبح قولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُ؛ لأنّ في حذف الضمير تهيئة الفعل على العمل في زَيد، إلّا أنّ زَيْدًا مَرفوع على الابتداء[6]، لذلك كان حذف عائد الموصوف أفضل من حذف عائد المبتدأ؛ لأنّ فعل جملة الخبر إذا حُذِف منه العائد يُمكِن له أن يعمل في الذي قبله فينصبه، أمّا الصفة فلا يُمكن لها أن تعمل في الموصوف فتُغيِّر إعرابه[7]، وقد قرأ ابن عامر

---

[1]- ينظر، الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1، ص529.

[2]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص382.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص382.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص693.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص700.

[6]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص379. ينظر، الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، ج1، ص314. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص700.

[7]- ينظر، السهيلي، أمالي السهيلي، ص91.

قوله تعالى: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد/ 10] برفع كُلٍّ على الابتداء وخلوّ جملة الخبر من العائد على المبتدأ مُرجِّحا قراءته على قراءة جميع القرّاء على أساس أنّ المفعول إذا تقدّم على فعله رُفِع؛ لأنّ الفعل في نظره لا يعمل في المُتقدِّم عنه بالقوّة نفسِها التي يعمل بها في المُتأخِّر عنه[1].

وقد قال ابن هشام أيضا في حذف المفعول به: "ويكثر حذفه في الفواصل نحن [نحو] ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى/ 3] ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه/ 77]. ويجوز حذف مفعولي أَعْطَى نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الليل/ 5] وثانيهما فقط نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى/ 5]، وأوّلهما فقط، خلافا للسُّهيلي نحو: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة/ 29]"[2].

فالمفعول به يكثر حذفه في الفواصل لتحقيق المشاكلة اللفظية، إلّا أنّ رعاية الفواصل كما أشار إلى ذلك "البلاغيّون ورأوا أنّ المفعول يُحذَف لأجلها تُعدّ غاية أقلّ شأنا ممّا يهدف إليه الأسلوب القرآني في خطاباته وآياته، في قصصه وتنبيهاته، في أجوبته واستفهاماته وفي ذكره وفي حذفه"[3]، لذلك فإنّ فاضل صالح السامرائي رأى في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى/ 3] أنّ "لهذا الحذف غرضا بديعا وسرّا لطيفا علاوة على ما ذكروه، وهو أنّ الحذف ههنا [ها هنا] للإكرام والتعظيم وذلك أنّه تعالى لم يُرِد أن يُواجهه بالقلى فيقول: (ومَا قَلَاكَ) وإنّما اكتفى بالمفعول السابق إكراما لرسول الله من أن يناله الفعل"[4].

والحالة الأخيرة التي أشار إليها ابن هشام تتمثل في حذف أحد مفعولي الفعل أَعْطَى كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى/ 5]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة/ 29]، أو كليهما كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الليل/ 5]، ففي الآيتين الأوليتين ذُكِر مفعول واحد وهو الذي يعكس غرض المتكلم من ذكره، وحُذِف المفعول الآخر لأنّه لا

[1]- ينظر، الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج6، ص266.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص728، 729.

[3]- مختار عطّية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز _دراسة بلاغية_، ص294.

[4]- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط1، 2000، ج2، ص93.

هدف يُرجى من ذكره[1]، أمّا الآية الثالثة فقد حُذِف فيها المفعولان، حيث إنّ المُشرّع في هذه الآية ــوالله أعلمــ "لم يذكر مَن أعطى ولا ما أعطى، وإنّما أراد أن يصفهم بصفة العطاء"[2].

وقد خصّ ابن هشام الفعل المتعدّي إلى مفعولين أَعْطَى بالتمثيل للتنبيه على "أنّ حذف المفعولين معا في باب أَعْطَيْتُ، يجوز بلا قرينة دالة على تعيُّنهما فتحذفهما نسيا منسيًّا، تقول: فُلانٌ يُعطِي ويكسُو، إذ يُستفاد من مِثلِه فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولي باب عَلِمْتُ وظَنَنْتُ، فإنّك لا تحذفهما معا نسيا منسيّا، فلا تقول: عَلِمْتُ، ولا ظَنَنْتُ لعدم الفائدة، لأنّه من المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من عِلم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأمّا مع القرينة، فلا بأس بحذفهما، نحو: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ، أي يَخَلْ مَسمُوعَهُ صَادِقًا"[3]، لذلك فإنّ حذف المفعولين في باب أعطى جائز إذا لم يكن هناك داعٍ لذكرهما، وغير جائز في باب عَلِم إلّا إذا وُجِد دليل على ذلك، وقد أشار ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** إلى جواز حذف المفعولين في باب ظنّ وأخواتها أو حذف أحدهما إنْ وُجِد دليل بقوله: "ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارا ــأي لدليلــ نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص/ 62]، وقوله[4]:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ.

أي تَزْعُمُونَهُم شُرَكَائِي، وتَحْسبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ.

وأمّا حذفهما اقتصارا ــأي لغير دليلــ فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقا، واختاره النّاظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقا، لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/ 216]

[1]- ينظر، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2، ص94.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص95.

[3]- الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص989، 990.

[4]- هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو من الطويل. الكميت بن زيد الأسدي، الديوان، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ص516.

﴿فَهُوَ يَرَىٰ﴾ [النجم/ 35] ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح/ 12] (...) ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارا، وأمّا اختصارا فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور، كقوله[1]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ"[2].

فالشاعر في هذا البيت اكتفى بمفعول واحد وحذف المفعول الآخر اختصارا، والتقدير: "فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا فـــ غَيْرَهُ هو المفعول الأول، وواقِعًا هو المفعول الثاني"[3]، وابن هشام من خلال حديثه مُؤيِّد لجمهور النحاة في رأيهم الذي ينصّ على جواز حذف أحد مفعولي الفعل في باب ظَنَّ اختصارا، كما أنّه يبدو موافقا للذين ذهبوا إلى جواز حذف المفعولين في هذا الباب اقتصارا محتجا على ذلك بالسّماع، إلّا أنّه في كتابه **شرح شذور الذهب** صرّح بعدم جواز ذلك إن لم يكن هناك دليل، حيث يقول: "يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثال حذفهما لدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص/ 62]، أي تَزْعُمُونَهُم شُرَكَاءَ، كذا قدّروا، والأحسن عندي أن يُقدّر: أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ، وتكون أنّ وصلتها سادّة مسدّهما؛ بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام/ 94]"[4].

وفي هذا المُقتَطَف إشارة من ابن هشام إلى أنّه لا يُشترط تقدير المحذوفين في باب أفعال الظنّ بمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بل يجوز تقديرهما بما يسدّ مسدّهما، والآية التي احتجّ بها ابن هشام دليل على أنّ أنّ ومعموليها قد سدّت مسدّ مفعولي الفعل زَعَمَ.

ومن الحالات التي يحذف فيها المفعول قياسا حذف المفعول في باب التنازع، إذ اختلف البصريون والكوفيون في إعمال العامل الأول أو إعمال العامل الثاني في هذا الباب، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: "واتّفق الفريقان على جواز إعمال أيّ العاملين شِئت، ثمّ اختلفوا في

---

[1]- هذا البيت لـــ عنترة بن شداد، وهو من الكامل. محمد سعيد مولوي، ديوان عنترة تحقيق ودراسة، تح: المكتب الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، 1970، ص187.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص69، 70.

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص56.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص388، 389.

المُختار فاختار الكوفيّون إعمال الأوّل لتقدّمه، والبصريّون إعمال المتأخّر لمجاورته المعمولَ، وهو الصّواب في القياس، والأكثر في السّماع.

فإذا أُعمِل الثاني نظرت، فإذا احتاج الأوّل لمرفوع أُضمِر على وفق الظاهر المُتنازع فيه، نحو: قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ وقَامُوا وَقَعَدَ إِخْوَتُكَ وقُمْنَ وَقَعَدَ نِسْوَتُكَ وهذا إجماع من البصريين، وإنْ احتاج لمنصوب فلا يخلو إمّا أن يصحّ الاستغناء عنه أو لا، فإنْ صحّ الاستغناء عنه وجب حذفه، نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ولا يجوز أن تُضمِره فتقول: ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، إلّا في ضرورة الشّعر، قال الشاعر[1]:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوِدِّ.

وإن لم يصحّ وجب تأخيره، نحو: رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا"[2].

يقصد ابن هشام أنّه إذا أُعمِل العامل الثاني وكان المطلوب مرفوعا، فإنّه لا يمكن الاستغناء عنه، لذلك فإنّه يُضمَر في العامل الأول، وإذا كان المطلوب منصوبا محلّا أو أصله عمدة يُضمَر ويُؤخّر، لأنّه لا يُمكِن الاستغناء عنه، ولا يُضمَر في العامل الأوّل لأنّه ليس بمنزلة الفاعل، أمّا إذا كان فضلة ممّا يجوز الاستغناء عنه فيجب حذفه في هذا الباب[3]، إلّا أنّ ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** فضّل حذف المنصوب الذي أصله عمدة نظرا لوجود دليل عليه[4]، وقد أجاز الحذف في هذه الحالة و لم يُجزه في الفاعل على الرغم من وجود دليل عليه هو الآخر؛ لأنّ الحذف أفضل من الفصل بين العامل ومعموله[5]، والفاعل لا يُحذف؛ لكونه كالجزء من فعله، وقد قال ابن هشام في ذلك: "وإنّما أضمرته ضرورة لئلا يبقى الفعل بلا فاعل، ولدلالة ما بعده عليه"[6]، وقال أيضا: إنّ "الإضمار قبل الذِّكر إنّما يُكَلَّف في الفاعل،

[1]- هذا البيت من الطويل. وقد أشار المحقّق محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنّه مجهول القائل. انظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص431.

[2]- المصدر نفسه، ص431، 432.

[3]- ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص640، 641. ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص[199- 203].

[4]- ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص203.

[5]- ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص85.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص199.

لأنّه عمدة لا يليق به الحذف وهو كجزء من عامله فلا ينبغي له أن يُؤخّر عنه لا سيما وهو إذا كان ضميرا أشدّ اتّصالا"[1].

ويواصل ابن هشام حديثه بقوله: "وإذا أُعْمِل الأوّل أُضْمِر في الثّاني ما يحتاجه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، فتقول: قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ وقَامَ وضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ وقَامَ ومَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعا باتّفاق، ولا إذا كان منصوبا إلّا في ضرورة الشعر"[2].

ومفاد هذا القول أنّه إذا أُعمِل العامل الأوّل فلا يجوز حذف ضمير العامل الثاني حتّى ولو كان فضلة يُمكن الاستغناء عنها، وقد علّل ابن هشام ذلك بأنّ "في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه"[3]، ولهذا اختار مذهب البصريين "لأنّه أسهل، فإنّه ليس إلّا حذف ما تكرّر في الثاني [ما تكرّر من معمولات الثاني في الأوّل] أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا. (...) وقد حملهم الجوار على أن يقولوا: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فيخفضونه، وهو للجُحر المتقدّم"[4]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "والبصريون يُراعون إعمال الأخير لقربه من المعمول، ويُؤيّده أنّ العرب تُراعي الجِوار مع كونه مؤدّيا إلى فساد المعنى فيقولون: هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ بالخفض، فما ظنّك بمراعاته مع الصّحة؟"[5]، ومن جهة أخرى فقد جاز "ها هنا الإضمار قبل الذكر لأنّ ما بعده يُفسِّره؛ [و]لأنّهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطَب"[6]، وقد وضّح ابن هشام في كتابه **شرح اللّمحة البدريّة** بأنّ إضمار الفاعل قبل ذكره ليس مقتصرا على باب التنازع فحسب، بل هو ثابت في أبواب أُخر، حيث يقول في ذلك: "مذهب البصريّين أنّه يُضمر للحاجة، وإن كان فيه عود الضمير على ما تأخّر؛ لأنّه سُمِع في باب رُبَّ، ونِعْمَ والبدل وضمير الشأن فقالوا: رُبَّهُ رَجُلًا ونِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ،

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص119، 120.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص432.
[3]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص199.
[4]- ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، ص93.
[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص115.
[6]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص93.

واللَّهُمَّ صَلِّي [صَلِّ] عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ، [و] قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن/ 19]"[1].

وبهذا يترجّح إعمال العامل الثاني على الأول، والذي يُؤكّد ذلك أنّه لو أُعمِل العامل الأول لأدّى ذلك إلى تأخير معمولاته بعد العامل الثاني[2].

2- حذف الحال: الأصل في الحال أن يكون نكرة مشتقة، ولا يمكن حذفه إذا كان نائبا عمّا لا يُستغنى عن ذكره؛ كسدّه مسدّ الخبر أو كونه بدلا من اللفظ بالفعل، كما أنّه لا يمكن حذفه إذا توقّف معنى الكلام عليه وكان ذكره ضروريا[3]، وقد قال ابن هشام في حذف الحال: "وزعم يونس والبغداديون أنّ الحال يتعرّف بقياس، فأجازوا جَاءَ زَيْدٌ الضَّاحِكَ قياسا على ما قدّمناه.

وهو مردود من وجهين، أحدهما: أنّه قياس على الشاذ، وإنّما يُقاس على الأعمّ الأغلب.

والثاني أنّهم إنّما عرّفوا هذه الألفاظ؛ لأنّ الحال في الحقيقة أسماء كانت عاملة فيها ثمّ حُذِفت وأُقِيمت هي مقامها، والأصل: أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً العِرَاكَ، وجَاءَ زَيْدٌ مُتَّحِدًا وَحْدَهُ، وطَلَبَهُ مُجْتَهِدًا جَهْدَهُ"[4].

وقد جاز حذف الحال ها هنا لنيابة معموله عنه وكونه دليلا عليه؛ لأنّ لفظ المصدر من لفظ العامل[5]، وهذا الرأي أفضل من عدّه مؤوّلا بالنكرة المشتقة[6]، لأنّ بعض المصادر لا ترد إلّا معرفة، ولهذا لا يجوز تأويلها بنكرة مشتقة، وبناء على هذا قصر سيبويه مجيء المصادر معرّفة في هذا الباب على السماع، لقوله: "ليس كل مصدر يُضاف، كما أنه ليس كلّ مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب. وأمّا فعَلْتُهُ طَاقَتِي فَلا تُجعل نكرة، كما أنّ مَعَاذَ اللهِ لا تُجعل

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص116، 117.

[2]- ينظر، ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، ص93.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص353، 354. ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج9، ص148، 149. ينظر، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 1980، ج2، ص39. ينظر، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج5، ص2320، 2321.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص177.

[5]- ينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص164، 165. ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص113.

[6]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص62، 63.

نكرة. ومثل ذلك: فَعَلَهُ رَأْيَ عَيْنِي، وسَمْعَ أُذُنِي قال ذاك. وإنْ قلتَ: سَمْعًا جاز، إذا لم تختصّ نفسك، ولكنّه كقولك: أَخَذْتُهُ عَنْهُ سَمَاعًا"[1].

ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "وأمّا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، والجَمَّاءَ الغَفِيرَ، فممّا شذّت فيه زيادة ال وذلك لا يُقاس عليه.

وهذا الذي ذكرناه في الجَمَّاء أولى من قول سيبويه: إنّها [إنّه] اسم أُقيم مقام المصدر أي جُمُومًا لأنّ فيه تكلّفا؛ ولأنّهم قالوا: جَاءُوا جَمًّا غَفِيرًا، فحذف ال"[2].

وقد قال ابن هشام أيضا في حذف الحال: "أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقُول نحو: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ* سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ [الرعد/ 23، 24] أي قَائِلِينَ ذَلِكَ، ومثله: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ﴾ [البقرة/ 127] ويُحتمل أنّ الواو للحال وأنّ القول المحذوف خبر، أي وإِسْمَاعِيلُ يَقُولُ، كما أنّ القول حُذِف خبرا للموصول في ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾ [الزمر/ 3] ويُحتمل أنّ الخبر هنا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الزمر/ 3] فالقول المحذوف نُصِب على الحال أو رُفِع خبرًا أوّل، أو لا موضع له؛ لأنّه بدل من الصّلة، هذا كلّه إنْ كان (الذين) للكُفَّارِ، والعائد الواو، فإنْ كان للمعبودين عِيسى والمَلَائِكَة والأَصْنام والعائد محذوف ــأي اتّخَذُوهُمْــ فالخبر ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ وجملة القول حال أو بدل"[3].

ففعل القول ــحسب رأي البصريينــ يُقدَّر في السياقات المشابهة لمثل هذه الآيات[4]، والذي يُؤكّد ذلك تصريح عبد الله بالفعل يَقُولَان في قراءته لآية البقرة، وبالفعل قَالوا في آية الزمر، لذلك فإنّ الآية الأولى تُقدَّر بـــ: وإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ وَيَقُولَانِ رَبَّنَا على أساس أنّ الواو الثانية للحال، أمّا الآية الثانية فتُقدَّر بـــ وَالذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص373.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص177.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص729.

[4]- ينظر، ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص108، 109.

قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ[1]، لذلك فإنّ الأولى إعراب الجملة المحذوفة في آية الزمر خبرا للاسم الموصول كما فعل كلّ من العكبري وزكريا الأنصاري، فهما على الرغم من تقديرهما لفعل القول بصيغة المضارع الذي يصلُح لأنْ يكون حالا إلّا أنّهما أعرباه خبرا[2]، والذي يبدو من كلام ابن هشام أنّه يُرجّح أيضا كون القول المحذوف خبرا، خاصة أنّ مراعاة قراءة عبد الله بن مسعود تقتضي ذلك؛ لأنّ الحال لا يكون جملة فعلية ماضوية غير مقترنة بـــ قد.

3- حذف التّمييز: يُستحضَر التمييز لتفسير إبهام مفرد أو إبهام جملة، وقد صرّح ابن هشام بجواز حذفه، بقوله: "نحو كَمْ صُمْتَ أي كَمْ يَوْمًا، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر/ 30] ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾ [الأنفال/ 65] وهو شاذ في باب نِعْمَ نحو[3]: **"مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمَعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ"** أي فبالرُّخْصَةِ أَخَذَ ونِعْمَتْ رُخْصَةً"[4].

وقد علّل ابن هشام حذف التمييز بعد كَمْ في **كتابه شرح جمل الزجاجي** بقوله: "وإذا وقع بعد كَمْ اسم معرفة، رفعته وأضمرت التمييز فقلت: كَمْ مَالُكَ، وكَمْ طَعَامُكَ، وكَمْ غِلْمَانُكَ، فـــ كَمْ استفهام مرفوع بالابتداء. والأسماء المرفوعة [مرفوعة] بعدها كأنّك قلتَ: كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ وكَمْ غُلامًا غِلْمَانُكَ. فـــ دِرْهَمًا وغُلَامًا نُصِب على التمييز وأضمرتها بعد كَمْ لدلالة ما بعدها عليها"[5].

---

[1]- ينظر، ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص108. ينظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، ص311/ ج3، ص386.

[2]- ينظر، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البحاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه (دار إحياء الكتب العربية)، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص1108. ينظر، زكريا الأنصاري (ابن محمد بن أحمد المصري الشافعي تـــ926هـــ)، إعراب القرآن، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009، ج2، ص373.

[3]- ورد هذا الحديث في سنن النسائي بهذا الشكل: "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضَلُ". النسائي، سنن النسائي، رقم الحديث: 1380، ص226.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص729.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص218.

لأنّ التمييز هو تفسير لـــ كَمْ، وهو من جنس المسؤول عنه[1]، وإنّما هذا الحذف يجوز في كم الاستفهام، "ولا يحسُن ذلك في الخبريّة؛ لأنّها مضافة، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه"[2].

أمّا فيما يخص حذف التمييز بعد نعم وبئس فإنّه يمكن الردّ على كلام ابن هشام بأنّ "الحذف لا يُنافي التّمييز، فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد"[3]، وبما أنّهم قد أجمعوا على ذلك في العدد على الرغم من دوام حاجته إلى مُميِّز فلا بدّ وأنّه جائز في باب المدح والذم ـــلأنّ التمييز في هذه الحالة يُستحضَر فقط إذا كان الفاعل ضميرا مستترا ـــ خاصة أنّه في الحديث النبويّ "يُعلَم جنس الضمير"[4].

ويبدو أنّ ابن هشام قد اتّبع سيبويه الذي لم يُجزِ حذف التمييز إذا كان الفاعل مُضمَرًا في باب أفعال المدح والذم، والذي علّل ذلك في "باب ما لا يعمل في المعروف إلّا مضمرا"[5]، بقوله: "وذلك لأنّهم بدءوا [بدأوا] بالإضمار لأنّهم شرطوا التفسير وذلك نوَوا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جَرت إنّ بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل، فلزِم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمت إنّ هذه الطريقة في كلامهم"[6].

ولعلّ ما يُؤيّد منع ابن هشام حذف التمييز في هذا المقام أمران هما المبالغة في التخفيف الذي قد يُسيء بالمعنى، "لأنّ التفسير إنّما يكون بنكرة منصوبة نحو: نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ والنكرة أخف من المعرفة"[7]، فإذا حُذفت النكرة قد يُؤدي ذلك إلى الإبهام والغموض لا التخفيف، والأمر الثاني هو جمود العامل، فلم يجز التّصرف في معمولاته، لأنّ الظاهر مِن تسويغ إضمار الفاعل ثمّ تفسيره بتمييز هو مجيء العامل غير متصرّف[8].

---

[1]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص491.

[2]- الصايغ (محمد بن الحسن تـــ720هـــ)، اللمحة في شرح الملحة، إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004، ج1، ص439.

[3]- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج4، ص409.

[4]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص495.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص175.

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص175.

[7]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص73.

[8]- ينظر، الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص319.

4- حذف المستثنى: المُستثنى هو المُخرَج من الحكم الذي يُسند إلى المستثنى منه، والاستثناء يُؤدّى بمجموعة من الأدوات التي تختلف فيما بينها في بعض الأحكام، من بينها اختصاص أداتين بجواز حذف المستثنى بعدها، وفي ذلك يقول ابن هشام: "وذلك بعد إِلَّا وغَيْر المسبوقين بـــ لَيْسَ، يُقال: قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ إِلَّا، أو لَيْسَ غَيْرُ"[1]، وقد علّل ذلك في حديثه عن غَيْر بقوله: "غَير: اسم مُلازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظا إنْ فُهِمَ المعنى وتقدّمت عليها كلمة لَيْسَ"[2].

فالمراد من قول ابن هشام أنّ المستثنى يُحذَف "تخفيفا واكتفاء بعلم المُخاطَب بما يعني"[3] المتكلم، وهذا الأمر لا يكون إلّا "عند قيام قرينة دالّة على خصوصيّة المستثنى المحذوف"[4]؛ لأنّ المستثنى في الاستثناء المتصل هو من جنس المستثنى منه، فالتقدير في قولك: قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ: لَيْسَ المَقْبُوضُ غَيْرَ ذَلِكَ، أو لَيْسَ غَيْرُ ذَلِكَ مَقْبُوضًا، وإنْ كان ابن هشام يُرجّح التقدير الأول نظرا لِما فيه من تقليل الحذف•، ولضعف حذف أخبار كان وأخواتها[5].

وقد اشترط ابن هشام أيضا إلى جانب كون المستثنى معلوما أن يكون واردا في سياق النفي بـــ لَيْسَ، وقد رأى أنّ الذين أجازوا كون النافي لا فإمّا لحملهم إيّاه على لَيْسَ أو لسهو منهم[6].

ثانيا- التعليل بعلّة حذف المتبوع والتابع: وهو على نوعين:

1- التعليل بعلّة حذف المتبوع والتابع في العمدية والفضلية: ويراد به حذف أحد المتضايفين.

أ- حذف المضاف: من حالات حذف الاسم حذفُ المضاف، وقد أدرجنا هذا العنصر ضمن المتبوعات، والمضاف إليه ضمن التوابع، لقول ابن هشام في ترتيب الأبواب النحوية: "وبدأت

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص729، 730.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص179.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص345.

[4]- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ج1، ص378.

•- لأنّ اسم ليسَ في التقدير الأول يُعدُّ مستترا لذلك كان الذي أُضيف إليه الخبر هو المحذوف فقط، أمّا في التقدير الثاني فيوجد حذفان حذف المضاف إليه وحذف خبر ليس.

[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص141.

[6]- ينظر، المصدر نفسه، ص141.

منها بالمرفوعات؛ لأنّها أركان الإسناد، وثنّيْت بالمنصوبات؛ لأنّها فضلات غالبا، وختمت بالمجرورات؛ لأنّها تابعة في العُمديّة والفضْليّة لغيرها، وهو المضاف؛ فإنْ كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: قَامَ غُلَامُ زَيْدٍ، وإنْ كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما في قولك: رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ، والتابع يتأخّر عن المتبوع"[1].

فنظرا لكون المضاف تارة عمدة، وتارة أخرى فضلة أدرجنا هذا العنصر في هذا الفصل، وقد قال ابن هشام في حذفه: "يجوز أن يُحذَف ما عُلِم من مضاف ومضاف إليه. فإنْ كان المحذوف المضاف؛ فالغالب أن يخلُفه في إعرابه المضاف إليه، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/ 22] أي أَمْرُ رَبِّكَ، ونحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف/ 82]، أي: أَهْلَ القَرْيَةِ. وقد يبقى على جرّه، وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه، كقولهم: مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ ولَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ أي: ولَا مِثْلُ أَخِيهِ؛ بدليل قولهم: يَقُولَانِ بالتثنية، وقوله[2]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا.

أي: وكُلَّ نَارٍ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين.

ومن غير الغالب قراءة ابن جماز ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [الأنفال/ 67] أي: عَمَلَ الآخِرَةِ، فإنّ المضاف ليس معطوفا، بل المعطوف جملة فيها المضاف"[3].

وقد تعيّن حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/ 22] وقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف/ 82]، ـحسب رأي ابن هشامـ "لاستحالة الحقيقي"[4]، أي المعنى، وقد أدرج ابن هشام في قِسم حذف المضاف "ما نُسِب فيه حكم شرعي إلى ذاتٍ، لأنّ الطلب لا يتعلّق إلّا بالأفعال نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء/ 23] أي استمتاعهنّ ﴿حُرِّمَتْ

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص189.

[2]- هذا الشاهد لـــأبي دواد الإيادي، وهو من المتقارب. أبو دواد الإيادي، الديوان، تح: أنوار محمود الصالحي، أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، سوريا، ط1، 2010، ص112.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص[167- 171].

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص715.

عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة/ 3] أي أَكْلُهَا ﴿حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ﴾ [النساء/ 160] أي تَنَاوُلَهَا، لا أَكْلَهَا، لتناول شرب ألبان الإبل ﴿حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام/ 138] أي مَنَافِعُهَا، ليتناول الرُّكُوب والتّحميل، ومثله ﴿وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ﴾ [الحج/ 30]"[1]، لذلك قدّر المضاف إلى أسماء الذوات في هذه الآيات بمصادر، لكونها الأجدر بإسناد فعلي التحريم والتحليل إليها.

ويُضيف ابن هشام في حذف المضاف قوله: "قال الأعشى[2]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا.

فحُذِف المضاف إلى لَيْلَة والمضاف إليه لَيْلَةٌ وأقام صفته مُقامه، أي اغْتِمَاضَ لَيْلَةِ رَجُلٍ أَرْمَدَ، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان جِئْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ أي وَقْتَ طُلُوعِهَا، فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاج خلافا للزمخشري، بل المَقْدَمُ اسم لزمن القُدُوم"[3].

فالأعشى "لم يُرِد أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ فِي لَيْلَةِ أَرْمَدَ، وإنّما أراد: أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ مِنَ الشَّوْقِ والأَسَفِ اغْتِمَاضًا مِثْلَ اغْتِمَاضِ لَيْلَةِ رَمَدِ العَيْنِ"[4]، أو مِثْلَ اغْتِمَاضِ لَيْلَةِ رَجُلٍ أَرْمَدَ، لذلك فإنّ الظاهرة الواردة في البيت تُعدّ من بين حالات نيابة الظرف عن المصدر في تأدية وظيفة المفعول المطلق وإن كانت قليلة إذا ما قوبلت بظاهرة نيابة المصدر عن الظرف في تأدية وظيفة المفعول فيه[5].

وقد قال ابن هشام في حديثه عن الخبر: "لمّا بيّنت في حدّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ ــوهو النّكرة التي ليست عامة ولا خاصّة ــ بيّنت بعد حدّ الخبر ما لا يكون خبرا في بعض الأحيان، وذلك اسم الزّمان؛ فإنّه لا يقع خبرا عن أسماء الذّوات، وإنّما يُخبر به عن أسماء الأحداث، تقول: الصَّوْمُ اليَوْمَ، والسَّفَرُ غَدًا، ولا تقول: زَيْدٌ اليَوْمَ ولا عَمْرٌو غَدًا فأمّا قولهم: اللَّيْلَةَ الهِلَالُ

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص715.

[2]- هذا الشاهد للأعشى، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ المُسَهَّدَا. الأعشى، الديوان، ص135.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص716.

[4]- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص121.

[5]- ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص210، 211.

بنصب اللّيلة على أنّها ظرف مُخبَر به عن الهلال مُقدَّم عليه فمُؤوّل، وتأويله على أنّ أصله: اللَّيْلَةَ رُؤْيَةُ الهِلَالِ، والرُّؤْيَةُ حَدَثٌ لا ذات، ثمّ حُذِف المضاف، وهو الرُّؤية، وأُقِيم المضاف إليه مُقامه، ومثله قولهم في المثل: اليَوْمَ خَمْرٌ، وَغَدًا أَمْرٌ التّقدير اليَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ، وغَدًا حُدُوثُ أَمْرٍ"[1]، وقد علّل ابن هشام وجوب التقدير في مثل هذه التراكيب في كتابه **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** بقوله: "إذ الذي يُحكَم له بالاستقرار هو الأفعال لا الذوات"[2]، أي الاستقرار المكاني والزماني، وقال أيضا في كتابه **شرح جمل الزجاجي**: "وظرف الزمان لا يتضمّن الجثث لو قلتَ: زَيْدٌ اليَوْمَ أو غَدًا لم يجز لأنّ اليَوْمَ وغَدًا لا يخلو منه زَيْد ولا غيره فليس في الكلام بذلك فائدة، [ولكنّ قولك: الخُرُوجُ] غَدًا أو اليَوْم [جائز] لأنّ غَدًا أو اليَوْم قد يخلوان من الخروج، (...)، فيكون في الكلام بذلك فائدة"[3].

ومفاد هذا القول أنّه لم يجز الإخبار عن أسماء الذوات بالزمان؛ لأنّ الفائدة لا تكمن في الإخبار عن اسم الذات إلّا بظرف المكان، بخلاف المصدر الذي يُخبَر عنه بظرف الزمان أو ظرف المكان على حدّ سواء[4]؛ فقولك: زَيْدٌ أَمَامَكَ فيه فائدة، نظرا لجواز كون وجود زَيْدٍ في مكان آخر غير الأمام[5]، أمّا إذا قلت: "زَيْدٌ يَوْمَ السَّبْتِ لم يجز لأنّه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله"[6]، لذلك فإنّه لا تتحقق الفائدة باسم الزمان إذا أخبرنا به عن اسم ذات، "فأمّا قولهم: اللَّيْلَةَ الهِلَالُ، فمعناه: الحُدُوثُ، ولولا ذلك لم يجز"[7]، لذلك فإنّ الذي سوّغ الإخبار باسم الزمان ها هنا هو إمّا العِلم بالمصدر المضاف إلى اسم الذات تقديرا نحو: اليَوْمَ خَمْرٌ، وَغَدًا أَمْرٌ، وإمّا شبه اسم الذات بالمصدر في ارتباط حدوثه بوقت معيّن؛ لأنّ لحدوث الهلال وقتا معيّنا[8].

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص213.
[2]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص191.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص133.
[4]- ينظر، ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص245.
[5]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص59. ينظر، ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص854.
[6]- الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص283.
[7]- المبرد، المقتضب، ج3، ص274.
[8]- ينظر، الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص282.

ب- حذف المضاف إليه: الاسمان المتضايفان متلازمان، فهما بمنزلة الاسم المفرد؛ لأنّ الاسم الثاني هو تتمّة الأول، لذلك فإنّه لا يُمكن حذفه إلا في حالات حاول ابن هشام الوقوف عندها بقوله: "يكثُر في ياء المتكّلم مُضافًا إليها المُنادى نحو: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [الأعراف/ 151] وفي الغايات نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم/ 4] أي مِنْ قَبْلِ الغَلَبِ ومِنْ بَعْدِهِ"[1].

فابن هشام علّل حذف المضاف إليه في الحالة الأولى بكثرة استعمال النداء وببقاء حركة الكسرة على المضاف للتنبيه على المحذوف؛ لأنّ الكسرة ليست حركة خاصّة بالمُنادَى، وإنّما هي حركة مُناسبة لياء المتكلّم، حيث يقول في ذلك في كتابه **شرح جمل الزجاجي**: "اعلم أنّ للعرب لغات أجودها أن نقول [تقول]: يَا غُلَامِ أَقْبِلْ.

يَا: حرف نداء. غُلَامِ: نداء مضاف إلى المتكلم بحذف الياء من غُلَامِي استخفافا ولكثرة الاستعمال ونبقي [تبقى] الكسرة في الميم لندلّ [لتدلّ] على ذهاب الياء"[2]، ومن جهة أخرى فقد ربط حذف المضاف إليه إذا كان ياء في موضع آخر من الكتاب بالتغيير في باب النداء لقوله: "إذا أَضفت اسما إلى اسم مضاف إليك أثبت الياء في الثاني لأنّه ليس بمنادى [نحو:] يَا غُلامَ غُلَامِي: يَا: حرف نداء. وغلام: نداء مضاف. غلامي: خفض بالإضافة، ولا يجوز حذف الياء منه، (...)، وإنّما يُحذف بالإضافة في الاسم المنادى كما تحذف بالإضافة التنوين من المفرد، لأنّه منادى، وباب النّداء باب تغيير"[3].

لأنّ الاسم المُعرَب المُفرد إذا نُودِي حُذِف إعرابه وتنوينه فبُنِي، ومن جهة أخرى فإنّ المُنادى قابل للتغيير نظرا لقبوله الترخيم الذي يُعتمَد فيه على حذف الحرف الأخير منه[4]، لذلك حسُن حذف الياء التي أُضيف إليها المنادى في هذا الباب.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص716.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص241.

[3]- المصدر نفسه، ص243.

[4]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص132.

أمّا الحالة الثانية فإنّ حذف المضاف إليه مرتبط أساسا بقرينة الحركة المُرتسِمة على المضاف والتي تُنبِّه على ذلك الحذف، وهي تُشبه الحالة الأولى من حيث إنّ الحركة التي تدلّ على الحذف غير خاصّة بمحلّ المضاف.

يقول ابن هشام في حالات إعراب قبل وبعد: "وأشرت إلى أنّ لهما أربع حالات: إحداها: أنْ يكونا مضافين؛ فيُعربان نصبا على الظرفية؛ أو خفضا بـــ مِنْ، تقول: جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ فتنصبهما على الظرفية، ومِنْ قَبْلِهِ، ومِنْ بَعْدِهِ، فتخفضهما بـــ مِنْ، (...) الحالة الثانية: أنْ يُحذَف المضاف إليه، ويُنوَى ثبوت لفظه؛ فيُعربان الإعراب المذكور، ولا يُنوّنان لنيّة الإضافة، وذلك كقوله[1]: ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ.

الرواية بخفض قَبْل بغير تنوين، أي ومِنْ قَبْلِ ذلكَ، فحُذِف ذَلِكَ من اللفظ، وقدّره ثابتا، وقرأ الجحدريّ، والعقيليّ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡل وَمِنۢ بَعۡد﴾ [الروم/ 4]، بالخفض بغير تنوين، أي: مِنْ قَبْلِ الغَلَبِ ومِنْ بَعْدِهِ، فحُذِف المضاف إليه، وقدّر وجوده ثابتا"[2].

فبقاء حركة لفظتي قَبْل وبَعْد على حالهما بدون تنوين تنبيه "على نيّة لفظ المضاف إليه"[3].

ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "الحالة الثالثة: أن يُقطعا عن الإضافة لفظا، ولا يُنوَى المضاف إليه؛ فيعربان أيضا الإعراب المذكور، ولكنهما يُنوّنان؛ لأنّهما حينئذ اسمان تامّان، كسائر الأسماء النكرات؛ فتقول: جِئْتُكَ قَبْلًا وبَعْدًا، ومِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ (...) الحالة الرابعة: أنْ يُحذف المضاف إليه، ويُنوى معناه دون لفظه، فيُبنيَان حينئذ على الضم، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾"[4].

[1]- هذا البيت من الطويل، وقد أشار المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنّ قائله مجهول. انظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص26.

[2]- المصدر نفسه، ص[25- 27].

[3]- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص719.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص[27- 29].

فإنْ لم يُنوَ المضاف إليه لفظا ولا معنى نُوِّنت لفظتا قَبل وبعْد؛ لأنّ المضاف إليه يُعاقب التّنوين، فإنْ نُوِيَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيا على الضم؛ لكونهما يُشبهان بشكل خاص ــمن حيث استغناؤهما عمّا يليهماــ حروف الجواب التي تُغني عمّا يليها[1]، ومن جهة أخرى فإنّهما يُشبهان الحروف بشكل عام لأنّ "لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية؛ أمّا المعنوية فمن قِبَل أنّهما لا يُفهم تمام المُراد بهما إلّا بما يصحبهما. وأمّا اللفظية فمِن قِبل جمودهما وكونهما لا يُثنّيان ولا يُجمعان ولا ينعتان ولا يُخبر عنهما ولا يُنسب إليهما ولا يُضاف. ومقتضى هاتين المناسبتين أن يُبنيا على الإطلاق، لكنّهما أشبها الأسماء المتمكّنة بقبول التّصغير والتّعريف والتّنكير فاستحقّا إعرابًا في حال، وبناء في حال"[2]، وهذا الحكم ليس مقتصرا على لفظتي قبل وبعد، وإنّما هو شامل لأخواتهما أيضا•.

وقد قال ابن هشام في بناء هذه المفردات: "فحُذِف المضاف إليه لفظا ونُوِي معناه، فاستحقّ البناء على الضمّ"[3].

ومفاد هذا القول أنّ الظروف المُبهمة قد بُنِيَت على الحركة للتنبيه على تمكّنها في الأصل، وتمييزًا لها عن المُلازم للبناء[4]، وقد "كانت الحركة ضمة؛ لأنّها حركة لا يُعرب بها قَبْل حين يُعرَب، إذ لا يكون إلّا منصوبا، أو مجرورا"[5]، وكذلك أخواته، ولهذا كانت حركة الضمة هي الدليل على حذف المضاف إليه الذي نُوِي معناه.

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى ما تحدّث عنه ابن هشام في مسألة عنونها بـــ "إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلا، أو ثانيا فكونه ثانيا أولى"[6]؛ حيث صرّح فيها بأولويّة حذف المضاف إليه من الاسم الثاني، وفي ذلك يقول:

---

[1]- ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص817. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص321.

[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص243.

•- "أسماء الجهات الست، وأوَّلُ، ودُونُ، ونحوهنّ". ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص29.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص137، 138.

[4]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص86. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص243. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص432. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص403.

[5]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص432.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص711.

"نحو[1]:

يَا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللّيلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ.

بفتحهما، و[2]

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ.

وهذا هو الصحيح، خلافا للمبرّد"[3].

حيث أشار المبرّد في حال نصب لفظة زَيْد الأولى إلى جواز عدّ زَيد الثاني تأكيدا للأوّل لكونه قد أُقحِم بين المتضايفين، وجواز عدّه مضافا حُذِف ما أُضيف إليه لوجود ما يُغني عن ذكره أي: يَا زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ يَا زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ[4]، وإنّما جاز للاسم الثاني في المذهب الأوّل أن يفصل بين المتضايفين لكونه قد طابق الأول في اللفظ والحركة، فلمّا طابقه في كلّ شيء بدا وكأنّه غير فاصل[5]، إلّا أنّ ابن هشام رجّح التقدير الثاني لأنّ الحذف لوجود دليل كثير ومُطّرد بخلاف فصل المُؤكِّد بين المتضايفين.

2- التعليل بعلّة حذف المتبوع والتابع في الحركة الإعرابية: تتمثل المتبوعات والتوابع من حيث الحركة الإعرابية التي يجوز حذفها والتي أشار إليها ابن هشام في:

أ- حذف الموصوف: يُعدّ المفعول المطلق المفعول الوحيد الذي تنصبه الأفعال المتصرّفة اللازمة والمتعدية على حدّ سواء بدون شرط؛ لأنّه يدلّ على الحدث المفهوم من الفعل، لذلك سُمِّي

---

[1]- أشرنا سابقا في الفصل الثالث إلى أنّ هذا الشاهد من الرجز، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: يَا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ.

وَزَيْدَ دَارِيّ الفَلَاةِ المَجْهَلِ.

تَطَاوَلَ اللّيلُ _هُدِيتَ_ فَانْزِلِ.

وليد قصاب، ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، ص152.

[2]- هذا الشاهد من المنسرح، وهو منسوب للفرزدق ، انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص799. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج6، ص177. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج2، ص319، 320. (لم أعثر عليه في الديوان)

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص712، 713.

[4]- ينظر، المبرّد، المقتضب، ج4، ص227.

[5]- ينظر، الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص461.

بالمطلق[1]، وقد يُحذف المفعول المطلق وينوب عنه في المحلّ أشياء كثيرة من بينها صفته، إلّا أنّ ابن هشام قد وقع في تناقض فيما يخصّ هذه المسألة بين جواز نيابة الصفة عن المصدر أو لا، وكان في كلّ مرّة يستحضر دليلا على ذلك، حيث إنّه رفض ذلك في كتابه **شرح قطر النّدى وبل الصدى** لقوله: "وليس ممّا ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة/ 35] خلافًا للمعربين، زعموا أنّ الأصل أَكْلًا رَغَدًا، وأنّه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أنّ ذلك إنّما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتّقدير: فَكُلَا حَالَةَ كَوْنِ الأَكْلِ رَغَدًا.

ويدلّ على ذلك أنّهم يقولون: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا فيُقِيمُون الجار والمجرور مُقام الفاعل، ولا يقولون: طَوِيلٌ بالرّفع؛ فدلّ على أنّه حال، لا مصدر، وإلّا لجازت إقامته مُقام الفاعل، لأنّ المصدر يقوم مقام الفاعل باتّفاق"[2].

ولكنّه نفى ذلك في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** وأقرّ بجواز نيابة الصفة عن المفعول المطلق[3]، وصرّح في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بخلاف ما أشار إليه في كتابه **شرح قطر النّدى وبل الصدى**، حيث يقول: "وهو مُبعِد عندي أيضا لقول سيبويه في نحو: سِرْتُ طَوِيلًا، وضَرَبْتُ زَيْدًا كَثِيرًا: إنّ طَوِيلًا وكَثِيرًا حالان من ضمير المصدر محذوفا، أي سِرْتُهُ وضَرَبْتُهُ، أي السَّيْرُ والضَّرْبُ، لأنّ هذا العائد لم يُتلفّظ به قطّ"[4]، وقد علّل منع رفع طَوِيلًا في قولهم: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا باجتماع مجازين في تركيب واحد، حذف الموصوف ونيابة الصفة عنه في أداء الوظيفة، وبغياب دليل على الموصوف[5]، لذلك فإنّه اشترط في حديثه عن شروط الحذف وجدان الدليل على المحذوف، حيث قال: "ولاشتراط الدليل فيما تقدّم امتنع حذف الموصوف في نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْيَضَ بخلاف نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا كَاتِبًا"[6]، لأنّه لو حُذِف الموصوف بـــ أَبْيَض لم يُعلم جِنْسُهُ بخلاف الموصوف بـــ كاتِبا فإنّ الإنسان هو الذي يقوم

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص252.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص314، 315.
[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص213.
[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص226.
[5]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص751.
[6]- المصدر نفسه، ج2، ص693.

بالكتابة فقط، وقال أيضا في موضع آخر: إنَّ "حذف الموصوف إنّما يتوقّف على وُجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ/ 10، 11] أي دُرُوعًا سَابِغَاتٍ"[1]، وقد احتج على صحة رأيه الوارد في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "وممّا يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم: اشتَمَل الصّمَّاءَ أي الشَّمْلَةَ الصَّمَّاءَ، والحالية متعذّرة لتعريفه"[2].

ويبدو أنّ ابن هشام مشايعٌ للرأي الذي نُسِب إلى المبرد والذي ينصّ على أنّ الصّمّاء صفة للشّملة[3]، لذلك عمل فيها الفعل عن طريق الموصوف[4]، فلمّا حُذِف هذا الأخير حلّت محلّه، أمّا سيبويه فقد ذهب إلى خلاف ذلك، فهو يرى أنّ الصّمّاء مصدر منصوب؛ لأنّه نوع من أنواع الاشتمال لذلك كان من حقّه أنْ ينتصب بالفعل[5]، لأنّ هذا الأخير "إذا تعدّى إلى المصدر الذي هو جنس عام كان متعدّيًا إلى النّوع إذ كان داخلا تحته"[6]، ولكن ما ذهب إليه ابن هشام "يفتقر إلى تقدير موصوف، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى ممّا يفتقر إلى تقدير موصوف"[7]، لذلك فإنّه لم يُوَفّق في اختيار المثال ليردّ به على رأي سيبويه وأتباعه، وبالتالي فإنّ الصّماء لا تحتمل الانتصاب على الحالية في كلا المذهبين.

وكما تنوب الصفة عن المفعول المطلق فإنّها تنوب عن المفعول فيه، وفي ذلك يقول ابن هشام في حديثه عن الظرف بنوعيه: "والذي عَرَضَت دلالته على أحدهما أربعة: أسماء العدد المميّزة بهما، كـــ سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا، ثَلاثِينَ فَرْسَخًا، وما أُفِيد به كلّيّةُ أحدهما أو جزئيّته، كـــ سِرْتُ جَمِيعَ اليَوْمِ، جَمِيعَ الفَرْسَخِ أو كُلَّ اليَوْمِ كُلَّ الفَرْسَخِ، أو بعْضَ اليَوْمِ، بَعْضَ الفَرْسَخِ، أو نِصْفَ اليَوْمِ، نِصْفَ الفَرْسَخِ.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص751.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص751.

[3]- ينظر، ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج1، ص160. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص112. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص349.

[4]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص112.

[5]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص35.

[6]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص112.

[7]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص105.

وما كان صفة لأحدهما، كـــ جَلَسْتُ طَوِيلًا من الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ.

وما كان مخفوضا بإضافة أحدهما ثمّ أُنيب عنه بعد حذفه"[1].

فالصفة من بين الأشياء التي تنوب عن الظرف المحذوف اتّساعا، لذلك فإنّها تُجرى مُجراه ولا تكون إلّا منصوبة[2]، ولِهذا لم يُجز سيبويه رفع الصفة النائبة مناب الظرف في قولهم: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا إلّا إذا طال الكلام وكانت هي بدورها موصوفة، لأنّ هذا الوصف سيُكسبها شبها قويّا بالأسماء بعدما كانت لا تصلُح لأنْ تقع مواقع الأسماء غير الظرفية، وبالتالي سيكون التّصرّف فيها جائزا، نحو: سِيرَ عَلَيْهِ طَوَيلٌ مِنَ الدَّهْرِ[3].

وابن هشام وإنْ كان قد ارتضى تعليلا آخر في عدم جواز رفع طَوِيلا في قولهم: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا، لم يرفض تعليل سيبويه، والدليل على ذلك قوله في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** "ويجوز بكثرة حذف المنعوت إنْ عُلِمَ، وكان النعت إمّا صالحا لمباشرة العامل نحو ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ/ 11] أي: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، أو بعض اسم مُقدَّم مخفوض بـــ مِنْ أو فِي. فالأول كقولهم: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ أي: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ، وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ. والثاني كقوله[4]:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ ومِيسَمِ.

أصله لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْثَمْ فحذف الموصوف وهو أَحَد"[5].

فالفعل المبني للمجهول سِير لا يُمكن أن يُسند إلى الصفة (طويل) النائبة مناب الموصوف، فيعمل فيها مباشرة؛ لأنّ هذه الصفة لا تُعامل معاملة الأسماء غير الظرفية، لذلك فإنّ الشرط الأول يدلّ على موافقة ابن هشام لسيبويه في تعليله، أمّا الشرط الثاني الذي ذكره ابن

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص231.

[2]- ينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص193.

[3]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص228.

[4]- هذا الشاهد من الرجز، وهناك مَنْ نسبه لـــ حكيم بن مُعيَّة الرَّبَعي، وهناك مَنْ نسبه للأسود الحِمّاني. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج5، ص62، 64.

[5]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص[318- 321].

هشام فقد يسقط ولا يُعتدّ به في الضرورة الشعرية، مثال ذلك ما أشار إليه في حديثه عن حذف الموصوف بقوله: "قال سُحَيْم[1]:

أَنَا ابْنُ جَلَا وطلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي.

قيل: تقديره أَنَا ابنُ رَجُلٍ جَلَا الأمورَ، وقيل: جَلَا علَمٌ محكيٌّ على أنّه منقول من نحو قولك: زَيْدٌ جَلَا فيكون جملة، لا من قولك: جَلَا زَيْدٌ"[2]، وقد قال أيضا ناقلا عن الزجاجي[3]: "إنْ نويت أنّ معه فاعلا مضمرا حكيته لا غير لأنّها جملة، وإنْ لم تنو إنّ [أنّ] معه فاعلا أعربته"[4].

ومفاد هذين القولين أنّه إذا اعتُدَّ بالتخريج الأول كانت الصفة جَلَا في هذا البيت الشعري جملة فعلية محذوفة الموصوف، لأنّ أصلها: "أَنَا ابنُ رَجُلٍ جَلَا. فـــ جَلا فعل ماض بمعنى كَشَفَ الأُمُورَ، أو بمعنى انْكَشَفَ أَمْرُه. وفيه ضمير يعود على الموصوف المحذوف لضرورة الشعر"[5]، وإذا اعتُدّ بالتخريج الثاني كانت الجملة الفعلية جَلَا هي المضاف إليه على أساس أنّها جملة محكيّة، وقد أضاف ابن هشام إلى ذلك تخريجا ثالثا يتمثّل في عدّ اللفظة جَلا اسما منقولا من الفعل إذا لم يُنوَ معه الفاعل، مع العلم أنّ نقله إلى العلمية لا يعني منعه من الصرف؛ لأنّ هذا الوزن مشترك بين الاسمية والفعلية، والوزن إذا كان كذلك لا يمنع من الصرف[6].

ب- حذف الصفة: لا تُحذَف الصفة إلّا إنْ وُجِد دليل عليها، وحذفها قليل؛ لأنّ استحضارها في الأساس مقصود إمّا لتخصيص نكرة أو لتوضيح معرفة[7]، وفي ذلك يقول ابن هشام: "ويجوز حذف النّعت إنْ عُلِم، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف/ 79] أي: كُلَّ

---

[1]- هذا الشاهد من الوافر، وهو منسوب لـــ سُحيم بن وثيل. الأصمعي، ديوان الأصمعيات، ص20. عبد الحميد محمود المعيني، شعر بني تميم في العصر الجاهلي، ص259.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص719.

[3]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص344.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص400، 401.

[5]- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج5، ص64، 65.

[6]- ينظر، ابن عصفور، المقرب، ج1، ص283.

[7]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1937. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص129.

سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ"[1]، وقد قال أيضا: "بدليل أنّه قُرِئ كذلك، وأنّ تعييبها لا يُخرجها عن كونها سفينة؛ فلا فائدة فيه حينئذ"[2].

ومن غير المعقول أن يغتصب الملك سفينة غير صالحة.

ج- **حذف المعطوف:** قال ابن هشام في حذف المعطوف: "تختصّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل، مثاله في الفاء ﴿أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ [الأعراف/ 160] أي: فَضَرَبَ فَانْبَجَسَتْ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ﴾ [الأعراف/ 160]، ومثاله في الواو قوله[3]:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجُرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ.

أي: بَيْنَ الخَيْرِ وبَيْنِي، وقولهم: رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ أي: والنَّاقَةُ"[4].

فالمحذوف في البيت قُدِّر بـــ بَيْنِي، لأنّ بين تُستخدم للدلالة على التّوسّط بين أمرين، والذي سوّغ حذفها هو تكرارها إذا كان أحد المتعاطفين ضميرا متّصلا بها، أمّا قولهم: رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ فإنّ المثنى ها هنا لّما كان خبرا وجب أن يطابق المُخبر عنه في العدد، وهذا دليل على أنّ المُخبَر عنه لا يكون إلّا مثنّى مثله خبره أو معطوفا عليه، فإذا امتنعت الحالة الأولى تعيّنت الثانية، وقد حُذِف المعطوف في هذا القول للدلالة عليه بلفظ المضاف الذي أُضيف إليه المبتدأ، وقد قال ابن هشام أيضا: "ويجب أن يتبعه العاطف نحو: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ﴾ [الحديد/ 10] أي ومَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ، دليل التّقدير أنّ الاستواء إنّما يكون بين شَيْئَيْنِ ودليل المُقدَّر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ﴾ [الحديد/ 10]"[5].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص322.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص720.

[3]- هذا البيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. النابغة الذبياني، الديوان، ص120.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص395، 396.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص720، 721.

وقال أيضا: "ومن القليل حذف أَمْ ومعطوفها كقوله[1]:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ مُطِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا.

أي أَمْ غَيٌّ"[2].

والذي سوّغ حذف المعطوف مع حرفه في هذا البيت سبْق المعطوف عليه بالهمزة التي تقتضي تعيين أحد المتعاطفين بـــ أمْ، وقد قدّر ابن هشام المعطوف بـــ غَيّ لكونه ضدّا للمعطوف عليه في المعنى، وبما أنّ الهمزة يُراد بها طلب التعيين فهذا يعني أنّ التّضاد مُناسب للمتعاطفين.

وقد قال ابن هشام في حديثه عن أمْ المتصلة: "وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾ [الزخرف/ 51، 52]: إنّ الوقف هنا، وإنّ التقدير: أَمْ تُبْصِرُونَ، ثمّ يُبتدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف/ 52] وهذا باطل، إذ لم يُسمَع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنّما المعطوف جملة (أنا خير) ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أنّ الأصل: أَمْ تُبْصِرُونَ، ثمّ أُقيمت الاسمية مُقام الفعلية والسبب مقام المُسبَّب، لأنّهم إذا قالوا له: أَنْتَ خَيْرٌ كَانُوا عِنْدَ [عِنْدَهُ] بُصَرَاءَ"[3].

وهذا الرأي الذي قدّمه ابن هشام منسوب للزمخشري[4]، وإن كان هذا الأخير قد أجاز رأيا ثانيا يتمثل في قوله: "ويجوز أنْ تكون منقطعة على بَلْ أَأَنَا خَيْرٌ والهمزة للتقرير، وذلك أنّه قدّم تعديد أسباب الفضل والتّقدّم عليهم من مُلك مِصر وجَري الأنهار تحته ونادى بذلك وملأ به مسامعهم، ثمّ قال: أَنَا خَيْرٌ كأنّه يقول: أَثَبَتَ عِنْدَكُمْ واسْتَقَرَّ أنّي أَنا خَيْرٌ وهَذِهِ حالِي"[5].

---

[1]- هذا الشاهد من الطويل، وقد ورد في ديوان صاحبه أبي ذؤيب الهذلي بهذا الشكل:

عَصَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا. أبو ذؤيب الهذلي، الديوان، ص58. ديوان الهذليين، ج1، ص71.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص721.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص54.

[4]- ينظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج3، ص492.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص492.

وقد رفض ابن هشام حذف المعطوف بعد أم المتّصلة بدونها على أساس أنّ ذلك لم يُسمع[1]، إلّا أنّه استثنى حالة واحدة وهي بعد لا النافية، حيث يقول: "فإن قلت: فإنّهم يقولون: أَتَفْعَلُ هَذَا أَمْ لَا، والأصل أَمْ لَا تَفْعَل. قلت: إنّما وقع الحذف بعد لا، ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تُحذف الجمل بعدها كثيرا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأنّ الجملة هنا مذكورة، لوجود ما يُغني عنها"[2].

فالمحذوف ها هنا جملة لوجود ما يُغنِي عنها وهي لا النافية وليست لا الجوابية؛ لأنّ هذه الأخيرة ترد في جملة الجواب لا في جملة الاستفهام.

ثالثا- التعليل بعلّة حذف الأدوات: ويراد بهذا العنصر الكلِم التي لها معنى، وليس لها الحق أن تكون عنصرا من عناصر الإسناد، ويُمكِن تقسيم هذه الكَلِم إلى نوعين:

1- التعليل بعلّة حذف الأدوات العاملة: أهم الأدوات العاملة التي ثبت حذفها والتي أشار إليها ابن هشام هي:

أ- حذف كان: تُعد كان من النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنّه اسمها وتنصب الخبر على أنّه خبرها، مع العلم أنّه يجوز حذفها مع بقاء عملها، وفي ذلك يقول ابن هشام: "من خصائص كان جوار حذفها، ولها في ذلك حالتان: فتارة تُحذَف وحدها ويبقى الاسم والخبر، ويُعَوَّض عنها [بـــ] مَا، وتارة تُحذَف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعوَّض عنها شيء. فالأوّل بعد أَنْ المصدريّة في كلّ موضع أُريد فيه تعليل فعل بفعل، كقولهم: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ، أصله: انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا، فقُدِّمت اللام وما بعدها على الفعل، للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ، ثمّ حُذِف الجار اختصارا كما يُحذف قياسا من أَنْ، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة/ 158] أي: فِي أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا، ثمّ حذفت كَانَ اختصارا أيضا، فانفصل الضمير، فصار أَنْ أَنْتَ، ثمّ زيد مَا عِوضًا، فصارت أَنْ مَا أَنْتَ ثمّ أُدغِمت النّون في الميم، فصار أَمَّا أَنْتَ"[3].

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص54.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص54، 55.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص193، 194.

فعملية الحذف تمّت أوّلا بحذف حرف الجر اللام لأنّ "حروف الجر تُحذف كثيرا عن أَنَّ وأنْ فبقي أَنْ كُنْتَ فحُذِفت كَانَ من الكلام لدلالة الكلام عليه وطوله بها ثمّ عُدِل عن المتّصل لتعذّره حينئذ إلى المنفصل فبقي أَنْ أَنْتَ مُنْطَلِقًا فأرادوا التّعويض عن كَانَ المحذوفة فأتوا بـــ ما لاتّفاقها مع أنْ لأنّها تقع للمصدر مثلها والنون تُقارِب الميم فقُلِبت إليها وأُدغِمَت فيها فصارا مَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ فحذف كَانَ واجب لوجود العِوَض عنها (...) وقُدِّم أَمَّا على انْطَلَقْتُ تشبيها لها بالشرط والجزاء إذ المفهوم منه التعليل باللام المحذوفة"[1].

فهذا التركيب يحتوي على كم من حذف قصد التّخفيف، وإنّما كان محور الحذف في هذا التركيب فعل الكينونة لاطّراد حذفه ودلالته على معنى الوجود[2].

ب- حذف حروف الجر: قال ابن هشام في حديثه عن شروط الحذف: "الخامس أن لا يكون عاملا ضعيفا؛ فلا يُحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلّا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثُر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها"[3].

ومن بين الحالات التي يُحذف فيها حرف الجر لوجود دليل عليه حذف رُبَّ، وقد قال ابن هشام في حذفها: "لّما ذكرت أنّ رُبَّ تدخل على المُنكَّر بيّنت أنّه يجوز حذفها معه، وأشرت بهذا التقييد إلى أنّها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثمّ بيّنت أنّها إذا حُذِفت وجب بقاء عملها، وأنّ هذا الحكم _أعني حذفها وبقاء عملها_ على نوعين كثير، وقليل؛ فالكثير بعد الواو (...) والقليل بعد الفاء وبل"[4].

فالذي سوّغ حذف رُبَّ هو "أنّه يجوز حذفها لدلالة معمولها اللازم للخفض والتنكير عليها"[5]، ولو كان معمولها ضميرا لَما دلّ على وجودها نظرا لبنائه، وقد كانت الواو والفاء وبل دليلا أيضا عليها وعلى عملها، لكونها قد تُصاحب إحدى هذه الأدوات، إلّا أنّ مصاحبتها للواو أكثر لذلك كثُر حذف رُبَّ معها.

---

[1]- الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص209.

[2]- ينظر، طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص259.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص699.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص338، 339.

[5]- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص269.

وقد قال ابن هشام أيضا في حذف حروف الجر: "وقد يُحذف غير رُبَّ ويبقى عمله، وهو ضربان:

سماعيّ، كقول رؤبة: خَيْرٍ والحَمْدُ لِلّهِ جوابا لِمَن قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟

وقياسيّ، كقولك: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ أي: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ، خلافا للزّجاج في تقديره الجرّ بالإضافة، وكقولهم: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا والحُجْرَةِ عَمْرًا أي: وَفِي الحُجْرَةِ، خلافا للأخفش؛ إذ قدّر العطف على معمولي عاملين، وقولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ حكاه يونس، وتقديره: إِلَّا أَمُرُّ بِصَالِحٍ فقَدْ مَرَرْتُ بِطالِحٍ"[1].

أمّا حذف حرف الجر سماعا فقد جاز في قولهم: خَيْرٍ والحَمْدُ لِلّهِ بناء على نصّ السؤال؛ "لأنّ معنى كَيْفَ بِأَيِّ حَالٍ، فجعلوا معنى الحرف دليلا، فلو لُفظ به لكانت الدلالة أقوى"[2].

وفيما يخصّ حذف حرف الجر قياسا فقد جاز في مثل قولهم: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ طلبا للتخفيف، نظرا لوجود حرف جر يُعوِّض مِنْ المقدّرة الجارة لِمميّز كم الاستفهامية[3]؛ "لأنّهم استثقلوا إحاطة حرفين خافضين باسم"[4] واحد، وقد قال ابن هشام في ذلك: "ولا يجوز إضمار حرف خفض إلّا في هذا الموضع خاصّة، إذا أدخلت على كَمْ حرف خفض"[5]، فهذا القول تأكيد لقوله في امتناع حذف حرف الجرّ: "إلّا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثُر فيها استعمال تلك العوامل"؛ أي إنّ مُميِّز كَمْ الاستفهامية لا يُجرّ إلّا إذا دخل على كَمْ حرف جرّ، وهذا دليل على جرّ المُميِّز بحرف جرّ مقدّر دلّ عليه الحرف المذكور، على الرغم من مخالفته له في اللفظ، ومن جهة أخرى فإنّه لا يُمكِن عدّ المُميِّز ها هنا مضافا إليه؛ لأنّ "الجرّ بعد كَمْ الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يُشترط دخول حرف الجرّ على كَمْ"[6].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص[79- 81].

[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص192.

[3]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص160.

[4]- ابن الوراق، علل النحو، ص436.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص216.

[6]- الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص439.

وقد قُدِّر حرف الجر في هذه الحالة بـــ مِنْ، ولم يجز تقديره بلفظ المذكور؛ لكونها الحرف المُلائِم للتمييز، ويطّرد استعمالها معه، وبناء على هذا "جاز إضمارها لذلك كما أضمروا رُبَّ"[1].

وقد جاز حذف الجار أيضا في العطف على عاملين مختلفين كقولهم: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا والحُجْرَةِ عَمْرًا، وإنْ كان أغلب النحاة رافضين لذلك[2] على أساس "أنّ حرف العطف يقوم مقام العامل، ويُغنِي عن إعادته.

فلمّا كان حرف لعطف [العطف] كالعامل، والعامل لا يعمل رفعا وجرًّا، لم يجُز أن يعطف بحرف واحد على عاملين، فإنْ أعدت أحد العاملين مع حرف العطف جاز، لأنّ العطف حينئذ على عامل واحد"[3]، إلّا أنّ الأخفش وبعض البصريين أجازوا ذلك إنْ لم يُفصل بين المجرور بحرف الجرّ والمجرور بالعطف نحو: إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ والحُجْرَةِ عَمْرًا؛ لأنّ العاطف بمنزلة الجارّ والجارّ مُلازم لمجروره[4]، وهذا النوع هو الذي نبّه عليه ابن هشام وأجازه.

أمّا حذف الجار في قولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ، فقد جاز لقول ابن هشام: "وسُمِع مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ طَالِحٍ بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجارّ مقدّر، أي لَكِنْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوّة الدلالة عليه بتقدّم ذكره"[5].

وقد بيّن سيبويه موطنَ قوّة حذف حرف الجر في هذا المثال رادّا على مذهب يونس بقوله: "وزعم يونس أنّ من العرب مَن يقول: إِنْ لَا صَالِحٍ فَطَالِحٍ، على إِنْ لَا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ فَبِطَالِحٍ وهذا قبيح ضعيف"[6]، وعلّل ذلك بأنّه "لا يجوز أن يُضمر الجارّ"[7]، (لأنّ الجار يُحذف قياسًا في مواضع معينة سنعرفها لاحقًا)، إلّا أنّ سيبويه برّر ما صرّح به يونس بقوله:

---

[1]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص135.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص560.

[3]- الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، ج1، ص292.

[4]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1،ص339.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص323.

[6]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص262.

[7]- المصدر نفسه، ج1، ص263.

"ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّل كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل. وكان هذا عندهم أقوى إذا أُضْمِرت رُبَّ ونحوُها"[1].

فالذي سوّغ إضمار حرف الجر في القول المذكور هو ذكره سابقًا، بخلاف رُبّ فإنّها تُحذف للعلم بها، أو لوجود قرينة تدلّ عليها كالواو أو الفاء أو بَلْ[2]، وقد وافق ابن هشام سيبويه فيما ذهب إليه وقال: "إنّه أسهلُ من إضمار رُبَّ بعد الواو، ورُبَّ شيء يكون ضعيفًا ثمّ يحسن للضرورة كما في ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا فإنّه ضعيف جدًّا، وحسُن في نحو: ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ"[3].

فوجه الضعف في قولهم: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا أنّه "شذّ تقديم الفاعل المُلتبس بضمير المفعول عليه لِما يلزم من عوْد الضمير على مُتأخّر لفظا ورُتبة"[4]، وبما أنّ الإضمار قبل الذِّكر أمر قبيح فهذا يعني أنّ الأولوية في العمل في قولهم: ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ للفعل الأول[5]، إلّا أنّه يجوز إعمال الفعل الثاني في هذا التركيب على أساس أنّ وجه الحُسن فيه هو الإضمار عند الضرورة، خاصة أنّ ابن هشام قد أشار في كتابه **شرح اللمحة البدرية** في باب التنازع بأنّ ذلك ثابت في بعض الأبواب بقوله: "لأنّه سُمِع في باب رُبَّ، ونِعْمَ والبدل وضمير الشأن"[6]، ولكنْ هذا الأمر لا يُستحسن في قولهم: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا لجواز تقديم لفظة زَيْد على غُلَامِه.

وإذا أُجِيز الإضمار قبل الذكر في بعض الأبواب النحوية، فهذا يعني أنّ جواز حذف حرف الجر بعد ذكره أمر مُستحسن، "وذلك لقوّة الدلالة"[7] عليه.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص263.

[2]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص454. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص156. ينظر، عبد الله الكردي البيتوشي، كفاية المُعاني في حروف المعاني، ص162.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص464.

[4]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص597.

[5]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص88.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص116.

[7]- الرّضي الإستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص805.

ومن الحالات التي يُحذف فيها حرف الجر ما أشار إليه ابن هشام بعد حديثه عن الأسماء التي تنتصب على الظرفية المكانية وهي ظروف المكان المبهمة والأماكن المعلومة وأسماء المكان التي يكون عاملها من لفظها[1]، حيث يقول: "وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظّرف؛ فلا تقول: صَلَّيْتُ المَسْجِدَ ولا قُمْتُ السُّوقَ ولا جَلَسْتُ الطَّرِيقَ؛ لأنّ هذه الأمكنة خاصّة، ألا ترى أنّه ليس كلّ مكان يُسمّى مَسْجِدًا ولا سُوقًا ولا طَرِيقًا؟ وإنّما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصرِّح بحرف الظّرفية وهو فِي"[2]، ولقد اختار ابن هشام حرف الجر فِي دون بقية حروف الجر؛ لأنّه أشار في تعريفه للظرف بأنّه "ما ضُمِّن معنى فِي باطّراد من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جارٍ مجراه"[3]، إلّا أنّ التعبير الذي استخدمه ابن هشام ليس في محلّه؛ "لأنّ الظروف وإنْ نابت عن الحرف، إلّا أنّها لم تتضمّن معناه، والذي يدلّ على ذلك، أنّه يجوز إظهاره مع لفظها، ولو كانت متضمّنة للحرف لم يجز إظهاره؛ (...) فلمّا جاز إظهاره ههنا [ها هنا]، دلّ على أنّها لم تتضمّن معناه، وإذا لم تتضمّن معناه، وجب أن تكون معرَبة على أصلها"[4]، بخلاف ما يتضمّن الحرف فإنّه يكون مبنيا.

ويواصل ابن هشام حديثه عن ظروف المكان المنتصبة بقوله: "وقال الشاعر ــوهو رجل من الجِنّ سمعوا بمكّة صوته ولم يروا شخصهــ يذكر النّبي صلّى الله عليه وسلّم وأبا بكر رضي الله عنه حين هاجر[5]:

جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتَي أَمِّ مَعْبَدِ.

هُمَا نَزَلا بِالبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ.

فَيَا لَقُصَيٍّ مَا زَوَى اللهُ عَنْكُمْ بِهِ مِنْ فِعَالٍ لَا تُجَازَى وَسُؤْدَدِ.

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص[257- 260].

[2]- المصدر نفسه، ص260.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص231.

[4]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص106.

[5]- هذه الأبيات من الطويل.

وكان حقّه أن يقول: قَالَا فِي خَيْمَتِي أُمِّ مَعْبَدِ أي قَيَّلَا فيها، ويُروى حَلَّا بدل قَالَا، والتّقدير أَيضا: حَلَّا فِي خَيْمَتِي، ولكنّه اضطرّ فأسقط فِي وأوصل الفعل بنفسه، وكذا عملوا في قولهم: دَخَلْتُ الدَّارَ، والمَسْجِدَ ونحو ذلك، إلّا أنّ التّوسّع مع دَخَلْتُ مُطّرِّد؛ لكثرة استعمالهم إيّاه"[1].

فابن هشام رأى أنّ حرف الجر يكثُر حذفه إذا كان مصاحبا لفعل يكثر استعماله، نحو: دَخَلْتُ البَلَدَ والبَيْتَ، فَإِنْ ثبت حذف حرف جرّ لم يطّرد حذفه فإنّه يُقتَصر فيه على السّماع فقط، ــوإِنْ لم يُصرّح ابن هشام بذلك_ نحو: ذَهَبْتُ الشَّامَ وتَوَجَّهْتُ مَكَّةَ[2].

ورأى ابن هشام في حكم الاسمين اللذين سقط خافضهما في نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ وسَكَنْتُ البَيْتَ النصب، حيث يقول: "فانتصابهما إنّما هو على التّوسّع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنّه لا يطّرد تعدّي الأفعال إلى الدَّارِ والبَيْتِ على معنى فِي، لا تقول: صَلَّيْتُ الدَّارَ ولا نِمْتُ البَيْتَ"[3].

وقد صرّح ابن هشام بموضع آخر يُحذف فيه الجار قياسًا بقوله: "يكثر ويطّرد مع أنَّ وأَنْ نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾ [الحجرات/ 17] أي بِأَنْ، ومثله ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات/ 17] ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء/ 82] ﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة/ 84] ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن/ 18] أي ولِأَنَّ المَسَاجِدَ لِلّهِ ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون/ 35] أي بِأَنَّكُمْ.

وجاء في غيرهما نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس/ 39] أي قَدَّرْنَا لَهُ ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [هود/ 19] أي يَبْغُونَ لَهَا ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران/ 175] أي يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ"[4].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص260، 261.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص149. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص6.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص235، 236.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص736.

وقال أيضا: "ولا يُحذف الجار قياسًا إلّا مع أَنَّ وأَنْ، وأهمل النّحويّون هنا ذكر كَيْ مع تجويزهم في نحو جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي أن تكون كَيْ مصدرية واللام مُقدّرة والمعنى لِكَيْ تُكْرِمَنِي، وأجَازُوا أيضًا كونها تعليلية وأنْ مضمرة بعدها، ولا يُحذف مع كَيْ إلّا لام العلّة؛ لأنّها لا يدخل عليها جارٌّ غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ﴾ [البقرة/ 25] ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران/ 18] أي بأنّ لهم، وبأنّه ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء/ 127] أي في أَنْ، أو عَنْ، على خلاف في ذلك بين المُفسّرين، ومما يحتملهما قوله[1]:

وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِيَ المَعالِيَ خَالِدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الألائِمِ.

أنشده ابن السيّد، فإنْ قُدّر فِي أولًا وعَنْ ثانيًا فَمَدْحٌ، وإن عُكس فذَمٌّ، ولا يجوز أنْ يُقدّر فيهما معًا فِي أو عَنْ؛ للتناقض"[2].

فمفاد قول ابن هشام أنّ حروف الجر يكثُر حذفها قياسًا مع الحروف المصدرية أَنْ وأَنَّ وكَيْ، حيث إنّ حروف الجر الداخلة على أنّ وأنْ متنوّعة بخلاف كَيْ التي لا يدخل عليها إلّا حرف الجر اللام، ولقد تعيّن ذلك لظهوره معها في بعض المواضع، وإلى جانب هذا فإنّه جاز حذف حرف الجر مع كي ولم يجُز ذلك مع حرفي النصب لَنْ وإِذَنْ؛ لأنّها تعادل أن في المصدريّة والعمل[3].

وإذا ثبت حذف "الجار في غير أنّ وأنْ فإنّما يُحذف نقلًا لا قياسًا مطّردًا"[4]، مع العلم أنّه لا يجوز حذف حرف الجر مع أَنَّ وأَنْ إلّا إذا تعيّن، فإنْ تعذّر تعيينه امتنع حذفه[5].

---

[1]- هذا البيت من الطويل، والبغدادي لم يشر في شرحه لشواهد المغني إلى قائله، وهذا دليل على أنّه مجهول القائل. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص136.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص603.

[3]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص292.

[4]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص197.

[5]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص150. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص197.

"ومحلّ أنَّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليل وأكثر النّحويين حملًا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه"[1]، أمّا سيبويه فقد أجاز جرّ المصدر المؤول حملًا له على معمول رُبَّ المحذوفة[2]، ولكن "بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل والنّصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل"[3]، لذلك فإنّ ابن هشام قد رجّح ما ذهب إليه الخليل وأغلب النّحاة[4].

ج- **حذف أن الناصبة:** قال ابن هشام في حذف الناصب أنْ: "هو مُطّرد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها [نحو:] خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ ومُرْهُ يَحْفِرَهَا ولَا بُدَّ مِنْ تَتْبَعَها (...) وإذا رُفِع الفعل بعد إضمار أَنْ سَهُلَ الأمر، ومع ذلك فلا ينقاس، ومنه ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر/ 64] ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم/ 24] وتَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه وهو الأشهر في بيت طرفة[5]:

أَلَا أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

وقُرِئ (أَعْبُد) بالنّصب كما روي أَحْضُرَ كذلك، وانتصاب (غَيْرَ) في الآية على القراءتين لا يكون بـــ أَعْبُد؛ لأنّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بـــ تَأْمُرُونِي، و(أَنْ أَعْبُدَ) بدل اشتمال منه، أي تَأْمُرُونِي بِغَيْرِ اللهِ عِبَادَتِهِ"[6].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص603.

[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص128.

[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص150.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص603.

[5]- هذا البيت لـــ طرفة بن العبد، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟ (بنصب الفعل أحضُرَ). طرفة بن العبد، الديوان، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002، ص25.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص736، 737.

فابن هشام لم يُجز حذف أَنْ في غير المواضع المعروفة• مع بقاء عملها، واستسهله إذا بطل عملها على الرغم من أنّ الموصول إذا كان حرفًا مصدريا لا يجوز حذفه دون صلته، إلّا أنّ أنْ مستثناة من ذلك لكثرة استعمالها، وقد استُحسِن إبطال عملها في حال حذفها لأنّها حرف، والحرف ضعيف يبطُل عمله بمجرّد حذفه[1].

وقد أشار ابن هشام إلى حذف أَنْ في كتابه **شرح شذور الذهب** بقوله: "فإن قلتَ: فما تصنع في إسنادهم خَيْرٌ إلى تَسْمَع في قولهم: تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ مع أنّ تَسْمَعُ فعل بالاتّفاق؟

قلتُ: تَسْمَعُ على إضمار أَنْ والمعنى أَنْ تَسْمَعَ، والذي حَسَّن حذف أَنْ الأولى ثبوت أَنْ الثانية والفعل في تأويل مصدر، أي سَمَاعُكَ؛ فالإخبار في الحقيقة إنّما هو عن الاسم"[2].

فالداعي إلى تقدير أَنْ في هذا المثل كما أشار ابن هشام هو احتياج الخبر لمخبَر عنه لكي يُسندَ إليه وتتحقق الفائدة من ذكره، فكان من الضروري تقدير أن محذوفة حتّى تُؤوّل هي والفعل تَسْمَع بمصدر، فيُسنَد الخبر إليه، وابن هشام قد حسَّن حذف أَنْ في هذا المثل لوجود دليل عليه، والذي يُعزّز من رأيه أنّه لا يحسُن عطف الاسم (المصدر المؤوّل من أَنْ تَرَاهُ) على الفعل (تَسْمَعُ)[3]، لذلك فإنّ تقدير أنْ يُجنّب تخالف الجملتين المتعاطفتين في الاسمية والفعلية.

د- حذف لام الطلب: يُصاغ فعل الأمر من الفعل المضارع فيُبنَى على ما كان عليه من إعراب في حالة الجزم[4]، وقد سُمِّي بفعل الأمر "لأنّ استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة أغلب وأكثر"[5]، والطلب بفعل الأمر له موضِع خاصٌّ أشار إليه ابن هشام بقوله: "إذا كان مرفوع فعل الطّلب فاعلا مُخَاطَبا استغنى عن اللام بصيغة افْعَلْ غالبا، نحو: قُمْ واقْعُدْ؛ وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو: لِتُعْنَ بِحَاجَتِي أو الخطاب نحو: لِيَقُمْ

• - "وهي عشرة مواضع، خمسة منها إضمار أَنْ فيها على سبيل الوجوب، وخمسة على سبيل الجواز". مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج4، ص533.

[1] - ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص233، 234/ ج4، ص50.

[2] - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص41.

[3] - ينظر، الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص403.

[4] - ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص103.

[5] - الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص954.

زَيْدٌ أو كلاهما نحو: لِيُعْنَ زَيْدٌ بِحَاجَتِي"[1]، والمراد بانتفاء الفاعلية بناء الفعل للمجهول والمراد بانتفاء الخطاب إسناد الفعل للغائب[2].

وقد رأى الرضي: أنّه "إنْ كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، نحو: افعلا، لحاضر وغائب، وافْعَلُوا لَمن بعضهم حاضر، ويجوز على قلّة إدخال اللام في المضارع المُخاطَب لتُفيد التّاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصًّا على كون بعضهم حاضرا، وبعضهم غائبا"[3]. (وهذا ما سنراه)

وقد قال ابن هشام في تضمّن فعل الأمر للام الأمر: "وزعم الكوفيّون وأبو الحسن أنّ لام الطلب حُذِفت حذفا مستمِرًّا في نحو: قُمْ واقْعُدْ، وأنّ الأصل لِتَقُمْ ولْتَقْعُدْ، فحُذفت اللام للتّخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول؛ لأنّ الأمر معنًى حقّه أن يُؤدّى بالحرف، ولأنّه أخو النّهي ولم يُدَلَّ عليه إلّا بالحرف، ولأنّ الفعل إنّما وُضِع لتقييد الحدث بالزّمان المُحصَّل، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله[4]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ لِتَقْضِيَ حَوَائِجَ المُسْلِمِنَا.

وكقراءة جماعة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس/ 58] [بالتاء] وفي الحديث[5]: **"لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ"** ولأنّك تقول: اُغْزُ واخْشَ وارْمِ، واضْرِبَا واضْرِبُوا واضْرِبِي، كما تقوم [تقول]: في الجزم، ولأنّ البناء لم يُعهَد كونه بالحذف"[6].

فابن هشام من خلال كلامه هذا يبدو موافقا للكوفيين فيما يخصّ إعراب فعل الأمر؛ لكونه قد ارتضى التعليل المتمثّل في حذف حرف اللام وحرف المضارعة من فعل الأمر تخفيفا،

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص250.

[2]- ينظر، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج2، ص523.

[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص899، 900.

[4]- هذا البيت من الخفيف، وقد أشار البغدادي إلى أنّه مجهول القائل. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج4، ص344. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9، ص14.

[5]- ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ". مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النّحر راكبا وبيان قوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ"، رقم الحديث: 3137، ص518، 519.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص253، 254.

وحمله على النهي بناء على حمل النقيض على النقيض، وحذف حرف العلة من آخره إذا كان معتل الآخر كحال الفعل المضارع المجزوم[1]، ويبدو أنّ ابن هشام قد تناسى "أنّ إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال باتّفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء، وأضعفُ إعراب الأسماء الخفضُ، لأنّه لا يتصرّف المخفوض تصرّف المرفوع والمنصوب؛ لأنّ الخافض لا يُفارق مخفوضه كما يُفارق الرّافع والنّاصب المنصوب والمرفوع. وكذلك أجمعوا على أنّه لا يجوز إضمار الخافض لضعفه، والجزم في الأفعال _باتّفاق من الجميع_ نظير الخفض في الأسماء، فهو أضعف من الخفض على الأصول المُتفّق عليها. فلمّا كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز، كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشدّ امتناعا"[2]، ومن جهة أخرى فإنّ "اللام لو كانت مُضمَرة لَما تغيّر بناء الفعل؛ لأنّ إضمار العوامل لا يُوجب تغيّر بناء المعمول فيه، لأنّ إضماره بمنزلة إظهاره"[3].

وبالإضافة إلى ما سبق فإنّ ابن هشام قد تناسى في هذا الموضع شدّة اتّصال اللام بالفعل إلى أنْ أصبح كحرف من أحرفه، لذلك فإنّه لا يجوز حذفه إلّا في الضرورة الشعرية[4]، فكيف به يُجيز حذف حرفين أحدهما من أحرف الفعل خاصة أنّه قد أشار إلى امتناع جواز حذف لام الطلب في موضع آخر من كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "هو مطّرد عند بعضهم في نحو: قُلْ لَهُ يَفْعَلْ وجُعِل منه ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم/ 31] ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ﴾ [الإسراء/ 53] وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطلب، والحقّ أنّ حذفها مختصّ بالشعر كقوله[5]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا"[6].

---

[1]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص166. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص85.

[2]- الزّجاجي، اللامات، ص95.

[3]- المصدر نفسه، ص95.

[4]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص303.

[5]- هذا الشاهد من الوافر، وقد أشار البغدادي إلى أنّه مجهول القائل. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج4، ص335، 336. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9، ص11، 14.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص737.

فالكسائي أجاز حذف لام الطلب بعد فعل الأمر إذا كان قولا، ومنع ذلك جمهور النحاة إلّا في الشعر، أمّا المبرد فقد منع ذلك منعا باتا في النثر والشعر[1]، وقد وافق ابن مالك رأي الكسائي وأضاف إليه جواز حذف لام الأمر بعد فعل القول غير الطلبي[2]، أمّا ابن هشام فقد رأى أنّ جزم الفعل الثاني في ذلك بـــ إنْ الشرطية المُقدَّرة لقوله في حديثه عن نواصب الفعل المضارع: "وإذا سقطت الفاء بعد الطّلب وقُصِد معنى الجزاء جُزِم الفعل جوابا لشرط مُقدَّر، لا للطّلب لتضمّنه معنى الشرط خلافا لزاعمي ذلك"[3]، وقوله أيضا: "والجمهور على أنّ الجزم في الآية [آية إبراهيم] مثله في قولك: اِئْتِنِي أُكْرِمْكَ. وقد اختُلِف في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدهما للخليل وسيبويه، أنّه بنفس الطلب، لِما تضمّنه من معنى إِنْ الشرطية كما أنّ أسماء الشرط إنّما جزمت لذلك.

والثاني للسيرافي والفارسي، أنّه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المُقدَّر، كما أنّ النّصب بـــ ضَرْبًا في قولك: ضَرْبًا زَيْدًا لنيابته عن اِضْرِبْ، لا لِتضمّنه معناه.

والثالث للجمهور، أنّه بشرط مُقدَّر بعد الطّلب. وهذا أرجح من الأول؛ لأنّ الحذف والتضمين وإنْ اشتركا في أنّهما خلاف الأصل، لكن في التّضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضا فإنّ تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غيرُ واقع أو غير كثير. ومن الثاني؛ لأنّ نائب الشيء يُؤدّي معناه، والطّلب لا يُؤدّي معنى الشرط"[4].

فابن هشام قد رفض مذهب الخليل المتمثل في جزم فعل مضارع واحد بالفعل المتضمّن معنى إِنْ الشرطية، على الرغم من جواز جزم فعلين مضارعين باسم متضمّن لمعنى هذا الحرف[5]، وقد علّل ذلك بغير وجوده أو بقلّته كثبوته في فعلي التّعجب، ومن جهة أخرى فقد رفض ابن

[1]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1856. ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص112، 113. ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج4، ص1268، 1269.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص140.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص187.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص252.

[5]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص945.

هشام مذهب السيرافي والفارسي لكون الطّلب لا يصحّ أن يؤدّي معنى الشرط؛ فهما مختلفان، حتّى ولو صحّ أن يكون ما بعده جزاءً له[1].

أمّا المبرد فقد رفض فكرة أن يكون الفعل المضارع المجزوم جوابا لفعل الأمر المذكور، لقوله: "وأمّا قوله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء/ 53] وما أشبهه، فليس (يَقُولُوا) جوابا لـــ (قُلْ). ولكن المعنى ــوالله أعلمــ قُلْ لِعِبَادِي: قُولُوا يَقُولُوا"[2]، أي إنّه جواب لفعل مقدّر، وقد ردّ ابن هشام عليه بأنّ "الجواب لا بدّ أن يُخالف المُجاب إمّا في الفعل والفاعل نحو: اِئْتِنِي أُكْرِمْكَ أو في الفعل نحو: أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ أو في الفاعل نحو: قُمْ أَقُمْ ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضا فإنّ الأمر المقدّر للمُواجهة، ويُقِيمُوا [يَقُولُوا] للغيبة"[3]، وفي هذا تناقض.

ومن النحاة المتأخرين الرافضين لتقدير الجمهور ابن مالك الذي علّل ذلك بقوله في آية إبراهيم: "وليس بصحيح قول مَن قال: إنّ أصله: قُلْ لَهُمْ، فَإِنْ تَقُلْ لَهُمْ يُقِيمُوا؛ لأنّ تقدير ذلك يلزم منه ألّا يتخلّف أحد من المَقول لهم عن الطّاعة، والواقع بخلاف ذلك؛ فوجب إبطال ما أفضى إليه وإن كان قول الأكثرين"[4]، وقد ردّ ابن هشام على ذلك موافقا لكلام ابن الناظم، بقوله: "وأجاب ابنُه بأنّ الحكم مُسنَد إليهم على سبيل الإجمالي [الإجمال]، لا إلى كلّ فرد؛ فيُحتمل أن الأصل يُقِمْ أكثرهم، ثم حُذِف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتّصل بالفعل، وباحتمال أنّه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقا، بل المخلصين منهم، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقِمْ الصّلاةَ أقامها"[5]، والذي يؤكّد الاحتمال الثاني ما أشار إليه ابن هشام في اختلاط الاستثناء المتّصل بالاستثناء المنقطع الذي يُؤدّي إلى سوء فهم المعنى بقوله: "قول كثير من النّحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر/ 42]: إنّه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل [الأقل من الأكثر]، والصّواب أنّ

[1]- ينظر، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج2، ص531.
[2]- المبرد، المقتضب، ج2، ص81.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص253.
[4]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص140.
[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص253.

المراد بالعبادِ المخلصون لا عموم المملوكين، وأنّ الاستثناء منقطع؛ بدليل سقوطه في آية سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء/ 65]"[1].

فابن هشام استحضر آية أخرى لا يُوجد فيها استثناء لبيان انقطاع الاستثناء في آية الحِجر عمّا قبله، خاصة أنّ المُستثنى لا يتعدّى نصف المستثنى منه، ولكنّ الغاوين في الآية هم أكثر من نصف العباد المخلوقين، فلم يجُز أن يُستثنوا منهم، لذلك تعيّن الاستثناء المنقطع في هذه الآية[2]، ومن جهة أخرى فإنّ "العباد الذين أضافهم تبارك وتعالى إليه هم المخلصون الذين لا سلطان للشيطان عليهم، فلم يكن الغاوون فيهم فيخرجهم الاستثناء"[3]، على الرّغم من كونهم كلّهم عبادًا مخلوقين، إلّا أنّ الله عزّ وجل نسب العباد المخلصين إليه، لأنّ الإضافة ها هنا "فيها معنى التّخصيص والتّشريف"[4]، والذي يُؤكّد ذلك الاستثناء الذي ورد قبل هذه الآية، والذي يُوضّح إخراج عباد الله عزّ وجل المخلصين من سيطرة الشيطان، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر/ 39، 40].

2- التعليل بعلّة حذف الأدوات غير العاملة: يتمثّل هذا العنصر في حذف الحروف المهملة.

أ- حذف همزة الاستفهام: للهمزة عدّة معانٍ من بينها الاستفهام "والمراد به طلب الإفهام وهي الأصل فيه لكونها حرفا بخلاف ما عدا هذه من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي، ولا بمعنى قد بخلاف هَلْ. ومن ثمّ أي من أجل أصالتها فيه اختصت بالحذف أي بجواز حذفها (...)، وسائر الأدوات لا تُحذَف. ودخولها على النفي كما تدخل على الإثبات نحو:

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص685.
[2]- ينظر، ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص166، 167.
[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص265.
[4]- ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3، ص939.

أَلَمْ يَدْخُلْ زَيْدٌ؟ وغيرها لا يدخل إلّا على الإثبات خاصة. ودخولها على واو العطف وفائه، وثمّ تنبيها على أصالتها في التّصدير"[1].

وفي جواز حذفها يقول ابن هشام: "والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خُصّت بأحكام: أحدها: جواز حذفها، سواء تقدّمت على أَمْ كقول عمر بن أبي ربيعة[2]:

بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ، وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ.

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا، بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

أراد أَبِسَبْعٍ، أَم لم تتقدّمها كقول الكُمَيْت[3]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ.

أراد أَوَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ"[4].

فـــ عمر بن أبي ربيعة حذف همزة الاستفهام في قوله: بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟ لوجود أمْ التي ترافقها في الأغلب، لأنّ "أَمْ وألف الاستفهام في كلام العرب بمعنى أَيٍّ، فإذا قال القائل: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ فجوابه أن تقول: عَمْرٌو أو زَيْدٌ، لأنّ تأويلها: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ ولا يجوز أن تقول: نَعَم ولا لا"[5]، لذلك ضمِّنت أمْ "معنى الاستفهام، كما هو في الألف التي تعادلها"[6].

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص482.

[2]- هذان البيتان لـــ عمر بن أبي ربيعة، وهما من الطويل، وقد وردا في الديوان بهذا الشكل:

بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ يَوْمَ جَمَّرَتْ وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ.

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي، وَإِنِّي لَحَاسِبٌ بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ.

عمر بن أبي ربيعة، الديوان، ص273.

[3]- هذا البيت للكميت، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي أَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ. الكميت بن زيد الأسدي، الديوان، ص512.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص21.

[5]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص355.

[6]- ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص164.

أمّا الكُميت فقد حَذفت في بيته همزة الاستفهام على الرغم من غياب أم التي تعادلها لمّا "أَمِنَ اللّبس"[1] وأدرك بأنّ المعنى سيكون واضحا لدى المتلقي، وبأنّ الكلام لن يؤدي إلى معنى مخالف أو مناقض لِما يُريده.

ب- حذف قد: تُعدُّ قَدْ حرفا "من الحروف الهوامل، وهي مختصة بالفعل، وإنّما لم تعمل فيه لأنّها قد صارت كأحد أجزائه"[2]، مع العلم أنّه يتغيّر معناها بحسب طبيعة الفعل الذي تدخل عليه، فـــ "إذا دخلت على الماضي؛ تُعرَب حرف تحقيق؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون/ 1]، أو للتحقيق مع التقريب؛ نحو: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وإذا دخلت على المضارع؛ تُعرب حرف تقليل أو تكثير؛ نحو: قَدْ يَفُوزُ العَجْلَانُ وَقَدْ يَنْجَحُ المُجْتهِدُ"[3]، وهناك مواضع محدّدة تقتضي دخول قَدْ عليها من بينها جملة جواب القسم التي تكون بالفعل الماضي، وفي ذلك يقول ابن هشام: "قال الجميع: حقّ الماضي المُثبت المُجاب به القسم أن يُقرن باللام وقَدْ، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف/ 91] وقيل في ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج/ 4] إنّه جواب للقسم على إضمار اللام وقَدْ جميعًا للطُّول، وقال[4]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ.

فأضمر قَد"[5].

فالفعل الماضي المتصرّف المثبت الذي يُجاب به القسم، إمّا أن يقترن باللام وقد، أو باللام ورُبّما أو باللام وبِمَا التي بمعنى رُبَّمَا بشرط قِصَر جملة القسم، أمّا إذا طالت فيجوز حينها حذف اللام لوحدها كما أنّه يجوز حذفها مع قَدْ[6].

ومن بين المواضع التي تستوجب الاقتران بـــ قَدْ جملة الحال، وفي ذلك يقول ابن هشام في حديثه عن أحكام قَدْ التي تفيد تقريب الماضي إلى الحاضر: "الثاني: وجوب دخولها عند

[1]- ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تح: إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1980، ص158.

[2]- ينظر، الرماني، معاني الحروف، ص98.

[3]- محمد أحمد المرجان، مفتاح الإعراب، ص35.

[4]- هذا الشاهد من الطويل، وهو لـــ امرئ القيس. امرؤ القيس، الديوان، ص125.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص732.

[6]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص213.

البصريين إلّا الأخفش على الماضي الواقع حالا إمّا ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة/ 246] أو مُقدَّرة نحو: ﴿هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف/ 65] ونحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء/ 90] وخالفهم الكوفيّون والأخفش، فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالا بدون قَدْ، والأصل عدم التّقدير، لا سيما فيما كثُر استعماله"[1].

ومفاد هذا القول أنّه إنْ كان هناك داعٍ إلى تقدير قد في الجمل الفعلية الحالية التي يكون فعلها ماضيا فهو ما تفيده من تقريب زمن الفعل الماضي إلى زمن الحاضر، لأنّ الأصل في جملة الحال أن تُؤدَّى بالفعل المضارع؛ لكونه يدلّ على زمن الحاضر[2]، وقد وجب في جملة الحال أنْ تكون مضارعية؛ "لأنّ الحال إمّا مقارنة أو منتظرة. والماضي منقطع عن زمن العامل، وليس بهيئة في ذلك الزمان، وقد تقرّبه من الحال"[3]، أي مِن زَمن الفعل العامل؛ لأنّه إذا قيل: جَاءَ زَيْدٌ رَكِبَ كان الركوب متحقّقا قبل حدوث فعل المجيء على الرّغم من أنّ الهدف من الحال تبيين هيئة صاحبها أثناء قيامه بالفعل، لذلك كان دخول قَدْ ضروريا لتقريب زمن فعل الجملة الحالية من زمن عامله وتبيين مقارنته له[4].

إلّا أنّ ابن هشام من خلال كلامه السابق يبدو أنّه موافق لكلام الكوفيين في عدم تقدير قَدْ معلّلا ذلك بكثرة استعمال الحال بفعل ماض غير مقترن بـــ قد.

ج- حذف فاء الجواب: لفاء الجواب مواضع معيّنة تستوجب الاقتران بها، وقد ربطها ابن هشام بعدم صلاح جملة جواب الشرط للوقوع جملة للشرط، ومن أجل تعويض هذا النقص

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص195.

[2]- ينظر، الرماني، معاني الحروف، ص98. ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص220.

[3]- العكبري، اللباب في علم البناء والإعراب، ج1، ص293.

[4]- ينظر، الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ج2، ص9.

أُشترط في جملة الجواب الاقتران بالفاء[1]، لذلك فإنّ حذفها لا يجوز إلّا في الشعر، وفي ذلك يقول ابن هشام: "هو مختصّ بالضرورة، كقوله[2]: مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا"[3].

فجواب الشرط الجازم في هذا الشاهد ورد جملة اسمية بدون فاء على الرغم من أنّه غير صالح لأن يكون جملة للشرط، و"لا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء؛ لأنّ التقديم فيه لا يصلح•"[4]، ويبدو أنّ الذي سهّل حذف هذا الحرف هو "أنّ أصل الجواب لا يكون فيه فاء"[5]، ولكن هذا لا يعني جواز حذفها في الكلام العادي لأنّ الجملة الاسمية لا يُعمَل فيها من قِبل أدوات الشرط، وأدوات الشرط بحاجة إلى جملتين للعمل فيهما والربط بينهما، لذلك استُحضرت الفاء لكي تقترن بالجملة الاسمية وتُسهّل عمل أداة الشرط في موضعهما، وفي الوقت نفسه تحقّق الربط بين الجملتين، لكونها تفيد معنى الترتيب، أي ترتيب مجيء الجواب بعد الشرط مباشرة[6].

وتُحذف فاء الجواب أيضا إذا كانت أداة الشرط أمَّا، وقد قال ابن هشام في حديثه عن هذه الأداة: "وهي نائبة عن أداة شرط وجملته♦، ولهذا تُؤوّل بـــ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، ولا بدّ من فاء تالية لتاليها، إلّا إنْ دخلت على قول قد طُرِح استغناء عنه بالمقول؛ فيجب حذفها معه،

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص126، 127. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص356، 357.

[2]- هذا الشاهد صدر بيت من البسيط، وهو لـــ كعب بن مالك، وعجزه: وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سِيَّانِ. كعب بن مالك الأنصاري، الديوان، ص108. وهناك من نسبه لـــ عبد الرحمان بن حسان بن ثابت، وقد أورد عجزه كل من السيوطي والبغدادي بهذا الشكل:
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص178. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص371، 377. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9، ص49، 51.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص731.

•- يصلح تقديم الجواب إنْ كان قبل أداة الشرط ما يطلبُه. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص460.

[4]- المبرد، المقتضب، ج2، ص70.

[5]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص264.

[6]- ينظر، المصدر نفسه، ج3، ص264.

♦- "لا يليها فعل؛ لأنّها قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتُوهّم أنّه فعل الشرط، و لم يُعلم بقيامها مقامه". ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص181.

كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾ [آل عمران/ 106]، أي فيُقالُ لَهُمْ أَكَفَرْتُمْ، ولا تُحذف في غير ذلك إلّا في ضرورة، كقوله[1]:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ.

أو ندور، نحو: أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ"[2].

فحذف الفاء كان نتيجة حذف فعل القول المحذوف المُستغنى عه بجملة المقول، "ورُبَّ شيء يصحّ تبعا، ولا يصحّ استقلالا. هذا قول الجمهور"[3]، أمّا إذا لم يكن جواب الشرط فعل القول فإنّ ذكر الفاء ضروري، وقد أشار ابن هشام إلى لزوم الفاء في حديثه عن أمّا بقوله: "وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد. أمّا أنّها شرط فيدلّ لها لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة/ 26]، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يُعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، ولّما لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنّها فاء الجزاء"[4].

فالفاء كما أشار ابن هشام ليست زائدة فيصحَّ الاستغناء عنها، وليست عاطفة لأنّ الخبر ليس تابعا للمبتدأ، وإنّما هما مترافعان، وقد توسّطت الفاء بينهما؛ لأنّ أمّا شرطية نائبة عن جملة الشرط، وهذا يعني أنّ الأصل في قولهم: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ: أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ولكن ذلك لا يجوز؛ لأنّ الفاء جاءت بلفظ العاطفة•، والعاطفة لا تقع في أوّل الكلام لذلك وجب أن يسبقها

---

[1]- هذا الشاهد صدر بيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي، وعجزه: وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ. الحارث بن خالد المخزومي، الديوان، تح: يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، بغداد، ط1، 1972، ص45.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص[233- 235].

[3]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص479.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص67.

•- قال ابن هشام في حديثه عن الفاء العاطفة "هي مفيدة لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، و لم أنبِّه عليه لوضوحه، والتّرتيب، والتّعقيب. (...) وللفاء معنى آخر، وهو التّسبّب، وذلك غالب في عطف الجمل، نحو قولك: سَهَا فسَجَدَ وزَنَى فَرُجِمَ وسَرَقَ فَقُطِعَ وقوله تعالى: (فتلقّى آدم من ربّه كلمات فَتابَ عليه) [البقرة/ 37]، ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط، نحو: مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ ولهذا إذا قيل: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ أفاد استحقاق الدِّرهم بالدّخول، ولو حُذِف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدّرهم له". ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص429، 430.

فعل أو اسم، وبناء على هذا حاولوا إصلاح اللفظ بتقديم أحد الاسمين على الفاء حتّى لا يُبتدأ بالفاء وحتّى لا يجتمع حرفان، فكانت الفاء على صورة العاطفة للاسمين[1].

د- حذف لام الجواب: اللام الرابطة على نوعين اللام الرابطة لجواب شرط غير جازم واللام الرابطة لجواب القسم[2]، وقد سُمِّيَت بالرابطة لأنّها تربط بين جملتين، أمّا حذفها فقد قال ابن هشام فيه: "وذلك ثلاثة: حذف لام الجواب [جواب] لَوْ نحو: ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا﴾ [الواقعة/ 70] وحذف لام لَقَدْ، يحسُن مع طول الكلام نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس/9] وحذف لام لَأَفْعَلَنَّ يختصّ بالضرورة كقول عامر بن الطّفيل[3]:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ؛ فَإِنَّهُ فِرْغٌ، وإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ"[4].

فابن هشام أجاز حذف اللام الواردة في جواب لَوْ الشرطية، ورفض أن تكون هذه اللام رابطة لجواب القسم لقوله: "وزعم أبو الفتح أنّ اللام بعد لَوْ ولَوْلَا ولَوْمَا لام جواب قسم مُقدَّر، وفيه تعسُّف"[5].

لذلك فإنّ ابن جني قد أجاز حذف هذه اللام إذا لم يُصرّح بالقسم فقط[6]، بخلاف المالقي الذي ذهب إلى أبعد من ذلك؛ فهو يرى أنّ اللام دليل على وجود قسم إمّا مُذكور وإمّا مُقدّر، لذلك فإنّها رابطة لجواب القسم، وحذفها دليل على تجرّد التركيب من القسم[7]، لكنّ ابن هشام ردّ على مذهب هؤلاء بقوله: "إذ لو كانت اللام بعد لَوْ أبدا في جواب قسم مُقدَّر لكثُر مجيء الجواب بعد لَوْ جملة اسمية نحو: لَوْ جَاءَنِي [زَيْدٌ] لَأَنَا أُكْرِمُهُ كما يكثر ذلك في باب

---

[1]- ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص266، 267. ينظر، أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ج1، ص127.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص262.

[3]- هذا الشاهد لـــ عامر بن الطفيل، وهو من الكامل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ؛ فَإِنَّهُ فَرْعٌ وإِنَّ أَخَاهُمُ لَمْ يُفْصَدِ. عامر بن الطفيل، الديوان برواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1979، ص56.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص742.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص262.

[6]- ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص393.

[7]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص316.

القسم"[1]، وبهذا يترجّح كون اللام ها هنا الرابطة لجواب لو، لا لجواب القسم، وإنّما جاز حذفها للعلم بها، وفي ذلك يقول الزمخشري: "إنّ لَوْ لّما كانت داخلة على جملتين معلّقة ثانيتهما بالأولى تعلّق الجزاء بالشرط و لم تكُن مُخلصة للشرط كــ إنْ ولا عاملة مثلها، وإنّما سرى فيها معنى الشرط اتّفاقا من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أنّ الثاني امتنع لامتناع الأوّل افتقرت في جوابها إلى ما يُنصب علْمًا على هذا التعلّق فزيدت هذه اللام لتكون علمًا على ذلك، فإذا حُذِفت بعد ما صارت علمًا مشهورا مكانه فلأنّ الشيء إذا عُلِم وشهُر موقعه وصار مألوفا ومأنوسا به لم يُبال بإسقاطه عن اللفظ استغناء بمعرفة السامع"[2].

أمّا اللام التي حُذِفت من جواب القسم في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس/9] فقد جاز لأنّ جملة القسم جاءت طويلة، وفعل الجواب ورد ماضيا مُقترنا بــ قَدْ[3] التي تُمثّل دليلا على وجود اللام الرابطة، "لأنّها مُؤكّدة واللام للتوكيد"[4]، لذلك لم يُجز ابن هشام حذف هذه اللام إذا كان الفعل المُجاب به القسم فعلا مضارعا، وربط جواز ذلك بالضرورة الشعرية كما في البيت الشعري، إلّا أنّ غيره قد أجاز ذلك مع بقاء نون التوكيد، لتكون هذه الأخيرة دليلا عليه، وإنّما جاز ذلك لأنّه جاز العكس[5]، خاصة أنّ الفعل المضارع يُقابل الفعل الماضي في اختصاص كلّ واحد منهما بمُؤكِّد غير اللام[6]، بحيث يكون هذا المُؤكّد دليلا على حذف اللام، فكيف لابن هشام أن يُجيز حذف اللام إذا كان فعل جملة الجواب المُجاب بها في القسم ماضيا، ويمنعه إذا كان مضارعا؟

هــ- حذف الحرف من الاسمين المبنيين على فتح الجزئين: قال ابن هشام في حديثه عن المبنيات: "والنوع الثالث: ما رُكِّب تركيب المزج من الأعداد، وهو الأَحَدَ عَشَرَ، والإِحْدَى عَشَرَةَ، إلى التِّسْعَةَ عَشَرَ والتِّسْعَ عَشَرَةَ، تقول: جَاءَنِي أَحَدَ عَشَرَ، ورَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ، ومَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ، ببناء الجزأين [الجزئين] على الفتح، وكذلك القول في الباقي، إلّا اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص262.
[2]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص57.
[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص213.
[4]- الزجاجي، اللامات، ص86.
[5]- ينظر، الرماني، معاني الحروف، ص55.
[6]- ينظر، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص270.

عَشَرَةَ فإنّ الجزء الأوّل منهما معرب إعراب المثنّى بالألف رفعا، وبالياء جرًّا ونصبًا"[1]، وقد علّل بناء الأعداد المركّبة في كتابه **شرح جمل الزجاجي** بقوله: "وكان الأصل فيها [فيهما] أَحَد وَعَشْرَة فكثر استعمالهما فحذفوا واو العطف، وضمّوا أحدا إلى عشرة فثقلت فبنوها على الفتح ومنعوها من الإعراب"[2]، وقال أيضا في تركيب الظروف: "والنّوع الرابع: ما رُكِّب تركيب المزج من الظّروف زمانيّة كانت أو مكانيّة، مثال ما رُكِّب من ظّروف الزّمان قولك: فُلَانٌ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءَ، والأصل صَبَاحًا ومَسَاءً، أي في كُلِّ صَبَاحٍ ومَسَاءٍ؛ فحُذف العاطف، ورُكِّب الظرفان قصدا للتّخفيف تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ، (...) ومثال ما رُكِّب من ظروف المكان قولك: سُهِّلَتْ الهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ، وأصله بَيْنَهَا وبَيْنَ حَرْفِ حَرَكَتِهَا، فحُذِف ما أُضِيف إليه بَيْنَ الأولى وبَيْنَ الثانية، وحُذِف العاطف، ورُكِّب الظرفان"[3].

فالمراد من كلام ابن هشام أنّ السبب في بناء العددين المركبين هو تضمّن العدد الثاني معنى حرف الواو وصيرورة العدد الأول كالجزء من الثاني نظرا لكثرة استعمالهما؛ "ألا ترى أنّ الأصل في أحد عشر أحد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها ألا ترى أنّ المراد أحد وعشرة فـــ عشرة عدّة معلومة أضيفت إلى العدد الأوّل فكمُل من مجموعهما مقدار معلوم فهما اسمان كلّ واحد منهما منفرد بشيء من المعنى فلمّا كانت الواو مرادة تضمّنها الاسم الثاني وبُنِي لذلك وبُنِي الاسم الأوّل لأنّه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها فهما علّتان وكذلك باقي هذا الضّرب"[4]، من تركيب الظروف والأحوال، لذلك "صار الرفع والنصب والخفض بمنزلة واحدة، لأنّه اسم بمنزلة اسمين، ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، فأُلزِمت فيهما الفتحة التي هي أخفّ الحركات"[5].

إلّا أن ظروف المكان تختلف عن ظروف الزمان في كونها لا تقتصر على حذف الرابط فحسب، بل فيها حذفان آخران وهما ما أُضِيف إليهما الظرفان المركبان، لأنّ بين ظرف مكان مبهم يحتاج إلى توضيح بالإضافة.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص105.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص206.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص105، 107.

[4]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص112.

[5]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجُمل في النحو، ص56.

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى ما يجوز تقديره في ظروف الزمان المبنية على فتح الجزئين، وفي ذلك يقول ابن هشام: "ولو أضفت فقلت: صَبَاحَ مَسَاءٍ لجاز، أي: صَبَاحًا ذَا مَسَاءٍ؛ فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإنْ كان الصّباح والمَساء لا يجتمعان، ونظيره في الإضافة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات/ 46] فأُضيف الضُّحَى إلى ضمير العَشِيَّة، وقيل: الأصل أَوْ ضُحَى يَوْمِهَا، ثمّ حُذِف المضاف، ولا حاجة إلى هذا"[1].

فهذا التقدير خصّصه ابن هشام لظروف الزمان المختصّة فحسب لتبيين مدى تعاقب ظرفي الزمان المركبين، ولا يجوز تقديره في الظروف المبهمة سواء كانت للزمان أو المكان؛ لأنّه لا يتضح معناها بإضافة الأول إلى الثاني، لذلك فإنّ الظرفين المركبيّن في نيّة الإضافة إلى محذوفين يُوضّحهما، والمحذوفان لهما نفس التقدير، فكان هذا المُقدَّر إلى جانب الواو الرابط الثاني، كما أنّه لا تجوز هذه الإضافة في الأعداد المركبّة؛ لأنّه لكل واحد منهما مقدار معلوم وباجتماعهما يتغير المقدار ويزيد، لذلك فإنّ الواو هي الملائمة للجمع بينهما.

و- حذف إمّا: رأى المبرّد أنّ إمَّا "تكون في موضع أَوْ، وذلك قولك: ضَرَبْتُ إِمَّا زَيْدًا، وَإِمَّا عَمْرًا؛ لأنّ المعنى ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا"[2]، ولهذا فإنّ العاطف عنده وعند أتباعه هو إمّا الثانية، وقد علّل ذلك بقوله: "فالأولى وقعت لِبنية الكلام عليها، والثانية للعطف لأنّك تعدل بين الثاني والأوّل"[3]، ومعنى هذا الكلام كما قال ابن السراج: "وإمّا في الشّك والخبر بمنزلة أَوْ وبينهما فصل، وذلك أنّك إذا قلت: جَاءَنِي زَيْدٌ أو عَمْرٌو، وقع الخبر في زَيْد يقينا حتّى ذكرت أَوْ فصار فيه وفي عَمْرٍو شك، وإمّا تبتدئ به شاكّا، وذلك قولك: جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو، أي أحدهما، وكذلك وقوعها للتخيير، تقول: اِضْرِبْ إِمَّا عَبْدَ اللهِ وَإِمَّا خَالِدًا، فالآمر لم يشك ولكنّه خيّر المأمور كما كان ذلك في أَوْ"[4]، وقد علّل الصّيمري صحّة مذهب هذا الاتّجاه بقوله: "والدليل على ذلك أنّ الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام؛ وذلك أنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، وإمّا معناها أحد الشيئين، فكان يجيء من ذلك أن تكون

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص105، 106.
[2]- المبرد، المقتضب، ج3، ص28.
[3]- المبرد، الكامل، ج1، ص377.
[4]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص56.

المسألة يُراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة، وهذا محال، وإنّما دخلت الواو؛ لتُؤذِن أنّ إمّا الثانية هي الأولى؛ لأنّ إمَّا لا تُستعمل في العطف إلّا مكرّرة، والعاطفة هي الثانية منهما، فأمّا الأولى فللإيذان بالمعنى الذي بُنِي عليه الكلام من الشكّ وغيره"[1].

أمّا الفارسي فقد ذهب إلى أنّ العاطف هو الواو لا إمّا لقوله: "وإنّما تجيء لمعنى الشك، والعاطف هو الواو"[2]، وقد وافقه الرماني بقوله: "وليست إمّا من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، ويدلّك على ذلك أنّك إذا قلت: رَأَيْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا لم يخل قولك: إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا أن تكون إِمَّا الأولى عاطفة أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف؛ لأنّ حرف العطف لا يُبدأ به. ولا يجوز أن تكون الثانية؛ لأنّ الواو حرف عطف ولا يُجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام"[3].

وقد ذهب ابن مالك مذهبهما إلّا أنّه حاول تعليل ذلك بعقد مقارنة بين إمّا ولا العاطفة بقوله: "لأنّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو فيها. ولا هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن إِمَّا مثلها؛ إلحاقا للنظير بالنظير، وعملا بمقتضى الأولوية"[4]، أي إنّهم قد "حكموا على لا الثانية في نحو قولهم: لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو بالزيادة وأنّ العطف بالواو مع ثبوت العطف بـــ لا في غيره فكيف فيما لم يثبت بها عطف أبدا و لم تفارق الواو"[5].

أمّا ابن هشام فقد صرّح بموافقته للاتّجاه الثاني لقوله: "زعم أكثر النّحويين أنّ إمَّا الثانية في الطّلب والخبر ــنحو: تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْدًا وإِمَّا أُخْتَهَا وجَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌوــ بمنزلة أو في العطف والمعنى، وقال أبو علي وابنا كيْسان وبرهان: هي مثلها في المعنى فقط، ويُؤيِّده قولهم: إنّها مُجامعة للواو لزوما ، والعاطف لا يدخل على العاطف"[6].

[1]- الصّيْمري، التّبصرة والتّذكرة، ج1، ص138، 139.
[2]- الفارسي، المسائل المنثورة، ص42.
[3]- الرماني، معاني الحروف، ص131.
[4]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص549.
[5]- الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص206.
[6]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص[380- 382].

وبما أنّ إمّا تُستخدم مُكرّرة فإنّه "قد يُستغنى عن إمَّا الأولى إنْ أمن اللبس"[1] اكتفاء بالثانية، لأنّها "مثل الأولى في تأدية معنى من المعاني السابقة"[2]، وفي ذلك يقول ابن هشام: "وقد يُستغنى عن الأولى لفظا كقوله[3]: سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ [أي: إمّا مِنْ صَيِّفٍ] (...)، وقوله[4]:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا.

أي: إِمَّا بِدَارٍ"[5].

ولكنّه لا يجوز العكس، إلّا إذا استُغنِي عن ذكر الثانية بـــ أو أو بـــ إِلّا، لشبه الثانية بـــ أو في القصد[6].

رابعا- التعليل بعلّة حذف زوائد الاسم: سنتناول في هذا العنصر حذف الزوائد التي تلحق بالاسم للدلالة على معنى معيّن.

حذف التنوين ونوني التثنية والجمع وال التعريف: بما أنّ نون التثنية ونون الجمع يعوِّضان التنوين فهذا يعني وجود أحكام جامعة بينهم، وإنْ كانت ال التعريف لا تجتمع مع التنوين وتجتمع مع نون التثنية والجمع•، وقد أشار ابن هشام إلى أهم نقطة تشترك فيها هذه الزوائد في حديثه عن الإضافة، حيث إنّه قد رأى "أنّ الإضافة تستدعي وجوب حذف التّنوين والنّون المُشبِهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المُضاف من التّعريف، سواء كان التّعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول: الغُلَامُ زَيْدٍ، ولَا زَيْدُ عَمْرٍو، مع بقاء زَيْد على تعريف العلميّة، بل يجب أن

---

[1]- علي توفيق الحمد، يوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، إربد، ط2، 1993، ص72.

[2]- المرجع نفسه، ص72.

[3]- هذا الشاهد للنمر بن تولب، وهو من المتقارب، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: سَقَتْهَا الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا. النّمر بن تولب العُكْلي، الديوان، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ص119.

[4]- هذا الشاهد للفرزدق، وهو من الطويل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا، وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا. الفرزدق، الديوان، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص424.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص73.

[6]- ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص[1012- 1014].

•- قال أبو القاسم الزجاجي: "إنّما كرهنا الجمع بين زيادتين تجريان مجرى واحدا في تمكين الاسم، وهما الألف واللام والتنوين، وذلك أنّ الألف واللام يُمكِّنان الاسم فهما دليل تمكّنه. وكذلك التنوين دليل تمكّن الاسم. ألا ترى أنّ ما لا يتمكّن لا يدخله التنوين، وما دخلته الألف واللام تمكّن، والنّون ليست كذلك، لأنّها ليست دليل تمكّن، فجاز الجمع بينهما لذلك و لم يجز الجمع بين التنوين والألف واللام، لأنّ في كلّ منهما كفاية عن صاحبه في التّمكّن". الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص111.

تُجرِّد الغلام من ال، وأن تعتقد في زَيْد الشّيوع والتّنكير، وحينئذٍ يجوز لك إضافتهما، (...) والذي يُستثنى منها مسألة الضَّارِبِ الرَّجُلِ والضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ والضَّارِبَا زَيْدٍ والضَّارِبُو زَيْدٍ"[1].

ففي هذا القول إشارة إلى ثلاث مسائل، مسألة حذف التنوين، حيث فصّل ابن هشام الحديث عنها في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "يُحذف لزوما لدخول ال نحو: الرّجُل وللإضافة نحو: غُلامك ولشبهها نحو: لا مَالَ لِزَيْدٍ إذا لم تُقدّر اللام مقحمة؛ فإن قُدّرت فهو مضاف، ولمانع الصّرف نحو: فَاطِمَة وللوقف في غير النّصب، وللاتّصال بالضّمير نحو: ضَارِبك فيمن قال إنّه غير مضاف"[2].

فالحالة الأولى في هذه المسألة تتمثل في حذف التنوين بمجرّد دخول ال على النكرة، لأنّ التنوين علامة للنكرة، وال علامة للتعريف، والنكرة والمعرفة معنيان متناقضان؛ "لأنّ الاسم المُنَكَّر هو الواقع على كلّ شيء من أمّته. لا يخصّ واحدا من الجنس دون سائره"[3]، والمعرفة تُفيد التعيين والتّحديد، كقولك: "جَاءَنِي الرَّجُلُ، وَلَقِيتُ الغُلَامَ، لأنّ معناه: الرَّجُلُ الذِي تَعْلَمُ، والغُلامُ الذِي قَدْ عَرَفْتَ"[4]، ومن جهة أخرى فقد علّل ابن هشام ذلك بقوله: "وحذفت التنوين لدخول الألف واللام فيه لأنّ التنوين لا يثبت مع الألف واللام لزيادة الألف واللام، وزيادة التنوين، ولا يجتمع في الاسم زيادتان"[5]، وبناء على هذا فإنّ أيّ شيء لا يجتمع مع التنوين فهو زائد مثله وعِوَض عنه، لذلك فإنّه يُحذف التنوين بسبب الإضافة، خاصّة أنّ المضاف إليه "واقع موقع التنوين، لأنّه زيادة في الاسم يقع آخرا"[6].

والحالة الثالثة التي تحدّث عنها ابن هشام هي الشبيه بالمضاف، وفي ذلك يقول في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: "ومن ذلك قولهم: لَا أَبَا لِزَيْدٍ، ولَا أَخَا لَهُ، ولَا غُلَامَيْ لَهُ على قول سيبويه: إنّ اسم لا مضاف لِما بعد اللام، وأمّا على قول مَنْ جَعَل اللام وما بعدها صفة

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ص343، 344.
[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص740.
[3]- المبرّد، المقتضب، ج4، ص276.
[4]- المصدر نفسه، ج4، ص277.
[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص88.
[6]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص108.

وجعل الاسم شبيها بالمضاف لأنّ الصفة من تمام الموصوف"[1]، لذلك كانت بمنزلة المضاف إليه الذي يُمثِّل تمام المضاف ويستوجب حذف تنوينه، فكانت بمنزلة ما هو زائد.

إلّا أنّ ابن هشام رجّح في كتابه **شرح شذور الذهب** كون اللام مقحمة على أساس أنّ الاسم الأوّل مضاف إلى الاسم الثاني[2]، (وهذا ما سنراه لاحقا في الفصل الأخير).

والحالة الرابعة في هذه المسألة تتمثل في حذف التنوين من الاسم الممنوع من الصرف لثقله، وقد قال ابن هشام في ذلك في حديثه عن إعراب لفظة إسحاق: "لأنّ إسحاق من الأسماء الأعجمية وهو معرفة اجتمع فيه ثقيلان لأنّه أعجميّ وهو معرفة، والأعجميّ أثقل من العربيّ، والمعرفة أثقل من النّكرة، وكلّ اسم ثقُل مُنِع من التنوين، والخفض، فصار في موضع الخفض مفتوحا"[3]، وقال أيضا: "والاسم إذا أشبه الفعل ثقُل لأنّ الفعل أثقل من الاسم. والفعل لا يُنوّن ولا يُخفض"[4]، وهكذا فإنّ كلّ اسم اجتمع فيه ثقيلان يُمنَع من الصّرف، وقد كان التنوين هو علامة الانصراف، لأنّه من بين معانيه "الفرق بين المتمكّن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكّن"[5]، والاسم المتمكّن الخفيف هو المنصرف الذي "لم تعرض له علّة تخرجه عن أصله وهو الإعراب، فلو لم يدخل التنوين عليه لالتبس بالمعرب الذي يُشبه بالفعل"[6].

وقد أشار ابن هشام في هذا السياق إلى حالة أخرى وهي حذف التنوين في الوقف في غير النّصب "لأنّ التنوين تابع للإعراب، (...)، فإذا وجب إسقاط حركة ما قبلها [ما قبله] تبعه في السقوط"[7]، وقد استثنى من ذلك الوقف على النّصب لأنّه "يوقف عليه بالألف"[8]، أمّا الحالة الأخيرة في هذه المسألة فتتمثل في حذف التنوين من الاسم المشتق إذا اتصل بالضمير عند مَنْ قال بأنّ الضمير ها هنا في محل نصب لا محل جر، ولكنّ ابن هشام يبدو رافضا لذلك، لأنّ

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص242.
[2] – ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص345.
[3] – ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص87.
[4] – المصدر نفسه، ص100.
[5] – الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص97.
[6] – ابن الوراق، علل النحو، ص221.
[7] – المصدر نفسه، ص223.
[8] – صبيح التميمي، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص15.

الضمير المتّصل "صار كأنّه النون والتنوين في الاسم، لأنّهما لا يكونان إلّا زوائد، ولا يكونان إلّا في أواخر الحروف"[1]، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

أمّا المسألة الثانية فتتمثل في حذف نوني التثنية والجمع، حيث يقول فيهما ابن هشام: "يُحذفان للإضافة نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد/ 1] و﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر/ 27] ولشبه الإضافة نحو: لَا غُلَامَيْ لِزَيْدٍ ولَا مُكْرِمِي لِعَمْرٍو إذا لم تُقدَّر اللام مُقحَمَة، ولتقصير الصّلة نحو: الضَّارِبَا زَيْدًا، والضَّارِبُو عَمْرًا وللام السّاكنة قليلا نحو: ﴿لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [الصافات/ 38] فيمن قرأه بالنّصب، وللضرورة نحو قوله[2]:

هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ، وَإِمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ.

فيمن رواه برفع إِسَار ومنّة وأمّا من خفض فبالإضافة، وفصل بين المتضايفين بيانًا؛ فلم ينفكّ البيت عن ضرورة"[3].

ومفاد هذا القول أنّ النون ــ كما أشرنا ــ عِوض من التنوين، والتنوين لا يجتمع مع الإضافة، وهذا يعني أنّ النون أيضا لا تجتمع مع الإضافة، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك مؤيّدا لكلام الزجاجي[4] بقوله: "كلّ مضاف يُحذف منه التنوين والألف واللام ونون التثنية والجمع لأنّها مؤدّية معنى التنوين وعِوض منه"[5]، لذلك فإنّ الشبيه بالمضاف الذي حُذِفت منه النون بمنزلة الشبيه بالمضاف الذي حُذِف منه التنوين، أمّا فيما يخصّ تقصير الصّلة في قولهم: الضَّارِبَا زَيْدًا، والضَّارِبُو عَمْرًا فإنّ حذف النون لا يُؤثر في عمل هذه الأسماء المشتقة، وقد قال الجرجاني في ذلك: "اعلم أنّ منهم مَنْ يقول: الضَّارِبَا زَيْدًا، والضَّارِبُو زَيْدًا، فلا يحذف النون لأجل

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص187.

[2]- هذا الشاهد من الطويل، وهو لـــ تأبّط شرّا، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل:

لَكُمْ خَصْلَةٌ: إِمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ، وَإِمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بِالمَرْءِ أَجْدَرُ. تأبّط شرّا، الديوان، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984، ص89.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص739.

[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص63.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص155.

الإضافة ولكنّه يحذف لطول الكلام ولا يجعَلون لحذفه تأثيرا في الحكم ويُبقون النّصب على أصله"[1]، وقد علّل ذلك بقوله: "إنّما حُذِف من الضَّارِبا زَيْدًا، الضَّارِبُو زَيْدًا مع نصب زَيْدًا على ضعف حملا له على الذي وتشبيها به من جهة أنّه موصول واسم طويل"[2].

ومفاد هذا القول أنّ "الألف واللام بمعنى الذي، وما بعدهما صلة لهما"[3]، لذلك فإنّ النون الموجودة في صلتهما قد "حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام وكان الاسم الأوّل منتهاه الاسم الآخر"[4]؛ لأنّ الصلة من تمام الاسم الموصول.

ولكنّه "إذا لم يكن في الاسم [المشتق] ألف ولام لم يكن طويلا ولا موصولا بمعنى الذي فإنْ نصبت وجب إثبات النون نحو: ضَارِبَانِ زَيْدًا وضَارِبُونَ زَيْدًا، وإنْ حذفت النون وجب الجر، لأنّ النون إنما تُحذَف للإضافة"[5]، أمّا مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ بنصب العَذَاب فقد قال في ذلك البطليوسي: "فمخفوض لا يجوز فيه النّصب، لتعرّي اسم الفاعل من الألف واللام الموجبين للنّصب"[6].

أمّا حذف النون من لفظة خُطَّتَا الواردة في بيت تَأَبّط شرّا فهو من قبيل الضرورة الشعريّة، سواء قُدِّرت إضافة اللفظة أو قُدِّر منعها من ذلك؛ لأنّه إنْ قُدِّرت إضافتها كانت إمّا فاصلة بين المتضايفين، وإنْ قُدِّر منعها من الإضافة لم يكن هناك دافع نحوي إلى حذف النون.

وإلى جانب هذا فقد أشار ابن هشام إلى حذف التنوين والنون من الاسم المشتق العامل في حديثة عن قسمي الإضافة بقوله: "القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولا لتلك الصّفة، ولهذا أيضًا ثلاث صُور: إضافة اسم الفاعل، كـــ هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، الآنَ أو غَدًا وإضافة اسم المفعول كـــ هَذَا مَعْمُورُ الدَّارِ، الآنَ أو غَدًا وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـــ هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ وتسمّى إضافة لفظية؛ لأنّها تُفيد أمرا لفظيًا وهو التّخفيف؛

[1]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص529.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص531.
[3]- البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص217.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص186.
[5]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص531.
[6]- البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص218.

ألا ترى أنّ قولك: ضَارِبُ زَيْدٍ أخفّ من قولك: ضَارِبٌ زَيْدًا، وكذا الباقي، ولا تُفيد تعريفًا ولا تخصيصًا؛ ولهذا صحّ وصف هديًا بـــ بَالِغ مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة/ 95]، وصحّ مجيء ثَانِيَ حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحج/ 9]"[1].

وقال أيضا في حديثه عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة: "الثالث التّخفيف، كـــ ضَارِب زَيْدٍ، وضَارِبًا عَمْرٍو، وضَارِبُو بَكْرٍ إذا أردت الحال أو الاستقبال؛ فإنّ الأصل فيهنّ أن يعملن النّصب، ولكن الخفض أخفّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدلّ على أنّ هذه الإضافة لا تُفيد التّعريف قولُك: الضَّارِبَا زَيْدٍ، والضَّارِبو زَيْدٍ ولا يجتمع على الاسم تعريفان، وقوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة/ 95] ولا تُوصف النّكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحج/ 9] وقول أبي كبير[2]:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ.

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقول جرير[3]:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانا.

ولا تدخل رُبَّ على المعارف"[4].

فالاسم المشتق إذا كان عاملا ودلّ على زمن الحال أو الاستقبال جازت إضافته، ولكن هذه الإضافة في حقيقة أمرها هي إضافة لفظية تحقّق التخفيف فقط؛ حيث إنّها تقتضي حذف

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص357.

[2]- هذا الشاهد من الكامل، وقد ورد في ديوان الهذليين بهذا الشكل: فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الجِنَانِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ. ديوان الهذليين، ج2، ص92.

[3]- هذا الشاهد من البسيط. جرير، الديوان بشرح محمد بن حبيب، ج1، ص163.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص587.

النون والتنوين دون أيّ تأثير في المعنى، لكونهما يُحدثان "ثقلا على اللسان عند النّطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما. فإذا جاءت الإضافة زال الثقل، وخفّ النّطق"[1].

وقد وضّح ابن هشام في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بأنّ الإضافة ها هنا لا تُضفي تخصيصا نظرا لتحقّقه سابقا، حيث يقول في ذلك: "وفي التّحفة أنّ ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: وَلَا تفيد إلَّا تخفيفا فقال: بل تُفيد أيضًا التّخصص [التخصيص]، فإنّ ضَارِبَ زَيْدٍ أخصّ من ضَارِبٍ وهذا سهو؛ فإنّ ضَارِبَ زَيْدٍ أصله ضَارِبٌ زَيْدًا بالنّصب، وليس أصله ضَارِبًا فقط؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة"[2].

وقد قال ابن هشام في المسألة الثالثة المتعلّقة بحذف ال في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: "تُحذف للإضافة المعنوية، وللنداء نحو: يَا رحمانُ إلّا من اسم الله تعالى، والجمل المحكيّة، قيل: والاسم المُشبّه به نحو: يَا الخَلِيفَةَ هَيْبَةً (...)، وقال الخليل في مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا: هو على نيّة ال في خَير، ويردّه أنّه لا تجامع مِن الجارة للمفضول، وقال الأخفش: اللام زائدة، وليس هذا بقياس، والتّركيب قياسي، وقال ابن مالك•: خير بدل، وإبدال المشتق ضعيف، وأولى عندي أن يُخرّج على قوله[3]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي"[4].

فهذا القول يُوضّح أنّك "لا تجمع بين الألف واللام والإضافة، لا تقول: هَذَا الغُلَامُ زَيْدٍ، ولا هَذَا الصَّاحِبُ عَمْرٍو، لأنّ الاسم لا يتعرّف من وجهين"[5]، وقد استثنى ابن هشام من ذلك قولهم: الضَّارِبِ الرَّجُلِ والضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ، لكون اسم الفاعل محمولا على الصفة المشبهة في أمر اقترانها بـــ ال وإضافتها إلى الاسم المقترن بـــ ال[6]، لأنّك "تقول: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص32.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص587، 588.

•- يبدو من خلال كلام ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية أنّه موافق لما ذهب إليه الخليل. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص526.

[3]- هذا الشاهد من الكامل، وقد أشار السيوطي إلى أنّ قائله رجل من بني سلول. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص310. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج2، ص287، 289. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص357، 358.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص741، 742.

[5]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص144.

[6]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص807.

الوَجْهِ، فتجعل الحَسَنَ نعتا لـــ الرّجل وتُضيفه إلى الوجه، وإنْ كانت فيه الألف واللام، وليس في العربية شيء يُجمَع فيه بين الألف واللام والإضافة إلّا هذا، وما جرى مجراه. وذلك أنّك لمّا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ فأضفت حَسَنًا إلى الوَجْهِ، والوجه معرفة، لم يتعرّف حَسن بالإضافة إليه (...)، فلمّا احتجتَ إلى تعريفه عرّفته بالألف واللام، لأنّه كالمنفصل من الإضافة في التّقدير"[1]، والذي يُؤكّد ذلك أنّ الصفة المشبهة هي بمعنى الفعل، ومجرورها هو فاعلها في الواقع، والفاعل لا يتعرّف بفعله، لذلك فإنّ الإضافة ها هنا لا تُفيد تعريفا[2].

وبما أنّه لا يجوز جمع تعريفين في اسم واحد فإنّه لا يمكن الجمع بين ال التعريف ويا النّداء؛ لأنّ "تعريف الألف واللام من جنس تعريف يَا مع القصد"[3]، وقد استثنى من ذلك ابن هشام لفظ الجلالة الذي تُلازمه ال التعريف مع يا النداء لكثرة استعماله وتعويض ال التعريف همزةَ القطع التي أُسقِطَت من لفظته الأصلية[4]، كما أنّه استثنى من ذلك الجُمل المُسمّى بها، حيث قال في ذلك ناقلًا عن الزجاجي[5]: "يَا مُحَمّدٌ مُنْطَلِقٌ لا يُغيِّره النّداء كما لا تُغيِّره سائر العوامل"[6]، وإنّما جاز ذلك في الجملة المحكية، ولم يجز في نداء المُفرد المعرّف بـــ ال؛ لأنّ المفرد يدلّ على معنى واحد سواء أكان قبل التسمية أو بعدها، بخلاف الجملة المحكية التي كانت تتكوّن قبل التّسمية من كلمتين مستقلّتين من حيث المعنى، وبعد التسمية أصبحت تدلّ على شيء واحد[7]، وبالإضافة إلى هذا فإنّه قد استثنى من ذلك الاسم المُشبّه به المقترن بـــ ال، ولكن هذا الأمر لا يجوز إلّا بشرط ـــوإنْ كان ابن هشام لم يُشِر إليهـــ وهو "أنْ يُذْكَر معه وجه الشبه؛ كقولك لِمُغنٍّ: يَا البُلْبُلُ تَرْنِيمًا وتَغْرِيدًا أَطْرِبْنَا (...) أي: يَا مِثْلَ البُلْبُلِ"[8].

أمّا فيما يخصّ مسألة تجرّد خَيْر من ال فقد قال سيبويه عنه في حديثه عن النّعت: "ومن الصّفة قولك: مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ، ومَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ

[1]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص96.
[2]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص530.
[3]- المصدر نفسه، ص470.
[4]- ينظر، المصدر نفسه، ص471. ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص130.
[5]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص339.
[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص398.
[7]- ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص90.
[8]- عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص38.

ذَاكَ. وزعم الخليل رحمه الله أنّه إنّما جُرَّ هذا على نيّة الألف واللام، ولكنّه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان الجَمَّاءَ الغَفِيرَ منصوبًا على نيّة إلقاء الألف واللام، نحو: طُرًّا وقَاطِبَةً والمصادر التي تشبهها"[1]، وقد ذهب المبرّد إلى أنّه "ما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف، نحو قولك: هَذَا خَيْرٌ مِنْكَ، وأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ"[2]، وهذا ما صرّح به ابن هشام في كتابه **شرح اللمحة البدريّة**[3]، إلّا أنّه في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** رأى أنّ ال الموجودة في الموصوف في قولهم: مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا هي ال الجنسية، فكان المُعرَّف بها بمنزلة النّكرة، لذلك وُصِف بالنكرة في قولهم: مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وقد احتجّ بقول الشاعر الذي وردت فيه لفظة اللّئيم معرّفة بـــ ال الجنسية، لأنّه لا يُقصَد بها رجل بعينه، لذلك فإنّه يجوز عدّ الجملة بعدها صفة لها مراعاة لمعناها، ويجوز عدّها حالا• مراعاة للفظها[4]، وقد كان هذا البيت دليلا على أنّ نعت الرّجُل بـــ مِثْلك وخَيْر مِنْك أمر اضطراري؛ لأنّ هذين اللفظين لا يقترنان بـــ ال التّعريف، خاصّة أنّ هذا الحكم لا يجُوز تعميمه على جميع الأسماء التي يُوصَف بها، حيث لا يجوز أنْ يُقال: مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ صادِقٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ لإمكانية دخول ال على صَادِق، ومن جهة أخرى فإنّه لو جاز تقدير ال في مِثْلك وخَيْر مِنْك الموصوف بهما ما هو معرّفٌ بالألف واللام_كما قال سيبويه_ لجاز أن يُستخدما لوصف أسماء الأعلام[5]، كما أنّ ابن هشام علّل منع تقدير ال في لفظة خَيْر الموصوف بها بامتناع استخدامها للتفضيل في حال وصلها بهذه القرينة، فلا يجوز أن يُقال: الخَيْر مِنْك بخلاف أسماء التفضيل التي يجوز فيها ذلك[6].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص13.

[2]- المبرّد، المقتضب، ج4، ص281.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص421.

•- المراد بالحال من المعرفة تبيين هيئتها أثناء قيامها بالفعل، والمراد بالوصف توضيح الموصوف إن كان معرفة وتخصيصه إنْ كان نكرة أثناء الإخبار، وإذا أُريد وصف النّكرة أثناء قيامها بالفعل عُدِل إلى الحال، إذْ لا يجوز لتركيب واحد أن يُؤدّي معنين مختلفين دون وجود قرينة، لذلك فإنّ الحال من النكرة هي في الحقيقة وصف لها أثناء قيامها بالفعل؛ لأنّه لا يجوز تبيين هيئة مجهول عند المتلقي. ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص441، 442.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص494.

[5]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص346.

[6]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص2، ص741.

وخلاصة هذا الفصل أنّ الحذف فيه مُرتبط أساسا بوجود الدليل سواء كان غير صناعي كوجود دليل لفظي أو معنوي كما في حذف المفعول والتمييز، وحذف المُستثنى والمُضاف وحذف المضاف إليه وأنْ الناصبة، أو صناعي كتهيئة الفعل للعمل في المفعول ثمّ قطعه عنه، أو كون الخبر زمانا والمُخبر عنه اسم ذات؛ لأنّه لا يُخبر عن هذا الأخير بزمان.

وقد يرتبط الحذف في هذا الفصل بالكثرة والاطّراد كحذف المفعول بعد فعل المشيئة وبعد نفي العِلم، وحذف حرف الجر مع أنْ وأنَّ، وقد يرتبط بالاستغناء كالاستغناء عن المفعول في باب التنازع، والاستغناء عن الحال بمعموله إذا صيغ من فعل القول أو كان من جنس لفظ معموله، وحذف أمّا استغناء بـــ أمّا الأولى لكونها تستُخدم مُكرّرة.

وقد يكون الحذف بسبب كثرة الاستعمال، كحذف المضاف إليه إذا كان في سياق النداء وكان ضميرا يعود على المتكلم لكثرة استعمال النداء، وحذف قد لكثرة استعمال جملة الحال بصيغة الماضي دون أن تقترن بـــ قد، وقد يكون بسبب الضرورة كحذف فاء الجزاء، واللام الرابطة لجواب القسم، وقد يكون بسبب امتيازات الحرف الذي يُعدُّ أبا لبابه، كحذف همزة الاستفهام، أو بسبب اجتماع زيادتين على اسم واحد.

كما أنّ للحذف في هذا الفصل دواعيا أُخر تتمثل في الطول؛ كحذف المفعول لطول الصلة، والحرفين اللام وقد لطول جملة القسم، وفي الاختصار كحذف كان، وفي التخفيف كحذف المضاف إليه في باب النداء وحذف لام الأمر وتنوين الأسماء المشتقة العاملة والحرف في الأسماء المبنية على فتح الجزئين.

الفصل الخامس:

تعليل ابن هشام بعلل دلالية

تُعدُّ العلل الدلالية من العلل التي اعتمد عليها ابن هشام في تعليلاته، لكونها تقوم على مراعاة المعنى أساسا لتبرير قاعدة نحوية أو استعمال عربي[1]، وهي على أنواع: علة أمن اللبس وعلة خشية اللبس وعلّة الفرق وعلة الإبهام وعلة التوكيد وعلة الرجوع إلى المعنى لتبرير حكم نحوي أو استعمال نحويّ.

أولا- التعليل بعلّة أمن اللبس: علة أمن اللبس "هي علّة لغويّة تُبرِّر استعمالا عربيًّا ما، خرج على ما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال، وِفق ما قرّره النّحاة وأصّلوه من خلال استقرائهم للكلام العربي"[2]، وأهم مظاهر علّة أمن اللبس التي وجدناها في مؤلّفات ابن هشام هي:

1- أمن اللبس في باب الحال: قال ابن هشام في حديثه عن تعدّد الحال مع تعدّد صاحبها: "إن اتّحد لفظه ومعناه ثُنِّي أو جُمِع، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِ﴾ [إبراهيم/ 33]، الأصل دَائبةً ودَائبًا، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ﴾ [النحل/ 12]، وإن اختُلف فُرِّق بغير عطف، كـــ لَقِيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا، ويُقدّر الأول للثاني وبالعكس، قال[3]: عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنَّى.

وقد تأتي على الترتيب إنْ أُمِن اللّبس، كقوله[4]: خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا"[5].

فابن هشام رأى أنّه إنْ لم توجد قرينة تُعيِّن صاحب كلّ حال وجب تعيين الأول للثاني والعكس، وقد علّل ذلك في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بقوله: "لأنّ فصلا أسهل من فصلين"[6]، فإنْ وُجِدت قرينة وأُمِن اللبس لم يجب الالتزام بهذا التقديم والتأخير، كما أنّه قد أشار في قوله السابق إلى التفرقة بين الحالين دون استخدام عاطف "لأنّه ربّما يوهم كون

---

[1]- ينظر، شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص295.

[2]- المرجع نفسه، ص295.

[3]- هذا الشطر صدر بيت من الوافر، وعجزه: فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا. أشار السيوطي إلى أنّ قائل هذا الشاهد غير معروف القائل. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص901. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص195.

[4]- هذا الشطر صدر بيت من الطويل لـــامرئ القيس، وعجزه: عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ. امرؤ القيس، الديوان، ص114.

[5]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص[336- 339].

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص507.

الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات"[1]، أمّا ابن يعيش فقد رأى أنّ الأولى أنْ يُراعى الترتيب فيكون الحال الأول للأول والثاني للثاني، فإنْ كان المُخاطَب على علم بمن هو صاحب الحال الأول ومَنْ هو صاحب الحال الثاني جاز مخالفة ذلك الترتيب[2]، ووافقه في ذلك السيوطي[3].

2- أمن التباس المندوب بالمنادى: تُعدُّ يَا النداء أكثر أدوات النداء استعمالا، لذلك فإنّه يجوز حذفها، ويُمكن توظيفها في مقام النُدبة إنْ أُمِن اللبس، وفي ذلك يقول ابن هشام: "وتتعيّن هي أو وَا في باب الندبة، ووَا أكثر استعمالا منها في ذلك الباب، وإنّما تدخل يا إذا أُمِن اللبس، كقوله[4]: وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا"[5]، وقال أيضا في كتابه **شرح اللمحة البدرية**: "والحرف المستعمل في هذا الباب بطريق الأصالة وَا ويجوز إنابة يَا عنه بشرط حصول قرينة مانعة من اشتباهه بالمنادى المحض كما قال جرير: يَا عُمَرَا"[6].

فـــ عُمَر في بيت جرير ليس بمُنادى؛ لأنّه لو كان كذلك لبُنِي على الضم نظرا لإفراده مع العلمية، لذلك تعيّن كونه مندوبا؛ "لأنّ الألف فيه للندبة، والهاء تُزاد في الوقف لخفاء الألف، فإذا وصلت لم تزدها فقلت: يَا عُمَرَا ذَا الفَضْلِ، فإذا وقفت، قلت: يَا عُمَراهْ، وإنّما حذف الشاعر الهاء استغناء عنها"[7]، ولكن إنْ حُذِفت الهاء بمعيّة الألف وجب استحضار وَا خوفا من التباس المندوب بالمُنادى؛ لأنّ لهما أحكام الإعراب والبناء نفسَها إذا كان المندوب مجرّدا من اللواحق، فتمتنع الندبة حينها بـــ يَا خاصة إذا كان مع النادب شخص آخر يحمل اسم المندوب[8].

3- أمن التباس تقرير الكلام بتصديق ما هو منفي: تُعدُّ نَعَمْ من أحرف الجواب التي يُجاب بها الكلام الموجب والكلام المنفي على حدّ سواء لتصديقهما، بخلاف بَلَى التي يُجاب بها النفي

---

[1]- الصبان، حاشية الصبان، ج2، ص274.

[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص56.

[3]- ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص244.

[4]- هذا الشاهد عجز بيت من البسيط لـــ جرير، وصدره: حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ. جرير، الديوان بشرح محمد بن حبيب، ص736.

[5]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص9.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص140.

[7]- العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ج4، ص1708.

[8]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص414.

فقط لإبطاله[1]، ولكن قد يُجاب الكلام المنفي بـــ نَعمْ إنْ كان المُراد "تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم، لأنّ المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر مُنكِرًا عليه: أَلَيْسَتِ الخَمْرُ حَرَامًا؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنّما أراد تقريره أو توبيخه، (...) فلمّا فهم مراده وأنّه يعتقد التحريم جاز أن يُجاب بـــ نَعَم، تصديقا لمعتقده دون التفات إلى لفظ النّفي، لأنّه ليس بنافٍ في الحقيقة"[2]، وقد أشار ابن هشام إلى مسألة خاصة بذلك بقوله: "وقال جماعة من المتقدّمين والمتأخرين منهم الشلوبين•: إذا كان قبل النّفي استفهام [استفهام] فإنْ كان على حقيقته فجوابه كجواب النّفي المجرّد، وإنْ كان مُرادًا به التقرير فالأكثر أن يُجاب بما يُجابُ به النّفي رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللّبس أن يُجاب بما يُجاب به الإيجاب رعيا لمعناه، ألا ترى أنّه لا يجوز بعده دخول أحد، ولا الاستثناء المفرّغ، لا يُقال: أَلَيْسَ أَحَدٌ فِي الدَّارِ، ولا أَلَيْسَ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، وعلى ذلك **"قول[3] الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلّم ــوقد قال قال لهم: "أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لَهُمْ ذَلِكَــ نَعَمْ"**، (...) وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والمُخطِّئ مُخطِئ"[4].

فابن هشام وافق هؤلاء النحاة القائلين بهذا الكلام بناء على علّة أمن وقوع اللّبس بين تقرير الكلام وتصديق ما هو منفي، أي إنّه يُؤتَى بلفظة نَعَم جوابا لنفي مسبوق باستفهام إذا أُدْرِك بأنّ المُراد منها تقرير مضمون الجملة؛ لأنّ معنى التقرير بمنزلة الإيجاب، والذي يُؤكّد ذلك عطف جملة مُثبتة على جملة منفية مسبوقة باستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح/ 1، 2]، أي شَرَحْنَا ووَضعْنَا[5] على الرّغم من امتناع تعاطف جملتين مختلفتين في الخبرية والإنشائية، لكنّه لّما أُريد بالجملة الأولى التقرير جاز ذلك، وقد علّل ابن هشام تنزيل التقرير منزلة الإيجاب بامتناع مجيء إلّا التي يُراد بها تفريغ الاستثناء

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص399.

[2]- السهيلي، أمالي السهيلي، ص45، 46.

•- ينظر، الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج3، ص[1158- 1161].

[3]- "فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامِ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ الأَنْصَارَ قَدْ فَضَّلُونَا آوَوْنَا وَأَنَّهُمْ فَعَلُوا بِنَا وَفَعَلُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ ذَلِكَ". أبو عبيد القاسم بن سلّام الهرويّ (تـــ224هـــ)، غريب الحديث، مراقبة: محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن- الهند، ط1، 1964، ج2، ص270، 271.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص400.

[5]- ينظر، الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص181.

ولفظة أحد بعد النفي المسبوق بالاستفهام، ولكن الأمر الذي أغفله ابن هشام هو جواز مجيء لفظة أحد في ذلك السياق، نحو: أَمَا مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ.

ثانيا- التعليل بعلّة خشية اللبس: علّة خوف اللبس هي من العلل النحوية التي علّل بها النحاة لاجتناب الوقوع في اللبس بين ظاهرتين نحويتين أو استعمالين مطّردين[1]، ومن الظواهر التي علّلها ابن هشام بعلّة خوف اللبس:

1- خشية اللّبس في حال الاعتماد على ما هو أصل في الاستعمال: يراد بهذا العنصر ضرورة مخالفة القاعدة النحوية المستنبطة من استقراء كلام العرب لتجنّب الوقوع في اللّبس، مثال ذلك:

أ- خشية التباس الخبر بالصفة وأنّ المؤكدة بـــ أنّ التي بمعنى لعلّ وإنّ: قال ابن هشام في ضمير الفصل: "هو اثنتا عشرة• لفظة على صيغة الضمير المرفوع المنفصل، يعترض جوازا بين ما هو مبتدأ وخبر في الحال، نحو: زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ أو في الأصل نحو: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلَ لقصد الاختصاص والتوكيد، ورفع توهّم كون الثاني صفة"[2].

وسبب هذا اللّبس الذي قد يقع بين الخبر والصفة هو أنّ الصفة تتبع الموصوف في الحركة الإعرابية والتعيين والجنس والعدد، أمّا الخبر فإنّه يوافق المبتدأ في كلّ شيء باستثناء التعيين، لأنّ الأصل فيه أن يكون نكرة والمبتدأ معرفة، ولكن إذا ورد معرفة كما في قولك: زَيْدٌ الفَاضِلُ فإنّه يوافق المبتدأ في كلّ شيء كحال الصفة والموصوف، لذلك فإنّ السامع قد يلتبس عليه الأمر ويعتقد بأنّ الفَاضِل صفة لِـــ زَيْد مُنتظرا التلفظ بالخبر، ولهذا جيء بضمير الفصل

---

[1]- ينظر، شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص225، 296.

•- ويجدر بنا في هذا المقام شرح قول ابن هشام: "هو اثنتا عشرة لفظة على صيغة الضمير المرفوع المنفصل"، حيث إنّه فصّل الحديث في ذلك بقوله: "واختُلِف في الفصل، أهو اسم، أو حرف، فقيل: حرف وهو الصّحيح لأنَّهُ أُتِيَ به لمعنى في غيره، وعلى هذا فلا موضع له من الإعراب كسائر الحروف ولهذا المعنى قلنا في تفسيره اثنتا عشرة لفظة على صيغة الضمير، ولم نقل: إنّه نفسه ضمير؛ لأنّ الضمائر أسماء. وقيل: اسم، (...)، واختلف هؤلاء على مذهبين: فقال الخليل: لا موضع له، وهو مشكل إذ لا نظير لذلك في الأسماء. وقيل: له محلّ، واختلف هؤلاء على قولين: فقال الفراء: موضعه باعتبار ما قبله، وقال الكسائي: باعتبار ما بعده. فالموضع في نحو: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف/ 76] رفع على القول الأوّل نصب على القول الثاني، وفي نحو: إِنَّ زَيْدًا هُوَ الفَاضِلُ بالعكس وفي نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [المزمل/ 20] نصب على القولين، وفي نحو: زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ، رفع على القولين". ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص[422- 424].

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص419، 420.

ليفصل بين المبتدأ والخبر ويُعيّنهما، فيكون المُتقدِّم هو المبتدأ والمتأخِّر هو الخبر[1]، لأنّ الأصل في المبتدأ أن يُبتدأ به الكلام وفي الخبر أن يُؤخّر، ومن جهة أخرى فقد تعيّنت خبريّة الفاضل بعد استحضار ضمير الفصل ولا يُمكن التوهّم بوصفيّته للمبتدأ ولا للضمير؛ لأنّه كما قال ابن هشام: "والمعارف كلّها تُنعَت بالمعارف إلّا الأسماء المُضمَرة"[2]، وقد علّل امتناع نعتها بقوله: "لأنّها أقوى المعارف، وذلك أنّك لا تُضمِر الاسم إلّا بعدما تذكره فقد تكرّر ذكره قبل الضمير، وتكرّر بإعادة الضمير، فكأنّه [فكأنّك] ذكرته مرّتين فلذلك صار المُضمَر أقوى من المُظهر لأنّك إنّما تذكر المُظهر مرّة واحدة فتقول في النعت: هَذَا زَيْدٌ الكَرِيمُ: فـــ هَذَا ابتداء وزَيْدٌ خبره. [و]الكَرِيمُ نعت لـــ زَيْد"[3].

وبسبب خوف التباس الخبر المُعرّف بالصفة اشترط ابن هشام في المبتدأ المفصول عن خبره بالضمير أنْ يكون معرفة، وألّا يُؤكّد لئلا يُجمع بين توكيدين؛ نظرا لِما يُفيده ضمير الفصل من توكيد، أمّا الخبر فقد اشترط فيه أن يكون معرفة، أو نكرة لا تقبل ال التعريف، لقربها من المعرفة، نحو: زَيْدٌ هُوَ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٌو[4]، وقد أجاز الجزولي الفصل بين المبتدأ والخبر إذا كان كلّ واحد منهما نكرة لا تقبل ال[5]، ولكن ذلك لا يجوز؛ لأنّ ضمير الفصل وظيفته توكيد المبتدأ، لذلك عومِل معاملة المُؤكّدات المعنوية التي لا تُؤكِّد النكرة، إلّا أنّه لم يُدرج في باب التوكيد؛ لأنّه ضمير والمُؤكَّد اسم ظاهر، والظاهر لا يُؤكّد إلّا بظاهر، والضمير لا يُؤكّد إلّا بضمير، فقولك: زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ بمعنى زَيْدٌ نَفْسُهُ الفَاضِلُ[6].

ويُمكِن للمُستفهم أنْ يتساءل عن علّة إجازة ابن هشام الفصل بين المبتدأ والخبر الوارد نكرة على الرغم من أنّهما مختلفان، وإلى جانب هذا فإنّ إقراره بقرب النكرة من المعرفة لا يعني أنّها بمنزلتها ويُمكن أن تلتبس بالمبتدأ؟ فالجواب عن هذا السؤال يتمثل في أنّ ابن هشام قد صرّح في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بجواز الابتداء بالمعرفة أو بالنكرة القريبة منها

[1]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص169.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص112.
[3]- المصدر نفسه، ص112.
[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص420، 421.
[5]- ينظر، الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص184.
[6]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص170.

على حدّ سواء إذا اجتمعتا في جملة واحدة بناء على ما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب[1]، وإنّما جاز الفصل بينهما؛ لأنّ ضمير الفصل مُؤكّد للمُعرّف المُتقدِّم لا للمنكور المتأخّر.

وقد ذكر ابن هشام في قوله السابق جواز الفصل بين ما كان أصلهما مبتدأ وخبرا على الرغم من أنّ معمولي كان وأخواتها يختلفان في الحركة الإعرابية فلا يقع لبس بينهما، والأمر كذلك مع إنّ وأخواتها، لذلك لن يكون معمولا هذه النواسخ بحاجة إلى الفصل كحاجة المبتدأ والخبر ومعمولي أفعال القلوب إلى ذلك[2].

وقد أشار ابن هشام إلى علّة أمن اللبس بين الخبر والصفة في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان هذا الأخير نكرة والخبر شبه جملة، حيث يقول: "كقولك: فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَأَيْنَ زَيْدٌ؟ وقولهم: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا وإنّما وجب في ذلك تقديمه لأنّ تأخيره في المثال الأوّل يقتضي التباس الخبر بالصفة؛ فإنّ طلب النكرة الوصفَ لِتختصّ به طلب حثيث، فالتُزِم تقديمه دفعا لهذا الوهم، وفي الثاني إخراج ما له صدر الكلام ــوهو الاستفهامــ عن صدريّته، وفي الثالث عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة"[3].

وقال أيضا في مسائل وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: "إحداها أنْ يُوقِع تأخيره في لبس ظاهر، نحو: فِي الدَّارِ رَجُلٌ وعِنْدَكَ مَالٌ وقَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ وعِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ فإنّ تأخير الخبر في هذا المثال يُوقع في إلباس أنّ المفتوحة بالمكسورة، وأنَّ المؤكِّدة بالتي بمعنى لَعَلَّ، ولهذا يجوز تأخيره بعد أمّا كقوله[4]:

... وأمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي.

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص522.

[2]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص170.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص172.

[4]- قائل هذا البيت مجهول، وتمامه: عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وأمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي، وهو من البسيط. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص661. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج5، ص93، 94.

لأنّ إنّ المكسورة وأنّ التي بمعنى لَعَلَّ لا يدخلان هنا، وتأخيره في الأمثلة الأُول يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنّما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام/ 2]؛ لأنّ النكرة قد وُصِفت بمُسمّى، فكان الظاهر في الظرف أنّه خبر لا صفة"[1].

أشرنا سابقا إلى أنّ الإخبار عن النكرة لا يُفيد، لذلك كانت بحاجة شديدة إلى التخصيص بالوصف أو بالإضافة لكي يُفيد الإخبار عنها، وحاجتها إلى ذلك أكثر من حاجتها إلى الخبر، فلو لم تُقدّم هذه التراكيب: فِي الدَّارِ وعِنْدَكَ وقَصَدَكَ غُلَامُهُ لاحتمل كونها خبرا أو صفة، لذلك وجب تقديمها لتعيين خبريتها، ولو كان المبتدأ نكرة موصوفة لتعيّن الخبر وجاز فيه التقديم و لم يَجب[2]، وإنّما امتنع التباس الخبر المُقدّم على المبتدأ بالصفة؛ لأنّ "أصل الخبر التأخير لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الإعراب لِمَا هو له، دالّ على حقيقته، أو على شيء من سببه [سببيِّه]. إلّا أنّه لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التأخير، بل أُجيز تقديمه إنْ لم يعرض مانع"[3]، لذلك تعيّنت خبرية التراكيب التي أشرنا إليها سابقا.

وقد أُخبِر عن رجل في قولهم: قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ "بجملة متضمّنة لِما تحصل به الفائدة، (...) فلولا الكاف من قَصَدَكَ لم يُفِد الإخبار بالجملة، كما أنّه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يُفِد الإخبار بهما"[4] في نحو: فِي الدَّارِ رَجُلٌ وعِنْدَكَ مَالٌ، لذلك فإنّ الأمر يختلف عن جواز تقديم الجملة الفعلية أو شبه الجملة على المبتدأ إذا كان معرفة.

أمّا وجوب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا مؤولا من أنّ ومعموليها فلئلّا يقع التباس بين أنّ المفتوحة المصدرية وإنّ المكسورة؛ لأنّ هذه الأخيرة لا يُمكن تأويلها مع معموليها بمصدر، كما أنّها تُعدّ من الحروف التي لها الحق في الصدارة، بخلاف أنّ المصدرية؛ فلو أُخِّر خبر المبتدأ لاعتُقِد بأنّها المكسورة وخبر المبتدأ خبرها، لذلك فإنّ تقديم خبر المبتدأ تنبيه على أنّ المذكورة مفتوحة مؤكِّدة؛ لأنّ أنّ المفتوحة حرف مصدري، ومعمول الحرف المصدري لا يتقدّم عليه، لذلك فإنّها تُؤول مع معموليها بمصدر، حيث إنّ هذا الأخير سيكون بحاجة إلى ما

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص[213- 215].
[2]- ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص100.
[3]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص157.
[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص301.

يُحقّق معه كلاما تامّا[1]، ومن جهة أخرى فإنّه قد وجب تقديم المبتدأ في هذه الحالة حتّى لا يقع التباس بين أنّ المفتوحة المؤكّدة وأنّ المفتوحة التي بمعنى لعلّ؛ لأنّ هذه الأخيرة "ليست المصدرية"[2]، لذلك فإنّه يُفتتح الكلام بها، ولا تحتاج إلى ما يُسند إليها؛ لأنّ معناها تام بمعموليها، وقد جاز تأخير المبتدأ المؤول بعد أمّا لـــ"أنّ الجملة التامة لا تتوسط بين أمّا وفائها، فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة"[3]، ولا المؤكّدة بالتي بمعنى لعلّ.

ب- خشية التباس الخبر بالصفة في باب الاشتغال: من الحالات التي يترجّح فيها نصب الاسم المُشتغل عنه على الرّفع ما نصّ عليه ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، حيث يقول: "الخامسة أن يُتوهّم في الرفع أنّ الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القمر/ 49]، وإنّما لم يُتوهّم ذلك مع النّصب، لأنّ الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يُفسّر عاملا"[4].

فترجيح النّصب على الرفع في هذه الآية وما يُماثلها من تراكيب كان لتجنّب الوقوع في التباس الخبر بالصفة، "إذ النّصب نصّ في عموم خلق الأشياء خيرِها وشرِّها بِقَدَر، وهو المقصود، وفي الرّفع إيهام كون الفعل وصفا مُخصِّصا، وبِقَدَر هو الخبر، وليس المقصود؛ لإيهامه وجود شيء لا بِقَدَر؛ لكونه غير مخلوق"[5]، إلّا أنّ ابن جنّي قد رجّح الرفع على النّصب في هذه الآية لقوله: "الرّفع هنا أقوى من النّصب، وإنْ كانت الجماعة على النّصب؛ وذلك أنّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، (...) وذلك لأنّها جملة وقعت في الأصل خبرا عن مبتدأ في قولك: نَحْنُ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، فهو كقولك: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَرَبَهَا، ثمّ تدخل إنّ، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر"[6].

وقد رأى الرضيّ الإستراباذي أنّ هذه الآية لا تصلح للتمثيل ها هنا؛ لأنّ جعل خَلَقْنَاهُ خبرا أو صفة فالمعنى واحد، وفضّل ضرب مثال آخر لشرح هذه المسألة، وهو: كُلّ وَاحِدٍ مِنْ

[1]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص300.
[2]- ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص295.
[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص300.
[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص169، 170.
[5]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص191.
[6]- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص300.

مَمَالِيكِي اشْتَرَيْتُهُ بِعِشْرِينَ، فإنّ نصب كُلّ في هذا المثال يترتّب عليه معنى واحد وهو: اشْتَرَيْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مَمَالِيكِي بِعِشْرِينَ، وهو المقصود، أمّا رفع كُلّ على الابتداء فيترتّب عليه معنيان المعنى الأول هو المعنى المقصود السابق ذكره، وذلك بجعل اشْتَرَيْتُهُ خبرا وبِعِشْرِينَ متعلّقا به، والمعنى الثاني يتمثل في أنّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مَمَالِيكِي لِلْبَيْعِ بِعِشْرِينَ، وذلك بجعل اشْتَرَيْتُهُ صفة لـــ كُلّ واحد وبِعِشْرِينَ خبرا للمبتدأ، وهذا ليس بالمعنى المقصود، لذلك يترجّح النّصب على الرفع لتجنّب المعنَى الثاني غير المقصود[1].

ج- **خشية التباس فاعل اسم الفاعل بمفعوله:** إذا كانت الصفة المشبهة موازنة للفعل المضارع فإنّ هذا سيؤدي إلى التباسها باسم الفاعل نظرا لاشتراكهما في الصيغة نفسها، وللفرق بينهما تميّزت الصفة المشبهة بإمكان إضافتها إلى مرفوعها، بخلاف اسم الفاعل الذي لا يجوز فيه ذلك[2]، فيترتّب عن هذا الفارق دلالة الصفة المشبهة على الثبوت والاستمرارية ودلالة اسم الفاعل على الحدوث، فـــ"إنْ قُصِد ثبوت معنى اسم الفاعل عُومِل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعدٍّ إنْ أُمِنَ اللبس"[3]؛ أي إنّه يجوز لاسم الفاعل إذا كان مصوغا من الفعل اللازم وأُريد به الثبوت ما يجوز في الصفة المشبهة، وذلك بانتقال ضمير الموصوف إليه، ثم إضافته إلى ما كان فاعلا له على سبيل البيان والتوضيح[4]، أمّا إذا كان اسم الفاعل مصوغا من الفعل المتعدّي فالأمر يختلف، وقد فصّل ابن هشام الحديث في ذلك بقوله في باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد: "وهي الصفة التي استُحسِن فيها أن تُضاف لِما هو فاعل في المعنى، كـــ حَسَنِ الوَجْهِ ونَقِيِّ الثَّغْرِ وطَاهِرِ العِرْضِ.

فخرج نحو زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ فإنّ إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا تُوهِم الإضافة إلى المفعول، ونحو: زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ فإنّ إضافة الوصف فيه وإنْ كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكنّها لا تحسن؛ لأنّ الصفة لا تُضاف لمرفوعها حتى يُقدّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، بدليلين: أحدهما: أنّه لو لم يُقدّر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه. والثاني أنّهم يُؤنثون الصفة في نحو: هِنْدٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ؛ فلهذا حسُن أن يُقال: زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ؛ لأنّ مَن حَسُن وَجْهُهُ

[1]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص552، 553.
[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص89.
[3]- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص141.
[4]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص83.

حسُن أن يُسند الحُسنُ إلى جملته مجازا، وقبُح أن يُقال: زَيْدٌ كَاتِبُ الأَبِ؛ لأنّ مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسُنُ أن تُسنَد الكتابة إليه إلّا بمجاز بعيد.

وقد تبيّن أنّ العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مشبهة"[1].

ومفاد هذا القول أنّ اسم الفاعل إذا كان مصوغا من الفعل المتعدّي إلى واحد وأُريد به الثبوت امتنعت إضافته إلى مرفوعه خوفا من التباس هذا الأخير بالمفعول، لأنّه لا يُعلَم إنْ كان الأب في قولك: زَيْدٌ ضَارِبُ الأَبِ ضاربا أو مضروبا، أمّا إنْ أُمِنَ اللبس فيجوز ذلك وإنْ كان قبيحا•؛ لأنّ الصفة المشبهة لا تضاف إلى فاعلها إلّا بعد تحويل إسنادها عنه إلى الضمير المستكن فيها، والذي يعود على موصوفها؛ فإنْ لم يُحوّل الإسناد فإنّ ذلك سيؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك لا يجوز؛ لكون الصفة هي نفس مرفوعها من حيث المعنى، والدليل على ذلك تأنيث الصفة المشبهة إذا أُضيفت إلى معمولها السببيّ، نظرا لتحمّلها ضميرا يعود على موصوفها، وتذكيرها إذا كانت عاملة ومرفوعها بصيغة المذكّر لأنّها عاملة فيه عمل الفعل، فقولك: هِنْدٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ حَسَنٌ؛ لأنّ إسناد الجَمال إلى الوجه تعدى إلى صاحبته للمبالغة، وذلك من المجاز القريب؛ فالحُسن وإنْ كان مسندا إلى الكل في الظاهر، إلّا أنّ المُراد به الإسناد إلى الجزء، ويقبح ذلك في اسم الفاعل المصوغ من المتعدي إلى واحد، نحو: زَيْدٌ كَاتِبُ الأَبِ، لأنّ زيدا لم يقم بفعل الكتابة؛ لكونها في الظاهر مُسندة إليه، والمراد إسنادها إلى الأب، ولا توجد حكمة بلاغية في ذلك، لذلك فإنّ إِسناد الكتابة إلى الابن من المجاز البعيد[2].

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص247.

•- "في هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به، الذي كان معمولا لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفة مشبهة. ويصحّ ذكر هذا المفعول به في الرأي الراجح مع إعرابه شبيها بالمفعول به، لا مفعولا به أصيلا، (...) ولا داعي لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره في الجملة، بزعم أنّ منصوب الصفة المشبهة _إذا كان شبيها بالمفعول به_ لا يزيد على واحد كما قرّره النّحاة. وقرارهم حقّ؛ فمنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد". عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص267.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ج3، ص[315- 317].

أمّا إغفال ابن هشام اسم الفاعل المتعدي إلى أكثر من مفعول فدليل على "منع انتقال هذا النوع إلى الصفة المشبهة من [عن] طريق إضافته لفاعله؛ لأنّ الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله، ومنصوب الصفة المشبهة• لا يزيد على واحد"[1].

أمّا المراد بقوله: "وقد تبيّن أنّ العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مشبهة" فيتمثل في كون الصفات التي يجوز إضافتها إلى فاعلها غير منحصرة في الصفات المشبهة فحسب، وإنّما تشمل كلّ الصفات التي يحسن إسنادها إلى ضمير موصوفها للدلالة على معنى الثبوت[2].

د- خشية التباس مَنْ هو للمشتق بغيره: إذا جرى الخبر المشتق على مَنْ هو له تحمّل ضميرا يعود على المُخبر عنه، بحيث يجوز المجيء بضمير مُبرَز فيعرب توكيدا للضمير المستكن في الخبر، أو فاعلا مرتفعا بالاسم المشتق نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، أمّا إنْ جرى الخبر على غير مَنْ هو له وجب إبراز الضمير سواء أُمِن اللبس نحو: غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هُوَ، أو لم يُؤمَن نحو: غُلامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ[3]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "إذا أُخبِر بصفة عن اسم وهي في المعنى لغيره، ورفعت ضميره، وخُشِي الإلباس وجب إبراز ذلك الضمير إجماعا. نحو: غُلامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ، إذا كان الضارب زيدا فإنْ أُمِن الإلباس نحو: غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ. فالبصريون يلتزمون الإبراز أيضا فيقولون: ضَارِبَتُهُ هِيَ، طردا للباب، وخالفهم الكوفيون وتمسكوا على ذلك بشواهد"[4].

فابن هشام عللّ ضرورة استحضار ضمير الفاعل بالخوف من التباس الضارب بالمضروب في نحو: غُلامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ، وباستحضار الضمير يتعيّن كون زَيْدٍ ضاربا للغلام، وقد رأى ابن هشام أنّه من الضروري الالتزام بهذا الإبراز في حالة أمن اللبس لكي يجري الباب على قياس واحد، أمّا إنْ كان الخبر جاريا على مَنْ هو له نحو: غُلامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ فحينها يُستغنَى

• - منصوب الصفة المشبهة هو المشبه بالمفعول.

[1] - عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص268.

[2] - ينظر، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص47.

[3] - ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص207.

[4] - ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص186.

عن الإبراز بالضمير المستتر العائد على المُخبر عنه لكي يحصل الفرق بين المعنيين، فلا يُتوهّم كون زَيْدٍ هو الضارب[1].

هـــ- خشية التباس المنادى المُرخّم بغير المرخّم: الترخيم هو حذف آخر الاسم في باب النّداء، وهو مُطّرد فيه "لكثرة دوره في الكلام، فحُذِف طلبا للتخفيف، وهو باب تغيير. ألا ترى أنّه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين، وهما من باب تغيير، والتغيير يُؤنِس بالتغيير"[2]؛ أي إنّ الترخيم ليس بتغيير طارئ على النداء، وإنّما هو حذفٌ أُضِيف إلى حذف الإعراب والتنوين في المُنادى، لذلك فإنّه "يجوز في المُرخّم لغتان؛ إحداهما أن يُنوى المحذوف منه، والثانية أن لا يُنوى، ويُعبَّر عن الأولى بلغة مَنْ ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة مَنْ لا ينتظر الحرف.

فإذا رخّمت على لغة مَن ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة، أو سكون؛ فتقول في جَعْفَرٍ: يَا جَعْفَ وفي حَارِثٍ: يَا حَارِ، وفي قِمَطْرٍ: يَا قِمَطْ.

وإذا رخّمت على لغة مَنْ لا ينتظر عاملت الآخِر بما يُعامَل به لو كان هو آخِر الكلمة وضعا؛ فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التّام فتقول: يَا جَعْفُ، ويَا حَارُ، ويَا قِمَطُ بضم الفاء والراء والطاء"[3].

وترخيم الأسماء لا يكون إلّا بشروط، باستثناء الاسم الذي تلحقه تاء التأنيث "فإنّه يُرخّم وإنْ لم يكن علما، ولا زائدا على الثلاثة؛ وذلك لأنّ وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم (...) فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟"[4]، لذلك خصّ ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ترخيم الاسم الذي تلحقه تاء التأنيث بالذكر، إذ يقول فيه: "يختصّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام:

منها أنّه لا يُشتَرط لترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة كما مرّ.

---

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص145. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص93.

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص132.

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص293.

[4]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص475، 476.

وأنّه إذا حُذِفت منه التاء توفّر من الحذف، ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها؛ فتقول في عقنباة: يَا عقنبا.

وأنّه لا يُرخّم إلّا على نيّة المحذوف ، تقول في مُسْلِمَة، وحَارِثَة، وحَفْصَة: يَا مُسْلِمَ، ويَا حَارِثَ، ويَا حَفْصَ بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكّر لا ترخيم فيه، فإنْ لم يُخف لَبس جاز، كما في نحو: هُمَزة، ومَسْلَمة.

ونداؤه مُرخّما أكثر من ندائه تامّا"[1].

ومفاد قول ابن هشام أنّ الصفات المؤنثة إذا رُخِّمت بقيت حركة الحرف الذي يسبق تاءها المحذوفة على حالها، لأنّها لو بُنيت على الضم لوقع لبس بينها وبين الصفات التي وُضِعت للمذكر، واعتُقِد بأنّها نكرة مقصودة؛ لكون الصفات مشتركة بين المؤنث والمذكر، لذلك فُرِّق بينهما بالتاء، ولكنّ هذا الأمر غير واجب في الأعلام المُلحقة بتاء التأنيث؛ لأنّ الأعلام موضوعة على الاختصاص فأُمِن اللبس فيها[2].

و- خشية الالتباس في حكايات أسماء الأعلام: قال ابن هشام في باب حكايات أسماء الأعلام بـــ مَنْ في كتابه **شرح جمل الزجاجي**: "إذا قال الرجل: رَأَيْتُ زَيْدًا قلت له: مَنْ زَيْدًا [فـــ مَنْ] في موضع رفع بالابتداء، وزَيْدًا في موضع خبره إلّا أنّك غيّرتَ إعرابه فجئت به حكاية للفظ القائل ليعلم أنّك عنه تسأله بعينه لأنّ الأسماء مشتركة، وتقديره: مَنِ الذِي قُلْت فِيهِ زَيْدًا، ولو جئت به مُعربا على الحقيقة لجاز أن يتوهّم أنّك تسأله عن غير مَن ابتَدأ بذكره"[3].

لذلك فإنّ الحكاية واجبة ها هنا خوفا من التباس المحكيّ عنه بغيره، وهذا الكلام السّابق ذكرُه نقله ابن هشام عن الزجاجي موافقا إيّاه في إعراب التراكيب في باب الحكاية[4]، بخلاف

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص66.
[2]- ينظر، ابن الفخار، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص62.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص392.
[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص331.

الفارسي الذي ارتضى إعرابا آخر يتمثل في نصب زيد بفعل مضمر، لذلك فإنّه يُمثّل ـبرأيهـ جزءا من الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ[1].

والشرط الأساسي في هذا الباب أنْ لا تُحكى المعارف غير العلم، والعلّة في ذلك "أنّ الأسماء الأعلام بابها التغيير، لأنّها كلّها منقولة إلّا أسماء يسيرة، فلذلك كثرت الشذوذات فيها، إذ التغيير يأنس بالتغيير"[2].

وقد أشار ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** إلى الحالات التي تجوز فيها الحكاية والتي تمتنع فيها بقوله: "وإنْ كان المسئول [المسؤول] عنه عَلَمًا لِمَن يَعقِل، غير مقرون بتابع، وأداة السؤال مَنْ غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون: مَنْ زَيْدًا لِمَن قال: رَأَيْتُ زَيْدًا ومَنْ زَيْدٍ بالخفض لِمَن قال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وتبطل الحكاية في نحو: ومَنْ زَيْدٌ لأجل العاطف، وفي نحو: مَنْ غُلامُ زَيْدٍ لانتفاء العلمية، وفي نحو: مَنْ زَيْدٌ الفَاضِلُ لوجود التابع، ويُستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متّصلا بَعَلم كَـ رَأَيْتُ زَيْدَ بنَ عَمْرٍو أو علما معطوفا كـ رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا فتجوز فيهما الحكاية"[3].

فالحكاية ممتنعة في العطف على كلام الأول وفي النعت أيضا لانتفاء اللبس، لـ"أنّ الواو تُعلِّق ما بعدها بما قبلها فلا يُحتاج في ذلك إلى حكاية الإعراب، والوصف يُخصِّص فيُنبِّه على كلام قبله"[4]، لذلك فإنّه مِن غير المُمكِن أنْ يُعطَف على ما ورد في كلام الأول ويُراد به غيره، كما أنّه لا يُمكن إعادة التابع في كلام الثاني ويكون غير الذي ورد في كلام الأول[5].

أمّا أسماء الأعلام المتبوعة التي استثناها ابن هشام فأجاز حكايتها فهي على قسمين، القسم الأول إتباع العلم بـ ابن متَّصِلٍ به مضاف إلى علم آخر، على الرغم من امتناع الحكاية في العلم الموصوف، والفرق في ذلك أنّ العلم الأول قد حُذِف منه التنوين ونُزِّل مع ابن مَحذوف الألف منزلة اسم واحد أُضِيف إلى العلم الثاني ولهذا السبب حُكِي، وقد انفرد هذا

[1]- ينظر، الفارسي، المسائل المنثورة، ص134، 135.

[2]- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج3، ص54.

[3]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص285، 286.

[4]- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص136.

[5]- ينظر، ابن النحاس (بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر تـ698هـ)، التعليقة على المقرب، تح: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان، ط1، 2004، ص556.

التركيب الوصفي بهذا الأمر، وخالف بذلك سائر الأوصاف لكثرة استخدام الابن في الوصف مضافا إلى علم ملازما لموصوفه[1]، ووجه تنزيل الصفة والموصوف في مثل قولك: مَنْ زَيْدَ بنَ عَمْرٍو منزلة الاسم الواحد أنّه "كُلٌّ واحد من نون ابن وتاء بنت جُعِل كأنّه حرف إعراب للعلم الأوّل، ونُزِّل الحرف الأخير منه منزلة النون من ابْنِمٍ والراء من امْرِئٍ، يقولون: هَذَا ابْنُمٌ وامْرُؤٌ، ورَأَيْتُ ابْنَمًا وامْرَأً، و[مَرَرْتُ] بِابْنِمٍ وامْرِئٍ، فيتبعونهما الميم والهمزة وهما حرفا الإعراب، والحركة التابعة للبناء [بين الكلمتين]، والمتبوعة للإعراب في كلّ ذلك"[2]، وقد اختار ابن هشام تعليل الإتباع في كتابه **شرح شذور الذهب** بقوله: "ويجوز في المُنادى أيضا أنْ يُفتَح فتحة إتباع، وذلك إذا كان علما موصوفا بـــ ابْن، متّصل به، مضاف إلى علم"[3]، ولكنّه في كتابه **شرح جمل الزجاجي** لم يختر هذا التعليل، ويبدو أنّه موافق لِما اختاره الزجّاجي في ذلك[4]، حيث إنّه يقول في باب النداء وبالضبط في باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف: "تقول: يَا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو. يَا: حرف نداء مضاف إلى عَمْرٍو، وابن: مُقحم زائد في التوكيد كأنّك قلتَ: يَا زَيْدَ عَمْرٍو، وإنْ شئت قلت: يَا زَيْدُ بنَ عَمْرٍو فيكون زَيْد نداء مفردا مبنيًّا، وابن: نداء مضاف إلى عَمْرٍو، ومنصوب وهو نعت لِزَيْدٍ"[5]، وقد رُدَّ هذا المذهب بأنّ المُقحم وظيفته التوكيد، فإن أُسقِط لم يختل المعنى، إلّا أنّ الابن ها هنا ليس بالمُقحم لأنّه إنْ أُسْقِط تغيّر المعنى[6]، ومهما كان التعليل المُختار فإنّ السبب الرئيس في جواز الحكاية ها هنا هو تنزيل التركيب الوصفي منزلة المُفرَد غير المُضاف ومُعاملته معاملة العلم غير الموصوف.

أمّا القسم الثاني الذي تجوز فيه الحكاية فهو العطف على العلم نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا؛ "لأنّ العطف من التوابع غير المُبيِّنة للمتبوع، بخلاف غيره من التوابع، فلذلك جاز فيه أن يُتوهّم

[1]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص581.

[2]- ابن الفرخان (كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم تــ548هــ)، المستوفى في النحو، تح: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987، ج1، ص332، 333.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص148.

[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص158.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص240.

[6]- ينظر، ابن خروف الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص718. ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص196.

ما ذكرنا من اللّبس، فجازت حكاية العلم فيه"[1]، وإنْ أُعْرِب على حقيقته فهذا يعود إلى حمله على بقية التوابع.

2- خشية اللّبس بالتقديم: يُراد بهذا العنصر ضرورة المحافظة على رتبة أركان التركيب لتجنّب الوقوع في اللبس.

أ- خشية التباس المبتدأ بالخبر والفاعل: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ تنزيلا له منزلة الفعل خاصة أنّ كليهما مسند، وتنزيلا للمبتدأ منزلة الفاعل خاصة أنّ كليهما مسند إليه، بشرط أمن اللبس[2]، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في مسائل وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ بقوله: "إحداها: أن يُخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ وأَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي بخلاف رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ وأَبُو يُوسَفَ أَبُو حَنِيفَةَ، وقوله[3]: بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا...

أي: بَنُو أَبْنَائِنَا مِثْلُ بَنِينَا.

الثانية: أنْ يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زَيْدٌ قَامَ بخلاف زَيْدٌ قَائِمٌ أو قَامَ أَبُوهُ وأَخَوَاكَ قَامَا"[4].

فالخبر واجب التأخير إذا كان هو والمبتدأ متساويين في التعريف والتنكير لكي لا يقع لبس بينهما؛ وقد أُخِّر لأنّه "وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحقّ التأخير كالوصف"[5]، فكانت الأولوية في التقديم للمبتدأ إلّا إنْ وُجِدت قرينة تُعيّن كلّ واحد منهما كما في قوله•: أَبُو يُوسَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وشطر البيت؛ لأنّ الفائدة تكمن في الخبر، والمعنى المُراد في هذين التركيبين هو

---

[1]- ابن النحاس، التعليقة على المقرب، 556.

[2]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص296.

[3]- هذا الشاهد من الطويل، وقد أشار البغدادي إلى أنّ الشائع نسبته للفرزدق، إلّا أنّه صرّح بأنّ الراجح كونه مجهول القائل، وتمامه:
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص444، 445. (لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق)

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص[206- 208].

[5]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص227.

•- "لأنّه معلوم أنّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة". المصدر نفسه، ج1، ص233.

التشبيه، فكان الخبر هو المُحقِّق لذلك المعنى، ولهذا جاز تقديمه على المبتدأ لأمن اللبس وتعيُّن المُشبَّه به بكونه خبرا للمشبه[1].

أمّا قوله: رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ فالمبتدأ مُتعيّن لتخصيصه بالوصف؛ لأنّ الشرط الأساسي فيه أن يكون معلوما، ولا يكون معلوما إلّا بالتعريف أو بالتخصيص، ألا ترى أنّك "لو قلتَ: رَجُلٌ قَائِمٌ، فجعلت المبتدأ نكرة، لم يُستفد منه شيء، لأنّه لا يُنكَر أن يكون في الدّنيا رَجُل قَائم، فلا فائدة في مثل هذا، ولكنّك لو قرّبته من المعرفة فقلت: رَجُلٌ فِي الدَّارِ قَائِمٌ، ورَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيم مُنْطَلِقٌ لكانت فيه فائدة؛ لأنّك ميّزته من رجل ليس في الدار، ومِن رجلٍ ليس من بني تميم"[2]، ولهذا فإنّ اللبس مأمون إنْ تخصّص أحد الاسمين فجاز تقديم وتأخير المبتدأ على حدّ سواء.

أمّا امتناع تقديم الخبر في قولهم: زَيْدٌ قَامَ فقد علّل ابن هشام ذلك بخوف التباس المبتدأ بالفاعل؛ ورأى أنّ تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يوهم بأنّها فعل والمبتدأ فاعله، والسبب في ذلك زوال معنى الابتداء بالفعل، نظرا لقوّة هذا الأخير[3]، ولكن إذا برز الضمير في الفعل أو كان مرفوعه اسما ظاهرا ملتبسا بضمير يعود على المبتدأ جاز التقديم لأمن اللبس[4]؛ "لأنّ إسناد الفعل إلى الضمير أو السببيّ يُعلم منه ابتدائية المتأخّر"[5]، وقد قال ابن مالك في تقديم الفعل المُسنَد إلى الضمير: "ولا يمنع من ذلك احتمالُ كونه على لغة أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ، لأنّ تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح"[6].

ولقد أشار ابن هشام في سياق حديثه عن أولوية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إلى مسألة أمن اللبس بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حيث يقول: "وكُنّا قدّمنا في نحو: فِي الدَّارِ زَيْدٌ أنّ متعلَّق الظرف يُقدَّر مُؤخّرا عن زيد، لأنّه في

---

[1]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص294.

[2]- الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1، ص102.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص133.

[4]- ينظر، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص82. ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص482. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص234، 235. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص99.

[5]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص482.

[6]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص298.

الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ، ثمّ ظهر لنا أنّه يُحتمل تقديره مُقدَّما لمعارضة أصل آخر، وهو أنّه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول اللّهم إلّا أن يُقدَّر المتعلّق فعلا فيجب التأخير، لأنّ الخبر الفعلي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قُلت: إنّ خَلْفَكَ زَيْدًا وجب تأخير المُتعلَّق، فعلا كان أو اسما، لأنّ مرفوع إنَّ لا يسبق منصوبها وإذا قلت: كَانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ جاز الوجهان، ولو قدّرته فعلا، لأنّ خبر كان يتقدّم مع كونه فعلا على الصّحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعلية"[1].

فتقديم معمول الخبر إذا كان شبه جملة لا يُوجب تقديم عامله على المبتدأ؛ "لأنّ تقديم مفعول الخبر لا يُوجِب تقديم الخبر، ألا ترى أنّك تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، فإذا قدّمت عَمْرًا على زَيْد لم تُخرِج زَيْدًا من أن يكون مبتدأ، ولم يجب تقديم ضَارِب مع تقديم عَمْرًا، وكذلك إذا قدّمنا الذي يعمل فيه الخبر، لم يجب تقديم الخبر"[2]، بل للظرف والمجرور الأولوية في التقديم من دون عاملهما؛ لتوسع العرب فيهما بخلاف بقية المعمولات، لذلك فإنّ تقدّم الظرف• على اسم إنّ لا يعني تقدّم عامله؛ لأنّه "ليس هو الخبر في الحقيقة، إنّما هو متعلّق الخبر، والخبر مُقدَّر في موضعه"[3]، لكونه واجب التأخير في هذه الحالة سواء أكان اسما أو فعلا.

أمّا ابن عصفور فقد فصّل الحديث في ذلك ورأى أنّ خبر إنّ إذا كان ظرفا أو مجرورا قُدِّم لتوسّع العرب فيهما نظرا لكثرة استخدامهما في الكلام العربي وحاجة الفعل للإطارين الزماني والمكاني لكي يقع فيهما، أمّا إذا ذُكِر عامل الظرف أو المجرور فيجب ألّا يُقدّما على اسم إنّ، فإنْ قُدِّما جُعِلا معمولين لعامل محذوف مكوِّنين جملة اعتراضية تعترض بين الحرف واسمه[4].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص703 ،704.

[2]- ابن الوراق، علل النحو، ص373.

•- "اعلم أنّ النحاة يُطلقون الظرف على الجار والمجرور؛ لأنّه يجري مجرى الظرف في تعلّقه بالاستقرار، وحكم مجروره حكم الظرف إنْ كان مكانا جاز أنْ يكون الجار والمجرور خبرا عن الجثة، وإنْ كان المجرور زمانا لم يقع خبرا إلّا عن الحدث إلّا ما استُثنِي". ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص995.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص994.

[4]- ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص440.

أمّا فيما يخصّ تقدير عامل الظرف والمجرور بالفعل مقدّما عليهما _في حالة تقديم خبر كان على اسمها_ فقد رأى ابن هشام أنّ ذلك جائز لأمن التباس الجملة الاسمية بالفعلية؛ لأنّ كان لا تدخل إلّا على جملة اسمية، فإذا كان خبرها جملة فعلية وقُدِّمت لم يُتوهّم كون فعلها عاملا في اسم كان، إلّا أنّ فريقا منع ذلك محتجا بأنّ إسقاط كان سيؤدي إلى ارتفاع اسمها على الفاعلية _على الرغم من أنّه مبتدأ في الأصل_ والعامل في ذلك فعلُ جملة خبرِها، وبالتالي فإنّه سيقع اللبس بين فعلية واسمية الجملة[1].

ب- خشية التباس المفعول بالفاعل وبالمبتدأ: الفاعل هو الذي يقوم بالفعل، والمفعول هو الذي وقع عليه الفعل، حيث إنّهما لا يجتمعان إلّا إذا كان الفعل متعدّيا، والأصل فيهما إن اجتمعا تقديم الفاعل على المفعول لأنّ هذا الأخير قد يوجد وقد لا يوجد، بخلاف الفاعل الذي لا يستغني عنه الفعل، إلّا أنّه يُمكن خرق هذا الترتيب إذا وُجِدت قرينة تمنع من التباسهما، أمّا إذا انعدمت وجب الحفاظ على الرّتبة، وقد قال ابن هشام في إحدى الحالات التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول: "وقد يجب أيضا تأخير المفعول في نحو: ضَرَبَ مُوسَى عِيسى لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وُجِدت قرينة معنوية نحو: أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى وأَكَلَ الكمَّثْرَى مُوسَى أو لفظية كقولك: ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى وضَرَبَ مُوسَى العَاقِلُ عِيسَى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه، لانتفاء اللبس في ذلك"[2].

فالعلامة الإعرابية لكل من الفاعل والمفعول في المثال الأول متعذّرة الظهور، ولا توجد فيهما قرينة لفظية ولا معنوية تُعيّنهما، لذلك فإنّه لا يُعلَم الفاعل من المفعول فوجب الحفاظ على الرتبة بخلاف المثالين الثاني والثالث فإنّ القرينة المعنوية عيّنت كلّ واحد منهما على الرّغم من تعذّر حركتيهما الإعرابية، فلم يكن هناك ما يقتضي وجوب تقديم الفاعل على المفعول؛ لأنّه من غير المعقول أن تُرضِع الصغرى الكبرى، ومن غير المعقول أن تَأْكُلَ الكمثرى موسى، وقد جاز أيضا تقديم المفعول على الفاعل في المثال ما قبل الأخير لوجود قرينة لفظية تتمثّل في اقتران الفعل بالتاء التي تدل على أنّ الفاعل هو مؤنّث حقيقي أو مجازي، لذلك تعيّنت فاعلية سلْمَى على الرغم من تأخّرها، وقد جاز أيضا تقديم المفعول على الفاعل كما في المثال الأخير

[1]- ينظر، ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص275. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص374، 375.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص257، 258.

لوجود قرينة لفظية تتمثل في ظهور حركة الضمّة على ما هو نعت لـــ مُوسَى، فتعيّنت فاعلية هذا الأخير؛ لأنّ حركة التابع توافق حركة المتبوع، وحركة الضمة حركة خاصّة بالفاعل.

وتعذّر الحركات الإعرابية الخاصة بكلّ من الفاعل والمفعول لا يُؤدّي فقط إلى التباسهما، وإنّما يُؤدّي أيضا إلى التباس المفعول بالمبتدأ، وفي ذلك يقول ابن هشام: "واعلم أنّه كما لا يجوز في مثل: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى أن يتقدّم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل، لئلا يتوهّم أنّه مبتدأ، وأنّ الفعل مُتحمِّل لضميره، وأنّ مُوسَى مفعول"[1].

فالمفعول به يختلف عن الفاعل في كونه يجوز له أن يُقدَّم على الفعل؛ لأنّه إنْ قُدِّم لم يلتبس بالمبتدأ لتعذّر العمل فيه بعامل الابتداء؛ لأنّه منصوب وعامل الابتداء لا يعمل إلّا الرفع، لذلك فإنّ تقديمه لا يُؤثر في رتبته المحفوظة نيّةً[2]، ولكن إنْ تعذّرتْ الحركات الإعرابية الخاصة بكل من الفاعل والمفعول على الظهور لم يجز للمفعول أنْ يتقدّم، لئلا يقع التباسان التباس المفعول بالمبتدأ، والتباس الفاعل بالمفعول.

ج- خشية الالتباس في المفاعيل: قال ابن هشام في باب تعدّي الفعل ولزومه: "لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض؛ إمّا بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلا في المعنى، أو مسرّحا لفظا أو تقديرا، والآخر مقيّد لفظا أو تقديرا، وذلك كـــ زَيْدًا في ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا وأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا واخْتَرْتُ زَيْدًا القَومَ، أو مِنَ القَوْمِ.

ثمّ قد يجب الأصل، كما إذا خيف اللّبس، كـــ أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا، أو كان الثاني محصورا، كـــ مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا أو ظاهرا والأول ضمير، نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر/ 1].

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص258.

[2]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص379.

وقد يمتنع كما إذا اتّصل الأول بضمير الثاني، كـــ أَعْطَيْتُ المَالَ مَالِكَهُ أو كان محصورا، كـــ مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا أو مضمرا والأول ظاهر، كـــ الدِّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا" [1].

ومفاد قول ابن هشام أنّ الأولى في المفعولين اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا أنْ يُقدّم ما هو فاعل في المعنى ويُؤخّر ما هو مفعول إنْ لم يقع لبس لأنّ ذلك هو الأصل، نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، فالمعنى في هذا التركيب واضح لأنّ زَيْدا هو الآخذ والدرهم هو المأخوذ، أمّا إنْ وقع لبس بينهما و لم يتضح المعنى بالتقديم وجب حينها المحافظة على الترتيب أي تقديم الفاعل مَعنًى وتأخير المفعول معنًى نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا؛ فالآخذ في هذا التركيب هو زَيْد فلو أُخِّر لاعتُقِد بأنّه ليس الفاعل في المعنى، وذلك لا يجوز، ولكن إذا لابس الفاعل في المعنى ضميرا يعود على المفعول في المعنى وجب خرق ذلك الترتيب لئلا يعود الضمير على المتأخّر لفظا ورتبة، نحو: أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ[2].

وتجدر بنا في هذا السياق الإشارة إلى أمر جائز قد أغفله ابن هشام وهو ملابسة المفعول الثاني لضمير يعود على المفعول الأول، فإنْ كان الأمر كذلك جاز التقديم والتأخير نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَا لَهُ[3]، حيث يجوز تقديم الاسم الموصول مع صلته ويجوز تأخيره؛ "لأنّه عند تقديمه يعود الضمير على متقدّم رتبة"[4].

و"حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة؛ فجواز تقديمه في نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، ووجوبه في نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا، وامتناعه في نحو: ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا"[5]، إلّا أنّ ابن هشام قد أشار إلى الأمر الأول وأغفل الأمرين الثاني والثالث.

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص183، 184.
[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص153، 154.
[3]- ينظر، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص182. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص198.
[4]- الصبان، حاشية الصبان، ج2، ص135.
[5]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص198.

أمّا فيما يخصّ تقديم المفعول المسرّح لفظا أو تقديرا، وتأخير المفعول المقيّد لفظا أو تقديرا، نحو: اخْتَرْتُ زَيْدًا مِنَ القَوْمِ، واخْتَرْتُ زَيْدًا القَومَ فقد وجب ذلك "لأنّ علقة ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من علقة ما يحتاج إليها"[1].

والحالة ما قبل الأخيرة تتمثل في وجوب تأخير المحصور سواء كان فاعلا في المعنى أو مفعولا، لذلك فإنّ أمره كحال الفاعل والمفعول المحصورين، وهذا التأخير واجب، إلّا إنْ قُدِّم المحصور بمعية إلّا على المفعول الآخر فلا مانع في ذلك لأنّ المحصور هو الذي يلي حرف الحصر مباشرة[2].

أمّا المسألة الأخيرة فتتمثل في وجوب تقديم أيّ المفعولين كان ضميرا متّصلا وتأخير الآخر؛ لأنّه كما يقول ابن هشام: "مهما أمكَنَ أن يُؤْتَى بالمتّصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل"[3]، والمتّصل بحاجة إلى شيء يتَّصل به لذلك قُدِّم لكي يتّصل بالفعل.

وقد أشار ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** إلى مسألة التباس المفعول الأول بالثاني ــفي باب نائب الفاعلــ إنْ لم يكن الفعل المُتعدِّي إليهما من أفعال القلوب، حيث يقول في ذلك: "وإذا تعدّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتّفاقا، (...)، وأمّا الثاني ففي باب كَسَا إن ألبسَ، نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا امتنع اتّفاقا، وإنْ لم يُلبس نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرهَمًا جاز مطلقا"[4].

فالحالة الأولى امتنع فيها نيابة المفعول الثاني لكي لا يقع اللبس وينقلب المعنى فيُعتقَد بأنّه الآخذ لا المأخوذ، لذلك فإنّ الرتبة هي المائز بين الفاعل والمفعول إذا وقع بينهما لبس لا الإعراب، أمّا الحالة الثانية فقد جاز فيها ذلك لأنّ المعنى فيها واضح والآخذ والمأخوذ متعيّنان[5]، متعيّنان[5]، ولهذا أجاز ابن هشام في الثاني النيابة بدون شرط وإنْ كان له رأي آخر في كتابه **شرح جمل الزجاجي**؛ حيث إنّه قد رأى فيه أنّه يجوز لأحد المفعولين المُتعدّى إليهما ــسواء

[1]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص152.
[2]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص177، 178.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص131.
[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص152.
[5]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص395.

أكان أصلهما مبتدأ وخبرا أم لا_ النيابة عن الفاعل إذا كانا متساويين في التعريف، ولكنّه لم يشر في هذا المقام إلى مسألة التباس المفعول الأول بالثاني، واكتفى بضرب هذا المثال: ظُنَّ زَيْدٌ أَخَاكَ، مع جواز ظُنَّ أَخُوكَ زَيْدًا، أمّا إنْ اختلفا فالأحسن برأيه أن يكون المُعرَّف هو النائب إذا لم يكن أصلهما مبتدأ وخبرا، ويجب ذلك إذا كان أصلهما مبتدأ وخبرا، نحو: ظُنَّ زَيْدٌ قَائِمًا[1]، وقد كان الأجدر به أنْ يعتمد على المعنى لإثبات أولوية المفعول الأول في النيابة إذا لم يكن أصلهما مبتدأ وخبرا؛ لأنّ المفعول الأول هو "الفاعل في المعنى بالنسبة إلى الثاني، ألا ترى أنّك إذا قلت: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرهَمًا، الأصل: عَطَا زَيْدٌ .بمعنى تنَاولَهُ وأَخَذَهُ، ثمّ نُقِل بالهمزة، فقيل: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا"[2]، أمّا فيما يخص المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر وكان أحدهما مُعرّفا فيجب نيابته عن الفاعل لكونه مبتدأ في الأصل، والنكرة هي الخبر، والمبتدأ يسبق الخبر، والذي يُعزِّز ذلك أنّ المبتدأ يُشبه الفاعل، والفاعل يسبق المفعول، ومن جهة أخرى فإنّ أكثر أحوال الخبر الوارد نكرة يكون فيها مشتقا، وإذا كان كذلك فهذا دليل على تحمّله لضمير يعود على المبتدأ، وتقديمُه يقتضي عود الضمير على متأخر[3].

وعلى الرغم من إشارة ابن هشام إلى مسألة نيابة المفعول الثاني في باب ظنّ في كتابه **شرح جمل الزجاجي**، إلّا أنّه لم يُشِر إلى جواز نيابة المفعول الثاني في باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، و لم يُفصح عن رأيه في ذلك في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ولكنّ تصريحه بجواز نيابة المفعول• الثالث إنْ أُمِن اللبس نحو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَبْشَكَ سَمِينًا[4] دلالة على إجازته لنيابة الثاني إنْ كان اللّبس مأمونا، خاصة أنّ أحكامهما قد قيست "على أحكام المفعولين الأولين في باب ظَنَنْتُ، لأنّهما اللذان كانا مفعولين لباب عَلِمْتُ"[5]، وأفعال اليقين والرجحان لا تدخل إلّا على المبتدأ والخبر، وبما أنّ ابن هشام قد أجاز لأحد المفعولين النيابة في

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص165.

[2]- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج2، ص970.

[3]- ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص251.

•- على الرغم من أنّ أصل المفعول الثالث خبر، إلّا أنّ ابن هشام لم يُقيِّد جواز نيابته عن الفاعل بالتعريف كما فعل ذلك مع المفعول الثاني لـــ ظَنّ وأخواتها.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص152.

[5]- ابن بابشاذ، شرح المقدّمة المُحسِبة، ج2، ص364.

باب ظنّ إذا كانا متساويين في التعريف فهذا يعني جواز ذلك في باب أَعْلَمَ، بل للمفعول الثاني الأولوية إذا كان هو معرفة والمفعول الثالث نكرة.

3- خشية اللّبس بالحذف: يمكن الاعتماد على الحذف في حال أمن اللبس، ولكن هناك بعض الحالات تستوجب تجنّب الحذف لتجنّب الوقوع في اللبس، مثال ذلك:

أ- خشية التباس هذان بـــ هَذا وهاتان بـــ هاتا: قال ابن جنّي في نون مثنى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة: "فأمّا النون في هَذَانِ، وتَانِ، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ فالقول فيها: إنّها ليست عوضا من حركة ولا تنوين ولا من حرف محذوف كما يظنّ قوم، ولا حكم هذان واللّذان في أنّهما اسمان مثنيّان حكم الزيدان والعمران"[1]، وقال أيضا: "اعلم أنّ أسماء الإشارة نحو: هَذَا وهَذِهِ، والأسماء الموصولة نحو: الذِي والتِي لا تصحّ تثنية شيء منها من قِبَل أنّ التثنية لا تلحق إلّا النكرة (...)، فما لا يجوز تنكيره فهو بأن لا تصحّ تثنيته أجدر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز أنْ تتنكّر، فلا يجوز أنْ يُثَنّى شيء منها"[2]، أمّا مجيئها على صورة المثنى فقد فسّر ذلك بأنّها أسماء وُضِعت للدلالة على التثنية فجاءت في تلك الصورة لئلا تُخالف نظام المثنى في العربية وليست في الحقيقة بتثنية المفرد؛ لأنّ العرب تحرص على أن يكون المثنى وفق نظام واحد بخلاف الجمع[3]، وبما أنّ الأسماء الموصولة الدالة على التثنية قد جاءت في صورة المثنى فقد جاز حذف نونها على الرغم من أنّها ليست عوضا من التنوين كحال نون المثنى، وقد رأى ابن هشام أنّ حذفها مقتصر فقط على لغة بلحرث بن كعب وبعض ربيعة لقوله: "وبَلْحَرِثُ بن كَعْب وبعض ربيعة يحذفون نون اللّذان واللّتان، قال[4]: أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللّذَا.

وقال[5]: هُمَا اللّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ.

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص465.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص466.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص466، 467.

[4]- هذا الشاهد من الكامل، وهو للأخطل، وعجزه: قَتَلَا المُلُوكَ، وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا. السكري، شعر الأخطل، ص86.

[5]- هذا الشاهد من الرجز، وهو للأخطل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: هُمَا اللّتَا، لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ: فَخْرٌ لَهُمُ، صَمِيمُ. المصدر نفسه، ص581.

ولا يجوز ذلك في ذَانِ وتَانِ للإلباس"[1].

فابن هشام يُصرِّح بعدم جواز حذف النون من أسماء الإشارة الدالة على المثنى خوفا من وقع لبس بينها وبين مفردها، وهذا الأمر يختلف عن الأسماء الموصولة، حيث إنّه يُقرُّ بأنّ حذف النون من مثنّى هذه الأسماء مسموع في لغتين من لغات العرب، ولكنّ إشارته إلى امتناع حذفها من مثنى أسماء الإشارة بعلّة خشية اللبس دليل على إجازته ذلك في الأسماء الموصولة بعلّة أمن التباس مثناها بمفردها وإن لم يُصرِّح بذلك، إلّا أنّ غيره علّل الهدف من جواز حذف نون اللّذين واللّتين بتقصير صلتهما، نظرا لطول الاسم الموصول بصلته؛ فهما بمنزلة اسم واحد[2].

ب- خشية الالتباس في الأعداد المركبة المضافة: رأى ابن هشام أنّ للأعداد الترتيبية المصاحبة للأعداد الأصليّة عدّة استعمالات حسب المعنى، من بينها استخدامها مع أصلها لإفادة معنى الوصف، وأنّ الموصوف بها جزء من العِدَّة التي يُفيدها الأصل، نحو: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، لذلك وجبت إضافة الأول للثاني، ولكن إذا كان العدد الذي وُظِّفت معه دون أصلها فإنّها تفيد معنى التصيير وفي هذه الحالة يجوز إضافة الأول إلى الثاني نحو: رَابِعُ ثَلَاثَةٍ، أو إعماله نحو: رَابِعٌ ثَلَاثَةً فيُنصب الثاني على أنّه مفعول للأول؛ لأنّ المعنى: الذِي المُصَيِّرُ ثَلَاثَةً أَرْبَعَةً[3]، أمّا إذا رُكِّبت الأعداد الترتيبية مع العدد عَشَرَة وكان أصلها أيضا مركبا فإنّ استخدامها كحال استخدام المُفرد، والحالة الأولى من هذه الظاهرة نحو: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وفيها ثلاثة أوجه؛ إمّا أنْ يُؤتَى بأربعة ألفاظ بحيث يُضاف المُركّب الأول إلى المُركب الثاني، وإمّا أنْ تُحذف العشرة من الأول استغناء بذكرها في الثاني، ويُضاف الأول إلى الثاني مع إعرابه لزوال تركيبه الذي يوجب بناءه، وإمّا أنْ يُحذف كلّ من العشرة من الأول والنّيِّف من الثاني، وفي هذه الحالة يجوز إعرابهما مع إضافة الأول إلى الثاني لزوال تركيبهما، كما أنّه يجوز إعراب الأول وبناء الثاني للتنبيه على نيّة ذكر المحذوف[4]، أمّا الحالة الثانية فنحو: رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وفيها وجهان، وفي ذلك يقول ابن هشام: "السادس: أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثَلَاثَةٍ؛ فتأتي أيضا بأربعة ألفاظ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتُقّ منه الوصف، فتقول: رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ أجاز ذلك سيبويه،

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص140، 141.
[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص186. ينظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص145، 146.
[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص261، 262.
[4]- ينظر، المصدر نفسه، ج4، ص263.

ومنعه بعضهم، وعلى الجواز فيتعيّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض، ولك أن تحذف العشرة من الأوّل، وليس لك مع ذلك أن تحذف النّيّف من الثاني للإلباس"[1].

فحذف عَشَر من الأوّل جائزٌ لوجود دليل عليه في الثاني، لكنّه لا يجوز حذفه وحذف النيِّف من الثاني ــكما أشار ابن هشامــ كيلا يقع لبس بين العدد المُركّب والمفرد اللذين يُراد بهما معنى التّصيير؛ لأنّك لو قلت: رَابِعُ عَشَرٍ لم يُعلَم أنّه مُركّب مضاف، لعدم وجود دليل على ذلك، و لم يعمَل كحال المفرد لانعدام وجود فعل مُرّكب يُوافقه[2].

ثالثا- التعليل بعلّة الفرق: علّة الفرق من العلل الدلالية يُعلّل بها النّحاة لتفسير "معنى كامن في نفس المتكلّم جعله يلجأ إلى استعمال ما ليُفرّق بين شيئين"[3] خاف وقوع اللبس بينهما إذا كانا متّفقين في اللفظ ومختلفين في المعنى، وذلك بالاستعانة بالقرائن اللغوية، أو لتحديد طبيعة الكلمة التي تحتمل الوجهين الاسمية والحرفية أو الفعلية والحرفية، وأهم الظواهر التي علّلها ابن هشام بعلّة الفرق هي:

1- **الفرق بالقرينة اللغوية:** تُساعد القرائن اللغوية على التفرقة بين ما هما متشابهان لفظا، وأهم المسائل التي علّلها ابن هشام بعلّة الفرق هي:

أ- الفرق بالحركات بين المعاني النّحوية: يُمكِن التفريق بين الفاعل والمفعول بالمعنى أو بتاء التأنيث المقترنة بالفعل، لكن إذا انعدمت هاتين القرينتين التبسا واحتاجا إلى قرينة أخرى تُلازمهما لتُفرّق بينهما سواء كان الفعل لازما أو متعدّيا، أي بحضور المفعول أو غيابه، لذلك "كان الغرض اختصاص كلّ واحد منها [منهما] بعلامة تُمَيِّزه عن صاحبه"[4]، فكانت الحركة هي القرينة المُلازمة الفارقة بينهما لكونها جزءا من الكلمة، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: "وبدأت من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ أحدهما أنّ عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإنّ عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنّه يُزيل حكم العامل المعنوي، تقول: في زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا وإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص264.
[2]- ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص137.
[3]- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص301.
[4]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص75.

ولّما بيّنت أنّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مُقدّم على الأضعف، الثاني أنّ الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدّمت ما هو الأصل"[1].

وقد استحقّ الفاعل الرفع والمفعول به النّصب لأنّ المفاعيل في الكلام كثيرة فنُصِبت طلبا للتخفيف، بخلاف الفاعلين فإنّ الجملة لا تحتاج إلّا فاعلا واحدا، ولّما كان الفاعل قليلا في الكلام خُصِّص بالحركة الثقيلة وهي الضّمّة لتحقيق نوع من التوازن بين الطرفين، ولم يُكسر على الرغم من أنّ الكسرة ثقيلة أيضا؛ لأنّه كما أشرنا سابقا يُشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع لذلك رُفِع، ومن جهة أخرى فإنّ الفاعل هو الأقوى وهو الأوّل، والضمّة كذلك، والمفعول هو الأضعف وهو الآخِر، والفتحة كذلك، لذلك خُصِّص القويّ الأوّل للقوي الأوّل، والضعيف الآخِر للضعيف الآخِر[2]، لذلك فإنّ للحركة دورا كبيرا في التفريق بين الوظائف النحوية، سواء اجتمعت في سياق واحد كما في هذه الحالة، أو لم تجتمع كما وقع في بابي النداء وإنّ، فالنداء يُستخدم طلبا لإقبال شخص أو رغبة في لفت انتباهه[3]، وقد يلتبس المُنادى بغيره إذا لم تُوجد أداة النداء وغاب دليل على حذفها، وفي ذلك يقول ابن هشام في إحدى الألغاز النحوية: "قد تقع الهمزة فعلا، وذلك أنّهم يقولون: وَأَى بمعنى وَعَدَ، ومضارعه يَئِي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وَفَى يَفِي، ووَنَى يَنِي، والأمر منه إِهْ بحذف اللام للأمر، وبالهاء للسكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرّج اللغز المشهور، وهو قوله[4]:

إِنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسْنَاءَ، وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ.

فإنّه يُقال: كيف رُفِع اسم إِنَّ وصفته الأولى؟ والجواب: أنّ الهمزة فعل أمر، والنّون للتوكيد، والأصل إِينَّ بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشدّدة للتوكيد، ثمّ حُذفت الياء

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص189.

[2]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص376، 377. ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص61.

[3]- ينظر، علي توفيق الحمد، يوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص370.

[4]- هذا البيت من الخفيف، وهو منسوب لــ أبي يعقوب يوسف الدباغ الصقليّ. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص57، 58.

لالتقائها ساكنة مع النّون المدغمة (...) وهِنْدُ منادى مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا﴾ [يوسف/ 29]"[1].

فحركة المُنادى في هذا البيت هي التي حدّدته وفرّقته عن اسم إنّ، وسبب التباسهما هو حذف يَا النداء، وهذه الأداة "لكثرة استعمالها تقول: إنّها هي المحذوفة في النداء، (...) دون غيرها من الحروف، فصارت أمّ الباب تثبت تارة وتُحذف أخرى"[2]، وقد جاز حذفها؛ لكونها كالعِوَض من الفعل أُنَادِي، وليست عِوضًا منه، والدليل على ذلك أنّها لو كانت كذلك لَمَا جاز حذفها[3]، لذلك فإنّ الاسم المنصوب أو المبني على الضمّ الموجود في تركيب فيه خطاب منادًى لحرف النداء يَا المحذوفة.

ب- التنوين الفارق بين المعرّف والمنكور: تحتاج أغلب الأسماء إلى التنوين للتفريق بين أمرين المعرب والمبني والمنصرف وغير المنصرف والمُعرّف والمنكور في بعض الأسماء المبنية، حيث يقول ابن هشام في هذا النوع الأخير: "تنوين التّنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقا بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل• بالسّماع كـــ صَهٍ ومَهٍ وإِيهٍ، وفي العلم المختوم بـــ وَيْهٍ بقيام نحو: جَاءَنِي سِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهٍ آخَرَ"[4].

فغير المُنوّن في هذه الحالة معلوم والمنوّن مجهول، وهذا التنوين يكون تابعا لحركة بناء الاسم، كما يتبع تنوين التمكين حركة إعراب الأسماء المعربة، إلّا أنّ الفرق بينهما هو أنّ الأول يدلّ على أنّ الاسم نكرة، أمّا الثاني فيوجد في الاسم المُعرب المعرفة والنكرة على حدّ سواء

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص26.

[2]- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص514، 515.

[3]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص385.

•- قال ابن هشام في أسماء الأفعال: "وما نُوّن من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد التُزِم ذلك في وَاهًا ووَيْهًا كما التُزِم تنكير نحو: أَحَدٍ وعَرِيبٍ ودَيَّارٍ.

وما لم يُنوّن منها فهو معرفة، وقد التُزِم ذلك في نَزَالِ وتَرَاكِ وبابهما، كما التُزِم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات.

وما استُعمِل بالوجهين فعلى معنيين، وقد جاء على ذلك صَهْ ومَهْ وإِيهٍ، وألفاظ أُخَر، كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كِتَاب، ورَجُل، وفَرَس". ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص89، 90.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص392، 393.

ليدلّ على انصرافهما[1]، لذلك ذهب الشلوبين إلى أنّ تنوين التمكين هو أصل لتنوين التنكير وغيره من التنوينات، ورأى أنّ سببَ تفرّع تنوين التنكير من تنوين التمكين راجع أساسا إلى كثرة الأسماء المنصرفة في التنكير وامتناع صرفها في التعريف، فإذا انصرفت نُوِّنت تنوين التمكين، لذلك كان هذا الأخير علامة للتنكير في الأسماء الممنوعة من الصرف، ثمّ نُقِلت هذه العلامة إلى بعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها أيضا[2]، وهذا رأي مقبول إلى حدّ بعيد.

ج- اللام الفارقة بين إنْ المخفّفة وإنْ النّافية: من بين حروف النّفي التي تدخل على الجمل الاسمية والفعلية على حدّ سواء إنْ النّافية، لذلك فإنّ الأصل فيها أن لا تعمل لكونها غير مختصّة[3]، أمّا ابن هشام فقد ذهب إلى جواز إعمالها، حيث قال في ذلك: "وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالها عمل لَيْسَ"[4]، وقال أيضًا في ذلك: "وأمّا إنْ فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية، كقول بعضهم: إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالعَافِيَةِ وكقراءة سعيد: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف/ 194] [بتخفيف إنّ وفتح لفظتي عِباد وأمْثالكم]، وقول الشاعر[5]: إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ"[6].

فابن هشام جوّز إعمالها بناء على مَا ورد في كلام العرب ومَا نُقِل عن سعيد، إلّا أنّ الذين أعملوها برّروا إعمالها بـــ"أنّه لا فَصل بينها وبين مَا في المعنى"[7]، أمّا ابن جنّي فقد ضعّف ضعّف إعمالها؛ لأنّها ــفي نظرهــ لا تُشبه ما في الاختصاص بنفي الحاضر[8]، إلّا أنّ ثبوت إعمال إعمال إنْ النافية في القراءات والنثر والشعر دليل على جواز إعمالها[9]، مع العلم أنّ إهمال هذه

---

[1]- ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص494، 495.

[2]- ينظر، الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج1، ص277، 278.

[3]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص189، 190.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص31.

[5]- أشار البغدادي إلى أنّ قائل هذا الشاهد مجهول، وهو من السريع، وعجزه: إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المَلَاعِينِ. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج4، ص167، 168.

[6]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص291.

[7]- المبرد، المقتضب، ج2، ص359.

[8]- ينظر، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص270.

[9]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص209.

الأداة يوقع في لبس بينها وبين إنْ المخففة المهملة؛ لأنّه كما أشرنا سابقا تختصّ إنّ بالدخول على الجملة الاسمية لذلك فإنّها تعمل في المبتدأ والخبر فتنصب الأول على أنّه اسمها وترفع الثاني على أنّه خبرها، وإنْ خُفِّفت أُهملت لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية كحال إنْ النافية فكانت بحاجة إلى ما يُفرّقها عنها، وإنْ أُعمِلت فإنّها في غنى عن ذلك؛ لأنّ إعمالها يكون بناء على استصحاب الأصل، وفي ذلك يقول ابن هشام: "تُخفّف إنَّ المكسورة لثقلها، فيكثُر إهمالها لزوال اختصاصها نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس/ 32] ويجوز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود/ 111]، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقةً بين الإثبات والنّفي، وقد تُغني عنها قرينة لفظية نحو: إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ أو معنويّة كقوله: وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ"[1].

وقال أيضا في حديثه عن دخول اللام بعد إنّ المكسورة: "وقد يكون دخول اللام واجبا، وذلك إذا خُفِّفت إنّ، وأُهْمِلت، ولم يظهر قصد الإثبات، كقولك: إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ وإنّما وجبت ههنا [ها هنا] فرقا بينها وبين إنِ النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَـذَآ﴾ [يونس/ 68] ولهذا تسمّى اللام الفارقة؛ لأنّها فرقت بين النفي والإثبات.

فإنْ اختلّ شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا، لا واجبا، لعدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدت، نحو: إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ أو خُفِّفت وأُعمِلت، نحو: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ أو خُفِّفت وأُهمِلت وظهر المعنى، كقول الشاعر[2]: أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ"[3].

وقد استُغني عن اللام الفارقة في هذا البيت؛ لأنّ معناه المراد مدح، واستحضار النفي يُفيد الذم، ويُؤدّي إلى الوقوع في التناقض[4]، وبهذا تتّضح ضرورة لزوم اللام الفارقة خبر إنْ المخففة المهملة ــ متى استوجب الأمر ذلك ــ لتُفرّقها عن إنْ النّافية، وإذا أُعمِلت فإنّه لا يُشترط

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص366، 367.

[2]- هذا الشاهد للطرماح، وهو من الطويل. الطرماح، الديوان، تح: عِزّة حسن، دار الشرق العربي، لبنان ، سوريا، ط2، 1994، ص280.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص227.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص379.

فيها ذلك، لأنّ إعمالها كفيل بالتفرقة، واستحضارها يكون للتوكيد فقط[1]، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ إنْ نافية واللام بمعنى إلّا، وقد رُدّ عليهم بعدم جواز مجيء اللام بمعنى إلّا، لأنّه لم يثبت في كلام العرب ذلك فلم يقولوا: قَامَ القَوْمُ لَزَيْدًا[2]، ومن جهة أخرى فإنّ ثبوت إعمال إنْ المخففة سماعا مُصاحِبة للام يُبطِل توجّههم[3]، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "تدخل على الجملتين فإنْ دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافًا للكوفيين، لنا قراءة الحرميين وأبي بكر: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود/ 111] [بتخفيف إنَّ وميم لّما] وحكاية سيبويه: إِنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ"[4]، فلو كانت إنْ ها هنا كما قال الكوفيون ــبغض النظر عن طبيعة عملهاــ لأهمِلت دائمًا لانتقاض نفيها.

د- الفرق بين حتّى الجارة والعاطفة: تُعدّ حتّى من بين الحروف التي لها أكثر من وظيفة، فهي تُستخدم للجر والعطف والابتداء، وبما أنّها تجمع بين الجر والعطف فهذا يعني أنّها توافق أحد حروف الجر في المعنى من جهة، وأحد حروف العطف من جهة أخرى، لذلك فإنّها توافق إلى إذا كانت جارّة، والواو إذا كانت عاطفة ــوإنْ كان هناك فوارق بين حتّى وما توافقهــ، ويترتّب عن هذا وقوع اللّبس بينهما إذا كان الاسم الذي يليهما مجرورا، فكان من الضروري التفرقة بينهما، وبناء على هذا قال ابن هشام في حتّى العاطفة: "إذا عطفت على مجرور أُعِيد الخافض، فرقا بينها وبين الجارة، فنقول [فتقول]: مَرَرْتُ بِالقَوْمِ حَتَّى بِزَيْدٍ ذكر ذلك ابن الخبّاز وأطلقه، وقيّده ابن مالك بأنْ لا يتعيّن كونُها للعطف نحو: عَجِبْتُ مِنَ القَوْمِ حَتَّى بَنِيهِمْ وقوله[5]: جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دِينَا.

وهو حسن، (...)، وزعم ابن عصفور أنّ إعادة الجار مع حَتّى أحسن، و لم يجعلها واجبة"[6].

---

[1]- ينظر، المبرد، المقتضب، ج2، ص360. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص72.

[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص72.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص47.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص31، 32.

[5]- لم يذكُر كلّ من السيوطي والبغدادي صاحب هذا البيت، وهذا دليل على أنّ قائله مجهول، وهو من الخفيف. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص377. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج3، ص113.

[6]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص146، 147.

فعلى رأي ابن الخبّاز أنّه إذا لم يُكرّر حرف الجر فإنّ حَتَّى تُعرَب حرف جرّ؛ لأنّه ــحسْبَ رأيه ورأي مَنْ اتّبعهــ قد "وجب حملها على أنّها الجارّة دون العاطفة؛ لأنّها الأصل، والعاطفة منقولة منها. فإذا احتمَل الموضع الأمرين، وجب الرجوع إلى الأصل"[1]، ومن جهة أخرى فإنّ استعمال حتّى جارة أكثر من استعمالها عاطفة، لذلك وجب ترجيح الكثير على القليل[2].

أمّا ابن مالك فقد قال في ذلك: "وإنْ عُطِف بـــ حَتَّى على مجرور وخِيف توهّم كون المعطوف مجرورا بـــ حَتّى لزم إعادة الجار، نحو: اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ. فإنْ أُمِنَ ذلك لم تلزم إعادة الجار نحو: عَجِبْتُ مِنَ القَوْمِ حَتَّى بَنِيهِمْ"[3]، وقد فسّر ابن هشام هذا الكلام مختارا مذهب ابن مالك بقوله: "ويظهَر لي أنّ الذي لحظه ابن مالك أنّ الموضع الذي يصحّ أن تُحُلّ فيه إلى محلّ حَتَّى العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو: اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِه بخلاف المثال والبيت السابقين"[4].

أي إنّ الموضع الذي يحتمل كون حتّى جارة يُعاد فيه حرف الجرّ إذا أُريد العطف للتفرقة بين حتّى العاطفة والجارّة، وإذا لم يحتمل ذلك استُغنِي عن إعادة الجارّ، ولكنّ الأمر الذي أغفله ابن هشام هو أنّ الموضع الذي يُحتَمل فيه أن تكون حتّى عاطفة يُحتَمل أن تكون فيه جارّة، ولا يجوز العكس؛ لأنّ حتّى الجارّة أعمّ من العاطفة، ألا ترى أنّ الاسم المعطوف بـــ حتّى يدخل في حكم المعطوف عليه، وعليه يكون الانتهاء به، أمّا الاسم الذي يلي الجارّة فقد يدخل في حكم الذي قبله وقد لا يدخل، لذلك فإنّه قد يكون الانتهاء به وقد يكون عنده، كما أنّه يُشتَرَط في المعطوف أنْ يكون غاية للمعطوف عليه إمّا في زيادة أو في نقصان، ولِهذا فإنّه يكون جزءا من المعطوف أو كالجزء، أمّا المجرور بـــ حَتَّى فإنْ كان جزءا من جمع مصرّح به سابقا، وكان مُنتهى به فهو كالمعطوف في الزيادة والنقصان، فإنْ سقط أحد هذين الأمرين لم يُحمَل على المعطوف، وذلك بمجيء المجرور جزءا من جمع غير مُصرّح به، نحو: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ

[1]- ابن الفخار، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص331.
[2]- ينظر، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج2، ص905.
[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص358، 359.
[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص147.

حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف/ 35]، أو كان الانتهاء عنده، وإلى جانب هذا فإنّ المجرور بـــ حتّى قد لا يكون جزءا من الاسم الذي قبله، وبالتالي يتعيّن كونه مُلاقيا له، ولا يجوز ذلك في المعطوف مع المعطوف عليه[1].

أمّا في حال وجود قرينة تُساعد على تعيين نوع حَتَّى فيجب الاعتماد عليها؛ إذ لو قيل: عَجِبْتُ مِنَ القَوْمِ حَتَّى بَنِيهِمْ أَيْضًا، لتعيّنت حَتّى للعطف؛ "لأنّ أيضا تدلّ على أنّك أردت تكرار الفعل وهذا المعنى إنّما يُعطيه العطف من حيث كان حرف العطف نائبا من جهة المعنى مناب العامل ومُغنيًا عن تكراره"[2]، وإذا تعيّنت حتّى للعطف ـبالقرينةـ استُغني عن تكرار حرف الجرّ بناء على ما صرّح به ابن عصفور في تقسيم حَتَّى، حيث إنّه قد رأى أنّ الاسم بعدها إنْ لم يَكُن جزءا ممّا قبلها جُرّ، وإنْ كان جزءا منه واقترن بقرينة تدل على أنّه داخل• فيه أو خارج عنه عُمِل بتلك القرينة فيُعطف في الحالة الأولى ويُجرّ في الحالة الثانية، وإنْ لم توجد قرينة دالة على ذلك دخل فيما دخل فيه الذي قبل حَتَّى، وجاز فيه الجرّ والعطف، لأنّ الأغلب إشراك الاسم الذي يلي حَتّى لِما قبلها في المعنى مع وجود القرائن، فحُمِل عليه ذلك في حال انعدام القرائن[3]، إلّا أنّ هناك مَنْ رأى أنّ الجر أحسن من العطف إذا لم توجد قرينة لأنّ العطف بـــ حَتّى قليل[4] كما أشرنا سابقا.

هـــ- الفرق بين لام المستغاث به والمستغاث له: الأصل في الكلام أن تُبنى اللام على السكون لكونها حرفا، إلّا أنّه لّما ابتُدِئ الكلام بها وجب تحريكها فحُرِّكت بالفتح لأنّها أخف الحركات وأقرب إلى السكون، ولكنّ تحريكها بالفتح لا يُخلِّص من مُشكل آخر وهو التباس اللام العاملة

---

[1]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص549، 550.

[2]- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج6، ص2994.

•- "فَإذا قلتَ: صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الفِطْرِ، كان يوْم الفِطر غير داخل في الصّوم، لأنّ يوم الفطر لا يجوز صيامه، وإذا قلتَ: صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى يَوْمَ الخَمِيسِ صُمْتُهُ، فقولك: صُمْتُه، يدلّ على أنّ يوم الخميس داخل مع ما قبله من الأيام في الصّيام". ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص516.

فالهدف من هذين المثالين اللّذين اقترحهما ابن عصفور هو توضيح كيف يكون الذي يلي حَتّى داخلا فيما قبلها أو خارجا عنه على الرغم من أنّ الذي يلي حتّى في المثال الثاني منصوب ونحن في هذا المقام نتحدّث عمّا هو مجرور.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص515، 516، 540، 541.

[4]- ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج11، ص242، 243. ينظر، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج6، ص2993، 2994.

بغير العاملة خاصة إذا تعذّر الإعراب على الظهور في المفردات المقترنة بهما، لذلك كسروا العاملة لكونها تُلحِق تغييرا بمعمولها، والتغيير يأنس بالتغيير، وأبقوا على حال غير العاملة، لأنّها لا تُؤثِّر في غيرها[1]، وقد أشار ابن هشام إلى حركة بناء اللام العاملة في باب الاستغاثة، ورأى أنّ الأصل فيها أن تكون مكسورة، حيث قال في تعريف المُستغاث به: "وهو كلُّ اسم نُودِي لِيُخلِّص من شدّة، أو يُعِين على دفع مشقة. ولا يُستَعْمَلُ له من حروف النّداء إلّا يَا خاصّة، والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة، وهي متعلّقة بـــ يَا عند ابن جنّي؛ لِمَا فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصّائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، ويُنسَب ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلّق بشيء، وذِكْرُ المُستغاث له بعده مجرورا بلام مكسورة دائما على الأصل، وهي حرف تعليل، وتعلُّقها بفعل محذوف، وتقديره: أدْعُوكَ لِكَذَا، وذلك كقول عمر رضي الله عنه: يَا لَلّهِ لِلْمُسْلِمِينَ بفتح اللام الأولى وكسر الثانية"[2].

فابن هشام في هذا المُقتَطف يرى أنّ الأصل في اللام الثانية التعليل وحرف التعليل حرف جرّ يحتاج إلى مُتعلَّق، لذلك قدّر هذا الأخير بالفعل أَدْعُو، أمّا اللام الأولى فلِمُخالفتها اطّراد كسر اللام الجارة لم يُوضِّح ابن هشام إنْ كانت بحاجة إلى ما تتعلّق به أو لا، واكتفى بالإشارة إلى ما قيل في هذه المسألة على الرغم من تصريحه بأنّها حرف جر كحال الثانية، لقوله: "وخفضتَ باللامين جميعا ما بعدهما من الأسماء لأنّهما لاما الخفض"[3].

أمّا وجه فتح لام المستغاث به فقد رأى ابن هشام أنّ ذلك واجب لأمن اللبس بين المُستغاث به والمُستغاث له والتفرقة بينهما[4]، وقد علّل ذلك بقوله: "فإن عُطِف على لام المُستغاث به بلام مُستغاث به كُسرت اللام لأنّه قد ذهب اللبس بالعطف"[5]، وقيّد ذلك بشرط عدم تكرار يَا النّداء؛ لأنّها لو كُرِّرت وجب فتح اللام[6].

---

[1]- ينظر، الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص27.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص303، 304.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص249.

[4]- ينظر، المصدر نفسه، ص249.

[5]- المصدر نفسه، ص250.

[6]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص304، 305. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص135، 136.

وقد وجب فتح لام المُستغاث به• دون لام المُستغاث له تنبيها على أصلها؛ "لأنّها داخلة على مُنادى، والمُنادى واقع موقع المُضمَر، والمُضمَر يردّ الشيء إلى أصله في غالب الأمر، فمن ثمّ كانت بالفتح أولى من الثانية"[1]، واللام ــ كما أشرنا سابقا ــ مبنية على الفتح في الأصل سواء كانت عاملة أو مهملة، وإنّما كُسِرت مع الظاهر لتجنّب اللبس الذي قد يقع بين العاملة وغير العاملة، وإنْ كان ابن هشام لم يُشِر إلى ذلك، وقد كُسِرت لام المعطوف على الرغم من أنّها تابعة للام المستغاث به الواقع موقع المُضمَر؛ لأنّه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه؛ "ألا ترى أنّ المعطوف قد خرج من حكم المعطوف عليه في النّداء عند النّاس جميعا في قولهم: يَا زَيْدُ والعَبَّاسُ، فجاز دخول لام التعريف عليه وإنْ لم يجز دخولها في الاسم الأول. فكما جاز خروجه من حكم المعطوف عليه في النداء في هذا كذلك يجوز خروجه من حكم المنادى في فتح اللام"[2]، لذلك كان هذا العطف كفيلا بالتفرقة بين لام المُستغاث به ولام المُستغاث لأجله.

وقد عدّ ابن عصفور أنّ لام المستغاث به حرف لتعدية الفعل المُضمر؛ لأنّه حسب ما صرّح به الفعل المتعدّي الظاهر يجوز له أنْ يتعدّى بنفسه أو بحرف الجر، وإنْ كان الأقوى فيه أن يتعدّى بنفسه، أمّا المحذوف فإنّ تعدّيه بالحرف أقوى من تعدّيه بنفسه؛ ولكنّه على الرغم من ذلك رفض كون اللام زائدة[3]، إلّا أنّ ابن هشام رأى بأنّ ابن عصفور قد وقع في تناقض، مُعلِّلا ذلك بأنّ اللام التي يتعدّى بها الفعل مُقوِّية له، لذلك فإنّها زائدة لا أصلية[4].

ويبدو أنّ ابن هشام غير رافض لرأي ابن عصفور كلّ الرفض على الرغم من تعقيبه عليه؛ لأنّه قد عدل في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** عن رأيه المُتمثِّل في كون لام المستغاث به جارّا أصليا، لإدراجه إيّاه ضمن أنواع اللام الزائدة، حيث قال في ذلك: "ومنها لام المستغاث عند المبرّد، واختاره ابن خروف، بدليل صحّة إسقاطها، وقال جماعة: غير زائدة،

• – "لام الجر الداخلة على المنادى المستغاث به، والمنادى المُتعجَّب منه تكون مفتوحة، والتي تدخل على المستغاث له مكسورة، لكن هناك مَنْ يكسر اللام في المستغاث به والمتعجّب منه أيضا". عبد الله الكردي البيتوشي، كفاية المُعاني في حروف المعاني، ص62.

[1] – ابن الفخار، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص52.

[2] – الفارسي، المسائل البصريات، ج1، ص512.

[3] – ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص210.

[4] – ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص244.

ثمّ اختلفوا"[1]، وقد وضّح موافقته لرأي ابن عصفور على أساس أنّ اللام زائدة بقوله: "فإنْ قلتَ: وأيضا فإنّ اللام لا تدخل في نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ مع أنّ الناصب ملتزم الحذف.

قلتُ: لمّا ذُكِر في اللفظ ما هو عِوَض منه كان بمنزلة ما لم يُحذَف.

فإنْ قلتَ: وكذلك حرف النداء عِوض من فعل النداء.

قلتُ: إنّما هو كالعِوض؛ ولو كان عِوضا البتة لم يجُز حذفه، ثمّ إنّه ليس بلفظ المحذوف، فلم يُنزَّل منزلته من كلّ وجه"[2]، وقد رُدّ على ابن هشام بأنّه هو الآخر واقع في تناقض[3]؛ لكونه قد صرّح في موضع آخر من كتابه بأنّه "يصحّ في اللام المُقوّية أنْ يُقال إنّها متعلّقة بالعامل المُقوَّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة/ 91] و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج/ 16] و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف/ 43] لأنّ التحقيق أنّها ليست زائدة محضة، بل لِما تُخيِّل في العامل من الضّعف الذي نزّله منزلة القاصر، ولا مُعدّيّة محضة لاطّراد صحّة إسقاطها؛ فلها منزلة ين المنزلتين"[4].

ولتجنّب هذا التناقض كان الأولى بابن هشام أنْ يختار كون لام المستغاث به زائدة لتوكيد معنى التخصيص لا عاملة، كحال ابن خروف الذي رأى أنّ فتحها دليل على زيادتها[5]، والذي يُؤكّد زيادتها إقحامها بين حرف النداء والمنادى، لأنّ الاستغاثة في حقيقة أمرها نداء سواء كانت للعاقل أو لغيره، حيث إنّ قولك: يَا لَلْعَجَبِ ويَا لَلْخَيْرِ فالأول فيه دعوة العَجَب للتعبير عن حالة المُتكلِّم والثاني فيه دعوة الخير للتعبير عن الحرص عليه[6]، خاصّة أنّ ابن هشام قد أشار إلى جواز إسقاط اللام لفظا وعملا سواء أُلحِق المُستغاث به بالألف والهاء• أو لم

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص244.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص244.

[3]- ينظر، الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ج2، ص35. ينظر، الأمير، مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ج1، ص183.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص508.

[5]- ينظر، ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص743.

[6]- ينظر، ابن الفرخان، المستوفى في النحو، ج1، ص336.

•- "إذا وُقِف على المُستغاث أو المُتعجب منه حالةَ إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت". الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص463.

يُلحَق، وبناء على هذا فإنّ حكمه يُحمَل على حكم المُنادى[1]؛ لأنّ الحرف الزائد هو الذي يُحذف لفظا وعملا.

والقول إنّ لام المستغاث به مقحمة بين حرف النداء والمُنادى مُستحسن؛ لكونها تُشبه اللام المقحمة بين المتضايفين المُستحضرة لتوكيد معنى اللام المُستفاد من الإضافة، ولهذا قلنا بأنّ لام المُستغاث به قد استُحضرت لتوكيد معنى التّخصيص، ولم نقل إنّها لمعنى التخصيص كما فعل الرضي بقوله: "وهي لام التّخصيص أُدخِلت علامةً للاستغاثة والتعجّب. وإنّما اختِيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذ المُستغاث مخصوص من بين أمثاله• بالدعاء، وكذا المُتعجَّب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته"[2].

والذي يُؤكّد توجّهنا في كون اللام زائدة ما صرّح به ابن هشام في كتابه **شرح جمل الزجاجي** _موافقا في ذلك صاحب هذا الكتاب[3]_ بأنّ "لام الاستغاثة بدل في [من] الألف والهاء اللّتين يلحقان [تلحقان] آخر الاسم المُنادى في قولك: يَا زَيْدَاه، ويَا بَكْرَاه♦، وهو نداء المندوب فلا يُجمع من [بين] اللام وبين هذه الزيادة"[4]، وقوله أيضا فيما يلحق المستغاث به بأنّها "ألفاظ لقصد تطويل الصوت فيجب ترك اللام"[5].

فالألف والهاء لاحقتان صوتيتان بالمستغاث به من أجل مدّ الصوت والتنبيه على أنّ المراد بالاسم الاستغاثة أو الندبة، واللام بدل* من اللاحقتين لتأكيد تخصيص معنى الاستغاثة وتجاوز معنى الندبة، خاصّة أنّ الحرف الذي يُستحضر للتوكيد يُؤدّي إلى تطويل الكلام، وبما أنّ اللاحقتين زائدتان فإنّ البدل منهما أيضا زائد؛ لأنّ "الحرف لا يجوز أنْ يُبدل من الحرف، إلّا

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص306، 307.

•- المُناديات.

[2]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص415.

[3]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص167.

♦- "فـــ يَا لَزَيْد بمنزلة يَا زَيْدَاه إذا كان غير مندوب". المبرد، المقتضب، ج4، ص254.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص250.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص138.

*- لا يُشترط في الحرف البدل من حرف آخر أن يكون مطابقا له في الحكم، وعادة ما يكون أقل شأنا منه؛ فواو القسم بدل من باء القسم وهي أقل شأنا منها؛ لأنّ الباء تُستخدم مع الظاهر والمُضمَر على حدّ سواء بخلاف الواو التي لا تُستخدم إلّا مع الظاهر، ومن جهة أخرى فإنّ تاء القسم بدل من الواو وهي لا تُستخدم إلّا مع لفظ الجلالة، فكيف يكون الحرف الجر الأصلي اللام بدلا من حرفين زائدين (الألف والهاء) وهو أقوى منهما.

أن تكون بينهما مناسبة"[1]، فلو كانت اللام حرفا أصليا لَمَا جاز أن تُبدَل من اللاحقتين، ولَما كان هناك ضير في اجتماعها معهما في تركيب واحد؛ لأنّ المقام يقتضي تطويل لفظ المُستغاث به، خاصة إذا كانت المسافة بعيدة بين المستغيث والمُستغاث به، والحذف مُنافٍ لهذا المراد، بل إنّ ابن هشام قد وقع في التناقض في هذا الباب، لأنّه أخذ ذلك بعين الاعتبار في منع حذف يا النداء إذا أُلحِق المستغاث به بالألف أو بالألف والهاء لقوله: "وتختص الندبة والاستغاثة بالأسماء المعروفة فلا يُقال: يَا رَجُلُ [يَا لَرَجُلٍ] ويَا رَجُلَاه. وأنّه لا يجوز حذف حرف النداء منهما؛ لأنّ المقصود فيهما مدّ الصوت والحذف ينافيه"[2].

فإذا كان التناقض بين الحذف ومدّ الصوت سببا في امتناع حذف يَا النداء في باب الاستغاثة على الرغم من اطّراد حذفها مع المنادى، فكيف لابن هشام أنْ يُعلّل لحذف اللام ها هنا بتلك العلّة على الرغم من أنّه يُقِرّ بأنّها حرف جرّ، وحروف الجر لا تُحذف إلّا إنْ وُجِد دليل عليها؟

وأمّا اللام الثانية فقد بقيت على أصلها الكسر؛ "لأنّ المُستغاث من أجله يُجَرُّ إليه المُستغَاثُ ويُطلَبُ من أجله"[3]، ولهذا فإنّ هذه اللام أفادت معنى تعليل وضع الاستغاثة، والمطّرد في لام التعليل أن تكون مكسورة.

و- الفرق بين جملة جواب القسم المثبتة والمنفية: تُعدّ لا وما النافيتان من بين الأدوات التي تتصدّر جملة جواب القسم والتي يجوز حذفها لأمن اللّبس بين الإيجاب والنّفي، وفي ذلك يقول ابن هشام موافقا لكلام الزّجاجي[4]: "وربّما حُذِفت لا، ومَا من جواب القسم، وأُضمِرت، وكان ذلك جائزا لأنّ الفرق بين الموجب والمنفيّ قد وقع بلزوم الموجب اللام والنّون فتقول: وَاللهِ يَقُومُ زَيْدٌ، واللهِ: خُفِض بواو القسم يَقُومُ: فعل مستقبل، وجواب القسم محذوف كأنّك قلت: لَا يَقُومُ زَيْدٌ وعُرِف ذلك لأنّك لو أردت بـــ يَقُومُ الإيجاب للزمته اللام والنون فقلت:

[1]- ابن الوراق، علل النحو، ص302.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص141.

[3]- الزجاجي، اللامات، ص88.

[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص70، 71.

لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ"[1]، وقال أيضا: "يطّرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفيّ مضارعا نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف/ 85] وقوله[2]:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي.

ويقلّ مع الماضي كقوله[3]:

فَإِنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ المَقَا مِ والرُّكْنِ والحَجَرِ الأَسْوَدِ.

نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ.

ويُسهِّله تقدّم لا على القسم كقوله[4]:

فَلَا واللَّهِ نَادَى الحَيُّ قَوْمِي طَوَالِ الدَّهْرِ مَا دُعِيَ الهَدِيلُ"[5].

فـــ لا النافية يطّرد حذفها في جواب القسم لأنّ الفعل المضارع المثبت الوارد في جواب القسم يقترن دائما باللام الرابطة لجواب القسم ونون التوكيد[6]، فإذا كان مجردا منهما كان الجواب في حكم النفي[7]، لأنّه "إذا لم يُرَد إثبات، تعيّن كون النفي مرادا؛ إذ لا بدّ للكلام من أحدهما"[8]، ومن جهة أخرى فقد جاز حذف لَا المتصدّرة جواب القسم على الرغم من أنّها تحمل معنى النفي لكونها غير عاملة، ولم يجز ذلك في مَا وإنّ لكونهما عاملتين[9]، وبهذا يضعف تصريح ابن هشام بجواز حذف ما في جملة جواب القسم.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص158، 159.

[2]- هذا الشاهد لـــامرئ القيس، وهو من الطويل. امرؤ القيس، الديوان، ص125.

[3]- هذا الشاهد من المتقارب، وهو لـــ أميّة ابن أبي عائذ. السكري، شرح أشعار الهذليين، تح: عبد الستار أحمد الفراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة العروبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص493.

[4]- هذا البيت من الوافر، وهو للمتنخّل، وقد ورد في ديوان الهذليين بهذا الشكل: فَلَا واللَّهِ نَادَى الحَيُّ ضَيْفِي هُدُوءًا بِالمَسَاءَةِ وَالعِلَاطِ. ديوان الهذليين، ج2، ص21.

[5]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص732، 733.

[6]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص330.

[7]- ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص150. ينظر، الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص36.

[8]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص381.

[9]- ينظر، الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1، ص454.

أمّا مُسوّغ حذف لا في البيت الأخير فهو ذكرها قبل القسم؛ لكونها مكرّرة، وليست في نيّة التأخير كما زعم بعضهم، وإنّما ذكرها يُعدّ توطئة للجواب[1].

2- الفرق بالصدارة أو الاختصاص أو العمل: يُمكن تجاوز القرائن اللغوية في التفرقة بين المتشابهات إذا وُجِدت فوارق أخرى كالصدارة، والاختصاص والفرق في العمل.

أ- الفرق بين أيّ الموصولية وأيّ التي لها الحق في الصدارة: تُعدّ أيّ من بين الأسماء الموصولة المشتركة إلّا أنّها تُخالفها في كونها تُعرب إذا لم تكن مضافة وصدر صلتها ـفي الوقت نفسهـ محذوف، كما أنّها تُخالف أيّ الشرطية والاستفهامية في بنائها وهي مُضافة وعدم تصدّرها للكلام، وقد أشار ابن هشام إلى هذه المسألة الأخيرة في حديثه عن المواطن التي يجب فيها أن يراعى مجموعة من الشروط، لقوله: "النوع الثاني عشر: إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدّم كالاستفهام والشرط وكَمْ الخبرية نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر/ 81] ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء/ 227] ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص/ 28] ولهذا قُدِّر ضمير الشأن في قوله[2]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ.

ولبعضها أن يتأخّر إمّا لذاته كالفاعل ونائبه ومُشبهه، أو لضعف الفعل كمفعول التّعجّب نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أو لعارض معنوي أو لفظي وذلك كالمفعول في نحو: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى فإنّ تقديمه يُوهم أنّه مبتدأ وأنّ الفعل مُسند إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو أيّ الموصولة نحو: سَأُكْرِمُ أَيَّهُمْ جَاءَنِي كأنّهم قصدوا الفرق بينهما [بينها] وبين أَيّ الشرطية والاستفهامية"[3].

[1]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص331.

[2]- أشرنا إلى هذا البيت سابقا في الفصل الثالث.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص675، 676.

أي إنّ أيًّا الموصولية يجب فيها التأخير إذا كانت تستحق ذلك للتفرقة بينها وبين الشرطية والاستفهامية اللّتين تُلازِمان الصدارة، لأنّ أيًّا الموصولية تكون معمولة لفعل يسبقها لفظا ونيّة، أمّا التي لها الحق في الصّدارة "فلا يعمل فيها عامل مُتقدّم عليها إلّا الخافض بشرط أن يكون مُتعلِّقا بالفعل الذي يليها، إلّا في الاستفهام في الاستثبات، فإنّه قد يتقدّم عليها، فإذا قال قائل: ضَرَبْتُ رَجُلًا، قلتَ إذا استثبت: أيًّا ضَرَبْتَ؟ وضَرَبْتَ أيًّا؟"[1].

وقد ذهب بعض النّحاة إلى أنّ أيًّا إذا توسّطت الكلام وبُنيت على الضم كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم/ 69] فهي استفهاميّة معربة لا موصوليّة مبنيّة، وحاولوا إيجاد تخريج لتزحزح اسم الاستفهام عن الصّدارة؛ فذهب الخليل إلى أنّ جملة الاستفهام جملة محكية في محل رفع نائب فاعل لفعل قول محذوف، وذهب يونس إلى أنّ أيًّا الاستفهاميّة تُعلِّق عمل الفعل الذي يسبقها سواء كان من أفعال القلوب أو غيرها، لذلك فإنّ الجملة الاستفهامية سادّة مسدّ مفعول نَنْزِعُ، وذهب الأخفش والكسائي إلى أنّ جملة الاستفهام جملة استئنافية، وفي هذه الحالة فإنّ المفعول هو كلّ شيعة على أساس أنّ مِنْ زائدة بناء على قولهم بأنّ مِنْ تُزاد في الإيجاب[2]، ولكنّ هذه المذاهب الثلاثة غير صائبة؛ "ويردّ أقوالهم أنّ التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنّه لا يجوز: لَأَضْرِبَنَّ الفَاسِقُ بالرفع بتقدير: الذِي يُقَالُ فِيهِ هُوَ الفَاسِقُ، وأنّه لم يثبت [تثبت] زيادة مِنْ في الإيجاب"[3].

ولم تُعتمد الرّتبة في التفريق بين الاستفهامية والشرطية لأنّ الفرق بينهما واضح بالمعنى وما تدخل عليه؛ فالأولى بمعنى همزة الاستفهام وتقتضي جملة واحدة، والثانية بمعنى إنْ الشرطية وتقتضي جملتين.

ب- الفرق بين إذا الشرطية وإذا الفجائية: يجب رفع الاسم المُشتَغل عنه على الابتداء إذا تقدّمه ما يختصّ بالجمل الاسمية كـــ إذا الفجائية؛ لأنّ هذه الأخيرة لا يليها فعل في كلام العرب، وإذا

[1]- أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص144.

[2]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص268، 269. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص91. ينظر، الصبّان، حاشيّة الصبّان، ج1، ص268.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص91.

نُصِب ما بعدها بفعل مُضمَر كان ذلك خرقا لَما هو مُطّرِد، وقد أخطأ سيبويه• لّما ساوى بين إذا الفجائية وأمّا في جواز نصب الاسم بعدهما بفعل مضمر يُفسِّره الفعل المشغول، لأنّ أمّا وإنْ كان لا يليها فعل في الظاهر، إلّا أنّه قد يليها معمول فعل مُفرَّغ أو معمول فعل مُقدّر يُفسِّره الفعل المشغول، ولا يجوز ذلك في إذا الفجائية[1]، لكونها مختصّة بالدخول فقط على الجمل الاسميّة، لذلك اعتُمِد هذا الأمر للتفرقة بينها وبين إذا الشرطية، وقد قال ابن هشام في ذلك مشيرا إلى مسألة أخرى في هذا الباب: "قيل: يجوز النّصب على الاشتغال في نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وهو الظاهر؛ لأنّ إِذَا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: فَإِذَا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرٌو ويمتنع بدون قَدْ، ووجهه عندي أنّ التزام الاسميّة مع إِذَا هذه إنّما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصّة بالفعلية، فإذا اقترنت بـــ قَدْ حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها"[2].

فالفرق بين إذا الشرطية وإذا الفجائية هو أنّ الأولى تدخل على الجمل الفعلية والثانية تدخل على الجمل الاسمية، وإنّما أجاز ابن هشام دخول إذا الفجائية على الجملة الفعلية التي يكون فعلها مقترنا بـــ قَد، على الرغم من كونها فعلية لوجود موضع تُجري فيه العرب هذه الجملة مجرى الجملة الاسمية، وهو اقتران جملة الحال بالواو، إذ لا تدخل واو الحال إلّا على جملة اسمية أو فعلية مقترنة بـــ قد، لذلك نُزِّلت هاتان الجملتان منزلة واحدة في هذا الموضع[3].

ج- الفرق بين كم الخبرية والاستفهامية: تُعدُّ كم من ألفاظ الكنايات عن العدد، وهي على نوعين استفهامية وخبرية، لذلك فإنّهما يشتركان في جوانب ويختلفان في جوانب أُخَر، إذ يرى ابن هشام أنّهما يتّفقان ـــإلى جانب اللفظـــ في الكناية عن العدد المجهول والبناء على السكون ولزومهما صدر الكلام♦ بالإضافة إلى حاجتهما إلى ما يُفسِّرهما، ويختلفان في خمسة أمور، حيث إنّ كَمْ الخبرية تُفسَّر بمجرور مفرد أو مجموع وتختصّ بالزمن الماضي كحال رُبَّ، ويُمكن

•- قال سيبويه: "لأنّ أَمَّا وإذا يُقطَع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلّا أنْ يدخل عليهما ما ينصِب". سيبويه، الكتاب، ج1، ص95.

[1]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص139، 140.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص198.

[3]- ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص306.

♦- لا يتقدّمهما "شيء سوى حرف الجر؛ لأنّ الجار والمجرور كالشيء الواحد". الصايغ، اللّمحة في شرح المُلحة، ج1، ص289. أمّا المضاف فهو مع المضاف إليه (كَمْ) فلا شكّ في كونهما بمنزلة اسم واحد.

تصديق الجملة التي تدخل عليها وتكذيبها، ولا تقتضي جوابا، كما أنّه لا يجوز في المُبدل منها أنْ يقترن بهمزة الاستفهام، أمّا كَمْ الاستفهامية فتُفسَّر بمفرد منصوب يجوز جرّه بـــ مِن مضمرة إذا جُرّت هي بالباء، ولا تختصّ بالزمن الماضي فحسب، ولا يجوز القول عن الجملة التي تدخل عليها إنّها صادقة أو كاذبة، وبما أنّها استفهامية فإنّها تقتضي جوابا كما أنّه يجوز للمبدل منها أن يقترن بهمزة الاستفهام [1]، وقد ركّز ابن هشام في كتابه **شرح جمل الزّجاجي** على الفارق الأول للتفرقة بين الاستفهامية والخبرية، حيث يقول في ذلك: "اعلم أنّ لِـــ كَمْ موضعين أحدهما الاستفهام، والآخر الخبر وهي في الاستفهام بمنزلة عدد مُنوّن تنصب ما بعده على التمييز.

وكَمْ في ذاتها بمنزلة اسم يُحكَم على موضعها بالرفع، والنصب والخفض إلّا أنّها مبهمة لا يلحقها الإعراب لمضارعتها ألف الاستفهام وذلك قولك إذا استفهمت: كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ. كَمْ استفهام عن عدد مجهول وموضعها رفع بالابتداء. والتقدير: أَعِشْرُونَ رَجُلًا عِنْدَكَ. (...) وإذا جعلت كَمْ بمعنى رُبَّ خفضت ما بعدها، وكانت بمنزلة عدد غير مُنوّن تقول: كَمْ رَجُلٍ مُرَّ بِي فـــ كَمْ بمعنى رُبَّ، فـــ رَجُل [ورجل] خُفِض بـــ كَم. (...) وكَمْ في موضع رفع بالابتداء وخبره فيما بعده. فإنْ فصلت بين كَمْ والاسم الذي تخفضه إذا كانت بمعنى رُبَّ لم يجز في الاسم إلّا النصب، تقول: كَمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُلَامًا قَدْ مَلَكْتَ، فنصب [فتنصب]غلامًا على التمييز لِمَا فصلت بينه وبين كَمْ. وإنْ كانت بمعنى رُبَّ فترجع إلى معنى الاستفهام لأنّ كَم إذا خفضت ما بعدها هي عدد غير مُنوّن، فإذا فصلت بينها وبين الاسم بظرف بطلت الإضافة ورجعت إلى معنى الاستفهام فنصبت النكرة على التمييز"[2]، وقال أيضا في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** "يُروَى قول الفرزدق[3]:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالة فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي.

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص[264- 270].

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص215، 216.

[3]- هذا الشاهد للفرزدق، وهو من الكامل، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: كَمْ خَالةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وعَمَّةٍ فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي. الفرزدق، الديوان، ص312.

بجرّ عَمَّة وخالة على أنّ كَمْ خبريّة، وبنصبهما، فقيل: إنّ تميما تُجيز نصب مُميِّز الخبريّة مفردا، وقيل: على الاستفهام التّهكّمي، وعليهما فهي مبتدأ، وقَدْ حَلَبَتْ خبر"[1].

يبدو أنّ ابن هشام في المُقتطف الأوّل قد جعل حركة تمييز كَمْ فارقة بين الاستفهامية والخبرية وإنْ لم يُصرّح بذلك؛ لأنّ المقصود من قوله: "وإنْ كانت بمعنى رُبَّ فترجع إلى معنى الاستفهام لأنّ كَم إذا خفضت ما بعدها هي عدد غير مُنوّن، فإذا فصلت بينها وبين الاسم بظرف بطلت الإضافة ورجعت إلى معنى الاستفهام فنصبت النكرة على التمييز" هو الرجوع إلى الاستفهام غير الحقيقي، والدليل على ذلك ما أشار إليه في المقتطف الثاني وهو خروج الاستفهام في البيت إلى معنى التقرير والتهكّم والحطّ من شأن جرير، وقد صرّح ابن يعيش باحتمال ذلك المعنى في تحليل هذا البيت بقوله: "ومَنْ نصب فعلى لغة مَنْ يجعل كَمْ في معنى عدد مُنوّن ونصب بها في الخبر وهم كثير ومنهم الفرزدق لأنّ هذا ليس موضع استفهام مع أنّه لا يبعُد الاستفهام على سبيل التقرير فتكون كَم مبتدأ في موضع مرفوع وقوله: قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي في موضع الخبر"[2].

وهذا التوجّه الذي اختاره ابن هشام لا ينفرد به وحده، وإنّما سبقه إليه بعض النحاة، حيث يقول السيرافي: "وكَمْ في الخبر تخالف كَمْ في الاستفهام في المُميِّز وفي إعراب المُميِّز، أمّا المُميِّز في كَم للاستفهام فهو واحد منكور، وإعرابه النّصب.

وأمّا كَمْ في الخبر، فمُميِّز ويكون [فمُميِّزها يكون] واحدا وجميعا، ويكون مخفوضا ومنصوبا، والأكثر فيه الخفض، وذكر أصحابنا أنّهم نصبوا بها في الاستفهام وخفضوا [بها] في الخبر للفرق بين المعنيين"[3]، أي إذا كان مميِّز كم الخبرية جمعا فلا لبس بينها وبين كم الاستفهامية، وإذا كان تمييزها مفردا استُند إلى الحركة الإعرابية للتفرقة بينهما.

وقد رأى سيبويه أنّ المعنى واحد إذا لم يُفصَل بين كم الخبرية ومُميِّزها، سواء جُرَّ تمييزها أو نُصِب؛ لأنّها بمنزلة العدد المُضاف الذي يُنصب تمييزه في الضرورة فقولك: ثَلاثَةُ أَثْوَابًا بمعنى

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص[270- 273].
[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص134.
[3]- السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص492.

ثَلاثَةُ أثوَابٍ[1]، والواضح أنّ الفرق في ذلك هو جواز نصب تمييز كَمْ الخبرية "اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال"[2]، بخلاف الأعداد المُضافة التي لا يقع اللبس فيها، فكيف لابن هشام أن يُرجع كَمْ الخبرية إلى معنى الاستفهام في حال الفصل على الرّغم من أنّ نصب تمييز كمْ الخبرية مع الفصل• أولى من نصبه مع عدمه لاطّراد ذلك إنْ أُمِن اللبس؟ لذلك كان الأجدر به أن يحمل كَمْ الخبرية على كم الاستفهامية في النصب بناء على القواسم المشتركة بينهما لا كما ذهب إليه.

د- الفرق بين عمل خلا وعدا وحاشا الفعلية والحرفية: تُعدّ خَلَا وعَدَا وحَاشَا حروفا لها عملان في موضع واحد الجر والنصب، فإذا جرّت المستثنى فهي حروف، وإذا نصبته فهي أفعال ماضية جامدة لوقوعها موقع الحرف، وفي هذه الحالة يُعرب المستثنى مفعولا لها ويُقدَّر الفاعل مُضمرا دائما[3]، وقد قال ابن هشام في ازدواجية عملها: "وإنّما خُفِض بهنّ المستثنى ولم يُنصب كالمستثنى بـــ إلا لئلا يزول الفرق بينهنّ أفعالا وأحرفا"[4].

فقد كانت حركة المستثنى بهذه الأدوات هي الدّالة على ازدواجيتها وجمعها بين الفعلية والحرفية، وعلى الحالات التي تكون فيها فعلًا والحالات التي تكون فيها حرفًا، لذلك خالف النّوع الحرفي إلّا الاستثنائية في العمل للتنبيه على ذلك الفرق على الرّغم من أنّ إلّا حرف أيضا، وقد تعيّنت فعلية هذه الأدوات إذا نصبت لأنّه لا يبطل عملها ولا يتسلّط العامل على معمولها كما يحدث مع إلّا إذا كان الاستثناء مفرّغا، وتعيّنت حرفيّتها إذا جرّت لأنّها لو كانت أفعالا لم تباشر الاسم المجرور بدون جارّه، وقد انتفت عنها الاسمية في حالتي عملها النصب والجر لأنّها لو كانت كذلك لباشرت العوامل كحال غير[5].

---

[1]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص161، 162.

[2]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص385.

•- يجوز نصب مُميِّز كَمْ الخبريّة إذا فُصِل عنها "عدولا عن الفصل بين الجار والمجرور، لأنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، وليس النّاصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد". ابن الأنباري، أسرار العربية، ص122.

[3]- ينظر، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص224، 225.

[4]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص510.

[5]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج8، ص310، 311. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص210.

أمّا إذا سُبق الحرفان خلا وعدا بـــ مَا المصدرية تعيّنت فعليّتهما؛ "لأنّ مَا مصدريّة، وليست بتقدير الذِي، والمصدريّة لا تُوصل بحرف، وإنّما توصل بالفعل؛ لأنّه يُسبك منها مصدر، وليس من طبيعة الفعل الجر، فبطلت الحرفية"[1]، إلّا أنّ ابن هشام فضّل تعليل ذلك بالقرائن، حيث قال في ذلك: "وتدخل عليهما مَا المصدرية فيتعيّن النّصب، لتعيّن الفعلية حينئذ، (...) ولهذا دخلت نون الوقاية، وموضع الموصول وصلته• نصب إمّا على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا، وقد يجرّان على تقدير مَا زائدة"[2]، لكنّ ابن هشام قد أنكر هذه الزّيادة في موضع آخر من الكتاب وفي كتابه **شرح اللمحة البدرية** رادًّا على الذين أجازوا ذلك بأنّ القياس في مَا الزائدة ألّا تُزاد قبل الجار والمجرور وإنّما تتوسّط بينهما نحو: ﴿**عَمَّا** قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون/ 40] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران/ 159][3].

رابعا- التعليل بعلّة الإبهام: علّة الإبهام "هي من العلل الدلالية التي لها علاقة بوضوح المعنى وغموضه"[4]، ويُمكِن تقسيم المسائل التي علّلها ابن هشام بعلّة الإبهام إلى قسمين:

1- إبهام المفردات: أهمّ المسائل التي علّلها ابن هشام بعلّة الإبهام في المفردات هي:

أ- إبهام بعض الأسماء: إذا أُضيفت النكرة إلى معرفة اكتسبت منها التعريف، ولكن هذا الحكم ليس مطلقا، لوجود الأسماء المشتقة المضافة إلى معمولها قصد التخفيف؛ فإضافتها في نيّة الانفصال، ووجود بعض المفردات المبهمة التي لا يُمكِن تعريفها، وإنّما تكتسب من المضاف إليه نوعا من التخصيص فقط، وقد خصّ ابن هشام النوع الثاني بالذكر في حديثه عن أنواع الإضافة بقوله: "ونوع يفيد تخصّص المضاف دون تعرّفه، وضابطه أن يكون المضاف متوغلا في

[1]- ابن الدهان، الغرّة في شرح اللُّمع، ج2، ص537.

•- قال ابن هشام: "وأمّا قول ابن خروف والشلوبين: إنّ مَا وصلتها نصب على الاستثناء فغلط؛ لأنّ معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره". ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص798،799.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص[289- 292].

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص153، 154.

[4]- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص307.

الإبهام كـــ غَيْرِ ومِثْل إذا أُرِيد بهما مُطلق المماثلة والمغايرة، لا كمالهما؛ ولذلك صحّ وصف النكرة بهما في نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ أو غَيْرِكَ"[1].

فعلى الرغم من إضافة مِثْل وغَيْر إلى المعرفة إلّا أنّهما لم يكتسبا التعريف؛ "لأنّ المماثلة تكون من جهات، وإنّما تفيد المخاطب أنّه مثله، وليس يعلم من أيّ وجه يماثله"[2]، لذلك كان مُبهمًا، والأمر نفسه مع نقيضتها، إذ لا يمكن تحديد مَنْ هو غيرك في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ "لأنّه مبهم في الناس أجمعين"[3]، ولا يُعلَم مَنْ هو المراد، ويبدو أنّ هاتين المفردتين لم تكتسبا التعريف تنزيلا لها منزلة الأسماء المشتقة المضافة إضافة غير محضة؛ لكونهما "بمعنى اسم الفاعل في موضع مُغَايِر ومُمَاثِل"[4].

أمّا إذا أُريد التعبير عن المماثلة في كل شيء عُبِّر عن ذلك بصيغة مبالغة على وزن فَعِيل مضافة إلى معرفة فتكتسب منها التعريف[5]، نحو: شَبِيهك، ومَثِيلك، فهاتان اللفظتان اكتسبتا التعريف من المضاف إليه، لكونهما صيغتي مبالغة أُريد بهما الزمن الماضي فكانت إضافتهما محضة، لأنّ شَبِيهك في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبِيهِكَ، "معناه ما مضى"[6]، نظرا للمبالغة الموجودة فيه التي تُنبِّه على أنّ هذا الرَّجُل كان معروفا عند الناس سابقا بشبهه للمخاطَب[7].

ولكن إذا كان المخاطَب مشهورا بمشابهته لشخص آخر في شيء من الأشياء فإنّه يُعبَّر عن ذلك بـــ مِثْلكَ أو شِبْهك، بحيث تكتسب هاتان اللفظتان التعريف من المضاف إليه نظرا لاتّضاح معنييهما وإدراك المقصود بهما، والأمر نفسه مع لفظة غير المضافة إذا كان معناها واضحا، إلّا أنّها تختلف عن لفظتي المماثلة في كونها تُعرَّف إذا كانت للمعرفة التي تُضَاف إليها

[1] – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص87.
[2] – ابن الوراق، علل النحو، ص527.
[3] – المبرد، المقتضب، ج4، ص288.
[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص125.
[5] – ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص528. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص126. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص885.
[6] – المبرد، المقتضب، ج4، ص288.
[7] – ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص528.

ضدٌّ واحد؛ لأنّه بالإضافة إليها يُعلم بأنّ المراد ما هو ضِدٌّ للمضاف إليه[1]، وقد رأى ابن هشام أنّ غيرا لا تتعرّف، وإنّما يضعف إبهامها فحسب، حيث يقول في ذلك: "وتستعمَل غير المضافة لفظا على وجهين: أحدهما وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر/ 37] أو لمعرفة قريبة منها نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة/ 7]، لأنّ المُعرّف الجنسي [الذي أُضيف إليه لفظة غَيْر] قريب من النكرة، ولأنّ غيرا إذا وقعت بين ضدّين ضعُف إبهامها، حتّى زعم ابن السّراج• أنّها حينئذ تتعرّف، ويردّه الآية الأولى"[2].

ويُمكن الردّ على مذهب ابن هشام بأنّ غيرا في الآية الأولى نُصِبت على أنّها بدل من لفظة صالحٍ لا على أنّها صفة له، كما أنّه يُمكِن القول إنّ غيرا في هذه الآية صفة على الرغم من معناها الواضح؛ إذ إنّها حُمِلت على ما هو كثيرٌ وهو تبعيّتها للنكرة وعدم تخصيصها بما تُضاف إليه[3].

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ ابن هشام قد صرّح في كتابه **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** بأنّ الأسماء المبهمة إذا أُضيفت إلى مبنيّ جاز فيها الإعراب والبناء على الفتح، فالإعراب على أصلها، والبناء على اكتسابها إيّاه من المضاف إليه، والعلّة في ذلك شدّة إبهامها[4] التي تقرّبها من الحروف.

ب- المبهمات التي تحتاج إلى التفسير بِـــ مِنْ: من المعاني التي تُفيدها مِنْ تبيين الجنس، وهي التي يُراد بها تفسير إبهام بحيث يصلح مجرورها لأنْ يقع موقع ذلك المُبهم، بخلاف التبعيضية التي لا يمكِن لمجرورها أنْ يُطلَق على الاسم الذي قبلها؛ لأنّ الاسم الدّال على الكُلّ غير الاسم الدّال

---

[1]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص319، 320. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص412. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص883، 884.

•- أشار الرضي الإستراباذي، إلى أنّ هذا المذهب هو مذهب الزّجاج، أمّا ابن السراج فقد قدح رأي الزجاج بهذه الآية. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص883، 884.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص179، 180.

[3]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص885.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص115.

على البعض[1]، وقد نصّ أغلب النّحاة على هذا المعنى•، ووافقهم ابن هشام لقوله في حديثه عن أوجه مِنْ: "الثالث: بيان الجنس، وكثيرا ما تقع بعد مَا ومَهْمَا، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر/ 2] ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة/ 106] ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف/ 132] وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف/ 31] الشاهد في غير الأولى فإنّ تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج/ 30]"[2].

فـــ مَا ومَهْمَا في هذه الآيات أسماء شرط، وأسماء الشرط مبهمة "لتضمّنها معنى إنْ، التي هي للإبهام"[3]، لذلك فُسِّرت وجُرّ مُفسِّرها بـــ مِن التبيينية، وقد رأى ابن هشام أنّ مِنْ في هذه الآيات حرف جر أصلي، حيث إنّها هي ومجرورها متعلّقان بحال محذوف، وقد كان الأولى به أن يُعرِب رحمة وآية تمييزا مجرورا؛ لأنّ وظيفة التمييز تتمثل في تفسير الإبهام، وهذه الوظيفة ثابتة ومتأصّلة فيه بخلاف مِنْ التي يتغيّر معناها حسب السياق الذي ترد فيه، خاصة أنّ ابن هشام قد رأى أنّ أسماء الشرط شديدة الإبهام وتحتاج إلى تفسير، وجعْلُ مِن ومجرورها في محل نصب حال دليل على أنّ هذا الموضع خاص بالحال المفردة، والحال لا تزيل الإبهام بل تُبيّن الهيئات، ولو كان ما ذهب إليه راجحا لرجّح إعراب جارة حالا في قول الشاعر[4]:

---

[1]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1141.

•- إلّا أنّ أكثر المغاربة أنكروا هذا النوع من مِنْ، ورأوا أنّ مِنْ في قوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُون ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف/ 31] للتبعيض وفي قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج/ 30] للابتداء. ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص310. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص377.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص349، 350.

[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص909.

[4]- هذا الشاهد من مجزوء الكامل، وهو للأعشى، وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: يَا جَارَتِي مَا كُنْتِ جَارَهْ بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهْ. الأعشى الكبير، الديوان، ص153.

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ، إلّا أنّه رجّح إعرابها تمييزا ورأى أنّ هذا الموضع خاص به نظرا لجواز جره بـــ مِنْ كما في قول الشاعر[1]: يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ.

لأنّ التمييز هو الذي يُجَر بـــ مِنْ لا الحال[2]، ولو كان هذا الموضع موضعا يطّرد فيه مجيء الحال لرجّح إعراب مِنْ سَيِّدٍ في موضع نصب حال كما أجاز ذلك صاحب **المستوفى**، على أساس أنّ المعنى عَظُمْتَ حال كونك مِنَ السَّادَةِ، وذلك بعدّ مِنْ للتبيين وسَيِّدًا نكرة يُراد بها الجمع[3]، أمّا الإبهام فهو موجود في نسبة التعجّب إلى السيّد، إلّا أنّ المطّرد في كلام العرب هو مجيء التمييز بعد التعجّب السماعي، والدليل على ذلك أنّه "من الأساليب المسموعة في التمييز: لِلَّهِ دَرُّ خَالِدٍ فَارِسًا. فكلمة فَارِسًا وأشباهها ممّا يحلّ محلّها في هذا التركيب ويكون مشتقا يصحّ إعرابها حالا؛ لاشتقاقها، ولأنّ المعنى يتحمّل الحالية، ويصحّ إعرابها تمييزا للنسبة؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح، وبه أكمل"[4]، لذلك يترجّح نصبها على التمييز على الرغم من اشتقاقها.

والذي يؤكّد أنّ التمييز أولى من الحال في الآيات السابقة أنّه يجوز جرّ التمييز لتضمّنه معنى حرف الجر مِنْ، وهذا الحرف هو نفسه مِنْ التبيينية؛ لأنّ التمييز مفسِّر لإبهام[5]، فكان نوع هذا الحرف ملائما له، وقد أكّد الأزهري ذلك في كتابه **التصريح** ورأى أنّ مِنْ لا تدخل على التمييز إلّا في المواضع التي يكون فيها هو عينه المُمَيَّز في المعنى، بحيث يجوز إطلاقه عليه[6]، وبهذا يتضّح أنّ مِنْ التبيينية هي نفسها الداخلة على التمييز، وأنّ مجرور مِنْ الواردة في الآيات السابقة الذكر هو التمييز، ويبدو أنّ ابن هشام من أصحاب هذا الرأي لقوله: "وجوّز بعضهم زيادة مِنْ كما قدّمنا•، وإنّما تُزاد بعد الاستفهام بـــ هَلْ خاصّة، وقد يكون تجويزُه ذلك على قول مَنْ لا

---

[1]- هذا الشاهد من السريع، وقد نَسَبه البغدادي للسّفّاح بن بُكَيْر بن معدان اليربوعي، كما أنّه أشار إلى أنّ هذا الشاهد قد نُسِب لـــ رجل من بني قُرَيْع. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج6، ص96.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص[281- 283].

[3]- ينظر، ابن الفرخان، المستوفى، ج1، ص325.

[4]- عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص427.

[5]- ينظر، المرجع نفسه، ج2، ص416، 417.

[6]- ينظر، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص627.

•- أشار ابن هشام إلى أنّ لزيادة مِنْ شروطا من بينها أن يتقدّمها نفي أو نهي أو استفهام بـــ هل. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص353.

يشترط كون الكلام غير موجَب مطلقا، أو على قول مَنْ يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنّها في رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ، وخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ زائدة، لا مُبيِّنة للجنس"[1].

وقد قيل: إنّ مِنْ التي تدخل على التمييز هي للتبعيض، وقيل أيضا إنّها زائدة، بحيث يُمكن إسقاطها دون أنْ يختل المعنى، بدليل ثبوت العطف على موضع مجرورها نصبا، كقول الحطيئة[2]:

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آونَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا ومُنْتَقَبَا[3].

ويبدو أنّ النحاة الذين لم يصرّحوا بزيادتها قد اختاروا مذهبهم هذا فرارا من التصريح بزيادة مِنْ في الإيجاب.

ومن بين النحاة الذين رأوا أنّ التمييز مُفسِّر لإبهام أسماء الشرط العكبري، حيث يقول في إعرابه لقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ﴾: "(ومن آية) في موضع نصب على التمييز، والمُميَّز مَا. (...) ويجوز أن تكون مِنْ زائدة وآية حالا"[4]، ووافقه زكرّيا الأنصاري في إعرابه الأول[5]، الأول[5]، لأنّ مِنْ لا تدخل على الحال، إلّا أنّ جعلهما للجار والمجرور في محل نصب على التمييز التمييز فهذا أمر غير ممكن؛ لأنّ الجار والمجرور لا يتعلّقان بتمييز محذوف، والتمييز لا يكون جملة ولا شبه جملة بخلاف الحال، لذلك فإنّ الحل للخروج من هذه المشكلة هو تسميته "تمييزا ولكن مع تقييده بأنّه مجرور لكيلا ينصرف الذهن إلى النوع المنصوب"[6]، خاصة أنّ هذا المصطلح مطرّد في مجرور كَمْ الخبرية.

ج- الإبهام في الصفة المشبهة: تعمل الصفة المشبهة لكونها تشبه اسم الفاعل في التذكير والتأنيث والاقتران بالألف واللام وجواز جمعها بالواو والنون، فلمّا كانت فرعا للفرع ضعفت واقتصر

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص581، 582.
[2]- هذا الشاهد للحطيئة، وهو من البسيط. الحطيئة، الديوان، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005، ص17.
[3]- ينظر، أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج4، ص1632، 1633.
[4]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص102.
[5]- ينظر، زكريا الأنصاري، إعراب القرآن، ج1، ص41.
[6]- عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص416.

عملها على رفع ضمير الموصوف أو ما هو سببيٌّ له[1]، وإذا نقل ضمير الموصوف من مرفوع الصفة المشبهة إليها لم يجز في مرفوعها الرفع لأنّه لا يمكن أن يكون للفعل الواحد فاعلان، وكذلك ما هو متفرّع منه، فلم يبق لمعمولها إلّا النصب أو الجر، إلا أنّ جرّه بالإضافة أولى لأنّ الأصل في الصفة المشبهة أن تُصاغ من الفعل اللازم فلم تحتج إلى منصوب، أمّا نصبها لمعمولها فعلى تشبيهه بمفعول اسم الفاعل المصوغ من الفعل المتعدّي[2]، وقد قال في ذلك ابن هشام: "السادس من المنصوبات المُشبّه بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد، وذلك في نحو قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ بنصب الوجه، والأصل زَيْدٌ حَسنٌ وَجْهُهُ بالرفع؛ فـــ زَيْدٌ مبتدأ، وحَسَن خبر، ووَجْهُهُ فاعل بـــ حَسَن، لأنّ الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صَرَّحت بالفعل فقلت: حَسُنَ ــبضمّ السين وفتح النونــ لوجب رفع الوجه بالفاعليّة؛ فكذلك حقّ الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنّهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زَيْد؛ ليقتضي ذلك أنّ الحُسن قد عمّه بجملته، فقيل: زَيْدٌ حَسَنٌ أي هُوَ، ثمّ نصب وَجْهه وليس ذلك على المفعولية؛ لأنّ الصفة إنّما تتعدّى تبعا لتعدّي فعلها، وحَسُن الذي هو الفعل لا يتعدّى، فكذلك صفته التي هي فرعه، ولا على التمييز؛ لأنّه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين ــوهو الحقــ أنّ التمييز لا يكون معرفة، وإذا بطل هذان الوجهان تعيّن ما قلنا من أنّه مشبّه بالمفعول به، وذلك أنّه شُبِّه حَسَن بـــ ضَارِب ــفي أنّ كلًّا منهما صفة تُثنّى وتُجمع وتُذكّر وتُؤنث، وهي طالبة لِما بعدها بعد استيفائها فاعلهاــ فنُصِب الوجه على التشبيه بـــ عَمْرٍو في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا فـــ حَسَنٌ مُشبّه بـــ ضَارِب ووجْهه مُشبّه بـــ عَمِرًا"[3]، وقال أيضا في شرح أحد أوجه الصفة المشبهة باسم الفاعل التي ذكرها الزجاجي[4] في كتابه: "والثامن: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهًا. فَـــ وَجْهًا نُصِب على التّمييز لأنّه نكرة، ولأنّك لَمَّا قلتَ: الحَسَن أبهمت الحُسن فلم يُعرف في

[1]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص81، 82.

[2]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص529.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص269.

[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص96، 97.

أيّ عضو هو فجِئت بقولك: وَجْهًا على التفسير وهو التّمييز وإنْ شِئت كان مُشبها بالمفعول به"[1].

فالمراد من كلام ابن هشام أنّه إذا أُريد المبالغة في معنى الصفة المشبهة نُصِب الاسم بعدها على التشبيه بمفعول اسم الفاعل المتعدي على أن يكون مقرونا بالألف واللام، وإذا أُريد فيها معنى الإبهام نُصِب الاسم بعدها على التمييز بشرط أن يكون مجرّدا من الألف واللام، والفرق بين الحالتين هو إرادة الحُسن في الموصوف مُجملا ومفصّلا _إذا قُصِد معنى المبالغة_ وذلك بجعله عاما فيه وخاصا في وجهه، أمّا إذا قُصِد معنى الإبهام فللتنبيه على أنّ الحُسن غير منسوب إلى الموصوف كُلِّه، وإنّما هو موجود في عضو من أعضائه، وبِذكر التمييز يتَّضح موضع ذلك الحُسن[2].

د- إبهام النكرة غير المقصودة المُنادى بها: صحيح أنّه يجوز حذف يَا النداء لكثرة استعمالها، ولكِن لحذفها يُشترط أن لا يكون المنادى مندوبا أو مستغاثا أو بعيدا، لأنّ المراد من هذه الظواهر مدّ الصوت، ولا يجوز أيضا مع الضمير أو النكرة غير المقصودة ولا مع لفظ الجلالة إذا كان مجردا من ميم العوض، كما أنّه لا يجوز مع النكرة المقصودة واسم الإشارة[3]؛ وقد رأى ابن هشام ناقلا عن الزّجاجي[4] أنّه: "لا يجوز حذف حرف النّداء من الأسماء المُبهمات، والنّكرات لإبهامها لا يُقال: هَذَا وأَنْتَ تُرِيد يَا هَذَا، ولا رَجُلًا وأنت تُريد: يَا رَجُلًا"[5].

فابن هشام في هذا القول صرّح بأنّ العلّة في منع حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة هي إبهامها؛ لأنّ هذا الإبهام يؤدّي إلى وقوع اللّبس بين كونها للإشارة وكونها للخطاب في حال حذف حرف النداء؛ لكون هذا الأخير هو الوحيد الدّال على أنّه يُراد بها الخطاب، فلو حُذِف لاحتمل كونها للإشارة خاصة أنّ هذا هو الأصل فيها[6]، ونظرا لإبهامها ذهب ابن

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص179.
[2]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص755.
[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص[11- 14].
[4]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص156.
[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص237.
[6]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص506.

عصفور إلى أنّه لا يُحذَف معها حرف النداء حتّى في الضرورة الشعرية[1]، إلّا أنّ الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة/ 85] أي يَا هَؤُلَاءِ، وقد رُدّ عليهم بأنّ اسم الإشارة ها هنا يُحتَمَل أن يكون في محل نصب على الاختصاص فيعترض بين المبتدأ والخبر، أو في محل رفع خبر للمبتدأ على أساس أنّه اسم موصول، والجملة الفعلية (تقتلون أنفسكم) صلة له[2].

أمّا منع حذف يا النداء مع النكرة، فيبدو أنّ ابن هشام من خلال المثال الذي استحضره يقصِد النكرة غير المقصودة، فهي التي تكون مبهمة، لأنّ المقصودة كما أشار في كتبه الأخرى معرَّفة بسبب الإقبال عليها والقصد بها[3]، لذلك فلا إبهام فيها، بخلاف غير المقصودة، ولهذا لم يجز حذف حرف النداء مع النكرة الخالية من القصد؛ "لأنّه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه"[4]، مقامه"[4]، مع العلم أنّ القرينة الدالة على الإقبال في النكرة المقصودة هي الضمة، والدليل على ذلك بناء العلم المفرد على الضم في حال النداء، فإذا حُذِف حرف النداء كانت الضمة هي القرينة الدالة على الخطاب، لذلك فإنّ العلّة في منع حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة ليست دلالية وإنّما تتمثل في توالي الحذف عليها لقول ابن هشام ناقلا عن الزجاجي[5]: "وإذا أقبلت على رجل بعينه قلتَ: يَا رَجُلُ أَقْبِلْ. تَقديره: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ لأنّك تريده بعينه"[6]، وقد رأى النّحاة أنّ هذه العلّة تشترك فيها النكرة المقصودة مع اسم الإشارة؛ لأنّ الأصل فيهما وصلهما بـــ أيّ في النداء، فلمّا حُذِفت أَيُّ تبعها الألف واللام المقترنان بالنكرة، ولو حذفت أداة النداء لأدّى ذلك إلى الإجحاف بالمنادى[7].

---

[1]- ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص186.

[2]- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص16.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص17. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص125.

[4]- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص184.

[5]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص152.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص233.

[7]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص478. ينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص128. ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص185، 186.

لذلك فإنّ اسم الإشارة يتوسط بين النكرتين، فهو يشترك مع النكرة غير المقصودة في علة الإبهام، ويشترك مع النكرة المقصودة في علة الحذف، فكانت العلة في منع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة علّتين.

هـــ- لا يُندب المُبهم: أصل المندوب مُنادى لأنّه "مدعوّ ولذلك ذُكِر مع فصول النّداء لكنّه على سبيل التّفجّع فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنّه لا يستجيب"[1]، وقد قال ابن هشام في الأمور المتعلّقة به: "حكم المندوب ـوهو المُتفجَّع عليه أو المُتوجّع منهـ حكم المُنادى؛ فيُضمُّ في نحو: وَا زَيْدَا ويُنصَب في نحو: وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إلّا أنّه لا يكون نكرة كـــ رَجُل، ولا مُبهما كـــ أَيّ واسم الإشارة والموصول؛ إلّا ما صلته مشهورة فيُندَب، نحو: وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ فإنّه بمنزلة وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاهْ"[2]، وقد علّل ذلك في كتابه **شرح جمل الزجاجي** بقوله ناقلا عن صاحب الكتاب[3]: "لأنّك إنّما تذكُر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذرا للتّفجّع عليه"[4].

ومفاد قول ابن هشام أنّك "إذا ندبت تُخبِر أنّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهِم"[5]، وقد كانت النّدبة بأشهر الأسماء عذرا للتّفجّع على المندوب؛ لأنّ هذا الأخير إذا كان "مشهورا لا يُلام النّادب في النّدبة عليه"[6]، لذلك لم يجُز ندبة اسم الإشارة والاسم الموصول على الرغم من أنّهما من المعارف؛ لكونهما لا يخلوان من الإبهام، أمّا الاسم الموصول في قولهم: وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ فقد جازت ندبته لشهرة ما وُصِل به، فـــ"صار ذلك علما عليه يُعرَف به بعينه فجرى مجرى الأعلام نحو: وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاهْ وذلك أنّ عبد المطّلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام"[7].

وبما أنّه لا يجوز ندبة كلّ من اسم الإشارة والاسم الموصول على الرغم من كونهما معرفتين فهذا يعني أنّه لا يجوز ندبة النكرة لإبهامها أيضا، أمّا ما ذهب إليه الكوفيّون من جواز

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص13.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص52، 53.

[3]- الزجاجي، الجمل في النحو، ص176.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص259.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص227.

[6]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص503.

[7]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص14.

ندبتها على أساس أنّها قريبة من المعرفة بالإشارة فيردّه بأنّه مهما قرُبت من المعرفة فهذا لا ينفي من بقاء الإبهام فيها وعدم تخصيصها لفرد مُعيّن[1].

2- إبهام التراكيب: أهمّ المسائل التي علّلها ابن هشام بعلّة الإبهام في التراكيب هي:

أ- إبهام النفي: من مظاهر التفريق بين المعاني بالحركات الإعرابية التفريق بين معنى لا النافية للجنس ومعنى لا النافية للوحدة، وقد قال ابن هشام في ذلك في حديثه عن الاسم الذي يلي لا النافية: "وإنْ كانت [كان] نكرة فلا يخلو من أنْ يُقصد بها نفي الوحدة أو نفي الجنس لا على سبيل التنصيص أو نفي الجنس على سبيل التنصيص، فإنْ قُصِد بها واحد من الأمرين الأوّلين فالغالب ألّا تعمل شيئا، وقد تعمل عمل ليس كقولك: لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ أو ثَلَاثَةٌ، وقولك: لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ إذا أردت إبهام النفي، وذلك في لغة الحجازيين خاصة بشرط تقدّم الاسم، وعدم اقتران الخبر بحرف موجب، فإنْ قُصِد نفي الجنس نصّا أُعمِلت عمل أنّ وجوبا فنصبت الاسم، ورفعت الخبر، وذلك بشروط"[2].

فابن هشام يقصد من قوله هذا أنّ لا التي تنصب الاسم وترفع الخبر معناها واضح ولا إبهام فيه؛ لكونها تفيد نفي الجنس نصا لا يقبل احتمالا آخر فـــ "هي تنفي مضمون الخبر عن جميع أفراد جنسها الذين يندرجون تحت مدلوله، نحو: لَا رَجُلَ قَائِمٌ، فقد نفيت القيام عن جميع أفراد الرجال، فلا يصحّ أن تعطف فتقول: بَلْ رَجُلَانِ، بخلاف لَا رَجُلَ قَائِمٌ بَلْ امْرَأَةٌ، لأنّ امْرَأَةً ليست من جنس اسم لا المتقدّم"[3]، أمّا إنْ كانت رافعة للاسم وناصبة للخبر فهي العاملة عمل ليس، والتي تحتمل معنين إمّا نفي الخبر عن جنس اسمها فردا فردا كـــ لا النافية للجنس، وإمّا نفي الخبر عن واحد فقط كما في قولك: لَا رَجُلٌ قَائِمًا، ولذلك سُمّيت بالنافية للوحدة وجاز العطف على الجملة التي ترد فيها بـــ بل رَجُلانِ، لأنّ المراد نفي المعنى على الواحد فقط دون ما عداه، والمعنى الذي تفيده لا العاملة عمل ليس هو نفسه المعنى الذي تفيده لا المهملة، والفرق بينهما يكمن في العمل فقط[4]، لذلك فإنّه يحتمل كون لا في قولك: لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ عاملة

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص309.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص52.
[3]- علي توفيق الحمد، يوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص265.
[4]- ينظر المتن والهامش، عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص687.

عمل ليس أو مهملة، وبناء على هذا رأى ابن هشام أنّ لا بنوعيها المهملة والعاملة عمل ليس تستعملان إذا أُريد إبهام النفي، لكونهما تحتملان معنيين.

ولكن ابن هشام أغفل أمرا مهما وهو أنّ الفرق بين معنيي لا النافية للجنس و لا النافية للوحدة لا يكون إلّا إذا كان اسمهما مفردا، فإنْ كان مثنى أو جمعا اتّفقا في المعنى واحتمل كونهما إمّا لنفي الجنس، وإمّا لنفي العدد المذكور (التثنية أو الجمع)[1].

ب- إبهام الصلة: لا يتضح معنى الموصول إلّا بتمام صلته، لذلك فإنّه يُشترط فيها أن تكون معهودة، وذلك "بأن يعلمها المُخاطَب ويعلم تعلّقها بمعيّن"[2]، لأنّ الاسم الموصول يُستحضَر للتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، والصفات تُستحضَر لتخصيص النكرة أو لتوضيح المعرفة، لذلك فإنّها تكون معلومة من قبلُ عند المخاطَب، بخلاف الخبر الذي يحمل فائدة للمُخاطَب كان جاهلا بها[3]، وقد قال ابن هشام في حديثه عن عهدية الصلة: "والصلة: إمّا جملة، وشرطها أنْ تكون خبريّة، معهودة، إلّا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامها، فالمعهودة كـــ جَاءَ الذِي قَامَ أَبُوهُ، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه/ 78]"[4].

فـــ صلة مَا في هذه الآية جاءت مبهمة؛ لأنّ المعنى المفهوم منها هو "غَشِيَهُمْ مَا لَا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إِلَّا اللهُ"[5]، فكان المراد بالاسم الموصول ها هنا التخويف نظرا لطبيعة المقام المتمثلة في التهويل، لذلك نُزِّلت جملة الصلة التي يُراد بها الإبهام منزلة الصلة المعهودة[6].

ج- إبهام التعجب: وظيفة التمييز تفسير الإبهام الذي قبله، ومن بين الحالات التي يقع فيها "بعد كلّ ما دلّ على تعجّب"[7]، فإذا كان المُتعجّب منه اسما ظاهرا أو ضميرا عُلِم على مَنْ يعود فتمييزه تمييز جملة؛ إذ المراد به بيان نسبة التعجّب إليه، وإنْ كان المتعجّب منه ضميرا مجهولًا

[1]- ينظر الهامش، عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص687.
[2]- الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص259.
[3]- ينظر، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص649.
[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص164.
[5]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص547.
[6]- ينظر، الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص260.
[7]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص290.

مرجعُه كان تمييزه تمييزَ مفردٍ لا جملة لتبيينه مَنْ هو صاحب هذا الضمير[1]، لذلك فإنّ التمييز في أسلوب التعجّب لا يراد به تفسير سبب التّعجّب؛ لأنّ هذا الأخير موضوع على الإبهام عمدا، وهذا يعني أنّه لا يحتاج إلى ما يُفسِّر إبهامه، وقد قال ابن هشام في حديثه عن شروط الأسماء الموصولة: "والثاني أن تكون غير تعجّبية، فلا يجوز: جَاءَ مَا أَحْسَنَهُ. لِما في التعجب من الإبهام المنافي للتعريف"[2]؛ لأنّ الموصول يتّضح معناه بتمام الصلة، والتعجّب يُراد به الإبهام[3]، نظرا لِمَا وُضِع من أجله وهو التعجّب ممّا خُفِيَ سببُه، فلم يكن غير الإبهام مُناسبا لذلك[4]، ولهذا كانت ما التعجبية "بغير صلة ولا صفة إذ لو وُصِفت أو وُصلت لكان الأمر معلوما"[5].

ولتوضيح ذلك نذكر إعراب ابن هشام لـــ جارة الواردة في قول الشاعر[6]:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ؛ حيث إنّه قد رأى أنّها تمييز إذا عُدّت مَا استفهامية على أساس أنّ المعنى عَظُمْتِ، مع جواز إعرابها حالا•، وإذا عُدّت مَا نافية عاملة عمل لَيْسَ كانت لفظة جارة خبرًا لها على أساس أنّ المعنى أَنْتِ أَشْرَفُ مِنَ الجَارَةِ، إلّا أنّه رجّح الإعراب الأوّل لجواز جرّ جَارة بـــ مِنْ، واحتجّ بقول الشاعر[7]: يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ.

فـــ سَيِّد الثاني تمييز مجرور بـــ مِنْ، وهو يُشبه التركيب الأول، لذلك يُرجَّح إعراب جَارة تمييزًا لجملة غير مُحوّلة، لأنّ هذا الحرف لا يدخل على الحال[8]، وإنّما يدخل على التّمييز إذا لم يكُن

---

[1]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص[698- 700]. ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص427.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص368.

[3]- ينظر، ابن الفخار، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص393.

[4]- ينظر، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص24.

[5]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص143.

[6]- أشرنا إلى هذا الشاهد سابقا.

•- إذا عُدّت جَارَه حالا فـــ "العامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل لأنّ معنى مَا أَنْتِ جَارَه نَبُلْتِ جَارَه". الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهور، ط1، 1969، ج1، ص214. وقد قال الجرجاني: "فكأنّه لمّا قال مَا أَنْتِ، فكان بمنزلة قولك: أَيُّ شَيْءٍ أَنْتِ، جرى هذا الكلام مجرى قولك: نَبُلْتِ وعَظُمْتِ، من حيث كان تعجّبًا صادرًا مصدرَ المدح، كما تقول: مَنْ يَعْرِفُ قَدْرَكَ، فنصب جارة على الحال، كأنّه قال: نَبُلْتِ مُجَاوِرَةً، كما تقول: مَا أَنْتِ فِي حَالِ المُجَاوِرَةِ". عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص726.

[7]- أشرنا إلى هذا الشاهد سابقا.

[8]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص[281- 283].

مُميِّزًا لعدد أو لجملة محوّلة أو شبه محوّلة[1]، ومن جانب آخر فإنّ "المعنى هو الحَكَم في هذه القضيّة، فالشاعر أراد مدحها لذاتها لا لحالها، فيترتّب على هذا إنّها [أنّها] عظُمت جيرتها لا أنّها في حال كونها جارة له؛ لأنّ الحال يعني أنّها عَظُمت حال كونها جارة له لا في حال أخرى، ولا شكّ أنّ هذا غير مطلوب. أمّا التّمييز فيدلّ على أنّها عَظُمت جيرتها فالجيرة في ذاتها لا في حال كونها جارة، فهي عظيمة عند كلّ مَن يُجاوِرها"[2].

والتمييز في هذا الرجز دوره بيان جنس المُتعجّب منه؛ لأنّ "قوله: مَا أَنْتِ، مدح شائع إذ لا يدري من أيّ خصلة يتعجّب، فإذا قال: جَارَةً، بيّن المقصود"[3] من عظمة هذه الجارة.

خامسا- التعليل بعلّة التّوكيد: تُعدّ علّة التوكيد من العلل الدلالية، وهي "التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة"[4]، ومظاهر التوكيد في مؤلفات ابن هشام على قسمين:

1- **التوكيد بالاسم:** أهم الأسماء التي تُستحضَر للتوكيد هي:

أ- الحال المؤكّدة: الأصل في الحال أن يُؤتى بها لتبيين هيئة صاحبها، وقد يُؤتى بها للتأكيد؛ فإن دلّت على معنى غير مستفاد ممّا سبق فهي مُبيِّنة، وإن دلّت على معنى مستفاد ممّا سبق فهي مُؤكِّدة[5]، ومن بين أنواع هذه الحال الحال المؤكّدة لعاملها، وقد قال ابن هشام في قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل/ 19]، ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص/ 31] "إنّها حال، ولم تُذكَر للتبيين بل للتأكيد إذ البيان مُستفاد قبل مجيئها"[6].

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ص194. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص265.

[2]- عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، ردود ابن هشام الأنصاري على النّحاة، ص185.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص726.

[4]- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص308.

[5]- ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج9، ص153. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص255.

[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص174.

فالحال في هذه الآيات وما يُشبهها من تراكيب دالّة على معنى عاملها مُخالفة له في اللفظ وهذا هو الأغلب في الحال المؤكّدة لعاملها، إلّا أنّها قد توافقه في اللفظ، وإن كان قليلا[1].

ب- إفادة التوكيد: اختلف النحاة في توكيد النّكرة بالتوكيد المعنوي، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك إذا كانت محدودة، أمّا البصريون فقد رفضوا ذلك مطلقًا[2]، ويبدو أنّ ابن هشام كان موافقا للبصريين في كتابه **شرح قطر الندى وبل الصدى،** حيث قال: "لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يُقال: جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ لأنّ ألفاظ التوكيد معارف؛ فلا تُجرى على النّكرات"[3]، إلّا أنّه عدل عن هذا الرأي في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لقوله: "وإذا لم يُفِد توكيد النّكرة لم يجُز باتّفاق، وإنْ أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصّحيح، وتحصُل الفائدة بأن يكون المؤكَّد محدودًا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـــ اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُلَّهُ وقوله[4]: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ"[5].

فابن هشام احتجّ بهذا البيت الشعري لإثبات صحّة مذهب الكوفيين، فلو لم يكن حَول محدودًا، و لم تكن لفظة كُلِّهِ من ألفاظ الإحاطة• لَما أُعربت توكيدًا، أمّا لفظة كُلِّهِ عند البصريين فبدل من حول لا توكيد له، لأنّه لا يجوز عندهم توكيد ما لا فائدة فيه، وأخذهم بكلام الكوفيين يوقعهم في التّناقض، لكون التوكيد مثل الصفة، والصفة هي الموصوف في المعنى،

---

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص276.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص23. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص44، 45. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص211. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص407.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصدى، ص418.

[4]- هذا عجز بيت من البسيط، وهو لـــ عبد الله بن مسلم الهُذليّ، وقد ورد في ديوان الهذليين بهذا الشكل:

لَكِنَّهُ سَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبَا. السكري، شرح أشعار الهذليين، ج2، ص910.

[5]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص332.

•- قال ابن هشام في باب التوكيد: "والمراد بالنفس والعين حقيقة الشيء ذاته، وفائدة هذا التوكيد أنّ النّفي عن الأوّل وهم إرادة مُلابسه، ألا ترى أنّ قولك: جَاءَ زَيْدٌ يُحتمَل أن يكون المراد كتبه [كتابه] أو خبره أو أمره". ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص288.

وقال أيضا: "يُقال جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ، واشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ ولا يُؤكّد بها إلّا ما يتجزّأ باعتبار ذاته، كالمثال الأوّل، [أو] باعتبار عامله كالمثال الثاني؛ لأنّ العبد وإنْ لم يتجزّأ لكنّ الاشتِراء يتجزّأ، أي يقع على الأبعاض، (...) وفائدة هذا التوكيد رفع توهّم إرادة الخاص باللفظ العام ألا ترى أنّ قولك: جَاءَ القَوْمُ ظاهرا [ظاهر] في الجميع ويُحتمل أنّك أردت البعض فلمّا جاء هذا التوكيد تعيّن المعنى الحقيقي، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر/ 30]". المصدر نفسه، ج2، ص289.

لذلك لا يجوز وصف النّكرة بالمعرفة، لأنّه لا يجوز للشائع أنّ يكون مخصوصًا، وكذلك التّوكيد[1].

ج- **توكيد بعد توكيد:** تُفيد كلّ من لام الابتداء وإنّ معنى واحد وهو توكيد الجملة، لذلك فإنّهما قد يجتمعان معا إذا أُريد بهما المبالغة في التوكيد، ولكن اجتماعهما في موضع واحد يُؤدّي إلى ثقل، فكان من الضروري تحريك أحدهما من مكانه ليتحقق التوكيد من جهتين[2]، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في حديثه عن لام الابتداء بقوله: "وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إنَّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكّدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل/ 124] ﴿إِنِّىَ لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف/ 13] فإنّ الذّهاب كان مستقبلا، فلو كان الحزن حالا لزم تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أثَرَه، والجواب أنّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المُشَاهَد، وأنّ التّقدير: قَصْدُ أَنْ تَذْهَبُوا، والقصد حال"[3].

وقد رأى الرّماني أنّ اللام "إنّما دخلت لتوكيد الخبر كما دخلت إنّ لتوكيد الجملة، وكان حقّها أن تكون قبل إنّ، إلّا أنّهم كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر"[4]، وقد أخطأ لّما جعل اللام مؤكّدة للخبر؛ لأنّه لو كان كلامه صائبا لكانت اللام ملازمة للخبر أو بما يتعلّق بالخبر، إلّا أنّ دخولها على اسم إنّ إذا كان مؤخّرا يُبطل ذلك[5]، ومن جهة أخرى فإنّه لو كانت اللام مؤكّدة للخبر لما كان هناك داعٍ إلى تقدير اجتماعها بـــ إنّ في صدر الكلام ثمّ زحلقتها إلى الخبر.

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص26، 27.

[2]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص309.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص254.

[4]- الرماني، معاني الحروف، ص51.

[5]- ينظر، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص309.

وقد كان للام الأولوية في الزحلقة على الرغم من أنّها الداخلة على الجملة أولا؛ "لأنّها غير عاملة، وإنَّ عاملة، فكان تقديم العامل أولى"[1].

ومسألة تعدّد المُؤكّدات ليست مقصورة على توكيد الجمل فحسب، وإنّما هي خاصة بتوكيد المفردات أيضا، مثال ذلك ما رآه سيبويه من أنّ اجتماع لفظتي كُلّهُم وأجْمَعُون في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/ 30] للتوكيد[2]، وقد نُسِب رأي إلى المبرّد يُصرّح فيه بأنّ "أَجْمَعُونَ يدلّ على اجتماعهم في السّجود، المعنى فَسَجَدُوا كُلُّهُمْ في حَالٍ وَاحِدَةٍ"[3]، إلّا أنّ ابن هشام ردّ على توجّه المبرّد في حديثه عن التوكيد بقوله: "قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/ 30] فائدة ذكر كُلّ رفع وهم من يتوهّم أنّ السّاجد البعض، وفائدة ذكر أَجْمَعُينَ رفع وهم من يتوهّم أنّهم لَمْ يسْجُدُوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأوّل صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر/ 39]؛ لأنّ إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فدلّ على أنّ أجمعين لا تعَرُّض فيه لاتّحاد الوقت، وإنّما معناه كمعنى كلّ سواء، وهو قول جمهور النّحويين، وإنّما ذُكِر في الآية تأكيدًا على تأكيد"[4].

فـــ أجمَعُون يُراد بها الإحاطة والشمّول، ولعلّ ذكرها في هذه الآية للمبالغة في التّوكيد لتجنّب تكرار لفظ كلّهم[5]، حتّى وإن كان التوكيدان متساويين في التوكيد، وإنّما جاز ذلك لجواز اجتماع أداتي توكيد في تركيب واحد كاجتماع إنّ مع لام التوكيد[6]، ولهذا فـــ" إنّك تقول: جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ولا يُشترط أنّهم جاءوا في وقت واحد فربّما جَاءُوا كُلُّهُم دُفْعَةً بَعْدَ دُفْعَةٍ حتَّى اجْتَمَعُوا في وقت"[7] معيّن.

---

[1]- الرماني، معاني الحروف، ص51.

[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص387.

[3]- الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص179.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص438.

[5]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص1072.

[6]- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص26.

[7]- عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، ردود ابن هشام الأنصاري على النّحاة، ص207.

وقد احتجّ ابن هشام على استخدام أَجْمَعِينَ للتوكيد فقط بقوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، حيث إنّ المؤكِّد ها هنا لا يدل على إغواء البشر متزامنين، وإنّما يدل على توكيد إغوائهم جميعًا دون استثناء، خاصة أنّ "أَجْمَعِينَ معرفة، فلا يكون حَالًا•"[1]، وبهذا يتعيّن أَجْمعُونَ لأنْ يكون توكيدًا للملائكة.

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ جواز الجمع بين التوكيدين ليس حُكما مطلقا، والدليل على ذلك ما صرّح به ابن هشام في حديثه عن الشروط التي لا بد أن تتوفر في المبتدأ إذا استُحضر ضمير الفصل، حيث يقول: "الثاني ألّا يُؤكّد، فلا يجوز ظَنَنْتُكَ إِيَّاكَ أَنْتَ الفَاضِلُ؛ لأنّ الفصل للتوكيد، فيكون قد جمعت بين توكيدين، والعرب قد استغنوا في هذا الباب بما في الفصل من التأكيد عن تأكيد آخر، نصّ على ذلك سيبويه"[2].

فضمير الفصل استُحضِر لتوكيد المبتدأ، وقد وجب أن يكون هذا الأخير مجرّدا من المؤكِّدات.

2- التوكيد بالحرف: من مظاهر التوكيد بالحرف في مؤلفات ابن هشام:

أ- التوكيد بلا الزائدة: من أدوات العطف لَا النّافية التي تأتي بعد الإيجاب لنفي الحكم عن الاسم الذي بعدها، ولكن هناك مواضع وردت فيه لَا زائدة دون أن تحدث أي تغيير في معنى الجملة، وقد أشار ابن هشام إلى موضع من تلك المواضع بقوله: "لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرّد تقويته وتوكيده، نحو ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ * أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه/ 92، 93] ﴿مَا

• - قال الزّجاج في سياق حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/ 30]: "أَجْمَعِينَ معرفة، فلا يكون حَالًا". ولعلّه يقصد بـــ أجْمَعِين الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر/ 39]، لا التي جاءت مرفوعة في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾.

[1] - الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص179.

[2] - ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص420، 421.

مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف/ 12] ويُوضّحه الآية الأخرى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص/ 75]"[1].

لأنّ مُصاحَبة لا النّاهية لــ أَنْ المصدرية يؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد، لذلك فإنّ لَا ها هنا ليست بالناهية، وإنّما هي نافية "زائدة، دخولها كخروجها، وهذا مما لا يُقاس عليه"[2]، وهي تُفيد توكيد الكلام، والدليل على ذلك، قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص/ 75][3]، حيث اطّرُد زيادتها في المواطن الآتية: بعد الحرف المصدري أَنْ الناصب للفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد/ 29] أي لِيَعْلَمَ، وبعد الواو العاطفة إذا كان المعطوف عليه مسبوقًا بحرف نفي، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو، وقبل فعل القسم، نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة/ 1]، كما أنّها تتوسّط بين المتضايفين، كقول الشاعر[4]: فِي بِئْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ[5].

بالإضافة إلى هذا فإنّه ثبت ورودها متوسّطة بين الفاعل والمفعول، نحو قول الشاعر[6]:

أَبَى جُودُهُ لَا البُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَهْ.

في رواية مَن قرأ البُخْل بالفتح على أنّه مفعول به، أمّا مَنْ قرأه بالجرّ فهو حينئذ مضاف إليه، وحينها تتعيّن اسميّة لا على أساس أنّها اسم مجرور مضاف إلى البخل[7].

ب- التوكيد باللام المقحمة: تُعدّ حروف الجر حروفا أصلية تُحقّق الارتباط المعنوي، وذلك بمساعدتها الأفعال القاصرة على الوصول إلى الأسماء لذلك فإنّه لا يمكن الاستغناء عنها، بخلاف

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص275.

[2]- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص302.

[3]- ينظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص68. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص275. ينظر، ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص442.

[4]- هذا الشاهد من الرجز، وهو للعجّاج، وقبله: وَغُبَرًا قُتْمًا، فَيَجْتَابُ الغُبَرْ. الأصمعي، ديوان العجاج، تح: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، (د.ط)، 1995، ص72.

[5]- ينظر، الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص123، 124.

[6]- هذا الشاهد من الطويل، وقد أشار البغدادي إلى أنّ قائله مجهول. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج5، ص20، 27.

[7]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص276.

حروف الجر الزائدة التي تُستحضر لتوكيد الكلام وتقويته فكان الاستغناء عنها ممكنا دون أن يختل المعنى[1]، ومن بين حروف الجر الزائدة اللام، وقد قال ابن هشام في حديثه عنها: "ومنها اللام المُسمّاة بالمُقحمة، وهي المعترِضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ والأصل يَا بُؤْسَ الحَرْبِ، فأُقحِمت تقوية للاختصاص، قال[2]:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا.

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأوّل؛ لأنّ اللام أقرب، ولأنّ الجارّ لا يُعلَّق.

ومن ذلك قولهم: لَا أَبَا لِزَيْدٍ، ولا أخَا لَهُ، ولَا غُلَامَيْ لَهُ"[3]، وقال أيضا: "قوله يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ نداء في معنى التعجّب، أي مَا أَبْأَسَهَا وأَشَدَّهَا. واللام الجارة مقحمة لتوكيد معنى الإضافة، (...) ولا تقع في غير النّداء إلّا في باب لا يقولون: لَا أَبَا لِزَيْدٍ ولَا أَخَا لِعَمْرٍو، ولا غُلَامَيْ لَكَ، ولولا قصد الإضافة لم تُحذف نون المثنى. ولم تثبت ألفا أَبٍ وأَخٍ فإنّ ذلك يقوله مَنْ ليس من لغته القصر، ولقيل: يَا بُؤْسًا، بالنصب، أو يَا بُؤْسُ، بالضم"[4].

فالذي يُفهم من كلام ابن هشام أنّه يطّرد توسّط اللام بين المتضايفين في باب النداء لتوكيد الإضافة وزيادة الاختصاص خاصة أنّ الإضافة ها هنا بمعنى اللام، فكانت اللام المُقحمة توكيدا للام المستفادة من الإضافة[5]، أمّا المُنادى في هذا التركيب فهو منصوب مراعاة لحقيقة إضافته، والاسم الذي يلي اللام مجرور إمّا بالإضافة أو بالجار، إلّا أنّ ابن هشام قد اختار جرّه باللام على أساس تعليق المضاف عن العمل، معلّلا ذلك بأنّ اللام أقرب إلى المجرور من المضاف، وبأنّ حرف الجرّ لا يُعلَّق عن العمل، والسبب في ذلك كما أشار ابن جني "أنّ تعليق

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص507، 508.

[2]- هذا الشاهد من مجزوء الكامل، وصاحبه هو سعد بن مالك بن ضُبيعة. أبو تمام، ديوان الحماسة، ص90.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص241، 242.

[4]- ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص296.

[5]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص846.

اسم المضاف والتأوّل له أسهل من تعليق حرف الجر والتأوّل له، لقوّة الاسم وضعف الحرف"[1].

وهذه الحالة تشبه كثيرا توسّط اللام الزائدة بين المتضايفين في باب لا النافية للجنس إلّا أنّ بينهما فرقين، فالفرق الأوّل يتمثل في التنكير؛ لأنّ اسم لا النافية للجنس لا يكون إلّا نكرة بخلاف المنادى، وقد قال ابن هشام في حديثه عن المواضع التي يجب أنْ يكون المضاف فيها نكرة: "واسم لا كقولك: لَا أَبَا لِزَيْدٍ ولَا غُلَامَيْ لِعَمْرٍو. فإنّ الصّحيح أنّه من باب المضاف، واللام مُقحمة، بدليل سقوطها في قول الشاعر[2]:

أَبالَمَوْتِ الذِي لَا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ _لَا أَبَاكِ_ تُخَوِّفِينِي.

(...)، وهي في المعنى بمنزلة قولك: (...) لَا أَبًا لَكَ"[3].

فالواضح من كلام ابن هشام أنّ لفظة الأب الواردة هذا البيت في حكم النّكرة على الرغم من إضافتها إلى المعرفة؛ فهي لم تكتسب التعريف من المضاف إليه لاستحالة المعنى الظاهري؛ لأنّه من غير المعقول أنْ يُخلق مخلوق _باستثناء آدم وعيسى عليهما السلام_ من غير أب، لذلك كان المعنى المقصود به ها هنا هو أنّه لا أَب لَكَ من الآباء المعروفين بالشرف وذيع الصيت، فنُزِّل منزلة الأسماء الموغلة في الإبهام التي لا تكتسب التعريف من المضاف إليه[4].

والدليل على أنّ لفظة أب نكرة أنّه لم يبطل عمل لا و لم تُكرّر، وإنّما أُقحِمَتْ اللام بين المتضايفين _إلى جانب توكيدها للإضافة_ للفصل بينهما فيبدو المضاف وكأنّه مفرد نكرة غير مضاف إلى معرفة، والذي يُؤكّد ذلك أنّ المضاف إلى النكرة لا يُعامَل هذه المعاملة لسلامته من المحذور، فلا يجوز قولك: لَا أَبَا لِرَجُلٍ حَالُهُ كَذَا، ولَا غُلَامَيْ لِشَخْصٍ نَعْتُهُ كَذَا[5]، لذلك كان

[1]- ابن جني، الخصائص، ج3، ص107.

[2]- هذا الشاهد لـــ أبي حيّة النُّميري، وهو من الوافر. أبو حيّة النُّميري، الديوان، تح: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (د.ط)، 1975، ص177.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص[345- 347].

[4]- ينظر، الزجاجي، اللامات، ص104، 105.

[5]- ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص846، 847.

النظر إلى اللام من وجهين فهي "مُقحمة، غير مُعتَدّ بها، من جهة ثبات الألف في أَبٍ، وهي مُعتَدّ بها من جهة أنّها هيّأت الاسم، لتعمل لا فيه؛ إذ لا تعمل إلّا في نكرة"[1].

أمّا الفرق الثاني فيتمثل في الإعراب لأنّ لاسم لا النافية للجنس الذي تليه اللام المُقحمة وجهين بناءه على الفتح كحال الاسم المفرد، مع جرّ الاسم الثاني باللام وتقديرهما إمّا في محل رفع خبر أو في محل صفة لاسم لَا النافية، والوجه الثاني إعرابه وإضافته إلى الاسم المجرور على أساس أنّ اللام زائدة مقحمة تُفيد التوكيد[2]، ولكن يتعيّن الإعراب الثاني إذا كان الاسم المنفي مثنى أو جمعا حُذِفت نوناهما، لأنّ هذه النون لا تُحذف إلّا في الإضافة، أو كان من الأسماء الستة وقد ثبتت ألفه، كما في قولهم: لَا أَبَا لَكَ، "لأنّ الألف لا تثبت في الأب في النّصب إلا في الإضافة، أو بدلا من التّنوين، فإنّما أراد لا أَبَاكَ ثمّ أقحم اللام توكيدًا للإضافة"[3].

أمّا المقصود بقول ابن هشام: "فإنّ ذلك يقوله مَنْ ليس من لغته القصر" هو لزوم الألف الأسماء الستة في كلّ الحالات، مع العلم أنّ هذه الظاهرة غير مقتصرة على السّماع فحسب، بل هي صحيحة من حيث القياس؛ لأنّ الأسماء الستة قد اعتراها نقص، إذ كان أصل أَخٌ أَخَوٌ، والمطرّد في العربية أنّ آخر الفعل أو الاسم إذا كان واوا متحرّكًا وقبله مفتوح انقلب ذلك الحرف إلى ألف[4].

والفصل بين المتضايفين لا يكون بالحرف فقط إذا أُريد التوكيد، بل يكون بالاسم أيضا، وقد قال ابن هشام في شرح كلام الزّجاجي[5] في باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف: "وذلك قولك: يَا زَيْدُ زَيْدَ عَمْرٍو. يَا حرف نداء. وزَيْدُ: نداء مفرد، زَيْدَ عَمْرٍو: نداء مضاف، وزَيْدَ عَمْرٍو: بدل من زيد الأوّل وإنْ شئت جعلته معطوفا عليه عطف البيان الذي يقوم مقام الصفة وعطف البيان• بلا واو ويجوز أن تقول: يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو،

---

[1]- أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ج1، ص281.

[2]- ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص22، 23. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص104، 105.

[3]- المبرد، الكامل، ج2، ص669، 670.

[4]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص35، 36.

[5]- ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص157.

•- ردّ ابن هشام على النحاة الذين أجازوا كون البدل بلفظ المتبوع مع زيادة بيان ومنعوا ذلك في عطف البيان، بأنّ وظيفة البدل كحال وظيفة عطف البيان تتمثل في التبيين، والفرق بينهما هو أنّ البدل بمنزلة جملة مُبيِّنة، وعطف البيان مفرد مبيّن للمفرد، وعطف البيان أولى من

ويَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ[1] بنصب الأوّل والآخر.

يَا زَيْدَ: نداء مضاف إلى عَمْرٍو، وزيْد الثاني مقحم في الكلام، وزيادة في اللفظ للتوكيد بتقديره: يَا زَيْدَ عَمْرٍو، ويَا تَيْمَ عَدِيٍّ، وتيم الثاني مُقحم زائد التوكيد [للتوكيد]"[2].

وقد جاز الفصل بين المتضايفين باسم وإنْ كان ذلك لا يجوز إلّا في حالات خاصة ــنحن في غِنى عن ذكرهاــ؛ "لأنّك لّما كرّرت الأوّل بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأنّ الثاني هو الأوّل، وكأنّه لا فصل هناك"[3].

وقد أشار ابن هشام إلى الخلاف الحاصل في هذه المسألة إذا كان الاسم الأوّل منصوبا في حديثه عن أنواع المنادى الذي يجوز ضمّه وفتحه، حيث يقول: "الثاني أن يُكرَّر مضافا، نحو: يَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ؛ فالثاني واجب النّصب، والوجهان في الأوّل؛ فإنْ ضمَمته فالثاني بيان أو بدل أو بإضمار يَا أو أَعْنِي، وإنْ فتحته فقال سيبويه: مضاف لِما بعد الثاني، والثاني مُقحَم بينهما، وقال المبرد: مُضاف لمحذوف مُماثل لِما أُضِيف إليه الثاني، وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور، وقال بعضهم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثمّ أُضيفا"[4].

وقد أشار أيضا في كتابه **شرح قطر الندى وبل الصدى** بأنّ تخريج كلّ من سيبويه والمبرد ضعيف لقوله: "وكُلّ من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف: أمّا قول سيبويه ففيه

البدل في تبيين المتبوع إذا كان بلفظه ومعه زيادة، نظرا لِما في تلك الزيادة من فائدة التبيين، بل الأكثر من ذلك أنّه يجوز لعطف البيان أن يكون بلفظ المتبوع بدون زيادة تصاحبه نحو: يَا زَيْدُ زَيْد إذا كان شخصان حاضرين واسمهما زيد، فبذكر زيد الأولى قد يتوهم كلّ واحد منهما أنّه المعني بالنداء، ولكن بتكرار زيد الثاني والإقبال على أحدهما يتعيّن المقصود. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص527، 528.

[1]- هذا الشاهد مأخوذ من بيت من البسيط منسوب لــ جرير، وقد أورده السيوطي بهذا الشكل:
يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُوقِعَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ [سَوْءَةٍ] عُمَرُ. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص855، 856.
وأورده البغدادي بهذا الشكل: يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ. انظر، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص11. انظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج2، ص298، 299. (لم أعثر عليه في ديوان جرير)

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص239.

[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص461.

[4]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص25، 26.

الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وأمّا قول المبرّد ففيه الحذف من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وهو قليل، والكثير عكسه"[1].

فابن هشام وإنْ لم يصرّح برأيه في هذين المُقتطفين، إلّا أنّ ما صرّح به في كتابه **شرح جمل الزجاجي** يُوضّح اختياره لمذهب سيبويه، خاصة أنّه قد ذكر في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** بأنّ المحذوف يتعيّن كونه ثانيا، إذا احتمل وقوعه أولا أو ثانيا[2].

ج- **التوكيد بالكاف الزائدة:** تعدّ الكاف من الكلم التي لها وجهان فهي تُستخدم للدلالة على الاسمية من جهة، وتُستخدم للدلالة على الحرفية من جهة أخرى، والحرفية قد تكون جارة أصليّة، وقد تكون زائدة، وقد قال ابن هشام في حديثه عن معاني حرف الكاف: "والخامس التوكيد، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى/ 11] قال الأكثرون: التقدير: لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلَهُ، إذ لو لم تُقدّر زائدة صار المعنى لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلَ مِثْلِهِ؛ فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المِثل، لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا، قاله ابن جني، ولأنّهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا ومرادهم: إنّما هو النفي عن ذاته، ولكنّهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه"[3].

وابن هشام لم يكتف بعلّة الرجوع إلى المعنى لتحديد طبيعة الكاف، وإنّما رّجح زيادة الكاف لاطّراد ذلك في الحروف، حيث يقول: "وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثمّ اختُلِف؛ فقيل: الزائد مِثْل، كما زيدت في ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة/ 137] قالوا: وإنّما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير.

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت"[4].

فابن هشام رأى أنّ استحضار الكاف الزائدة في هذه الآية له فائدتان توكيد نفي المماثلة والمبالغة فيه، وهذا التوكيد هو بمنزلة إعادة الجملة، والحكم بزيادة الكاف مُستنِد أساسا إلى

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص296.

[2]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص711، 713.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص203.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص203.

المعنى؛ لأنّه إنْ لم تُعدّ الكاف زائدة في هذه الآية فسُد معناها، حيث يقول ابن جني في ذلك: "لا بدّ من زيادة الكاف ليصحّ المعنى، لأنّك إنْ لم تعتقد ذلك أثبتّ له _عزّ اسمه_ مِثْلا، فزعمت أنّه ليس كالذي هُوَ مِثْلهُ شَيْءٌ، فيفسد هذا من وجهين: أحدهما ما فيه من إثبات المِثل له عزّ اسمه وعلا علوًّا عظيما. والآخر أنّ الشيء إذا أثبتَّ له مِثلا فهو مِثْلُ مِثْلِهِ؛ لأنّ الشيء إذا ماثله شيْءٌ فهو أيضا مُماثِلٌ لِمَا مَاثَلَهُ، ولو كان ذلك كذلك _على فساد اعتقاده معتقده_ لَما جاز أن يُقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾"[1].

وقد رأى ابن جني أنّ الكاف تُزاد لتوكيد معنى الجملة لقوله: "قد تكون زائدة مُؤكِّدة، بمنزلة الباء في خبر لَيْسَ، ومَا، ومِنْ، وغير ذلك من حروف الجر"[2]، لكنّه صرّح في كتابه **الخصائص** أنّ الحرف والاسم المترادفين إذا وقعا في تركيب واحد، فإنّ الحرف يُعدُّ مُؤكِّدا لذلك الاسم كتوكيد ياء النسبة للوصفية الموجودة في الأسماء المشتقة، وتوكيد اللام المقحمة للإضافة في سياق النفي أو النداء، وليس بتوكيد الحرف لمعنى الجملة[3].

والسؤال المطروح في هذا المقام لِم لمْ يُصرّح كلّ من ابن جني وابن هشام بتأكيد الكاف لمعنى المماثلة نظرا لِما فيه من معنى التشبيه؟ خاصة أنّ الذي يُؤكّد ذلك استحضار العرب للام المقحمة بين المتضايفين لتوكيد الإضافة والاختصاص سواء كان ذلك في النفي أو في غيره، على أساس أنّه من بين معاني اللام الاختصاص، ولم يُصرِّح النّحاة بتوكيدها لمعنى النفي إنْ وُجدت في سياقه، بخلاف الباء ومِنْ اللتين تُستخدمان لتوكيد معنى النفي، على الرغم من أنّ هذا الأخير ليس من معانيهما في الأصل، لذلك كانت الكاف أقرب إلى اللام من الباء ومِنْ، والذي يُؤكّد كلامنا إشارة ابن عطية إلى ثبوت اجتماع مِثل مع الكاف في كلام مثبت، لّما عدّ الكاف لتأكيد معنى التشبيه في آية الشورى[4].

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص291.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص291.
[3]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج3، ص107، 108.
[4]- ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص88.

فإنْ قيل: كيف للمُؤكِّد أن يتقدّم على المؤكَّد؟ فالجواب عن ذلك أنّ اللام المقحمة أيضا كانت لتوكيد معنى اللام المستفاد من الإضافة•، على الرغم من أنّ ذكرها قد سبق ذكر المضاف إليه الذي تُقدَّر معه اللام المنويّة؛ لأنّ معنى هذه اللام لا يُستفاد إلّا بذكر المضاف إليه، لذلك فهي في التقدير متصلة به، فإذا ذُكِرت اللام المُقحمة كان ذكرها قبل ذكر المُضاف إليه.

وللخروج من مشكلة أيّهما زائد في الآية، الحرف أم الاسم؟ــ فإنّ الرأي الراجح ما رآه ابن الأنباري من أنّه لا يُشترط عدّ الكاف زائدة على الرغم من أنّ دخولها وخروجها سواء؛ لأنّ المِثْل يُستخدم في كلام العرب للدلالة على ذات الشيء، لذلك فإنّ معنى الآية: لَيْسَ كـــ هُوَ شَيءٌ[1]، ويبدو أنّه تمّ العدول إلى لفظة مِثل حتّى لا يقترن الكاف بضمير الهاء، لكونه من حروف الجر التي لا تتصل بالضمير المتّصل، لاستغنائهم عن كَهُ وكِي بـــ مِثْلُهُ ومِثْلِي وشِبْهُهُ وشِبْهِي[2].

سادسا- التعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى: وهي من العلل التي يُعلِّل بها النّحويّ "لمعنى صوغ القاعدة أو لتركيب ما من التراكيب النّحويّة"[3]، ويمكن تقسيم هذه الظاهرة في مؤلفات ابن هشام إلى قسمين:

1- التعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى في المفردات: أهم الظواهر النّحويّة التي علّلها ابن هشام بعلّة الرجوع إلى المعنى هي:

أ- لا يجتمع تعريفان: أشرنا سابقا إلى أنّ النكرة تدلّ على الكثرة والشياع، والمعرفة تدلّ على التعيين، والاسم الواحد لا يُمكِن له أنْ يتعرّف من وجهين، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في كتابه **شرح جمل الزجاجي** لّما رأى أنّه لا يمكن الجمع بين ال والإضافة في اسم واحد نحو: الغُلام زَيْدٍ، لأنّ ال تُفيد التعريف بالعهد، والإضافة تفيد الملك، باستثناء الصّفة المشبهة المُضافة

•- قلنا توكيد معنى اللام المُستفاد من الإضافة، ولم نقل توكيد اللام لأنّ التوكيد لا يكون "في حروف الجر، ولا في حروف العطف، وإنّما يكون في الحروف التي لها شبه بالفعل أو بالاسم ألا ترى أنّ بَلَى قد أُمِيلت لشبهها بالاسم، من حيث الكلام يستقلّ بها، (...)، وكذلك يَا في النداء أُمِيلت لأنّها نائبة مناب الفعل، وعِوض منه، فجرت مجرى الفعل فأُمِيلت كما يُمال الفعل". ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص362.

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص258، 259.

[2]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص383.

[3]- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص298.

إلى معمولها المقترن بـــ ال[1]، فإنّ ال ها هنا عوض من الهاء، وقد رأى ابن هشام أيضا أنّه لا يُمكن الجمع بين ال التعريف ويا النّداء لِما يفيدانه من تعيين[2]، "مع أنّ حروف النداء ليست بآلة التعريف، وإنّما يدخل التعريف النّداء بالقصدِ"[3]، ومن جهة أخرى فقد صرّح ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** بأنّ الاسم المُعرّف بالعلمية أو بالإشارة أو بالصّلة إذا لازمته ال فإنّه لا يُعتدُّ بها كما في قولك: السَّمَوْأَلِ والآن والذِي والتِي وفروعهما، لتعرّف الأول بالعلميّة والثاني بالإشارة، والثالث والرابع بالصّلة لذلك فإنّ ال في هذه الأسماء زائدة ملازمة لها[4]، ولكن هذا الحكم غير مطّرد في جميع أسماء الأعلام، لأنّ بعض الأسماء يُمكن لها أن تقترن بـــ ال دون أنْ تكون ملازمة لها، وقد صرّح ابن هشام بذلك في حديثه عن دخول ال الزائدة على أسماء الأعلام بقوله: "وإمّا عارضة إمّا خاصة بالضرورة (...) وإمّا مُجوَّزة لِلمح الأصل، وذلك أنّ العلم المنقول ممّا يقبل ال قد يُلمح أصله فتدخل عليه ال، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كـــ حَارِثٍ وقَاسِمٍ وحَسَنٍ وحُسينٍ وعبّاسٍ وضحّاكٍ، وقد يقع في المنقول عن مصدر، كـــ فضلٍ، أو اسم عين كـــ نُعمان فإنّه في الأصل اسم للدم، والباب كلّه سماعي، فلا يجوز في نحو: مُحمّد وصالِح ومعرُوف، ولم تقع في نحو: يَزِيد ويَشْكُر لأنّ أصله الفعل وهو لا يقبل ال، وأمّا قوله[5]: رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدَ مُبَارَكًا. فضرورة سهّلها تقدم ذكر الوَلِيد"[6].

فالذي يقصده ابن هشام هو التنبيه على أصل الاسم العلم المنقول، لأنّه قبل نقله كان يدلّ على معنى معيّن، وبعد نقله تجرّد من ذلك المعنى وأصبح يدلّ على معنى العلميّة، فإنْ أريد الجمع بين الأمرين زيدت ال[7].

---

[1]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص226.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ص232.

[3]- ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص695.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص180.

[5]- هذا الشاهد لـــابن ميّادة وهو من الطويل، وعجزه: شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهُ. ابن ميادة، الديوان، تح: حنّا جميل حدّاد، مراجعة: قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، 1982، ص192.

[6]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص[180- 183].

[7]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص431.

والتنبيه على الأصل مقصودٌ لتحقيق معنى يراد إثباته في المُسمّى، وفي ذلك يقول ابن هشام: "الألف واللام يدخلان في الاسم لمعنيين، أحدهما أنْ يكون الاسم نكرة فإذا أدخلت هذه الألف واللام صار معرفة نحو قولك: رَجُل فإذا أردت أن تُعرِّفه قلت: الرَّجُل.

والمعنى الثاني أنّ الألف واللام يدخلان في الاسم للتفخيم وهما في القاسم وما أشبهه من الأسماء الأعلام للتفخيم"[1].

ويقول أيضا: "وإنّما دخلت بعد ثبوت العلمية إشارة إلى قيام ذلك المعنى الذي نُقلت الكلمة عنه بالمُسمّى حقيقة أو تفاؤلا كـــ الحَسَن والحُسَيْن"[2].

فالمعنى المُراد إثباته في المُسمّى هو انعكاس اسمه على فعله؛ وذلك بتحليه بتلك الصفة التي يدل عليها اسمه حقيقةً، وبهذا يتجسّد التفخيم، وقد يُراد بـــ ال المزيدة التفاؤل بالمعنى الذي يدل عليه الاسم، فزيادة ال على حَارِث مثلا تدلّ على أنّ المُسمّى يَعِيشُ ويحْرِثُ، فإنْ لم يُرَد تحقيق ذلك المعنى لم تجُز الزيادة[3]، مع العلم أنّ الأسماء كلّها غير صالحة لتلك الزيادة ــكما أشار أشار إلى ذلك ابن هشامــ، ولهذا استُثنِيت الأعلام المرتجلة كـــ سُعَاد وأُدَد، والأعلام المضافة كـــ عَبْد اللهِ، والأعلام المنقولة التي لا تقبل ال في الأصل كـــ يَزِيد، ويَشْكُر فهما منقولان من الفعل المضارع، والفعل لا يقبل ال[4]، لذلك عدّ ابن هشام اقتران يَزِيد بـــ ال في البيت الشعري الشعري من باب الضرورة، ورأى أنّ الذي سوّغ اقترانه بـــ ال هو تقدّم الاسم الذي تجوز فيه الزيادة عليه، وإلى جانب هذا فقد صرّح ابن هشام في قوله المذكور سابقا بأنّ الأسماء التي تقبل ال في الأصل ليست كلّها صالحة لِأنْ تقترن بـــ ال، وإنّما هي مقصورة على السماع.

ب- إفادة العددين اللذين يدلّان على المفرد والمثنى: تُعدّ الأعداد من المفردات المُبهمة التي تحتاج إلى تمييز باستثناء ما يدلّ على الواحد والاثنين فإنّ لفظيهما يدلّ إلى جانب العدد على الجنس أيضا، وقد قال ابن هشام في ذلك: "اعلم أنّ ألفاظ العدد بالنظر إلى التمييز قسمان، ما لا يحتاج

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص86، 87.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص353.
[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص185.
[4]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص432.

إلى تمييز البتة، وما يحتاج إليه. وينقسم إلى ثلاثة أقسام، ما يُميّز بمجموع مخفوض وما يُميّز بمفرد منصوب وما يُميّز بمفرد مخفوض، فأمّا الذي [لا] يحتاج إلى تمييز فهو الواحد والاثنان فلا يُقال: وَاحِدٌ رَجُل [رَجُلًا]، ولا اثْنَانِ رَجُلَيْنِ استغناء بقولك: رَجُلٌ وَرَجُلَانِ لأنّ فيهما الدلالة على الجنس والعدّة"[1]، وقد فصّل ابن هشام الحديث في هذه المسألة في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** مُبيِّنا مخالفة الواحد والاثنين للثلاثة والعشرة وما بينهما بقوله: "اعلم أنّ الواحد والاثنين يُخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين: أحدهما: أنّهما يُذكّران مع المُذكّر؛ فتقول: وَاحِدٌ، واثْنَانِ، ويُؤنّثان مع المؤنث؛ فتقول: واحِدَةٌ، واثْنَتَانِ، والثلاثة وأخواتها تجري على العكس من ذلك، (...) والثاني أنّهما لا يُجمع بينهما وبين المعدود، لا تقول: وَاحِدُ رَجُلٍ، ولا اثْنَا رَجُلَيْنِ؛ لأنّ قولك: رَجُل يُفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رَجُلَانِ يُفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وأمّا البواقي فلا تُستفاد العِدّة والجنس إلّا من العدد والمعدود جميعا، وذلك لأنّ قولك: ثَلَاثَة يُفيد العدّة دون الجنس، وقولك: رِجال يُفيد الجنس دون العدة، فإنْ قصدت الإفادتين جمعت بين الكلمتين"[2].

لذلك فإنّ إضافة الواحد والاثنين إلى المعدود مُمتنعة؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، بخلاف الاسم الذي يدلّ على الجمع نحو: رِجَال فهو يُطلق على القليل والكثير، فإذا أُضيف العدد إليه تحدّدت الكميّة بالمضاف والجنس بالمضاف إليه[3]، مع العلم أنّ لفظة اثنين قد تُضاف إلى المعدود في الضرورة الشعرية أو في الكلام الشاذ، بحيث يكون المضاف إليه بلفظ المفرد لا بلفظ المثنى لكي لا تزول فائدة العدد المُستحضَر[4].

ج- نائب الفاعل إذا كان مصدرا أو ظرفا: أشرنا سابقا إلى أنّ الفاعل إذا حُذِف ناب عنه المفعول إنْ وُجِد، فإنْ لم يوجد ناب عنه المصدر أو الظرف بشرط أن يكونا منصرفين متخصّصين أو الجار والمجرور، وقد قال ابن هشام في المصدر والظرف النائبين عن الفاعل: "وتقييدنا المصدر والظرفين بالمنصرفة [بالمتصرّفة] احتزاز [احتراز] من نحو: سُبْحَانَ اللهِ،

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص364.
[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص[242- 244].
[3]- ينظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص320.
[4]- ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج9، ص285.

وجَلَسْتُ عِنْدَكَ، وجِئْتُ إذْ قَامَ زَيْدٌ فلا يجوز أن تقول: سُبْحَانَ اللهِ بالرفع (...) وكذلك لا تقول: جُلِسَ عِنْدَكَ، ولا جِيء إذْ قَامَ زَيْدٌ، لعدم تصرّفها.

وقولنا: المختصة احتزاز [احتراز] من أن يُقال: اعْتُكِف زَمَانٌ أو اعتُكِفَ مَكَانٌ أو ضُرِبَ ضَرْبٌ وهي مستفادة [من] نفس العامل بدلالة الالتزام في الأوّلين ودلالة الوضع في الثالث، فلو قلت: زَمَنٌ [زَمَانٌ] طَوِيلٌ، أو مَكَانٌ حَسَنٌ، أو ضَرْبٌ شَدِيدٌ جاز ذلك لحصول الاختصاص بالوصف"[1]، وقال أيضا: "ويمتنع نحو: سِيرَ سَيْرٌ لعدم الفائدة"[2].

فابن هشام نبّه على اشتراط التّصرّف والاختصاص في المصدر والظرف بنوعيه في باب النيابة عن الفاعل؛ إذ المراد بالتصرّف استخدام الظرف في الظرفية وغيرها، لذلك فإنّ الأسماء التي التزمت العرب فيها النّصب غير متصرّفة فلم يجُز رفعها•، والمراد بالاختصاص♦ إضافة معنى جديد سواء على معنى الظرف أو على معنى المصدر لإزالة إبهامهما وتحقيق الفائدة بالإسناد إليهما، لأنّ معناهما الوضعي مستفاد من الفعل[3]؛ فهو يدلّ على الحدث والزمان بلفظه، ويدل على المكان بمعناه[4].

والتّخصيص يكون إمّا بالإضافة أو بالوصف، أو باجتماعهما معا، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في إعرابه لكلمة الأعلى الواردة في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى/ 1]، حيث يقول: "يجوز في كون (الأعلى) صفة للاسم أو صفة للرّب، وأمّا نحو: جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ الظَّرِيفُ فالصّفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلّا بدليل، لأنّ المضاف إليه إنّما جيء به لغرض التّخصيص، و لم يُؤت به لذاته، وعكسه: وَكُلُّ فَتًى يَتَّقِي فَائِزٌ.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص399.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص142.

•- قال ابن هشام في أنواع الظرف غير المتصرف "وهو نوعان: ما لا يُفارق الظرفية أصلا، كـ قَطُّ وعَوْضُ، تقول: مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ ولَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ ومالا يخرج عنها إلّا بدخول الجار عليه، نحو: قَبْلُ وبَعْدُ ولَدُنْ وعِنْدَ، فيُحكم عليهنّ بعدم التّصرّف مع أنّ مِنْ تدخل عليهن، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلّا إلى حالة شبيهة بها، لأنّ الظرف والجار والمجرور أخوان". المصدر نفسه، ج2، ص238، 239.

♦- قال ابن هشام: "نعني بالمُختصّ ما يقع جوابا لـ مَتَى، كـ يَوْمِ الخَمِيسِ". ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص321.

[3]- ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص[113- 117].

[4]- ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص389.

فالصّفة للمضاف إليه، لأنّ المضاف إنّما جيء به لقصد التّعميم، لا للحكم عليه"[1].

والفرق بين الآية والمثال الأوّل غُلَامُ زَيْدٍ الظَّرِيفُ هو أنّ "المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التّسبيح ومضاف لِما بعده وليس المضاف إليه في المثال كذلك"[2]، أمّا الصفة في المثال الثاني فقد جيء بها لوصف المضاف إليه؛ لأنّ المراد بالمضاف تعميم الحكم على جميع أفراد الفتية.

د- إضافة الشيء إلى نفسه أو العطف عليه: تدل النكرة على الكثرة والشّياع، فإن أُضيفت إلى نكرة خُصِّصت، وإنْ أُضيفت إلى معرفة عُرِّفت بشرط أن لا يكون المضاف هو عينه المضاف إليه؛ لأنّ الشيء لا يُخصِّص نفسه ولا يُعرّفه، لذلك فإنّ كلّ ما يُوهم ذلك يُؤوّل[3]، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في حديثه عن الألفاظ التي حُمِلت على المثنى بقوله: "يُقال: جَاءَ القَوْمُ ثَلَاثَتُهُمْ. ولا يُقال: جَاءَ الرَّجُلَانِ اثْنَاهُمَا، فما الفرق؟

الجواب أنّ ضمير التثنية نصّ فيها، فإضافة الاثنين إليه إضافة الشيء إلى نفسه، وضمير الجمع ليس نصا في ثلاثة، ولا في أربعة ولا أكثر من ذلك، فإضافة العدد إليه من باب إضافة الخاص إلى العام"[4].

فابن هشام يرى من خلال ضربه لهذه الأمثلة بأنّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه لأنّ المعنى الموجود في الاثنين موجود في الضمير المضاف إليه هُما، بخلاف الثلاثة المُضافة إلى ضمير الجماعة هُمْ فهي من قبيل إضافة الخاص إلى العام، لذلك فإنّهما متخالفان من حيث المعنى، فجازت الإضافة، وقد فصّل ابن هشام الحديث عن إضافة الشيء إلى نفسه في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** مُشيرا إلى ضرورة تأويل ما يُوهم ذلك بقوله: "لا يُضاف اسم لمرادفه، كـــ لَيْث أَسَدٍ ولا موصوف إلى صفته، كـــ رَجُلِ فَاضِلٍ ولا صفة إلى موصوفها، كـــ فَاضِلِ رَجُلٍ فإنْ سُمِع مَا يُوهم شيئا من ذلك يُؤوّل.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص651.

[2]- الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ج2، ص225.

[3]- ينظر، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص277. ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص797. ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص49.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص312.

فمن الأول قولهم: جَاءَ سَعِيدُ كُرْزٍ، وتأويله أن يُراد بالأول المُسمّى وبالثاني الاسم، أي جَاءَنِي مُسَمَّى هَذَا الاسم.

ومن الثاني قولهم: حَبَّةُ الحَمْقَاءِ، وصَلَاةُ الأُولَى، ومَسْجِدُ الجَامِعِ، وتأويله أن يُقدّر موصوف، أي حَبَّة البَقْلَةِ الحَمْقَاءِ، وصَلَاة السَّاعةِ الأُولَى، ومَسْجِد المَكَانِ الجَامِعِ.

ومن الثالث: قولهم: جَرْدُ قَطِيفَةٍ، وسَحْقُ عَمَامَةٍ، وتأويله أن يُقدّر موصوف أيضا، وإضافة الصفة إلى جنسها، أي شَيْءٌ جَرْدٌ مِنْ جِنْسِ القَطِيفَةِ، وشَيْءٌ سَحْقٌ مِنْ جِنْسِ العَمَامَةِ"[1].

وبناء على هذا قال ابن هشام في ترتيب الاسم واللقب: "إنْ كان اللقب وما قبله مضافين، كـــ عَبْد اللهِ زِين العَابِدِينَ أو كان الأوّل مفردًا والثاني مضافًا، كـــ زَيْد زِين العَابِدِينَ أو كانا بالعكس، كـــ عَبْد اللهِ كُرْز أتبعت الثاني للأوّل: إمّا بدلا، أو عطف بيان، أو قطعته عن التّبعية إمّا برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف، وإنْ كانا مفردين، كـــ سَعِيد كُرْز جاز ذلك ووجه آخر، وهو إضافة الأوّل إلى الثاني، وجمهور البصريين يُوجِبُ هذا الوجه، ويردّه النّظر، وقولهم: هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ"[2].

فالذي يقصده ابن هشام أنّ هذه الإضافة مُخالفة للقياس لأنّ الأصل في المضاف ألّا يُضَاف إلى ما يُوافقه في المعنى، وقد جوّز إضافة الاسم إلى اللقب على أساس تأويلها بإضافة المُسمّى إلى الاسم لأمن الوقوع في إضافة الشيء إلى نفسه، مع العلم أنّ الإضافة ها هنا لا تجوز إذا وُجِد مانع؛ لأنّ الإضافة تمتنع إذا كان الاسم الأوّل مقترنا بـــ ال، وتمتنع أيضا إذا كان الاسم أو اللقب أو كلّ منهما مُطوّلًا بالتركيب الإضافي أو الإسنادي[3].

والإضافة في الاسم واللقب المفردين ــكما أشرناــ غير واجبة، وإنّما "فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أنّ أصل أسمائهم إمّا مفرد كـــ زَيْدٍ وإمّا مضاف كـــ عَبْدِ اللهِ وامْرِئِ القَيْسِ وأَبِي بَكْرٍ وأُمِّ جَعْفَرٍ وليس في كلامهم اسمان مفردان لمُسمّى واحد يُستعمل

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص[107- 110].

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص131، 132.

[3]- ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص393. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص59.

كلّ واحد منهما مفردًا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم و لم يكن له نظير فأضافوا العلم إلى اللقب ليُجروا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو: عَبْد اللهِ وشبهه فإذا أَضَفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسُلِب ما فيه من تعريف العلمية كما إذا أضفته إلى غير اللقب نحو: زَيْدكُمْ فصار التّعريف بالإضافة"[1]، والذي يُؤكّد أنّ الإضافة غير واجبة القول الذي احتجّ به ابن هشام، حيث إنّ العَيْنَين وردت بالرفع فلو أُضيف الاسم إليها لجُرت وكانت علامة جرّها الياء.

ولقد خُصَّ الاسم بالإضافة إلى اللقب و لم يجز العكس، لأنّ المُسمّى "لّما اشتُهر باللقب حتّى صار هو الأعرف وصار الاسم مجهولا كأنّه غير المُسمّى بانفراده اعتُقِد فيه التّنكير وأُضِيف إلى اللقب للتّعريف، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أُضِيف ثمّ سُمِّي به نحو: عَبْدُ اللهِ وعَبْدُ الدَّارِ وكان اللقب أولى أن يُضاف إليه لأنّه صار أعرف"[2].

وإذا كانت الإضافة غير جائزة إذا كان المتضايفان بمعنى واحد، فالعطف أيضا لا يجوز، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في حديثه عن مخالفة ألفاظ التّوكيد للنعوت بقوله: "وذلك أنّها لا تتعاطف إذا اجتمعت، لا يُقال: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ ولا جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ وعلّة ذلك أنّها بمعنى واحد، والشّيء لا يُعطف على نفسه ، بخلاف النّعوت، فإنّ معانيها متخالفة"[3].

فالعرب لا تعطف الشيء على نفسه إلّا إذا اختلفا في اللفظ، ودلّ السياق على أنّهما ليسا بمعنى واحد، نحو قولك: يُعْجِبُنِي السَّيْفُ والحُسَامُ فالسّيف ليس الحُسام عينه، وهو مُخالف له في اللفظ لذلك جاز العطف عليه، أمّا قولك: جَاءَ القَوْمُ كُلّهُمْ وأَجْمَعُونَ فلا يجوز؛ لأنّه وإنْ كانت لفظتا كُلّهُمْ وأَجْمَعُونَ مختلفتين في اللفظ، إلّا أنّ معناهما واحد في هذا التركيب وهو الإحاطة، لذلك لم يجز أنْ يتعاطفا[4].

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص33.
[2]- المصدر نفسه، ج3، ص9.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص418.
[4]- ينظر، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص384، 385.

هـــ- النعت بالاسم الجامد: الأصل في النعت أن يكون اسما مشتقا، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الاستثناءات التي يكون فيها جامدا بشرط أن يجوز تأويله بالمشتق، كما هو الحال مع بابي الحال والخبر، وقد قال ابن هشام في الأشياء التي يُنعت بها: "الثاني الجامد المشبه للمشتق في المعنى، كـــ اسم الإشارة، وذِي بمعنى صَاحِب، وأسماء النّسب، تقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا وبِرَجُلٍ ذِي مَالٍ وبِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ لأنّ معناها الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دِمَشْقَ"[1].

فقد جاز الوصف باسم الإشارة على الرغم من أنّه اسم جامد، لأنّه بمعنى الاسم المشتق الحاضِر أو المُشار إليه، وقد رأى الكوفيون أنّه لا يُمكن الوصف به لكونه لا يرفع ظاهرا لذلك فإنّه لا يتحمّل ضميرا يعود على الموصوف[2]، وتبعهم في ذلك الزّجاج والسُّهيلي على أساس أنّ هَذَا بدل أو عطف بيان[3]، ويمكن الردّ على مذهبهم بـــ"أنّه إذا جاز النعت نحو: أَسَد لتأوّله بـــ شُجَاع فالنعت باسم الإشارة أقرب لأنّ تأوّل أَسد بالقصد وتأوّل اسم الإشارة بالوضع"[4]، أمّا ذو فقد "وُضِعت ليتوصّل بها إلى وصف الأشخاص بالأجناس كما أنّ الذي وُضِعت ليتوصّل بها إلى وصف المعارف بالجمل"[5]، وقد استُخدمت في الوصف على الرغم من أنّها ليست بالاسم المشتق ولا واقعة موقعَه الذي يُسوِّغ لها رفع اسمٍ ظاهرٍ، وإنّما هي حالّة محلّ صَاحِب، وصَاحِب من الأسماء التي تُعامَل معاملة الأسماء الجامدة[6]، ولهذا لم تتحمّل ضميرا يعود على الموصوف، أمّا الاسم المنسوب فله "مزيّة على غيره من الجاري مجرى المشتق؛ لكثرة الحاجة إليه في المفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث. فلذلك رُفِع به الظاهر دون شذوذ؛ فيُقال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَرَبِيٍّ أَبُوهُ، عَجَمِيَّةٍ أُمُّهُ"[7]، وقد أُجرِي مجرى الاسم المُشتق؛ لأنّ "الياء المُشدّدة التي للنّسب إذا دخلت على الكلمة الجامدة جعلتها في حكم المشتق، وحمّلت الاسم الضمير، وجعلته صفة بعد أنْ لم يكن كذلك"[8].

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص[304- 306].

[2]- ينظر، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج12، ص266.

[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج12، ص299، 300. ينظر، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص419.

[4]- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج7، ص3341.

[5]- المصدر نفسه، ج7، ص3340.

[6]- ينظر، ابن بابشاذ، شرح المقدّمة المُحسِبة، ج2، ص414.

[7]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص518.

[8]- ابن بابشاذ، شرح المقدّمة المُحسِبة، ج1، ص273.

وتجدر بنا الإشارة إلى أنّنا لم نُدرِج هذا العنصر ضمن التعليل بعلة الشّبه في المعنى؛ لأنّه لو كان كذلك لجاز لاسم الإشارة أن يرفع اسما ظاهرا كحال الاسم الذي يُوافقه في المعنى، إلّا أنّ هذه المعاني التي تدلّ عليها هذه الأسماء ثابتة فيها سواء في سياق الوصف أو في غيره، بخلاف الأسماء الجامدة المحمولة على الأسماء المشتقة في المعنى، فإنّ تأويلها متوقّف ــ كما أشرنا ــ على القصد، لذلك فإنّ استخدامها في مقام الوصف يجعلها متحمِّلة للضمير الذي يعود على الموصوف نحو: مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَي شُجَاعٍ، أو رافعة لاسم ظاهر نحو: مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ، أي شُجَاعٍ أَبُوهُ.

و- بدل الظاهر من المُضمَر إذا دلّ على الإحاطة: من أقسام البدل من حيث الإظهار والإضمار بدل الظاهر من المُضمَر، إلّا أنّ النّحاة قد اختلفوا في أمره، "فمنهم مَنْ أجاز الإبدال من المُضمَر لغائب كان أو لمتكلّم أو لمخاطَب في جميع أقسام البدل، وهو مذهب الأخفش. ومنهم مَنْ أجازه في ضمير الغائب• خاصّة في جميع أقسام البدل، فأمّا ضمير المتكلّم أو المُخاطَب فلا يُبدل منهما شيء من شيء؛ وأمّا غيره من أقسام البدل فجائز (...). وإنّما لم يجُز أن يُبدل من ضمير المتكلّم أو المُخاطَب بدل شيء من شيء لأنّ المقصود ببدل الشيء من الشيء تبيين الأوّل، وضمير المتكلّم والمُخاطَب لا يدخلهما لبس، فلم يجز فيهما إذ لا فائدة فيه"[1]، إلّا أنّ مجموعة من النّحاة من بينهم ابن هشام الأنصاري ارتأوا التفصيل في ذلك فأجازوا إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المُخاطَب بدل كلّ من كلّ إذا كان البدل دالا على الإحاطة، وقد قال ابن هشام في ذلك: "وإبدال الظاهر من المُضمَر فيه تفصيل، وذلك أنّ الظاهر إنْ كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ [الكهف/ 63] فــ أَنْ أَذْكُرَهُ بدل من الهاء في أَنْسَانِيهِ بدل اشتمال، (...) وإنْ كان ضميرَ حاضرٍ، فإنْ كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز، نحو: أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ وَأَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ (...) وإنْ كان بدل كلّ فإمّا أن يدلّ على إحاطة، أو لا، فإنْ دلّ عليها جاز نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة/ 114] وإنْ كان غير ذلك امتنع، نحو: قُمْتَ زَيْدٌ ورَأَيْتُكَ زَيْدًا وجوّز ذلك الأخفش

• - لأنّ "ضمير الغيبة يصلح لغير واحد". عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص930.

[1] - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص261، 262.

والكوفيون"[1]، وقال أيضا: "وإنّما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ لأنّه مفيد للإحاطة مثل: قُمْتُمْ ثَلَاثَتُكُمْ"[2].

فابن هشام لم يُجز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ من كلّ إن كانا لذات واحدة، وأجاز ذلك إنْ كان المُبدل منه يدلّ على أكثر من واحد للتنبيه على إحاطة كلّ أفراده، ولتنزّل البدل في هذه الحالة "منزلة التوكيد بـــ كُلّ"[3]، نظرا لاستخدام لفظة كُلّ في باب التوكيد للدلالة على الإحاطة والعموم.

ز- لا يجتمع حرفان يدلان على معنى واحد: رأى ابن هشام أنّ أم المنقطعة على ثلاثة أنواع إمّا للإضراب فقط أو للإضراب مع الاستفهام الإنكاري أو للإضراب مع الاستفهام الطلبي[4]، وقد احتجّ على وجود النوعين الأول والثاني بقوله: "ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنّها أبدًا بمعنى بَلْ والهمزة، وأنّ الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم، إذِ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد/ 16] ليس على الاستفهام، ولأنّه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد/ 16] ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل/ 84] ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك/ 20]"[5]، وقال أيضا في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** "ولا يُفارقها معنى الإضراب، وقد تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيّا نحو: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ أي: بَلْ أَهِيَ شَاءٌ، وإنّما قدّرنا بعدها مبتدأ لأنّها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريّا، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور/ 39] أي: أَلَهُ البَنَاتُ، وقد لا تقتضيه البتة، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد/ 16] أي: بَلْ هَلْ تَسْتَوِي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام"[6]، وقال أيضا في قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص448، 449.
[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص219.
[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص334.
[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص55.
[5]- المصدر نفسه، ج1، ص56.
[6]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص374، 375.

[الزخرف/ 16] "أي: بَلْ أَتَّخَذَ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاري، ولا يصحّ أن تكون في التّقدير مجرّدة من معنى الاستفهام المَذكور، وإلّا لزم إثبات الاتّخاذ المذكور، وهو مُحال"[1].

فابن هشام يرى أنّ أمْ ليست مقتصرة على معنى الاستفهام الطلبي فحسب، بل قد تكون بمعنى بَلْ مع الاستفهام الإنكاري كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ و﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾؛ لأنّ المعنى يقتضي ذلك، وقد تكون بمعنى بَلْ فقط إذا دخلت على أداة استفهام•؛ لأنّه "لا وجه لجمع استفهامين إلّا على وجه التأكيد"[2]؛ إذ لا يجوز اجتماع أداتين من جنس واحد لتأدية معنى واحد ـخاصة أنّ اسم الاستفهام بمنزلة الحرف لتضمّنه معنى الحرف، والحروف موضوعة للاختصارـ لذلك وجب تجريد إحداهما من المعنى الذي وُضِع لها فإنْ لم تُجرّد تعيّن كونها لتوكيد مضمون الجملة[3].

ولقد اختِير تجريد أمْ في الآيات السابقة الذكر من الاستفهام وتعيينها للعطف، و لم تُجرّد أداة الاستفهام المُصاحبة لها ـعلى الرغم من أنّ أدوات الاستفهام قد تستعمل للدلالة على معانٍ أخرى غير الاستفهامـ؛ لأنّ ذلك يُؤدّي إلى إعراب كَيْفَ إذا اجتمعت مع أَمْ، فهي قد بُنِيت لّما كانت متضمّنة معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط، وإذا جُرّدت من معنى الاستفهام جُرّدت من تضمين الحرف فأُعربت[4].

2- التعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى في التراكيب: من المسائل التي علّلها ابن هشام بعلّة الرجوع إلى المعنى في التراكيب:

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص453.

•- لـ أَمْ المنقطعة الحق في الدخول على أسماء الاستفهام وعلى هل لأنّها حرف عطف، وحروف العطف من الحروف التي تدخل على هذه الأدوات، باستثناء همزة الاستفهام فإنّه لا يجوز لـ أَمْ المنقطعة الدخول عليها؛ لمعادلتها إيّاها ـإلى جانب الحرفيةـ في الاستخدام للاستفهام والتسوية، فإذا دخلت عليها كأنّها دخلت على مثلها. ينظر، السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص451، 452.

[2]- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج11، ص139.

[3]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج3، ص[107- 109].

[4]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص184. ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص18، 19.

أ- فاعل نِعم وبِئس المقترن بـــ ال: يُعدّ نِعْمَ وبِئْسَ فعلين يستخدمان للمدح والذم، لذلك فإنّه يُشتَرط لفاعلهما "أن يكون اسم جنس ليدل على أنّ الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو للذم في ذلك الجنس"[1]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "ولا يكون فاعل هذين الفعلين في غالب الأمر إلّا اسما بالألف واللام الجنسية كقولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ. أي نِعْمَ جِنْسُ الرَّجُلِ الذِي زَيْدٌ مِنْهُ، فدخل زَيْدٌ في المدح ثمّ خصّصته بالذكر فحصل له المدح عموما وخصوصا"[2].

ومفاد هذا القول أنّ الأصل إسناد الفعل إلى المخصوص بالمدح أو الذم، إلّا أنّه تمّ العدول عن ذلك، وأُسنِد الفعل إلى الجنس الذي يندرج فيه المخصوص للتنبيه على أنّه جامع لكل الخصال المفترقة في أفراد ذلك الجنس، فإنْ كان المُراد بالمخصوص المدح فهو جامع لكل الخصال الحميدة، وإنْ كان المراد به الذم فهو جامع لكل الخصال السيّئة[3]، وبإسناد الفعل إلى الجنس يتحقّقُ العموم لأنّ المخصوص مُدرَج ضمن الجنس، وبذكر المخصوص يتحقق المدح أو الذم على الخصوص، لأنّه "لّما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جُعِل المدح للجنس الذي هو منهم؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتّى لا يُتوهّم كونه طارئا على المخصوص"[4]، والأمر كذلك مع المذموم، لذلك فإنّه لا يُمكن إعراب المخصوص بدلا من الفاعل؛ لكون هذا الأخير لا يُراد به واحدا بعينه فيمكنَ الاستغناء عن ذكره[5]، وبما أنّه لا يُمكن الاستغناء عن ذكر اسم الجنس فإنّه يُمثل الرابط بالمخصوص إذا عُدّت الجملة الفعلية المكوَّنة من الفعل والفاعل خبرا للمخصوص، وفي ذلك يقول ابن هشام في حديثه عن روابط الخبر بالمبتدأ: "وبالعموم، نحو: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ أي نِعْمَ هَذَا الجِنْسُ، فـــ زَيْدٌ مبتدأ مندرج فيهم، فحصل الربط"[6]، بل إنّ هشام رجّح هذا الإعراب معلّلا ذلك بقوله: "وإنّما أجاز كثير من النّحويين في نحو قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ كون زَيْد خبرا لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص414.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج2، ص327، 328.
[3]- ينظر، ابن الفخار، شرح الجمل، ج1، ص415.
[4]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص372.
[5]- ينظر، المبرد، المقتضب، ج2، ص140.
[6]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص414.

والجملة قبله خبرا، لأنّ نِعْمَ وبِئْسَ موضوعان للمدح والذّم العامّين؛ فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل"[1].

أي إنّ المبالغة في المدح أو الذّم تحتاج إلى تكثير المفردات، ومن جهة أخرى فقد اقترح ابن عصفور إعرابا آخر لتركيب المدح والذم، وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف تقديره في المدح الممدوح، وفي الذّم المذموم[2]، إلّا أنّ ابن هشام رفض هذا الإعراب وعلّل ذلك بأنّ "الخبر لا يُحذف وجوبا إلّا إنْ سدّ شيء مسدّه"[3]، وبهذا يضعُف هذا الإعراب مقارنة بالإعرابين السابقين.

ب- مراعاة المعنى في تحديد المفعول به والمفعول المطلق: قال ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت/ 44]: "مَنْ قال: إنّ الخَلْق هو المخلوق، فواجب أن تكون السَّموات مفعولا مطلقا لبيان النوع. إذْ حقيقة المصدر المُسمّى بالمفعول المطلق أنْ يكون اسما لِما دلّ عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك. لأنّا بنينا على أنّ المخلوقَ هو الخلق، فلا فرق بين قولك: خَلَقَ اللهُ خَلْقًا، وبين قولك: خَلَقَ اللهُ السَّمَواتِ، إلّا ما في الأوّل من الإطلاق وفي الثاني من التّخصيص. فهو مثل قولك: قَعَدْتُ قُعُودًا وقَعَدْتُ القُرْفُصَاءَ. فإنّ أحدهما للتأكيد والآخر لبيان النوع وإنْ استويا في حقيقة المصدرية، وهذا أمر مقطوع به بعد إثبات أنّ المخلوق هو الخلق"[4].

وقد وافقه ابن هشام الرّأي في حديثه عن الأمور المحذورة لقوله: "السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت/ 44] إنّ السَّموات مفعول به، والصّواب أنّه مفعول مطلق؛ لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: ضَرَبْتُ ضَرْبًا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلّا مُقيَّدًا بقولك به كـــ ضَرَبْتُ زَيْدًا، وأنت لو قلت: السَّمَوات مفعول

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص691.
[2]- ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص70.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص691.
[4]- ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص702.

كما تقول: الضَّرب مفعول كان صحيحا، ولو قلت: السَّموات مفعول به كما تقول: زَيْد مفعول به لم يصح.

وقد يُعارَض هذا بأن يُصاغ لنحو السّموات في المثال اسم مفعول تام، فيُقال: فالسَّمَوات مخلوقة، وذلك مختصّ بالمفعول به"[1].

ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عَمِل فيه، ثمّ أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غرّ أكثر النّحويين في هذه المسألة أنّهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنّما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذّوات، فتوهّموا أنّ المفعول لا يكون إلّا حدثا، ولو مثّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنّه لا يختصّ بذلك، لأنّ الله تعالى مُوجِد للأفعال والذّوات جميعا، لا مُوجِد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى"[2].

ولكنّ ابن هشام بكلامه هذا قد وقع في التناقض مرّتين؛ فهو من جهة يرى أنّ ابن الحاجب قد أخطأ لّما ذهب إلى أنّ جملة مقول القول مفعول مطلق على أساس أنّها فعل القول عينُه، والصواب عند ابن هشام أنّها مفعول به والدليل على ذلك أنّه يصحّ أن يُقال عنها مقولة على وزن مفعولة[3]، ومن جهة يوافقه الرأي في عدّ السّموات مفعولا مطلقا على أساس أنّها موجودة بفعل الفاعل، وقد تناسى أنّ جملة مقول القول أيضا موجودة بفعل الفاعل و لم تكن موجودة من قبل[4].

أمّا التناقض الثاني الذي وقع فيه ابن هشام فيتمثّل فيما صرّح به في تسمية المطلق، حيث يقول في ذلك: "وسُمِّي مطلقا لأنّه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْبًا؛ فالضرب مفعول؛ لأنّه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا فإنّ زَيْدًا ليس

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص761.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص761.
[3]- ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص474.
[4]- ينظر، الأمير، مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ج2، ص182.

الشيء الذي فعلته، ولكنّك فعلت به فعلا وهو الضرب؛ فلذلك سُمِّي مفعولا به، وكذلك سائر المفاعيل"[1]، فكيف به يُصرّح بأنّ حَدَث الخلْق هو عينُه السّموات؟

ج- مراعاة المعنى في ترجيح المعيّة على العطف: أشرنا سابقا إلى أنّ أصل واو المعيّة العاطفة، "والفرق بين هذه الواو وواو العطف أنّ هذه الواو تؤذن بتمكّن المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف توجب الشّركة في المعنى؛ فإنْ كان الأوّل على معنى الفاعل فالثاني على معنى الفاعل؛ والواو التي بمعنى مَعَ ليست كذلك، إذ الأول فاعل والثاني مفعول؛ فظهر بينهما الفرق"[2]، لذلك فإنّه متى دلّت الواو على الاشتراك فإنّه يتعيّن كونها للعطف، ومتى امتنع فيها ذلك تعيّنت للمعيّة، وقد قال ابن هشام في ذلك: "للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه ثلاث حالات: إحداها أنّه يجب نصبه على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوي أو صناعي؛ فالأول كقولك: لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإِتْيَانَهِ وذلك لأنّ المعنى على العطف لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَعنْ إِتْيَانِهِ، وهذا تناقض، والثاني كقولك: قُمْتُ وزَيْدًا ومَرَرْتُ بِكَ وزَيْدًا.

أمّا الأول فلأنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء/ 54]. وأمّا الثاني فلأنّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون/ 22]. ومن النحويين مَن لم يشترط في المسألتين شيئا؛ فعلى قوله يجوز العطف؛ ولهذا قلت: على الأصح فيهما"[3].

ولهذا فإنّ الواو في قوله: لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإِتْيَانَهِ تتعين للمعية، والمراد بها لا تَنْهَ عنِ القَبِيحِ مَعَ إِتْيَانِكَ بِهِ، فكان الرجوع إلى المعنى هو المُحدّد لطبيعة الواو، ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "والثانية أن يترجّح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالأَخِ وذلك لأنّك لو عطفت زَيْدًا على الضمير في كُنْ لزم أن يكون زَيْد مأمورا، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنّما تريد أن تأمر مخاطبَك بأن يكون معه كالأخ. (...) وقد استُفيد من تمثيلي

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص252.
[2]- الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص370.
[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص324، 325.

بـــ كُنْ أَنْتَ وزَيْدًا كَالأَخِ أنّ ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإلّا لقلت: كالأخوين، هذا هو الصحيح.

وممّن نصّ عليه ابن كيسان، والسّماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياسا على العطف، وليس بالقويّ"[1].

فابن هشام رجّح النصب على العطف في هذه الحالة لأنّ المعنى يقتضي ذلك، والمعنيّ بالأمر هو المخاطَب لا زَيْد، لذلك أُفرِد الأخ، فإنْ ثُنِّي هذا الأخير رُجِّح عطف زَيْد على الضمير نحو: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدٌ كَالأَخَوَيْنِ؛ لأنّه لا يوجد مانع للعطف من حيث اللفظ نظرا لتحقّق الفصل بتوكيد الضمير، ولا من حيث المعنى لأنّه لا تكلّف في الإشراك بين الضمير وزيد في الحكم، أمّا نصب زَيْد على أنّه مفعول معه فجائز، كقولك: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالأَخَوَيْنِ إذا أُريد التعبير عن المُصاحَبة، ولكنّه ضعيف[2]؛ "لأنّ العطف ممكِن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك"[3]، وهذه هي الحالة الأخيرة التي أشار إليها ابن هشام وقد علّل ترجيح العطف ــإذا لم يوجد ما يمنعه_ بأنّه الأصل[4].

د- الاستثناء المنقطع: أشرنا سابقًا إلى أنّ الاستثناء المتّصل قد يختلط بالاستثناء المنقطع فيُؤدّي إلى سوء فهم المعنى، ولترجيح أحدهما لا بدّ من الاستناد إلى السياق غير اللغوي أو إلى ما ثبت في الموروث العربي، ومثال ذلك رفع ونصب امْرَأتك في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾ [هود/ 81]، فإذا قُرئت امْرَأتك بالنّصب فإنّ الاستثناء يُحتمَل أن يكون من أَهْلِك أو مِن أَحَد، وإذا قُرئت بالرفع فإنّها بدل من أحد، أمّا الزمخشري فقد فضّل جعل امرأتك ــفي قراءة النّصبــ مستثنى من أَهْلِك لقوله: "فإنْ قلتَ: ما وجه قراءة مَن قرأ إِلَّا امْرَأتك بالنّصب. قلتُ: استثناها من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ والدليل عليه قراءة عبد اللهِ: فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ. ويجوز

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص[325- 327].

[2]- ينظر، ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص208.

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص206.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص327.

أن ينتصب عن (لا يَلْتَفِتْ) على أصل الاستثناء وإن كان الفصيح هو البدل أعني قراءة مَن قرأ بالرفع فأبدلها عن أَحَد"[1].

وقد ردّ ابن هشام على قول الزمخشري مستندا في ذلك إلى المعنى ومؤيّدا لرأي ابن الحاجب[2] بقوله: "ويُردُّ باستلزامه تناقض القراءتين؛ فإنّ المرأة تكون مُسرًى بها على قراءة الرّفع، وغير مُسرًى بها على قراءة النّصب، وفيه نظر؛ لأنّ إخراجها من جملة النّهي لا يدلّ على أنّها مُسرًى بها، بل على أنها معهم، وقد رُوي أنّها تبعتهم، وأنّها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها"[3].

ولتجنّب ذلك التّناقض قيل فيمَن قرأ الآية بالوجهين: "والجواب أنّ (أَسْرِ) وإِنْ كان مطلقًا في الظاهر، إلّا أنّه في المعنى مُقيّد بعدم الالتفات، إذ المُراد أَسْرِ بِأَهْلِكَ إِسْرَاءً لَا اِلْتِفَاتَ فِيهِ، إِلَّا امْرَأَتكَ فَإِنَّكَ تُسْرِي بِهَا إِسْرَاءً مَعَ الالْتِفَاتِ، فاستثنِ ـعلى هذاـ إِنْ شِئت من أَسْرِ أو من لَا يَلْتَفِتْ، ولا تناقض"[4].

إلّا أنّ ابن هشام رأى أنّ الوجه الرّاجح قراءتها بالرفع على الابتداء على أساس أنّها استثناء منقطع، وقد احتجّ على ذلك بسقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود، وعزَّز احتجاجه بسقوط الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَٱتَّبِعۡ أَدۡبَٰرَهُمۡ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٞ وَٱمۡضُواْ حَيۡثُ تُؤۡمَرُونَ﴾ [الحجر/ 65]، مُصرِّحا بأنّ المقصود بأهلك المؤمنون لا أهل البيت، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ [هود/ 46][5]، "وبهذا التّوجيه يكون الاستثناء في النّصب والرفع من فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ وهو أولى من أنْ يُستثنى المنصوب من أَهْلِكَ والمرفوع من أَحَد"[6]، ومن جانب آخر فإنّ هذا التوجيه

[1]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ص284.
[2]- ينظر، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج1، ص366.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص685.
[4]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص746.
[5]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص686.
[6]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص267.

التوجيه يعكس المعنى المُراد والقصة الحقيقية التي وصلت إلينا، فالله عزّ وجل أمر سيّدنا لوط أنْ يَسْرِيَ بأهله خالين من امرأته[1].

هـــ- مراعاة المعنى في تقدير عامل المشتغل عنه: اختلف النّحاة في باب الاشتغال، فذهب البصريون إلى أنّ زَيْدًا في قولك: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ منصوب بفعل مقدّر من لفظ الفعل المذكور استغناء بذكر هذا الأخير، أي: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، أمّا الكوفيون فقد رأوا أنّه معمول للعامل في الضمير الهاء، فجعلوه بدلا من ذلك الضمير، وقد رُدّ على مذهبهم بأنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، وبأنّ العامل في البدل ليس هو نفسه العامل في المبدل منه[2]، ومن جهة أخرى فقد رأى ابن هشام أنّ الأخذ بكلام الكوفيين يوقع في ثلاثة محذورات وهي تعدية الفعل المتعدي بحرف بنفسه، وتعدية الفعل إلى مفعولين ــإذا كان له الحق أن يتعدّى إلى مفعول واحدــ بحيث يكون أحدهما ضميرا للآخر، وذلك لا يجوز[3]، وقد أكّد صحّة مذهب البصريين بضرب أمثلة وشرحها، حيث إنّه قد رأى أنّ المحذوف في الاشتغال يُقَدَّر حسب لفظ المُفَسِّر، ويُستثنى من ذلك ما يوجد فيه مانع صناعي نحو: زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، أو معنوي نحو: زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ؛ لأنّ الفعل في المثال الأول مُتعدٍّ بحرف والمُشتَغَل عنه في هذه الحالة يقتضي تقدير فعل يتعدى بنفسه، والضّرب في المثال الثاني غير موجَّه لزيد، لذلك فإنّ السّياق يقتضي تقدير فعل ليس من جنس لفظ الفعل المذكور، وبناء على هذا كان التقدير في الأوّل: جَاوَزْتُ زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، وفي الثاني: أَهَنْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ، لأنّ ضرب الأخ يترتّب عليه إهانة زَيْد[4].

فالرجوع إلى المعنى من أجل تقدير الفعل في باب الاشتغال ضروري إنْ وُجِد مانع صناعي أو معنويّ؛ فالمانع الصناعي كالفعل المتعدّي بحرف الجرّ؛ إذ لا يجوز حذف هذا الأخير لعدم جواز حذف حرف الجر وبقاء عمله نظرا لضعفه•، خاصة أنّه في هذه الحالة بمنزلة الجزء من فعله، ولهذا امتنع حذف ما هو كالجزء والإبقاء على الآخر، وإنّما عُدِل إلى نصب المُشتغل

[1]- ينظر، ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3، ص937.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص85.

[3]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص427.

[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص516. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، ج1، ص428.

•- لا يُمكن حذف حروف الجر وبقاء عملها لضعفها باستثناء رُبَّ التي يجوز حذفها لتعويضها بالواو، ومِنْ بعد كم الاستفهامية لتقويتها بحرف الجر الباء الداخلة على كَمْ. ينظر، ابن الوراق، علل النحو، ص435، 436.

عنه بتقدير فعل من معنى الفعل المذكور؛ لأنّ النصب أقرب إلى الجر[1]، وإلى جانب هذا فإنّه لم يجز تقدير الفعل من لفظ الفعل المذكور على أساس نصب المشتغَل عنه على إسقاط الخافض؛ لأنّه يترتّب عن ذلك "حذف حرف الجر والنصب على إسقاط الخافض مع حذف الفعل، فيكثر الحذف، ومثل ذلك يقِلّ، فلا يجوز، فظهر أنّه لا يجوز تقدير الفعل اللازم، فتعيّن تقدير الفعل المتعدّي"[2].

أمّا المانع المعنوي فمثل عمل الفعل فيما هو سببيّ، وهذا لا يقتضي أن يُقدّر العامل المحذوف من لفظ العامل المذكور، إلّا أنّ الشمني صرّح بأنّ ابن هشام قد ارتأى رأيا مخالفا في كتابه **شرح التسهيل**، إذ رأى أنّه يجوز تقدير عامل زَيْدٍ في قولك: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ بالفعل ضَرَبْتُ على أساس أنّ الفعل المذكور يدلّ على الضرب الحقيقي، أمّا الفعل المُقدّر فيدل على الإهانة؛ لأنّ الضّرب كناية عن الإهانة[3].

وبغض النظر عن هذا الرأي الذي ذكره الشمني فإنّ ابن هشام قد نبّه على أمر يتمثل في أنّ المتعدّي بالحرف لا يكون دائما مانعا صناعيا؛ لأنّه يجوز لبعض الأفعال أنْ تتعدى إلى معمولها بواسطة حرف الجر أو بدونه نحو: زَيْدًا شَكَرْتُ لَهُ، حيث يجوز في هذا المثال تقدير الفعل المحذوف من لفظ الفعل المذكور، لأنّ الفعل شَكر قد يتعدى باللام وقد يتعدّى بنفسه، كما أنّه يجوز تقدير الفعل المحذوف مثل الفعل المذكور في نحو: يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُ فِيهِ؛ لأنّ العامل لا يمكن له أن يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه، لذلك احتاج إلى حرف جر ملائم للظروف وهو في، ومن جهة أخرى فقد رأى ابن هشام أنّ الفعل المتعدي إلى السببيّ لا يكون هو الآخر دائما مانعا معنويا، لأنّ عامل زَيْدٍ في نحو: زَيْدًا أَهَنْتُ أَخَاهُ هو الفعل أهَنْتُ؛ لكون إهانة أخي زَيْدٍ يترتّب عنها إهانة زَيْدٍ[4].

و- جواز كسر همزة إنّ وفتحها: إذا وردت إنّ في جملة تتضمّن قولا وكانت هذه الجملة خبرا عن قول، وكان قائل القولين واحدا جاز في إنّ كسر همزتها وفتحها على حدّ سواء، وقد قال

[1]- ينظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص348.
[2]- ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ج1، ص184.
[3]- ينظر، الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ج2، ص252.
[4]- ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص516.

ابن هشام في حديثه عن مواضع جواز كسر همزة إنّ وفتحها: "الثالثة في نحو: أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ وضابط ذلك أن تقع خبرا عن قول، وخبرها قَوْلٌ كـــ أَحْمَدُ ونحوه، وفاعل القولين واحد، فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللهِ، والكسر على جعل أَوَّلُ قَوْلِي مبتدأ، وإِنِّي أَحْمَدُ اللهَ جملة أُخبِر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ؛ لأنّها نفس المبتدأ في المعنى، فكأنّه قيل: أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا الكَلَامَ المُفْتَتَح بـــ إنِّي؛ ونظير ذلك قوله سبحانه: ﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ﴾ [يونس/ 10]، وقول النّبي صلّى الله عليه وسلّم[1]: **"أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ""**[2].

ففتح أنّ على أساس أنّها هي وصلتها في محل رفع خبر لـــ أَوَّل قَوْلِي، والكسر على أساس أنّها هي ومعموليها جملة في محل رفع خبر لـــ أوَّل قَوْلِي، "فالخبر على الأول مفرد، وعلى الثاني جملة"[3]، وبهذا يتّضح الفرق بين هذين التركيبين من حيث المعنى؛ "فعبارة الفتح تصدُق على كلّ لفظ تضمّن حمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوّله إنِّي"[4]، لذلك كان بمعنى المُخبر عنه أَوَّلُ قَوْلِي، وكُسِرت همزته لإرادة حكاية القول، و"إنّما كان المُخبَر عنه هنا قولا لأنّ أفعل التفضيل بعض ما يُضاف إليه"[5].

فالرجوع إلى المعنى هو السبب في كسر همزة إنّ أو فتحها؛ إذْ لو لم يُفرّق بينهما بالحركة لالتبس المعنى[6]، وإنْ كان أبو علي الفارسي له رأي آخر في هذه المسألة، حيث يقول:

---

[1]- ورد هذا الحديث في الجامع الكبير بهذا الشكل: "خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ". الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى تـــ 279هـــ)، الجامع الكبير، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996، أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، رقم الحديث: 3585، ج5، ص541. وقد أورد الألباني هذا الحديث بهذا الشكل: "أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ المَرْءِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ قَوْلِي وَقَوْلِ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، يُحيِي ويُمِيتُ، بِيَدِهِ الخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ". الألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، حرف الألف، رقم الحديث: 1009، ص143.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص236.

[3]- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص307.

[4]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص530.

[5]- الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص434.

[6]- ينظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص223.

"فإذا وقعت المكسورة والمفتوحة في موضع فالتأويل مختلف، تقول: أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ. فتكسر الهمزة من إِنِّي وتفتحها. فإذا كسرتها كان كولك [قولك]: أَوَّلُ مَا أَقُولُ مبتدأ محذوف الخبر تقديره: أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ ثَابِتٌ أو مَوْجُودٌ. وإذا فتحت الهمزة من إِنِّي كان التقدير: أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ، كأنّه قال: أَوَّلُ قَوْلِي الحَمْدُ لِلهِ. فجاز لأنّ الثاني هو الأوّل. كما تقول: أَوَّلُ شَأْنِي أَنِّي خَارِجٌ. فتَفتح لأنّ الخروج شأن وأمر"[1].

فأبو علي وأتباعه لم يكتفوا بالتفرقة بين المعنيين بالحركة وإنّما اعتمدوا على الحذف أيضا، لكونهم قد رأوا أنّه إذا كُسِرت همزة إنّ فإنّ الجملة إِنِّي أَحْمَدُ اللّهَ مقول القول للمصدر قَوْلِي محكيّة بعده، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ ثَابِتٌ أي: أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنَا أَحْمَدُ اللهَ ثَابِتٌ، وإذا فُتِحت همزة إنّ كان تقدير الكلام: أَوَّلُ مَقُولِي الحَمْدُ لِلهِ، لأنّ أَوَّلُ قَوْلِي مبتدأ وأَنِّي أَحْمَدُ الله خبره؛ ــ حيث إنّ همزة أنّ تُفتح إذا تصدّرت خبرًا عن مصدر لكون هذا الأخير في حكم الفعلــ، وبما أنّ المبتدأ عين الخبر لم يحتج هذا الأخير إلى رابط يربطه بالمُخبر عنه، فهو بمنزلة قولك: زَيْدٌ أَخُوكَ[2].

إلّا أنّ ابن هشام رد على هؤلاء معتمدا على المعنى لتأكيد رأيه ودحض رأيهم، حيث يقول في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** "قد يقع بعد القول جملة محكيّة ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ إذا كسرت إنّ؛ لأنّ المعنى أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا اللَّفْظُ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي، [إذ] زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقُدّر مَوْجُودٌ أو ثَابِتٌ، وهذا المقدَّر يُستغنَى عنه، بل هو مُفسدٌ للمعنى؛ لأنّ أَوّل قَوْلِي إِنِّي أَحْمَد اللهَ باعتبار الكلمات إنّ وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنّ الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أنّ بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدّر أول زائداً، والبصريّون لا يجيزونه، وتبع الزّمخشري أبا علي في التّقدير المذكور، والصّواب خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى حَمْدُ الله، يعني بأيّ عبارة كانت"[3].

[1]- الفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص130، 131.

[2]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص479، 480.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص476، 477.

وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ هناك مَنْ ارتأى رأيا آخر في هذه المسألة، حيث "قال أحد أهل النّظر: إنّه إذا كسر إنّ في قوله: أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ. كان التقدير عنده: أَوَّلُ مَا أَقُولُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ، فيكون إِنِّي أَحْمَدُ متعلّقا بقوله: قَوْلِي المُضمَر، الذي هو خبر المبتدأ"[1]، ويؤوّل مَا أَقُول بالمصدر قَوْلِي، فيُراد به أوّل ما يتلفّظ به صاحب القول، أمّا المصدر المُقدّر بـــ قَولِي فيُراد به حكاية إِنِّي أَحْمَدُ.

وإذا لم يتوفر شرط من الشروط الثلاثة السابقة الذكر بطُل جواز كسر همزة إنّ وفتحها؛ حيث يتعيّن فتح همزتها إذا انتفى القول الأوّل نحو: عَمَلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ، لأنّ المبتدأ مصدر، ويتعيّن كسر همزتها إذا انتفى القول الثاني، نحو: قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ؛ لأنّ جملة إِنِّي مُؤْمِنٌ مقول القول لـــ قَوْلِي، أو إذا اختلف فاعل القولين، نحو: قَوْلِي إِنٌّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللهَ[2].

ز- مراعاة المعنى في تحديد الوظائف النّحوية للجمل: من بين مظاهر علّة الرجوع إلى المعنى الاستناد إليه في تحديد وظائف الجمل، ومثال ذلك ما قاله ابن هشام في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ تَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾ [المائدة/23] "فإنّ جملة ﴿أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾ تحتمل الدّعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا، ولا يضعف في الصّناعة لوصفها بالظرف"[3].

ومثال ذلك أيضًا إعرابه للآية ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الأنبياء/50]، حيث قال في ذلك: "تلك [لك] أن تقدّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالا منها لأنها قد تخصّصت بالوصف وذلك بقربها من المعرفة، (...) ولك أن تقدّرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في (مبارك) إلا أنّه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال؛ أمّا الأول فلأنّ

[1]- الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص332.

[2]- ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص343. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص139.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص494.

الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود/ 72] وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال"[1].

والذي يُؤكّد ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام/ 92]، فقد قُدِّمت الجملة (أنزلناه) على الصفة المفردة[2]، لذلك لم يجُز عدُّها حالا من الخبر لأنّه غير موصوف قبل ذكر الصفة المفردة، ومن جهة أخرى فإنّ الجملة الفعلية الماضوية لا يُمكن أن تكون حالية إذا لم تقترن بـــ قَدْ التي تقرّبها إلى زمن الحال، أو بظرف زمان يدل على الحال، نحو: الآن، أو السّاعة[3].

وخلاصة القول في هذا الفصل أنّ العلل الدلالية من العلل التي كان لها حضور كبير في مؤلفات ابن هشام؛ وهي عنده على ستة أنواع؛ علّة أمن اللبس التي يستحضرها لتبرير حكم ما خالف مَا ينبغي أن يكون عليه، وعلّة خشية اللّبس التي يُعلِّل بها في المواضع التي تحتمل وجهين يؤدّيان إلى اللّبس، وعلّة الفرق التي تُمكِّن من التفرقة بين معنيين يُحتمَل وقوع اللبس بينهما، وعلّة الإبهام التي تقتضيها بعض المواضع للتعبير عن معنى ما، بالإضافة إلى علّة التوكيد التي تُبرِّرُ إمكانية الاستغناء عن أيّ كلمة دون أن يختل المعنى، وفي الأخير علّة الرجوع إلى المعنى لتبرير استعمال ما أو رفضه.

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص493.

[2]- ينظر، الفارسي، الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ج1، ص100. ينظر، الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص1015.

[3]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص220.

الخاتمة

يُعدُّ ابن هشام من النّحاة الذين يقفون موقفا وسطا فيما يخصّ الاعتماد على التعليل؛ فهو حريص على مُصاحبة الأحكام النحوية بالتعليلات إذا كان الأمر يقتضي ذلك؛ حيث إنّه لا يُبالغ في استحضار العلل النحوية في مقام واحد، كما أنّه لا يدعو إلى التمرّد عليها كما فعل بعض النحاة، ولهذا حاولنا تسليط الضوء على هذا الجانب في هذا البحث الموسوم بـــ التعليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري.

وبعد اشتغالنا على مجموعة من مؤلفاته توصّلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* القياس ليس دليلا من أدلّة النحو فحسب، وإنّما هو وسيلة من وسائل التعليل أيضا.

* اعتمد ابن هشام على علّة القياس في الظواهر النحوية خاصة فيما يتعلّق بإلحاق الفرع بما هو أصل له سواء كان أصلا له في الاشتقاق كاشتقاق الفعل من المصدر واشتقاق الأسماء المشتقة الوصفية من الفعل، أو كان الأصل أبًا لباب نحوي كلحاق الظواهر التي تندرج في باب واحد بأبي الباب، أو كان الأصل أصلا في الوضع ككون المفرد أصلا للجملة والمصدر المؤول.

* ركز ابن هشام في ظاهرة التقارض على القياس؛ فهو يرى أنّ قياس الأصل على الأصل في هذا الباب هو العلّة في تحقيق التبادل بين ركني القياس وصيرورة المقيس عليه مقيسا والعكس، بهدف التنبيه على أصالتهما وقوّتهما التي تفوق قوّة الفرع، أمّا العلّة الجامعة بينهما فإنّه قد يشير إليها في مقام آخر إذا كان مراده التنبيه عليها، أو في الحمل المفرد أيْ في حمل ظاهرة على ظاهرة أخرى دون أنْ يُشير إلى تبادلهما في حكم كلٍّ منهما، وهذا يعكس محاولة ابن هشام تبسيط العلل متى أمكن ذلك، ومن جهة أخرى فإنّ التقارض ــمن خلال الأمثلة التي استحضرها ابن هشامــ لا يكون إلّا بين مفردتين من نفس النوع أو متقاربتين.

* من الظواهر التي علّل بها ابن هشام والتي تندرج في علّة القياس علّة الحمل على الموضع التي يُفسِّر بها النحويّ حكما ما في باب التوابع؛ لأنّ التابع يوافق المتبوع في الحركة الإعرابية، ولكن هناك في بعض الحالات موانع خاصة تمنع من ظهور الحركات الإعرابية على المتبوع دون أن يتأثر بها التابع.

* من الظواهر التي تعكس علّة القياس والتي علّل بها ابن هشام في باب التوابع علتا الحمل على الجوار والحمل على التوهّم؛ فالأولى تتجلّى في حمل التابع على ما يُجاوره في الحركة

الإعرابية عِوض أن يُحمل على المتبوع، أمّا الثانية فتتجلّى في حمل التابع على المتبوع في حكم ما تُوهِّم بأنّه موجود فيه نظرا لشيوع استعماله.

* لا يُحمل المقيس على المقيس عليه إلّا لعلّة جامعة بينهما، وفي الغالب تكون هذه العلة علّة شبه، وقد اعتمد ابن هشام عليها كثيرا في مؤلفاته، حيث إنّها قد تجلّت في مؤلفاته بأشكال مختلفة، إذ إنّ الهدف من التعليل بهذه العلة الربط بين الأبواب النحوية وتبرير انتقال حكم هو خاص بالمقيس عليه إلى المقيس أو لتبرير وجود استعمال ما بوجود استعمال مشابه له.

* من العلل التي كان لها حضور كبير في مؤلفات ابن هشام علة الحذف، حيث إننا وجدناها في أغلب الأبواب النحوية.

* لعلة الحذف عند ابن هشام دواع كثيرة أهمّها وجود الدليل على المحذوف، وكثرة الاستعمال كحذف المضاف إليه إذا كان في سياق النداء وكان ضميرا يعود على المتكلم، وطلب التخفيف كحذف التنوين من الأسماء المشتقة وإضافتها إلى معمولها، والتفسير كحذف الفعل المُفسَّر بعد أداة الشرط، والاستغناء بوجود وحدة لغوية تغني عن الوحدة اللغوية المحذوفة، بالإضافة إلى وجود امتيازات خاصة بأبي الباب...

* من العلل التي كان لها حضور كبير في مؤلفات ابن هشام العلل الدلالية، إذ تندرج فيها علّة أمن اللبس لتبرير حكم ما خالف مَا هو مطّرد استعماله.

* من العلل الدلالية التي اعتمدها ابن هشام علّة خشية اللبس حيث إنّ ابن هشام قد علّل بها في المواضع التي تحتمل وجهين يؤدّيان إلى اللّبس، خاصة أنّ المتعلم يتحرّى الدقة ويتقصّى القرائن من أجل الوصول إلى المعنى المراد.

* تعدّ علّة الفرق من العلل الدلالية التي علّل بها ابن هشام للتفرقة بين معنيين ــيُحتمَل وقوع اللبس بينهماــ بالقرائن اللغوية، وقد ثبت ذلك في الجمل والأسماء والحروف، أو لتحديد طبيعة الكلمة التي تحتمل وجهين الاسمية والحرفية أو الفعلية والحرفية.

* صحيح أنّ الهدف من علم النحو إبانة المعاني المرادة، إلّا أنّ هناك بعض المواضع تقتضي الإبهام للتعبير عن معنى ما كالتعجب والصلة التي يراد بها التفخيم أو التهويل، لذلك فإنّ ابن هشام لم يُهمل هذه العلة.

* كلّ زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى، وإذا كانت هذه الزيادة يُمكِن الاستغناء عنها دون الإخلال بالمعنى فإنّ المراد بها في الغالب معنى التوكيد، لذلك فإنّ ابن هشام اتخذ هذه العلّة وسيلة لتعليل أيّ زيادة يصحّ الاستغناء عنها في أيّ تركيب، والأغلب في تلك الزيادات كونها أسماء وحروفا.

* استعان ابن هشام بعلة الرجوع إلى المعنى كثيرا في تبرير استعمال ما أو رفضه.

* وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ ابن هشام قد يعتمد في بعض المواضع على التعليل بأكثر من علّة واحدة في مقام يقتضي ذلك، ولكنّه في الأغلب يعتمد على ترجيح علّة على علّة.

قائمة المصادر والمراجع

I. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي (نسخة إلكترونية).

II. الحديث النبوي الشريف

1- **الألباني (محمد ناصر الدين تـ 1419هـ)**، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، الإشراف على الطبع: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط3، 1988.

2- **البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل تـ256هـ)**، صحيح البخاري، تح: محمد علي القطب، هشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 2005.

3- **البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين تـ 458هـ)**، الجامع لشعب الإيمان، تح: مختار أحمد النّدوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2003.

4- **الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى تـ 279هـ)**، الجامع الكبير، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996.

5- **ابن حنبل (أبو عبد الله أحمد بن محمد تـ241هـ)**، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996.

6- **الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد تـ 360هـ)**، المعجم الكبير، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1983.

7- **مسلم بن الحجاج تـ261هـ**، صحيح مسلم، تح: أحمد زهوة، أحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004.

8- **النسائي (أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي تـ 303هـ)**، سنن النسائي، تح: محمد ناصر الدين الألباني، عناية: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1996.

9- **الهرويّ (أبو عبيد القاسم بن سلّام تـ224هـ)**، غريب الحديث، مراقبة: محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن- الهند، ط1، 1964.

III. الكتب العربية

10- **إحسان عباس**، شعر الخوارج، تح ، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1974.

11- **أحمد خضير عباس**، أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.

12- **أحمد عفيفي**، ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996.

13- **الإربلي (علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد تـــ631هـــ)**، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تح: علي نائل، مطبعة وادي النيل، القاهرة، (د.ط)، 1294.

*- **الأزهري (خالد بن عبد الله تـــ905هـــ)**

14- شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

15- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988.

16- **الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن تـــ686هـــ)**

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993، ج1.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1996، ج2.

17- **الأسدي (الكميت بن زيد)**، الديوان، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000.

18- **الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى تـــ900هـــ)**، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.

*- **الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُريب تـــ216هـــ)**

19- ديوان الأصمعيات، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط2، 2005.

20- ديوان العجاج برواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، (د.ط)، 1995.

21- **الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)**، الديوان، شرح وتعليق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

22- **الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى تـــ476هـــ)**، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح: رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المحمدية، (د.ط)، 1999.

23- **امرؤ القيس**، الديوان، تح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2004.

24- **الأمير (محمد بن محمد بن أحمد السنباوي الأزهري تـــ1232هـــ)**، مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

25- **إميل بديع يعقوب**، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006.

*- **ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد تـــ 577هـــ)**

26- أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

27- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009.

28- **الأنصاري (كعب بن مالك)**، الديوان، تح: مجيد طراد، دار صادر، بيروت، ط1، 1997.

29- **الأنطاكي (مصطفى رمزي بن الحاج حسن تـــ 1100هـــ)**، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، تح: حسين صالح الدبوس، أبو عجيلة رمضان عويلي، بشير صالح

الصادق، خالد محمد غويلة، إشراف: محمد منصف القماطي، تقديم: سمير إستيتية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2011.

30- **الإيادي (أبو دواد)**، الديوان، تح: أنوار محمود الصالحي، أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، سوريا، ط1، 2010.

31- **ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد تـ 469هـ)**، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

32- **البجة (عبد الفتاح حسن علي)**، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمّان، ط1، 1998.

33- **البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد تـ521هـ)**، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

*- **البغدادي (عبد القادر بن عمر تـ1093هـ)**

34- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

35- شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، ط2، 1989.

36- **البيتوشي (عبد الله بن محمد بن إسماعيل** بن إبراهيم **الكردي تـ 1211هـ)**، كفاية المُعاني في حروف المعاني، تح: شفيع برهاني، دار اقرأ، دمشق، بيروت، ط1، 2005.

37- **تأبّط شرّا**، الديوان، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984.

38- **أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي تـ231هـ)**، ديوان الحماسة برواية أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، تح: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

39- **تمام حسان**، الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب -النحو - فقه اللغة - البلاغة-)، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 2000.

*- **الجرجاني (عبد القاهر تـــ471هـــ)**

40- دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

41- المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، (د.ط)، 1982.

42- **جرير**، الديوان بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، (د.ت).

43- **الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز تـــ607هـــ)**، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نبيل، فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، (د.ط)، 1988.

44- **جميل بثينة**، الديوان، دار بيروت، بيروت، (د.ط)، 1982.

45- **الجنابي (يونس عبد مرزوك)**، أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ط1، 2004.

*- **ابن جني (أبو الفتح عثمان تـــ 392هـــ)**

46- الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1952.

47- سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993.

48- اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، (د.ط)، 1988.

49- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النّجدى ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع الأهرام، القاهرة، (د.ط)، 1994.

*- **ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان تـــ646هـــ)**

50- أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، 1989.

51- الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، 1983.

52- **حسان بن ثابت**، الديوان، تح: عبد أ مهنّا، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط2، 1994.

53- **حسن خميس الملخ**، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2001.

54- **الحطيئة**، الديوان، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005.

55- **الحملاوي (أحمد بن محمد بن أحمد تـ 1315هـ)**، شذا العرف في فن الصرف، تح: محمد بن عبد المعطي، تخريج الشواهد ووضع الفهارس: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، الرياض، (د.ط)، (د.ت).

*- **أبو حيّان الأندلسي (تـ 745هـ)**

56- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

57- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).

58- **ابن خروف الإشبيلي (أبو الحسن علي بن محمد بن علي تـ609هـ)**، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، جدة، (د.ط)، 1419.

59- **دريد بن الصّمة**، الديوان، تح: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، 1985.

60- **ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك تـ 569هـ)**، الغرّة في شرح اللّمع، تح: فريد بن عبد العزيز الزامل السّليم، دار التدمريّة، الرياض، ط1، 2011.

61- **رؤبة بن العجاج**، الديوان، تح: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

62- **ابن أبي الربيع الإشبيلي (أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله تـــ 688هـــ)**، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1986.

63- **الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى تـــ 384هـــ)**، معاني الحروف، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط2، 1981.

64- **الزّجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّري تـــ311هـــ)**، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988.

*- **الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق تـــ340هـــ)**

65- الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986.

66- الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط1، 1984.

67- حروف المعاني، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط2، 1986.

68- اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985.

69- **زكريا الأنصاري (تـــ926هـــ)**، إعراب القرآن، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009.

*- **الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر تـــ538هـــ)**

70- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

71- المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

72- **السامرائي (فاضل صالح)**، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط1، 2000.

73- **ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل تـــ 316هـــ)**، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

*- **السكريّ (أبو سعيد الحَسَن بن الحُسين تـــ275هـــ)**

74- ديوان الأخطل، تح: عبد القادر قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط4، 1996.

75- شرح أشعار الهذليين، تح: عبد الستار أحمد الفراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة العروبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

76- **ابن أبي سلمى (زهير بن ربيعة بن رباح المزني)**، الديوان، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005.

77- **السّمعاني (أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي تـ 562هـ)**، الأنساب، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1، 1988.

78- **السّنديوني (وفاء فهمي)**، شعر طيء وأخبارها في الجاهليّة والإسلام، دار العلوم، الرياض، ط1، 1983.

79- **السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله تـ581هـ)**، أمالي السّهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر، (د.ط)، 1969.

80- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تـ180هـ)**، الكتاب، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

81- **السّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان تـ 368هـ)**، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

*- **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر تـ911هـ)**

82- الأشباه والنّظائر في النّحو، تح: عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1985.

83- الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د.ط)، 2006.

84- شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، (د.ط)، 1966.

85- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

86- **الشلوبين الأزدي (أبو علي عمر بن محمد بن عمر تـ 654هـ)**، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1993.

87- **شمس الدين الأصفهاني (أبو الثناء محمود بن عبد الرحمان بن أحمد تـ 749هـ)**، بيان المختصَر –شرح مختَصر ابن الحاجب–، تح: محمد مظهربقا، دار المدني، جدّة، ط1، 1986.

88- **الشمني (أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي تـ872هـ)**، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر، (د.ط)، (د.ت).

89- **الصايغ (محمد بن الحسن تـ720هـ)**، اللمحة في شرح الملحة، إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004.

90- **الصبان (أبو العرفان محمد بن علي تـ 1206هـ)**، حاشية الصّبان ، طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

91- **صبيح التميمي**، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الشهاب، باتنة، (د.ط)، 1987.

92- **الصّيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق تـ371هـ)**، التذكرة والتّبصرة، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982.

93- **طاهر سليمان حمودة**، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1998.

94- **طرفة بن العبد**، الديوان، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002.

95- **الطرماح**، الديوان، تح: عِزّة حسن، دار الشرق العربي، لبنان ، سوريا، ط2، 1994.

96- **عامر بن الطفيل،** الديوان برواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1979.

97- **العامري (لبيد بن ربيعة)**، الديوان، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

98- **عباس حسن**

- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط5، 1975)، ج1.
- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط4، 1973)، ج2.
- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط4، 1976)، ج3.
- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط3، 1974)، ج4.

99- **عبد العال سالم مكرّم**، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النّحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، (د.ط)، 1978.

100- **عبيد بن الأبرص،** الديوان، تح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994.

101- **العبيدي (شعبان عوض محمد)**، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999.

102- **عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد،** ردود ابن هشام الأنصاري على النّحاة، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2008.

***- ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي تـ 669هـ)**

103- شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

104- ضرائر الشعر، تح: إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1980.

105- المقرّب، تح: أحمد عبد الستّار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1972.

***- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان تـ 769هـ)**

106- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط20، 1980.

107- المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 1980.

108- **العقيلي (القُحيف بن سُليم)**، الديوان، تح: حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د.ط)، 1986.

*- **العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين تـ 616هـ)**

109- التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البحاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه (دار إحياء الكتب العربية)، مصر، (د.ط)، (د.ت).

110- اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.

111- **العُكْلي (النّمر بن تولب)**، الديوان، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000.

112- **علقمة**، الديوان بشرح الأعلم الشنتمري، تح: لطفي الصقال، دريّة الخطيب، مراجعة: 83- فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، 1969.

113- **علي توفيق الحمد، يوسف جميل الزعبي**، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، إربد، ط2، 1993.

114- **علي سلامة أبو شريف**، العلة النحوية (تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب –دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي–)، دار الزهراء، الرياض، ط1، 2012.

115- **علي أبو المكارم**، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007.

116- **العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى تـ 855هـ)**، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010.

*- **الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تـ377هـ)**

117- الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهور، ط1، 1969.

118- البغداديات (المسائل المشكلة)، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، (د.ت).

119- التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1990.

120- الحجّة للقرّاء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1984.

121- الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988.

122- المسائل البصريات، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985.

123- المسائل المنثورة، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط1، 2004.

124- **ابن الفخار (أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد تـ 754هـ)**، شرح الجمل، تح: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د.ت).

125- **فخر الدين قباوة**، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989.

126- **الفراهيدي (الخليل بن أحمد تـ170هـ)**، الجُمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

127- **ابن الفرخان (كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم تـ548هـ)**، المستوفى في النحو، تح: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987.

128- **الفرزدق**، الديوان، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.

129- **فهمي حسن النمر**، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، دار الثقافة، القاهرة، 1985.

130- **قابة (عبد الحليم بن محمد الهادي)**، القراءات القرآنية تاريخها. ثبوتها. حجّيّتها. وأحكامها، إشراف ومراجعة وتقديم: مصطفى سعيد الخن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999.

131- **ابن قدامة (الفضل تـــ 130هـــ)**، ديوان أبي النجم العجلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، 2006.

132- **القشيريّ (الصمّة بن عبد الله)**، الديوان، تح: خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المناهج، الأردن، (د.ط)، 2003.

133- **القطامي التغلبيّ**، الديوان، تح: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960.

134- **ابن قيس الرّقيّات (عُبيد الله)**، الديوان، تح: عزيزة فوّال بابتي، دار الجيل بيروت، ط1، 1995.

135- **القيسي (أبو علي الحسن بن عبد الله تـــ567هـــ)**، إيضاح شواهد الإيضاح، تح: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987.

136- **القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب تـــ 437هـــ)**، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984.

137- **ابن قيّم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب تـــ 751 هـــ)**، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، إشراف، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.ت).

138- **كثيّر عزّة**، الديوان، تح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، 1971.

139- **الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني تـــ1094هـــ)**، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1998.

140- **الكندي (خالد بن سليمان بن مهنا)**، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007.

141- **لينا علي محمد الجراح،** الحمل والمحمول في النحو العربي، دار اليازوري، إربد، ط1، 2012.

142- **المالقي (أحمد بن عبد النّور تـ 702هـ)**، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 2002.

*- **ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني تـ672هـ)**

143- ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها، دار خزيمة، الرياض، ط1، 1414.

144- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، (د.ط)، 1968.

145- شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السّيّد، محمد بدوي المختون، دار هجر، جيزة، ط1، 1990.

146- شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

*- **المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد تـ285هـ)**

147- الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997.

148- المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ط3، 1994.

149- **محمد أحمد مرجان،** مفتاح الإعراب، تح: علي نجار محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2000.

150- **محمد سالم صالح،** أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، دار السلام، القاهرة، الإسكندرية، ط1، 2006.

151- **محمد سراج،** أصول الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (د.ط)، 1998.

152- **محمد سعيد مولوي،** ديوان عنترة تحقيق ودراسة، تح: المكتب الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، 1970.

153- **محمد محمد أبو موسى**، خصائص التّراكيب _دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني_، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996.

154- **محمد المختار ولد أباه**، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008.

155- **مختار عطية**، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز _دراسة بلاغية_، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت).

156- **المخزومي (الحارث بن خالد)**، الديوان، تح: يحي الجبوري، مطبعة النعمان، بغداد، ط1، 1972.

157- **المخزومي (عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة)**، الديوان، تح: بشير يموت، المكتبة الوطنية، بيروت، ط1، 1934.

158- **مراد وهبه**، المعجم الفلسفي (معجم المصطلحات الفلسفية)، دار قباء الحديثة، القاهرة، ط5، 2007.

*- **المرادي (أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي تـ 749هـ)**

159- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001.

160- الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

161- **ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان اللخمي تـ592هـ)**، الردّ على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.

162- **المعري (أبو العلاء)**، سقط الزند، دار بيروت، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1957.

163- **المعيني (عبد الحميد محمود)**، شعر بني تميم في العصر الجاهلي، منشورات نادي القصيم الأدبي، بريدة، (د.ط)، 1982.

164- **ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم تـ711هـ)**، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997.

165- **ابن ميادة**، الديوان، تح: حنّا جميل حدّاد، مراجعة: قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، 1982.

166- **النابغة الذبياني**، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1985.

167- **ناظر الجيش (محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد تـ 778هـ)**، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيد مبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزّال، دار السلام، مصر، ط1، 2007.

168- **ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد تـ686هـ)**، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

169- **ابن النحاس (بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر تـ698هـ)**، التعليقة على المقرب، تح: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان، ط1، 2004.

170- **النُّميري (أبو حيّة)**، الديوان، تح: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (د.ط)، 1975.

171- **ابن نور الدين (محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي تـ825هـ)**، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط1، 1993.

172- **الهُذلي (أبو ذؤيب)**، الديوان، تح: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، ط1، 2014.

*- **ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين تـ 761هـ)**

173- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

174- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986.

175- شرح جمل الزجاجي، تح: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985.

176- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009.

177- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

178- شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، تح: هادي نهر، دار اليازوري، عمان، (د.ط)، 2007.

179- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 1991.

180- **ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله تـ381هـ)**، علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002.

181- **وضحة عبد الكريم جمعة الميعان**، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 2007.

182- **وليد قصاب**، ديوان عبد الله بن رواحة ودارسة في سيرته وشعره، دار العلوم، الرياض، ط1،.1981.

183- **ابن يعيش (يعيش بن علي تـ643هـ)**، شرح المفصل، تح: جماعة من العلماء، الطباعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

184- **مجهول**، ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995.

IV. الرسائل الجامعية

185- **أحمد عبد السلام صالح السوادحة**، العلة النحوية عند أبي عليّ الفارسي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة، جامعة مؤتة، الأردن، 2005.

186- **باسم رشيد زوبع**، توجيه علل النحو في كتاب المغني في النحو لابن فلاح اليمني (تـــ680هـــ)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة، الجامعة الإسلامية، بغداد، 2008.

187- **رعد نعمة راضي المسافر**، التعليل اللغوي عند الفراء (تـــ207هـــ)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة، جامعة بابل، العراق، 2008.

188- **مثنى يوسف حمادة أمين**، العلة النحوية في القرنين السابع والثامن الهجريين أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.

189- **نايف محمد سليمان النجادات**، العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي (عاداته وتقاليده ومعتقاداته)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة، جامعة مؤتة، الأردن، 2004.

V. الدوريات والمجلات

190- **حامد عبد الحسين كاظم**، إدريس حمد هادي، العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد: 7، العدد: (3- 4)، 2008.

191- **عبد الإله علي جويعد**، غيداء كاظم عبد الله، منهج التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد: 13، العدد: 4، 2010.

192- **محمد ياس خضر الدوري**، عبد الله أدهم نصر الدين، علل الاختيار الصرفي عند الجعبري في شرحه على متن الشاطبية، جامعة تكريت، العراق، المجلد: 20، العدد: 11، تشرين الثاني، 2013.

193- **نافع علوان بهلول**، وعد دليان أنور، علل الترجيح في كتب النحاة (الأسماء المعربة المرفوعة أنموذجا)، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، المجلد الثاني، العدد16، أيلول 2013.

الملخص

يُعدّ ابن هشام من أهم المؤلفين المهتمين بالجانبين التعليمي والتعليلي على حدّ سواء؛ فهو حريص على مُصاحبة الأحكام بالعلل إنْ كان الأمر يقتضي ذلك، مع العلم أنّ هذه العلل في أغلب أمرها علل بسيطة لا تميل إلى التعقيد، وهذا يعكس هدف ابن هشام المتمثل في تيسير النحو على المتعلّمين دون خرق للأبواب النحوية أو الدعوة إلى تجاوزها أو الإنقاص من شأن التعليل كما فعل بعض النحاة.

وانطلاقا من العلل التي كان لها حضور كبير في مؤلفات ابن هشام ارتأينا تقسيم البحث إلى خمسة فصول يتقدمّها مدخل؛ حيث إنّ الفصل الأول بعنوان تعليل ابن هشام بعلة القياس؛ فابن هشام يعتمد على علّة القياس للتنبيه على وجود عمليّة حمل المقيس على المقيس عليه، وذلك لتبرير الكثير من الأحكام النّحوية سواء كانت متعلّقة بالكَلِم أو بالتراكيب، ولهذا ركّزنا في هذا الفصل على ثنائية المقيس والمقيس عليه، على أساس أنّ هناك علاقة جامعة بينهما قبل عملية القياس كما في علّة حمل الأصل على الفرع، وعلة حمل الفرع على الأصل، وعلة التّقارض لأنّ هذه الأخيرة تُنبِّه على وجود أُلْفة بين الطرفين فجاز لهما تبادل حكم كلٍّ منهما، أو على أساس أنّ هناك قياسا تقتضيه الأحكام النحوية كما في باب التوابع.

ومن العلل التي تُدرَج ضمن العلل القياسية علّة الشبه وهي العلّة الجامعة بين المحمول والمحمول عليه، ونظرا لحضورها القويّ في مؤلفات ابن هشام أفردنا لها فصلا بعنوان تعليل ابن هشام بعلة الشبه، حيث إنّ هذه العلّة تُبرِّر انتقال الحكم من المحمول عليه إلى المحمول، أو بوجود أسلوب مشابه لأسلوب آخر من حيث الاستعمال، لذلك تناولنا في هذا الفصل مختلف أنواع علّة الشبه عند ابن هشام.

وإلى جانب ذلك فإنّ علّة الحذف كانت هي الأخرى حاضرة في أغلب الأبواب النحوية عند ابن هشام؛ حيث إنّ هذه العلة تعكس ميل العرب إلى الاختصار والإيجاز متى أمكن ذلك، لذلك ارتأينا تقسيم علّة الحذف عند ابن هشام إلى فصلين؛ الأول بعنوان تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في أركان الإسناد، وقد تناولنا في هذا الفصل الحذف في المُسنَد وفي

المُسنَد إليه وفيهما معا، ثم الحذف في الجملة والكلام، أمّا الثاني فقد كان بعنوان تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في غير أركان الإسناد وفي التوابع والمتبوعات والزوائد، لذلك تناولنا فيه المنصوبات والحروف والزوائد والتوابع والمتبوعات؛ لأنّ هذه الأخيرة قد تكون داخلة في العلاقة الإسنادية، وقد تخرج منها، لذلك أدرجناها في هذا الفصل لأنّ الإسناد ليس ثابتا فيها.

أمّا النوع الأخير من العلل الذي كان له النّصيب الأوفر في مؤلفات ابن هشام فهو العلل الدلالية، لذلك جاء الفصل الأخير بعنوان تعليل ابن هشام بعلل دلالية؛ حيث إنّ هذا الفصل يُظهِر حرص ابن هشام على الربط بين الحكم النحوي والمعنى، ومن بين تلك العلل علة الفرق للتفرقة بين المعاني التي يُخشى وقوع اللبس بينها، وعلّة خوف اللّبس التي تُبِّرر تجنّب استعمال ما، وعلّة أمن اللبس إذا خالف الحُكم ما ينبغي أن يكون عليه، وعلّة الإبهام إذا كان المقام يقتضي ذلك، وعلّة التوكيد إذا جاز الاستغناء عن أيِّ كلمة دون أن يختل المعنى، بالإضافة إلى ذلك علّة الرجوع إلى المعنى التي يُعلَّل بها لمعنى قاعدة أو لتركيب ما من التراكيب النّحويّة.

وفي الأخير ختمنا البحث بخاتمة جامعة لأهم النتائج المُتوصَّل إليها أهمّها أنّ القياس ليس دليلا من أدلّة النّحو فحسب، وإنّما هو وسيلة من وسائل التعليل.

* لا يمكن المساواة بين علة التقارض وعلّة الشبه لأنّ الأول يعكس تبادل الأصلين حكم كلٍّ منهما، بخلاف الثاني الذي يعكس انتقال الحكم من الأصل إلى الفرع.

* لعلة الحذف عند ابن هشام دواع كثيرة أهمّها وجود الدليل على المحذوف والاطّراد وكثرة الاستعمال والتخفيف والاستغناء والاختصار والتفسير...

* اعتمد ابن هشام على العلل الدلالية لتبرير قاعدة نحوية أو استعمال ما من استعمالات العرب دلاليا.

Résumé

Ibn Hishem est considéré comme l'un des écrivains qui s'intéressent beaucoup plus de la discipline de la didactique. Mais ça ne néglige pas son appui sur la démonstration dans ses œuvres. Il était attentif d'accompagner les dispositions par des raisonnements si le cas demande. Sachant que ses raisonnements sont souvent simples qui ne s'inclinent pas à la complexité. Et ça reflète l'objectif d'Ibn Hishem de simplifier la grammaire aux apprenants sans transgresser les chapitres grammaticaux ou l'appel à dépasser ou à réduire la valeur de la démonstration comme ils font certains grammairiens.

A partir les raisonnements qui étaient assez présentées dans les œuvres d'Ibn Hishem , nous pensions que nous divisons la recherche en cinq chapitres précédés par un préambule.

Le premier chapitre s'intitule le raisonnement d'Ibn Hishem par syllogisme, il s'appuie sur le syllogisme pour attirer l'attention sur l'existence d'opération de porter le prédicable sur le prédicat pour justifier beaucoup les règles grammaticaux soit il s'agit de mot ou de la composition. Pour cela nous avons concentré sur une couple de mesurés sur la base qu' il y a ici une relation associative entre les deux avant l'opération de syllogisme comme dans le raisonnement déductif et inductif et le raisonnement des dettes parce que ce dernier attire l'attention sur l'existence d' une familiarité entre les deux ce qui permet d' échanger la disposition ou bien sur le principe qu' il ya un raisonnement exigé par les dispositions grammaticaux citées dans les chapitres suivants.

Parmi des raisonnements qui se classent dans le syllogisme l'analogie qu' est un raisonnement qui associe entre le prédicable et le prédicat. Au regard de son assistance dans les œuvres d'Ibn Hishem nous avons fait un chapitre sous titre la démonstration d' Ibn Hishem par l'analogie qui justifier le déplacement de la disposition de prédicable au prédicat ou l'existence d'un style qui ressemble à un autre style dans l'utilisation. pour cela nous

apportons dans ce chapitre les différents types de l'analogie.

A côté de ça, le raisonnement de suppression est aussi était souvent présenté dans la plus part des chapitres grammaticaux chez Ibn Hishem. Ce raisonnement reflète l'orientation des arabes vers le résumé le plus que possible.

Alors nous avons divisé le raisonnement de suppression chez Ibn Hishem à deux chapitre. le premier est intitulé la démonstration d'Ibn Hishem par le raisonnement de suppression et ses circonstances dans les piliers de prédication.

Nous avons écrié dans ce chapitre la suppression dans le prédicable et le prédicat et entre les deux au même temps. Et puis dans la phrase et la parole. le deuxième est intitulé la démonstration d'Ibn Hishem par le raisonnement de suppression et ses circonstances hors les piliers de prédication les suivants et les ajouts.

Pour cela, nous avons traité les lettres et les ajouts et les antécédents parce que cette dernière peut être intervenant dans la relation prédicable et peut sortir d'elle nous avons l'ajouté dans cette séquence car la prédication ce n'est pas fixée .

Mais dernier type de démonstration a la grande part dans le œuvres d' Ibn Hishem, c'est raisons significatives. pour cela, vient le dernier chapitre avec le titre la démonstration d'Ibn Hisham par des raisons significatives. Il fait apparaître l'attention d' Ibn Hishem sur l'articulation entre la disposition grammaticale et le sens. Parmi ces raisonnement, le raisonnement de la différence pour différencier entre les sens dont on a peur de la confusion entre elles. Et le raisonnement de la peur de confusion qui justifie l'évitement de n'importe utilisation et le raisonnement la sécurité de la confusion si la disposition se différencie de ce qu' il a attendu et le raisonnement de l'imprécision de l'imprécision si le lieu exige, Et le raisonnement de l'affirmation s'il est permet de laisser un mot sans toucher le

sens. En plus, le raisonnement de retour vers le sens qui sert à justifier le sens d'une règle ou construire une structure grammaticale.

Finalement, nous avons terminé la recherche par une conclusion qui rassemble les grands résultats dont le syllogisme n'est pas l'une des origines grammaticaux c'est tout mais l'un des moyens de démonstration.

On ne peut pas égaler entre le raisonnement des dettes et l'analogie parce que le premier reflète les deux origines la disposition de chaqu' une d'elles au contraire de la deuxième que reflète le déplacement de la disposition de l'origine vers la branche.

Le raisonnement de suppression chez Ibn Hishem a de multiples raisons. La plus importante est l'existence de la preuve sur le supprimé et l'augmentation de l'utilisation, l'allègement, l'évitement, le résumé et l'interprétation ...

Ibn Hishem s'appuie sur les raisonnement significatif, pour justifier la règle grammaticale ou n'importe quelle utilisation significatives chez les arabes.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان	
مقدمة	أ
مدخل: العلة والتعليل.	6
أوّلا- مفهوم العلّة والتعليل.	7
1- العلة والتعليل في اللغة.	7
2- العلّة والتعليل في اصطلاح الفلاسفة.	7
3- العلّة والتعليل في اصطلاح أصوليّي الفقه.	8
4- العلّة والتعليل في اصطلاح النحاة.	9
ثانيا- المؤثرات الخارجية في التعليل النحوي.	10
ثالثا- نشأة التعليل والتأليف فيه.	11
رابعا- أنواع العلة.	13
1- أنواع العلة باعتبار المضمون.	14
2-أنواع العلة باعتبار الشكل.	16
3-أنواع العلة باعتبار الحكم.	16
4-أنواع العلة باعتبار الغاية.	16
خامسا- شروط العلّة.	18
1- كون العلّة مُوجِبة للحكم في المقيس عليه.	18
2- الاطراد في العلّة.	19
سادسا- مسالك العلّة وقوادحها.	20
1- مسالك العلة.	20
2- قوادح العلّة.	22
الفصل الأول: تعليل ابن هشام بعلة القياس.	24
أوّلا- التعليل بعلّة قياس الفرع على الأصل.	26
1- التعليل بعلّة قياس الفرع على الأصل في الأسماء.	26
أ- حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم في حالة النصب.	26

ب- حمل المفعول معه على المعطوف.	28
ج- حمل المستثنى بـــ لَيْسَ ولَا يَكُونُ على المستثنى بـــ إلّا.	28
2- التعليل بعلّة قياس الأسماء المشتقة على الأفعال.	30
أ- حمل اسم المشتق المقترن بـــ ال على الفعل.	30
ب- حمل صيغة المبالغة على الفعل الذي يدلّ على المبالغة.	32
ج- حمل النعت السببي على الفعل.	33
3- التعليل بعلّة قياس الفرع على الأصل في الحروف.	34
أ- حمل خلا وعدا وحاشا على إلّا.	34
ب- حمل حتّى العاطفة على الجارّة.	35
4- التعليل بعلّة قياس التراكيب على المفردات.	37
أ- حمل المصدر المؤول على المصدر الصريح.	38
ب- حمل الجملة على المفرد بعد القول.	38
ثانيا- التعليل بعلّة قياس الأصل على الفرع.	39
حمل المصدر على الفعل.	39
ثالثا- التعليل بعلة التّقارض.	42
1- التعليل بعلة التّقارض بين اسمين.	42
أ- تقارض الفاعل والمفعول.	42
ب- تقارض إذا ومتى.	43
ج- تقارض اسم الفاعل والصفة المشبهة	43
2- التعليل بعلة التّقارض بين اسم مشتق وفعل.	45
أ- تقارض اسم الفاعل والفعل المضارع.	45
ب- تقارض فعل التّعجّب واسم التفضيل.	46
3- التعليل بعلة التّقارض بين اسم وحرف وبين فعل وحرف.	47
أ- تقارض غير وإلا.	48
ب- تقارض ليس وما.	50

ج- تقارض عسى ولعلّ.	51
4- **التعليل بعلة التّقارض بين حرفين**	53
أ- تقارض أنْ ومَا المصدريتين.	53
ب- تقارض إنْ ولو.	55
ج- تقارض لم ولن.	57
رابعا- التعليل بعلّة المشاكلة.	59
1- التعليل بعلّة التشاكل في المحل (العطف على المحل).	59
أ- تابع المرفوعات.	59
- العطف على ضمير الجرّ المتّصل بـــ لوْلا.	59
- تابع خبر لَيْسَ المجرور بالباء الزائدة وتابع الفاعل المجرور بـــ مِن الزائدة.	64
ب- تابع المنصوبات.	64
- العطف على أسماء الحروف المشبهة بالأفعال.	64
- نعت اسم لا النافية للجنس.	68
- العطف على ما يسدّ مسدّ مفعولي أفعال اليقين.	69
ج- تابع المجرورات.	70
- العطف على مجرور حرف الجرّ.	70
- تابع مجرور المصدر	72
- تابع معمول اسم الفاعل	73
- تابع مجرور الصفة المشبهة	76
د- تابع المنادى.	77
2- التعليل بعلّة تشاكل المتجاورين في الحركة (الحمل على الجوار)	79
3 - التعليل بعلّة تشاكل الجمل	83
ترجيح النّصب في الاشتغال.	83
خامسا- التعليل بعلة الحمل على التوهّم.	84
1- التعليل بعلة الحمل على التوهّم في الأسماء.	84

2- التعليل بعلة الحمل على التوهّم في الأفعال.	87
الفصل الثاني: تعليل ابن هشام بعلة الشبه.	90
أولا- التعليل بعلّة الشبه اللفظي.	91
1- التعليل بعلّة الشبه اللفظي في الأسماء والأفعال.	91
أ- شبه أيّ التي تُستخدم في الاختصاص بـــ أيّ التي تُستخدم في النّداء.	91
ب- شبه حاشا الاسمية بالحرفية.	93
ج- شبه مَا الموصولية بـــ ما النّافية.	94
د- شبه فعل التعجب أَفْعِلْ بفعل الأمر.	94
2- التعليل بعلّة الشبه اللفظي في الحروف.	96
أ- شبه إنّ الجوابية بـــ إنّ المؤكّدة.	96
ب- شبه لا النافية بـــ لا الناهية.	97
ج- شبه ما المصدرية الظرفية بـــ ما النافية.	98
د- شبه ما النافية بـــ ما الموصولة.	99
ثانيا- التعليل بعلّة الشبه المعنوي.	100
1- التعليل بعلّة الشبه المعنوي في الأسماء.	100
أ- تأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث.	100
ب- شبه النكرة الموصوفة بالمعرفة والمعرّف الجنسي بالنكرة.	102
ج- عمل الاسم الجامد إذا كان بمعنى المشتق.	103
د- أسماء الزمان المشابهة لـــ إذ أو إذا.	103
هـــ- غير بمعنى حرف النفي.	105
و- شبه الاسم المشتق المضاف بالفعل في المعنى.	106
ز- شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع.	108
2- التعليل بعلّة الشبه المعنوي في الحروف.	110
أ- شبه ما ولا النافتين بـــ ليس.	110
ب- شبه أ لا بـــ ليت.	112

ج- شبه ربّ بـــ كَمْ الخبريّة.	113
د- شبه حتى بـــ الواو العاطفة.	115
3- التعليل بعلة الشبه المعنوي في التراكيب.	116
أ- مسوّغات الابتداء بالنكرة.	117
ب- شبه النكرة الموصوفة بجملة فعلية والاسم الموصول ذي صلة فعلية بـــ مَنْ الشرطية.	120
ج- شبه خبر أنّ الوارد في جملة منفيّة بـــ خبر ليس.	124
د- شبه الجملة المنفية بـــ لا النافية للجنس بالجملة الفعلية.	125
هـــ- شبه المُستثنى في كلام تام موجب بـــ المستثنى في كلام تام غير موجب وبـــ المستثنى المفرّغ.	126
و- شبه حاشى الفعلية بـــ الفعل استثنى في المعنى.	127
هـــ- شبه الجملة المثبتة بالجملة المنفية في المعنى.	129
*** التضمين**	130
ثالثا- التعليل بعلّة الشبه في اللفظ والمعنى.	135
شبه الفعل المتعجّب به باسم التفضيل.	135
رابعا- التعليل بعلّة الشبه الاستعمالي.	137
1- التعليل بعلّة الشبه الاستعمالي في المفردات.	137
أ- شبه الاسم الظاهر بالضمير في باب النداء.	137
ب- شبه الضمير المنفصل بالاسم الظاهر في الاستقلالية في باب البدل.	137
ج- شبه اسم الفعل واسم الصوت وإِذْ وإِذَا وحَيْثُ والموصولات بالحرف.	139
د- شبه غير بالحروف في الإبهام.	145
هـــ- الأفعال نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ وشبهها بالحروف.	146
2- التعليل بعلّة الشبه الاستعمالي في التراكيب.	149
أ- شبه كان ومعموليها بـــ الفعل التام ومعموليه.	149
ب- شبه إنّ ومعموليها بالفعل التام ومعموليه.	153

ج- شبه المشبه بالمفعول بمعية عامله بمفعول اسم الفاعل.	156
خامسا- التعليل بعلّة الاستئناس.	158
1- التعليل بعلّة الاستئناس في الحالات الإعرابية.	158
حمل الجزم على النصب في الأفعال في مقابل حمل الجر على النصب في الأسماء.	158
2- التعليل بعلّة الاستئناس في الأسماء.	159
أ- شبه نائب الفاعل المجرور بحرف جرّ أصلي بالفاعل المجرور بحرف جرّ زائد.	159
ب- شبه المصدر ريث بأسماء الزمان.	160
ج- شبه عطف البيان بالنعت.	161
3- التعليل بعلّة الاستئناس في الحروف.	162
أ- شبه لَعَلَّ بحروف الجرّ الزائدة.	162
ب- شبه ها التنبيه بواو رُبَّ.	163
الفصل الثالث: تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في أركان الإسناد.	166
أولا- التعليل بعلّة حذف المسند إليه.	168
1- حذف المبتدأ.	170
2- حذف اسم كان.	178
3- حذف اسم إنّ المشدّدة.	182
4- حذف اسم أنْ المخففة.	184
5- حذف الفاعل.	185
ثانيا- التعليل بعلّة حذف المسند.	192
1- حذف خبر المبتدأ.	192
2- حذف خبر مبتدأ الوصف.	200
3- حذف أخبار كان وكاد وإنّ ولا النافية للجنس.	202
4- حذف الفعل.	206

ثالثا- التعليل بعلّة حذف المسند والمسند إليه.	208
1- حذف الفعل العامل في المفعول به بمعية مرفوعه.	208
2- حذف الفعل العامل في المفعول المطلق بمعية مرفوعه.	213
3- حذف الفعل العامل في الحال بمعية مرفوعه.	219
4- حذف الفعل المفسّر لاسم الفعل بمعية مرفوعه.	220
رابعا- التعليل بعلّة حذف الجملة والكلام.	221
1- حذف جملة المضاف إليه.	221
2- حذف جملة الصلة.	222
3- حذف جملة الشرط وجملة جواب الشرط.	223
4- حذف جملة القسم وجملة جواب القسم.	229
5- حذف الكلام.	232
الفصل الرابع: تعليل ابن هشام بعلة الحذف وأحوالها في غير أركان الإسناد وفي التوابع والمتبوعات والزوائد.	236
أولا- التعليل بعلّة حذف المنصوبات.	237
1- حذف المفعول.	237
2- حذف الحال.	247
3- حذف التّمييز.	249
4- حذف المستثنى.	251
ثانيا- التعليل بعلّة حذف المتبوع والتابع.	251
1- التعليل بعلّة حذف المتبوع والتابع في العمدية والفضلية.	251
أ- حذف المضاف.	251
ب- حذف المضاف إليه.	255
2- التعليل بعلّة حذف المتبوع والتابع في الحركة الإعرابية.	258
أ- حذف الموصوف.	258
ب- حذف الصفة.	262

ج- حذف المعطوف.	263
ثالثا- التعليل بعلّة حذف الأدوات.	265
1- التعليل بعلّة حذف الأدوات العاملة.	265
أ- حذف كان.	265
ب- حذف حروف الجر.	266
ج- حذف أن الناصبة.	273
د- حذف لام الطلب.	274
2- التعليل بعلّة حذف الأدوات غير العاملة.	279
أ- حذف همزة الاستفهام.	279
ب- حذف قد.	281
ج- حذف فاء الجواب.	282
د- حذف لام الجواب.	285
هـــ- حذف الحرف من الاسمين المبنيين على فتح الجزئين.	286
و- حذف إمّا.	288
رابعا- التعليل بعلّة حذف زوائد الاسم.	290
حذف التنوين ونوني التثنية والجمع وال التعريف.	290
الفصل الخامس: تعليل ابن هشام بعلل دلالية.	300
أولا- التعليل بعلّة أمن اللبس.	301
1- أمن اللبس في باب الحال.	301
2- أمن التباس المندوب بالمنادى.	302
3- أمن التباس تقرير الكلام بتصديق ما هو منفي.	302
ثانيا- التعليل بعلّة خشية اللبس.	304
1- خشية اللبس في حال الاعتماد على ما هو أصل في الاستعمال.	304
أ- خشية التباس الخبر بالصفة وأنّ المؤكدة بـــ أنّ التي بمعنى لعلّ وإنّ.	304
ب- خشية التباس الخبر بالصفة في باب الاشتغال.	308

ج- خشية التباس فاعل اسم الفاعل بمفعوله.	309
د- خشية التباس مَنْ هو للمشتق بغيره.	311
هـــ- خشية التباس المنادى المُرخّم بغير المرخّم.	312
و- خشية الالتباس في حكايات أسماء الأعلام.	313
2- خشية اللّبس بالتقديم.	316
أ- خشية التباس المبتدأ بالخبر والفاعل.	316
ب- خشية التباس المفعول بالفاعل وبالمبتدأ.	319
ج- خشية الالتباس في المفاعيل.	320
3- خشية اللّبس بالحذف.	324
أ- خشية التباس هذان بـــ هَذا وهاتان بـــ هاتا.	324
ب- خشية الالتباس في الأعداد المركبة المضافة.	325
ثالثا- التعليل بعلّة الفرق.	326
1- الفرق بالقرينة اللغوية.	326
أ- الفرق بالحركات بين المعاني النّحوية.	326
ب- التنوين الفارق بين المعرّف والمنكور.	328
ج- اللام الفارقة بين إنْ المخفّفة وإنْ النّافية.	329
د- الفرق بين حتّى الجارة والعاطفة.	331
هـــ- الفرق بين لام المستغاث به والمستغاث له.	333
و- الفرق بين جملة جواب القسم المثبتة والمنفية.	338
2- الفرق بالصدارة أو الاختصاص أو العمل.	340
أ- الفرق بين أيّ الموصولية وأيّ التي لها الحق في الصدارة.	340
ب- الفرق بين إذا الشرطية وإذا الفجائية.	341
ج- الفرق بين كم الخبرية والاستفهامية.	342
د- الفرق بين عمل خلا وعدا وحاشا الفعلية والحرفية.	345
رابعا- التعليل بعلّة الإبهام.	346

1- إبهام المفردات.	346
أ- إبهام بعض الأسماء.	346
ب- المبهمات التي تحتاج إلى التفسير بِـــ مِنْ.	348
ج- الإبهام في الصفة المشبهة.	351
د- إبهام النكرة غير المقصودة المُنادى بها.	353
هـــ- لا يُندب المُبهم.	355
2- إبهام التركيب.	356
أ- إبهام النفي.	356
ب- إبهام الصلة.	357
ج- إبهام التعجب.	357
خامسا- التعليل بعلّة التّوكيد.	359
1- التوكيد بالاسم.	359
أ- الحال المؤكّدة.	359
ب- إفادة التوكيد.	360
ج- توكيد بعد توكيد.	361
2- التوكيد بالحرف.	363
أ- التوكيد بلا الزائدة.	363
ب- التوكيد باللام المقحمة.	364
ج- التوكيد بالكاف الزائدة.	369
سادسا- التعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى.	371
1- التعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى في المفردات.	371
أ- لا يجتمع تعريفان.	371
ب- إفادة العددين اللذين يدلّان على المفرد والمثنى.	373
ج- نائب الفاعل إذا كان مصدرا أو ظرفا.	374
د- إضافة الشيء إلى نفسه أو العطف عليه.	376

هـــ- النعت بالاسم الجامد.	379
و- بدل الظاهر من المُضمَر إذا دلّ على الإحاطة.	380
ز- لا يجتمع حرفان يدلان على معنى واحد.	381
2- التعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى في التراكيب.	382
أ- فاعل نِعم وبِئس المقترن بـــ ال.	383
ب- مراعاة المعنى في تحديد المفعول به والمفعول المطلق.	384
ج- مراعاة المعنى في ترجيح المعيّة على العطف.	386
د- الاستثناء المنقطع.	387
هـــ- مراعاة المعنى في تقدير عامل المشتغل عنه.	387
و- جواز كسر همزة إنّ وفتحها.	390
ز- مراعاة المعنى في تحديد الوظائف النّحوية للجمل.	393
خاتمة	395
قائمة المصادر والمراجع	399
ملخص البحث بالعربية	418
ملخص البحث بالفرنسية	421
فهرس الموضوعات	425